

الجزء الأول من حاشية العلامة الشيخ بس بن زين الدين الحمصي الشافعي
المتوفي سنة ١٠٦١ على حاشية العلامة الشهاب أحمد بن الجبال
عبدالله بن أحمد بن علي الفاكهي المسمى بمجيب
النداء على المقدمة المسماة بقطر الندى وبل
الصدى مؤلفه سيبويه زمانه أبي محمد
عبدالله بن يوسف بن هشام
الانصاري المتوفي سنة

٧٦٢ نفع الله

بهم آمين

م

﴿ دریا مشہد شرح الفاکھی الذکور ﴾

﴿ فهرست الجزء الاول من حاشية العلامة الشيخ ﴾
 ﴿ يس على شرح الفا كهسى على قطر الندى ﴾

	صفحة
خطبة الكتاب	٢
مقدمة في مبادئ فن النحو	٨
شرح الكلمة قول مفرد	١١
تقسيم الكلمة الى ثلاثة اقسام	١٩
الاسم خبر بان معرب الخ	٢٥
تثنيه اختلاف في الاسم قبل التركيب الخ	٤٩
وأما الفعل فتلاثة اقسام	٦٥
مطلب شرح الكلام	٩٨
فصل في أنواع الاعراب وعلاماته	١٠٥
فصل في الاعراب التقديرى	١٥٢
فصل في الكلام على الفعل المضارع باعتبار رفعه ونصبه وجزمه	١٥٩
تثنيه نواصب المضارع لا يجوز ان يحذف موهها وتبقى هي الخ	١٨٦
فصل في تسمية الاسم الى منكرة ومعرفة	١٩٩
العلم	٢١٤
الاشارة	٢٢١
الموصول	٢٢٦
المعرف باللام	٢٤٨
باب المبتدأ والخبر	٢٥٢

بلوغ التمسك والامل انه على ذلك قدبر وبالاجابة جدير ونخصت ما يتعلق
 بالشرح المذكور من حواشي العلامة الهمام الولي العارف بالله تعالى مولانا
 الشيخ أبي بكر الشنوافي رحمه الله آمين التي وصل فيها الباب الحلال مع أبحاث نفيسة
 خدمتها إليها وفوائد شريفة نهت عليها وحسبنا الله ونعم الوكيل وصلى الله على
 سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم (قوله الرفع من الخفض لغز وساطانه) لا ينبغي
 ما فيه ونظائر الآية من براءة الاستئلال وبين الفعل المحمود عليه والتنبيه على
 استحقاق الحمد على الصفات كالذات ليحصل الحمد التفضيلي واللام في قوله لغزه
 للتلميل لاسطة لا تخفض لان الارتفاع لصفة مبادئها ولا يبدل الذات وقد منع
 بعضهم كانه انما في من قولهم سبحان من تواضع كل شيء اعظمته وقال قوم يجوز
 بهذا الارتفاع كمال التواضع وهو الصحيح وعظمة الله هو المجموع من الذات
 والصفات وهذا المجموع هو المعبود وهو الاله وهو الذي يجب توحيده والتواضع
 له الى آخره ما طال به في كتاب الفروق ومنه وان أراد صفة واحدة من صفات الله
 تعالى وانما حصل التواضع لها وهو العبادات المتعور بها كان كفرا وهو الظاهر
 وان أراد بالتواضع غير العبادات وهو انه والافتقار لارادة الله تعالى وقضائه
 وقدره فهذا أيضا معنى صحيح انتهى وبقى عليه ان محل التمع اذا جعلت اللام صلة
 تواضع وان جعلت للتلميل فهو معنى صحيح والعز خلاف الذل والباطان الخطة
 والبرهان (قوله المفيض على من سخاه) من أفاض الاناء لامله لا من فاض الماء اذا
 أكثر كإيوهه من صنع الشيء وقوله فكان الواجب ما زاد على موضعه فسأل من
 جوانبه لا يأتى الا برفع سخائب ولا ينبغي بللانه وبالجملة فالمفيض مستعار
 للواهب استعارة تسمية باناء تشبيه بين الواهية أعنى احد ار الواهب وبين
 الافاضة ثم اشتق من الافاضة مفيض ولا يشكل الطلاق المفيض عليه تعالى مع ان
 أسماء وصفاته توفيقية على الاصح لان محل الخلاف الطلاق اللفظ على ذاته
 لا اطلاقه على مفهوم صادق عليه والفرق واضح وان خفي على كثير من الناس
 والعقور ترك عقوبة الجرم والستر عليه بهدم المؤاخذة والغفران مستمر ما صدر من
 نقص ولا يدعى سبق ذنب ولو قال سخائب جوده وامتنانه كان أنسب لما قبله وان
 كان لما قبله وجه وهو ان شأن الكريمة الفوعن المذنبين وفي ارادة الصفات
 مسرودة بلا عطف تشبيه على استقلال كل صفة على حياها (قوله المعنى واسع فضله)
 من إضافة المعنى الى مرصونها وسعة الشيء كثيرة أجزائه ومساحاته فصفة الفضل
 كثرة علاماته مجازا والجود كما قال السعد صفة هي مبدأ افادته ما ينبغي ان ينبغي
 لا يحض فهو أحسن من الاحسان (قوله والصلاة الخ) أثر الفصل بين جملتي

بسم الله الرحمن الرحيم
 وصلى الله على سيدنا محمد
 خاتم النبيين والمرسلين وآله
 وصحبه أجمعين * الحمد لله
 الرفع من الخفض لغزه
 وساطانه المفيض على من
 سخاه وقصدته سخائب
 عفو وغفرانه المعنى واسع
 فضله من اقتقر لجوده
 واحسانه القائل لما
 يشاء فلاه ساندله في فضله
 ولا يماثل في شأنه والصلاة
 واللام

السبحة والحمد له تنبم على استقلال كل بالمقصودية بالابرة بخلاف الصلاة
لم يطلب بها الابتداء (قوله على سيدنا) فيه استعمال السيد في غير الله تعالى
والصحيح جوازها بدليل وسيد او حصورا وقيل لا يطلق الاعلى الله وقيل يتبع
الملاقاة عليه وحكي عن مالك والسيد المتولى للسراد أي الجماعة الكريمة والى
يشوق فومه ويرتفع قدرة عليهم وعلى الخاطب الذي لا يستغفره غضبه وعلى اسكر يم
وعلى المالك (قوله من خلاصة العرب) يعني قرشيا هاتهما (قوله بالآيات
والمعجزات) لا يبعد ان يراد آيات القرآن فيكون عطف المعجزات الشامل بطرفها
عطف عام على خاص ويحتمل ان المراد بالآيات العلامات على نبوته سواء كانت
عند دعوى النبوة اولها العطف على عكس ما قبله (قوله الجملة) أي الكريمة وفيه
نعت الجميع بالمفرد وهو سائغ في جميع ما لا يهـ قل والأصح المطابقة لجمع العاقل
مطلقا بخلاف جمع الكثرة لالاية قل فالأصح فيه الافراد (قوله العباد) جمع
عبد وهو يقال على أمر به منها وهو المقصود هنا عبد الاحياء وهو المعنى بقوله
آتى الرحمن عبدا (قوله ويبيان أحكامهم) تفسير لتمييز أحوال العباد ومن الخلق
والحرمة تفسير للاحكام وشمل متعلقات الاحكام كلها اذا لخلل ضد الحرام في تناول
الواجب والمندوب والمباح والمكروه وخلاف الاولى ويتناول الصحيح والحرام
والباطل بناء على تناول الحكمها (قوله ونعتهم بصفات) أي وصفه بها بقوله
يا أيها النبي اننا أرسلناك الآية (قوله بنطقة) أي بان نطق صلى الله عليه وسلم
بذلك لان نطقه مصدر مجرد تارة من مضاف الى فاعله وينبغي تقدير مضاف أي يخلق
نطقه وهو مصدر مضاف للفعل بعد حذف الفاعل أي يخلق الله نطق محمد صلى الله
عليه وسلم ليكون وصفه الله في تناسب الكلام ولعل هذا وجه جعل المحشى النطق
متضمنا معنى الجعل حيث قال أي يجعل الله نطقا فهو مصدر مضاف لفعله
(قوله بفصل الخطاب) اشارة الى القرآن والفصل التمييز ويقال للكلام البين فصل
بمعنى مفصول لانه يشبه من يخاطب به ولا يلتبس عليه أو بمعنى فاصل لفصله
بين الحق والباطل والصواب والخطا (قوله هموما) أي عطف عموم أو عطفنا
عاما وذا هموم فهو مفعول مطلق (قوله كما أخبر) أي بقوله وما أرسلناك الا رحمة
للعالمين قال السيد الصفوى لم يترضوا البيان في الغضب منه وقد قصد من بعثته
أن لا يؤمن به قوم فيه منهم وليس يحصر نظرا الى العموم لالابعض اذا للاتى
حينئذ دخول اداة الحصر على ما يفيد العموم لاعلى الرحمة فيقال ما أرسلناك
رحمة الا للعالمين لانها تدخل على ما أريد اثباته ويحجب بأن المقصود الذات الرحمة
والغضب بالاتبعية بل في حكم الهم فانه مرفوع باسم الغضب وان المعنى لاجل الرحمة على

على سيدنا محمد الذي بعثه
الله من خلاصة العرب
بالآيات والمعجزات الخيرة
ونصبه تمييزا لحوال العباد
وبيان أحكامهم في الخلق
والحرمة ونعتهم بصفات
الكامل واكد ذلك بنطقه
بفصل الخطاب والحكمه
وعطف على الأنام هموما
بارساله فكان كما أخبر
لا ائمن رحمة وخص من
آتى به جعل له بللى الحسنة

كل لا للغضب على الكل أو لاجل الرحمة عليهم في الجملة ويكتفي في الطلب اثبات
 رحمة (قوله عشرة أمثالها) أي جزء عشر حسنات أمثالها وهذا مأخوذ من
 بقية الشريعة وتوهي وان ترات في الذين آمنوا بعد الهجرة فوضعفت لهم الحسنة
 عشر أمثالها ولله اجرين - - - مماثلة لكن الظاهر محمول من جاء ومحمول الحسنة
 عشر العدد فيما ذكر في النهر (قوله فحصل لانتهاج) دليله وما جعل عليكم
 الدين من حرج أي ضيق بشكايك ماشق عليكم القيام به وقد وضع عن هذه الآية
 تكاليف الشاقة كقرض موطن النجاسة والفوائد جمع فائدة وهي لغة ما استفيد
 في علم أو مال واسطلاحا ما يرتب على الفعل من المصلحة من حيث هو وكذلك
 حيث فائدة تعلق الفوائد بها (قوله صلى الله عليه الخ) كرر الصلاة اطهارا
 طمته صلى الله عليه وسلم وجمع بين الجملة الاسمية والفعلية لفائدة الاولى
 ثبات والادوام والثانية التجدد والحديث والمطلوب بجملة الصلاة أمر
 تدعى ما حصل له في كل وقت فان نعمه تعالى لانهاية اها فقيه حذف أو استعمال
 عام في الخاص بقربة ان طلب الحاصل غير معة ول (قوله المقتفين) أي المتبعين
 من الاقتفاء وهو الاتباع يقال اقتفيت أثره أي اتبعته فهو متعبد بنفسه الى واحد
 له لا وضع المسالك) اللام فيه زائدة لتقوية العامل (قوله صلاة وسلاما)
 وان على المفعولية المطابقة لاصلي وسلم المذكورين على ما في بعض النسخ
 بعضها اسقاط وسلم فسلاما منصوب بجمع حذف على القول بجواز حذف عامل
 صدر المثل كدويشها له فطفق مسحا وعطف وسلاما ما بينت هذه على ما قبله من
 لف الجمل وقوله داخرين نعمت لهم ما مقطوع لاختلاف معنى عاملها ما يمكن يلزم
 مع نعمت النكرة مع انه لم يسبقه نعمت آخر وقوله عدد حبات نعمت مقطوع
 كذلك لذلك وتعرفه بالاضافة الى المضاف لمعرفة وتنكير المنعوت لاجل
 من ضمير دائمين لان شرط الحال التنكير وبجاز افراده مع ان المنعوت متعدد لجموده
 والنعت بالجماد لانه مصدر لانه اسم عدد ونص الرضى على النعت بالجماد اذا كان
 اسم عدد لان عدد ليس من أسماء العدد والاقرب ان عددا منصوب على الظرفية
 على حذف مضاف أي قدر عدد فقام هذا ويحصل لادنى بمثل هذه الصيغة أجر
 فزاد على أجر من اقتصر على مجرد الصلاة والسلام لكن لا يصل الى مرتبة من
 عدد الصلاة والسلام بذلك القدار (قوله لطيف) من اللطافة وهي في الاصطلاح
 رقة القوام أو كونه شفافا لا يحجب البصر عن ادراك ما وراءه والمراد انه مختصر
 صغير الحجم اذا كونه الشيء شفافا لا يسببه أجزاءه وصغر حجمه فالطاق اسم المسبب
 على الهمزة ومن قال المراد رقيق لا يهتدى اليه الا بتظردقيق فهو مجاز مرسل

عشرة أمثالها فأقول
 جوده وما أعجمه فحصل
 لانتهاجه تسهيل الفوائد بعد
 الصعوبة * * * وسؤلا بالمادة
 الابدية والامن من العذاب
 والعقوبة * * * صلى الله عليه
 وعلى آله وأصحابه المقتفين
 لا وضع المسالك أئمة الهدى
 صلاة في سلاما دائمين عدد
 حبات الارض وقطر الزبدى
 (أما بعد) فهو هذا شرح
 لطيف وضعته

اعتمدت على فلان اعتمدت على الله بواسطة فلان (قوله واليه أضرم) أي
أدعو بخضوع وذلّة قاصدا اليه لان الضراعة لغة الذل والخضوع رقة تدبير
استعمله مع الدعاء في الكتاب العزيز فاشتهر بالطلاقة في السنة أهل الشرع مرادا
به الدعاء بخضوع وذلّة (قوله أن ينفع) قال الراغب النفع ما يستعان به في الوصول
الى الخير وما يتوصل به الى الخير خير وصدّه الضر قال تعالى ولا يتكبرون لانفسهم
ضرا ولا نفعا (قوله لوجه) أي ذاته (قوله للفوز) هو النجاة والظفر بالظفر
مع حصول السلامة (قوله الامل) أي الرجاء يقال املت الشيء تخففا آمله بعد
الهمزة كالأكل يأكل وأملته بالتشديد أومله أي رجوته (قوله انه خير) بكسر
همزة ان على انه تعليل مستأنف ويصح الفتح أي لانه والموفق لا يطلق على غيره
تعالى فخير اقل تطويل على حد احسن الخاتمين أو بمعنى صفة مشبهة وهو
استثناء يبين جهة سؤال النفع منه تعالى كأنه قال لان النفع لا يتكبرون الا
بالتوفيق والاعانة على التعلم والتعلم وهو خير موفق أو علة لاختصاص السؤال به
(قوله ولا مامل الاخير) أي مرجو وخير لا محذوف وخير مرفوع على البدلية
من محل اسم لا ويجوز نصبه على الاستثناء لاعلى البدل من انه لان لا اتمانه
في مكرة منفية وفي الحصر ما تقدم في وعليه أتوكل (قوله اعلم) أي به لزيادة
الاهتمام واستدراك الامعاء اليه ليقبل عليه السامع فيمكن فصل تمسك
والا فالعلم بكل ما في الكتاب مطلوب وهو من باب الخطاب العام محوم الشمول
كاستعمال المشترك في معانيه لا البدل لانه يقضى بصيرورة الضمير وهو أعرف
المعارف في معننى المكرة ونحو ان اشركت ليحيطن عمك وما أشبه ذلك فهو وصلى
الله عليه وسلم ليس متصوفا بالخطاب ولا هو الخطاب وإنما هو غيره بل الخطاب
عام فليس ذلك من مجاز التركيب وهو ما أسند فيه الحكم الغير من هوله كما ظن
(قوله الخوض) أي الشروع (قوله على الوجه الاكمل) ذكروا ان الشروع مراتب
أصلية مفروعة يتوقف على التصور بوجهما والتدقيق بقائده تعالى نزاع للدواني
في ذلك وشروع على بصيرة ويتوقف على ما في الشرح وشروع على كمال البصيرة
ويتوقف على ذلك وعلى أمور أخر كبيان شرف ذلك العلم ومعرفة واضحه ووجه
تسميته باسمه والظاهر ان مراد الشارح المرتبة الاخيرة فكان عليه أن يبينه على
عدم الاختصار فيما ذكره (قوله ينبغي له) أي من حقه ذلك فلا ينافي وجوب
تصور ذلك عليه (قوله بجده أو رسمه) أي بأحدهما لانه عند فيصم توجهه اليه
وفي قوله بجده اشكال لان معرفة الحد لا يمكن الا بعد الوقوف على جميع الميادين
فلا تكون من مقدمات الشروع كما نقله الشارح في شرح الحد ودع عن الخط

واليه أضرم وأتوسل ان
ينفع بطالبه وان يجعله
خالصا لوجهه الكريم
وسيد للفوز بجنات التعميم
وأن يبلغنى أحسن الامل
ويوفقنى في القول والعمل
انه خير موفق ومعين لارب
غيره ولا مامل الاخير
(مقدمة) اعلم ان من أراد
الخوض في علم من العلوم
على الوجه الاكمل ينبغي له
ان يتصور أولا حقيقته
بجده أو رسمه ليكون

ويجاب

و يعاين ذلك بالتسعة للواضع للطالب الذي يذكره أوائل الشروع ذلك
 فليتأمل (قوله على بصيرة) أي نفس بصيرة أي شديدة الابصار و يحتمل أنه مصدر
 بمعنى تبصر اذ لو تصور بامر عام كما كونه شيئاً فاعاشه وغيره (قوله في طلبه)
 أي الشروع فيه وأما الطلب السابق على الشروع فهو توجه النفس نحو المطلوب
 وهو مسبق حقل بالتصور بوجه متوطن طلب ما لم يعلم بوجه محال (قوله من عمياً)
 المتن الظاهر وهو قوام البصيرة تبنى عليه ما تراعيه و يستعار لاصل العلم وهو
 أمهات مسانته انه يتقوم ~~بكتفه~~ و لطائفة و إضافة من الى عمياً سانية أي ركب
 طريقة لا يهتدى سالكه الان الا هي لا يهتدى غيره للطريق و قيل عمياً صفة محذوف
 أي من ناقة عمياً والعشوائية في بصرها سوء تخطئ مرة و نصيب أخرى و أضاف
 الخيط للراكب وان كان صفة للناقة على تقدير حذف موصوف عمياً لان ذلك
 الوجه يضاف لراكبها و لعل وجه التشبيه حينئذ مع أن المشبه في الظاهر أقوى
 وذلك لعدم اهتداء العمياً بالكتابة للفصولان خط العشا اثم لعدم توفيقه في
 الحركة ووجه التشبيه هنا و الخيط اذا التقدير خطها مثل خط العشا ووجه
 القسمة في التشبيه أظهر (قوله وان يعرف موضوعه) عبرة أولاً بالتصور و هنا بالعرف
 اشارة الى انه لا يكفي تصور الموضوع بل التصديق بموضوعيته (قوله عن عوارضه
 الذاتية) العارض هو الخارج عن الشيء المحمول عليه و العوارض الذاتية التي
 تلحق الشيء لذاته كالحقوق الادراك للانسان بالقوة أو الجزئه سواء كان أعم كالخيز
 الا لاحق للانسان لانه جسم أو مساو له كالتكلم اللاحق للانسان لانه ناطق أو الامر
 خارج عنه مساو له كالحقوق التحجب للانسان لانه مدرك و أما ما يلحقه لا مر خارج
 أعم كالحركة اللاحقة للايض لانه جسم أو أخص كالضحك العارض للحيوان لانه
 انسان أو ميان كالحرارة العارضة للماء بسبب النار فاعراض غريبة و معنى البحث
 عن اعراض الموضوع لذاتية حملها عليه نحو الكلمات الثلاث اسم و فعل و حرف
 أو على جزئه نحو الكلمة اما معربة أو مبنية أو على نوعه نحو الحروف كلها مبنية
 أو على اعراض النوع نحو المعرب اما مرفوع أو منصوب أو مجرور (قوله وان
 يعرف غايته الخ) قال السيد رحمه الله الشروع في العلم فعل اختياري فلا بد أن يعلم
 أولاً أن لذلك العلم فائدة ما والا لا يمنع الشروع فيه كما بين في موضعه ولا بد
 أن تكون تلك الفائدة معتداً بها بالنظر الى المشقة التي تكون في تحصيل
 ذلك العلم والا لا كان شروعه فيه و طلبه يعداك عبثاً عرفاً و بذلك يفتقر حده فيه
 قطعاً ولا بد أن تكون تلك الفائدة هي الفائدة التي ترتب على ذلك العلم اذ لو لم
 تكن اياه لم يجازال اعتقادها فيها بما بدأ الشروع فيه لعدم المناسبة فيه بصريحه

على بصيرة في طلبه فان من
 ركب من عمياً خيط خط عشا
 وان يعرف موضوعه وهو
 ما يبحث في ذلك العلم عن
 عوارضه الذاتية للاحقة له
 وان يعرف غايته هي الثمرة
 التي لا حياها طالب ليصون
 نفسه من العيب فتهذا
 العلم الذي نحن بصدده

في تخصيصه عينا في نظره وأما إذا علم الفائدة المعتد بها المرتبة عليه فإنه تسكلم برغبته
 فيه ويبلغ في تخصيصه كما هو حقه ويزداد ذلك الاعتقاد عند الشروع بواسطة
 مناسبة مسائله لتلك الفائدة انتهى وبه يعلم حكمة قول الشارح وان يعرف دون
 ينصتور وتعليقه يدل على ان المراد أن يعرف انها فائدة معتد بها وأما معرفة ان له
 فائدة ما فلا يمكن الشروع بدونها على ما قاله السيد وان توزع في ذلك فهي مما
 يتوقف عليه أصل الشروع كما مر (قوله علم بأصول الحج) المراد بالعلم هنا الادراك
 كما هو المعنى الأصلي له وان أطلق على المسئلة والمسائل لقوله بأسفل وأنى بالبناء
 لانه يقال علمه وعلم به اوض منه معنى الاحاطة وهي جمع أصل وهو القاعد والاضابط
 والافانون ألفاظ مترادفة والمراد باحوال الأواخر الامور العارضة وخارج بذلك
 ما عد النحو والصرف حتى اللغة لانها يعرف بها نفس الابنية لاجوالها وأما
 الصرف فخرج معه ما يعرف به أحوال غير الاواخر من ابنية الكلم وبق ما يعرف
 بذلك كالتاب والادغام والتخفيف اذا كانت في الأخر خارج بقوله اعرايا
 وبناء ومعنى التعريف علم بقواعد ليستنبط منها الدركات جزئية هي معرفة كل فرد
 فوهم جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان أي فرد يوجد منها الممكنة ان تعرفه
 بذلك العلم لانها تحصل جملة بالفعل لان وجود ما لانها له محال فلا تستغرق عرفي
 والمراد امكان المعرفة لا المعرفة بالفعل وعبر أولا بالعلم وثانيا بالمعرفة لان الاصول
 لموركية تنطبق على ما تحتها من الجزئيات لتعرف احكامها من احوال امور
 جزئية ومن عادتهم استعمال العلم في الكتابات والمعرفة في الجزئيات وهذا تعريف
 للنحو باعتبارها في نفسه ومن حيث انه علم من العلوم وأما تعريفه بالقياس الى غيره
 من العلوم وباعتبار كونه آله فهو آله قانونية تعصم من عاتم اللسان عن الخطأ
 في المقال من حيث تأديته أصل المعنى واعلم ان العلم من مقولة الكيف على المذهب
 المنصور وان الصورة الحاصلة من الشيء عند الذات وانما يغير المعلوم بالاعتبار
 فالصورة باعتبار وجودها في الذهن علم وفي الخارج معلوم فاندفع ما ورد الاتق
 السبكي من ان المقصد من الحد تصور الحقيقة وليس في هذا الحد تعريف الحقيقة
 بل ما ينشأ عن ما مع بقائها على جهاتها فالعلم فيه مجهول وان كان المعلوم معروفا بقي
 ان معرفة الاحوال اعرايا وبناء لانها في معرفة غيرها فلا يرد ان النحو يعرف به غير
 ذلك من التعريف والتذكير والتقديم والتأخير والتعدي والزرور ولعل وجه
 الاقتصار على ما ذكر ان غيره ليس من النحو بل تنمته له أول جوعه اليه كما يعلم
 بتدقيق النظر (قوله لانه يبحث الخ) لو قال من حيث يبحث كان أولى لان للكلمات
 رتبة حيثيات مختلفة تقع البحث باعتبارها واسالم يكن البحث عن سائر حيثياتها

علم بأصول يعرف بها أحوال
 أو أواخر الكلم اعرايا وبناء
 وموضوعه الكلمات العربية
 لانه يبحث فيها عن الحركات
 الاعرابية والبنائية وفنائه
 الاحتمال من نطق
 في اللسان والاستعانة على
 فهم معاني الكتاب والسنة
 ومسائل اللغة ومخاطبة
 العرب بهضمها بعض

من أجزاء العلم قيد بالحقيقة وتخصيص الحركات بالذكري لانها الاصل والافعال الحروف
 منها وبالبحث المذكور انما انفاه (قوله ولما كان الخ) بيان لسبب ايراد
 تعريف الكلمة في مقنع هذه المقدمة ولم يذكر المصنف تعريف العلم ولا الغرض
 من تحصيله لان كتابه للصبي الذي لا يكون تحصيله الا قسرا يافلا يتفهمه في التحصيل
 البصيرة ولا ما يوجب الرغبة (قوله بدأ) جواب لما والمراد ببدء معرفة وهي ذكر
 ذكر الشيء قبل المقصود بالذات ان اراد بدأ كتابه الذي منه البسملة فان اراد بدأ
 مسائل كتابه فالبدء حقيقة (قوله ببيان الموضوع) ان اراد بيان ان موضوع
 العلم ماذا المصنف لم يبين ذلك وان اراد انه بين حقيقة ما هو موضوع الخوف في نفس
 الامر بدأ تعريفه الذي هو من قبيل المبادئ لم يناسب سرق الكلام لان الذي
 من المقدمة التصديق بموضوعية الموضوع كما مر ثم ان الموضوع الكلمات كما
 ابلغه لا الكلمة التي هي قول مفرد لان البحث في النحو عن الكلمات في حالتها
 الاجتماع والاعتقاد وهذا اقل بعضهم في هذا المقام وانما بدأ بتعريف الكلمة
 والكلام لان النحوي يبحث عن احوالها وعن احوال ما تنوقف عليه سرفند على
 معرفة ما من اقسامها وما لم يعلم الشيء لا يمكن ان يحكم عليه لانه قال العصام
 في شرح الكافية ثم البحث عن حال الكلمة واقسامها ظاهرا واما البحث عن حال
 الكلام ان كان مراد بالجملة فكما يبحث عن الخبر الجملة والحال والصفة كذلك
 وحينئذ كان الاولى تعريف الجملة لان الجملة هي التي تناسق مذكورا بلفظ الجملة
 لا الكلام وان كان الكلام اخص من الجملة والبحث عن الكلام خفي الا ان يجعل
 بعض الباحث راجعا اليه كان يقال قولهم كم اها صدر الكلام بحث عن الكلام
 بانه يجب ان تكون كم في صدره وبالجملة يجب تعريف الجملة ايضا لانها يبحث
 عنها اكثر من البحث عن الكلام بلا كلام كما ستعرف فنعلم ما فعل الزمخشري
 في الفصل حيث قال بعد تعريف الكلام ويسمى جملة انتهى وكانه لم يلاحظ للبحث
 عن الكلام في قوله هم الكلام اماخير او انشاء لانه ليس بحثا نحويا محضاً ولهذا
 لم يذكره في الكافية (قوله تبركا) هو وما عطف عليه علمه لا ابتداء فان جعل
 كل علمه فالتبرك علمه لما تضمنه الابتداء من الايمان اذا الخاص يستلزم العام فلا يريد
 ان التبرك في البسملة لا يتوقف على الابتداء (قوله أفصح) لا يخفى ان المحدث عنه
 بالفصاحة انما هو الكلمة لا حركاتها لانه قال الكلمة بفتح الخ أفصح ولم يقل فتح
 المكاف الخ أفصح من كسرهما فانما يلزم من كلامه وصف المفرد بالفصاحة فسط
 ما قيل مراده من وصف الحركات والسكون بالفصاحة وصف اللفظ المتصف
 ولا يريد ان الفصاحة انما يوصف بها المفرد والكلام والمكاف ومعنى كون ذلك

ولما كان موضوع هذا العلم
 الكلام العربية وكان البحث
 في كل علم عن احوال
 موضوعه بدأ المصنف ببيان
 الموضوع فقال بعد الابتداء
 بالبسملة تبركا باسمه القديم
 واقتداء بالكتاب الكريم
 وعمل بقول النبي العظيم كل
 امرئ ذي بال لا يبدأ فيه بيسم
 الله فهو أثير أي افطع
 (الكلمة) بفتح الكاف
 وكسر اللام أفصح من فتحها
 كسرهما مع اسكان اللام
 فيها

أصح كثرة استعماله (قوله وهي لغة تنقل للعمل المفيدة الخ) الضمير راجع للكلمة باعتبار لفظها بالنسبة لقوله لغة تعالى لأن الذي يقال أي يطلق على ما ذكرنا لفظ الكلمة باعتبار معناها بالنسبة لقوله واصطلاحاً قول الخ والمراد بالعمل الجنس الصادق الجملة والاكثر لأن لام التعريف التي للجنس تبطل معنى الخ مع والمراد بالمفيدة للآلة على معنى يحسن السكون عليه وهذا الإطلاق مجازي كما بين فلا وجه لانتكاره وان كان المنكر كونه حقيقة فلم يدعه أحد ويقال أيضا لغة على اللفظ المفرد وهذا الإطلاق مدلولها الحقيقي ولهذا سكت عن بيانه لأنه علم من ذكره الاطلاق المجازي أن معناها الحقيقي لغة صار للاصطلاح (قوله وهو من اطلاق الخ) فهو مجاز مرسل وقيل ان الكلام لما ارتبط بغيره ببعض حصلت له بذلك وحدة فصار شبيهاً بالكلمة فاطلق عليه كلمة على جهة الاستعارة التصريحية وعلى كل فإله علاقة تفيدان إطلاقها على العمل لا يختص بالمفيدة وان اشترت التقييد وقول شيخنا العلامة الغنيمي بعد ذلك توجيه الاستعارة وقول رعي أي يؤخذ من هذه العلاقة اشتراط الأفادة إذا الارتباط لا يكون في غير المفيد فتأمل انتهى محل نظر لا يخفى كيف وقد جعل وجه الشبه الارتباط الذي هو في المشبه أتم ولا فائدة في الكلمة وانما الارتباط بين حرفيها (قوله قول) لم يقل قوله ليطابق الخبر المبتدأ في التأنيت لأن من شروط المطابقة ان يكون الخبر مشتقاً أو في حكمه وأقول هذا وان كان بمعنى المشتق أي مقول إلا انه مصدر ويجوز اعتبار الأصل في مثله واعتبار حاله المنتقل اليه اعلی ان الرضی صريح في التناهي ليقين من المصادر الاما وضع وصفا ثم ان التناهي في الكلمة للوحدة لا للتأنيث قيل الجمع بين لام الكلمة وان كانت للجنس لا للعهد وتعريفها تعريف المعروف بناء على ان الجنسية كالعهدية لا تدخل الاعلى ما حصل بعنايه في ذهن السامع ويرد بان اللام انما تقتضي التعيين في ذهن السامع من وجه وهو تعيين اللفظ لا مطابقة فالعنى هذه اللفظة معناها ذلك الشيء على طريق التعريف الاسمي ثم تغاير المحكوم به للمحكوم عليه من حيث الوضع والعمل لا يقتضي المغايرة من حيث الحقيقة ايلزم مغايرة القول المفرد لكلمة لانه لا شيء من المحكوم به محكوم عليه وأما الجواب بان المغايرة في المفهوم لا تنافي الاضاح في الماسدق فانما يجرى في القضية المحصورة وما هنا طبيعة وعدم استعمالها في مسائل العلوم لا في المبادئ التي منها ما نحن فيه هذا والحق انه لا محل في التعريف والمعرف بل المقصود من التعريف التصوير وسأني قريباً ما يتعلق بذلك ثم ان اختلاف لفظ المعرفة والتعريف بالافراد والتركيب لا يتنافى ان مفهومهما واحد فلا يرد ان يعرف هيناء فرد والمعرف مركب ولا شيء من المفرد بمركب (قوله أو تقديراً) أي

وهي لغة تنقل للعمل المفيدة
 كقوله تعالى كلاً منها كلمة
 هو قائلها أو كلمة تالله في الدنيا
 وقتت كلمة تريك وهو من
 اطلاق الجزم من ادا به اليك
 واصطلاحاً (قول) أي مقول
 تحقيقاً لفظه بتقدير استعماله
 للمصدر بمعنى المفعول
 واللفظ بمعنى الألفاظ

كالضمائر المستتره والمطلق القول عليها وان كان مجازا لغو بالسكته حقيقة معرفة
 فلا يلزم استعمال اللفظ في حقيقتهم مجازه ولا الاشتراك في الحد وتسمية ما
 في النفس قولاني وأسر واقوالكم وبقولون في أنفسهم اغوية والالفاظ انما
 تطلق بحسب معانها في الاصطلاح والقول فيه لا ينطاق على ما في النفس فلا
 اشتراك في القول باعتبارها فلا يلزم استعمال المشترك في الحد (قوله وهو اللفظ
 الخ) ان مرادها ولفظ حقيقة أو حكما قد دخل كلمات الله لأن من شأنها أن يتلفظ بها
 قطعا بل هي ملفوظة بالفعل وان لم تكن ملفوظة بالنسبة اليه تعالى فلا يراد به بلزم
 كون القول اعم من اللفظ لانه خاص بما يخرج من الغم فلا يقال لفظ الله كما يقال
 قول الله وذكرا اللفظ وان دل عليه الموضوع ببناء على ان الوضع جعل اللفظ دلالة
 على المعنى لا تخصيص شيء بشي بحيث اذا فهم الاوّل فهم الثاني لفظا كان أو غيره
 لان الدلالة لا التزامية مهجورة في التعاريف على ان اللفظ ذكر قبل الموضوع
 والمعنى مع كونه مأخوذا في الوضع ببناء على تجر يده عنه وخرج بالموضوع المهملات
 والالفاظ الدالة بالطبع وبقوله لمعنى حروف الهجاء الموضوع لغرض التريب
 وأوردان معنى نكرة في موضع الاثبات فيلزم ان لا يكون المشترك هو لا راجيب
 بان الموضوع لعنيين موضوع لمعنى فيدخل (قوله ما يتلفظ به الانسان) أي حقيقة
 ومنه المحذوفات أو حكما وذلك كالضمائر المستتره فانها كما قال الرضي ليست بحرف
 ولا صوت ولم يوضع لها لفظ وانما عبر واعنها باستعاره لفظ المنفصل لها للتدريج
 ومراده ان المستتر ليس بموجود اصلا بل اعتباري محض وكيف والاستتار هو
 الاخفاء تحت شيء أو جوهسه والاصوات اعراض غير قارة لا يتصور لها تحت ولا
 جوف وانما خص الحرف والصوت بالذكرا لالا احتمال تغيرهما وهذا ظاهر جدا
 اسكن خفي على بعض فظن انه من مقولة أخرى فقال لا أدري من أي مقولة هو وعلى
 بعض آخر حيث قال فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة ممكنا جسما
 أو عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت اذ ارجع الضمير الى الصوت فاطلاقه
 انه ليس بصوت ليس على ما ينبغي انتهى ثم فيه ان ما ذكره من واجب وممكن انما هو
 مدلول ذلك الامر الاعتباري الذي جعله النحاة جزءا للكلام كما اعترف هو به في قوله
 اذ ارجع الضمير الى الصوت والامور الخارجية لا تكون جزءا من الكلام ومنه
 أيضا كلمات الله والملائكة والجن وقيل في توجيه دخول ما عدا الضمائر
 مما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان أو من شأنه ان يتلفظ به الانسان
 عليه ان ما يتلفظ به الانسان مغاير بالشخص لما يتلفظ به غيره راجب بانه
 فليس ضمير ملتفت اليه عند الادباء وانما قيد بالانسان ثم بيانا لتصوير اللفظ

وهو اللفظ الموضوع
 مفردا كان أو
 كان أو غير مفرد
 ما يتلفظ به الانسان

العلم واعتراض بان أخذ التلطف في تعريف اللفظ دور واجب بان اللفظ المعرف
 الاصطلاحى والتلفظ المعرف بمعنى ايجاد اللفظ أى الكلام اللغوى المعلوم لكل
 أحد و بان هذا شرح لمفهوم اللفظ لا ماهيته لا يقال بوجود اللفظ محال لان
 الحروف لا يمكن التلفظ بها الا بواسطة الحركات لا متنازع التلطف بالسواكن
 ابتداء والحركات لا يمكن التلفظ بها الا بواسطة الحروف لعدم استقلالها
 فيلزم الدور لا نقول يجوز ان يتلفظ بالحركات والحروف معا ودور المعية جائز كما
 في الاضافات فان أبوة الأب موقوفة على بنوة الابن وبالعكس (قوله مهملا كان
 أو مستعملا) الهمل الذى لم يوضع ويقابله الموضوع لا المستعمل وهو أعم من
 المستعمل الا أن يريد المستعمل بالقوة بقريته المقابلة فهو مساو للموضوع لكن
 لا تظهر نكتة العول ودعوى انها الاختصاص بله من غير اسم لان مهملا
 أخصر من غير موضوع لا يخفى ما فيها على أولى الأضمار (قوله المشاركة للكلمة
 فى الدلالة على المعنى) أى الذى هو مفهوم مفرد وهذا بناء على ان المعنى ما يعنى من
 الشئ أعم من اللفظ وغيره والمشهور انه ما يعنى من اللفظ أى ما يمكن ان يعنى
 أو ما يعنى بالفعل ونبههم على صحة الاخراج وان المعنى خرج مما يتناول المفرد
 ويؤيده قوله بهدوم مع الاخراج الخ فقد كرا الاخراج صحيح وقول الجاهل والهوال
 الاربع غير داخل فى اللفظ فلا حاجة الى تبيين جها وكذا قال المستف فى شرح
 المحقق وقد كرا ان بذلك يستغنى عن الاعتذار الذى أشار اليه الشارح بقوله وصح الخ
 مستلك آخره فظن (قوله ولئن كان جنسا) فان قيل مقتضى كونه جنسا انه جزؤا للكلمة
 ولا شك انه اسم مقبوله علامات الاسماء فيكون جزئيا وجزءا والجزئى متنافيا
 لجزئ الكل على الجزئى دون الجزء قلت القول له اعتبار ان فهو جزئى باعتبار
 خصوص مادته وجزء باعتبار مفهومه ومثله يقال فى مفرد لان الفصل جزء وهذا
 الجواب بسقط ان فرد الشئ لا يكون جنسا له لان المفرد خاص (قوله هوم من
 وجه) أى وخصوص من وجهه فى الكلام اكفاء (قوله والقول مع فصله الخ)
 الظاهر انه لا يمتنع تركيب الماهية ولو حقيقة من أمرين بينهما هذه النسبة بدليل
 ان ماهية الانسان مركبة من الحيوانية والناطقة وذلك ان الناطقة ان الناطق
 يقال على غير الحيوان كالمالك لان الحيوان يعتبر فيه النمو والمالك لا ينمو نعم نقل عن
 امام الحرمين انه صافهم بالحيوانية لكن الكلام فى اصطلاح الناطقة ثم انه يرد على
 كونها كلمة ماهية اعتبارية انما قول والقول موجود فى الخارج ويحجب بان
 القول يكون مسموعا ومخيلا و بان القول يعتبر فيه الوضع وهو من الامور الاعتبارية
 التى على المتشبهين والمركب من الحقيقى والاعتبارى اعتبارى (قوله كذلك)

مهملا كان أو مستعملا
 فانقول اخصر منه لا اختصاصه
 بالموضوع فشكل قول لفظ
 ولا يعكس بالمعنى اللغوى
 فخرج بالقول غيره كالذوال
 الاربع وهو الخط والاشارة
 والهدم والنصب المشاركة
 للكلمة فى الدلالة على المعنى
 وصح الاخراج به وان كان
 جنسا لما قاله من ان الجنس
 اذا كان بينه وبين فصله
 عموم وخصوص من وجه
 صح ان يخرج به ما تناوله
 عموم فصله والقول مع فصله
 الذى هو (مفرد) كذلك
 لصدقه ما على زيد ونحوه
 وانفراد القول بصدقه على
 المركب والمفرد بصدقه على
 المعنى دون اللفظ كما قال
 معنى مفرد والمراد بالمفرد

أي بين ما هو وجهه ووجه من وجهه وقبسه نظر استعماله (قوله لا يدل) أي لفظ
 الموضوع لا يدل لأن هذا تعريف للمفرد بالاصطلاح المنطقي وهو من أقسام اللفظ
 الموضوع ويدخل فيه عند فهم الاعلام المركبة والمحققون من النحاة على أنها
 مركبات وبذلك يصحح كلامهم في ما لا ينصرف والمفرد عندهم الملقب باللفظ
 واحد بحسب العرف إذ نظرهم في اللفظ من حيث الاعراب والبناء والعلم المركب
 قد يشتمل على اعرابين وانما كانت مفردات عند المنطقي لان نظره في المعاني اصالة
 وبما تقرره ان المفرد من أقسام اللفظ في الاصطلاحين وعلى هذا يشتمل قول
 الشاعر انه مفرد عن القول فببر واطرافه جزء من تعريف المفرد والمركب لا يهد
 الذهني بالاصطلاح البياني فلا تفيد تعريفه فاذ يكون الجزء في تعريف المفرد منسوبة
 في سياق النبي فيفيد العموم بخلافه في المركب فأن في الاثبات فالمعنى ان المفرد ما لا
 يدل شي من أجزائه والمركب ما يدل شي منها فلا يرد غلام زيد غير علم على التعريفين
 طردوا وعكسا لان الغين مثلا لا تدل والمراد الدلالة المقصودة فلا يرد الحيوان الناطق
 علما على التعريفين طردوا وعكسا أو ان قيد الحيثية مراد في تعريف ما يختلف
 بلا اعتبار وجزء الحيوان الناطق وان دل لكنه لا يدل على جزء المعنى من حيث انه جزء
 وقد صرح السيد بان اللفظ الواحد يكون مفردا ومركبا باعتبارين مختلفين
 ولا محذور فيه فلا حاجة لتقديره وعلى اعتباره فالمراد قصد الواضع أو حين
 استعماله في المعنى فلا يلزم عليه ان لا يكون اللفظ النائم والاهي ومن لم يرد معنى
 مركبا بل مفردا أولا ولا يكون مفردا أيضا (قوله زي د) صوابه زهده بالحاقها
 السكت على ما هو قاعدة الرسم المشهورة (قوله خلافا لما في الشرح) يمكن حمل ما فيه
 على تقديره مضاف أي معنى الزاي والياء والدال على ان الحكم على اللفظ وبه
 حكم على معناه أو بالاقربنة (قوله فنكل منها لا يدل) أي باعتبار وضع اللفظة
 فلا يرد دلالة الحروف في بعض الاصطلاحات على الاعداد (قوله حروف المبانى)
 سميت بذلك لان الكلمات تنبئ وتركب منها (قوله حروف المعاني) سميت بذلك لانها
 توصل معاني الافعال الى الاسماء (قوله العلامة) هو لغة كثير العلم موضوع
 للبيان فلو وصف بهيم هذا الاعتبار ودعوى اختصاص القطب بذلك ان سميت فلا
 يدل الاعلى انه الفائق في أهل عصره ولا تدل على انه جمع جميع اقسام العلوم على
 انه لو سلم ان ذلك صار اصطلاحا لهم فبخلافه لغرض صحيح (قوله على المحلى) أي
 كتابه أو معناه باسم مؤلفه (قوله مستقل) أراد به كما قال في الشرح ما هو دال بالوضع
 وليس بعض اسم كيان زيد ولا بعض فعل كالف ضارب وعن هذا لا يرد ان الحرف
 لا يتقبل بالمفهومية فيلزم عدم الانعكاس لخروج الحروف كلها واعتراض البدر

ما لا يدل جزؤه على جزء معناه
 كزيد فان أجزائه هي ذوات
 حروفه الثلاثة التي هي
 زي دوكل منها لا يدل على
 معنى وليست أجزاؤه
 الزاي والياء والدال خلافا
 لما في الشرح بل هذه أسماء
 معيانتهم أجزاؤه ومعانيها
 لا تدل على معنى انما يتصل
 لها حروف المبانى وتطلق
 بآراء حروف المعاني التي
 هي قسمة الاسماء والافعال
 كما صرح به العلامة ابن أبي
 عمير في حاشيته على المحلى
 ويخرج للمفرد المركب وهو
 ما يدل جزؤه على جزء معناه
 كغلام زيد و زاد ابن مالك
 في تعريفها في التسهيل
 مستعمل لانخراج افعال
 الكلمات الدالة على معنى

الداميني على ابن مالك بان المشهور ان المستقل ما ليس مقتضرا الى غيره تفسيره
بما ذكره مختصر لم تصب عليه قرينة لا ينبغي مشله في مقام البيان واما لان سلم ان
شيئا مما ذكره من الابعاض لفظ دال بالوضع وانما الدال مستدخل ذلك البعض
واسطته وبان تعريفه للاستقل يقتضى توقف معرفة الكلمة على الاسم والفعل ولا
شك ان معرفتهم مأمثلة على معرفة الكلمة فيلزم الدور (قوله كروف المضارعة)
الاضافة للابسة أى الحروف التى فى سبب المشابهة أو المعنى حروف الكلمة
المضارعة التى تزداد فى الكلمة المشابهة للاسم (قوله لما جئ الى به الرضى) أى مال الى
مثله بمعنى ان المصنف جمع لثب ذلك فاسقط ذلك القيد لاقتضائه ان تلك الابعاض
غير كلمات حقيقية وليس كذلك وانما لم تكن كلمات لشدة الامتزاز وبهذا
يدفع ان الرضى انما ذكر ذلك اعتذارا عن ابن الحاجب فلا يحسن تعليل اسقاط
المصنف به وهذا الاقرب ان المصنف انما أسقطه لان الابعاض ليست بكلمات
لعدم دلالتها بالوضع كما قاله الداميني والسيد فهمى خارجة بقيد القول (قوله على
آخره) أى آخر ما هي فيه وهذا ظاهر فى الابعاض المذكورة فى التمرح لافى المثبتى
وجمع المذكور السالم الداخلة تحت الكاف فى كلامه وهو مرجح ما غيره فان الاعراب
لم يجعل فيها على آخر ما فيه العلامة بل نفس آخر ما هي فيه وذكر الرضى
الابعاض التنوين ولام التعريف ولا يخفى ان كروبا فى نحو الرجل انما هو بجزء
الثانى الذى استحقه للعجموع المركب منه ومن الحرف الاوّل ولما كان أصل
الاسم الاعراب لم ينوهم كبا مع التنوين بناء الفعل مع التنوين وأيضاً لم يكن للتنوين
معها امتزاز قوى ألا ترى الى سقوطه فى الوقف وفى الاضافة ومع اللام والضعف
الامتزاز لم يعرب على التنوين كما عرب على تاء التانيث وانما لم يدرا الاعراب على
نوع التوكيد على القول بان الفعل معهما معرب كما دار على ياء النسب وتاء التانيث
لمشابهة التنوين والاعراب قبيل التنوين لا عليه ولما تم له تقابل الفاعل فى نحو
الفعل (قوله للاستغناء بتعبيره بالقول) فيه ان دلالة القول على الوضع ان سلمت
الترامية مهيورة فى التعاريف (قوله لا غير) أى لا غير الموضوع المعنى وهو
المهمل فلما لم يتناول القول المهمل كان مخرجا له فلا حاجة لقيد آخر لا خراجا
(قوله لكن خاف) لا موقع لهذا الاستدلال لان مخالفة فى تعريف الكلام
لاتفاق ان اسقاط الوضع فى تعريف الكلمة للاستغناء بالقول ثابتة انه يحتاج
اسقاطه فى تعريف الكلام لتسكته والاستدراك انما يتبعه على تسكته اختيار
القول هنا على اللفظ فلما كان آخره كان أظهر (قوله لكونه جنسا قريبا) لوقال له هذا
ولكونه جنسا الخ افاد ان الاثار لا مبرين اذ لا شك ان اغناء عن قيد الوضع يمكن

كحروف المضارعة وياه
النسب وتاء التانيث وواف
المفاعلة فانها ليست بكلمات
لعدم استقلالها واسقطه
المصنف كغيره له لما جئ
الى به الرضى من انواع ما هي
فيه كلمات ما رتا كالسكامة
الواحدة لشدة الامتزاز
بفعل الاعراب على آخره
كالركب المزجى واسقط
أيضا من تعريف الوضع
المخرج للمهمل للاستغناء
عنه بتعبيره بالقول الموضوع
لمعنى لا غير ولم يكن خاف
فى تعريف الكلام فغير
باللفظ دون القول وآثر
القول على اللفظ لكونه
جنسا قريبا

ان يكون علة لا يثاره ككونه جنسا قريبا (قوله بالنسبة الى اللفظ) قد يقتضى هذا
 انه جنس متوسط والظاهر انه قريب كما مرح به في التشرح فم اللفظ متوسط
 لانه قريب بالنسبة لاهوت بعيد بالنسبة لاقول (قوله بطريق الاشتراك) ان اراد
 بحسب الاصطلاح فهو نوع لانه لا يطلق في الاصطلاح حقيقة الاعلى اللفظ
 المخصوص والملاقه على غيره مجاز وان اراد بحسب العرف فلا يضر كما لا يخفى
 وبهذا يعلم ان التعبير به اول من اللفظ وامامنا ذكره من الاعتماد على القرينة فلا
 يكفي لانه قد يقال القرينة تندل على ان المراد باللفظ الموضوع اذ هي قرينة المقام
 فهم اقتدر (قوله وقد تم تعريف الكلمة) قد يقال لاحاجة لكتابة تدعى بها فقد
 اصاب ان المصنف بدأهم لانها موضوع هذا العلم على ما فيه قوله والجزء مقدم على
 الكل طبعاً) الاقرب ان طبعها صفة مصدر محذوف بتقدير يا الله بتوالمقدم طبعاً
 انما يجب ان تقدم موضعا اذا كان المقدم والآخر موضوعين اما اذا وضع أحدهما
 وترك الآخر ظهوره وشهرته فلا يجب فادفع ما قيل كان الوجه ان يبدأ بتعريف
 قول لانه جنس للكلمة وكل جنس مقدم ومالم يعارضه أمر آخر كما في تقديم بعضهم
 الكلام (قوله اذ به يقع التفاهم) أي فهو المقصود بالذات للتعبير به عن المقام
 اوردان الكلمة قد يعبر بها عن المقام كما في التعداد وأجيب بان الغالب في
 المقام التركيب (قوله واللام في الكلمة الخ) أي لفظ اللام كأن أو مستعمل
 لماهية هي جنس الكلمة أي للإشارة الى المفهوم الكلي لدخوله لا افراده وقوله
 لماهية الجنس تفسير لقوله الكلمة قول مفرد يعنى ان مفهومها وحقيقتها مفهوم
 قول مفرد فالقوله والمفهوم والجنس والحقيقة بمعنى فالتعريف للمفهوم بالمفهوم ولم يرد
 بالجنس والماهية معناه المنطوق ليردانه الا يكون شيئا واحدا فلا يصح القول
 بان الجنس والماهية قول مفرد واختار كون الجنس لانه الغالب في التعريف
 وما قيل انه ان يكون التعريف للحقيقة لا المفرد يدعيه ان من جعلها للعهد اراد
 الكلمة المستعملة عند الحاجة والمراد مفهومها الكلي لا مفرد معين كتره في رجوع
 العهد للجنس و به يدفع قول بعضهم لا ماسخ للعهد لازم كونه حصة من الجنس
 وهذا ليس كذلك لكن يجب حينئذ ان يكون مدلول الكلمة هو المعنى بهذه اللفظة
 ليكون المعنى المقصود بالتعريف فردا منه ويجعل ال للجنس علم ان قوله الكلمة
 قول مفرد طبيعته مستلزمة للكيفية لا الماهية وهي في قوة الجزئية فلا تناسب المراد
 وهو ان كل كلمة قول مفرد وقوله ان الطبيعية غير مستعملة في العلوم مخصوص
 بمسائل العلوم كما في عبارة بعضهم لا مطلقا فلا ياتي استعمالها في المبادئ كما هنا
 والقول بانها محصورة كناية مبني على ان ال للاستفراق هذا والحكم بان ما ذكر

بالنسبة الى اللفظ اذا اللفظ
 بصديق علمه وهى غيره
 والقول وان أطلق على غير
 اللفظ من الرأى والاعتقاد
 بطريق الاشتراك فالمراد به
 هنا اللفظ القرينة الدالة
 على ذلك فاستعماله في الحد
 أولى وقد تم تعريف الكلمة
 على الكلام لانها جزؤه
 والجزء مقدم على الكل
 طبعاً فقدم وضعها لوافق
 الوضع الطبع ومن قدم
 الكلام فلانه أهم اذ به يقع
 التفاهم والتخاطب واللام
 في الكلمة كما قال الرضى
 لماهية الجنس

من القضية بأي نوع مبني على ان المعرف محمول على العرف وفيه خلف قسي السعد على
ان المعرف محمول على المعرف حل مواطأة بجعل المعرف موضوعا ذكر بالا حقيقيا
اذ المقصود بالتعريف المفهوم والموضوع الحقيقي للمعرف الا فراد كما أشار اليه
الحفيد بقوله جملا بحسب الظاهر لا الحقيقة وان ذكر السيد الحمل وقال ان التعريف
تصوير محض لا حمل فيه وأجاب الدواني بانه لا يلزم من كونه تصويرا محضا انتفاء
الحمل فان المقصود من الكتابات التصوير مع انها تحمل وعلى كلام السيد فالتما
أعطى المعرف أو أجزاءه حركة الرفع لتجرده وحسب كاتبة على أول أحواله فتدبر
(قوله من حيث هي هي) الضمير ان فيه عائذ ان يظهر على ماهية الجنس لكن الأول
باعتبار ذاتها والثاني باعتبار وصفها أي من حيث ان الذات المسماة بما هي
الجنس موصوفة بكونها ماهية الجنس (قوله فلا تنافي التاء الخ) جراب
هما يقال الام تفيد صلاحية وقوع الكامة على الكثير لكونها لا لا استغراق
والتاء تفيد عدمها لكونها للوحدة وحاصل الجواب ان الام للجنس لا للاستغراق
بلا منافاة بين الجنس والوحدة لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنس
يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس وهذا جواب جدي والتحقق
التاء ليست لوحدة جنس أشار اليه الام بل لجعل افراد هذا الجنس مشروطة في
كونها أفرادا له بالوحدة حتى لا يصلح جعل كلمتين معا فردا لهذا المفهوم وهذا الينا في
المكثرة التي يستدعيها الجنس هذا وقد قيل لا يلزم التنافي على تقدير الاستغراق
الاولو كانت التاء لوحدة لشخصية ولاداعي لارادته لجواز كونها للوحدة النوعية
كما قاله الهندي أو الجنبية كما قاله الجامي والمعنى جميع افراد هذا النوع أو هذا
الجنس وهو محل نظر لان الوحدة النوعية ليست من معنى التاء في مثل هذا بل في
شخصية وجرحه واستخراجة وفي صيغة فاعلة بالسكس والوحدة الجنسية ليست ثابتة
في كلامهم نعم قد يقال التاء للوحدة الشخصية الكتابية اللازمة لحقيقة الكامة
ولاننا في بينها وبين الجنس لا من حيث هو ولا من حيث وجوده في ضمن الكل أو
البعض وانما التنافي بينها وبين المركب أو بين الوحدة الشخصية الجزئية والجنس
وقولهم التاء في مثل تمر للفرق بين الجنس والواحد لا يتنفي بل الخلاف
وكم بينهما نعلم فرق بين كلمة وكلم بأن الوحدة مأخوذة في حقيقة الأولى دون
الثانية على أنه يمكن تجر يد التاء عن ارادة الوحدة بقربية ال فالجمع بينهما كالجمع
بين العام ومخصصه واللفظ يدل على الحقيقة وقربية المجاز والاولو كان معنى ال
الاستغراقية جميع الافراد لا كل فرد فردا عن الآخر وامتناع وصف مدخولها
بالجمع يدل على المعنى الثاني واذا كان كل فرد فردا عن الآخر لا منافاة اذ لا تنافي

من حيث هي هي من غير
دلالة صلي قلة ولا كثرة فلا
تنافي التاء ما تاتي للوحدة

بين ارادة الواحد و بين ارادة كل واحد بدلا عن الآخر فان الثاني يستلزم الاول
والملزوم لا يتا في اللازم (قوله والفائدة الخ) جواب عما يقال الجنس لاحتماله
القلة والكثرة لا يتا في الوحدة ولكن ما الفائدة في ملاحظتها في مقام التعريف
(قوله وهي اسم وفعل وحرف) أنت خبير بأن هذا تقسيم والتقسيم ضم قيود متباينة
أو متغايرة الى مفهوم ليحصل من انضمام كل قيد اليه مفهوم أخص منه اما بحسب
الصدق كما في ما نحن فيه أو بحسب المفهوم كتقسيم المعلوم الى الموجود والمعدوم
فان المعدوم المطلق مبين للمعلوم بحسب الصدق اذ لا معلوم الا وهو متحقق وهو
مجموع المقسم والقيد فاضم في قوله وهي اسم عائد الى الكلمة باعتبار مفهومها
ومفهومها يتقسم الى الثلاثة لان القول المفرد يضم اليه الدال على معنى في نفسه
غير يقترن بزمان فيحصل مفهوم الاسم فالتقسيم لمفهوم الى مفاهيم قالوا او
ليست بمعنى أو اذ هي متقسمة اليها الى أحد ها فاندفع أثر الضمير ان عاد للفظ
الكلمة وور أن لفظها لا يكون الا اسما أو الى معناها و رد أنه ليس بمؤنث فلا يصح
بى وانه ليس باسم ولا فعل ولا حرف لانها ألقاظ والمعنى ليس بلفظ وفي الطلاق ان
المعنى ليس بلفظ نظر لان المعنى ما يتعلق به التصديق ويكون لفظا كأسماء الاعمال
وأسماء المصادر فان معانيها على الصحيح لفظ الفعل والمصدر بل الكلمة فان معناها
لفظ كما يقتضيه حدها (قوله بالاستقراء) متعلق بالتبوت الذي بين المبتدا والخبر
ولا حاجة لتقدير العامل بل يكفي فيه رائحة الفعل وبعض النحاة يقدر عامل الظرف
هكذا انحصرت بالاستقراء ولعله لا لعدم كفاية التعلق بما ذكر بل لان التقسيم
من التهورات التي لا يقام عليها الدليل كالا يخفى لان الغرض منه تحصيل المقسم
وهو لا يقتضى الاضم القيسد الى مفهوم ما يطلق عليه المقسم قال بعضهم والاغلب
أن يكون التقسيم متضمنا لخصر المقسم في الأقسام والخصر اما على بان يحكم
القول مجرد ملاحظة مفهوم القسمة بالانحصار وقد يكون استقراءيا يحتاج في
الحكم به الى التبع للأقسام وقد يوجد حصرا لم يكن فيه ذلك بل يستعان فيه بتعيينه
أو برهان ويسمى حصرا قطيعا ويسمى جعليا (قوله ثلاثة) اشارة الى أن مجموع
قوله اسم الخبر واحد لان الكلمة متقسمة الى هذه الثلاثة لا الى أحد ها فيكون
العطف مقتما على الحمل وانما اعرب كل جزء بالاعراب الذي استحققه المجموع
لتعذر اعرابه وكون اعراب بعض دون آخر تحكما وعلى هذا فقوله ثلاثة بيان للمراد
وليس المراد أنه محذوف من الكلام ويحتمل أنه اشارة الى أنه محذوف وهو الخبر
وقوله اسم الخبر واحد على جواز حذف المبدل منه وقد قدر بعضهم الخبر لدفع
ذلك وقال التقدير وهي متقسمة الى الاسم والفعل والحرف أى وهي صادقة على ذلك

والفائدة في ملاحظة التاء في
مقام التعريف التذييه من
أول الامر على أن الكلمة
لا تصدق على افرادها
الا بالوحدة الصرفة دون
الاجتماع فلا يزال للمجموع
زيد قائم مثلا أم كلمة (وهي)
بالاستقراء والقسمة
العقلية ثلاثة (اسم وفعل
وحرف) لا رابع الا الآن
علما هذا الفن تتبعوا ألقاظ
الدرج فلم يجدوا غيرها
ولان الكلمة

بين ارادة الواحد و بين ارادة كل واحد بدلا عن الآخر فان الثاني يستلزم الاول
والملزوم لا ينافي للالزم (قوله والفائدة الخ) جوابهما يقال الجنس لاحتماله
القلة والكثرة لا ينافي للوحدة ولكن ما الفائدة في ملاحظتها في مقام التعريف
(قوله وهي اسم وفعل وحرف) أنت خبير بأن هذا تقسيم والتقسيم ضم قيود متباينة
او متغايرة التي مفهوم يحصل من انضمام كل قيد اليه مفهوم أخص منه ما بحسب
الصدق كما فيمن نحن فيه أو بحسب المفهوم كتقسيم المعلوم الى الموجود والمعدوم
فان المعدوم المطابق مبان للمعلوم بحسب الصدق اذ لا معلوم الا وهو متحقق وهو
مجموع المقسم والقيد فانه يرفى في قوله وهي اسم عائد الى الكلمة باعتبار مفهومها
ومفهومها يتسم الى الثلاثة لان القول المفرد يضم اليه الدال على معنى في نفسه
غيره فترن بزمان فيحصل مفهوم الاسم فالتقسيم لمفهوم الى مفاهيم فالواو
ليست بمعنى أو اذ هي متسببة اليها الا الى أحدها فاندفع أرنضميران عاد للفظ
الكلمة ورنه أن لفظها لا يكون الا اسما أو الى معناها ورنه ليس بمؤنث فلا يصح
مى وانه ليس باسم ولا فعل ولا حرف لانها ألفاظ والمعنى ليس بلفظ وفي المطلق ان
المعنى ليس بلفظ نظر لان المعنى ما يتعلق به التصديق ويكون لفظا كاسماء الاعمال
واسماء المصادر فان معناها على الصحيح لفظ الفعل والمصدر بل الكلمة فان معناها
لفظ كما يقتضيه حدها (قوله بالاستقراء) متعلق بالثبوت الذي بين المبتدأ والخبر
ولا حاجة لتقدير العامل بل يكفي فيه رابحة الفعل وبعض النحاة يقدر عامل الظرف
هكذا انحصرت بالاستقراء وعله لا لعدم كفاية التعلق بما ذكر بل لان التقسيم
من التهورات التي لا يقام عليها الدليل كما لا يخفى لان العرض منه تحصيل المقسم
وهو لا يقتضي الاضم القيد الى مفهوم ما يطلق عليه المقسم قال بعضهم والاغاب
أن يكون التقسيم متضمنا لخصر المقسم في الأقسام والخصر اما عفى لي بان يحكم
العقل مجرد ملاحظة مفهوم التسمية بالانحصار وقد يكون استقراء ثانيا يحتاج في
الحكم به الى التبع للاقسام وقد يوجد حصر لم يكن فيه ذلك بل يستعان فيه بتثبيته
أو برهان ويسمى حصرا قطيعا ويسمى جعليا (قوله ثلاثة) اشارة الى أن مجموع
قوله اسم الخبر واحد لان الكلمة متقسمة الى هذه الثلاثة لا الى أحدها فيكون
العطف مقترنا على الحمل وانما اعرب كل جزء بالاعراب الذي استحققه المجموع
لتعذر اعرابه وكون اعراب بعض دون آخر تحكما وعلى هذا فقوله ثلاثة بيان للمراد
وليس المراد أنه محذوف من الكلام ويحتمل أنه اشارة الى أنه محذوف وهو الخبر
وقوله اسم الخبر من بناء على جواز حذف المبدل منه وقد قدر بعضهم الخبر لدفع
ذلك وقال التقدير وهي متقسمة الى الاسم والفعل والحرف أي وهي صادقة على ذلك

والفائدة في ملاحظة التام في
مقام التعريف التثبيته من
أول الامر على أن الكلمة
لا تصدق على افرادها
الا بالوحدة الصرفة دون
الاجتماع فلا يقال للمجموع
زيد قائم مثلا أم كلمة (وهي)
بالاستقراء والقسم
العقائبة ثلاثة (اسم وفعل
وحرف) لارابعها لأن
علماء هذا الفن يتبعوا ألفاظ
العرب فلم يجردوا غيرها
ولان الكلمة

للبالغة والعطف على الاصل (قوله من تقسيم الكل الخ) سبق معنى التقسيم
والكل الذي يشترك فيه كثير واللفظ الدال عليه يسمى مطلقا والجزئي قسمه
والكل المجموع من حيث هو مجموع والجزء بعض الشيء والكلية ثبوت الحكم
لكل واحد بحيث لا يبقى فرد ويكون الحكم ثابتا لكل بطريق الالتزام ويقابلها
الجزئية وهي اثبوت لبعض الافراد ويكون ما ههنا من ذلك التقسيم فسقط ما قبل
ان كلام المصنف يقتضي ان تكون الكلمة مجموع الثلاثة لا كل واحد منها لان
الواو توجب الجمع ووجه السقوط ان محل كون الواو كذلك في تقسيم الكل الى
اجزائه اذ لا بد من اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الوجود ليرتب الحكم على
المجموع فلا يصح المطلق المقسم على كل جزء بطريق الحقيقة لاني تقسيم الكل الى
جزئياته فان الواو فيه لطلق الجمع الافرادى الثابت في كل فرد لان مورد التقسيم
فيه لا بد ان يكون مشتركا فيصع المطلق المقسم على كل جزء منه بطريق الحقيقة
(قوله فهو من تقسيم الكل الخ) رده في شرح التمهيد بان تقسيم الكل الى اجزائه
يتوقف على صدق المقسوم على جميع اجزائه والكلام بخلاف ذلك لان ماهيته توجد
من الاسماء فقط ومنها ومن الافعال انتهى فهمي ليست اقسام الكلام بالمعنيين
وقول بعضهم الكل انما يعدم بانعدام جزء حقيقي لا اعتبارى انما يتفق في عدم
توقف ماهية الكلام على الحرف لانه جزء اعتبارى دون الفعل كما لا يخفى (قوله
صدق اسم المقسوم) الاولى المقسم والصدق في المفردات بمعنى الحامل ويستعمل
على وفي الغضا بمعنى التحقق ويستعمل في التقسيم ضم قيود الى امر متروك
ليحصل امور متعددة هي اقسام له وكل من تلك الامور بالقياس الى الكل الاعم
يسمى قسما وبالقياس الى الخاص الحاصل من ضم قيود آخر قسما والكل الاعم
بالقياس الى تلك الامور المخصوصة مقسما والتقسيم الذي اقسامه متباينة كما نحن
فيه حقيق وهو المتبادر عند الاطلاق وما ليس كذلك اعتبارى (قوله بخلاف الثاني)
وما ورد مما ظاهره يوهم الصدق فهو مؤول نحو الحج عرفة اى عظم اركانها
عرفة ووجه ايراده على ما هنا باعتبار استلزامه للاخبار عن عرفة بالحج وان يقال
عرفة الحج والاقص التركيب انما حمل فيه القسم على المقسم ويرد على كون
الخاص لا يصح الاخبار به عن العام (قوله للاخبار به وعنه) اى لغتهم ما بحسب الوضع
فلا يرد نحو غدر وخبث مما هو ملازم للتداء او اراد بالاجبار الاسناد وما هو ملازم
للتداء مستد اليه في المعنى لانه علق به طلب الاقبال وأوقع على وجه لا يحتمل صدقا
وكذا بالانه بصيغة التداء الانشائية ولا يصلح للاخبار عنه لان الاخبار عن الكلمة
تعلق شيئا على وجه يحتمل الكلام صدق والصدق والكذب والاسماء المستد اليها

من تقسيم الكل الى جزئياته
كالتقسيم الحيوان الى انسان
وفرس ومن جعلها اقسام
لكلام اولئك فهو من
تقسيم الكل الى اجزائه
كالتقسيم السكك بين الخيل
وعسل وعلامة الاصل صدق
اسم المقسوم على كل من
اقسامه بخلاف الثاني فقد
ظهر الفرق بينهما وقيم الاسم
في اللذ كوالاخبار به وعنه

في الجملة الانشائية لم يغير عنها والاسناد اليها اعم (قوله للاخبار به) أي وفيه
 فلا يرد أن الامر والنهي والتعجب وما ضاهاها أفعال مع أنها لا تصلح لأن يجر بهم
 أو يقال الامر والنهي وان لم يكن خبرا نصر بوجه لفظا لكنه راجع اليه معنى
 ألا ترى أن معنى قولك اضرب اطلب أن تضرب أو أريد أن تضرب وهذا الاشتراك
 أنه خبر واعلم أن صلاحية الفعل للاخباره انما هو باعتبار جزم معناه وهو لو لم يكن
 لاسم تقال هذا الجزء بالفهومية وأما مجموع معناه فغير مستعمل فلا يصلح لذلك
 لا يصلح للاخبار عنه ضرورة أن كل واحد من المعنى ~~ومعناه~~ ومعه يكون ملحوظ
 بالذات وكذا النسبة الداخلة في مفهومه والزمان لأنه اعتبر في معنى الفعل على أنه
 قيد للحدث والحادث الكائن في الزمان لمحض ووض اعتبر من حيث انه منسوب الى
 الغير (قوله لعدم مهمانيه) معنى قولهم الحرف لا يخبره انه لا يخبر بمعناه مهمانيه
 مجرد لفظه والالفاظ الحرف يخبره كقولنا الحرف في ولا ولفظ الفصل يخبر عنه
 كقولنا ضرب فعل ماض (قوله وكذا حرد) فصلها بكذا لعدم ذكر المصنف
 لها (قوله وان كان الحد أن ط) أو والحال أنه أضبط فهو أتم فائدة ~~وأما~~
 تحقيقا (قوله لا طراداه وانعكاسه) الاطراد استلزام الوجود للوجود والانعكاس
 استلزام العدم للعدم (قوله بحالها) أي العلامة وهي الخاصة فلا تنعكس
 قبل المراد أن الخاصة يجب اطرادها ولا يجب انعكاسها بل يجوز ذلك فيها لجواز
 كونها شاملة وقال السيد لا حاجة للعدول عن الظاهر لان المطرد المنعكس
 يسمى عند الخوئين حتما أي معرفا نهى وانما قال أي معرفا لان الحد اذا يكون
 بالذاتيات قال بعضهم فقوله الاسم يعرف بالجر صحيح وقوله الاسم ما يقبل الجر غير
 صحيح انتهى ووجه عدم الصحة ان الحصر فيما يقبل الجر باطراد السيد اذا كانت
 الجملة معرفة الطرفين احتمل أن يكون القصر فيها من قصر المسند على المسند اليه
 و بالنعكس فالمرجع فيه لاقرائن فقط ما يقبل يجوز أن يكون معنى التعريف
 بالعلامة ان الاسم ما يقبل هو أو معناه احدى هذه العلامات أو مجموعها أو ما يقبل
 بعض افراده بالجر وهذا صحيح مطرد منعكس واعلم أنه يجوز التعريف بالخاص
 ولو انشائية لان المعترف كونه موصلا الى التصور اما بالذات أو بوجه
 سواء من الشيء عن جميع ما عداه أو بعضه (قوله تسهلا) علة لا أثر فهو مفقود
 لاجله فان قلت شرطه الاتحاد في الزمن ولم يتحد اذ وقت الايشار ليس وقت
 التسهيل قلت العمل المراد قصد التسهيل وزمنه وزمن الايشار واحد (قوله
 على المبتدئ) بالهمز وبالياء وهو الذي ابتدأ في العلم ولم يصل فيه الى حاله يستقر
 بتصوير المسائل فان بلغ ذلك فهو المتوسط فان زاد على ذلك باسم تخضار قال

واتبعه بالفعل للاخبار به لانه
 وانخر الحرف لعدم مهمانيه
 واكمل من الاقسام الثلاثة
 علامات وكذا احدود يعرف
 بها ويتبينها عن قسميه
 وآثر التمييز بالعلامة على
 الحد وان كان الحد أضبط
 لا طراداه وانعكاسه بخلافها
 اذ لا تنعكس تسهلا على

المبتدئ

الاحكام أممكم اقامة الادلة فهو انتهى (قوله فقال) معطوف على آخر الاشياء
 المفيدة للتعقيب الذي كرى أوله تعقيب فعل على مجمل (قوله فاما الاسم) أي
 ما صدقانه في الجملة فإن للعهد الذي على رأي المعانين ويجوز جعل ال للحقيقة
 والجنس وذلك لا يقتضي تميز كل فرد إذا الجنس بوجده ويتحقق في ضمن بعض
 الافراد فالتمييز لبعض الافراد تمييز للجنس قطعا فلا يراد أنه لا تمييز بها في كيف
 مثلا وان تكون للشمول بشاء على أن المراد بتمييز الاسم هذه العلامات تميزه
 بجموعها أو بجزئها أعم من أن يقبله بنفسه أو بجموعها فلا يراد ما تقدم أيضا
 والاقرب أن ال في كلامه للعهد الخارجي أي الاسم المتقدم في التفسير ويرجع
 ذلك لاحتمال الحقيقة لان المراد بالاسم المنكر الواقع في التقسيم الحقيقة كعلم
 محاسن وكان المقام مقام الاضمار وان كان العدول للاظهار لا يتوهم عود الضمير
 للفعل أو الحرف اقرب ما ظاهرا أو وضع خصوصا للابتداء المقصود من الكتاب بالذات
 (قوله وهو ما دل) أي كلمة بقرينة التسميم فلا يراد ان في ما لها ما والحدوث تصان عنه
 وتذفع التقص بالذوال الاربع وهو ظاهر وبه نفس الحد دلالة مركب والسكامة
 قول مفرد والفعل الواقع في التعاريف لم يقصد منه الزمان المعين بحارامشهورا
 فالتعريف كلمة ذات دلالة وهذا تعريف للفهوم ولا توجه انه عرف الاسم بالاسم
 والفعل والحرف ثم عرف كلاهما بالذات (قوله في نفسه) في معنى البناء أو الظرفية
 مجاز عن دلالة المعطوية بلا حاجة الى الغير والنفس تطابق حقيقة على معان من
 جملتها الذات كسكنت البصرة نفسها ونسبها قوله تعالى ولا أعلم ما في نفسي وليس ذلك
 لك انك تعلم ما في نفسي يدل على كبر بكم على نفسه الرحمة ولا مشا كانه لا يتفهم
 حقيقة عماله حياة يكون اللاحقة على غيره مجازا فيلزم أخذنا المجاز في الحد والضمير
 في نفسه عائدا الى ما المراد ان لا تحتاج الدلالة عليه الى ذكر المتعلق المخصوص بأن
 لا يتوقف فهم معناه عليه مخرج الحرف لا يتبادر اليه وقول السيد في شرح الفتاح
 ان الحرف دل بنفسه أراد به ان الواضع جعله وحده بازاء المعنى فعدم الاحتياج
 فيه بالنظر الى اعتبار الواضع والاحتياج بالنظر الى فهمه منه في نفس الامر وانما
 احتاجت من مثلا في الدلالة على الابتداء الى كلمة أخرى لانه لم يوضع لفهوم الابتداء
 المطابق أو المخصوص كما ظهر ما بل لكل واحد من الابدات المخصوصة كالكاش
 بين السير والكوفة وتخصيص الابداء بخصوصية الطرفين فمالم يعقل طرفاه
 المخصوصان لم يفهم المعنى فاحتاجت في الدلالة على المعنى الى كلمة أخرى فظهر
 أن تعقل معنى الحرف يتوقف على تعقل كل من احدهما الفعل أو شبهه والآخرى
 ما يذكر بعده لا على ذكرهما وانما لم يجوزوا حذف ما بعده مع القرينة كافي المبتدأ

فقال (فاما الاسم) وهو ما دل
 على معنى في نفسه

وغيره وجوز واحذف الفعل أو شبهه لان معنى الحرف لا يتفك عن غيره محققا
وتعقلا فلا يتفك لفظه عن لفظ غيره للحد اذ اذ بينهما ما يكون اللفظ على وفق المعنى
واكتفى بذكر ما به - ده لحصول المحاذاة في الح - ملة دون العكس لان معنى الفعل
كثيرا ما يكون امرا عاما يظهر كل الظهور ويكون كالذ كور بخلاف ما به - ده غالباً
فهو بالذ كراولى وقد يحذف متعاق بعض الحروف كالي بحروف الايجاب نحو زعم
وبلى فان قلت حيث كان من موضوع الكل ابتداء مخصوص فهو يدل وشعاعلى
الابتداء لطلق والخصوصية والمطلق مما يستعمل بالمفهومية ولذا صار لفظ الابتداء
اسما للحرف كالفعل دال تضمن اعلى معنى - متقل قلت لم يؤخذ الابتداء على مفهومه
مطلقة أى لا المطلق ولا المقيد الا من حيث كونه آلة للاحظة الغير وما كان كذلك
لم يستعمل بخلاف الحد في الفعل والابتداء في لفظ من فلا يفهم منه أصلا الا ما كان
رابطاً فان المطلق الذى في ضمن المقيد مأخوذ على وجه الربط وقد يجاب بان الاعتبار
في مفهوم الحرف امرا اجمالي يصدق عليه انه ابتداء خاص لا المفهوم المصدرى حتى
يخصوصيته ليلزم ما ذكر فلا يفهم منه مطلق الابتداء المستعمل هذا ولا يخرج ذو
وتحويه لعدم الاحتياج في فهم معناه - منه الى التعلق وانما وجب التعلق لغرض
آخر ولا اسماء النسب اهدم توقف فهم المعنى الى متعلق مخصوص (قوله غير مقترن)
حال من فاعل دل أى حال كون ذلك الدال غير مقترن معناه مطلقا والمراد السلب
الكلى فيخرج الفعل لان أحده معنيبه المستقلين مقترن وان دفع ان معنى الفعل
غير مقترن لان الزمان جزؤه فلواقترن الكل بالزمان لزم اقتران الزمان بالزمان فلا
يخرج الفعل من تعريف الاسم لان ذلك انما انشأ من جعل غير مستقلة لانه
أوحال منه اقترنه وعدم التقدير ولا حاجة لما قيل في دفعه ان معنى الاقتران
عدم الاتسكك وتتامه معنى الفعل لا يتفك عن جزئيه ولما قيل المراد به عدم الاقتران
ان لا يجعل الواضع احدا لازمة جزأ المعنى وبالاقتران ان يجعل أحدها جزءه (قوله
بأحد الازمنة الثلاثة) أى المشهورة للمستغنية عن البيان فلا اشكال في وقوعها
في التعريف سواء كانت حقيقة عرفية أو مجازا مشهورا ولم يكتب بقوله بالزمان
اشلا يخرج نحو صبوح مما اقترن بمطلق الزمان ولو حذف أحد لاصح لان ال فى
الازمنة تبطل معنى الجمعية الا انه ذكره فى مقابلة الفعل واقتران المضارع
بزمانين بوضهين و بالنظر الى كل مقترن بواحد أو المقترن باثنين مقترن بواحد ولا
يخرج لفظ الماضى والمستقبل ونحوهما مما يدل وشعاعلى الزمان المعين لانه
من لوازم مدلوله لا عينه فان الماضى معناه عدم الوجود والاستقبال وجود
منتظرو يلزمهما الزمان المعين وليس مدلوله او معنى الفعل ثبوت الحدوث فى

غير مقترن
الثلثة
لعدم الازمنة

الزمان المعين بمعنى الاول شئ ماض والثاني شئ في زمن ماض (قوله وضعاً) تنصيص
على ان المراد الدلالة على معنى في نفسه بحسب الوضع فلا نقض بالفعل والحرف
الدالين على معنى بنفسه غير مترن بالزمان عملاً وعدم الاقتران بحسب الوضع فلا
يرد ما استعمل في زمان معين من الاسماء كاسم الفاعل والمفعول والقول وما لم يقترن
في الاستعمال بالزمان من الافعال كافعال المقاربة والمدح والاصل انه لا عبرة
بما يعرض في الاستعمال وان كان بمنزلة وضع ثابن فالمدار على الوضع الاول الا انه
يشكل بالاعلام المنقولة عن الفعل كيزيدو يشكر فاما ان يقال هي أسماء وأفعال
باعتبار بن والامور المختلفة بالاعتبار قيد الحثية يراعى فيها أو يقال انها أسماء
دائماً بعد الفعل لانه لم يبق فيها شئ من آثار الوضع الاول من العمل وطلب الفاعل
بخلاف نحو وأفعال المقاربة هذا يخرج المقام من غير خلط في الكلام ولم يرد بقوله
وضعا ان يكون المعنى تمام الموضوع له فتكون الدلالة مطابقة كما توهم والا
لخرج الفعل بقوله في نفسه لانه في الدلالة على تمام المعنى محتاج ولا ان يكون المعنى
بعض ما وضع له والالخرج الاسماء الموضوعات لعلها لا جزؤها كلفظ الجلالة بين
المعنى الاعم من أن يكون المعنى موضوعه فقط أو مع غيره بمعنى أن الواضع اعتبره
في معناه وحده أو مع غيره فشمع الاسماء والافعال (قوله عن قسميه) أي كل
فرد من افراد كل واحد من قسميه (قوله بال) أي بدخولها (قوله من أوله) الظاهر
تعلقه بقوله يعرف أي يعرف من جهة أوله (قوله على الاطلاق) أي من الاطلاق
أل وعدم تقييدها أو عند الاطلاق أو مع غيره (قوله واختصت به) لما كان
امتياز الشئ بالعلامة فرعا عن اختصاصه بما بين الاختصاص (قوله لانها موضوعة
الخ) أي لانها للاشارة الى تعريف مدخولها وتعيينه وغير الاسم لا يصلح له ان
ذلت متوقف على التوجه الى الشئ وملاحظته بالذات وأورد ان جزء معنى الفعل
وهو الحذف ملاحظ لذاته فلم تدخله في تعيينه هنا الجزء كما ان الاسماء المشتقة
عرفت بتعيين بعض معناها لان تسماه غير ملحوظ لذاته لان منه النسبة وعن صرح
بان النسبة معتبرة في مفهوم المشتقات السيد الا أن يجاب بان جزء معنى الفعل انما
هو الحدث المهم من حيث انه مهم فلو عين خرج عن وضعه وقد يمنع أن الواضع
اعتبره في الفعل من حيث انه مهم بان يكون الابهام من شرط تحقق الموضوع له بل
الظاهر انه اعتبره ساكتا عن ايهامه وعدمه ويمكن أن يقال لما كان الملاحظ
في المشتقات أولها هو الذوات جازد دخول اللام لجرد تعريفها وأما ما ليس بهذه المثابة
فخرج دخول اللام تعريفه على الابل وأرره أيضا لم لا يجوز تعريفه باعتبار
الزمان الا ان يدعى اعتبار ايهامه أيضا (قوله ومراده ما يمكن الخ) أي ما يصدق

وضعا (يعرف) أي يعرف عن
قسميه (بال) المعرفة من أوله
(كل جمل) اذهب المتبادرة
عند الاطلاق حتى اذا أريد
غيرها قيلت فيقال بال
الوصول أو الزائدة
واختصت به لانها موضوعة
للتعريف ورفع الابهام وانما
يقبل ذلك الاسم ومراده
ما يمكن دخول آل عليه
كما قبل لان كثر من الاسماء
لا يدخلها آل كالضمرات
والبهجات

وأكثر الاعلام ويجوز ان يراد بال ماهو أعم من المعرفة لتدخل الموصولة والزائدة وكل منهما من خواص الاسم أيضا وذلك لموافقتهما ال المعرفة صورة وحكما ويحصل دخول الموصولة على المضارع على انه ضرورة أو شاذ بل قال الجرجاني انه خطأ باجماع وهذا الاحتمال هو ظاهر الطلاقة هنا وفي التذور لكن الاقل هو مقتضى كلامه في الاوضع والجامع وتعبيره بال أولى من تعبیر من عبر بالالف واللام اذ لا يقال في هل الهاء واللام ولا في بل الباء واللام وتعبيره بـ بادا في التعريف أحد من تعبیره بال شموله لال واللام على قول من يراها وحدها هي المعرفة ولا بداهة على لغة تعبیر كقوله عليه الصلاة والسلام ليس من امير اصحاب في امسفر (و) يعرف أيضا من آخره

عليه الاسم في الجملة وليست ال فيه للاستغراق لان العلامة لا يجب ان تنعكس بل لا يهي علامة الا مالا ينعكس على ما صرولا ينافي هذا ما اسلفناه من جواز ارادة الاستغراق والجنس لان ذلك بالنسبة لمجموع العلامات لا لكل واحدة ويمكن ارادة ذلك بالنسبة لما ذكر أيضا (قوله وأكثر الاعلام) يوهم انه تدخل في بعض الاعلام وليس كذلك لان الكلام في المعرفة وال في الاعلام اما للمع أو لتذكير مادخلته (قوله ماهو أعم لتدخل الخ) فيه ان ذلك يشمل الاسم فهامة وهي انما تدخل على الفعل الماضي كما حكاه قطرب في قولهم أل فعلت لكن ذلك غريب كما في المعنى فلا يرد (قوله وكل منهما مختص بالاسم) أي فصيح ان يجعل علامة عليه (قوله وذلك لموافقتهما ال المعرفة صورة وحكما) انظر المراد بالموافقة في الحكم اذ لا يصح كونها الإختصاص بالاسم لانه المعلل فنلزم المصادرة وعبارته في الفواكه الجنسية ظاهرة حيث قال وأما الموصولة والزائدة فلما وافقتهم ال المعرفة صورة اعطيا حكمها انتهى والعجب من المحشي حيث لم يتعرض لكلام الشرح وانما قال بان فقلت لم اختلفت الزائدة بالاسم حتى جعلت علامة عليه قيل حمل على المعرفة للتخصيص وفيه نظر لان الزائدة هي المعرفة لكن لم يرد هذا التعريف فلا حاجة الى الحمل على انه لم يحمل تنوين الترتيم والغالي على التنوينات الاربع فالحمل في بعض المواضع دون بعض تحكم انتهى فاهم ان الشارح لم يتعرض لذلك وأيضالم يتعرض لاختصاص الموصولة وأغرب من ذلك دعواه ان الزائدة هي المعرفة المخالفة لكلامهم كما لا يخفى وأعجب العجب ان شيخنا العلامة الغني لم يتعقبه بشئ غير انه كتب قوله وفيه نظرفيه نظر لان الزائد مؤكدر فيه كلام راجع في بحث الحقيقة والمجاز (قوله على انه ضرورة الخ) أي والمراد دخول لا ضرورة فيه ولا شذوذ كما هو المتبادر من الطلاقة (قوله بل قال الجرجاني الخ) توقف فيه بعض الفضلاء لان تجويز تخطئة أرباب اللسان يرفع الوثوق بالدلة الواوودة عنهم (قوله وهذا الاحتمال الخ) يتأمل هذا مع ما سبق من ان المعرفة هي المتبادرة من الاطلاق اذ كيف يكون غير المتبادرة هو ظاهر الاطلاق (قوله اذ لا يقال الخ) هذا يقتضي الامتناع لا الاولوية الا ان يقال المراد لا يقال في الكثير الفصيح (قوله لشموله الخ) فيه ان التعبير بال شامل لذلك بل وللقول بانه الهمزة وحدها لانه لم يضاف التعريف لمجموعها ولا لجزئها والهمزة لا تارة فلوقال شموله حرف الذاء كان أولى وان كان المصنف لم يتعرض له اظهور اختصاصه وقد علم من كون العلة اختصاص التعريف بالاسم دلالة التعريف مطلقا (قوله ولا بداهة) قد يقال العلامة في الحقيقة صحة دخول ان لا دخولها بال فعل وكما تدخله ام تدخله ال فلا حاجة للاعتذار بانه نزل ذلك لعدم

شهرته واختصاصه ببعض اللغات على ان ذلك لا ينافي الاولوية (قوله بالتنوين) هو
 في الاصل مصدر فوننت الكلمة اذا ألحقت آخرها النون المذكورة لا مطلق النون
 كما هو منه بعض العبارات ثم غلب فصار اسما لنفس النون المذكورة وبذلك يندفع
 اعتراض السهيلي بان التنوين فعل المنون فلا يصح حمل النون عليه ولا يرد على هذه
 العلامة قوله الام على لولان لو هو ناعلم لارادة لفظه ولذلك شدد آخرها ودخلها
 الجر وهذا بناء على انه اذا قصد بكامة لفظها دون معناها كانت علما لذلك اللفظ لان
 مثل ذلك موضوع وضع ضمني لا قصدي اشئ بعينه غير متناول بغيره فيكون علما
 وهو ما شئ عليه جماعة منهم السعدورده السيد في بحث تنكير المسند اليه من شرح
 المفتاح لانه مبني على دلالة الالفاظ على نفسها وهي ان سلمت فليست بالوضع
 واقتضاء التنوين وحرف الجر اسمية الكلمة انما هو اذا استعملت في معناها (قوله
 بها كنة) أي اصاله لا يخرج تنوين محظورا انظر مما حرك لا لتقاء الساكنين ولا لئلا
 ترد النون الساكنة عروضا للوقف ولم يحذفوه اذا حرك كما حذفوا النون الخفيفة
 في اضرب المقوم لانهم قصدوا ان يجعلوا للنون اللاحقة للاسم ضربة على اللاحقة
 للفعل أشرف الاسم وخرج التجر كاصالة كالتون الاولى في ضمينين وحذف قول
 غيره تلحق الآخر لان قوله لا خطأ يعني عنه لانه يخرج اللاحقة لغير الآخر كنون
 انطلق ومنطق ونون التوكيد الثقيلة والخفيفة اذا وقعت بعد ضمة أو كسرة وكذا
 بعد فتحة لان الظاهر انه أراد بالخط ان يكتب بصورتها أو يعوضها من الف ومن
 ثم اسقط قول غيره لغير توكيد المزيد لاخراجها وقوله استغناء الخلة لعدم ثبوتها
 في الخط لا لاخراج نون التوكيد الخفيفة بعد الالف بناء على انه أراد بالخط رسم
 النون نفسها كما وهم والمراد السقوط خطا قياسا فلا يردان التنوين في كائن لم يسقط
 خطا بل رسم نونا لان ذلك على خلاف القياس حسنه انه لما دخل في التركيب أشبه
 النون الاصلية ويكفي في السقوط بخطا بعض الاحوال فلا يرد رأيت في الالف
 لانه يسقط رفعا وجر او أما سقوطه في الدرج فلا يكفي في دفع الالف المبنى على ثبوته
 خطا لما تقرر ان حق الكلمة ان يكتب بته تدبر الابتداء او الوقف عليها فتدبر
 ولا يخو قال زيد بن عمرو او التعريف مبني على الاعم الاغلب وبهذا يجاب أيضا عن
 الثبوت خطا في كائن (قوله واقسامه المختصة الخ) وانما تختص التنوين بالاسم حتى
 مع ان يجعل علامة عليه لان المعاني التي أتت بتلك الاسماء لاجلها لا تتصور في غير
 الاسم وكان على التمرخ ان يتعرض لذلك كما اسلف في آل واستشكل الاستدلال بها
 على الاسمية بلزوم الدور لان معرفة تلك الاسماء فرع الاسمية كما يعرف من تقديرها
 اذا يعرف ان التنوين للممكن الا اذا عرف ان ماد حله اسم معرف بمنصرف وهكذا

بالتنوين) وهو نون ثبتت
 لفظا لا خطأ استغناء عنهم
 تنكوار الحركة واقسامه
 المختصة بالاسم أربعة

وأجيب بان المستدل به مطلق التنوين الذي يعرف بمجرد ثبوته لفظا لا خطا
 لا بخصوص الاسم أو انه تعريف لفظي يخاطب به من عرف تلك الاسماء ولو
 بالتوقيف ثم يقال له التنوين في هذا التمكين وهكذا ويرد على ما ذكره من أن المختص
 هو الاربعه ان ما عدا الترخم والغالي مما أثبتته فيما يأتي تختص أيضا ولهذا قيل
 ما عداها ما راجع لاربعه أو ليس يتقون لان تنوين صرف ما لا ينصرف والبنادى
 تنوين ~~تتمكين~~ لان الضرورة لما أبحاث التنوين أبحاث الصرف في الاول
 والاعراب في الثاني وان توزع وجود اللمتين في الاول وسبب البناء في الثاني
 وتنوين الحكاية ليس مستقلا لان الذي كان قبل التسمية حكى بعدها وأما تنوين
 الشذوذ فاختار ابن مالك فيه انه ككون ضيفن كثر به اللفظ وليس بتنوين ونظر فيه
 في المعنى واعترضه الدماميني (قوله أحدها) أي أولها عدل عنه دفعاً من أول الاسم
 تنوهم سؤال الترجيح بالمرجح (قوله تنوين التمكين) من إضافة الدال الي
 المدلول اذا التمكين هنا صار لقباً على المعنى المعبر عنه بالامكانية به اندفع ما قبل
 الاولى التمكن لان هذا التنوين يدل على وصف الاسم وهو تمكينه لا على وصف
 الواضع الذي هو التمكين ولا حاجة الى دعوى ان التمكين مصدر المجهول وان دفع
 أيضا الى الاولى التعبير بالامكانية لان التنوين يدل علم احببت لم يشبه الاسم الفعل
 والحرف لا على التمكن فقط حيث لم يشبه الحرف (قوله ما عدا الجمع بالف واء) أي
 والمضاف والعلم الموصوف بالين والمعرف بال وكل وبعض على قول فانه لا يلحقها وقيل
 اهامه صرفه لقبواها التنوين الصرف بالقوة مع عدم وجود العكس تنزى بالماهو
 بالقوة منزلة ما هو بالفعل فليس ذلك على وجه الحقيقة وقد بدت نزع عدم استثناء
 المضاف والمعرف بال بان التنوين لا يتصور فها (قوله كرجل ورجال) أي كتدوينها
 وتوهم بعضهم ان تنوين رجل للتمكين كبر اسكون مدلوله نكرة وغايبانه لو كان كذلك
 لزال بزوال التنكير حيث سمي به مذكروا قد يمنع بطلان اللازم بان تنوين التنكير
 زال وخلفه تنوين التمكين وأيضا يردصه اذا سمي به وحكى فان التنوين يثبت فيه مع
 كونه علما وتنوينه في الاصل للتنكير وأيضا المنافاة بين التمكين والتنكير معا أما
 كونه لتمكين فلان الاسم منصرف وأما كونه للتنكير فلانه وضع لشي لا يعينه فان
 سمي به ثبت المناع من اعتبار التنكير دون التمكين فيتمحض كونه تنوين تمكين كما
 اختاره الرضي وعليه لا يختص تنوين التنكير بالبنيات والمختص بها المتمحض كما
 سيأتي لا يقال لو لم يكن تنوين رجل ونحوه للتنكير لزال بزوال التنكير حيث
 دخلت ال لانا نقول زواله ليس زواله بل لان بينه وبين ال تضادا ولهذا الوسميت
 مذكرا بحسن شأ دخلت عليه ال لزال تنوينه وليس ذلك لانه كان للتنكير كذلك

احدها تنوين التمكين وهو
 اللاحق للاسم المعرب
 المنصرف ما عدا الجمع بالف
 واء اشباعا ببقائه على
 اصله بحيث لم يشبه الحرف
 فيني ولا الفعل فيمنع من
 الصرف وذلك (كرجل)
 ورجال الثاني تنوين
 التنكير وهو اللاحق لبعض
 الاسماء

رجل (قوله البنيية) يهوم ان التنوين فيما سكر من الاعلام نحو صمت رمضان
 وروضا نا آخر ليس من هذا القسم بل من الاول وقال الرضى وأما التنوين في نحو أحر
 و ابراهيم فليس بمنحصر للتسكير بل هو للتسكين أيضا لان الاسم منحصر فوأنا
 لا أرى شعاعا من ان يكون تنوين واحد للتسكين والتسكير معا وعليه فالمنحصر بهض
 البنيات المنحصر للتسكير ويرد على تعريفه تنوين هو لا فإنه لحق مبنيا وليس للتسكير
 الا ان يقال الشاذ لا يرد نقضا (قوله ويتبع الخ) لو عبر بدل قوله في العلم المختوم بويه باسم
 الصوت كان أولى ليقيد انه انما الحقه لكون آخره صوتا وليقيد اختصاصه بالصوت
 واسم الفعل مطلقا أو اذا كان متجمعا عند الرضى ومن تبعه لكان عذره فيما عبر
 به انه انما يطرد في الاعلام المختومة بويه من أسماء الاصوات وأما غيره فالكلام
 الافعال كما في التصريح فليراجع وانما كان اسم الفعل معرفة ونكرة مع أنه بمعنى
 الفعل والفعل لا يصلح لذلك لانه اذا قدر معرفة جعل علما لقوله الفعل الذي هو
 بمعنى كافي أسامة واذا قدر نكرة كان لواحد من آحاد الفعل الذي يتعدى اللفظ
 به فتعريفه من تعريف علم الجنس وقيل من قبيل المعرف باللام الحضورية باعتبار
 المعنى فان معنى صفة السكوت عن هذا الحديث وقيل العهدية لان معنى ايا حدث
 الحديث المهود وانما لم يعر التعريف والتسكير في الفعل بهذا الطريق لان اسم
 الفعل من جملة الاسماء فاجروه مجراها ولا ضرورة تدعو له في الفعل والطلاق
 التسكير على الافعال تجوز وليس ترك التنوين في جميع أسماء الافعال دليل
 التعريف وانما يكون ذلك فيما يلحقه التنوين وبما تقدم راندفع قول التصريح
 كون اسم الفعل الغير المنون معرفة مبنى على ان مدلوله المصدر واما على القول
 بان مدلوله الفعل فلان جميع الافعال نكرات قال بعض مشايخنا وكلامه بوهوم
 انه على القول بان مدلوله لفظ الفعل نكرة مطلقا ولو قيل انه معرفة مطلقا وأنه
 علم جنس لم يعد لان لفظ الفعل أمر مبنى لا يختلف الدال عليه تعريفه والتسكير
 الا ان يقال هذا لا يمنع من اعتبار التعريف والتسكير في ذاته باعتبار التعلق بعين
 وعدمه واما الفعل اذا استعمل في معناه مثل ضرب في ضرب زيد فهو نكرة بمعنى
 وليس الكلام في ذلك فتأمل (قوله كسيبويه) قال في التصريح وتقول صاح
 الغراب غاق غاق فاذا لم تنونها كانت معرفة ودلت على معنى مخصوص واذا نونها
 كانت نكرة مبهمة ودلت على معنى مبهم قاله الدماميني انتهى وقوله كانت معرفة
 في نظر فان أسماء الاصوات المحاكي بها ليست أسماء فضلا عن ان تكون معرفة
 أو نكرة وعن من صرح بانها ليست أسماء الجاهلي وان كانها احكام الاسماء وقد
 يقال معنى كونه معرفة انه محال لصوت غراب على وجه مخصوص واذا نون لم يلاحظ

البنيية اث - عاربان المراد غير
 معين وهو معنى قولهم فرقان
 معرفتها ونسكتها وتبع
 ما عا في باب اسم الفعل كص
 وقيل اني العلم المختوم بويه
 كسيبويه الثالث تنوين
 المقابلة

فيه بل يكون حكاية لصوت الغراب المطلق على أي صفة كان هذا وما صرح به
 الجاسمي مخالف لما صرح به ابن مالك وابن هشام وغيرهما من ان أسماء الاصوات
 كلها أسماء حقيقة بدليل دخول التنوين في بعضها فليراجع كلامهم فان ما هنا
 مبنى عليه (قوله وهو اللاحق للجمع بألف واء) وليس للتمكين كما قال الربيعي
 والزنجشيري والالم يثبت في قوله تعالى من عرفات مع أنه ممنوع من الصرف للعلمية
 والتأنيث وقول الزنجشيري انه لم يسقط لان التأنيث في عرفات ضعيف لان التاء
 التي كانت فيها المحض التأنيث سقطت والباقية علامة الجمع مردود بأن عرفات
 مؤنث وان قلنا انه لا علامة تأنيث فيها الامتعضة ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها
 الا مؤنثا واختار الرضي انه للتمكين وعلى عدم سقوطه في عرفات بانه لو سقط تبعه
 الكسر في السقوط وتبع النصب وهو خـ لاف ما عليه هذا الجمع اذ الكسرية
 متبوع لا تابع ولا عوضا عن الفتحة والالم يوجد في الرفع والجر ثم الفتحة قد عوض
 عنها الكسرية فيها هذا العوض فان قيل هذا التساؤل يرى ان الكسرية عوض
 عن الفتحة والتنوين عوض منها قلنا منع الفتحة أمر لازم لهذه الكسرة فلو
 كان التنوين عوضا لا اجتماع العوض والعوض عنه وعلى ما اختار الرضي انه لا مانع
 من افادة حرف فائدتين اسكون تنوين نحو مسلمات غير علم للتمكين والتشكيل والمقابلة
 وعلى المقابلة فقط (قوله جعلوه في مقابلة النون) في الدلالة على تمام الاسم فقط
 قال الرضي لكن حطوه عن النون بسقوطه مع اللام وفي الوقف دون النون لان
 للنون اقوى وأجلب لسبب جركتها انتهى لكن ذكر البيضاوي في قوله تعالى
 فاذا أفضتم من عرفات ان أَل تدخل فيما فيه تنوين مقابلة فلجرح (قوله تنوين
 العوض) الانساقية بيانية ثم صار لقباً للتنوين المبال على المعنى المذكور فاندفع ان
 الاولى التعبير بالتعويض لتكون الاضافة حقيقة وهي من اضافة المسبب الى
 السبب أي تنوين سبب الاتيان به التهويض أي قصده (قوله وهو اللاحق لاذ
 الخ) فيه قصور لانه لا يتناول ما هو عوض من حرف زائد كما يدل فان تنوين عوض
 عن ألف جنادل كما قال ابن مالك ولكن استظهر المصنف خلافاً له وان تنوين صرف
 بدليل جره بالكسرة قال وايس ذهب الالف التي هي علم الجمعية كذهب
 الباء من جوار ولا ما هو عوض عن حرف أصلي نحو أميم ويعيل مصغري أعجمي
 ويعلى ومراده بمضافها ما تضاف اليه ولو عبر به كان أولى وأشار بالاعراض من جملة
 أو جعل نحو يومئذ تحدث أخبارها فإنه عوض عن الجمل في اذ انزلت الخ
 والذي يظهر كما قال أبو عبيان ان حذف ما تضاف اليه اذ جاز لا واجب وقد يحذف
 جزء الجملة فيظن من لا خبره له انها أضيفت الى المفرد نحو

وهو اللاحق للجمع بألف
 واء كسلمات سمى بذلك
 لان العرب جعلوه في مقابلة
 النون في جمع المذكر السالم
 الرابع تنوين العوض وهو
 اللاحق لا ذو كل وبعض
 وأي عوضا عن مضافها اذا
 حذف نحو وانتم حينئذ وكل
 في ذلك تلك الرسل فضلنا
 بعضهم على بعض أي ما تدعوا
 وللجمع التيناهي المعنى اللام
 اذا حذف باؤه كجوار
 وعواش فالتنوين فيها عوض
 عن الباء المحذوفة

را العيش

والعش منقلباً ذالاً أفناناً * أي إذ ذاك كذلك وقال الاخفش التنوين
 اللاحق لا ذنوبين القسكين والكسيرة اعراب المضاف اليه انتهى وحمله على ذلك أنه
 جعل بناء هاتين عن اضافتهما الى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة وورد
 بما لازمها البناء وبأنها كسرت حيث لا شيء يقتضى الجر نحو وأنت اذ صحیح وبأنه
 سبق لاذ حكم البناء والاصل استعجابه حتى يقوم دليل على اعرابه و بان العرب بنت
 الطرف للمضاف لا ذولا لعله الا كونه مضافا اليه وبأنهم قالوا يومئذ اذ انتقم الذال
 منونا ولو كان معربا لم يجز فتحه لانه مضاف اليه فدل على انه بنى على الكسرة تارة لانه
 الاصل في التخاص من التقاء الساكنين وعلى الفتح مرة للتخفيف وانظر هل يلحق
 غيراذ وكل وبعض وأى للعوض عن المفرد وما ذكره في كل وبعض وافق فيه
 الرضوي وقيل تنوينيهما تنوين تمكين يزول عند الاضافة ويوجد عند عدمها وقيل
 لا مخالفة في الحقيقة لان تنوينيهما عوض عن المضاف اليه بلا مربة الا انه تنوين
 صرف لان مدخوله معرب فهو من القسم الاول بخلاف تنوين حينئذ ويومئذ فانه
 تنوين عوض لا غير لان مدخوله ظرف مبنى انتهى وقوله لان مدخوله الخ انما
 يدل على أنه ليس بتنوين صرف لكن ما المانع من كونه للتنكير ايضا بناء على أنه
 لا يختص باسم الفعل والصوت الا اذا كان متممضا للتنكير لا يتم قوله لا غير على
 الطلاقة الاعلى المشهور من الاختصاص الا ان يقال عوض الاضافة مثل امانع من
 التنكير هذا ويرد على التعليل الاول ان الزوال عند الاضافة الخ خاصة لكل
 تنوين لا تنوين الصرف فقط (قوله على الصحيح) هو مذهب سيبويه ومقابلته
 أقوال مذكورة مع ردها في المعنى وغيره واختلف في تفسير كلام سيبويه فقيل ان منع
 الصرف مقدم على الاعلال كما يشهد له لغة من أثبت الياء حالة الجر مفتوحة فأصل
 جوار جوارى بالضم بلا تنوين واللام يمكن منع الصرف مقدماتا وان وقع للرضي ومن
 ربه خلافة استتقلت الضمة على الياء فحذفت ثم وجدت في آخره ضمة فصل لكونه
 ياء مكسورا ما قبلها وقد أعل في الرفع والجر بتقدير اعرابه استتقلا فاذا اخلا من آل
 والاضافة تطرق اليه التغيير وأمكن فيه التحويل بخذف الياء وعوض
 عنها بالتنوين لا يكون في اللفظ اخلا بالصيغة وفسره بعضهم بأن الاعلال مقدم
 على منع الصرف وهو الصحيح لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع
 الصرف الذي هو من أحوال الكلمة بعد تمامها فأصله جوارى بالضم والتنوين
 استتقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم وجدت صيغة
 الجمع الاقضى موجودة بتقدير الان المحذوف لعله كالتالي وهذا لا يجوزى الاعراب
 على الراء فحذفت تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير

على الصحيح وأما التنوين
 اللاحق

المصرف المستعمل لفظا بكونه مقوصا ومعنى بالقرعية فعوض التنوين من الياء
 ليقطع طماعية رجوعها (قوله لروى البيت) أى عوضا عن حرف المد كقوله وكان
 قدى ويهى تنوين ترخم أو عوضا عن حرف غيره ويسمى الغالى كقوله وان
 وللأعراب يض القفاة والمصرعة فان كان بدلا عن حرف مدقة تنوين ترخم نحو *
 ألقى اللوم عاذل والعتابن * أو غيره فتتوين قال نحو * قالت نبات العم ياسلى وان *
 والعروض اسم لا يخرج من النصف الأول من البيت وانقضاء المائة للضرب من
 غير تغيير والمصرعة التي غيرت لتوازي ضربها عند حذف حرف الاطلاق والضرب
 اسم لا يخرج من البيت (قوله مجازا) من باب تسمية الشيء باسم ما يشابهه (قوله
 وشبوهة خطأ الخ) ذكر الزمخشري ان تنوين الترخم يقع في انشاد الشعر مكان حرف
 الاطلاق إذا وصل المثنى ولم ينف وهو نص في أنه لا يكون حالة الوقف (قوله فلا يرد
 على اطلاقه هنا) أى اطلاق التنوين أو اطلاق المصنف التنوين إضافة للمصدر
 الى مفعوله أو الى فاعله وهذا أولى من الجواب بأن ال في التنوين للعهد اذ لا معهود
 يصرف اللفظ اليه عنده من تذكره العلامات وبانها اقامتها واختصاصها بما بالشعر
 لم يعتبرهما السكن يرد على جواب الشارح ان ما عداهما من أقسام التنوين غير
 مختص بناء على قوله ان المختص الاربع المتقدمة (قوله زاد الخ) مراده الاشارة
 الى تنوين الزيادة وهو تنوين المنادى المضموم كقوله سلام الله يا مطر وتنوين الترخم
 وسبق مثاله وتنوين الحكاية وذلك كما اذا سميت بما قبله ليبيبة وحكيته على ما كان
 عليه وتنوين الضرورة وهو تنوين صرف ما لا يصرف وتنوين الغالى وسبق مثاله
 وتنوين المهوموز كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه أبو زيد وانظر لم لا أدخل تنوين
 المنادى في تنوين الضرورة (قوله وبالحدِيث عنه) أى اللفظ أو القول كما يشهد
 بما فيه قول الشارح فيما سبق على ان جماعة اعتبروا في الاسناد القول الخ أ
 الشيء أو مثل هذه العبارة كالمفعول به للكتابة الاستعمال صار كالعلم فلا يقتضى
 الضمير مرجعا والمعنى بالحالة التي يعبر عنها بهذه العبارة وليس الضمير راجعا للاسم
 ليلزم الدور لان معرفة الاسناد الى الاسم تنوقف على معرفة الاسم قال في الفواكه
 الجنبية وانما اختص الاسناد اليه بالاسم لان الفعل وضع لان يكون مستندا فلو
 جعل مستندا اليه لزم خلاف وضعه انتهى وقوله لان الفعل وضع مستندا أى لانه
 وضع للحدث مع نسبة الى فاعل معين فهو لا يتحقق الا مستندا بعرض معناه الى الفاعل
 فهو بهذا الاعتبار مستندا لاتمام معناه والافعال الناقصة والحدث في أصل
 وضعها ضرورة (قوله أى الاسناد اليه) هو اعم من الحديث والخبار عنه على
 ما علمت فيما سبق وفي هذه العلامة تخلاف فوشام ونهلب ومن واقعهما من

لروى البيت وهو الحرف الذى
 تعزى له القصيدة وللأعراب يض
 المائة والمصرعة قد سميت
 تنويها مجازا لا حقيقة
 لعدم اختصاصه بالاسم
 وجماعته ال وثبوتها خطأ
 ووقفا وحذفه في الوصل نص
 عليه ابن مالك في التختة وتبعه
 ابنه في نكت الحاجبية
 والمصنف في الاوضح فلا يرد
 على اطلاقه هنا وقد أنصح
 ابن الجبار في شرح الجزولية
 أناس التنوين الى عشرة
 وجهها بعضهم في قوله
 أقسام تنوينهم عشر عاينهم
 فان قسمها من خبر ما حرزا
 مكن وعوض وقابل والتكرور
 ترخم أو احل اضطرار قال
 وما همزا *
 (و) يعرف أيضا بالحديث
 عنه أى الاسناد اليه

بالسكونيين على جواز الاسناد الى الجملة مطلقا وكثير من البصر بين على المنع
 مطاوعة الفراء وجماعة على الجواز بشرط كون المسند اليها قابليا وياقترانها
 بجمع على العمل (قوله ان يضم اليه) أي اللفظ أو الشئ (قوله ما) أي اللفظ
 وقوله تتم به الفائدة قاصر اذ لا يتم عمل زيدا في ان قام زيد ولا اسم كان ونحو ذلك مما
 هو واقع في المركبات الناقصة فلما ظهر ان مطلق الاسناد ولو ناقصا علامة على الاسم
 (قوله ككتاء ضربت) أي كالحديث عنه والاسناد اليه الذي في تاء ضربت
 ففي التاء الاسناد اليه بمعنى انه مسند اليه أي متصف بذلك والافعال اسناد فعل
 الفاعل وهو ليس في التاء (قوله بتثليثها في الحركات) القرينة على ذلك النظر في
 المعنى المتبين به مساواة الحركات أو التامير بالعبارة الصالحة للتثليث في نفسها
 (قوله ولكن وضرب) أي فانها اسمان والسكون والفتحة فيهما لله كاتبة ويبدل
 على اسميهما الاخبار عنهما وعدم دلالة ضرب ب على حدث وزمان محصل ونحوها
 عن الفاعل ودخول حرف الجر في نحو مرفوع بضرب فان قيل التقدير بكلمة ضرب
 ثم كون المضار اليه غير اسم كافي المعنى وعدم ذكره ملق من وانما أعاد الكاف
 في قوله ولكن ليكون المثال مقرونا بما يدل على المدعى من الاسمية وهو دخول
 الحرف الجر عليه ولا ينفوخ من الاسناد غير ما قبله ولان الكاف الاولى من كلام
 المصنف (قوله من قولك من الخ) أي مقولك فالصدر بمعنى المفعول وما بعده بدل
 أو بيان (قوله وهل هذا الاتناض) أي لغة فالاشارة الى الاسمية وعدمها
 الذي استلزمه الخبر أو اصطلاحا فذلك اشارة الى القضيتين المندرجتين بالقوة في
 قوله من حرف جر ضرب ب فعل ماض اذا الاول في قوة قولك من لضم من حرف والثاني
 في قوة قولك ضرب ب اسم ضرب ب فعل (قوله قلت قال الرضى الخ) نقل لكلامه بالمعنى
 وحاصله ان الاخبار عنهما ما باعتبارهما فهو نظير الاخبار في قولك زيد قائم
 ألا ترى انك اخبرت عن زيد باعتبار مسماه قال السيد وما ذكره كلام ظاهري ليس
 يصح لان دلالة الألفاظ على نفسها ان سلمت ليست بالوضع قطع الثبوت في الألفاظ
 المهمة كقولك جئت موهل ودعوى وضع المهمات للدلالة على أنفسها بما لا يتم
 عليه من له أدنى مسكة أو نحوها ما في مباحث الألفاظ وذهب الى انه لا وجه
 لاسميتها على ما فصله بل هما لفظا فعل وحرف أريد ما مجرد اللفظ ونحو ذلك
 كلامهم يستند اليه وما ذكره من اسمية المبتدأ أو عمل الفعل وذكره متعلق
 الحرف فهي أحوال كلمات اذا استعملت في معانها أو على هذا تقس ضرب
 فعل ماض لانه موضوع لعملاء والمراد بالخاصة ان الفعل المستعمل في معناه لا يستند
 اليه متوجها الى المعنى أو ممتناه لا يستند اليه معبر عنه بلفظه فقط وكذا الحرف

وهو ان يضم اليه ما يتم به
 الفائدة (كما ضربت)
 بتثليثها بالحركات فانها اسم
 لانك قد حدثت عنها بالضرب
 وكان وضرب من قولك من
 حرف جر وضرب فعل ماض
 فان قيل اذا كانا اسمين فكيف
 اخبرت عن الاول بأه حرف
 وعن الثاني بأنه فعل وهل
 هذا الاتناض قلت قال
 الرضى ليس المراد انها في
 هذا التركيب حرف وفعل
 بل المراد انها اذا استعملتا
 فيما وضعاهما كخبر جيت من
 الكوفة وضربت زيدا كان
 من حرفا وضرب فعلا

والحكم في المثالين غير متوجه الى معنى الفعل والحرف فلا اشكال وفي كلام
 البعض ما يقتضي ان دلالة الكلمة على نفسها اضعف من قول السيد وليس موضع
 قصدي بل ضمنى ومنه لا يوجب الاشتراك والا كان جميع الالفاظ مشتركة
 ولا قائل به فكان المعنى في الاشتراك الوضع القصدي والمدلول مغاير للذال
 (قوله على ان جماعة الخ) انظر ما وقع هذه العلاوة فانها تعود على الحكم الذي
 اصله من اهمية من وضرب فيما ذكره بالبطلان لان ابن مالك لا يرى باهميته ما
 واعله يفتح لسامال اليه السيد فلا يشك كل عليه عدم اهمية المبتدأ ونحو ذلك مما مر
 وايضا هذه العلاوة تقتضي ان الكلام اول ما مبنى على ان الاسناد ولولا لفظهما
 من علامات الاسم وان من اللفظي من وضرب في التركيبين ولو كان الامر
 كذلك لزم اتناقض المذكور في السؤال ولم يكن الجواب المتقدّم عن الرضى
 ملاقباله لانه نص في ان الاسناد الى معناه ما قد ير فالظاهر ان يمثل الاسناد اللفظي
 يمثل ضرب ثلاثا حرف ومن حرفان مما لا داعي فيه لاعتبار الاسناد لعنايه لعدم
 التناقض فيه هذا وكون ابن مالك ممن اعتبر ما ذكرنا هو بالنظر لما جرى عليه
 في شرح التسهيل فلا ينافي انه في الكافية والشافية وفاق الجمهور كما هو ظاهر
 قوله

على ان جماعة منهم ابن مالك
 وتبعه الخبيصى اعتبروا
 في الاسناد الى القول اسناد
 ما لعنايه لخرج ما اسناد اليه
 ما لفظه كالمثالين المذكورين
 واما اسناد خبر

وان نسبت لاداء حكا * فاحك أو اعرب واجعلها اسما

وعلى الاعراب فما كان على حرفين ضعف ولو كان ثانياً صحيحاً وهذا بخلاف ما لو
 جعل نحو ذلك علماً غير لفظ فانه لا يضاف اذا كان الثاني صحيحاً ويجعل من باب
 ما حذف لامه نسياناً وهي حرف علة قاله الرضى و بين سر ذلك وهذا الاخير هو
 الذي اقتصر عليه في التسهيل لانه لا يرى جعل الكلمة علماً للفظه افلا يرد عليه انه
 ترك ذكر التضعيف فيما ثابته صحيح ولانه كيف يعرب به من غير تضعيف والشبه
 اللفظي موجود فيه ووجه دفع هذه الامة على ثلاثا حرف بحسب الاصل
 ثم اذا تحققت المقام اشكل دعوى ان الخلف لفظي من مولانا شيخ الاسلام وغاية
 التوجيه له ان ابن مالك اثبت الاسناد اللفظي في التركيبين وجعله غير مختص
 بالاسم وغيره لم يشبهه بل جعل الاسناد معروياً كما علمت وقولهم كل حكم ورد على
 اسم فهو على مدلوله الاقرينة كان حرف جر وضرب جعل ماص مبنى على كلام ابن
 مالك والسيد واما عند الرضى وابن هشام فالصواب ان يقال الاقرينة كزيد ثلاثي
 (قوله اسناد ما لعنايه) أي اسناد ثبتي ثابت لعناها كزيد قائم فقائم ثابت اعني زيد وهو
 مسماه وقد اجتزأ الى لفظ زيد فان قلت الثابت لاسم زيد هو القيام لا قائم اجيب
 باننا اسلم لان معنى قائم ثبتي منتصف بالقيام ولا شك ان هذا ثابت لاسم اذ هو ثبتي

متصرف بالقيام (قوله الى تسمع) أي وهو فعل ولم يرد لفظه (قوله فقول) أي على حذف ان وهما في التأويل المصدر أي سماعك فالاستناد في الحقيقة اليه وهو اسم وقال البيضاوي الفعل انما يمنع الاخبار عنه اذا أريد به تمام ما وضع له اما لو أطلق وأزيد اللفظ أو مطلق الحذف المدلول عليه مناعا على الاتساع فهو وكلا سم في الاضافة والاستناد اليه انتهى وانظر على هذا هل في نحو ينفع من هذا يوم ينفع ضمه يتردد استرار صار حكمه حكم المصدر فلا يترفيه ضميره وهل ينفع وحده في محل جر أو جزمه قدر وانما أظنه على التأويل في أمثال هذا العلم اليقيني بان المعنى الفعلي غير مراد هذا وفي عبارة الشارح مساهلة لان المؤول المسند اليه لا الاستناد وعبارته في الفواكه واما تسمع الخ فعلى حذف ان أو على تنزيل الفعل منزلة المصدر (قوله بعد التر كيب) أما قبله فقسم ثالث لا معرب ولا مبني وهذا مذهب ابن عصفور ومذهب ابن مالك انما مبنيه لشيء بالحروف المهملة في انها ليست عاملة ولا معمولة لا يقال يحتمل ان الشارح يوافق ابن مالك وانما قيد بذلك لان الاسماء المذكورة لا تنقسم الى معرب ولا مبني لان انقسام الشيء الى أقسام لا يقتضي انقسام كل منها الى تلك الاقسام قال شيخنا وهذا القيد ظاهر في المعرب على القول بان الاسماء قبل التر كيب ليست معربة كما سيأتي وأما بالنسبة للمبني ففيه نظر اذ قضيته انه لا يتصرف بالبناء الا بعد التر كيب وأما قبله فلا ويس كذلك فان الاختلاف انما هو في الاسماء القابلة للاعراب كما يعلم مما يأتي (قوله ضربان) الضرب والنوع والقسم بمعنى قال في الفواكه الجنبية وتقسيم الاسم الى معرب ومبني من تقسيم الشيء الى ما هو اخص منه مطابقة الامن تقسيم الشيء الى ما هو اعم منه كقولهم بعضهم اذ التقسيم ضم مختص الى مشترك فوجب كون القسم اخص مطلقا من المقسم انتهى وستقف أول تعريف المعرب على ايضاحه (قوله أي الغالب) أي الرابع في نظر الواضع فاندفع انه لا معنى للاصالة والفرعية في الأنواع على ان ذلك في الأنواع المنطقية لا مطلقا ومع عموم قولهم الاصل في الاسماء الاعراب بسقط ما قيل انه يخرج منه صنفان أسماء الاصوات لان الواضع لم يضعها الا لتستعمل مفردة لانها غير كما مات في الاصل والثاني أسماء حروف التهجي لانها كالحكاية لحروف التهجي التي ليست بكلام ومن ثم كانت أركانها الحروف المحكية الالفاظة لانهما كان النطق بالالف الساكنة (قوله في الاسماء) متعلق باصل لانه مبني تتأصل أو تحذف أي وجوده أي وجود اعرابه على ان الضمير يحتمل رجوعه للاعراب المفهوم من قوله معرب ويدل لذلك قوله وانما كان الاصل فيه الاعراب فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فارتفع

الى تسمع في قولهم تسمع بالعربي
 خبر من أن تراه فقول (وهو)
 أي الاسم بعد التر كيب
 (ضربان) أي نوعان
 أحدهما معرب وهو
 الاصل في الالفاظ أي
 الغالب ولهذا قوله

لضمير وانفصل وانما حكم بان المعرب هو الاصل والاصل في الاسماء الافراد وهي
 في حالة الافراد غير مستحقة الاعراب بل مبنية فالاصل البناء لان الواضع لم يضع
 الاسماء الا لتستعمل في الكلام مركبة فاستعملها مفردة مخافة لتظن الواضع
 فبناء لمفردات وان كانت اصولا للمركبات عارض لها ~~الاصول~~ استعملها مفردة
 عارضا غير وضعي (قوله و يسمى متمكنا) أي في الاسمية أو فيها وفي الاعراب (قوله
 أمكن) اعترض أبو حيان تعبيرهم بأنه أمكن بانه اسم تفضيل من تمكّن فبناؤه من مشاذ
 ورد بانه سمع من كلامهم مكن كانه فالبناء قياسي جار على القاعده (قوله بتعاقب
 معان) أي تركيبية (قوله بخلاف الفعل) يأتي بيان ذلك في بحث اعراب المضارع
 (قوله فيدعي الكلام عليه أتولا) اشارة للاعتراض على المصنف حيث تكلم عليه
 ولم يتكلم على الاعراب أصلا فضلا عن تأخر الكلام عليه فلا ينفعه الجواب بانه
 قدم حد المعرب نظرا الى أنه محل للاعراب ولا يقوم العرض دون محله فتدعيه بمنزلة
 تقديم المحل على الحال هذا وقال شيخنا العلامة الغنيمي لعل مراده بقوله اذ معرفة
 المشتق الخ في الجملة والافعال المعرب الاصطلاح لا تتوقف معرفته على الاعراب عند
 التأمل الصادق ولو سلم فالجهة من تفكده فتأمل (قوله البيان) قال في شرح الحدود
 ولما سب من معانيه الا بانه اذا قصد به اياته المعاني المختلفة انتهى وقال في الفواكه
 ان التغيير انسب للمعنى الاصطلاحى هذا وقد انسى بعضهم معاني الاعراب
 اللغوية الى عشرة منها التحبب ومناسبتها ان المتكلم بالاعراب يتوجب الى السامع
 والتكلم بالعربية لان المتكلم بالاعراب موافق للغة العربية (قوله واعربت معده
 البعير الخ) في كلام ابن فلاح وغيره وقيل انه مشتق من قولهم عربت معده البعير
 اذا فسدت واعربت أي افسدتها والهمزة للسلب كاشكيت الرجل اذا زات
 شكائته وعليه حمل قوله تعالى ان الساعة آتية كادا خفيها أي أزيد خفاءها حتى
 تظهر والمعنى ان الاعراب ازال عن الكلام التباس معانيه وقيل انه مقول من
 قولهم عربت معده الفصيل اذا فسدت واعربت أي افسدتها والهمزة للتعدية
 لا للسلب والمعنى ان الكلام كان فاسدا بالتباس المعاني فلما عرب فسدت بالتغيير الذي
 لحقه فظاهر التغيير فساد وان كان صلاحا في المعنى انتهى ولا يخفى انه غير موافق
 لكلام الشارح نعم ان وجد في اللغة عرب وأعرب من باب فعمل واهل النجده ما هنا
 (قوله أثر) أي حركة أو حرف أو سكون أو حذف وهذا تعريف المصنف وهو معنى
 قول التسهيل ما جرى به ليسان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف
 لسكن ابن مالك فصل الأثر والمصنف أجمله وزاد ليسان محله وانه يكون ظاهرا
 أو مقدرامع الايجاز فنه دره (قوله ظاهر) أي موجود لان السكون والحذف غير

ويسمى متمكنا وكذا أمكن ان
 انصرف وانما كان الاصل
 فيه الاعراب لا اختصاصه
 بتعاقب معان عليه لا يميزها
 الا الاعراب بخلاف الفعل
 اذ يمكن تمييزها بغيره والمعرب
 مشتق من الاعراب فينبغي
 الكلام عليه أولا اذ معرفة
 المشتق موقوفة على معرفة
 المشتق منه فالاعراب اعم
 البيان والتشهير والتحسين
 يقال أعرب عن حاجته اذا
 أبان عنها وأعربت معده
 البعير اذا تبغيرت افساد
 وجار بيه هرويه أي حسناء
 واصطلاحا على القول بأنه
 لفظي أثر ظاهر

ما فوط بهم ما وان تعلقا بما فوط ولو عبر بموجود كان أولى لان المتبادر من الظاهر
 معنى الملقوط بقربة مقابلة بمقدر (قوله مقدر) أى معدوم مفروض او وجود
 (قوله يجلبه العامل) أى يطلبه ويقضيه لا يجده بعد ان لم يكن فلا يرد اعراب
 الالهة السنة والمثنى وجمع المذكور السالم رفعا واحدا وترزبه عن حركة التثنية
 والاتباع والتخلص من الساكنين فلا يصح كون اعراب الان العامل لم يجلبها (قوله
 فى آخر الكلمة) الظرفية مجازية فان العرب الحروف الاثرفية نفس الآخر لان
 التثنية فى المثنى والجمع بمنزلة التثنية فكما ان التثنية امر وضه لم يخرج ما قبله عن
 أن يكون آخر الحروف فكذا التثنية وقد يقال الواقع بعد أكثر حروف الكلمة
 كانه واقع بعد الكل وشملت الكلمة المأرب من الاسماء والافعال ولم يقل فى آخر
 العرب قران من الدور وان أجيب عنه والغرض من هذا التفسير بيان محل الاعراب
 من الكلمة وليس باحتراز اذ ليس لنا آثار تعلمها العوامل فى غير آخر الكلمة حتى
 يحترز عنها قال المصنف فى شرح الشذور وحركة ما قبل الآخر فى نحو امرء اما
 اعراب عند الكوفيين فلا يحترز عنها لوجوب دخولها أو اتباع عند البصريين
 فلا تدخل وأما نقل الحركة فى الوقف فلا يريدون ان حركة الاعراب صارت الى ما قبلها
 وانما يريدون انها مثلها كما قال أبو البقاء أو ان هذه حالة عارضة فلا يعتد بها وانما
 جعل الاعراب فى الآخر لان المعانى المحتاجة له من أحوال الذات وهى متأخرة عن
 الذات والبدال على الآخر متأخر (قوله أو منزل منزلة) أى كدال يدلان ما بعدها
 تركبها من سببها وكألف التثنية عشر لان محل النون وهى بمنزلة التثنية (قوله
 وعليه المصنف فى الاوضع الخ) هو الاصح لان الاحتياج الى الاعراب انما هو لتمييز
 المعانى والتمييز انما يكون بالآخر ولو مقدر او هو فى حكم الملقوط ولا يرد عليه قوله
 حركات الاعراب وعلاماته والمضاف والمضاف اليه متغايران لانه يكفى فى التغاير
 كون ما من قبيل اضافة الاسم الى الخاص وأيضا قد اتفقوا على ان أنواع الاعراب
 رفع ونصب وجر ووقوع الجنس يستلزم حقيقة أى توجد حقيقة الجنس فى النوع
 فوجب كونه افظيا ويحتاج من يقول انه معنوى الى أن المراد نوع ما يدل على
 الاعراب فعبر عن المعنوى باللفظى مجازا (قوله وعلى القول بانه معنوى) نسب
 لظاهر كلام سيبويه وقواه الرضى بان البناء منه وهو عدم الاختلاف اتفاقا
 ولا يطلق البناء على الحركات انتهى وانظر تفسير الضد بالعدم فانه لا يتخلو عن تأمل
 ولا يخفى ان ابن مالك يطلق البناء على الحركات (قوله تغيير) أى تغيير الالفاظ للمصدر
 وازمة الحاصل به أو هو مصدر مبنى للفعول أى كون الاواخر مغيرة اسكن قال أبو
 حيان فى تفسير قوله تعالى وأوحينا الهم فعل الخير ثم اعتمدها بناء المصدر للفعول

أو مقدر يجلبه العامل فى
 آخر الكلمة أو منزل منزلة
 وعليه المصنف فى الاوضع
 والشذور وعلى القول بأنه
 معنوى تغيير

مختلف فيه اجاز ذلك الاخفش والصحيح منه (قوله أو اخر الكلام) أي ذاتا بان يقبل
 حرف بحرف آخر حقيقة كالتثنية والجمع جرا ونصبا أو حكما كما فهم ما حال الرفع لان
 الالف والواو صار الشيتين بعدما كانا الشيء واحدا اذا كان اعرا به بالحروف أو صفة
 بان تبدل صفة بصفة أخرى حقيقة كما في زيد نصبا وجرا أو حكما كما في غير المنصرف
 حال جره بعد نصبه اذا كان اعرا به بالحركة والمراد بالآخر ما يشمل الآخر بحسب
 الاصل فيدخل تغيير آخر الجزء الأول من المركب الاضافي على أن آخر الجزء
 الأول منزل منزل لآخر وصار الحد جامعا وخرج به التغيير في غير الآخر لتصغير
 أو نحوه وان أمكن خروجه بما بعده لانه لم يكن له عامل لكان قيد اختلاف العوامل
 لم يأت الابد وازافة أو اخر الكلام جنسية كلام الكلام بطلان معنى الجمع فلا يلزم
 عدم تحقق الاعراب الا بتغير لاثة أو اخر التي هي أقل الجمع اثلاث كالم التي هي
 أقل الجنس الجمعي (قوله لا اختلاف العوامل) أي تغيرها ودخول أحدها في
 الآخر والمراد باختلافها وجودها وان لم تختلف لان الاختلاف يستلزم الوجود
 فيدخل اعراب المعرب ابتداء وعبر بالاختلاف لما كانت تغيير وأن في العوامل
 للجنس فتعطل الجمع وخرج باختلاف العوامل التغيير بتقل واتساع وتغيير نحو
 غلامى بالياء فليس باعراب بل الاعراب التغيير التقديرى وصار الحد مطردا منعكسا
 (قوله الداخلة عامها) أي الحاملة والمتحققة معها فدخل العامل المتقدم والمتأخر
 والمعنوي أو المسلطة عليها كما يدل عليه كلام السارح في تعريف المعرب فيدخل
 ما ذكر ويخرج العامل الداخلة غير المسلطة كالمؤكدة في نحو اتاك اتاك اللاحقون
 فسقط ما قيل ان قيد الداخلة لبيان الواقع لا لاحتمراز اذ لا يكون التغيير بسبب
 العوامل الا وهي داخلة على انه ولولم يفسر بالسلط يمكن أن يكون احترازا عن
 حركة الحركات بما يوجب عامل غير داخل في كلام المتكلم (قوله لفظا أو تقديرا)
 حالان من تغيير على اهمها صدران بمعنى اسم المفعول أي ملفوظا اثره لان نفس
 التغيير ليس ملفوظا أو مقدر او ذلك نحو عصافانه استحق الاعراب ولم يظهر لما منع
 مقدرانه متغير بخلاف المبني الواقع في محن المعرب فانه لم يستحق الاعراب بل لو كان
 في محله معرب لتغير آخره فظهر الفرق بين الاعراب التقديرى والمجلى واعلم ان عدم
 استحقاق الاعراب اما لان اللفظ لا يقبله أصلا كما في المبني أو لان العامل لا يقضيه
 كما في نحو صررت بز يد كذا قبل وفيه نظر لانه لا يتناول الجر ويحرف زائد مع ان
 اعرا به مجلى وفي هذا الاعراب مجئ الحال من الخبر ونوعها مصدران منكر او هو مع
 أكثره لا ينفاس ويجوز نصبها على المصدر بقومها معنى المفعول أيضا أي تغييرا
 ملفوظا أو مقدر على ما صاب وعلى التمييز المضاف اليه والاصول التغيير

أو اخر الكلام أو منزل منزله
 لا اختلاف العوامل الداخلة
 علم بالفظ أو تقدير او عليه
 كغير من المتأخرين

لفظ أو آخر الكلام أو تقديرها أما تغيير اللفظ فواضح وأما تغيير التقدير فلاضافة
لأدنى ملائمة لان الآخر محتمل التغيير فالتقدير متعلق به وعلى الخبر بنية لكان
المحدوفة مع اسمها أي سواء كان ما ذكرنا لفظ الخ وتجويزان يكون قوله لفظا
أو تقديرا تفصيلا للتغيير لا واخرا واختلاف العوامل على انه من باب تنازع
المصدرين بمعنى عمل ان التنازع يجري في المسلمين الجاهدين وصرح في
الوضع بالمنع (قوله وهو ظاهر تعريفه الخ) قال في شرح الحدود انه قضية وذكروا
انه تعريف بالفهوم وان تعريفه باللازم ما سلم من مشابهة الحرف (قوله أي الذي
أوشى) إشارة الى ان ما يحتمل أن تكون موصولة وان تكون مرصوفة وهو أولى
لفظا لانها خبر موصولة وقوله وهو شأنه التنكير لكن التعريف حقيقة للفهوم
بالفهوم قبل ولذا يلزم الاقتصار على الفصل لان الموصول مع الصلة بمنزلة شيء واحد
فلا يتكون كلمة ما جنسا فكان ينبغي تقديم هذا الاحتمال بقى ان ما على كل تقدير
واقعة على الاسم لانه قسم الاسم الى المعرب والمبني ثم عرف كلامهما فدل على أن
التعريف التسمي وقسم الشيء هو الشيء مع قيد فلا يكون اعم منه وتجويزا عميته
مؤول أو خطأ وكل من المعرب والمبني اعم لشموله الفعل فليس القسم الا الاسم
المعرب فدل على انه اخذ الاسم في التعريف ولا يلزم تعريف الشيء بنفسه
لان المحتاج الى التعريف انما هو المعرب اذا الاسم قد علم وما كان كذلك يشار
في تعريفه الى المعالوم مجعلا ويحصل المجهول اكتفاء بقدر الحاجة كقولهم
الانف الا فطس انف ذو قصير فكذا قال الاسم المعرب كلمة تقبل ال والتثوين
والاسناد بتغيير آخرها بحسب العوامل الخ (قوله ما يتغير آخره) أي
يستحق ما هو آخره التغيير على ما ذهب اليه ابن الحاجب أو ما يصلح لاستحقاق
التغيير بعد التركيب كما هو مذهب الرنحشري ويوافق ابن الحاجب قول ابن مالك
ان الاسماء قبل التركيب مبنية واعلم ان المراد بالافعال في النعاريف مجرد ثبوت
الحدث أو الاستمرار لا الاقتران بزمان وعلى كل فهمي مجاز مشهور فلا ضرر في
وتوعها في الحد وحينئذ لا يتناول التعريف الاسماء حال عدم تركيبها اذا سبق
تركيبها فيما مضى ان عبر بتغيير ما ضبا أو اوار يد تركيبها بعد ان عبر بتغيير ان كان
مضارعاً لو دللت تلك الافعال على الزمان تناول التعريف ذلك لانها تغيرت فيما مضى
وتغير فيما يأتي (قوله هيئة آخره) أي حالة شبيهة بالهيئة والصفة لاهيئة وصفة
حقيقة لان الحركة لا تقوم بالحرف بل بما يقوم به الحرف لاسمها اتابعه وتقدير الهيئة
لانه لا يتغير له في ذاته لا يقال هذا واضح في الاعراب بالحركات والسكون أما الحروف
فهو تغيير واقع في ذات الآخر لا في حاله لانا نقول لما وقع الحرف نائبا عن الحركة صح

وهو ظاهر تعريفه للمعرب
بقوله (وهو ما) أي الذي
أوشى (بتعريف) هيئة (آخره)

ادراج الحروف في هذا القدر لان المنوب عنه من الاحوال فاطاقتها هـ نـ
 الاسم على نائبه اعطاءه لانايب حكم المنوب عنه او نظرا للاصول لان المقصود
 والفروع محمولة عليهما او الى التحقيق من أن الاعراب بالحركات مطلقا ولو تقدير
 في مواضع النياية اعتناء بمقام التعريف ولا يضرد كرا الاعراب بالحر و فـ هـ د
 ذلك لانه نظرفيه للشهرة والتهميل على المتعلمين فجمع بين الغرضين لكان جرى
 في القواكه على التعبير في العرب بالحر و فـ بتغيير الذات هذا في تقدير هيئة تغيير
 لاعراب المتن لتغير حركته وهو لا يجوز اتفاقا (قوله لفظا أو تقديرا) ان قبل المبني
 بتغير آخره تقدير الاختلاف العوامل اجيب بالمنع لان الاعراب التقديرية ان
 بتدبر الاعراب على محله وهو الحرف الاخير لما منع من الظهور كالتعذر والاستتقال
 والمبني لا يقدر على آخره لان السانع في جملته وهو مشابهة للمبني وقد يكون في آخره
 كافي جملته نحو هذا ولهذا يقال ان المبني في محل الرفع مثلا أي في موضع لو كان فيه
 اسم معرب كان مرفوعا هذا خلاصة ما حقه الرضى وتلقوه بالتسبول ومن هنا وشكل
 دعوى ان الاعراب المحمل على لا يختص بالمبني كفاعل المصدر الجحر وربها والظرف
 اذا وقع خبرا نحو والركب اسفل منكم (قوله بسبب العوامل) أي جنسها لان
 اللام للجنس فتدل على الجمعية (قوله مقتضية الخ) صفة المختلفة لبيان ان المراد
 الاختلاف في العمل وليس لدفع النقص بمثل ان زيد مضروب واني ضربت
 زيد واني ضارب زيد فان العوامل مختلفة بالاسمية والفعلية والحرفية ولم يتغير
 آخر العرب لانه لا تنقض بذلك بعد الاعتراف بان ال للجنس وهذا النقص اررده
 الياسي في قول الكافية وحكمة أن يختلف آخره وليست العبارة هناك
 ومن ظن الاتحاد وقع في الخلط والفساد (قوله لفظا أو تقديرا) فيه فمور لانه
 يخرج العوامل الثنوية (قوله وذلك كزيد وموسى) يعني من نحو قولك جا زيد
 وموسى بان كانا مركبين مع غيرهما على الاصع من اشتراط التركيب في الاعراب
 وأشار الى ان قوله كزيد خبر مبتدأ محذوف ثم الكاف ان كانت اسما فهي خبر
 في محل رفع وان كانت حرفا فالجار والمجرور في موضع الخبر ويجوز أن يجعل
 كزيد مفعول فعل محذوف أي اعني كزيد (قوله كالجنس) لم يقل جنس تحاشا
 عن الطلاق الجنس على المشترك بين الماهيات الاعتبارية فانه مجاز كاطلاق
 الفصل على المختص بيها لان الجنس الحقيقي ما تحتها ماهيات متحققة في الخارج
 لكن اعترض بان اللفظ كيفية تعرض للنقص الضرورى والكيفية قسم من
 الموجود الخارجى ولكل لفظ خاصية وجودية يشاركه في اللفظ دون اللفظ كالدلالة
 على المعنى المقترن بزمان وخاصية وجودية اخرى يشاركه فيها بعض ما يشاركه في

لفظا أو تقديرا (سبب
 العوامل) المختلفة مقتضية
 رفعاً أو نصباً أو جرّاً (الداخله
 عليه) لفظاً أو تقديراً وذلك
 (كزيد) وهو موسى قوله ما يتغير
 كالجنس للعرب فدخل فيه

الاولى دون البعض الآخر كدلالتهم على خصوص الزمان المعين فالسامية المركبة من المكيفية والخاصة بين موجودة فى الخارج بوجود جزئياتهم فيه والمشارك الاعم من احزائها جنس والمتوسط والاخير فصلان (قوله التغيير السكائى الخ) أى ذوالتغيير أو التغيير بمعنى المتغير لان الداخل المتغير لا التغيير ولو حذف السكائى كان الظاهر لان الظرف اذا وقع صفة وكان متعلقه كونا عاما وجب حذفه الا أن يقال هو بمعنى كون خاص أو يبنى على رأى من لم يوجب حذفه (قوله وخرج بآخره تغيير الخ) فيه ما علمت ثم المراد خروج ذى تغييرهما اذا لم يكن معه تغيير الآخر بأن لم يكن معربا أو بطرفا لكان من حيث تغيير الاوائل والاواسط أما من حيث تغيير الآخر فدخل لانه معرب ونسب خروج ما ذكره هذا القيد الى سببه وان كان ما خرج به يخرج بما بعده (قوله وقولنا لفظا الخ) منه يعلم ان أوفى قوله أو تقديره فى الموضوعين للتقسيم لا التثنية فى التعريف (قوله لفظى الخ) لوقال ما يظهر اعرابه وما يقدر كذا أو ضمير واولى لان الذى يوصف حقيقة بالظهور والتقدير هو الاعراب (قوله ما يظهر فيه الاعراب) أى نفسه على القول بأنه لفظى أو اثره على القول بأنه معنوى (قوله كالفنى الخ) أى الموقوف عليه والمحمكى والتبعية (قوله ومنه نحو القاضى) فصله عنه لتقيده بقوله رها وجرأ وفس عليه ما بعده والاول مطاق (قوله وجميع المذكور المضاف الى باب المتكلم) والواو مقسدة استتقا الا عند ابن الطاحيب وتعذرا عند غيره وهو وجيبه وأما المثني المضاف الى باب المتكلم فاعرابه ظاهر بالحروف فى الاحوال الثلاثة تقول جاء مسلماى فهو مرفوع بالالف مضاف الى باب المتكلم ورأيت مسلماى منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المدخمة فى باب المتكلم ومررت بمسلمى مجرور بالياء المدخمة كذلك (قوله رفعا فقط) أما فى حالة النصب والجر فاعرابه ظاهر بالياء المدخمة فى باب المتكلم وانما ندرت الواو فى الرفع لان الصامل يقتضى خصوصها وهو غير موجود وان وجد بدلها وهو الباء (قوله والمثني رفعا) أما فى حالة النصب والجر فاعرابه ظاهر بالياء الموجودة المحركة بالكسرة وانما لم تحذف لعدم ما يدل عليها بخلاف الف فى حالة الرفع الدال عليها موجود وهو الفضة (قوله ما تغير آخره بسبب غيرها) أى من حيث تغير آخره بسبب غيرها أما من حيث تغير آخره فتقديرها بسببها فدخل قبل والاولى ان يقول ما تغير آخره لاسمها الشمل ما تغير آخره لا بسبب كيث اذا فتحت بعد ضمها أو بسبب آخر كالحركة انبعاثا أو نة لا أو حكاية أو تخالفا من سكونين انتهى وفيه نظر اذ حيث لم يتغير آخرها اذ فيها لغات متعددة وهى من حيث كل لغة على حدة لم يتغير (قوله اشارة الى ان آخر المعرب الخ) اشارة الى ان الدخول بمعنى التسلط يدخل العامل المتأخر

والاواسط والمراد بالآخر ما كان آخر حقيقة كدال زيد أو مجازا كدال يد وقولنا لفظا أو تقدير اشارة الى ان المعرب نوعان لفظى وهو ما يظهر فيه الاعراب كزيد وتقدرى وهو ما يقدر فيه ذلك كالفنى وقلامى ومنه نحو القاضى رفعا وجرأ وجميع المذكور السلام المضاف الى باب المتكلم رفعا فقط كسلى وكذا الاسماء الستة والجمع المذكور مطاقا والمثني رفعا اذا أضيفت الى كلمة أو لها ساكن نحو جاء أبو الحسن ومسلو القوم وصالح القوم فيه عليه السيد فى حاشيته وغيره وخرج بقوله بسبب العوامل ما يتغير آخره لا بسبب ذلك بل بسبب غيرها كالتابع والتقل والحكاية والتقاء الساكنين وقوله الداخلة عليه اشارة الى ان آخر المعرب لا يتغير لأجل العوامل الا اذا كان العامل مسلطا عليه سواء تقدم كضربت زيد أم تأخر كزيد اضربت ولا فرق فى ذلك بين ان يكون العامل مطروحا به كما هنا أو مقدر كما فى بكم درهم اشترت اذ

التقدم بكم من درهم ولهذا قلنا نائبا لفظا أو تقديره

ادراج الحروف في هذا التمدد لان المنوب عنه من الاحوال فاطلقنا هذا
الاسم على نائبه اعطاءه لانايب حكم المنوب عنه او نظرا للاصول لان المقصود
والفروع محمولة علما او الى التحقيق من أن الاعراب بالحركات مطلقا ولو تقديرا
في مواضع النيابة اعتناء بمقام التعريف ولا يضر ذلك الاعراب بالحروف بعد
ذلك لانه نظرفيه للشهرة والتسهيل على المتعلمين فجمع بين الغرضين لكان جرى
في القواكه على التعبير في المعرب بالحروف بتغيير الدات هذا وفي تقديره هيئة تغيير
لا عراب المتن لغير حركته وهو لا يجوز اتفاقا (قوله لفظا أو تقديرا) ان قبل المبنى
يتغير آخره تقديرا لاختلاف العوامل اجيب بالمتع لان الاعراب التقديري أن
يتدر الاعراب على محله وهو الحرف الاخير لما منع من الظهور كالتعذر والاستتقال
والمبنى لا يقدر على آخره لان الساكن في جملته وهو مشابهة للمبنى وقد يكون في آخره
كافي جملته نحو هذا ولهذا يقال ان المبنى في محل الرفع مثلا أي في موضع لو كان فيه
اسم معرب كان مرفوعا هذا خلاصة ما حقه الرضي وتلقوه باقبول ومن هنا يشكك
دعوى ان الاعراب المحذول لا يختص بالمبنى كفاعل المصدر المحرور به والظرفي
اذا وقع خبرا نحو والركب اسفل منكم (قوله بسبب العوامل) أي جنسه لان
اللام للجنس قتل بمعنى الجمعية (قوله المتضمنة الخ) صفة مختلفة لبيان ان المراد
الاختلاف في العمل وليس لدفع النقص مثل ان زيد مضروب وان ضربت
زيدا وان ضارب زيد فان العوامل مختلفة بالاسمية والفعلية والحرفية ولم يتغير
آخر المعرب لانه لا نقض بذلك بعد الاعتراف بان ال للجنس وهذا النقص اورد
اللساني في قول الكافية وحكمه ان يختلف آخره وليست العبارة هنا كذلك
ومن ظن الاتحاد وقع في الخلط والتسادم (قوله لفظا أو تقديرا) فيه قصور لانه
يخرج العوامل العنوية (قوله وذلك كزيد وموسى) يعني من نحو قولك جائز
وموسى بان كانا مركبين مع غيرهما على الاصح من اشتراط التركيب في الاعراب
وأشار الى ان قوله كزيد خبره مبتدأ محذوف ثم الكاف ان كانت اسماء فهي خبر
في محل رفع وان كانت حرفا فالجار والمجرور في موضع الخبر ويجوز أن يجعل
كزيد مفعول فعيل محذوف أي اعني كزيد (قوله كالجنس) لم يقل جنس تحاشا
عن اطلاق الجنس على المستتر لانهما هي اعتبارية فانه مجاز كاطلاق
الفصل على المختص ببعضه لان الجنس الحقيقي ما تحتها ماهيات متحققة في الخارج
لكن اعترض بان اللفظ كيفية تعرض للنفس الضرورية والكيفية تسم من
الوجود الخارجي ولكل لفظ خاصية وجودية يشاركه فيها لفظ كالدلالة
على المعنى المقترن بزمان وخاصية وجودية اخرى يشاركه فيها بعض ما يشارك في

لفظا أو تقديرا (سبب
العوامل) المختلفة المتضمنة
رفعا أو نصبا أو جرا (الداخلة
عليه) لفظا أو تقديرا وذلك
(كزيد) وموسى قوله ما يتغير
كالجنس للمعرب فور دخل فيه

ولا يمتنع عاملان الخ) أي لا يجوز اجتماعهما أعابهما لان العوامل النحوية وان كانت
علامات الاثنية - ثم نزلوها منزلة المؤثرات الحقيقية - ومن ثم رد على من قال ان المبتدأ
والابتداء عاملان في الخبر ونحو ذلك ولا اجتماع في نحو: نلم تفعلوا لان لم عملات في
تفعلوا انظروا وان لم تفعلوا محلا وقولهم لا محل للحرف من الاعراب محمول على حالة
انفراد وعدم انضمامه غيره اما مع غيره فقد يكون له محل وذلك اذا لم يكن زائدا ولا
شبهه بل انه مطلوب لما يعمل فيه ألا ترى ان معنى لم فيما ذكر مطلوب لان اذا المعلق
نفي الفعل لا الفعل ومعنى الباء في نحو مررت بزيد مطلوب لانه لا يتهدى الابن
بخلاف الزائد وشبهه فلا محل له اذ ليس له معنى يطلبه العامل ولا اجتماع
أيضا في نحو زيد عندك واد كان عندك متصبا بالاستقرار في محل رفع على الخبرية لان
المنصوب انظروا بالاستقرار عندك وحده والمرفوع محلا على الخبر هو مع الضمير قد بر
والمراد انهما لا يمتنعان عليه من جهة واحدة فلا يرد نحو ما جاءنا من بشير
فانه تعالى على بشير عاملان جاء ومن لكن الجهة مختلفة كما هو ظاهر ولا يمكن القول
بان المعهول جاء مجموع من بشير ومن بشير وحده لان الحرف هنا زائد فلا يجبان
لكونه مع مجزوره في محل اعراب كما أثرنا اليه آتفاؤا ما زيد وعمر وقائمات في قوة
معمولين ويستثنى ما اذا تماثل العاملان فيجوز اجتماعهما نحو جاء زيد واتي
عمر والظرف فان لان تماثلها منزلة العامل الواحد (قوله ولا يمتنع ان يكون له
محل) لان عدم الامتناع يصدق بالوجوب فلا ينافي ان الفعل المتعدي يجب عمله
في مرفوع ومنصوب أو اثنين أو أكثر وان جازا الحذف لبعضها على ما به علم من
محلها وقد تنتمي المفعولات الى نحو العشرة اذا ذكرت المفاعيل والحال والتمييز
والاستثناء (قوله فان كانا من نوع واحد) أي بان كانا اسمين ولا يتصور اتحاد النوع
الا فيمالان الفعل لا يعمل في مثله والحرف لا يعمل في مثله وأما اختلاف النوع
فله ثلاث صور لان الحرف يعمل في الفعل والاسم والفعل يعمل في الاسم ولا يعمل
الفعل في حرف ولا الاسم في حرف وبه يعلم ان الصور العقلية تسعة (قوله
فلشابهة العامل الخ) أول تضمين العامل معنى لا يكون من نوع المعهول فالأول
كعمل اسم الفاعل والثاني كعمل المضاف في المضاف اليه قال شيخنا العلامة
الغنيمي وانظر المبتدأ مع الخبر والحال مع المبتدأ عند من جوزوه والتمييز من
المفرد نحو عشرين درهما (قوله والصحيح في الاعراب انه زائد الخ) جزم به أبو حيان
وذكر ابن مالك انه جزمه نهار وهاه أبو حيان والظاهر ان محل الخلاف في الاعراب
بالحر كات أما بالحرف فليس زائدا وان محله أيضا على القول بان الاعراب انظروا
(قوله ومقارن للوضع) أي والصحيح ذلك قال الزجج في أسرار النحوان الكلام

ولا يمتنع عاملان على معهول
واحد ولا يمتنع ان يكون
له معهولات والاصل
نحوا فمع المعهول في النوع
فان كانا من نوع واحد
فلشابهة العامل مالا يكون
من نوع المعهول والصحيح
في الاعراب انه زائد على
ماهية الكلمة وقيل انه جزء
منها ومقارن للوضع (و)
الثاني (مبنى وهو) ما كان
بخلافه أي المعرب

سابق الاعراب في المرتبة وهل تلفظت به العر بزمانا غير معرب ثم رأيت اشتباه
 المعاني فاعربت به أو فطقت به معربا في أول تبليغ أو استهوا ولا يقدح ذلك في سبق
 رتبة الكلام كونه ديم الجسم الاسود على السواد وان لم يزيله خلاف للنص
 وفي الباب لابي البقاء أن الفجر بين على الثاني لان واضع اللغة حكيم يعلم ان الكلام
 عند التركيب لا بد ان يعرض فيه ليس فحسبته تقتضي ان يضع الكلام معربا
تتم الصحيح في الاعراب بالحركات انه مقارن للحرف الاخير وهو ذهب بتبويه
 وقيل قبله وقيل بعده قال الفارسي وسبب هذا الخلاف اطف الاسر وعروض
 الحال ويشهد لمن قال ان الحركة تحدث قبل الحرف اجماع النحويين على أن الواو
 في نحو بعدا ما حذفت لو وقعها بين ياء وكسرة لا تعيدل على ان الواو في بوعند بين
 الياء التي هي ادنى الهماس فتحتها وكسرة العين التي هي ادنى الهماس من العين بعدها
 ألا ترى انه لو كانت الحركة بعد الحرف كانت الواو في بوعند بين فتحة وعين ولئن قال
 انها بعد ان الحركة تبت أمها بعض الحرف وكان الحرف لا يجمع حرفا آخر فكذا
 بعضه لا يثبت مع حرف آخر لان حكم البعض في هذا حكم الكل ولا يجوز ان يتصور
 أن حرفا من الحروف حدثت بعضه مضافا للحرف وبقية بعده في غير ذلك الحرف
 لا في زمان واحد ولا في زمانين وانه لما لم يدغم الحرف المتحرك فيما بعده فهو
 طلال دل على أن بينهما ما حازوا وليس الا الحركة والمسئلة بسوطة في الاشياء والنظائر
 (قوله ما كان بخلافه) لو قدر انظ كثر كان مع اختصاره وموافقته لقولهم ينبغي
 تقابل المحذوف ما أمكن اظهر لسلامته مما يلزم على تقديره من حذف الموصول
 وبعض صلته لان من تمام الصلة لفظ بخلافه هذا والظاهر ان الياء في قول
 المصنف بخلافه زائدة في الخبر ولو قال وهو بخلافه كان أحصر وأظهر فلا تعلق
 بشئ ونحورها لفظها والخبر واخرها مقدر او محلى على ما فيه (قوله أي ما لم يتغير
 آخره) أي على الوجه المتقدم في تعريف المعرب قد دخل ما لا يتغير أصلا ومنه
 الاسماء قبل التركيب وما يتغير لا بسبب العوامل الداخلة عليه بحيث لا يمكن بدخل
 فيه ما حرك بحركة اتباع أو نحوها ولا يندفع بانه قد تغير قبل بسبب العوامل
 الداخلة عليه لعدم لزوم ذلك لانه قد يحرك في أول أحواله بما ذكرنا على أن الفعل
 في التعريف لا يدل على زمان على ان هذا انما يمكن فيما هو قابل للاعراب وأما
 في غيره فيجوز من ابدل ومن اوفى ومن اكرم فلا تأمل (قوله لان الاعراب ضد البناء
 الخ) أي فيفيد التصريح بعدم الاجتماع ولا يحتاج في ذلك الى معونة فلا ينافي
 الاولوية ان المراد ما تبين بخلافته مخالفة ما يتقنا بان ولا يجتمعان كما فهم من قوله
 وهو خالص لان تنافي الاقسام وعدم اجتماعها هو الاصل في التقسيم ومن قوله

أي ما لم يتغير آخره بسبب
 العوامل الداخلة عليه ولو
 قال وهو بضمه لكان أولى
 لان الاعراب ضد البناء
 والاضدان لا يجتمعان
 والبناء قد يجتمعان
 كاللهود والضحك وهو مشتق
 من البناء وهو واخذ ونسج
 على شئ على صفة

الاق في لزوم الكسر في لزوم القمع الخ لانه ظاهر في ان المبني يلزم طريقة واحدة
 قيل والاولى ان يقول وهو تقيضه لان التقيض لا يجتمعان ولا يرتفعان والضدان
 قد يرتفعان فيوهم ارتفاع البناء والاعراب من الاسم وليس كذلك وقد يقال
 صرح بعضهم في غلامى والمتبع والمحكى انه لا مهرب ولا مبني فراعاة هذا التنازل
 لا بأس بها وان لم تكن لازمة ثم ان تقابل المعرب والمبني ليس تقابل التقيضين لالغة
 لان تقيض كل شئ رفته ولا اصطلاحا لانه اختلاف قضيتين بالاجاب والسلب
 فلا يصح التعبير بالتقيضين الاعلى وجبه المسامحة باعتبار ان احدهما مساو
 للتقيض لان لا مهرب مثلاه والمبني قد يربى في هاشى وهو ان التضاد انما يكون بين
 الاعراض لا الجواهر كما صرحوا به ولا خفاء ان المعرب والمبني ليسا من الاعراض
 كدهما باعتبار تضاد وصفيهما واليه يشير قول الشرح لان الاعراب ضد البناء
 ولم يقل لان المعرب ضد المبني فقطن (قوله براديهما الثبوت) اختر زبه عن الوضع
 لاعلى تلك الصفة كوضع ثوب على ثوب فانه لا يسمى بناء لغة (قوله لالبيان مقتضى
 العامل) خرج به الاعراب (قوله من شبه الاعراب) من فيه لبيان الجنس اتي
 به لرفع الابهام عن ما وشبهه بكسر الشين وسكون الياء وبفتحها مع شئ اى من
 الامر المشابه للاعراب في كونه حركة أو حرفا أو سكونا أو حذفا وكونه في آخر الكلمة
 ولها ولا يلى حشوها وخرج نحو فتحة لام فليس وضمه لام افلس (قوله وليس
 حكاية الخ) اى وليس هو اى ما جى به لالبيان مقتضى العامل حكاية نحو من زيدا
 فان الجر كالمذكورة ليست اعرابا ولا بناء كذا بقية الحركات المذكورة اكن ما هي
 فيه معرب تقدير اولئك الحركات ما زعمت من ظهور الاعراب فهو مقدر للتقدير ان كان
 اسما غير مشبه للحرف أو فاعلا مضارعا نحو لم يكن الذين كفروا ومبني ان كان اسما
 مشبها للحرف أو فاعلا غير مضارع أو حرفا ثم ان لم يكن مستحقا لغير تلك الحركة فهو
 حركة بناء نحو كيف وذه وند وأمس والاقدر ما يستحقه فتحو عض مبني على سكون
 مقدر منع من ظهوره حركة الاتباع وقد من قد اطلع مبني على سكون مقدر منع من
 ظهوره حركة الفعل وقل من قل ادعوا مبني على سكون مقدر منع منه حركة التخاص
 من الساكنين وبهذا يجمع بين ما هنا وما سبأنى في اسباب البناء على الحركات وهذا
 هو الصحيح وقال الكوفيون حركة الحكاية اعراب والمحكى بمن خبر في الرفع ومفعول فعل
 مقدر في التصب وبديل في الجر وقيل انه مبني لان الاختلاف ليس بهامل في المعرب
 في الكلام الذى هو فيه وقيل المحكى بمن واسطة لا مهرب ولا مبني (قوله أو اتباعا)
 كقراءة فريدين على الحمد لله بكسر الهمزة واللام وقيل ان المتبع واسطة
 وقيل انه مبني والصحيح انه اما معرب تقدير ان كان ما قبله الاتباع اسما غير مشبه

براديهما الثبوت واصطلاحا
 على القول بانها لفظى ما جى
 به لالبيان مقتضى العامل
 من شبه الاعراب وحركة
 أو حرف أو سكون أو حذف
 وليس
 أو تقلا

للحرف أو فعلا مضارها كما مر وأما مبنى ان كان غيرهما واتباع الشيء للشيء هو
 الاتيان به تبعاً ومنااسبة له وتارة يكون الاتباع لحركة الحرف وتارة لذاته كقولهم
 في عيت بعق العين عيت بكسرها اتباعاً للياء ثم كسرة الاتباع اما الكسرة
 متأخرة كما تقدم أو متقدمة نحو فلامه التث بكسر الهززة واما الياء متأخرة كما في
 غلامى وعيت أو ياء متقدمة نحو فى ام الكتاب بكسر الهززة فى قراءة الاخوين
 ثم الكسرة التى تتبع اما غير الاتباع كما قدمنا واما للاتباع نحو كسرة عين عسى فانها
 لا تتبع كسرة الصاد التى هى اتباع للياء وقولهم اتعلم الباء غير محذور بدليل السلامة
 فى حيز ونص البدر ابن مالك على أن الكسرة فى نحو غلامى اتباع للياء ولا شك أن
 تنبيه الاتباع ما ذكر يشملهما ولا نص بنا فيه لكن الجمهور يقولون كسرة مع نحو
 غلامى لمناسبة الياء وعليه فبإزادتها فى تلك الحركات (قوله أو تخلفاً من سكوزين)
 نحو من يشاء الله يضلقه ولا يشك كل عدهم من أسباب البناء على الكسرة حركة
 التخلص من الساكنين لان ذلك لا يفرار من التقاء الساكنين والمحترز عنه ما يكون
 للتخلص من التقاء الساكنين بالفعل أو أن ذلك فيما كان بينا وهذا فيما هو معروف
 فندبروا كذا يقال فى الاتباع لانهم عدوا حركته بناءً هذا غاية ما حاوله بعض الفضلاء
 وأسلفنا من التحقيق ما يغنى عن ذلك فتأمل فان الأول خلاف الظاهر والثانى
 متقوًص بالاتباع فى المبنى مع كون الحركة ليست بنسب نحو فروع وشدوكا
 التماس نحو قول ادهو ابقي هاشى وهو أن هذا التعريف صادق على الضم فى ضربوا
 والسكون فى ضربت على المختار من أن الماضى فم ما مبنى على فتح مقدر وان
 الضم للنسبة والسكون لكراهة توالى اربيع متحرك فى ما هو كاللحمة الواحدة
 وليس البناء فكل يذبحى أن يزداد فى التعريف لاخراجهما ولا للنسبة ولا
 لكراهة توالى اربيع متحرك فى ما هو كاللحمة الواحدة الا أن يقال هو تعريف
 بالاسم على القول بجواز قسده (قوله لزوم آخر الخ) اللزوم جنس وخرج
 باضافته لآخر لزوم ما هو حركة واحدة فليس بناء كما انه ليس اعراباً وخرج
 بقوله حالة واحدة المهرب المختلف الآخر بقوله غير عامل ما لزم حالة واحدة
 للزوم تاملاً واحداً كما نظروا فى الغير المتصرفة وولزم النسب على المصدرية
 وقوله ولا اعتلال لا حاجة اليه لان المهرب المعتل مختلف الآخرة قد يرا الا أن
 يقال آخره لمختلف من حيث الفظة فالاحتراز عنه من هذه الحثية وأورد عليه
 ما لا يلزم حالة واحدة من المبنات كيث وقد يقال المراد باللزوم المذكور وعدم
 تغير آخيه بل بكلمة بسبب ما يدخل عليهم من العوامل أو ان تلك الحركات لغات وكل
 لغة فى انبأى الاقلام اللغته فهى لازمة حالة واحدة من تلك الحثية (قوله وانما مبنى)

أو تخلفاً من سكوزين
 وعلى القول بأنه معنوي
 لزوم آخر الكلمة حالة
 واحدة غير عامل ولا اعتلال
 وعليه المصنف فى شرح
 الشذور وظاهر عبارة المتن
 تقتضيه وانما مبنى

الاسم اذا اشبه الحرف شهاقو بالخ) اقتضى كلامه أمرين الاول حصر سبب
البناء في شبه الحرف وهو ما قاله ابن مالك ولم ينفرد به خلافا لابن حيا ببل صرح به
غير واحد كابن جنى والزجاجي وابن العطار لكان أو رده انه ذكر في باب الاضافة من
أسباب البناء الاضافة لبني وأجيب بانه حذف هنا قيد الغلبة أي لشبه من الحروف
غالبها بدليل كلامه في باب الاضافة أو ان الكلام هنا في المنى لزوما ولا سبب له الاشبه
الحرف بخلاف المبني جواز ان قد يكون سببه نحو الاضافة لبني وحينئذ فالاسم معرب
ومبني وجو بالشبه من الحروف ومبني جواز الغير شبهه من الحروف بدليل باب
الاضافة وظهر حسن تعبير الافية عنه الثاني حصر البناء لشبه الحرف في واحد
من تلك الانواع ويرد عليه أن أسماء الاصوات انما بنيت لسكونها أشبهت الحروف
المهملة من حيث انما تقع عاملة ولا معمولة ولذا زاد بعضهم نوعا آخر وهو الشبه
الاهمالي واجيب بانه يمكن ادخاله في الشبه الاستعمالي فهو قسم منه لا زاد عليه
وزاد بعضهم أيضا الشبه الجمودي وهو أخصر جوع لما ذكر وزاد بعضهم الشبه
الماظي فقد ذكر ابن مالك ان حاشا الاسمية بنيت لشبهها بحاشا الحرفية في اللفظ
وان عن الاسمية بنيت لشبهها بعن الحرفية في اللفظ وكذا يقال في على الاسمية وكلا
يعني حقا وقد الاسمية كما ذكر ابن صاحب الاوامين والمصنف الثلاثة في المعنى
لكن ما كان على حرفين يمكن ادراجهم في الوضعي بناء على انه لا يشترط في الثاني كونه
حرفين وعلى اشتراط ذلك لا يكون الشبه فيه وفيما كان على ثلاثة أحرف موجبا
للبناء بل يجوز كما هو صريح كلام المغنبي في الباب الثامن والكلام في أسباب
البناء الواجب بقى هنا حتى وهو ان هذا الكلام يقتضي وضع الحرف قبل وضع الاسم
لانه لو لم يتقدم وضعه لم يتحقق عملة البناء لعدم وجوده حتى يقال ان الاسم اشبه
وهذا بعيد لان الحرف غير مقصود بالذات كلاسما وانما وضع للربط فكيف
يتقدم على ما هو المقصود ويوجب بعدم لزوم ذلك ويكفي في تحقق عملة البناء تقدمه
في التصور وان تأخر في الوجود الخارجي (قوله يدينه منه) أي يقرب الشبه الاسم
من الحرف والجملة صفة كاشفة اقويا (قوله في الوضع) ضابطه أن يكون الاسم
موضوعا على حرف أو حرفين اما طائفا أو بشرط كون الثاني حرفين كما قاله
الشاطبي ودل كلامهم هنا على ان أصل وضع الحرف كونه على حرفين ولا ينافي
ما في الصرف ان الأصل في كل كلمة أن تكون على ثلاثة لان الأصل مقول بحسب
ما هو المناسب لطبيع وما هو المحقق من جهة الوجود الخارجي أي الكثرة
انما تجب عفا لاول هو المراد في الصرف والثاني هو المراد هنا وانما اعرب فعواب
وأخويه ودم لانها على ثلاثة أحرف وشبهها وأعلنت بحذف حرف العملة اختصارا

الاسم اذا اشبه الحرف شهاقو
قوله يدينه منه في الوضع

والظاهر أنه حذف اعتبار الحرف من اعتبار الحرف العلة وانه ما يحذف
ما قبله كما في عصى وقياس يدوم الاثبات لسكون ما قبل حرف العلة كما في نبي
ودلو وعما هو على ثلاثة أحرف وضعا كما هو مقتضى كلام البدر بن مالك والمختار عند
الرضي ولا مبالاة المحذوفة الا ان المنقلبة عن ياء والاعراب موقوفة فيها ان أفردت
وظاهر على ما قبلها ان أضحيةت ويريد أن ذلك انما يكون فيما حذفت لامه نسيا
ولو كان حذف اللام نسيا لم يقدر الاعراب فيها ان أفردت وجهه نسيا في حال
دون أخرى تحكم وقيل انما أعربت بالنصب على الظرفية مع كونها ثابته وضعا
لان أغلب احوالها الاضافة التي هي من خواص الاسماء فاعتدت شبه الحرف ثم
ان التسمية الوضعية ذكره ابن مالك وقال أبو حيان لم أقف عليه لغيره واعتضه
المصنف بقول سيديويه اذا سميت بياء اضرب قلت اب بابحتلاب همزة الوصل
وبالاعراب ويرد الاول بان عدم وجود ان السابق لا يدل على عدم الوجود والشبه
الوضعي معتبر في ان العرب كثر زيادة ان بعد ما الصدرية لمشابهة ما التافية والثاني
أن كلامهم صريح في الفرق بين باب التسمية وغيرها فانهم اعربوا المسمى ولو كان على
حرف أو حرفين نحو يا نخو عن فكان وضع التسمية لما كان طارنا مع شرف التسمية
شعب عن تأثير البناء ويدل له أن ابن مالك قائل بالاعراب بالتسمية (قوله أو المعنى)
ضابطه أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف سواء وضع لذلك المعنى حرف
كلاسه تهام أو لا كلالشارة تضمنه لازما بأن يتوقف عليه المعنى الذي قصد عند
التضمن فيخرج الظرف لان المقصود منه عند التضمن وهو كونه ظرفا زمانا أو مكانا
لمعنى العامل لا يتوقف على التضمن لحصوله بدونه بأن يصرح بقى ويدخل الثاني
لان المقصود عند التضمن وهو كونه منادى مخاطب غير حاصل بدونه واسم لافان
المقصود من التضمن وهو التخصيص على نفي الجنس غير حاصل بدونه لكن يرده على
هذا أن المقصود في اسم لا يحصل بأن يصرح بمن الاستغراقية كما في قوله * الألامن
سبيل الى هند * إلا أن يراد الحصول بدون التضمن على وجه لا شذوذ فيه أو بمعنى
أنه حذف حرف في معناه أي أدى به معنى حقه أن يؤدي بالحرف لا بالاسم لا بمعنى أنه
حل محله والحرف كتضمن الظرف معنى في التمييز معنى من فان قيل الانفاط
التي تشبه الحرف في المعنى حروف لا اسماء قلت نعم لو لم توضع لغير هذه المعاني كان
الشرطية لكنها وضعت لغيرها اولاً بالذات ولها ثانياً وبالعرض ومن ثم قيل
يتضمن دون وضع (قوله أو الاستعمال) ضابطه كما في الاوضح أن يلزم الاسم
طريقة من طريق الحروف كان ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل غير ثورفيه
وكان يفتقر افتقاراً متأسلاً الى جملة قد دخل فيه الافتقار الى الالفه الى بناء على

أو المعنى أو الاستعمال

أن الحرف أعم من المستعملة أو المهملة وقوله الى جملة أي اقتصار الازمالي جملة
 أي أو عوض منها كالمتون في هذا وقائم مقامها كالوصف في آل الموصولة ويرد
 عليه ذوات الطائفة والذين عند من امرم - ما ويجاب بأن الكلام في الاسباب
 الموجبة للبناء في المشهور وفي لغة الجمهور والكلام على هذا الضابط يطالب من
 الاوضح وشروحه (قوله فلوعارض الخ) تفرع على قوله شهما أو ياويسان لان
 المراد به ما لم يعارض وذلك كالتثنية في اللذان واللتان وهذان وهاتان ولزوم
 الاضافة لفرد في أي الشرطية والاسنتهامية فان قيل كيف جعل الاضافة
 دافعة للبناء مع مجيئهم بالاسم كون وهي حالتها الغالبة بالجواب أن
 ملازمتها للاضافة دافعة لتختم بنائها ولذا جازعرا بها وهي لغة قيسية قيل وأحسن
 منه أن يقال المعارض لزوم الاضافة ولو سلم لزومها فلم يذكروا أن الشبه الوضعي
 يعارض ولو سلم فقد تمتع المعارضة فيما هو بصورة الحرف فانه أقوى مما هو بغير
 صورته وان كان على وضعه انتهى ومنع لزوم اضافة الذي أشار اليه بقوله ولو
 سلم لزومها غير ظاهر لانها لا تستعمل مفردة البتة ويرد على قوله لم يذكروا أن
 الشبه الوضعي يعارض ما من من القول بمعارضته ومع وحري على ذلك القول في
 الهمع وعلى قوله أن ما هو بصورة الحرف أقوى ما سلفنا من أن الشبه الصوري اذا
 لم يكن من الوضعي يجوز للبناء لا موجب فهو ضعيف لا قوى ولا حاجته فيه اذا تخاف
 الى دعوى أنه عوررض لان تخلفه جائز فقدر (قوله لانه الاصل في الاسم) أي دون
 الفعل فهو فرع فيما سلفنا تقدم وعكس بعضهم وقال بالاسكوفيون اصل فهم ما وقوله في
 الاسم متعلق بالاصل لانه بمعنى تتأصل أو مجذوف والتقدير لان وجوده الاصل في
 الاسم فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانتصب التضمير واتصل (قوله وانما
 لم يعرب الحرف الخ) اشارة الى سؤال وجواب تقديرهما ظاهر وحاصل الجواب
 أن مطلق المشابهة لا توجب اعطاء حكم أحد المتشابهين للآخر بل لا بد من المشابهة
 في علة الحكم لكن يرد على الجواب أن علة بناء الحرف ليست من الامور التي أشبه
 الاسم فيها بل عدم تعاقب المعاني التركيبية عليه فكل منهما لم يشبهه الآخر في علة
 حكمه والحق في الجواب ان الحرف لما كان قائما لم يتزلزل عن وضعه لم يؤثر في المشابهة
 لكنه لا يدفع قول السائل لا بد من المشابهة في علة الحكم فقدر (قوله اذ لا تقنوره
 المعاني) أي الطارئة بالتركيب فلانقضى بالمشترك من الحروف كمن والاعتوار
 التداول يقال اعتنوروا الشيء وتعاوروه اذا تداولوه أي أخذته جماعة واحدا بعد
 واحدا على سبيل المناوبة والبديلية لا على سبيل الاجتماع (قوله تنبيه) أي هذا
 تنبيه فهو عرب لا مبني كما قيل لعدم ذكر ما يتعلق به في قرأنا كذا وهو ممنوع لان

فلوعارض شبيه الحرف
 ما يقتضي الاعراب استعجاب
 لانه الاصل في الاسم وانما لم
 يعرب الحرف عند مشابهته
 الاسم كما في الاسم المشابهة
 له لعدم مقتضى لامرأه
 اذ لا تقنوره المعاني حتى
 يعرب ابيان ما أريد منها
 تنبيهه **اختلاف في الاسماء**
 قبل التركيب

مقتضى البناء ليس للاعدم التركيب والتركيب ممكن بالتقدير فلا ضرورة الى
الجدول عن الاصل مع امكانه والتنبيه هنا بالمعنى اللغوي وهو الايقاظ لا بالمعنى
الاصطلاحي وهو عنوان بحث يدل عليه الاتجاه السابقة بطريق الاجمال بحيث
لولا يدكر اهل من ابا دق تأمل كلابي في المشار اليه بهذا اما الاقساط او المعاني ومن
ظن أنه بالمعنى الاصطلاحي قال المناسبات هنا الاقساط ليكون العنوان بخلاف
المعاني لان عنوان الشيء ما يدل عليه وفي كون معاني الاقساط بحيث تدل عليها
الاقساط السابقة بطريق الاجمال بحيث لولا تدكر اعلمت منها بأني تأمل نظر اه
(قوله فقيل مبنية لوجود الشبه الالهائي الخ) تقدم ان الشبه الالهائي داخل
عند المنصف في الاستعمال وعليه ابن مالك وكذا ابن الحاجب لكن عليه بعدم
التركيب (قوله وقيل بحكماء) بناء على أن عدم التركيب ليس بهيما والشبه
المذكور ممنوع لانها متأثر بالعوامل لودخلت عليها ومنه يعلم أن الكلام في أسماء
لم تشبه الحرف شهاقو ياما اتفق على اقتضائه البناء أسماء كالمعمرات واسماء
الاشارة فبقية اتفقا فتنبيه له ولا تغتر بالاطلاق في الاسماء ولما الأفعال قبل
التركيب فهل يجري فيها هذا الخلاف محل تأمل وهذ القول اختيار الزمخشري
وقد صرح في الكشف بأن أسماء السور التي هي من جملة تلك الاسماء مبنية
وسكونها للوقف لا للبناء وبسط الكلام في ذلك فاعلم أنه يرجع حاصل الخلاف الى
أن السكون في نحو باننا هل هو سكون وقف أو سكون بناء وانظر هل هناك ثمة
نظيفة يتوقف عليها الخ لاف لوهو مجرد تخوير في الاصطلاح (قوله لعدم مقتضى
الخ) أي وسكون آخرها او صلا بهدسا كن نحو قاف وايس في الاسماء ما يكون كذلك
ولو قال لعدم موجب كل منهما كان اخصر وهذا اختيار أبي حيان (قوله وهذا هو
المتب للواسطة) أي التي الكلام فيها وهي الاسماء قبل التركيب أو ان المقصود هو
المتب للواسطة على القول بالوقف لان القول بالوقف مقصور على المتب للواسطة
فلا يرد أن المتب للواسطة لا ينحصر فيمن قال بماذا كراذمته من يقول ان المضاف
الى ياء المتكلم لا معرب اعدم ظهور الاعراب فيه ولا مبنية لعدم السبب وسماء
خصيا ومن قال المحرك حركة اتباع أو حكاية ليس بمعرب ولا مبنية نعم لو قال وهذا من
المتب للواسطة كان أظهر (قوله على أربعة اقسام) أي صادق عليها ولو حذف على
كان اخصر وأظهر وايس المقصود اخصر لان العدد لا مضموم له فلا يرد بناء
الاهر والتمادي واسم لا على ما يدكر في أوام اعلى أن هذه فرعية والخصر يعرض
قصده للاصول (قوله جريا على العادة) العادة تكرر الامر دائما أو غالبا على
نحو واحد وعلى بعضهم التقديم المذكور شرف الحركة لكونها وجودية ويتوقف

فقبل مبنية لوجود الشبه
الالهائي فم الانها لا حاملة
ولا معمولة واختاره ابن
مالك وقيل مبنية بحكم وقيل
موقوفة لعدم مقتضى
للاعراب وسبب البناء وهذا
هو المتب للواسطة واعلم
أن المبنى على أربعة اقسام
مبنى على الكسور ومبنى
على التنوين ومبنى على الضم
ومبنى على السكون وتقدم
ما كان مبنيا على الحركة
تجريا على العادة في تقديمها
وان كان الانتب تقديم
السكون لاصالته في البناء
فخص الكبير بالتقديم

فهم السكون علم بانفائه عدم الحركة والمضاف من حيث هو مضاف يتوقف فهمه
 على فهم المضاف اليه (قوله لانه الاصل في تحريك البناء) عبارة بعضهم لانه
 بعد الحركات من الاعراب واقربها الى اصل البناء لانه لا يوهم اعرابا اذا لا يكون
 اعرابا الا مع التنوين او ما عاقبه (قوله كهؤلاء) أي والمبني كهؤلاء أو وذلك
 كهؤلاء فهو وما عطف عليه خبر لابتداء محذوف ويجوز أن يكون مفعولا لفعل
 محذوف تقديره ما عني وقوله في لزوم الكسر أي بلا تنوين في الاشهر فلا ينافي أنه
 جاءه كما جاء تنوينه مع الكسر أيضا والظرف متعلق بمعنى الكسر لبيان وجه
 التشبيه (قوله والهاتفه للتشبيه) ها المذکور ليس بعد ألفه همزة كاضبطه
 الدماميني في باب أسماء الاشارة وهو علم على الكامة تنكر ودخلت عليه أل كما تدخل
 الاضافة في قوله -م ها التشبيه (قوله لتضمنها معنى الاشارة) علمه لانه اسماء
 الاشارة وأما علمه اعراب ذين وتين فشمه - ما عمتيات الاسماء وانما قال على قول لان
 ابن الحاجب قال بينا تهما وان ذان وان صيغتان مرتجلتان للرفع وذين وتين
 للتصبي والجر والاضافة في معنى الاشارة للبيان (قوله وان لم يوضع له حرف) نوزج
 فيه بأنهم قد ضرحوا بأن اللام الهدية يشار به الى معهود ذهنا وهي حرف فقد
 وضعوا للاشارة حرفا غاية ما في الباب أنها للاشارة الذهبية ولا فرق بينها وبين
 الخارجية وانظر وجه تقييده بذهنا فانه يشار بها الى معهود ذهنا لا غير أن هذه
 الاشارة لم يعتبر فيها كونه محسوسا مشاهدا كما هو وضع اسماء الاشارة ولا يضر ذلك
 في المنازعة لانه لا فرق بين الذهبية والخارجية وما ذكره من ان اسماء الاشارة بنيت
 لتضمنها معنى الاشارة هو ما قاله ابن مالك واعترضه أبو حيان وقال الذي ذكره
 الناس انما بنيت اسمها بالحرف في الاقتدار الى مثار اليه قال ويمكن أن يجعل
 لما ذهب اليه ابن مالك أن الاشارة من المعاني التي كان حقها أن يوضع لها حرف
 كما وضع لاسائر المعاني من الاستفهام ونحوه لكن العرب لم تضع لها حرفا والى هذا
 أشار الشارح هنا ولا يخفى أنه لا يظهر في أسماء الاشارة ضابط الاقتدار عند
 المصنف لانه اشترط فيه الاقتدار المتأصل الى جملة (قوله وانما كان) أي تضمن
 الحرف (قوله من الاسم) أي ما ينبغي أن يكون عليه (قوله مع ذلك) أي ما ذكر
 من الدلالة على معنى في نفسه (قوله قد دل على معنى في غيره) أي بأن تضمن معنى غير
 متقل ملحوظا تبعا كما هو شأن الحروف وان لم يكن ذلك المعنى من معاني الحروف
 الموجود في جميع ان كلامه غير مستقل ملحوظا تبعا لان المقصود وجود جامع
 وهو حاصل على هذا الوجه من غير توقف على وضع حرف أو تقدير وضعه لذلك المعنى
 المتضمن وحينئذ فلا حاجة الى ما قاله أبو حيان من التمهيل لكلام ابن مالك ولا موقع

لانه الاصل في تحريك البناء
 واليه اشار في التال في قوله
 كهؤلاء في لزوم الكسر
 في الاحوال الثلاثة وهو من
 اسماء الاشارة والهاتفه
 للتشبيه وكما هي بنيت الاذن
 وتين على قول لتضمنها معنى
 الاشارة فانه من معاني
 الحروف وان لم يوضع له حرف
 يؤدي به كما وضع للتشبيه والترجي
 وانما كان موجبا للبناء لان
 حق الاسم ان يدل على معنى
 في نفسه فقط فاذا وجد مع
 ذلك قد دل على معنى في غيره
 كان مشبها للحرف

لمتزع بعضهم قده دبر وبه تسلم في كلام الشارح أولا وثانيا (قوله في ذلك) أي
 ما ذكر من الدلالة على معني في غيره (قوله من شأن الحروف) أي عادت بها (قوله
 وبنى على الكسر) أي وذلك يتلزم البناء على حركة وقوله للتخلص من التقاء
 الساكنين علة لبنائه على مطلق حركة وقوله بالحركة الاصلية علة ان يكون الحركة
 مخصوص الكسر فظهرت كلامه مطابق لقولهم ما بنى من الاسماء على حركة يسأل
 عنه ثلاثة أمثلة (قوله مع حرف العطف) أي وحرف العطف يعني عن الاتيان
 بالسكاف لانها مقترنة مع لعاطف (قوله للاشارة الى ان النبي الخ) أي ولولا
 السكاف توهم رجوع قوله في لغة الحجازيين لثبوتها فلم يفسد الكلام ان النبي
 نوعان في الخبرية عن المبتدأ المحذوف أو في المفعولية لاقبل المحذوف ويكون مشاركا
 لهؤلاء في الخبرية عن المبتدأ المحذوف أو في المفعولية لاقبل المحذوف ويكون من
 عطف المردات وأما عذو ذلك فهو من عطف جملة على مفرد لان كلفك خبر
 مقدم وحذم وما عطف عليه مبتدأ أو تابع له (قوله بما هو على وزن فعال يفتح
 أوله) أي معدولا كما في ذلك في التسهيل وقال شراحه واحترز بقوله معدولا
 عما ليس بمعدول اسما مردا نحو جناح أو مصدرا نحو ذهاب أو صفة نحو جواد
 أو اسم جنس نحو سحاب فلو سميت شئ من النصرف قولا واحدا لا ما كان مؤنثا
 كعناق فمذوع عن النصرف وبه يعلم ما في الطلاق الشارح أفعال علمائونت مبني
 عند الحجازيين فان ذلك انما هو في المعدول وفي الطلاق المحشى ان هذه الاربعة
 مهربة منصرفة (قوله علمائونت) افهم أنه لو سمى به مذ كر لم يبين وهو كذلك بل
 يكون مهربا منوعا من النصرف للعلمية والتفرع عن مؤنث غيره ويجوز صرفه لانه انما
 كان مؤنثا لارادته ما عدل عنه فزال العادل زال التأنيث بزواله (قوله
 مطلقا) أي سواء ختم بالراء أم لا كما لا يخفى لانه ما ونصبا وجرا (قوله قيل تشبها
 له بفعال الدال على الامر) أي فانه مبني بما تفاق تميم وأهل الحجاز قال في التسهيل
 واتفقوا على كسر فعال أمرا أو مصدرا أو حالا أو صفة جار به مجرى الاعلام
 أو صفة ملازمة للنداء وكلها معدول عن مؤنث فان سمي ببعضها مذ كره وكعناق
 وقد يجعل كصباح وان سمي به مؤنث فهو كرقاش على المذهبين انتهى و به مع
 ما ساف تعلم أن فعال يفتح أوله أكثر من ثمانية أقسام وان المعدول أكثر من
 أربعة ومثال الامر زال والمصدر جار وحما در الحال نحو بداد من قوله
 ودكرت من ابن الخلق شربة * والحيل تعدو بالصغير بداد
 والصفة الجارية مجرى الاعلام نحو خلاق للنية وهما مالداهية والملازمة لانها تصح
 بانساق وقوله فهو كعناق أي فيمنع النصرف وقوله وقد يجعل كصباح أي فينصرف

في ذلك اذ الدلالة على معني في
 القبر انما هي من شأن الحروف
 وبنى على الكسر للتخلص
 من التقاء الساكنين بالحركة
 الاصلية في ذلك واتى بكاف
 التثنية مع حرف العطف
 في قوله (وكذلك حذام وأمس
 في لغة الحجاز) للاشارة الى
 أن النبي على الكسر نوعان
 مثفق على بنائه كهؤلاء وقد
 مر الكلام عليه ومختلف
 في كذا م وأمس فاما حذام
 ونحوه مما هو على وزن فعال
 يفتح أوله علمائونت كوير
 اسم له بيلة وظفار اسم لبلدة
 وسكاب اسم لفرس وسجاح
 مبهمة في آخره اسم للسكابة
 التي اذعت النبوة فأهل
 الحجاز يبنونه على الكسر
 مطلقا قيل تشبها له بفعال
 الدال على الامر قال الشاعر
 اذا قالت حذام فصدتوها
 فان القول ما قالت حذام

هذا ووجه الشبه العدل والتعريف والتأنيث ووجه العدل في المشبهه أن نحو نزال
 العدل عن مصدر مؤنث معرفة وهو النزلة كما قال المبرد لا عن انزل كما قال الجمهور
 ووجه عليته نزال المؤنث انه علم لصيغة انزل وبناء ما ذكره اشبه بما ذكره لا ينافي ما سبق
 من حصر سبب البناء بشبه الحرف لان الشبه بالحرف صادق بالواسطة كما هنا
 وبدونها وقيل بعلته بناءه تضمنه معنى هاء التأنيث واليه ذهب الرضي وقيل توالي
 الملل واليه ذهب المبرد وقيل لانهم اذا منعوا الصرف لسببين فليفتوا الثلاثة ورد
 بان أذر بيسان فيه خمسة اسباب وهو معرب وقد يجاب بأنهم نهوا باعرابه عني أن
 اجتماع الاسباب مجوز للبناء لا موجب بقى أن الشارح لم يذ كر سبب بناءه على
 حركة ولا كون الحركة كسرة اذ قوله فيما سياتى وبنى على حركة الخ خاص بأمر
 بدليل ذكره في أثناء الكلام على بناءه او اعرابه اعراب مالا ينصرف وان كان ما قاله
 على ما فيه يمكن اجراؤه في فعال تدبر (قوله وأكثر بنى تميم الخ) وذلك حرصا على
 الامالة التي هي مذهبهم انما اعرابه اعراب مالا ينصرف كانت الراء مضمومة أو
 مفتوحة فلا تنأى الامالة كذا قالوا ولا يخفى ما فيه لان الامالة مذهب الجميع
 لا الجمهور فقط ثم ان الامالة لا توجب بناء ما لم يوجد فيه سبب البناء فان كان للبناء
 سبب عندهم فهو المنقضى له والا فلا يصح البناء فليتدبر (قوله قيل وهو الظاهر اذ
 لا يعدل الخ) أى لان العدل مقدر والتأنيث محقق وأجيب تبعا للمرادى وغيره بأن
 الغالب على الاعلام أن تكون منقولة فلذا جعلها سببها منقولة عن فاعلة المنقولة
 عن الصفة وعلى مذهب المبرد تكون مرتجلة و بان سيبويه لما وجد فيها اعتبار
 العدل من غير نزاع اذا بنيت وذلك فيما ختم بالراء الحاصل سبب البناء اذ السببان
 وهما العلوية والتأنيث لا يوجدانه فقد وافق المبرد في هذه الحالة على اعتبار العدل
 اعتبار العدل فيما لم يختم بالراء الحاصل على النظائر لا يحصل سبب منع الصرف وهذا
 محصل ما اجاب به الجاهل كغيره وهو مبنى على أن سبب البناء فيما ختم بالراء توالى
 المار وفيه ما عرفت (قوله ومردهر على وبار الخ) قال في شرح الشذور وقيل
 ان وبار الثاني ليس باسم كوا بار الذي في حشو البيت بل الواو عطفة وما بعدها
 فعل ماض وفاعل والجملة معطوفة على قوله هلكت وقال أولا هلكت بالتأنيث على
 معنى القبيلة وثانيا باروا بالتذكير على معنى الحى وعلى هذا القول فيكتب
 باروا بالواو والالف كما يكتب ساروا (قوله وأعراب الثاني) لان توالى القصيدة
 من فوعة فالثاني من فوع على انه فاعل هلكت (قوله مطلقا) أى رفعا ونسبا
 وجرا بلاتين وبه كفى الهمع (قوله اذا أريد به معين) عبارة الاوضع اليوم
 الذى يليه يومك وعبارة البدرين مالك اليوم الذى قبل يومك ثم قالوا ذلك بما اذا

وأكثر بنى تميم وانقسم
 في كل ما ختم بالراء فيه على
 الكسر مطلقا ويعرب غيره
 اعراب مالا ينصرف وغير
 الاكثر منهم ذهب الى الاعراب
 مطلقا اعراب مالا ينصرف
 للعلوية والعدل عن فاعلة عنده
 سببوه وللعلوية والتأنيث
 المعنوية عند المبرد قيل وهو
 الظاهر اذ لا يعدل الى العدل
 الا اذا لم يوجد سبب غيره وقد
 أمكن اعتبار التأنيث فلا
 وجه للتكليف الى غيره وقد
 جمع الاعشى بين اللغتين
 التميمية بنى في قوله
 ومردهر على وبار
 فهلا كت جهرة وبار
 فبنى وبار الاوّل على الكسر
 وأعراب الثاني وأما من
 فأهل الحجاز يتونه على
 الكسر مطلقا اذا أريد به
 معين ولم يضاف ولم يعرف بال
 ولم يكن

ذكر فيق ما اذا اريد به معين من الايام الماضية ولا يبعد أن يكون حكمه حيث
 حكم ما اذا اريد به اليوم الذي قبل يومك ويكون التقييد بذلك لانه التعاليق في
 ارادة المعين وهو المناسب لقول الشرح تبعاً للشذور بما اذا اريد به معين بل كن
 فمعه في شرحه بما قاله ابن مالك (قوله ولم يصغر) اقتضى ان أمس يصغر ولو سكن
 سمي به وغيره نصوا كما قال أبو حيان هـ لي انه لا يصغر وكذا اخذوا استغناء تصغير
 ما هو أشد تكا وهو اليوم واليلة وأجيب بأن المبرد ذكر انهما يصغروا وكذا ابن
 برهان في الغرة (قوله وعـ لـ بناؤه تضمنه الخ) ولذا لم يبين عدم كونه معرفة لانه
 لم يتضمنها لانه ليس يواقع وانما يتضمنها ما هو حاصل واقع وقال ابن كيسان بنى أمس
 لانه في معنى الفعل الماضي وأعر ب غدا لانه في معنى الفعل المستقبل وهو عرب
 واستدل في الاشياء والنظائر على تضمن أمس لام التعريف بأمرين أحدهما انه
 معرفة في المعنى لانه على وقت مخصوص وليس هو أحد المعارف فسدل ذلك على
 تضمنه لام التعريف والثاني انه يوصف بما فيه الاف واللام كقوله هم أمس الذين
 ولولا انه معرفة بتقدير اللام لما ووصف بالمعرفة لانه ليس أحد المعارف وهذا بما وقفت
 معرفة قبل نكرته (قوله وبنى على الحركة الخ) فدجى من على التعرض
 لجواب الاستئلة الثلاث فيما بنى على حركة من الاسماء صريحا (قوله ليسم أن له
 أصلا في الاعراب) هذا وقع في كلام غيره عند الكلام على أسباب البناء على الحركة
 ولم يذكره ونسبياً أتى وفيه أن كل اسم له أصل في الاعراب فلو كان من أسباب
 البناء على الحركة لزم بناء جميع الاسماء على حركة فالأولى أن يدل بأن له حالة
 اعراب أو بالقرار من التقاء الساكتين وهو المناسب لما عمل به كون الحركة كسرة
 (قوله مطلقاً) أي رفة أو زهواً وجرا نقل في الهمع أن منهم من اعرابه منصرفاً
 مطلقاً (قوله والعدل عن الامس) الفرق بين العدل والتضمن أن العدل يجوز
 معه الظهار بخلاف التضمن فلذا أعر ب المعدول وبنى المتضمن به يعلم سراً اعراب
 سحر وبناء أمس عند الحجاز بين وقيل العدل تغير صيغة الكامة اللفظية مع بقاء
 معناها والتضمن استعمالاتها في المعنى الأصلي فزيد عليه معنى آخر (قوله يخص
 ذلك) أي اعرابه اعراب ما لا يصرف بحالة الرفع كقوله
 اغتصم بالرجاء ان عن يأس * وتناس الذي تضمن أمس
 (قوله فلا خلاف في اعرابه) فيه نظر فان من العرب من يستهيب البناء مع ال كقوله
 واتى وقت اليوم والامس قبله * بيابك حتى كادت الشمس تغرب
 بكسر السين وهو في موضع نصب عطفاً على اليوم قالوا والوجه في تخنن وجهه أنه
 تكون الزائدة غير اعراب واستهيب معنى لعرف فاستديم البناء أو تكون هي

ولم يصغر وعلة بنائه عندهم
 تضمنه معنى لام التعريف
 وبنى على الحركة لم يعلم ان له
 أصلا في الاعراب وكانت
 كسرة لان الأصل في التخص
 من التقاء الساكتين وأما
 بنو تميم فهم من أعرابه اعراب
 مالا يصرف مطلقاً للعلوية
 والعدل عن الامس
 وأكثرهم يخص ذلك بحالة
 الرفع وينبئ على الكسر
 في غيرها فان فقد شرط من
 الشروط التامة فلا خلاف
 في اعرابه وصرفه وان
 استعمالات الجرد المراد به
 معين طرفاً

المعروفة وجر على اضممار البناء الكسرة اعراب لابتداء (قوله فبني اجماعا) كذا
 في الاوضح وقد تبع فيه ابن برهان واعترض بنقل الزجاج من بعضهم انه كسب
 ظر فاونقل الزجاجي ان من العرب من يثبه وهو طرف على الفتح فتلخص ان فيه
 خمس لغات جال غير الظرفية ولغتان حالها (قوله كأحد عشر وأخواته) أي
 نظائره شبه النظائر بالاخوات لما بينهما من التقارب والتماثل ثم أطلق اسم
 المشبه على المشبه على وجه الاستعارة التصريحية (قوله الى تسعة عشر) بادخال
 القافية وهو بيان لأخواته وفيه قصور لانه لا يتناول احدى عشرة وانه يصير
 الاستثناء منقطعاً ومثل كلامه ثمان عشرة قولاً ينافيه انه يجوز في يانه كل من الفتح
 والاسكان وحذفها مع بقاء كسر التون أو فتحها لان الفتح هو الالوجه (قوله في لزوم
 الفتح) متعلق بمعنى السكاف من قوله كأحد عشر والمراد لزوم الفتح لآخر كل
 من الجزأين في الاحوال الثلاثة في الاوضح باعتبار القياس أو بشرط الافراد فلا
 يرد ان للعدد المركب اذا أضيف لستحق المعدود نحو خمسة عشر وكسرة عشر زيد
 يجوز فيه اعراب العجز مع بقاء المصدر مفتوحاً واعراب المصدر مع جزم العجز بالاضافة
 لان ذلك ليس بقياس هندسيو به خلافاً لابن مالك والاضافة لا تحل بالبناء كما لا تحل
 به الاضواء للام اتفاقاً في نحو الاحد عشر وان كان الاضافة من خواص الاسماء
 والمبنى قد يضاف نحو كم رجل عندك ومن لدن حكيم خبير وفوق الاخفش
 والفراهين اللام والاضافة بان اذا اللام كثيراً ما يكون مبنياً نحو الآن والذي
 وأخواته وأما المضاف فلا يكون الا امر بالالف وأخواتها الأتري الى اعراب أي
 للزوم اضافته مع ثبوت علة البناء فيه واعرابه قبل وبعد وأخواته مع الاضافة
 والبناء عند القطع عنها وبناء حيث واذا واو نحو قوله على حين عانت فعارض
 (قوله فلافتقاره الى الثاني) أي فشا به الحرف وفيه ان الشبه الافتقاري لا يوجب
 البناء الا اذا كان متصلاً لا يؤثر الى جملة والافتقار الى مفرد لا يؤثر كسبحان الله
 ويحسب بان ذلك في الشبه الذي هو من أسباب البناء الاصلى وماهنا بناء عارض
 بالتركيب وهو يكفي في سببه الشبه في مطلق الافتقار وعلل الجاهلي بناءه بوقوع آخره
 وسطاً للكلمة الذي ليس محلاً للاعراب وهو معنى ما في بعض النسخ من قوله فلتنزله
 منزلة صدر الاسم واستشكل كل بأن جعل هذا سبباً للبناء يعارض باعراب المركب
 الاضافي من الاعلام فان قيل انما اعراب هذا استعصا بالاعراب السابق قيل فولا
 اعراب جزوا العددي الاول أيضاً لذلك فان قيل العددي صار كلمة واحدة بالمرج
 بخلاف الاضافي اذا لم يجر فيه قلنا مجموع بل هو كلمة واحدة وان لم يكن فيه ضمير
 ولذلك لا يدل شيء من أجزائه على جزه معناه هذا وقد علمت أن التعليل بذلك للبناء

فبني اجماعاً كذا في الاوضح
 وأشار الى القسم الثاني بقوله
 (وكأحد عشر وأخواته)
 من ثلاثة عشر الى تسعة عشر
 تنذ كسر العشرة في الذكر
 وتأتيها في المؤنث وعكس
 ذلك فيما دونها (في لزوم
 الفتح) في الاحوال الثلاثة
 وكما هي مبنية على الفتح صدر
 وعجزاً أما الاول فلافتقاره
 الى الثاني وقيل تنزله منزلة
 صدر الاسم وأما الثاني

الغرض بالتركيب فلا يرد أن الوقوع وسط الكلمة لا يصلح علة للبناء الواجب عند
 من حصره في شبه الحرف كما أسلفه الشارح تبعاً لابن مالك بقي هنا أمر آخر وهو أن
 البناء إنما يكون في الآخر كالأعراب ولا يتخلص الجواب بأن المراد أنه لم يعرب لما
 ذكر وإذا اتقى الأعراب خلفه البناء إذ لا واسطة أو بأنه لم يبادل الأعراب على
 وصف في المعرب وجب، وآخره بخلاف البناء كما لا يخفى ولا يبعد عندي أخذنا بما
 يأتي عن شرح اللباب أن يقال إنه بنى كالثاني لتضمنه معنى الحرف ويدعى تضمن
 المركب بتمامه لذلك (قوله فلتضمنه معنى الحرف) قال في شرح اللباب وفي عبارتهم
 أن الثاني متضمن للحرف تساهل لأن المركب يشتمل على معنى اسمين وحرف فالتضمن
 للحرف هو المركب لا أحد جزأه إلا أن الحرف لما قد ورد في الثاني قالوا إنه يتضمن
 الحرف (قوله لما سر) أي ليعلم أن له أصلاً في الأعراب (قوله وانما لم يخرج
 الاسم الخ) قال الرضي وانما خرجوا التيف مع هذا العدم بخلاف سائر
 العتق ونحوه من وأخوانه ومائة ألف تقرب هذا المركب من مرتبة
 الأحاد التي أفعالها مفردة انتهى وهو أنسب مما في الشرح (قوله موقع النون)
 يدل على أنه لا يضاف كما يضاف أخوانه ولا يقال اثنا عشر لأنه كالثالث قال البدر
 ابن مالك فإن قيل كيف صح وقوع العجز من هذا موقع النون فأعرب صدره وما صح
 وقوع العجز من نحو خمسة عشر موقع النون من خمسة فأعرب صدره قلت صح ذلك
 في شيء عشر لأن ثبوت عشر بعد الألف منه متأخر عن ثبوت النون في اثنا عشر ما علمت
 أن التركيب متأخر عن الأفراد والتأخر لا يمنع أن يقع موقع المتقدمة ولم يصح
 في نحو خمسة عشر لأن ثبوت عشر بعد التاء منه ليس متأخر عن ثبوت النون
 في خمسة بل متقدماً عليه لأن تركيب المزج من الأوضاع المتقدمة على الأعراب
 المقارن للتثوين والمتقدم لا يمكن أن يقال وقع موقع المتأخر انتهى وانما موضع هذا
 الكلام أشكل على بعضهم فلم يمد بضمها للبرام وإيضاحه ان الأوضاع ثلاثة أوضاع
 المفردات وهي الأوضاع الأول وأوضاع المركب المزجي وهي أوضاع ثوان عن
 لأوضاع المفردات لأن تركيب المزج حقيقة أنه ان تعمد إلى مفردين فمزج منهما
 واحد أو أوضاع المركبات الاسنادية وهي متأخرة عنها ما ضرورت أن مركب
 الاستادان تعمد إلى المفردات والمزوجات فتؤلف منها كلاماً إذا عرفت هذا فاعلم
 أن التثوين انما يقع بعد الأعراب والأعراب انما يقع بعد التركيب الاسنادي
 فالتثوين انما يقع في المرتبة الثالثة ولا كذلك النون فانها تهازن الوضع الفردي
 وإذا علمت هذين الأمرين فاعلم أن العقل شاهد بجملة دعوى وقوع المتأخر موقع
 المتقدم واستحالة العكس وإذا عرفت هذه الأمور الثلاثة استحالة عندك دعوى

فلتضمنه معنى حرف العطف
 أي الواو لأن أصل أحد عشر
 مثلاً أحد وعشرون قد
 الواو قد المخرج الاسم
 وجعلها اسماً واحداً وكان
 البناء على الحركة كما مر وكانت
 فتحة قد التخفيف الثقل
 الحاصل بالتركيب وانما لم
 يخرج الاسم في نحو لا رجل
 وامرأة لأن الواحد والعشرة
 عبارة عن عدد واحد كعشرة
 ومائة بخلاف لا رجل وامرأة
 وأما اثنا عشر واثنا عشر
 فلا ينبغي العذر من وقوع النون
 العجز في ما وقع النون فكلم
 ان الأعراب ثابت مع النون
 أثبت مع الواقع موقعها وترك
 المصنف استثناءه أحالة على
 ما يأتي من أنه يعرب
 الأعراب التي

وقوع العدم وقع التنوين لان التنوين انما يوجد في المرتبة الثالثة والتركيبة
 في المرتبة الثانية ولم يمتنع عندك دعوى وقوع العدم وقع التنوين لان التنوين
 يعود في المرتبة الاولى والعدم موجود في المرتبة الثانية وهذا وحيث ثبت أن
 تركيب العدمي من المزجي عندهم وان أشكل عليه ضابط المزجي بأنه كل كلمتين
 ثبتتا بينهما منزلة ما الثاني مما قبلها بجامع أن الأول ملازم للفتح والاهراب على
 الثاني إلا أن يقال انه تعريف للمزجي المعرب فينبغي أن يكون الجزء الثاني من اثني
 عشر واثنى عشرة لا محمل له من الاعراب لان حق اعراب المزجي أن يكون في آخره
 لانه صار كلمة واحدة وقد تذر هنا للبناء واعراب الأول لما تقدم فلا يكون الثاني محمل
 من الاعراب ويؤيده انه قائم مقام اتون التي لا محمل لها وحيث أن يقال محله
 الرفع الذي كان له قبل التركيب لسكن قضية كلام الامام ابن هشام انه في محمل جر
 بالاضافة كما تعرفه قريبا (قوله و بنى العجز فيها لتضمنه حرف العطف) قال
 المصنف في الحواشي قلت اطالب لم يني عشر في اثني عشر فقال لوقوعه وهو وقع التنوين
 في اثنان فقلت له يلزمك أن تبني الصلاة في والمتميمي الصلاة فقال آخر لتضمنه
 معنى الواو فقلت انما يتضمن معنى الواو اذا لم يكن لها ارتباط الامن جهة
 العطف كما في حالة التركيب وأما اذا كانت مضافا اليها فهي كزيد في غلام زيد
 فكلا لا يصح ان يقال أصله غلام وزيد لا يصح في اثناعشر فسكتا وذلك أن تقول
 الاضافة ضرر بان اضافة تحقيقية وهي التي يلزم فيها ما ذكرنا وناضافة تشبيهية
 ولا يلزم فيها ذلك نحو معدى كرب على افة من يصفه وكذلك هذا فلا يمتنع ان يقال
 ببقاء معنى الواو وحالة الاضافة وعلى هذا فقد يحاجي بهذا الموضع ويقال لنا اضافة على
 معنى الواو فان قيل لم خصوا هذا درن بقية اخوانه بالاضافة فالجواب انهم لما عزموا
 على اعراب المصدر ما تنبها على الاصل أو كراهة بناء المتني أو غير ذلك عدلوا عن
 تركيب المزج لئلا يكون اعرابه مع بقاء التركيب المقضى للبناء كما ترجع من غير
 صريح انتهى وقد يقال ما قاله الطالب الاول قضية كلام البدر ابن مالك المتقدم
 (قوله كالجهاات الست) أي كاسمائها والست نعت للجهاات وأما أسماءها فأكثر
 من ست و اراد بعضهم والافذات اليمين وذات الشمال معربان وسميت الجهاات
 الست باعتبار الكائن في المداكن فان له ست جهات قال الرضي واعلم ان المسموع
 من الظروف المقطوعة عن الاضافة قيل و بعد وتحت وفوق رامام وقدام ووراء
 وخلف ودون وأول ومن على ولا يقاس عليها ما هو جمعها نحو يمين وشمال وآخر
 وغير ذلك انتهى فاسمها الجهاات يمين وشمال وغيرهما غير مسموع لسكن
 ظاهر الارض يقتضى السماع فيها لانه ذكر يمين وشمال وأجرى الالف فصل فيها ولم

و بنى العجز فيها لتضمنه
 حرف العطف وأشار
 الى الثالث بقوله (وكقيل
 وبعدوا خواتهما) كالجهاات
 الست

بتعرض لسمع وعدمه في المقام وبظاهر كلامه عارض الشهاب القاسمي في حواشي
 الجاهلي كلامه تبعاً للرضي (قوله وحسب) أي بسكون السين وأما بفتحها نحو هذا
 بحسب هذا أي بقدره وعدده فليست مرادة هنا ولما كتبه السين استعملان
 أحدهما إن تكون بمعنى كاف فتستعمل استعمال الصفات فتكون نوعاً للمكرة
 وحالاً من المعرفة لأن لا تعرف بالاضافة حلاً على ما هي به بناء واستعمال الأسماء
 فتأثر بالعوامل المعنوية واللفظية وبذلك يرد على من زعم أنها من أسماء الأفعال
 الثاني أن تكون بمعنى لا غير في المعنى فتستعمل مفردة مبنية على الضم نحو رأيت
 رجلاً حسيباً كأنك قلت حسيباً أو حسيباً فأنصرت ذلك ولم تتون واقضى كلام
 الألفية أنها تعرب نصباً إذا نسكرت كقبيل وكذا كلام الشارح خصوصاً وسبق قول
 ومثلها في جميع ما قدمناه أسماء الجهات وماء عطف علم أقال أبو حنبلين ولا وجبه
 لنصها لأنها غير ظرف إلا أن نقل عنهم نصبها حالاً إذا كانت مكررة هذا ملخص ما في
 الأوضح (قوله وأول) الصحيح أن أصله أو أل بوزن أفعال قلبت الهمزة التانيية واوا
 ثم ادغم بدليل جمع على أوائل وأنه لا يستلزم تأنيباً وانما معناه ابتداء الشيء بخلاف
 الأخيرة فتضى أو لوله استعمالان أحدهما أن يكون صفة أي أفعال تفضيل بمعنى
 السابق فيعطى حكم أفعال التفضيل من منع الصرف وعدم تأنيبه بالتاء ودخول من
 عليه والتالي أن يكون اسماً فيكون مصروفاً نحو لقبته عاماً ولا قال أبو حنبلان وفي
 محمول على أن هذا يثبت بالتاء والثاني هو المراد هنا لأنه يستعمل استعمال الظروف
 كقولك جئتك أول النهار فيعطى حكم قبل من الأحوال الأربعة فالمرجع الأوضح
 وشرحه (قوله ودون) هو في الأصل طرف مكان اسم لادني مكان باعتبار مكان المضاف
 إليه كقولك جئت دون زيد ثم استعمل في الرتب المنفاوة كزيد دون عمرو ثم في
 مطلق التجاوز من حكم إلى آخر نحو فعلت بزيداً لا كرام دون الأمانة أو عن محكوم
 عليه إلى آخر نحو أكرمته بزيداً دون عمرو وقال الرضي بمعنى ودون قدام نادرة
 التصرف ويدخلها معنيان آخران هي في أحدهما متصرفة وذلك بمعنى أفضل نحو
 أنت دون زيد إذا كان زيد مرتبة عالية وللخطاب مرتبة تحتها فتصل إلى الخطاب
 قبل الوصول إلى زيد وتصرف فيهما هذا المعنى نحو هذا شيء دون أي خسيس ومعناها
 لا آخر غير ولا تصرف في هذا المعنى وذلك نحو قوله تعالى أأخذ من دونه آلهة كأن
 المعنى إذا وصلت إلى الآلهة أكتفى ولا أطلب الله الذي خلقهم وراءهم فهم كأنهم
 قدامه في المكان تعالى الله عنهما انتهى (قوله حذف المضاف إليه) أي ترك من
 اللفظ (قوله فبني لذلك) أي عنده فاللام لا وقت لا لآلهة (قوله ومن قبل الخ) تمامه
 فما عطف مولى عليه العواطف وهو محل الشاهد معلوم والمراد بانولى هنا ابن العم

وحسب وأول ودون
 (في لزوم الضم) بشرط (إذا
 حذف اللفظ) المضاف إليه
 ونوى معناه (دون انظر نحو
 لله الأمر من قبل ومن بعد
 بالضم في قراءة السبع أي
 من قبل الغلب ومن بعده
 فحذف اللفظ المضاف إليه
 ونوى معناه فبني لذلك
 بخلاف ما إذا صرح بالمضاف
 إليه كجئتك قبل زيد وبعده
 أو حذف ونوى ثبوت انظر
 كقوله
 ومن قبل نادى كل مولى قرابة
 أو حذف ولم ينوئى أصلاً
 كقوله

وإنما عرابيا في الأحوال
 الثلاثة لأنه لم يكمل فيهما شبه
 الحرف فبني على مقتضى
 الأصل وهو الأعرار وبنيا
 عند وجود الشرط
 المذكور لساكنيهما الحرف
 من حيث تضمنهما معنى
 الإضافة الذي هو معنى
 الحرف مع ما فيهما من شبه
 الحرف بالجمود والافتقار
 والتوغل في الإجمام وقيل
 شبههما بحرف الجواب في
 الاستغناء بهما عن لفظ
 ما بعدها وبنيا على الحركة
 لمأمر وكان نسبة جبرا
 بأقوى الحركات لما لهما
 من الوهن يحذف المضاف
 إليه مع أن معناه مقصود
 أو يكمل لهما جميع
 الحركات لأنهما في حال
 الأعراب إما مجروران بمن
 أو منصوبان أو متخالف
 حركة بنائهما حركة أعرابيهما
 ومثلهما في جميع ما تقدمناه
 أسماء الجهات وما عطف
 عليها مما وتسمى هذه
 الضروف غايات أصير ورتها
 بعد الحذف غاية في النطق
 بعد أن كانت وسطا (تبيين)
 الحرف من هذه الظروف وفي

البناء

(قوله أذهما في هذه الحالة تنكرتان) أي دائما بخلافه في غيرها فتارة يكونان
 معرفة وتارة تنكرين فأنفذ ما قبل أن كلامه يفهم أنه ما في باقي الأحوال معرفةتان
 وفيه نظر لأن المضاف إليه المقروط أو المقدر قد يكون تنكرا كما قد يكون معرفة
 ويؤيد ذلك بل بعينه قول الحوفي إنهما يبدآن على الضم إذا كان المضاف إليه معرفة
 أما إذا كان تنكرا فأنهما يعربان سواء تويت بمعناه أو لا انتهى وفي الارتشاف وإذا
 قطعا عن الإضافة لفظا ونوى ما أضيفا إليه وكان معرفة بنياعا في الضم وقد يتوقف
 في تعريفه لهما بالإضافة إلى معرفة لانهما متوغلان في الإجمام كما صرح به الشارح
 (قوله لأنه لم يكمل فيهما شبه الحرف الخ) إنما اعتبر في بنائهما الشبه الكامل مع
 أن تضمن الاسم معنى الحرف كافي في البناء لهما فتم ما بدليل أعرابيهما في أكثر
 الأحوال (قوله مع ما فيهما الخ) احتاج لذلك لما في الأول من الحفاء على ما يعرف
 عند استحضار ضابط الشبه المعنوي ثم إن ذكره الشبه الجمودي هنا لا يناسب حصر
 شبه الحرف في الأنواع الثلاثة المتقدمة وذكره التوغل لا يناسب حصر البناء في
 شبه الحرف ويحجب عن ذلك كما أن الكلام هنا في بيان سبب البناء لا عارض
 يحذف المضاف إليه ونية معناه وما تقدم في بيان سبب البناء الأصلي وهو المحصور في
 شبه الحرف وتلك الضوابط كما حقه في شروح الألفية عند قولها شبهة من الحروف
 الخ وأشرنا إليه فيما مر قريبا (قوله والافتقار) يوافق قول الرضي وإنما بنيت هذه
 الظروف عند قطعها عن المضاف إليه لما شبهتها الحرف لاحتياجها إلى معنى ذلك
 المحذوف قال فان قلت فهذا الاحتياج حاصل لهما مع وجود المضاف إليه فهل بنيت
 معه كالاسماء الموصولة مع وجود ما تحتاج إليه من صلتهما قلت لان ظهور الإضافة فيها
 يرجح جانب اسميتها الاختصاص بها بالاسماء انتهى وفيه ان الإضافة لم تظهر إذا حذف
 المضاف ونوى لفظه ولم تبين ظروف حينئذ مع ان الاحتياج بذلك المعنى ثابت
 كما لا يخفى إلا ان يقال إذا نوى لفظ المضاف إليه الإضافة ظاهرة بالقوة ثم قال أما
 حيث إذا فأنها وان كانت مضافة إلى الجملة الموجودة بعدها إلا ان إضافتها ليست
 بظاهرة إذا الإضافة في الحقيقة إلى مصادر تلك الجملة فكان المضاف محذوف
 ولما أبدل في بعض وكل التنوين من المضاف إليه لم يبنيا إذا المضاف إليه كأنه ثابت
 بثبوت بدله وإنما اختاروا البناء في هذه الظروف دون التعويض لانها بالظروف
 قليلة التصرف أو طامته وعدم التصرف يناسب البناء إذ معناه عدم التصرف
 الأعرابي (قوله للمأمر) أي ليعلم ان لهما أصلا في الأعراب ومما فيه (قوله)
 إما مجروران أو منصوبان) أي في الأغلب (قوله أصير ورتها الخ) أي
 الأصل فيها ان تكون مضافة لتضمنها المعنى النسبي وغاية الكلمة المضافة آخر

المضاف

المضاف اليه لانه من تسميه اذ هو المنسوب اليه و به تعريفه فاذا حذف وتضمنه
 المضاف صار آخر المضاف غاية ولم يسم كل و بهض غايتين لحصول العوض من
 المضاف اليه (قوله والاعراب) أي مطلقه لان خصوص التصيب على الظرفية
 والجر بمن لا يجري في غير واعلم ان غير اسم دال على مخالفة حقيقة ما قبله لحقيقة
 ما بعده اما بالذات نحو مررت برجل غيرك أو بالصفات كقولك لشخص دخلت بوجه
 غير الذي خرجت به وليس المراد بالحقيقة هنا الماهية والالاتهض بنحو زيد غير
 عمر وفان ماهيتهما أو احدة ثم ان الشارح لم يمثل لحالة الاعراب فتقول اذا ذكرث
 المضاف اليه قبضت عشرة ليس غيرها برفع غير على حذف الخبر و بنصبها على اضمار
 الاسم واذا حذفته ونويت بثبوته ليس غير بالفتح كذا في المغنى والظاهر انه يجوز في
 هذه الحالة الرفع أيضا على حذف الخبر قال البدر الدمايني ويجوز ان تكون غير
 حيث فتحت أضيفت أو قطعت افظاهي الاسم والفتحة بناء لما ذكره من جواز
 بناء غير اذا أضيفت لبني أي حيث قال ويجوز بناؤها على الفتح اذا أضيفت لبني كقوله
 لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت * حمامة في عصون ذات أو قال
 قال الدمايني وكان بعض الناس يسأل فقال كيف يقال ان غيرا في البيت
 أضيفت الى مبني مع ان هذا المضاف اليه في تقديره عرب وهو النطق فلم تضاف في
 الحقيقة الى المعرب فقلت المعرب انما هو الاسم الذي يؤول به وأما الحرف المصدرى
 وصلته قبي الاتراهم يقولون المجموع في موضع كذا انتهى والذي أوقع هذا
 البعض ظنه ان المضاف اليه المبني جله ان نطقت لان عبارة المغنى تحتها له والذي
 ذكره الرضى انه ان حيث قال وأما اذا أضيفت الى ان فلا خلاف في جواز بناؤها
 وأشد البيت وجعل ان هي المضاف اليه على التوسيع باعتبار انها مصدر الجملة
 والجزء الملاقى أولا فلا ينافي ان الحرف لا يكون مضافا اليه وبه هذا تعرف ما في قول
 المحشى ومحمل اعرابها اذا ذكر المضاف اليه اذا لم يكن مصدر مضاف اليه ان والا
 فيجوز فيها الاعراب والبناء كما ذكره الرضى ومثله في المغنى ومن البناء قول الشاعر
 لم يمنع الثرب منها غير ان نطقت * حمامة في عصون ذات أو قال
 ففتح غير مع كونها فاعلا ليمنع ولا يمكن ذهب ابن مالك الى أنه لا يبنى مضاف الى مبني
 بسبب اضافته اليه أصلا لان الحرف ولا غيره لان الاضافة من خصائص الاسماء التي
 تكف سبب البناء وتقبله في غير ما مضع فكيف تكون داعية اليه وأول ما استدلوا
 به انتهى فتمامه وانظر ما نقله عن ابن مالك مع ما نقله عنه في المغنى في الباب الرابع
 وتقول اذا حذف المضاف اليه ولم تنوشه لئلا يسم غيرا بالفتح والتنوين وليس غير
 بالضم والتنوين والحركة اعرابا لانه لا ينشئ الا للتنوين ولا يلحق الا المعربات

والاعراب افظة غير الواقعة
 بعد الأولين كما في قوله
 قبضت عشرة ليس غير
 بالضم أي ليس المقبوض
 غيرها

فأضمر اسم ليس فيها
وحذف ما أضيف اليه غير
وتوى معناه فنبت على الضم
لشاركتها في الابهام
وتقييد المنصف في الاوضح
غير بالواقعة بعد ليس يقتضي
ان الواقعة بعد لا لا يثبت لها
هذا الحكم كما صرح به في
شرح الشذور وقال في المعنى
وقولهم لا غير لمن والظاهر
انه لا فرق بين المنفية بليس
أو بلا اذ الحكم ثابت لها
على كلا الامرين كما نص عليه
الرحماني في الفصل وابن
الحاجب في الكافية وتابعه
على ذلك شارحوا كلاته ومنهم
المتقدمون وقد سمع وقوع غير
بعد لا أنشد ابن مالك في باب
التقسيم من شرح التسهيل
قوله * جوابا به تنجوا عمدة فورينا
اعن عمل أسلفت لا غير تال
فيعمل به من غير توقف فيا
وقع في المعنى وشرح الشذور
لا يغتبره وأشار الى الرابع
بقوله (وكن وكن في لزوم
السكون) في الاحوال الثلاثة
ولان فرق في من بين ان تكون
اسميا مية أو شرطية
أو موصولة أو نكرة موصوفة
ولا في كم بين ان تكون
استفهامية بمعنى أي عدد
أو خبرية بمعنى عدد كثير
ونبت من في الجميع

أو للعوض وكان المضاف اليه مذكورا (قوله فأضمر اسم ليس الخ) يحتمل ان غير
اسم ليس وخبرها محذوف والتقدير ليس غيرهما مقبوضا ولذا قال في الاوضح فهمي
اسم أو خبر في المعنى وليس غير بالضم من غير تنوين فقال المبرد والمتأخرون انها
ضمة بنا لا اعراب وان غير اشبهت بالقائات كقبيل وبعد فعل هذا يحتمل أن
تسكون اسما وأن تكون خبرا وقل الاخفش ضمة اعراب لابنا لانه ليس باسم
زمان كقبيل وبعد ولا كالرفق وتحت وانما هو بمنزلة كل وبعض وعلى هذا فهو
الاسم وحذف الخبر وقال ابن خروف يحتمل الوجهين ويقول ليس غير بالفتح
والتنوين وليس غير بالضم والتنوين والحركة اعرابية لان التنوين اما للمتكلمين
ولا يلحق الا المعتبرات أو للعوض وكان المضاف اليه مذكور (قوله لشاركتها
في الابهام) علة للالحاق ولا يهام غير لا تعرف بالاضافة امام مطلقا أو اذا لم تقع
بين ضمتين وهي أشد اهما من مثل لانها لا تنفي ولا تجمع وقولهم غيران وأخبار
ليس اعربي كما في المعنى ولذا لم يمتثل على الضم (قوله أو بلا) أي التبرئة
كإدله عليه قول الرضي لا يحذف منها المضاف اليه الامع لا التبرئة وليس لكثرة
استعمالها بعدهما (قوله وابن الحاجب في الكافية) أي على ما في بعض النسخ
(قوله وقد سمع وقوع غير بعد لا) منه استفاد ان محل الخلاف هذا المركب لا خصوص
الضم حتى انه اذا قيل لا غير اثم لا يمكن لاجباتفاق والقول بأن المراد سمع وقوع
غير بعد لا مضمومة خلاف الظاهر انما يحتاج اليه اذا ثبت ان المنوع خصوص
الضم (قوله أنشد ابن مالك) في الظاهر انه لا يشهد الابهام بصح الاستشهاد به
(قوله في لزوم السكون) أي لاخرهما بحسب الوضع فلا بنا في انه ما قد يحركا
لعارض كالنقاء الساكنين (قوله أو نكرة موصوفة) أي لا تامة فليس قضية
كلامه ان الشرطية والاستفهامية معرفة فان كل موصولة وليس كذلك بل هما
نكرتان كتنظيرهما في ما **تنبية** تأتي من أيضا نكرة تامة وذلك عند أي على
قاله في قوله * ونعم من هو في سر وعلان * فزعم ان الفاعل مستتر ومن تمييز
وقوله هو مخصوص بالمدح فهو - ومبتدأ خبره ما قبله أو خبر مبتدأ محذوف
وقال ابن مالك من موصول على ما بينه في المعنى في مواضع ونأتي أيضا زائدة فيما
زعم السكاكي في قوله * وكفي بنا فضلا على من غيرنا * وذلك يسهل على قاعدة
السكرانيين ان الابهام عزاد والحق انها موصوفة أي قوم غيرنا (قوله في الوضع) أي
بناء على انه لا يشترط فيه اذا كان على حرفين أن يكون الثاني حرفا ونقل الساطبي
ان ابن جني اعترض على من اعقل لبناء كم ومن بذلك ثم قال وعلى الجملة وضع
الحرف المختص به اذا كان ثاني الحرفين حرفاين (قوله أو موصوفة) فيه نظر لانه

الموصوفة

الموصوفة لا تقتصر الى جملة لانها توصف بالمراد ايضا نحو صررت بين محجب للث والشبه
 في الانتقار شرطه أن يكون الى جملة (قوله اشبهها بالحرف في الوضع أو المعنى) أما
 الأول ففيه ما علمت وأما الثاني ففي الاستفهامية ظاهر وأما في الخبرية فلانها
 تضمنت معنى حرف التكثير وهو من الجنسية أورب أو حرف مقدر وشعه وعن
 ابن الحاجب والأندلسي تضمينها معنى الانشاء الذي هو بالحرف غالبا كهمزة
 الاستفهام وحرف التخصيص فاشبهت ما تضمن معنى الحرف قال بعض سراح الكافية
 فان قيل الخبرية في الانشاء فكيف قال في علة بناء كم الخبرية أو لتضمنها معنى
 الانشاء قلت يعلم جوابه مما ذكره المصنف في امالي المسائل المتفرقة وهو قوله كم
 رجال عندي يحتمل الانشاء والاخبار اما الانشاء فن جهة التكثير لان المتكلم
 عبر عما في ياطنه من التسكيت بقوله رجال والتكثير به معنى متحقق ثابت في النفس
 لا وجود له في الخارج حتى يقال باعتباره ان طابق فصدق وان لم يطابق فكذب
 والاخبار باعتبار العذبة فان كونه عنده له وجود في الخارج ما كلام باعتباره محتمل
 ظاهرين بالأخبارين المذكورين المختلفين انتهى وقد كرر الرضى به - ان ذكر
 ان الكلام المصدر بكم يدخله التصديق والتكذيب وهو دليل كونها خبرية
 ما حاصله ان معنى الانشاء في كم في الاستكثار والمتكلم لا يقصد ان له خارجا بل
 هو الموجد له بكلامه بل يقصد ان في الخارج كثرة الاستكثار فلا يصح ان يقال
 لمن قال كم رجل اقيته كذبت فانك ما استكثرت الالف وان صح ان يقال له ما اقيمت
 رجلا كما لو قال ما أكثرهم يصح ان يقال ليسوا بكثيرين لا ما تعجب من كثرتهم (قوله
 وهو أصل البناء) أي أصل أنواعه ودعوى انه ليست أنواعا - عدم الجنس
 الشامل لها منوعة سيما ان البناء لفظي أي الارجح منها قال المصنف وقولنا
 الاصل كذاله أحكام فمن انه لا يستعمل الا فيما ينقل كقولنا الاصل في الالهام
 الاعراب لانها قد تخرج عنه فاما قول ابن الخباز الاصل في الحروف البناء فغلط
 في استعمال لفظ الاصل ومنها انه لا يستعمل في شئ هو ملازم لغيره وقول ابن
 معطى الاصل في البناء للافعال غلط لانه يقتضى انه في الحروف فرع ومنها ان اذا
 قلناه في شئ امتنع السؤال عما جاء على وقته فن ثم لا يسأل عن بناء الحروف والفعل
 الماضي والامر ولا عن اعراب الاسم ولا عن البناء على السكون ويسأل عن بناء
 الاسم واعراب المضارع والبناء على الحركة وانما علم بناء المضارع لان الاعراب
 قد صار له أصلا وقال في محل آخر نعم اذا وجد معارض يقتضى الخروج عن
 الاصل ولم يعمل بمقتضاه سأل السؤال لانه راجع الى الفحص عن علة عدم تأثير
 ذلك المعارض مثال ذلك أن يقال لم لا بني التميميون نحو خدام مع مشابهته لزال

اشبهها بالحرف في الوضع
 أو والمعنى فيما اذا كانت
 شرطية أو استفهامية
 وفي الانتقار فيما اذا كانت
 موصولة أو موصوفة وبنيت
 كم في الحالتين لشبهها
 بالحرف في الوضع أو في المعنى
 ولما كان تأخيره للسكون
 يوهم انه متخلف الاصل
 أشار الى رفع ذلك التوهم
 بقوله (وهو أصل البناء)

ولم يبق المضارع مع نون التوكيد والانات مع قيام المشابهة المقضية للاعراب ولم يبق
على السكون مع نون الانات مع ان كل شيء كان البناء فيه بعد الاعراب استحق البناء
على الحركة (قوله لحقته وتقل البناء) لعله لانه يلزم حالة واحدة وعلت اصالته
ايضا بانه ضد الاعراب واصل الاعراب الحركة فاصل البناء السكون و بانه اخف
من الحركة فتناسب اصالته (قوله كالتقاء الساكنين الخ) عبارة الاشموني واسباب
البناء على الحركة خمسة و ذكرها كره الشارح وحينئذ فانكاف استقصائية لكن
بعضهم نادى اسبابا يستغنى عنها بما ذكره من كره الشارح من اسباب البناء على
الحركة قوة الطلب للحركة نحو ذيت وكيت كناية عن الحدوث ببناء على حركة لان
تاها للتأنيث وهي تطلب نحو ريك ما قبلها فاحرى هي والفرق بين اذاتين نحو انا
وان وخص اواهما بالحركة كملزمية الاسمية واقصر في البسيط على اربعة كما
في الاشياء والنظائر واسقط كونها عرضة الخ و لعله لان ما قبله يعني عنه ان لم يكن
عينه (قوله وكونها اصل في التمكن) قد يقال هذا ينافي قولهم ان فائدة
تنوين التمكن الدلالة على تحفة الاسم وتتمكنه في اب الاعراب حيث لم يشبه الحرف
فيبني وقوله ان المبني لا يتمكن ولا يمكن فانه يدل على ان كل مبني غير متمكن
واظهار ان قال بدل هذا وكونه له حالة اعراب او وكونه متمكنا في بعض احواله
فانهم لم يمتثلوا له الا بما يعرب تارة ويبنى اخرى (قوله وشبهها بالعراب) عبر
في البسيط عن هذا بقوله واما تفضيلا له على غيره كالساضي بنى على حركة تفضيلا له
على فعل الامر **تنبية** ذكر الشارح اسباب البناء على مطلق الحركة وبقى
الكلام على اسباب البناء على خصوص كل من الحركات الثلاث ولا بأس بذكره
تسكيرا للافائدة فاسباب البناء على العكس الاصل في التلخيص من التقاء
الساكنين كما سن ومناسبة العمل كياء الجر وكونه حركة الاصل نحو يا مضار
ترخيم مضار راسم فاعل على لغة من ينتظر ذكر المرادى والاشموني ونظرة به بان
حركة البناء على هذه اللغة انما هي في المحذوف والفرق بين اداة واداة كاللام
الجاره كسرت فرقا بينها وبين لام الابتداء في نحو لو سبي عبد والاتباع كفر امرؤ
من فرق وذه من أسماء الاشارة والاشعار بالتأنيث كانت واسباب البناء على القح
التخفيف كآين وشبيه محلها بما قبل تا التأنيث كبعليك ومجاورة الاف كانان
وكونها حركة الاصل كيامضار ترخيم اسم المفعول وفيه ما مر والفرق بين معنى اداة
واحدة كياز يد لعمرو والاتباع كعض امر من العض وآين وكيف عند قوم
والظاهر صحة كل من القول بالتخفيف والاتباع في ما رتب قبل به منهم للاتباع
بكيف والتخفيف باين ليس تبعينه فاندفع ما يقال ما الفرق وهو لا قيل بالاتباع فهما

لحقة وتقل البناء واستحقاها
لاصل وهو عدم الحركة فلا
يعدل عنه الا لسبب كالتقاء
الساكنين في نحو اوس
وكون الكلمة على حرف
واحد كعض المضمرات
وكونها عرضة لان يتدأ بها
كلام الا تسدأ وكونها لها
اصل في التمكن كأول وشبهها
بالعراب كضرب فانه مشابه
المضارع

اذ الساكن غير حصين فبما أو بالتخفيف فبهما وأسباب الضم أن يكون في الكلمة
 كالواو في نظيرتها كتحن ونظيرها همو وشبهه المبنى بما هي فيه كذلك نحو واخشا
 لقوم قاله المرادى والظاهر أن هذا الالتقاء الساكنين لا للبناء كما قال الشاطبي أما
 الضمة في هذا اليوم فليست بحركة بناء ليمثل بها في هذا الموضع وانما هي حركة اتقاء
 الساكنين انتهى وقد اصلنا ان حركة اتقاء الساكنين فسمان فلا تغفل وأن
 لا تكون للكلمة حال الأعراب كقبول وبعد وشبهه المبنى بما لا يكون له حالة الأعراب
 كيازب وكونه حركة الأصل نحو يا نوحا ترخيم تحاج مصدري نوحا اذا سمي به وفيه
 ما علم والاتباع كرد أمر من ردومند (قوله في وقوعه صفة الخ) لا يخفى ان الواقع
 كذلك هو الجملة لكن لما كان المقصود بالذات من الجملة الفعل اعتبره أو المراد
 وقوعه كذلك صورة (قوله كهل الخ) قدم الحرف لتوغله في البناء وثني بالفعل
 لانه الاغلب فيه (قوله ولما كان الضم والكسر ثقيلين) نقل الضم لحصوله من
 استعمال عضوين ونقل الكسر بالنسبة الى الفتح (قوله اختصا بالحرف والاسم)
 في ترتب هذا الجزاء على الشرط قبله نظرا لان نقل الضم والكسر ليس سببا
 لاختصاصهما بالاسم والحرف ودخولهما فيهما وانما هما سببان لعدم دخولهما
 في الفعل لكن يلزم من ذلك اختصاصهما بالاسم والحرف هذا اول ما عيش الشارح
 على سنن لانه عال دخول الساكن في الكلام الثلاث باسمااته في البناء والفتح يقربه
 منه فكان المناسب لذلك ان يعزل عدم دخول الضم والكسر في الفعل بهما
 عن السكون أو كان يعزل دخول السكون والفتح في الكلام الثلاث بخفتها
 (قوله دون الفعل) أي فلم يدخل فيه لثلاثي جمع بين ثقيلين ما عوش فبنيان على
 الحذف ورد بضم الدال في معنى على السكون تقديرا أو الضم في نحو ضربوا بالنسبة
 للابتداء والبناء على الفتح تقديرا كما سيأتي على ان الكلام في نفس الفعل مجردا
 عن الواحق (قوله لتفعله) اما لفظا فلانك لا تجد فعلا ثلاثيا ساكن الوسط
 وأما معنى فالدلالة على الحدث والزمان واطلبه المرفوع بطريق الاسالة ودلالة
 اسم الفاعل عند العمل عليها عارضة بواسطة جملة على الفعل كما حل عليه في نصب
 المفعول ونحوه (قوله وهو ما دل على معنى في نفسه) أي كلمة دل على معنى
 بالتضمن هو الحدث كثن ذلك المعنى في نفسها أي يفهم منها من غير احتياج الى
 ذكر شيء معين معها وذلك جزء معنى الفعل وأما تمام معناه وهو عند المحققين الحدث
 والزمان والنسبة المعينة الى فاعل معين ولم يفهم منه وحده فلذا أوجبوا ذكر الفاعل
 المعتبر وبذلك علمت ان من قال هنا أي كلمة دل ولو بالتضمن التبر عليه هذا
 لإتمام مقام تفسيح الكلمة الى ما يدل على معنى في نفسه الخ وذلك يعم لاسم والفعل

في وقوعه صفة وصله وشركها
 وخبر او حالا ومن أجل ان
 الأصل في البناء السكون
 دخل في الكلام الثلاث كهل
 وقومكم ولما كان الفتح
 أقرب الحركات الى
 السكون لحصوله بأدنى فتح
 التزم دخول أيضا في الكلام
 الثلاث كسوف وقام وأين
 ولما كان الكسر والضم
 ثقيلين اختصا بالحرف
 والاسم لخفتها دون الفعل
 لتقله (وأما الفعل) وهو
 ما دل على معنى في نفسه
 واقترن أحدث الأزمنة
 الثلاثي وضعها (ثلاثة
 أقسام) عند جمهور
 البصريين وقسمان عند
 الكوفيين والاختصاص
 باستعمال الأمر بناء على انه
 مقتطع من المضارع فهو
 عندهم معرب بلام الاسم
 مقدرة

فالغاية ظاهرة بخلافه بنا لان ذكر الغاية يفهم ان تمام معنى الفعل قد يكون
 مفهوما بنفسه وهو خلاف التحقيق وبهذا القيد يخرج الحرف فانه لا يفهم منه شيء
 من معناه الوضعي للاضمية فان قلت الحرف المتعدي يتوقف فهمه على فاعل
 ومفعول فلم يكن مفهوما في الفعل بنفسه قلت المراد انه لا يجب ذكر شيء معين ليفهم
 منه ذلك المعنى والحرف انما يتوقف فهمه على شيء ما يتوهم به وآخر يقع عليه وسمى ثانيا
 معلوم كل احد فلو اوجبه اذ كرت على معين ليفهم منه الحرف فصح انه لا يحتاج
 الى ذكر متعلق لفهمه وانما اوجبه اذ كرت فاعل الفعل لاختلاف النسبة المعينة
 في مفهومي الاجل الحرف ولذا جوزوا حذف فاعل المصدر ومفعوله فافهم وتوهم
 في تعريف الاسم ما اغتنى عن الاعادة راعيا علم ان ما ذكرناه من ان دلالة الفعل على
 الحدث بالتضمن هو ما شاع عند القوم وكذا قالوا دلالاته على الزمان بالتضمن وأنت
 خير بان دلالة التضمن هي دلالة اللفظ على جزء من معناه والفعل انما يدل على الزمان
 بصيغته حتى لو جردت الصيغة عن الحروف المخصوصة دل على الزمان نحو فعل
 يفعل وعلى الحدث بمادته فقد اجتمع شيان الحروف والصيغة كل منهما ادال على
 معنى لا يدل عليه الاخر فيكون كل منهما ادال على معناه مطابقة لا تضمانا وكذا اللفظ
 المركب منهما لان دلالة اللفظ على جزء من معناه مشروطة بان تكون نسبة ذلك اللفظ
 الى جميع اجزاء المعنى نسبة واحدة كلفظ العشرة مع كل واحد من الخمسين
 وليس كذلك لفظ الفعل كما علمت وكذا لا يدل لفظ الفعل على واحد من الحدث
 والزمان بالالتزام لانها الدلالة على الخارج والزمان والحدث داخلان ولذا قال
 بعض المحققين ان دلالة الفعل على كل منهما اخرجته عن الدلالات (قوله وان تصير
 لاسم المصنف في المعنى وقواه) قال فيه لان الامر معني فحقه ان يؤدي بالحرف ولانه
 انه المنهى ولم يدل عليه الا بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان
 المحصل وكونه امرا او خبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله
 اتقم أنت يا ابن خير قريش * فالتنقض حوائج المسلمين
 وكفرامة جماعة في ذلك فله قرحوا وفي الحديث لناخذوا مصافكم ولانك تقول
 اغز واخس وارم واضربوا واضربوا واضرب كما تقول في الجزم ولان البناء لم يعهد
 كونه بالحذف ولان المحققين على ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان كعبث
 وأقت وأجابوا مع ذلك عن كونها أفعالا بان تجرد ما عارض لها عند نقلها عن الخبر
 لا يتكلم ادعاء ذلك في نحو قم لانه ليس له حالة تغيره هذه وحيدته فثبت كل فعلية
 فاذا ادعى ان أصله اتقم كان الدال على الانشاء لا لام الفعل انتهى وزد ما ذهبوا
 اليه بان ضمما الجازم ضعيف كضمما الجار قبل وبانه خلاف من القول ببناء على

وانتصر لهم المصنف
 في المعنى وقواه وانما كانت
 الافعال ثلاثة لا تخص
 الزمان في ذلك

راعى امامهم الكفاى ان حرف المضارعة هو علة الاعراب وهو متصف فيجب انتفاء
 الاعراب وفيه نظر لحوال الاعتماد على التقدير وفي الهمج ومنشأ الخيلاف ان
 الاعراب اصل في الافعال ايضا اولاً فعلى الاقل هو معرب ايضا لانه اصل فيه
 ولا مقتضى لبنائه وعلى الثاني هو مبنى لانه الاصل ولا مقتضى لاعرابه ووربما جعل
 الكوفيون ذلك بانه مقتطع من المضارع فاعرب كأسله والبصريون لا يرون ذلك بل
 يقولون انه اصل برأيه كما تقدم فالخلاف في اعرابه مبنى على الخلاف في اصائه (قوله
 لان الفعل) أى وانما انحصر الزمان في ثلاثة لان الفعل الخ (قوله علم اليوم والامس)
 اما ان يجعل نصاباً على المصدرية أى علم علمت متعلقاً بهذين اليومين أو يجعل
 مفعولاً به بأن يقال اعلم بمعنى احمل (قوله علم) مفعول مشبهة يقال رجل عهى القلب
 أى جاهل (قوله ماض) أسله ماضى استعملت الضمة على الياء فجدت ثم الباء لالتقاء
 الساكنين (قوله مادل وضع الخ) أى فعل دل بحسب الوضع بالتضمن على حدث
 او زمان فان يكون جزءه حادثاً وزماناً انقضى وهو الزمان الذى قبل زمانك الذى
 تكلم فيه أى قبل زمان الحال لا على وجه الحكاية نحو يقول زيد خرجت فان
 التلظ به ليس متأخراً عن الزمان المدلول عليه بخروجك عند صدوره قبلية بالذات
 كقبلية امس على اليوم لا بزمان آخر فلا يكون للزمان زمان فلا يشك التعريف
 بلفظ الماضى فانه ليس بفعل اذا يصدق عليه تعريف الفعل اما اذا اراد به
 الزمان فظاهر اذ لم يدل على حدث حاصل في الزمان الماضى وان اراد به شئ كان
 في الماضى فلان الفعل مادل على معنى أى حدث معين وهذا لا يدل الا على شئ من
 الاشياء غير معين ولا يضر في لم يضر لان دلالة على الزمان الماضى عارضة
 ولا بالماضى المستعمل في المستقبل وبدون الزمان كقضى الانشاء وعند الاشارة الى
 القاطع بالوقوع أو عند التنبؤ بلاوان في جواب القسم وبعد كالمجازاة غير لو وبعد
 ما النابتة عن الظرف نحو مادامت السموات وبعد همزة التسوية وبعد كلما
 وحيث وحرف التخييض الطلبي وبعد وقوعه صلة عام أو صفة عام نحو كل رجل
 اتانى وفي التعاريف ايضا لانه في اصل الوضع للمعنى وهذا الاستعمال عارض بقى
 ان مقتضى التعريف وجوب اقتران حدث الفعل مطابقاً له وحينئذ يقتضى بما
 لا يتصور معه زمان نحو اراد الله في الازل كذا وخلق الله الزمان اذ لا زمان مع
 الارادة والخلق ويجاب بانه كفى في ذلك توهم الفعل للزمان ولاناصر اللغوي
 في حواشي التصريف تحقيق تشييع به من ليس له فراجع ان شئت (قوله اذ هو
 متفق على بنائه) هذا انما ياسب عند كراىنى من الافعال الا أن يقال ما جاء
 على الاصل له قوة تقتضى تشييعه في كل مقام (قوله الا بالزيادة) هي حروف

لان الفعل الذى هو الحدث
 امانة تقدم على زمان الاخبار
 أو متاخر له أو متأخر عنه
 فالاول هو الماضى والثاني
 الحول والثالث الاستقبال
 وقال ابن الجوزى اللطيل على
 ان الازمنة ثلاثة قوله تعالى
 له ما بين أيدينا وما خلفنا
 بين ذلك وقول زهير
 وأعلم علم اليوم والامس قبله
 وان كنتى من علم ما في غد
 ماضى وهو مادل وضعاً على
 حدث زمان انقضى وسمى
 ماضياً باعتبار زمانه المستفاد
 منه وقدمه على فعل الامر
 لانه جاء على الاصل اذ هو
 متفق على بنائه ولان
 علامته مفردة وقدمها على
 المضارع لانها قد يكونان
 مجردين والمضارع لا يكون
 الا بالزيادة والنزاد فيه

المضارعة (قوله فرع عن المجرد) لا يشكل بالعود من قعد اذا قيل يا شقة انا قد
من العود لان المراد الفرعية لما كانت الزيادة عليه وبالنسبة اليه لانه لم يعين العود
بانه زيد من قعد وان كان أز يد بمعنى ان الحرف وفيه أكثر كما ان استخراج أكثر
من ضرب وليس فرعه (قوله لما شابه الاسم قوى وشرف) لان مشابهة الاشرف
شرف وشبهه اشرف على الايثم وهو رجع تقديمه أيضا بانه معرب وهو اشرف من
المبنى والاشرف حقه التقديم في كل مقام ما لم يمنع منه مانع وان لم يكن عند ذكر
المعرب من الافعال على أن ذكر الفعل وتقسيمه توطئة للبحث عن اعرابه وبنائه
و بار معناه امامو جودا ومترقب وكلاهما ما خبر من العدم وان سبق له وجود
(قوله تاخره في الوجود) أي باعتبار الانصاف بالماضوية والحالية والاستقبالية
بالنسبة لذات واجدة من الزمان لا باعتبار وجود الذات فان ذات الزمن المتأخرى
متقدمة ولا باعتبار الانصاف بالنسبة لذوات كيوم الخميس مع طرفيه اذ لا ترتيب
في الانصاف بالاوصاف الثلاثة اذ يوم الخميس محقق انصافه بالحالية والماضوية
بالماضوية والجمعة بالاستقبالية دفعة واحدة (قوله ثناء التأنيث) أي بجهة دخول
سمى ثناء التأنيث أو قبوله والمراد بجهة الدخول استقامة المعنى وعدم الامتناع
بحسب اللغة ومعرفة ذلك تمكن بدون معرفة ان ماد اخلت عليه فعل فاندفع
ان معرفة الفعل بجهة دخوله اذ دور التوقف كل على الآخر (قوله الدالة على
تأنيث فاعله) بجهة لانه بدون التبدل لان المتحركة اللاحقة للصفات كذلك فثناء
التأنيث مطا لقا لا تلحق الأماله فاعل كالأفعال والصفات ايكن سكنت مع الافعال
وحركت مع الصفات الماذكر ولوقال مرفوعة لسكان أولى ليشمل تأنيث الفاعل (قوله
الافعال التعجب الخ) أي وتبارك على من في شرح الكافية الشافية وان نقل الجياش
في شرح الأجر ومية قبواها التاء التأنيث ومثله بنحو تباركت اسماء الله والظاهر أن
مثله لا يقال الا عن سماع (قوله وحيدا) عبارة غيره وحب من حيدا (قوله في قولهم
كفي منند) أي من كل تركيب هي فيه بمعنى الكفاية ليخرج ما كانت بمعنى الوقاية
فانها تقبل التاء نحو كفت هندا بنها أي رفته ومن استعما الهاء هذا المعنى قوله تعالى
وكفي الله المؤمنين فقط ما قيل لا ينبغي ان يسم التزموا تذكيرا لفاعله في غير كفي
الذكورة (قوله ولا يقدر ذلك الخ) يعني لا ترد هذه المذكورات لانها تقبل التاء في
الاصول والعبارة بالاصل لا بالعارض وأيضا العلامة لا يجب انعكاسها فلا يلزم من
عدم قبولها لتاء عدم الفعلية وفي قوله لان العرب التزمت تذكيرا فاعله انظر
بالنسبة لكفي في كفي مندينا على أن هندا فاعل فالظاهر أن يعال عدم التصحح بالنسبة
لكفي بان العرب التزمت تذكيرا بها من علامة التأنيث وان كان الفاعل مؤنثا للغاية

مخرج عن المجرد وعكس
في الأوقع فقدم المضارع
لانها لما شابه الاسم قوى
وشرف وأخر الماضي
تأخره في الوجود لانه
مسبق بالحال والاستقبال
ولزم على هذا توسط الاسم
(ويعرف) أي عن قسمه
(ثناء التأنيث الساكنة)
الدالة على تأنيث فاعله
وتلحقه متصرفا فكان
أوجامدا الأفعال التعجب
وحيدا في المدح وأفعال
الاستثناء وكفي في قولهم كفي
بهندولا يقدر ذلك في كونها
افعالا ماضية لان العرب
التزمت تذكيرا فاعله

ز ياءه فصار الغالب على فاعلها كونه في صورة الفضلة وهي لا تؤنث
 لاجلها وفي المعنى في حرف الياء ما يقتضي ان الزجاج قال ان الفاعل ضمير المخاطب
 حيث قال والغالبة أي الزائدة الغالبة في فاعل كفي نحو كفي بالله شهيدا وقال الزجاج
 دخلت لتضمن كفي معنى اكتف وهو من الحسن بمكانه وبمعناه قولهم اتقى الله
 أمر وفعل خبرا يثبت عليه أي ليتق بدليل جزم يثبت وتوجيه قولهم كفي من يدترك
 التاء فان احتج بالفاصل فهو يحو زلامو جب يدايل وماتسقط من ورقة وما
 يخرج من شجرة فان عورض بقولك أحسن من هذا فالتاء لا تلحق صيغ الامروان كان
 معناها الخبر وقال ابن السراج الفاعل ضمير الالاء وصحة قوله موقوفة على
 جواز تعلق الجار بضمير المصارع وهو قول الفارسي والبر في أجاز امروري يزيد
 حسن وهو بعمرو قبج و اجاز الكوفيون اعماله في الظرف و منع جهور البصر بين
 اعماله مطلقا وافعل التعجب اذا كان على صيغة الامر نحو أكرم من دلان الاصح
 ان الجبرور فاعل فالانظر ان يعمل بنحو ما ذكر في فاعل كفي وفي بعض النسخ الأفعال
 في التعجب فلا اشكال لان فاعله مذكور وهو ضمير ما وكذا أفعال الاستثناء لان
 فاعلها ضمير مذكور في مرجعه خلاف مقرر في يابه (قوله وانما اختصت التاء
 الساكنة) أي التاء المتقدمة والياء داخلة على المقصور عليه والقصر حقيق بناء
 على ان المراد به التاء الدالة على تأنيث فاعله وبمعرفته اختصاص التاء الساكنة
 بالفعل يعلم وجه جعلها علامة عليه (قوله فيمنذتكسرح) كان عليه ان يزيد أو تنسخ
 نحو قاتنا (قوله ولا بحركة التاء الساكنين) أي من كسرة أو ضمة أو فتحة (قوله للفراق
 الح) لو عال بخفتهم ارتقل الفعل لم يتحج أقوله ولم يعمس الح (قوله الى مثل الفعل) أي
 ز ياءه ثقله (قوله الساكنة بالذات) أي التي وضعت على السكون (قوله ولهذا قال
 المرادى الح) كان يحسن ان يوطئ لهذا بانهم يتحرك للثقل أيضا لكنه اكتفى بدخوله
 تحت المكاف (قوله بحركة النقل) نحو قالت امه (قوله المتحركة) أي وضعا (قوله وعلى
 الحرف) فيه ان الكلام في التاء الدالة على تأنيث الفاعل والداخلة على الحرف
 لتأنيث اللفظ كما يصريح به في الساكنة للاحققة ولذا صرح غيره بان المتحركة
 مختصة بالاسم وهو مقتضى كلامه أولا وخرا والمراد التاء المتحصنة للدلالة على
 التأنيث فلا يرد ان الدالة عليه وعلى المضارعة تدخل الفعل أو الكلام في التاء
 للاحققة آخر وعلى كل لا يرد ما قالوا في باب الفاعل ان علامة تأنيثه تاء الساكنة
 تلحق آخر الماضي أو متحركة تلحق أول المضارع (قوله وقد يكون في الاسم حركة
 بناء) أي عارض وفي التسهيل انه يقال هنت موضع هنا وعليه قد دخل المتحركة بحركة
 بناء أو على الاسم كذا قبل وفيه ان هنت هذسا كنة لانه استدل عليها في الشرح

وانما اختصت التاء الساكنة
 به للفرق بين تاء الافعال
 وتاء الاسماء ولم يعكس لثلا
 يفضي ثقل الحركة الى ثقل
 الفعل والمراد بها الساكنة
 بالذات فلا يضر نحو يكها
 اعراض كان يلاقها
 ساكن فيمنذتكسرح
 قالت امرأة العزيز اوتضم
 نحو وقالت اخرج عليهن
 ولهذا قال المرادى
 ولا اعتماد بحركة النقل
 ولا بحركة التاء الساكنين
 اعبر وضهما وخرج
 بالساكنة المتحركة قائما
 تدخل على الاسم كفاصلة
 وعلى الحرف كربت وحث
 ألا ان حركتها في الاسم حركة
 اعراب وفي الحرف حركة بناء
 نحو لاحول ولا قوة وأما
 قولهم ربت وحثت بالسكون
 على قلة حيث دخلت على
 الحرف فلا يرد على الملاحه
 لعدم دلالتها على تأنيث
 الفاعل بل هي في مثل ذلك

بقوله وذكرها هنت وانما حركت الثانية للروى وقد رأيتهم مضبوطة بخط المصنف
 بالسكون وفي بعض تعليق التسهيل هذا من شواذ العرب لانه لا يعلم اسم اتصت به
 تاء التانيث الساكنة الا هذه انتهى وحينئذ المراد باختصاص الساكنة بالفعل
 مالا شدوذ فيه (قوله لتانيث اللفظ) معناه كما قال التميمي مخالفا لاداميني ان دخول
 التاء في هذه الكلمات له كون لفظها مؤنثا مع انها امرادها معاينتها التي لا تنصف
 بتانيث (قوله فالمراد به تانيث المعنى) يمكن يرد عليه نحو قالت غملة اذا كان
 لذكرفانه يجوز لحاق الفعل انه وليست دالة على تانيث المعنى خلافا لمن وهم (قوله
 في بيان حكمه) أي ما يحكم به عليه ولو حذف بيان كان اخصر واظهر وكان وجه
 اثباته ان الحكم حصل من المصنف في الخارج حصولا مستقرا في النفس
 بالتصديق به ثم قصد بيانها بالكفاية والتلفظ وبيان امام صدر من بان انه يظهر
 فاضافة للحكم اضافة الى الفاعل واما اسم مصدر من بين أي الظهور فاضافة له
 اضافة الى المفعول (قوله اقطا) نحو ضرب رضر بشو منه ضرب با على الاصح كما قال
 الشهاب القاسمي في شرحه لهذا الكتاب وقال فيما كتبه على الالفية يبقى النظر
 في نحو ضرب با فهل يقال انه مبني على فتحه مقدره عن ابعاده هذه الموجودة لاجل
 الالف فلا تكون هي العلامة ونظير ذلك مررت غلامى فاهم قد يكون كسرة للجعلان
 الموجودة لاجل المناسبة أو يقال انه مبني على فتحه طاهرة ويترك بينه وبين نحو
 غلامى محل تأمل انتهى الفرق ظاهر لان حركة المناسبة سابقة على دخول العامل
 فلم يكن يندم التقدير ونظيره ان يضربا على سذهب سيمويه بخلاف الفتحه في ضربا
 فانها موجودة قبل وجود الالف ولم توجد لاجل مناسبتها بل اكتفي بها تقدير (قوله
 أو تقدير) نحو رمى وقضى وغزا (قوله أو باعيا) نسبة الى أربعة على غير قياس
 وكذا ما بعده (قوله المشابه المضارع فيما مر) أي في وقوعه مقبولة وحالا وخبر
 وتقدمه التعليل والمضارع مع عرب والاصل في الاعراب أن يكون بالحركة فاستحق
 أن يعد عن السكون الذي هو أصل البناء الى أصل الاعراب الذي هو الحركة
 (قوله والاصح بوقوعه موقعه) نحو مررت برجل ضرب أي ضارب بالمضارع المشابه
 الاسم المشابهة التامة استحو الاعراب وهو بمشابهته مناسبة ناقصة استحق البناء
 على الحركة (قوله طلبا للفتحة) ولانه لو بني على الضم اجتمع ضمتان في مثل شرف
 وظرف ولو بني على الكسر اجتمع كسرتان في مثل علم وشرب (قوله الا اذا كان الخ
 مستثنى من اعم عام محذوف والتقدير وبنائه على الفتح في كل حالة الاحالة كونه
 مع واو الجماعة فهو تفرع في الحال كما هو ظاهر (قوله للناسبة) أي مناسبة الواو
 واعترض بان كونها للناسبة يشاء كونها نسبة بناء قال شيخنا ولا مانع اذا قد

لتأنيث اللفظ والمصنف
 وان اطلاق التانيث فالمراد به
 تانيث المعنى كما مرنا اليه
 اذ هو المتبادر عند الاطلاق
 والافرع من تميزه شرع
 في بيان حكمه فقال
 (وبناؤه على الفتح) اقطا
 أو تقدير ثلاثيا كان
 أو رباعيا أو خماسيا
 أو سداسيا ولا يزيد على
 ذلك وبنى على الحركة
 المشابهة المضارع فيما مر
 والاسم بوقوعه موقعه
 ونخص بالفتحة طلبا للفتحة
 (الا) اذا كان (مع)
 واو الجماعة فيضم آخره
 (كضربوا) لمناسبة الواو
 واما فتحو دعوا واشتروا

خرجوا بانها كسرة في امس للبناء مع كونها للتحاص من اتقاء الساكنين فتأمل
 (قوله ففيه اعلال معروف) وذلك لان الاصل دعوا واشتريوا وتحرك كل من الواو
 والياء وانفتح ما قبله فقلب الفاقم حذفت الالف لانتقاء الساكنين وصار ما قبل الواو
 مضموما متديرا (قوله المتحرك) اراد ما يشمل المتحرك بنفسه أو ببعضه المتصل بالفعل
 كذا في ضربنا زيد لان الحرف المتصل بالفعل من نامتحرك (قوله كراهة توالي
 أربع متحركات الخ) ضف ابن مالك هذه العلة بانها قاصرة اذ لا يوجد التوالي
 الا في الثلاثي الصحيح وبعض الحماهي نحو انطلق والكثير لا تتوالي فيه فراعته
 أولى و بان تواليها لم يحمّل بدليل علبط وعرش و جنبدل ولو كان مقصودا لاهمال
 وضعه لم يترضوا له دون ضرورة وادب باب التأنيث التاء نحو شجرة قال وانما
 سببه تمييز الفاعل من المفعول نحو اكرمنا و اكرمنا ثم حلت التاء والثون على نا
 للمساواة في الرفع والاتصال وقد يقال انما راعوا الاقل لانه لو شمل الاقل على
 الاكثر لزم التوالي المذكور لو في بعض الصور بخلاف العكس فانه لا تتوالي فيه
 ايهما لا فراعته أولى والتاء طارئة على أصل الكلمة وليست منها فانه لم يتوال
 في نحو شجرة أربع حركات حقيقة فان قلت التاء معتبرة بدليل قوله هم قلن بوجه
 وتعدوة فلولا لم يعتبر التاء لو حب قلب الواو ياء والضممة كسرة لرفضهم الواو
 المتطرفه المضموم ما قبلها قلت لا اصل في قلن سوو و تعدوة وهو المفرد موضوع
 على التاء والحذف طار كافي الجمع نحوة لانس وقاحد بخلاف نحو شجرة
 فان الأصل بدون التاء واما نحو علبط وعرش و جنبدل فراعنا عن الأصل والأصل
 علبط وعرش مثل قرنفل و جنبدل ثم ما ذكر من منع العلة التاء صرة احدى واين
 ذكره ما ابن الانباري وصحح الجواز اي ان السكون حينئذ لا ياء كما أسلفه
 و بناء الفعل على السكون جار على الأصل فلا يسأل منه ليجتاج تعديله (قوله
 كجزء من الفعل) ياتي وجهه في باب الفاعل (قوله وخرج بالرفع المنصوب)
 نحو ضربت اذ لا يلزم توالي ما ذكر لا رضمير المنصوب في معنى الانفصال (قوله
 وبالمتحرك الساكن غير الواو) نحو ضربنا فانه مبني على الفتحة الظاهرة او المقدره
 على ما مر واما الواو فبني معها على الضم على ما قدمه (قوله وقد شمل ذلك كله عموم
 المستثنى) وهو قوله و بناؤه على الفتح (قوله عارضان أو جهم مامر) أي المناسبة
 وكراهة ما ذكره على هذا فمما مبنيان على فتحة مقدره استتقالا منع من ظهورها
 اشتغال المحل بالسكون العارض في ضربت وبجركة المناسبة في ضربوا كذا قيل
 ولا يخلو عن تأمل أماته تدبر الفتحة استتقالا في ضربت فظاهر وصرح به بعضهم
 و أماته تدبرها استتقالا في ضربوا فهو مشكل والمتبادران يكونان تدبريهما لتعذر اذ

ففيه اعلال معروف (أو)
 كان مع (الضمير المرفوع
 المتحرك فيمكن) آخره
 تسكين بناء (كضربت)
 بتثنية التاء كراهة توالي
 أربع متحركات فيما هو
 كالسكامة الواحدة لأن
 الفاعل كجزء من فعله
 وخرج بالرفع المنصوب
 وبالمتحرك الساكن غير
 الواو في ما تبين الحالتين مبني
 على الفتح كما اذا تجرد وقد
 شمل ذلك كله عموم المستثنى
 منه وذهب بعضهم الى بنائه
 على الفتح مطلقا واما نحو
 ضربت و ضربوا فالسكون
 والضم عارضان أو جهما
 مامر وعليه المصنف في
 الاوضح وعبارة المتن
 كما تخرج

يستعمل تحرك الجرف الواحد بحركتين في آن واحد وما يؤيد ان التعذر ما مر حوا
 به من ان تدير الحركة في المحكي والمضاف لياء المتكلم للتعذر لا شتغال المحل بحركة
 الحكاية والناسبة (قوله توهم ان الماضي الخ) أي وانه مبني على السكون
 مع الضمير المذكور لكان بناؤه عليه حينئذ لا يرد عليه شيء بخلاف بناؤه على الضم
 مع الواو فن شمسكت الشارح عن التعرض له وعلى ذلك شرح الشارح الكلام
 واعمل الاقرب ان مراد المصنف وبنائه على الفتح انما الامع الخ أي فلا يبني على
 الفتح اقطاب تقدير او عمل هذا حكمه قول الشارح توهم دون يقتضي لكن خله
 الكلام على خلاف المرام مما لا يطبق بالمقام خصوصاً وقوله فيضم فيسكن دون ان
 يقول قسني على الضم فيبنى على السكون مشعر بموافقة ما في الاوضح وبما تقرّر علم
 ان ما في بعض النسخ من قوله وما ذكرته من انه مبني على الضم مع الواو الجماعه هو
 مقتضى ما في المتن والشرح وبه صرح قريبه في حاشيته على الاوضح عن بعضهم
 لكان مرجحوا عند الكلام على ألقاب البنائ على ان الضم لا يدخل الفعل كالسكر
 فليتأمل انتهى مع انه غير ظاهر زائد لا حاجة اليه من العجب التحسية عليه وعدم
 التعرض لما في اثباته فعليك بالتدبر التام هذا وقال الراعي في شرح الاقضية عند
 الكلام على موجبات البنائ على الضم وعدمها مجاورة الواو الضمير في الفعل الماضي
 نحو ضمير بواي بانه هكذا قالوا والظاهر في الماضي والامر المسندين الى الالف والواو
 اهم ما يبينان على حذف النون فانها اخوان والامر يبنى على ما يجزم به مضارعه
 من حذف أو سكون فكذلك الماضي عند اتصافها به يبنى على حذف النون لأن
 سيمويه رحمه الله قال في باب التسمية بالحروف انك تعيد اليه النون اذا سميت به
 فتقول يا ضر بان ويا ضر بون وهذا دليل على انه مبني على حذفها (قوله ومنه) أي
 عند جميع البصرين والسكراني من المكوفين (قوله لقبواهما) أي عند جميع
 العموب (قوله التاء المذكورة) فيه نظر لان التاء المذكورة الدالة على تأنيث
 الفاعل والتاء الاخرى تاء نعت وتسمى كذلك لأن مرفوعهما ليس فاعلا
 لبعثهما ما لان معناه ما ان كان أمده أو أدم فواضح وان كان حسن وقبح فلا ان
 الفاعل هو الجنس الذي هو الماهية والحقيقة وهو لا يقبل الوصف بكورة ولا انوثة
 او هو مذكر الا ان يقال المراد تأنيث الفاعل نفسه أو فردة المقصود بالحكم وقال
 الرضي ودليل فعلية ما لحاق التاء التي لا تتقلب هاء في الوقف هـ ما وهي انما تلحق
 الفعل واربعه أحرف لات وثمت وربت وعلت (قوله من توضع الخ) من شرطية
 وتوضاً فعل ماض والفاء في فهاربطة والضمير يرجع الى الرخصة والتجارة تعلق
 بمعدوف أي فبالرخصة أخذ ونعم فعل ماض والتاء علامة التأنيث والفاعل

توهم ان الماضي مع واو
 الجماعة مبني على الضم
 وليس كذلك فقد مر حوا
 عند الكلام على ألقاب
 البنائ ان الضم لا يدخل
 الفعل كالسكر وقد مر
 ذلك تأمل (ومنه) أي من
 الماضي (نعم وبنس)
 لقبواهما التاء المذكورة في
 الحديث من نون يوم الجمعة
 فها ونعمت وفيه أيضاً وأعد
 يك من الخيانة فانها ثبتت
 البطانة (و) كذا (عسى
 واين)

مستتر مفسر بتميز محذوف وكذا المخصوص بالمدح محذوف والتقدير ونعمت
 رخصة الوضوء لكن قال بعضهم ان تميز هذا الباب لا يحذف لبقاء الابهام وعدم
 مفسر الضمير حيث دلالة كالعوض من الفاعل ولذا شرط فيه ان يكون مما يقبل ال
 فلا يكون مثلا وغيره او فعل من ولا كلمة ما خلا فالافراء والزخري ولا يكاد يجمع
 بينهما قال ذلك البعض وانما حذف التميز في الحديث لانه عوض منه التاء وفي
 الرضى واعلم ان الضمير المهم في نعم وبئس على الاظهر الاغلب لا يتنى ولا يجمع ولا
 يثنى اتفاقا بين أهل البصرة وكذا في كلام غيره وعمله به اثنين لكن في بعض شروح
 الاقضية ما يخالفه في التأنيث وجعل منه الحديث (قوله تقبولهما التاء الخ) فيه
 ما عرفت لان مر فوههما ليس فاعلا لمتاها لان معناهما التنى والرجاء ومر فوههما
 لم يفعل التنى والرجاء الا ان يقال معنى ليس الانتفاء وهو قائم برفوعه فهو مثل ماتت
 هند ومن قال معناها التنى فراد به الانتفاء لان المصدر كثيرا ما يراد به الحاصل
 بالمصدر أو عمله مصدر المبنى للفعل والمراد بفاعل الفعل ما يشعل من قام به الفعل
 (قوله بوكيل) الباء زائدة في الخبر (قوله ان توليتم) خبر عسى وعند الكوفيين
 بدل اشتمال (قوله أى الصحيح) أشار بذلك الى ان المقابل في غاية الضعف حتى انه
 لا يحتمله (قوله وقيل ان نعم وبئس اسمان عند جمهور الكوفيين) اهل وجه بناهما
 حيث تدغمهما الانشاء بحسب الوضع وهو من معاني الحروف وفيه ان الانشاء
 بالجملة لا بنعم أو بئس وحدها هذا واختلاف في حكاية الخلاف على طريقين
 أحدهما ما ذكره الشرح والطريق الثانية ظهرها ابن عصفور فقال لا خلاف في
 ان نعم وبئس فعلان وانما الخلاف فيهما بعد الاسناد الى الفاعل فذهب البصريون
 الى ان نعم ال رجل جملة فعلية وكذلك بئس وذهب الكسائي الى ان الجملة كلها
 اسم المفعول أو المدح نقلت عن اصلها وسمي بها وذهب الفراء الى ان الاصل
 في نعم ال رجل زيد ال نعم ال رجل زيد حذف الموصوف واقبت الصفة التي هي
 الجملة من نعم وبئس وفاعلها مقامه فيكم لها بحكمه فذهب ال رجل وبئس ال رجل
 عندهما رافعان لزيد كالوقت مدح زيد ودموم عمرو وذهب الرضى الى الطريقة
 اخرى قال انها تعرب من دعوى الغيب لولا ان الاصول تدعو اليها وحاصلها انما
 صار مع فاعلها بتقدير المفرد كصفة مقدمة على موصوفها كعرد قطيئة فعنى نعم
 جيد فكأنه صفة مشبهة وكان تقدير نعم ال رجل وجملة في غاية الجودة فصارا جزءا
 جملة بعد ان كانا جملة مستقلة فيكون نعم ال رجل خيرا مقدما وزيد مبتدأ وخبر أى
 زيد ال جيد قال ولم يخرج الى الضمير العائد الى المبتدأ لان الخبر في تقدير المفرد
 واعلم ان الكلام في نعم وبئس الجامدين وذلك اذا استعملت لانشاء المدح أو الذم

تقبولهما التاء أيضا
 نحوعت هند ان نفل
 وليست مفطحة ولا تصالهما
 بضماير الرفع نحو ليسوا سواء
 لست عليهم بوكيل فهل
 مستقيم ان توليتم والحكم
 على هذه الاربعة بالفعلية
 انما هو (على) قول (الاصح)
 أى الصحيح وقيل ان نعم
 وبئس اسمان

فانهما في هذا الاستعمال لا يتصرفان لخروجهما عن اصل معاني الافعال من المبالغة
 على الحدوث والزمان فاشبه الحرف لذلك أما اذا استعمل استعمال الافعال المتصرفة
 وبنى منها المضارع والامر واسما الفاعل والمفعول وذلك اذا كانا للاخبار بالنعمة
 والبؤس فليس اسم من محل النزاع وان عسى في لغة تنصب الاسم وترفع الخبر بشرط
 اسمه ان يكون ضميرا وهو حينئذ حرف وفاقا للسرا في ونقله عن سيبويه خلافا للجههور
 في الملاقى القول بالفعلية سواء كان بمعنى فعل أم لا وخلافا لابن السراج وثعلب
 في الملاقى القول بالحرفية وان محل الخلاف في عسى الجمادة أما عسى المتصرفة
 ففعل باتفاق ومعناها اشتد قال

لولا الجباء وان رأسي فدعسى * فيه المشيب لزرت أم القاسم

أى قد اشتد (قوله لدخول حرف الجر عليهم) أى بالطراد وكثرة كقَالَ الرضى
 بخلاف دخوله على نام في قوله بنام صاحبه أى لانه فعل متفق عليه بخلاف نعم
 و بنس (قوله نعم السير على بنس العير) قاله شخص قد سار الى محبو بنه على حمار
 بطيء السير وقول الدمامي في المنهل الصافي ان السير هنا جلد يوضع في عنق
 الحمار غفلة عن أصل الفصة والعير يفتح العين المهمله الحمار وحشيا كان أو انسيا
 ووقع الى ان بعض الطلبة قرأ على هذا المحل من شرح المصنف وكسر العين فقلت
 له فورا افتح عينك ولا يفتح لطف الاضافة (قوله أى بمقول فيه) عبارة التصريح
 وأجيب بان الاصل ما هي يولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على غير مقول فيه نعم
 العير حذف الموصوف وصفته وأقيم مع قول المصنف مقامها الحرف الجر في الحقيقة
 انما دخل على اسم محذوف انتهى وقد يقال حذف الموصوف بالجملة انما يكون
 في الضرورة أو حيث يكون الاثم بعضهم متقدم جرمين أو في نحو منا طعن ومنا
 أقام وماني قومها يفضلها أى فريق طعن وفريق أقام وواحدة يفضلها وكلا الامرين
 منتف في المتأخرين وانما احتج الى تقدير القول لان الجملة انشائية لا تقع زعتسا الا
 بالتأويل بخلاف نحو ما يلي بنام صاحبه فالتقدير بليل نام صاحبه لان نام صاحبه
 جملة خبرية وحاصل الجواب ان علامة الفعلية لا تقبل التأويل لا طرادها بخلاف
 علامة الاسمية لان حرف الجر قد يدخل على ما ليس اسما اتفاقا كما في بنام وما ذكر
 من الجواب يقال في قوله

سبحك الله بخير يا كرم * بنعم طير وشباب فاخر

ان كان طير مرفوعا لكان ذكر ابن مالك في شرح التسهيل ان البيت محمول على
 جعل نعم اسما أضيف الى طير وحكى لفظه الذي كان عليه قبل عروض الاسمية
 كما قال

لدخول حرف الجر عليهما
 في قوله ما هي بنعم الولد ونعم
 السير على بنس العير وأجيب
 بان مدخول حرف الجر
 محذوف أى بمقول فيه نعم
 الولد وعلى غير مقول فيه بنس
 العير وسأني الكلام في باب
 الفاعل على اعراب مرفوعها
 على هذا القول

ثبني الزمي لان لان لزمته * على كثرة الواشين أي معون

فأوقع الزمي على لاثم ادخل عليها ان فاجراها مجرى اسم حين دعت الحاجة الى ان
يعامل لفظها معاملة الاسماء ولم يلزم من ذلك ان يحكم باسميتها (قوله وقيل ان عيسى
وايس حرفان) يحتاج حينئذ الى توجيه لحوق التاء لهما واتصال الضمائر بهما
فقد قول قال الفارسي وأما لحاق الضمير في لست ولستما فليس بهما بالفاعل لكونه على
ثلاثة احرف وبعني كان وكونه رافعا وتامبا كالحق الضمير هاتوا وهاتوا وهاتي مع
كونه اسم فعل اقوة مشابهة الافعال لفظا كذا انه الرضي قال الدماميني فخلص
من ذلك ان أبا علي تخالف في كون الضمير البارز من خواص الفعل وان يرى صحة
لحاقه ما هو مشبه للفعل من اسم وحرف فلا تظن ان هذه العلامة متفق عليها (قوله
والثاني حرف نفق) في الارتشاف زعم السكوفيون انها تكون عاطفة في المفردات
شوق قام القوم ليس زيد ووضرت القوم ليس زيدا ومرتت يا قوم ليس زيد ولا
يجوز هذا عند البصريين (قوله لعدم دلالاتهما على الحدث والزمان) بين بعضهم
عدم دلالة ايس على الماضي يجوز ليس زيد بقا ثم غذا اذ لودات على الماضي لم يجز
ذلك كما لا يجوز كان زيد قاعا غذا واستدل على حرفيتهما أيضا بعدم تصرفهما
واجيب بان عدم التصرف لا يقتضي الحرفية (قوله ولان افادة الخ) هذا هو
الدليل المتيقن للدعي وهو الحرفية وما قبله انما يقيد بعدم الفعلية ولا يلزم منه
الحرفية (قوله يمنع الاول) وهو الدلالة على الحدث والزمان أي لان اسم انهما
لا يدلان على الحدث والزمان (قوله على ذلك) أي المذكور والافعال قياس ذلك
قال في المكشاف في تفسير قوله تعالى عوان بين ذلك فان قلت كيف جاز ان يشار به
الى مؤنثين قلت جاز ذلك على تأويل ما ذكرنا انتهى والتأويل بالمدكور كانتا ويل
بما ذكر بناء على ان ال في الوصف الصريح موصولة وان أريد به الثبوت وما اقتضاه
كلامه من ان اسم الاشارة اذا كان مفردا ومرجعه متعدديا قول ثالموصول
بخلاف ما أشار اليه في سورة الانعام في تفسير قوله من اله غير الله يا أيكم بذلك
اجراء للضمير مجرى اسم الاشارة أو بما أخذ وختم عليه انتهى فانه صريح
في ان اسم الاشارة اذا خالف اشار اليه لا يحتاج الى التأويل وهو الحق اذ لا معنى
للتأويل بما يحتاج الى تأويل مع امكان التأويل بالثاني أولا وقد اعترف بما
أشار اليه في سورة الانعام في سورة البقرة بعد ما تقدم نقله عنه بقليل كما لا يخفى
على من راجع كلامه ولما يتبينه الناظران فيه بما فيه من التناقض واعلم انه انما
لم يجمع اسم الاشارة الى التأويل لانه كالموصول في كون تثنيتهما وجمعهما
وتأنيتهما مما ليس على الحقيقة بخلاف الضمائر لان احتياج كل واحد مما يبر عنه من

وقيل ان عيسى وايس
حرفان الاول حرف نزع
كامل والثاني حرف نفق كما
الناقبة لعدم دلالاتهما على
الحدث والزمان ولان افادة
معناها متوقفة على
غيرها كما اثر الحروف
واجيب بمنع الاول ولو سلم
فعدم دلالاتهما على الحدث
والزمان فارض واثبت توقف
افادة معناه على ذكر
المتعلق بهما انما هو
لشبهتهما بالحرف في عدم
التصرف في المشابهة اعطيا
حكمة في التوقف المذكور
اذ بعض الكلمات قد يعطى
حكم بعض آخر لشابهة
بينهما كالضارع

المفرد والثني والمجموع كثيرا وتأتي انما هو ليميز عند المخاطب وذلك انما يحتاج
 اليه فيما هو غائب عن الحس الظاهر والباطن كضمائر الغيبة التي هي محل هذا
 الكلام بخلاف اسماء الاشارة فان معها الحس الباطن فانها انما تستعمل اذا
 كان المذكور معهودا بين المتكلم والمخاطب فهما يكفيان في التمييز واعلم انه اذا
 خالف الضمير مرجه فالتأويل باسم الاشارة لان تميزه أقوى وهو الحس الظاهر
 ولان فيه تقليل التأويل لان في تقدير الموصول الاحتياج له ولجملة الصلة فاحفظ
 هذا فانه مهم وفي عبارة الشرح حذارة لانه لا وجه للانعزال المذكور الا ان عدم
 دلالة ما على الحدوث والزمان عارضة في الاستعمال فلا معنى لقوله ولو سلم الخ وكان
 الاظهر في الجواب ان يقال ان عدم دلالة ما على ذلك وشعافه هو ممنوع
 وان أراد استعماله فهو مسلم ولكنه لا يفيد لان الاعتبار بالدلالة الوضعية وقوله وبأن
 توقف الخ لا يناسب سياق الكلام والاطهر ان يقال وبسليم الثاني الا ان توقف
 افادة المعنى على الغير لا يقتضي الحرفية مطا مقابل اذا كانت الذات الكاملة
 لا الامر عارض كما هنا فان توقف معناها على ذكر المتعلق بعد ما انما هو الخ
 فليتأمل (قوله وأشار الى القسم الثاني) . . . طوف على متوهم أي قال كذا وأشار
 ومثله شائع والاشارة لغة الافهام باليد ونحوها وفي عرف البيانين الكناية عن
 الشيء بوساطة قليلة غير خفية فقوله أشار بمعنى قصد استعارة (قوله وهو مستقبل
 أبدا) أي مستقبل زمنه لا يفك عن الاستقبال في وقت من الاوقات هذا باعتبار
 الحدث المأمور بإيقاعه وأما باعتبار كون الامر انشاء فظاهر قول ابن مالك الانشاء
 هو ايقاع معنى باللفظ يقارنه في الوجود ان كل انشائي له زمن حالي من حيث كونه
 انشاء وان من الانشاء ما حدثه مسند الى المتكلم باللفظ الانشائي نحو بعث واشترت
 وهذا حالي لا غير وايست فلهيته بهذا الاعتبار ومنها ما حدثه مسند الى غير المتكلم
 باللفظ الانشائي وهو الامر وهذا الزمان حالي من حيث هو انشاء ومستقبل من
 حيث الحدث المطلوب به وفهليت به هذا الاعتبار لا بالاول واثبات الحال للفعال
 الانشائية ليس باعتبار دلالتها عليه في أصل الوضع وانما ثبوته لها من ضرورة الوقوع
 فلا ياتي هذا في ابن الحاجب دلالتها على الزمان في حال الانشاء وان ذلك لا يقدح
 في فعالية العروضة لان ذلك بالنظر الى الزمان الذي كانت دالة عليه في أصل الوضع
 فلم يتوارد التفي والاثبات على محل واحد (قوله أودوام ما حصل نحو بابها
 التي اتق الله) قال المصنف الا ان يراد به الخبر نحو ارم ولا حرج فانه بمعنى رميت
 والحالة هذه والا سكان أمره بتجديد الرمي وليس كذلك انتهى ويجوز ان يكون
 بمعنى اعتد بالرمي أي اعتقد الاعتداد به فيكون باقيا على الطلب وما ذكره

وأشار الى القسم الثاني من
 أقسام الفعل بقوله (وأما)
 وهو مستقبل أبدا إذ
 المقصود به حصول
 يحصل أودوام ما حصل
 (ويعرف) أي يتميز عن
 قسميه (بدلته)

على الطلب) أي بنفسه
 لا بانضمام غيره إليه ليجزج
 نحو لا تضرب فان الدلالة
 على الطلب وان فهمت منه
 فهي بواسطة حرف النسي
 الذي هو طلب الترك ولا بد
 (مع) ذلك من (قبوله) أي
 المخاطبة) نحو كلّي واشرفي
 وقرى هينا أو تون التوكيد
 كآبان والمراد ياء المخاطبة
 ياء الفاعلة وهي اسم مضمون
 عند سيبويه والجمه ورقله
 دات كلمة على الطلب ولم
 تقبل الياء أو التون فهي
 اسم فعل كتران أو مصدر
 كضربا زيدا أو حرفي نحو
 كلا بمعنى أنته أو قبلتها
 وليكن لم يدل على الطلب
 فهي فعل مضارع نحو
 ليسجفن وليكونا أو فعل
 تعجب نحو أحسن زيدفانه
 ليس أمرا على الأصح بل
 على صورته وانما قال ياء
 المخاطبة ولم يدل ياء المتكلم
 لان هذه تكون في الاسم
 والفعل والحرف نحو صرني
 أخى فاكرم مني ولما فرغ
 من تمييزه شرع في بيان
 حكمه فقال (ويناؤه على
 السكون)

من المقصود بالأمر هو الأصل وقد يخرج عن ذلك المعان الخ (قوله على الطلب)
 أي لحدته (قوله لا بانضمام الخ) هو كالتفسير لما قبله (قوله ليجزج نحو لا تضرب)
 وتضرب فان دلالة على الطلب بواسطة اللام والتمثيل به أولى لانه طلب فعل فتوهم
 دخوله أقرب ونحو توهمون بالله ورسوله ونحوها دون في سيده فانه وان دل على الطلب
 يدل ليل جزم المضارع في جوابه وقبل ياء المخاطبة ليست دلالة على ذلك بنفسه بل
 باللام المقدرة ونحوه والطلاقات يترتب من وأمثه مما دلالة على الطلب عارضة
 وليست بنفسه بحسب الوضع الا ترى وكان عليه ان يقول وليد دخل ما استعمل من
 صبغة الامر في نحو الاباحة بقريته لدلالة على الطلب بنفسه وانما استفيد الاباحة
 بقريته أو مما تقر علم انه لا يحتاج في كون العلامة مفيدة للتعهد مع الا بترازم
 قوله بنفسه الى قيد الوضع (قوله فان الدلالة على الطلب وان فهمت الخ) الظاهر
 ان هذا التركيب على حد زيد وان كان غنيا فهو ويخيل (قوله ولا بد مع ذلك الخ) الظاهر
 انه محل معني ولم يرد ان مع متعلقة باسم لا المحذوف لان ثبوت مثل ذلك محل نظر
 والظاهر ان مع في موقع الحال من الضمير في بدلالاته أي حالة كونه مصحوبا مع قبول
 الخ (قوله نحو كلّي الخ) الاولى التمثيل بالمجرد من الياء لانه الذي يقبلها (قوله ياء
 الفاعلة) أي الموضوعه بطريق الاصاله للفاعلة أو المراد ياء الفاعلة الخاصة أو
 اللائحة للفعل المضارع فلا يرد على قوله الآتي فهي فعل مضارع نحو ضربني زيدا
 اذا كان المتكلم به مؤنثا (قوله عند سيبويه والجمه ورقله) وقيل انها حرف والفاعل
 مستتر في الفعل وكذا الالف والواو والتون وعليه المازني ورد بانها لو كانت حروفا
 لسكنت التون ولم يسكن آخر الفعل لها ولثبتت الياء في التنية كناء التانيث وبان
 علامة التانيث لم تلحق آخر المضارع في موضع (قوله فهي اسم فعل الخ) قال شيخنا
 القنبي رحمه الله ظاهره ان ما ذكر يدل على الطلب بنفسه وفيه نظر فقد صرحتوا
 بان اسم الفعل جميعه منقول اما عن المصادر الاصلية الكائنة في الاصل أصواتا
 أو عن الظرف أو عن الجار والمجرور انتهى وهذا عجيب لما سأتق في هذا الشرح
 من ان اسم الفعل امامه شغل وهو ما وضع من أول الامر اسما للفعل أو متقول وهو
 ما وضع غيره ثم نقل اليه وذلك أمر مشهور ومنه المراد بالمرئجل ينزل ونحوه مما يدل على
 الطلب (قوله بمعنى انته) تفسير للمقصود من الردع والافغنى الانتها بمعنى الارتداع
 لا معنى الردع ولا يصح أيضا تفسيره بمعنى الحرف بضمون الكلام على انه منع دلالتها
 على الطلب بل معناها الردع والزجر (قوله أو فعل تعجب) فيه نظر اذ لا يقبل ياء
 المخاطبة ولا تون التوكيد الاشد وذا على ما في المعنى (قوله فانه ليس امرا) بل هو
 فعل ماض جى به على صورة الامر وعليه فالظاهر انه مبني على فتحة مقدرة على آخره

منع من ظهورها مجيئه على صورة الامر أو مبتنى على السكون لكونه على صيغة
الامر وان كان بمعنى الماضي (قوله اذا كان صحيح الآخر) أي لفظا نحو اضرب
أو تقدير ان نحو اضرب بالرجل وعض وهم وقد اجتمع في قوله

من أبا قاسم وأم أباه * ولزيدا من أباها الجهولا

وذلك لان من في الموضعين أمر من المن وأبا قاسم مفعول به أي كذب أبا قاسم يا فلان
وان شئت نصبت أبا قاسم على النداء وأم فعل أمر من أم يؤوم وأباه مفعول به منصوب
بأتم أي اقصدول فعل أمر مبني على حذف الباء من ولي يلي وزيدا مفعول به أي قاره
وأباه الثاني مفعول من الثاني أي كذب أباه والجهولانعت أباها والقه للاطلاق
والذي يظهر انه ليس المراد بقوله اذا كان الخ تقييد المن بذلك حتى يصير الاستثناء
الآتي منقطع الان المعتل لا يدخل في الصحيح ونحوه وما الخ لا يدخل فيالم يتصل به
الضمير المذكور وإنما المراد التنبيه من أول الامر على الاستثناء الآتي وان المستثنى
أيس داخل تحت الحكم وان دخل تحت المحكوم عليه **وتنبيه** على علم عامر
في ولزيدا ان فعل الامر يدخل الحذف فلا يبقى منه الا حرف واحد ومثله

محمد زيد الخالجرد والفضل * واهمال ما ار جوه مثلث من البس

لان محمد محم منادى من خسم ود فعل أمر من ودي يدي وزيدا مفعول به والبس
الحرام في بعض الوجوه وقد لا تبقى منه الا حركة كما أشار اليه الدماميني ملغزا بقوله
أقول يا أسماء قولي ثم يازيد قل * وذلك جملتان والثاني ثلاث جمل

وذلك لان الأصل قل أي يهني عنتم حذف الياء لئلا ينعوتت حركة الهضرة للام
قبلها وحذفت (قوله ضمير تنبيهية) نحو قومافانه يهني على حذف النون (قوله
ولاضمه يرجع) نحو قومافانه يهني على حذف النون (قوله ولا ضمير المؤنثة المخاطبة)
نحو قومى فانه يهني على حذف النون ومحل بناءه على السكون أيضا اذا لم تباشره نون
التوكيد لفظا وتقدير او الابني على الفتح نحو اضرب بن واخر بن ومنه
يارا كبا بلغ اخواننا * ان كنت من كندة أو وائل

لان أصله بلغن بالنون الحقيقية فحذفت لانهما كنين وبقى الفعل مفتوحا (قوله
وهو ما آخره الخ) تخصيص المعتل بما آخره حرف علة اصطلاح نحوي وحينئذ
اشافة المعتل الى الآخر لبيان الواقع لا للاحتراز وتعميمه الى ما يشتمل ما قوله أو
أوسطه حرف علة اصطلاح صرفي (قوله بناؤه) أشار الى ان قول المصنف على حذف
آخره خبرا مبتدأ محذوف والجملة اسمية لانه المناسب لقوله أو لا و بناؤه على
السكون ولذا لم يقدر يهني مثلا ولم يقدر المبتدأ بعد الفاء مع كون الاصل تقديم المبتدأ
كراهة الفصل بين الفاء البسيطة ومدخولها في كلام المصنف بما ليس منه ولا

اذا كان صحيح الآخر ولم
يتصل به ضمير تنبيه ولا ضمير
جمع ولا ضمير المؤنثة
المخاطبة (كاضرب) وانطاق
واستخرج اذ مضارع مجزوم
بالسكون (الا المعتل) وهو
ما آخره واو أو ألف أو ياء
(فعل حذف آخره) بناؤه
وهو حرف العلة

لكن بشرط أن لا يتصل به ما تقدم أو نون النسوة (٧٩) (كأغزو واخش وارم) اذ مضارعه يجوز بحذف

آخره فأغزوه بنى على حذف الواو واخش على حذف الالف وارم على حذف الياء لان مضارعهما مثلها (و) الا (نحو قوما) مما هو صحيح الآخر واتصل به ضمير تانيه (و) نحو (قوموا) مما اتصل به ضمير الجماعة (و) نحو (قومي) مما اتصل به ياء المخاطبة (فهو حذف النون) بناؤه اذ مضارعه المتصل به ذلك يجوز بحذفها ومثله في البناء المذكور المعتل المتصل به ذلك نحو اغزوا واغزوا واغزى وان اتصل بالمعتل نون النسوة بنى على السكون فنحو اغزون وارمين واخشين كالصحيح المتصل به النون المذكورة تخوفن واقعدن واعلم ان المصنف لو قال كافي الاوضع و بناؤه على ما يجوز به مضارعه لكان أحسن لكن لما ذكر ان للماضى ثلاثة أحوال أراد ان يذكر بالتنصيص ان الامر كذلك (ومنه) أى من فعل الامر (هلم فى لغة) بنى (تميم) المحققين بها الضمائر بحسب من هي مندة اليه نحو هلم يا زيد واحدة لا يختلف بحسب من استند اليه وبلغتهم جاء التثنية نحو

بما هوهم ذلك انه من كلامه (قوله) لكن يشترط ان لا يتصل به ما تقدم أى من الضمائر فانه حينئذ ينبنى على حذف النون كالصحيح كما يأتي وقد يقال هذا معلوم من قول المصنف ونحو قوما الخ الا ان المتبادر من عطفه على ما قبله والتثنية بالفتح ان المراد نحوه مما هو صحيح الآخر كما حل الشرح الكلام عليه بعد (قوله أو نون النسوة) أى أو نون التوكيد الباشرة لفظاً وتقديراً والابنى على الفتح نحو اغزون واخشين وارمين (قوله ومثله في البناء المذكور) الانسب ان يقول فان اتصل بالمعتل ذلك فكأنه صحيح كما صنع في لاحقه لان كلامه بيان انه هو قول السابق لكن بشرط الخ فتدبر (قوله اغزوا) أصله اغزروا وواو بين الاولى لام اليكامة والتانية واو الضمير حذفت حركة اللام لان الضمة على الواو ثقيلة ثم اللام لا لتقاء الساكنين فصار اغزوا على وزن افهوا (قوله اغزى) أصله اغزى استعملت الكسرة على الواو وحذفت ثم حذفت الواو لا لتقاء الساكنين بينها وبين ياء الضمير ثم كسرت الراءى للنسبة الياء لثلاث تنقلب الياء واو الوقوعها ساكنة بعد ضمة وان نبت فانت نقلت حركة اللام الى ما قبلها بعد حذف حركته ثم حذفت لا لتقاء الساكنين (قوله كالصحيح) نحو اضربن يا هندات وظاهر كلامه ان الصحيح المتصل به النون المذكورة ينبنى على السكون الظاهر لاجلها وان السكون الاصلى ذهب فلجبر (قوله ولو قال كافي الاوضع و بناؤه الخ) فيه انه لا يظهر فى امر جمع المؤنث صحتها كان أو متصلا فانه مبني على السكون ومضارعه ليس يجوز ما بيننا من على السكون وكونه فى محل جزم على السكون بعيد خصص ما فى المعتل وملاحظته مجردا عن نون النسوة مع بعده لا يصح فى المعتل واهذا زاد بعضهم فى القاعدة لاخراج هذا لو كان معربا ويرد على القاعدة بعد تلك الزيادة الامر الذى لم يتصل به الضمير المتقدم اذا باشرة نون التوكيد فانه ينبنى على الفتح صحيحا أو معتلا ولا يقال ان مضارعه يجوز بالفتح ثم انها لا تشمل الامر الذى لا مضارعه له كهات على ما قاله الجوهري ولا يعلم منها حكم الامر الذى مضارعه ليس معربا على تلك الزيادة فدعوى الاحكامية غير حسن (قوله ومنه) فصله بمنه لان فيه خلافا (قوله هلم فى لغة تميم) أى على لغة تميم لانهم استعمالوه على وجه علم منه انه فعل أمر نهى على لغتهم فعل امر لا يتصرف ملتزم ادغامه واستعمل له امضارعا من قبيل لهلم فقال لا اهتم وقيل هي فى لغة تميم اسم غلب فيه جانب الفعلية لا التزام فتح ميمها والادغام ولو كانت فعلا لجرت مجرى رد فى جواز الضم والكسر والاطهار واجيب بأن التزام احد الجائزين لا يجزى جها عن الفعل وحكى الجرمي فتح الميم وكسرها عن بعض

وهي يهدوهم لما ياريدان وهلمو ياريدون وهلمن يا هندات واما أهل الحجاز فهي عندهم اسم فعل لازم طريفة

بني تميم واذا اتصل بها الغائب نحو هلم لم تضم بل تفتح أيضا وكذا اذا اتصل
 بها ساكن نحو هلم الرجل ولا ياتي اسميتها لحوق الضمائر البارزة لها الماسر في صبي
 وليس (قوله نحو قل هلم شهداءكم الخ) نبه المصنف في شرحه على انه تبين من هاتين
 الآيتين ان هلم تستعمل قاصرة ومتعدية فان كانت بمعنى قرب وأبصر كانت متعدية
 وان كانت بمعنى أقبل فهي لازمة وقد تعدى باللام نحو هلم للثريد (قوله وكذا هات)
 أشار بقوله وكذا دون ان يقول كما يقتضيه صنيع المتن ومنه الى ان قوله في الاصح
 عائد الى هات وتعال فقط لا الى هلم وقوله الآتي بعد قول المصنف على الاصح مرجح
 في ذلك لاسيما في ما مر ثبوت الخلاف فيما عند النحويين في لغة تميم وحينئذ
 فقول المصنف في الاصح راجع للجميع كما أثرنا اليه عند قوله ومنه قال الرضي
 هات بمعنى أعط وتصرف بحسب الأمر فراد او تنفية وجمع او تذكير او تأنيب
 تقول هات هاتيا هاتوا هاتي الى هاتين وتصرفه دليل فعليته تقول هات لاهاتيت
 وهات ان كان بك مهاتاة وما هاتيتك كما أعطيتك قال الجوهري لا يقال منه
 هاتيت ولا يبنى منه مضارع فهو على ما قال ليس يتسام التصرف ثم قال ومن قال هو
 اسم فعل قال لحوق الضمائر اقوة مشابهة للافعال ويقول في مهاتاة وهاتيت انه
 مشتق من أهاتي كأحاشي من حاشي ويسمى من بسم الله انتهى وقال صاحب المفتاح
 والاصح عندي انه ليس باسم فعل وانما هو فعل أمر من أتى الشيء اذا أعطاه
 أبدلت همزة هاء وهو مذاهب الخليل (قوله ما لم يتصل به ضمير جماعة الخ) فان اتصل
 به ضمير الاثنين نحو هاتيا يازيدان أو ياهذان استقر على كسر التاء وكان مبنيا
 على حذف النون (قوله لا غير) أي وان اتصل به ضمير الجماعة أو غيره نحو قل
 زوالوا لم يضم مع الواو وخفة الفتحة بخلاف ما اذا كان قبيل الواو كمرقة لمبضمة
 لثة فن أوضمة فتبقى على حالها هذا وقال الراغب قبل أصل تعال ان يدعى به الانسان
 الى مكان مرتفع ثم جعل للدعاء الى كل مكان وقال بعضهم أصله من العلو وهو
 ارتفاع المنزلة فكانه دعاء الى ما فيه رفعة كقولك غير ما غرت شره فالقول له قال تعالي
 قل تعالوا أتى ما حرم بكم عليكم (قوله وقبولهما مع ذلك ياء المخاطبة) لم يقل أو نون
 التوكيد لعلة لما فيه من التوقف لما قال في التصريح ثم انظر في هات وتعال هل
 يقبلان نون التوكيد فيه خلاف في علامة الامر أو لا فيخالف ما اختاره أو لا فيهما
 (قوله وتعال) أصله تعالوي قلبت الواو ياء لوقوعها رابع مع عدم انضمام
 ما قبلها فبقى تعالي ياء من حذف كسرة الياء الأولى للاستئصال والياء لا تقاء
 الساكنين بينهما وبين ياء الضمير (قوله فلن أمرت به ما مدكرا) أي مفردا
 (قوله كان بناؤهما على حذف حرف العلة) أي ان لم يتباشرها نون التوكيد

قل هلم شهداءكم والذانين
 لاخوانهم هلم اليها (و) كذا
 (هات) بكسر التاء ما لم يتصل
 به ضمير جماعة المذكورين
 فيضم نحو هاتوا (وتعال) يفتح
 اللام (لا غير) في (الاصح) أي
 الصحاح لا تهما على الطلب
 وقبولهما مع ذلك ياء
 المخاطبة كهاتي وتعال
 فاذا أمرت بهما مذكرا
 كان بناؤهما على حذف
 حرف العلة فتقول هات
 وتعال كإمر واخس

كقوله وتقدرا والاولا كان بناؤه على الفتح (قوله وان امرت بهما مؤنثا) أي
مفردا وما اذا امرت بهما جمع مؤنث فانهما يثنيان على السكون نحو قوله ابن
وهاتين باهنتات ومثل المفرد في البناء على حذف النون اذا امرت بهما متى مطلقا
أو جمع مذكرا نحو تعال يا وهاتين يا زيدان أو باهنتان في المثنى وهاتوا وتعالوا
في جمع المذكر ولو قال وحكم بناهنا علم من حكم بناء المعتل كان أول (قوله وقيل
انهما اسماء فعلى الخ) قاله الزنجشيري للزومهما الامر ولحوق الضمائر بهما القوة
مشابهة لفظا للافعال فالجاء بها واعتراض بانها يدل على ان هاتين لا تستعمل الا
على صيغة الامر وليس كذلك فانه يقال هاتي هاتي للماضي كما طي وتصريفه كتحريفه
ويدخل عليه من علامات الافعال ما يدخل عليه قال ولله ما يعالط وما يعالط أي
ياخذ (قوله ما دل وضع الخ) أي فعل فهم منه بحسب الوضع ما ذكر من غير
احتياج الى ذكر شيء معه ولا يقتضي ذلك انه تمام مدلوله للماعرف ان لطاق الفعل
الذي ههنا من جزئياته مدلول ثالثا وهو النسبة المعينة الى فاعل معين ولذا اوجبوا
فذكر الفاعل المعين ودخل بقوله وضع المضارع المنفي بلمثلا لانه يدل بالوضع
على حدث غير منقضى وان كانت لم تقلب معناه الى الموصول فيما مضى ومثله
المضارع في سياق لو نحو لو يطيعكم وخرج نحو نعم ونس وعسى وحينئذ وساوى
الماضي في سياق الشرط فان دلالاتها على الحال والاستقبال وتجردها عن
لما هي امر عارض والعبارة بأسل الوضع وبذلك سار التعريف جامعا مانعا لئلا يكن
يرد على عموم قوله غير منقضى الخ الامر لانه يصح ان يدل على حدث وزمان غير
منقضى وذلك الزمان مستقبل فلوقال يدل قوله غير منقضى حافرا كان أو مستقبلا
محملا للحال والاستقبال كان أظهر غاية انه نص في ان المضارع مشترك وتصح
التعريف أولى من الإشارة للاقوال فتدبر (قوله حاضرا كان أو مستقبلا) اسم
كان مستتر فيها يرجع للزمان وحاضرا خبر مقدم واو مستقبلا عاطف ومعطوف
والمراد بالحاضر الحال وهو زمان التكلم وحقيقته أجزاء متعاقبة من أواخر الماضي
وأوائل المستقبل مع الجزء الحاضر وليس المراد منه عند النجاة الآن وهو الزمان
الفاصل بين الزمانين الماضي والمستقبل ولهذا سمعهم يقولون يسبلي من قول
انما زيد يصلي للحال مع ان بعض أفعال صلواته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلاة
الواقعة في الآت السكتيرة المتتالية واقعة في الحال وظاهر كلامه ان المضارع من
قبيل المشترك وهو ظاهر مذهب سيبويه وأيدوه بان اطلاقه على كل منهما
لا يحتاج الى مسوغ بخلاف اطلاقه على الماضي فانه مجاز لتوقفه على مسوغ
واختار بعض المحققين انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال لانه اذا تجرد عن

وان امرت بهما مؤنثا
بناؤه على حذف النون
تقول هاتي وتعالي كاري
واخشي اذبناء الامر على
ما يجزم به مضارعه وقيل
انهما اسماء فعلى الخ وأشار الى
الاسم الثالث بقوله
(ومضارع) وهو ما دل
وضعا على حدث وزمان غير
منقضى حاضرا كان
أو مستقبلا

الغرائم لم يحمل الاعلى الحال ولم يصرف الى الاستقبال الا بقرينة وهذا شان
 لطبيعة والمجاز وأيضا من المناسب أن يكون للحال صيغة خاصة كالأخويه واختار
 بعضهم عكس ذلك وعليه ابن طاهر لان أصل أحوال الفعل أن يكون منظر انتم
 حالتم ماضيا والمستقبل أسبق فهو أحق بالمثال وردبانه لا يلزم من أسبقية المعنى
 أسبقية المثال وقيل انه لا يكون الا للحال وعليه ابن الطراوة لان المستقبل غير محقق
 في الوجود فاذا قلت زيدا يقوم فعنا بنوى ان يقوم غدا وقيل لا يكون الا للمستقبل
 وعليه الزجاج وانكر أن يكون للحال صيغة أعصره فلا يسع العبارة لانك بقدر
 ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضيا وردبان المراد بالحال الماضى غير
 المنقطع لا الآن القاسل بين الماضى والمستقبل فجملة الاقوال فيه خمسة والمشهور
 المستقبل ينفع الباء اسم مفعول والقيام يقتضى كسرهما اسم فاعل لانه مستقبل كما
 يقال الماضى (قوله وسعى مضارع الخ) علام التسمية في هذا دون الأخر للخفاء فيه
 (قوله هذا التركيب) احتراز بذلك عن المعانى الافرازية فلا بردان نحو من يحتمل
 معانى كبيان الجنس والتبعيض والابتداء وان الالباس يحصل في بعض الحروف
 كلام الامر ولا مكي لان صورتهما واحدة والمعنى مختلف وكذلك فى النفي
 ولا فى النهى ولا حاجة الى الجواب بان الفرق يحصل بتقديم العامل على لام مكي
 ووقوع لام الامر ابتداء وان يوقى بغير لام من أدوات النفي اذا خيف التباسها بلا
 النهاية على انه لا يفيد فى نحو جئتكم انضرب زيدا فان اللام تحتل أن تكون
 للامر والتركيب جملة وان تكون لام مكي والتركيب جملة وعلى ان العدول الى شئ
 آخر لو أفاد لم يعرب المضارع (قوله معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة) وذلك
 فى الاسم نحو ما أحسن زيد فى الفعل نحو لآكل السمك وتشرب اللبن فان كلاً من
 التركيبين محتمل لمعان تقريرها واضح وهذا التعليل مختار ابن مالك وجعله سببا
 لاعراب المضارع وأورد عليه ان المتبادر منه قياسا على ما اعترض به على الجمهور
 كما يعلم قريبا ان الاسم اعرب ثم ورد التعجب والنفي والاستفهام عليه فى تركيب
 واحد وليس كذلك وبان الماضى قد يتعاقب عليه معان نحو ما صام زيد واعتكف فانه
 يحتمل ان المعنى ما صام وما اعتكف أو ما كمن اعتكف أو ما تكف فالحق ان الاسم
 انما اعرب ثم ورد الفاعلية والمفعولية والاضافة عليه ومن جملة الاماكن التى
 نظرفها المثال المذكور كما لا يخفى وهذه تصورى فى الفعل المضارع كما كتبت لتوارد
 عليه الحال والاستقبال أشبه الاسم مشابهة تافأعرب (قوله وقضية ذلك الاشتراك
 فى الاعراب) انما تتحقق هذه القضية لو ذكر ان ذلك التعاقب سبب للاعراب ولم
 يجز ذلك ذكر ولا بالاشارة وانما ذكرانه سبب للتسمية بالمضارع وذلك مما لا نزاع

وسمى مضارعا من المضارعة
 وهى المشابهة فلما شبهت الاسم
 فى ان كلامهما يطرد عليه
 بعد التركيب معان مختلفة
 فهما تقي على صيغة واحدة
 وقضية ذلك الاشتراك فى
 الاعراب

فنه يتم ان كلامه هذا يقتضي عدم الاشتراك في الاعراب وليس كذلك فكان ينبغي
 ان يقول وقصية ذلك اصالة في الاعراب لكن الخ وكان ذلك مراده بدليل بقية
 كلامه والمعنى الاشارة في الاعراب على وجه الاصالة فتدبر (قوله لكن لما
 كانت المعاني الخ) او رد انه يمكن تمييز كل من النفي والاستفهام والتعجب من غيره
 كما يقال ما أحسن الى زيد بشئ في النفي وما أحسن زيد عينه أم أنه في الاستفهام
 وما أحسن زيد اعطى غيره في التعجب وهذا كان الخلق ان توارد المعاني المقتضية
 لاعراب الاسم انما هي الفاعلية والمفعولية والاضافة (قوله يميزها غيره) كإظهار
 العوامل المقدرة من ان في النصب ولا الناهية في الجزم والقطع في الرفع (قوله فرعا
 في المضارع) هذا قول البصريين وقائل السكوتيون أصل فهم ما وقال بعض المتأخرين
 أصل في الفعل لوجوده فيه بغير سبب فهو لذاته بخلاف الاسم فهو فرع فيه (قوله
 في الایهام والتخصيص) لان الاسم يكون متهما بالتنكير ويخصص بالتعريف
 والمضارع يتحمل الحال والاستقبال ويخصص للزمان المستقبل بخلاف السين
 وسوف ولا ينافي هذا قولهم في باب الاضافة ان المضاف لا يكون الا اسما لانه
 يستفيد من المضاف اليه نعتا أو تخصيصا وكلاهما لا يكون الا في الاسم
 لان ما هناك ~~...~~ على المجموع أي مجموع الامرين لا يكون الا في الاسم
 اولا يكون أسالة الا فيه على أنه فرق بين التخصيص في الاسم والفعل المضارع بناء
 على انه مشترك وأما على كونه حقيقة في أحدهما فلا اشكال أصلا (قوله وقبول لام
 الابتداء) لان لام الابتداء تدخل على الاسم نحو ان في ذلك لهبرة وعلى الفعل نحو
 ان ربك ليحككم (قوله والجريان على حركات اسم الفاعل الخ) المراد مطلق الحركات
 لا تخصها فمدخل نحو يقبل بالنسبة الى اسم فاعله والميم اذا الجريان لفظا أو تقدير
 ليدخل يقوم بالنسبة لتمام لان أصل يقوم يقوم بسكون القاف وضم الواو فتقلت
 الحركة من الواو لساكن الصحيح قبلها (قوله مرده ابن مالك) فيه ان ابن مالك لم يرده
 من جهة انه علة في التسمية وانما رده من جهة انه علة لاعرابه فقال أما الاول والثاني
 لان الماضي يقبلهما فتقول زيد ذهب فيحتمل قرب الذهاب وبعده فاذا ادخلت
 قدومه فتخصص وأما الثالث لان الاسم والماضي يشتركان في قبول اللام اذا وقع
 جوابا للو وأما الرابع فليس بمطر دولوسم فالماضي يجري أيضا على الاسم كقبح
 فهو فرح وأثر فهو وأثر وغلب غلبا وجلب جلبا وقال ان المشابهة في تلك الامور
 يعزل عما جرى بالاعراب لاجله بخلاف المشابهة في تعاقب المعاني وحاصل ما ذكر
 ان ما قوله ليس بتمام في نفسه وبتقدير تمامه لا يفيد لان تلك الامور الاربعة ليست
 هي السبب في اعراب الاسم حتى يترتب على ثبوتها في المضارع اعرابه لان شرط

لكن لما كانت المعاني
 المتعاقبة على الاسم لا يميزها
 الا الاعراب وعلى المضارع
 يميزها غيره أيضا كان الاسم
 اشتد احتياجا الى الاعراب
 من المضارع فجعل الاعراب
 أصلا فيه فرعا في المضارع
 وما قيل من ان العلة في التسمية
 مشابهة للاسم في الایهام
 والتخصيص وقبول لام
 الابتداء والجريان على
 حركات اسم الفاعل وسكانه
 فردّه ابن مالك في شرح
 التسميل (ويعرف) أي يميز
 عن فحيمه

(لم) أي بدخولها عليه نحو
لم يلد ولم يولد وبما يميزه
أي بدخول حرف التنفيس
عليه كسوف وكذا دخول
اللام أروا الطالبتين وإنما
اقتصر المصنف على لم كان
مالك في أفنيته لان لها
امتزاجا بالفعل بتغير معناه
الى الماضي حتى صارت
كجزء من قوله الرضي (واقفناحه)
بالرفع على الابتداء كما هو
قضية كلامه في الترح
يكون (بحرف) واحذرا
(من) أحرف (نابت) أي
بعدت أو أنبت أي أدركت
(نحو) قولك (تقوم وأقوم
وتقوم) زيد (وتقوم)
بالمجر ولم يذكروا هذه الأحرف
ليعرف بها المضارع
لوجودها في أول الماضي
وانما ذكرها تمهيدا للحكم
الذي بعدها كما يأتي ومن
النحاة من جعل افتتاحه
بأحدها من علامته أيضا
وهو ظاهر كلام المصنف بل
قبل ان التمييز بها أولى من
التمييز بلم لعدم انفسكا كما
هنا ولا اتصالها به وللتخصيص
على جميع أمثله بخلاف
لم وعليها اقتصار ابن مالك
في التسهيل وعليه في شرط
في الهزرة ان نسكون

الجامع أن يكون هو سبب الحكم ولأن تقول انها وان لم تكن سبب الاعراب
الا انه يصح اللاحق بسبب المشابهة فهم على طريق قياس الشبه يمكن فيه ان قياس
الشبه لا يصار اليه مع امكان قياس العلة الا أن يجاب بان قياس العلة متعذر
لان علة اعراب الاسم توارد المعاني التي لا يميزها الا الاعراب لا مطلقا (قوله لم)
أي بعبارة دخولها عليه والمراد بها استقامة المعنى وعدم الامتناع بحسب اللغة
ولا خفاء في امكان معرفة ذلك بدون معرفة ان ما دخلت عليه مضارع فلا دور
في تعريف المضارعها (قوله الطالبتين) أي الموضوعتين لطلب الفعل والكف
سواء استعملت في غيرهما وفي غيرهما وانظر في التثنية هل هي من باب التغليب أو يكفي
الاشتراك في مطلق الطلب (قوله لانها امتزاجا الخ) هذا التامية على قول المبرد
من صرفها معنى المضارع الى الماضي ونقطة وأما على قول سيبويه انها تصرف
لفظ الماضي الى المضارع دون معناه كما نقله أبو حيان فلا يتجه هذا التعليل وأيضا
انما يتجه على القول بان لما سكت من لم وهو قول الاكثرين اما على القول
بالسالمية فيحتاج الى زيادة في التعليل كما يقال مثلا انما تصرف على لم ابتداء كقولها
أول حر وفافهسي كالأصل للمأول انما ادخل في الجزئية من لم ما يدل حذف الفعل
بعد ما دونها وعلى بعضهم الاقتصار عليها بانها أشهر عوامله بقى ان حرف التنفيس
يخصص المضارع بالاستقبال ومنزل منزلة الجزء ولدالم به من ويجاب بانها لا تغير
في التخصيص لبقاء المعنى تدبر (قوله بالرفع على الابتداء) ونحوه المبتدأ قوله بحرف
من نابت ولولا كلام الشارح امكان جزه عطفها على لم ليكون علامة أخرى (قوله من
أحرف نابت) أي من الأحرف المجموعة في نابت (قوله لوجودها في أول الماضي) نحو
اكرم ويزجر ويزنا وتعلم (قوله تمهيدا للحكم الخ) هو قوله ويضم أوله الخ كما يصرح
به الشارح قر يبا وانتمهيد التوطئة قوله وهو ظاهر كلام المصنف) أي في المتن (قوله
لعدم انفسكا كما عنده) هذا ظاهر على كلام سيبويه والبصر بين فيما اذا اجتمع نا آن
مفتوحتان في أول مضارع تفعل وتناعل وتفعلا نحو فانت له تسمى ونارا تظن
من ان المحذوف هو التاء الثانية وقيل الأولى وعزى له شام والسكوفين وعدم
الانفسكا على هذا القول غير ظاهر وقد يفعل ذلك التخفيف بالحذف بما تصد
فيه نونان ومن ذلك ما حكاه ابن جني من قراءة بعضهم ونزل الملائكة تنزلا في هذه
القراءة دليل على ان المحذوف من تنزل التاء الثانية لان المحذوف في القراءة
المذكورة انما هي النون الثانية ومنه على الاظهر قوله تعالى وكذلك نجسي
المؤمنين في قراءة عاصم أصله نجسي ولذلك سكن آخره (قوله ولا اتصالها به) أي
على انها كجزء منه (قوله بخلاف لم) فيه نظر (قوله وعليه في شرط في الهزرة الخ)

لا حاجة للتعرض لذلك في العبارة لان احرف نأيت صارت علما في الاصطلاح على ذات المعاني المخصوصة حتى لا يفهم منها غيرها وانما قال المصنف ما تقدم لان الطالب قد تجهل ذلك ويغفل عنه سيما ابتدئ (قوله للتمكلم وحده) أي مذكرا كان أو مؤنثا والمراد للتمكلم التمسك فاندفع ما قيل الصواب ان يقول للتمكلم مع الانفراد وقس عليه فابعدده لان ما ذكره يوجب صدق حد الضمير على احرف المضارعة واحترزه عن همزة لا تكون للتمكلم نحو اقام واكرم فان قيل لك ما تقول في اخفى من قوله تعالى فلا تعلم نفس ما أخفى لهم قفل من سكن الياء فهو عنده مضارع ومن فتحها ففاض وقوله وحده حال من التمسك لتأويله بالتمكلم أي متفرا أو التعريف فيه للعهد الذهني والمعهود ذهنا نكرة في المعنى فيعامل معاملة أو منقول مطلق للحال المقدرة أي يتوحد التمسك بكون الهمزة له توحد أو نصب على الظرفية بمعنى في حال وحدته لا مع غيره (قوله للتمكلم ومن معه) الظاهر من هذه العبارة أن الموضوع له مجموع التمسك ومن معه بخلاف من عبر بقوله للتمكلم مع غيره قال الدماميني والذي يظهر ان النون في هذا المقام للتمكلم ومن يشركه في ذلك الفعل منظورا فيه للجمع بالاصالة مفردا كان المشارك أو غيره من الذكور أو الاناث أو مهما ومقتضى عبارة المصنف يعني ابن مالك وكثير من ان النون للتمكلم حالة كونه مشاركا لمشاركة قيد في ثبوتها للتمكلم ولا يلزم من ذلك أن تكون للتمكلم ومن يشاركه مع اعلى السواء في القصد وبين المعنيين فرق فليتاأمل (قوله أو للعظم نفسه ولو ادعاء) أي أو للتمكلم الماعظم نفسه اسكونه عظيما ما بحسب الواقع أو بحسب الادعاء وقيل انما يستعمله المعظم لنفسه وحدها حيث نزل نفسه منزلة الجماعة أو لان اتباعه يشاركونه في غاب أموره فالاستعمال المذكور مجاز من الجمع لعدم المعظم كجماعة ولم يحسب منه في الغائب والمخاطب في الكلام المعتد به كما في المطول لافي الضمير ولا في غيره وأما فنادته الملائكة والمنادى جبريل وحده فلان الجمع المحلى باللام ينسج منه في مثل هذا الموضع معنى الجمعية فبكون مفردا في المعنى كذا قيل وفيه نظر فقد مرح السعد في المطول في بحث ان استغراق المفرد اشمل ان الجمع لا يتم بالتحصيل لو احدثوا قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا مجاز فالأولى الجواب بعثه عن فنادته الملائكة وانها مجاز وانما نحو بايها التي اذا طلقت النساء فن باب تغليب المخاطب على الغائب أي اذا طلقت أنت وأنتك وانما يخص بالنداء لان الكلام معه ولانه امام أمتهم وأما تجويز الكشاف والقاضي فهان لم يستجيبوا لكم أن يكون الجمع له عظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم وتجويز القاضي في قوله تعالى ن والقلم وما يسطرون ان ضمير يسطرون

للمتكلم وحده وفي النون
 أن تكون للمتكلم ومن معه
 أو للعظم نفسه ولو ادعاء
 وفي الباء ان تكون

راجع الى القلم والجمع للتعظيم ان اريد بالقلم القلم الذي خط الاوج فلا يدل على
 مجيئه بل على ان المجوز يرى ذلك هذا وقد تستعمل النون للدلالة على ان الفعل
 انما جازته مما يصر الواحد عن القيام به ومنه اياك زهد ونحمدك اللهم (قوله
 للغائب المذكور مطلقا) أي مفردا أو غيره ظاهرا أو غيره والمراد اللفظ الغائب فلا
 يرد ان الياء تستعمل في الله تعالى كقوله الله يحكم وهو منزوع التذكير والتانيث
 اذ هما من صفات الاجسام وعن الغيبة لاستلزامها الاختصاص بحيز دون آخر
 فيستحيل على من هو في كل مكان (قوله وجمع الغائبات) أي ظاهرا كان الاسم
 كيقوم الهندات أو مضمرا نحو الهندات يقمن عاقلا كان المسمى كما مر أو غيره نحو
 السموات ينظرن جمع اسما كان الاسم كما مر أو مكررا نحو الهندات يقمن والاعين
 يدمن ومنه ذهب البصريين ان نحو تقوم الهندات بالتاء الفوقية كقوله (قوله
 ان يكون للمخاطب مطلقا) أي مفردا كان أو غيره مذكرا أو غيره واذا اجتمع
 مخاطب وغائب فالقياس تغليب المخاطب لتقدمه اسكون الخطاب معه كقوله تعالى
 فن تبعلن منهن فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا واذا اجتمع مذكرا ومؤنث
 فالقياس تغليب المذكور (قوله وللغائبة) أي انظروا أو يتأويل فيدخل ظاهرها
 نحو تقوم هند ومضمرا نحو هي تقوم والحقيقي كما مثل والمجازي نحو تنظرون السماء
 وهي تنظرون ما هو للغائبة بالتأويل نحو تجي السكيات على معنى العبيدة ونحو
 تقوم الرجال والرجال تقوم للتأويل بالجماعة (قوله للغائبتين) تنبيه غائبة وشمل
 الظاهر نحو تقوم الهندات والمضمرا نحو الهندات ان تقومان والحقيقي كما تقدم
 والمجازي نحو تدمع العينات والعينتان تدمعان لكان لو كانت الغائبتان بلفظ ضمير
 الغيبة فهل تقول هما تفعلان بناء فوقية تعني امرأتين حملا للضمير على الظهور وعيا
 للمعنى وانظرا الى ان الضمائر ترد الاشياء الى أسوأها وهو قول ابن أبي العافية
 وتقول هما يفعلان بناء تحتية رعيا للفظ فان هذا اللفظ يكون للمذكورين وهو
 قول ابن البادش والريح الاول وبه جاء السماع قال عمرو بن أبي ربيعة
 انص على أخي يده حديثنا * ومالهما ان تعلمتا متأخر
 لاهما ان تبغياي حاجة * وان ترجيا سراهما كنت أحصر
 (قوله هو قوله ويضم أوله الخ) أي هو ما تضمنه قوله المذكور (قوله سواء كان كل
 حروفه أسولا) ينحصر في الرباعي الجرد كما مثل والمحقق به كجورب وتجاب (قوله
 أم بعضها زائد) هو الثلاثي المزيد فيه وهو ثلاثة أبواب باب الاعمال كيكرم
 والتفعل كيفرح والمفاعلة كيهاتل (قوله ويفتح أوله في غيره) أي في اللغة المشهورة
 وهي لغة أهل الحجاز (قوله ولا يكونان الا ضربا واحدا) أي حرف واحد نحو يدرج

للغائب المذكور مطلقا
 لوجمع الغائبات وفي التاء
 أن تكون للمخاطب
 مطلقا أو للغائبة أو للغائبتين
 وبهذا يظهر ان التعبير
 يأنيت أنسب بالنسبة
 للتضمة فيتم تعبيره بآيت
 والحكم الذي أشيرنا اليه فيما
 مر هو قوله (ويضم أوله)
 أي المضارع أي الحرف
 المقترن به (ان كان ما ضميه
 رباعيا) سواء كان كل
 حروفه أسولا (كيدرح)
 اذ ما ضميه درج أم بعضها
 زائدا كيجيب (ويكرم)
 اذ ما ضميه ما أجب وأكرم
 والهمزة فهم ما زائدة لان
 وزنه ما أفعل (ويفتح) أوله
 (في غيره) أي غير المضارع
 الذي ما ضميه رباعي بأن كان
 ما ضميه ثلاثيا (كيفرب)
 اذ ما ضميه ضرب ولا يكون
 الا أصلي الحروف أو خماسيا
 أو سداسيا كينطلق
 (ويستخرج) اذ ما ضمهما
 انطلق واستخرج ولا يكونان
 الا ضربا فبهما ومن
 الخماصين نحو

ما حرقان نحو انطاق أو ثلاثة نحو استخرج (قوله نحو خصم وقتل) يجوز في فائهما
 فتح يفتل حركة المدغم اليها والكسر لالتقاء الساكنين وهذا أولى لان للاقول
 تباها ايضاً حتى التبديل ومن العرب من اذا كسر الفاء يتبعها كسر العين فنقول
 خصم وقتل بكسر الخاء الصاد والقاف والتاء وقياس المضارع من الاول في قتل
 مثلاً يفتل بفتح القاف ومن الاخير ين يفتل بكسرها او يفتل بكسر حرف المضارعة
 أيضاً اتباعاً للقاف ثم هذا التقدير مقياس في كل فعل ادغم فيه تاء الافتعال (قوله
 ادغمت التاء) أي بعد نقل حركتها الى ما قبلها (قوله وحذفت الهمزة) أي همزة
 الوصل استغناءً عنها بفتح ما بعدها (قوله فان الهمزة منه مكسورة على الافصح)
 قال الجوهرى الكسر أفصح من الفتح والفتح لغة بني أسد وهو نقياس (قوله وكذا
 نحو اهريق وايطبع) أي يستثنى ذلك وأهريق بسكون الهاء ايصح التقرير
 الآتي اما هريق يفتحها فهو من هراق ابدلوا من الهمزة ما ثم صرفوا الفعل بها
 لانهم انما حذفوها الكوناً همزة في يريق فلما صارت مثل درج فكما قالوا يد حرج
 فهو مد حرج قالوا يهريق فهو مهريق (قوله فان الهمزة فهما مضمومة) احتراز عن
 مضارع استطاع الموصول الهمزة لانه خماسي فانه مفتوح حرف المضارعة لان أهل
 ماضيه استطاع حذف تاءه لجانسة الطاء كما يحذف أحد المتلين نحو ظلت ومست
 ففتح مضارعه كما يفتح يستطيع (قوله ليس برباعي) بل خماسي (قوله فلا استثناء) لان
 الشاذ لا يجب ان يدخل في التواعد (قوله أو ان الهاء والسين زائدتان على خلاف
 القياس) والاصل اراق والطاع هذا مذهب سيبويه ان الاصل الطوع ثم انقلبت
 حركة العين ثم قلبت الفاء لثقلها في الاصل وانما أح ما قبلها في اللفظ ثم زيدت
 السين عوضاً من ذهاب العين أي من ذهاب حركة العين أو من العـ وان لم يذهب
 من الكلمة لان العين لما سكنت توهنت وتعيأت للحذف عند سكون اللام في نحو لم
 يطع وأطاعت فلا حاجة لقول ابن عمقور رموزاً لان السين زيدت لتكون عوضاً
 عن العين متى حذفت بل لا يصح لقول الخضر اري ان كون الحرف عوضاً من شيء
 في حال دون آخر معدوم التنظير ولا يرد اعتراض المبرد بان الشيء انما يعوض اذا لم يكن
 موجوداً وحركة العين موجودة لانها انقلت الى الفاء انتهى وانما حكم بان أصلها ما
 اراق والطاع لانها ما ليس من أبنية الافعال ومعناها معنى الرباعي كذا قيل
 ويوافقه في استطاع قول سيبويه انما هي اطاع اسكنه معترض كأنه ابن الزبير
 من المغاربة بان معنى استطاع ندر ومعنى اطاع انقاد ولم ينقل أحد من أهل اللغة
 عن العرب بان استطاع بمعنى اطاع انتهى واجود ما يتسلكه في دفعه ما ذهب اليه
 ابن الطرلوقة ومن تبعه من انه قد ثبت طاع الرجل بمعنى انقاد وتذال فلا يعد

خصم وقتل بالتشديد فان
 أصلها ما اختصم واقتل
 ادغمت التاء فيما بعدها
 وحذفت الهمزة ولهذا فتح
 حرف المضارعة فهما
 ويستثنى من كلامه نحو انخال
 فان الهمزة منه مكسورة
 على الافصح وكذا نحو
 اهريق واستطيع فان
 الهمزة فهما مضمومة مع ان
 ماضيه ما وهوا هراق
 واستطاع ليس برباعي وقد
 يقال بانهم بان الشواذ فلا
 استثناء وأن الهاء والسين
 زائدتان على خلاف القياس

ان يكون من كلامهم اطاع الرجل صيره منقادا انقلامن طاع واذا كان كذلك فقد
 آل. معني اطاع المعنى استطاع من حيث ان القائل اطعت بمعنى صيرت غيري منقادا
 . كأنه قال قدرت واستطعت فيكون يبدو به انما جعل استطاع من اطاع
 لان اتقانها معني لان كل افة عمن الاخرى انتهى وقال الكوفيون الاصل
 استطاع حذف التاء وطفعت الهمزة وهو وضعف لسطع همزة الوصل في الاختيار
 من غير موجب (قوله فكأنهما على أربعة أحرق تقديرًا) كأن للتحقيق نحو
 كأن الأرض ليس بها شام فاندفع ان في الكلام تسامح لان كلامهما في التقدير
 رابعي قطعا (قوله على الاصح) فيه اشارة للقدح في قول ابن مالك في شرح التسهيل
 ينفي الخلاف في بناء المضارع الذي اتصل به تون الاناث ومقابل الاصح ما ذهب اليه
 ابن طحمة والسهيلي وابن درستو به وطائفة من انه معرب لبقاء موجب الاعراب فيه
 فهو يقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهرا ومنع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه
 بالماضي وانما قدم حالة البناء على حالة الاعراب لان البناء هو الاصل في الفعل
 كما سيأتي في كلام الشارح ولان ضابط الاولى وجودى والثانية عذمي (قوله افوات
 شمه: بالاسم الخ) فيه نظر اذا الشبه لم يفت نعم قد عورض باتصاله بالتون التي لا تلحق
 الأسماء وفي عبارة بعضهم ولا يمنع خروجه عن الاعراب فيه كالم يمنع ذلك الاسم
 خروجه عن الاعراب لما شابه الحرف انتهى وهذا كما صرح في أن سبب
 الاعراب لم يفت لكنه عورض بسبب اتصال التون التي ترات منزلة الجزء من
 الفعل فصارا كاشئ الواحد ومصر عن المصنف عند قوله وهو أسل البناء ما يدل
 لذلك وقد يوجه كلام الشارح بامر من الاول ان الشبه المقتضى لاعرابه مشروط
 بعدم المعارض فاذا وجد المعارض فقد فات الشبه بفوات شرطه اذ يلزم من عدم
 الشرط عدم مشروطه الثاني سلمنا ان الشبه المذكور ليس مشروطا بشئ لكن
 لان سلم ان الشبه المذكور باق اذ منه الجري على حركات اسم الفاعل وسكانته وقد
 فات هذا لان التون مارت كالجزم من الفعل ولهذا سكن آخره كالماضي وان لم
 يتوال فيه أربع حركات فاشبه الماضي كما صرحوا به والماضي لا يلزم الجري على
 حركات اسم الفاعل وسكانته فكذلك ما أشبهه قاله شيخنا العلامة الغنيمي وهو مبنى
 على أن الشبه الابهام والتخصيص والجريان على حركات اسم الفاعل وسكانته وليس
 بمرضى عند الشارح تبعًا لابن مالك بل تعاقب المعاني التركيبية كما تقدم ومصر عن
 ابن مالك ان الماضي يجري كالمضارع على حركات اسم الفاعل وسكانته اللهم
 الا أن يقال ما هنا مبنى على كلام الجمهور (قوله باتصاله بالتون الخ) أورد عليه
 بأنه يلزم بناؤه اذا اتصل به الف الاثنين أو واو الجمع أو ياء المخاطبة واجيب

فكأنهما على أربعة
 أحرف تقديرًا (ويستكن
 آخره) تسكين بناء على الاصح
 ان كان (مع تون النسوة
 نحو) والمطادات (يترصد
 والا ان يعفون) وبني الفعل
 معيار جوعا الى الاصل من
 بناء الفعل افوات شمه
 بالاسم المقتضى لاعرابه
 باتصاله بالتون التي لا اتصل
 الا بالفعل وبني على
 السكون لانه الاصل في البناء

بانه انما اعرب والحالة هذه اسم بالفتح والجمع واورد ايضا عليه انه يلزم بناء
المفروق بحرف التنقيس ونحو لم الجازمة واجب بالفرق بين التون وما ذكر بان
التون لما اتصلت بالآخر وصارت ~~صكا~~ الجزء تعذر الاعراب بالحركة والحرف
وتقديرهما الاحبة اليه ولاداعي له لانه يرجع الى الاصل (قوله وحلا على الماضي)
الا قرب انه عطف على قوله لانه فهو تعليل ثان للبناء على السكون ويرد عليه ان
البناء على السكون غير محتاج للتعليل لانه الاصل وايضا الصحيح ان الماضي مع
التون مبني على الفتح المقدر لا السكون الظاهر ويمكن ان يجاب عن الاقول بان
الحمل لعدم اجتماع أربع متحركات الذي هو السبب في بناء الماضي كما يؤخذ من
كلام الرضى قال شيخنا القنبي الظاهر انه عطف على رجوعا فتأمل انتهى وعليه
فهو تعليل ثان لاصل بناؤه لانه علل بثلاث علل ذكرها ابن مالك مأمروها هذه
والثالثة تركيبها معها لانها كالجزء لان الفاعل كالجزء من فعله وبعدها بحسب
انظرونا خبرنا وحلا عن قوله وعلى السكون تقدير وار رد على هذه العلة انه ان
اريد تعليل نفس البناء فلا نسلم ان بناء الماضي لاجل اتصال التون به يدل ان
مبنى قبلها ومع غيرها وحاصله ان شرط الجامع ان يكون هو سبب الحكم الا ان
يجاب بنظير ما مر من الجواب عن اعتراض ابن مالك وجه شبه المضارع للاسم وان
اريد تعليل كون البناء على السكون ففيه ما سلف واما العلة الثالثة فترد على كون
التركيب سببا للبناء على ما سلف تعرفه في بناء المضارع على الفتح مع نون التوكيد واما
لزوم بناؤه حذفت مع ضمائر التثنية والجمع والمخاطبة وحرف التنقيس ونحوه فقد عرف
جوابه مما سلف وانما علل بناء المضارع وان كان البناء أصلا في الافعال لان
الاعراب قد صار له أصلا ثانيا أو لما سلف عن المصنف عند قوله وهو أصل البناء
فراجع (قوله لم يؤثر فيه انظرا) بل محلا فيكون الفعل في محل جزم ولم ونصب بلن
وعلى مقابل الاصح يكون معربا (قوله وخصت) أي الواو التي هي لام الكامة
(قوله بخلاف الثانية) أي واو الضهير (قوله لانها كلمة) متعلق بحذف واو هو بدل من
قوله ولذلك أتى به لانه أدل على التصود فلا يرد أن الفعل لا يتعدى الى معمولين من
نوع واحد الا بالتابع وهذا قد ذكرت حلة الفعل أولا بقوله ولذلك (قوله ويرجعن) قائله
اعشى همدان على الصحيح وصدرة * يمرون بالدهنا خفا فاعياهم * والدهنا ثابا تقصر
والدلكنه مقصور هنام وضع بيلا تميم وعياهم جمع عيبة وهي ما يجعل فيه الثياب
ويجعل خلاب الراكب ويخرجن عطف على يمرون وانث فاعله بتأويل الجماعة
ويروي بدله ويرجعن ودارين بكسر الراء موضع في البحر يؤتي منه بالطيب ويجر
الحقائب حال وهو بضم الباء جمع بكرة وهي المماتة والحقائب جمع حقيبة وهي

وحلا على الماضي المتصل
بم او اذا دخل عليه عامل نحو
لم يضرب أولن يضرب لم
يؤثر فيه انظرا والى ذلك أشار
بعضهم ملفزا حيث قال .
وما ناصب للفتل أدر جازم له
ولا حكم للاعراب فيه يشاهد
وزن يعقون يعقون والواو فيه
لام الكامة لا ضمير الجماعة
والتون ضمير النسوة لا تون
الرفع بخلاف الرجال يعقون
فان الواو فيه ضمير الجماعة
ولام الكامة محذوفة والتون
علامة الرفع والفعل معها
معرب وأصله يعقورن بواو
أولاهم الام الكامة فاستقلت
الضمة على واو قبلها ضمة
فحذفت الضمة فالتقى ساكنان
فحذفت الواو الاولى فبقى
يعقون على وزن يعقون
وخصت بالحذف لانها جزء
كلمة ولانها آخر الفعل
ولانها لا تدل على معنى بخلاف
الثانية ولذلك حذفت الواو
الكامة في نحو قاض وغازدون
التنوين لانه كلمة مستقلة ولا
يوصف بأنه آخروحي به لغني
وكما يسكن مع نون النسوة يسكن
مع نون الذكور كقوله
ويخرجن من دارين يجسر
الحقائب

وعاء يجعل فيه الر جل زاده (قوله فلو عبر بنون الجمع اكان اولى) أى لبدخل فيه
 نون الذ كوز ضميرا كما مثل أو علامة كقوله يعصن السليط اثار به واوجب
 بانها فم ما نون الانث استهبرت للذكورين فالمراد بنون النسوة والنون الموضوعه ان
 وان لم تستعمل فمهن هذا وقد يقال الاولى نون المؤنث ويحباب بان المصنف له اصطلاح
 على ان النسوة بمعنى المؤنث (قوله فتح بناء) أى على الامع قال الامام أبو حيان
 والحركة التي قبل النون ذهب قوم الى أنها حركة بناء وقوم الى انها حركة غارضة
 لا لتمام الساكنين وهو ناص صيبو به وفي الغرة فتحها قبل نون التوكيد في مثل هل
 تضرين عند سيبويه والمبرد وابن السراج والقاري فتحه بناء وقيل فتحه انشاء
 الساكنين وهو مقتضى قول السيرافي وزنه الزجاج الى سيبويه والصحح القول
 الاول بدليل هل تضرين ولم يلق سا كسان انتهى (قوله افظا وتقديرا) بالواو لا بأو
 كما في بعض النسخ (قوله تركيبه مع هاء تر كيب خمسة عشر) أى ولا اعراب في الوسط
 والنون حرف لاحظ له في الاعراب فيبنى الجزآن ولم تهر ب الكلمة على النون عند
 الامتراج كما اعراب الاسم بالياء على التاء عندده ولا على ما قبل النون كما اعراب الاسم
 مع امتزاجه بالتموين على ما قبلها لان الاسم لا صالته في الاعراب روى اعرابه بقدر
 الامكان بخلاف الفعل فانه يرجع الى أصله بأدنى سبب وبما تقرر يظهر الدليل والا
 فمجرد اتر كيب ليس من أسباب البناء لانهم لم يعدوه فيها وقد رأيت بخط المصنف
 مانصه الذي تحصل لى ان اتر كيب لا يدعى البناء ولا تلازم بينهما بدليل بعلبك
 وحضرموت لان حقيقة جعل الكامتين كلمة واحدة ومن أين يقتضى هذا البناء
 انما يقتضى التخفيف فيصح ان يجعل علة في كون البناء على الفتح دون غيره لاعلة
 في أصل البناء الأثرى اربناء الاسم د ثما أو غالبا الشبيه الحرف ولا تركيب في
 الحروف فمن أين اقتضى التركيب البناء وهو لا يوجد في الحرف أصلا ولا يطبق به
 فهو بأن يضاد البناء أولى منه بأن يقتضيه الأثرى انه من خصائص الاسماء انتهى
 والارلى ما في المتوسط انه انما بنى لانه لو اعراب مع نون التوكيد لم يعلم انه مستند الى
 الواحد أو الى الجميع في مثل هل تضرين ولو اعراب على نفس النون لجرى الاعراب
 على ما يشبه التثوين وهو النون وهو غير جائز (قوله بدليل انه لو فصل الخ) يدل على انه
 معرب عند عدم اتصال النون به رجوع علامة الرفع عند الوقف على المؤنث
 بالحقيقة تقول هل تقعان ياز بدون فاذا وقعت على الفعل حذف النون وردت
 واد اجمع ونون الرفع وقت هل تقعان ولو كان منيا لم يختلف حاله وصله لا ووقفا
 (قوله لانهم لا يركبون ثلاثة أشياء) يشك كل نحو لا رجس بالبناء على الفتح وسبب ان
 منه (قوله مطاقا) سواء اتصل به الف اثنين أو اوجع أو اياه الخاطبة قال في

فلو عبر بنون الجمع اكان
 أولى ولو صدق عموم قوله
 فيما بعد ويعرب فيما عدا
 ذلك (ويفتح) آخره فتحه بناء
 ان كان (مع نون التوكيد)
 حقيقة كانت أو تقبيلة
 (المباشرة) وهي المتصلة به من
 غير حاجر (فظا أو تقديرا)
 هذا مذهب الجوهري وبه
 جزم ابن مالك وطائفة وعلة
 البناء عندهم تركيبه معها
 تركيب خمسة عشر بدليل
 انه لو فصل بين الفعل والنون
 فصل لم يحكم ببناءه لانهم
 لا يركبون ثلاثة أشياء كشي
 واحد ومعنى مباشرته
 تقديرا أن لا ينوى هناك
 فصل وذهب قوم الى البناء
 مطلقا لان النون لما لحقته

أكدت فيه الفعلية وردته الى أصله من البناء (90) وذهب جمع الى الاعراب مطبقا والاصح الاقل ولم يقيدون

القسوة بما قبله به تون التوكيد
لانها لا تكون الا مباشرة
بخلاف التوكيد فانها قد
تكون مباشرة (نحو اذ يذوق)
بالبناء للمفرد وقد لا تكون
كاسياني (ويعرب) أي
المضارع (فيما عدا ذلك)
المتقدم وهو ما اذا عرا
عن التونين (نحو يقوم زيد)
وما اذا لم تباشره تون التوكيد
لغظا أو بتقدير اوان اتصلت
به لفظا بأن فعل بينهما
فاصل حسيما كان أو مقدرا
فالأول نحو (ولا تبعان)
أصله قبل التوكيد وانتهى
تبعان بتخفيف تون الرفع
فدخل الحازم فحذف تون
الرفع ثم أكد بالتون الثقيلة
طابق ساكنان الالف والتون
المدغم ولم يعجز حذف الالف
لئلا يلتبس بفعل الواحد ولا
التون لغوات المقصود منها
فحركت التون بالسكس
تشبهان التثنية الواقعة
بعد الالف (ولتبون)
مضارع بلي بيلومبني للمجهول
مسند لجماعة الذكور أصله
قبل التوكيد لتبليون يوابن
أولاهم الام الكامة بحركة
حرف العلة وانفتح ما قبله قلبت
الواو ألفا ثم حذف لالتقاء

الارتشاف فحذف تون الرفع للبناء عند التجرد وهو مذهب الاخفش والزجاج واني
على في الايضاح (قوله أكدت فيه الفعلية لانها من خصائص الفعل فاذا أكدها
بعد من مشابهة الاسم ونقصت شبهة لانه تتخلص بها للاستقبال فلم يبق فيها ما ورد
ابن مالك بأنه كان يلزم بناء المجزوم والمضرون بحرف التنقيص والمسند الى ياء المخاطبة
لانها تختص بفعل بل هي أيون بالفعل من جهة انها ناسبت الفعل لفظا ومعنى
والتون ناسبت لفظا اذ معناها يصلح للاسم وهو التأكيد (قوله وذهب جمع الى
الاعراب) كحاله قبل ان تدخل عليه التون قال الشاطبي ومن الناس من يطلق
على الفعل هنا انه لا معرب ولا مبني كما ضاف الى ياء المنكح فله حال بين حالين (قوله
وقد لا تكون) هذا التركيب يقع كثيرا للمصنفين واستعمله المناطقة في سور السالبة
الجزئية وفيه ادخال قد على المضارع المنفي ونص في المعنى على اختصاصها بالفعل
للتعريف الخبري المثبت ومثله في الهمع فاحفظه (قوله المتقدم) اعني ان عن افراد
اسم الاشارة مع أن المشار اليه جمع (قوله بأن) فصل بينه وبين افاصل وهو ألف
الاشين وواو الجمع وياء المخاطبة ولا فرق فيها بين ان تكون ضمائر كما هو الاصح
أو علامات على مقابلة (قوله لئلا يلتبس بفعل الواحد) لايقال لا التباس لان التون
مع فعل الواحد مفتوحة ومع فعل الاثنين مكسورة لانه قول شرط كسر هاء مع فعل
الاثنين وجود الالف على ان الكسرة قد يذوق عنها أو تذهب حال الوقف فلا يحصل
التمييز وبهذا التعليل يعلم الجواب عما يقال انه ينبغي ابقاء الواو في لتضربن يا قوم
كما بقيت الالف وقيل في الجواب ان الالف فيها زائدة متسوسة اجتماع الساكنين
وقيل أيضا ان حذف الواو مع الخفيفة متفق عليه فحذف مع الثقيلة قياسا على
الخفيفة والالف لم تحذف مع الخفيفة ليعلم حذفها مع الثقيلة عليها ثم ان اغتفر
الساكنين لما ذكر بناء على انه على غير حده اعدم كونها في كلمة واحدة على القول
باشتراطه والالف على القول بأنه على حده اعدم اشتراط ذلك فلا اشكال (قوله
فحركت التون بالسكس) لا يخفى ان الحرك بالسكس انما هو التون المدغم لا
المدغم وان أوهم كلامه خلاف ذلك (قوله مضارع بلا يلو) فهو من البلاء وهو
التجربة والاحتبار (قوله مبني للمجهول) أي مبني للنادي للمفعول المجهول فاعلا أي
المجهول فاعله (قوله لجماعة الذكور) أي ضمير جماعة الذكور أي المخاطب
(قوله فحذف تون الرفع) انما خصت بالحذف دون تون التوكيد وان كان كل منهما
لمعنى لان تون الاعراب اذا حذف دل عليها تون التوكيد من غير عكس لان تون
التوكيد اما ثقيلة مفتوحة أو خفيفة ساكنة وتون الاعراب خفيفة لا ضرورة أو
مفتوحة فاداء تون التوكيد والحال ان الفعل معرب لم يدخل عليه ناصب ولا

الساكنين وصارت لتبليون ثم أكد بالتون الثقيلة فاجتمع ثلاث تونان فحذف تون الرفع

جازم فعلم ضرورة ان تون الرفع محذوفه لان الثابتة لا تصلح ان تكون علامة الاعراب
 (قوله لاستعمال تولى نونات) أي زوائد على أصل الكلمة الاولى للرفع والآخرة تان
 للتوكيد بخلاف نحو النساء جن في الماضي ويجوز في المضارع لان مهمه تونين من
 أصل الكلمة وواحدة زائدة (قوله وتعذر حذف أحدهما) قيل لو قال وتعذر
 حذفهما ما كان أولى أما التون فالفوات المقصود من الاتيان بها وأما الواو فلعدم
 ما يدل عليها انتهى ولان تقول انه لو قال ما ذكر توهم انه لا يتعذر حذف أحدهما
 فقط اذ لا يلزم من الحكم على المجموع بالتعذر الحكم على كل فرد عن ان الحكم
 عليه بالتعذر انما هو مفهوم أحدهما وهو أمر كلي متحقق في فرداه فتأمل (قوله
 فحركات الواو الخ) ولم تحرك التون محافظة على الأصل واعروض الضمة لم تقلب الواو
 ألفا التحريكها وانفتاح ما قبلها (قوله ليبدل على المحذوف) فيه نظر لان الضمة انما تدل
 على المحذوف بعدما لا على ما حذف قبلها والوجه أنها انما سميت للدلالة على أصل
 المحذوف لانه كان يفهم لونه ونطق به ولان الضمة انما (قوله ثم حذفت الهـ مزه) أي
 التي هي عين السكامة والترمز وذلك الا في الضرورة تخفيفا لانه كثرة الاستعمال
 (قوله فحركات الياء) أي الاولى التي هي لام السكامة ولان تقول في الجميع
 استعملت الضمة على الواو والكسرة على الياء فحذف ثم حذف الواو والياء
 لانقاء الساكنين وما قاله الشارح أولى لانه قياس مطرد لا يلتبس معه عين المحذوف
 ويقى في دفع الثقل عن اعتبار الحذف لاجله مع ان القلب تغييرا يبدل وهو أولى
 من الحذف (قوله لتدل على المحذوف) فيه نظير ما مر (قوله فما وقع في الاوضع الخ)
 أي لما تبين من ان كلامنا المتأخر المذكورين مجزوم بحذف التون لاجل الجازم
 وهو غير الاعراب التـ يدري ووافق ما في الاوضع قوله في الشرح في ولا يصح ذلك
 وقدرا القبول معربا وأجاب بعضهم بأن كونهم ماهر بين تقدير ما جرى على دخول
 الجازم عليهم ما مؤكدين بالتون وهو صحيح في نفسه وان لم يتبين لان الاعراب حينئذ
 مقدر على ما قال الرضى من ان الفعل المؤكد المنزلة الى أحد الحرف الثلاثة معرب
 مقدر الاعراب لا اشتغال محله بحركة الفرق أي الحركة الفارقة بين المفرد المذكور
 وجمع المذكور والمؤنثة المخاطبة وفيه نظر لان تأكد الفعل الحالى عن الطلب
 وما الحق به نادرا لا يلبق تخريج التعر بل عليه وأجيب أيضا بأنه لم يقصد بكسرهما
 التمثيل لما هو بصده بل لما كان قوله وأما غير المباشرة فانه معرب معهما تقدير

أحدهما ما تحركت الواو
 بحركة مجازسة لها وهي
 الضمة لتدل على المحذوف
 فصار تباين على وزن تـ هـ ون
 (فما تـ ن) أصله قبل التوكيد
 تـ ن بين ثقلت حركة الهـ مزه
 الى ما قبلها ثم حذف الهـ مزه
 فصار تـ ن بين فتح الراء وكسر
 الياء الاولى واسكان الثانية
 فحركات الياء انما تقع ما قبلها
 فقلبت الفـ ن ثم حذف
 لانقاء الساكنين فصار تـ ن
 ثم دخل الجازم فحذف تون
 الرفع ثم أكد بالتون الثقيلة
 فالتقى سا كنان ياء المخاطبة
 والتون المدغمه فحركات الياء
 بحركة مجازسة لها لتدل على
 المحذوف فصار تـ ن على وزن
 تـ ن والياء تـ ن نحو (ولا
 يصح ذلك) أصله قبل التوكيد
 يصح ذلك فدخل الجازم
 فحذف تون الرفع ثم أكد
 بالتون فالتقى سا كنان الواو
 والتون المدغمه فحذف الواو
 لأغلاها لوجود الضمة
 المدالة علم او قوله في الشرح
 أصله قبل دخول الجازم
 يصح ذلك فلما دخل الجازم

حذف تون الرفع انما أتى على شذوذه هو تأكد الفعل الحالى عن الطلب وقد تبين مما قررنا
 ان الفعل في هذه الامثلة معدا الثاني مهم معرب لفظا اذا الاعراب فيها طاهر اذ هو مجزوم
 في الاول انه معرب في الاول والثالث تقديره كالتالي وهو قوله تونين مهمه تونين في اصله لا
 تركب في ثلاثة اشياء فيجوز انما ككتبي واحد والضابط

ظاهرة التعميم وليس كذلك ذكرهما لئيبهما على ان التعميم ليس مراد او انما
 هذا عنى كونه مع غير المباشرة يعرب تقدير اى بعض الصور كما فى تبليون (قوله فى
 ذلك) اى المذكور فيما سبق (قوله ان ما كان من المضارع) اى ما تضمن ذلك لان
 الضابط القضية الكافية لان ما كان الح لانه مفرد (قوله وانما بنى الخ) اشارة الى
 الجواب عما يقال يستثنى من اعراب المضارع الذى اتصلت به النون ولم يتاثره
 هذه المسئلة وحاصل الدفع انه لا حاجة للاستثناء لان البناء فى ذلك ليس لثون التوكيد
 بل لثون الاناث (قوله وهو ما دل على معنى فى غيره فقط) تقدم وراي علم منه معنى الدلالة
 على معنى فى الغير فلا حاجة للتطور بل باعادته وزياد قوله فقط تبعا للجزولى وغيره من
 المحققين لاخراج الفعل لانه يدل على معنى فى غيره ايضا وهو النسبة على ما علم فى
 تعريفه ولاخراج ما دل من الاسماء على معنى فى نفسه ومعنى فى غيره كما سماه
 الشرط والاسمتهما فمن الشرطية مثلا الدالة على شيئين أحدهما الشخص
 العامل وهذا هو المعنى الذى صارت من به اسم لانه معنى فى نفس الكلمة كما
 فى قولك انسان وهو معناها الوضعى والثانى معنى الشرطية أعنى عقدا السببية
 والمسببية بين الجمعتين اللتين بعدها وهما معنى عرض لهما لضمهما معنى
 ان الشرطية وانهذا يقولون اسماء الشرط بنيت لضمهما معنى الحرف (قوله من
 علامات الاسم المتقدمة ولا غيرها) اشارة الى ان المراد بعلامات الاسم الاعم عما
 ذكره هنا وما لم يذكره واعترض بأنه حوالة على مجهول وأيضالا يحسن التعريف
 به لانه يقتضى ان المبتدئ لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع الامور المنافية له و يعلم
 انتفاء تلك الامور من الكلمة وفيه من العسر ما لا يخفى فيه وأجيب بأن المقصود
 بوضع هذه المقدمة المبتدئ وهو لا يستعمل بالاستفادة والموقف يبين له ما لم يذكره
 المصنف وقيل المراد بالعلامات المذكورة واعترض بأن من الكلمات ما لا يقبل
 المذكور هنا وليس بحرف كترال وأخواته رقط فى قولك ما فعلته فقط وأجيب بأن
 هذا من التعريف بالاعم وقد أجازته المتقدمون لافادته التمييز فى الجملة فان قيل
 الخطاب بالكتاب المبتدئ والقصر على العلامات المذكورة مود لخطابه اذ قد
 يعتقد حرفية بعض الاسماء لانا نقول الموقف يبين له ما يستفيد به عدم حرفية تلك
 الكلمات التى انفت عنها العلامات المذكورة فان قيل هذا التعريف يصدق
 على الجملة فاهم الا تقبل شيئا مما ذكره أجيب بأن جنس هذا التعريف هو الكلمة
 فخاصة ان الحرف كلمة لا تقبل ذلك فخرجت الجملة فان قيل علامات الاسم والفعل
 حروف فلا يكون عددها علامة للحرف لانه يلزم منه الدور أجيب بأن الحرف
 جهتين جهة كونه حرفا وجهة كونه لفظا معلوما ومن الثانية يكون عدمه علامة

فى ذلك ان ما كان من المضارع
 رفعه بالضممة اذا أكد
 بانون بنى على الفتح وما كان
 رفعه بثبات التون اذا أكد
 بانون يبقى على اعرابه لفظا
 أو تقدير العدم مباشرة اليه
 وانما بنى مع عدم مباشرة اليه
 فى نحو هل تضرى نانا باعدنان
 لوجود المقضى لبنائه وهو
 ظاهر وانما قدم المصنف
 حالة بنائه على اعرابه لانه
 الاصل فيه (وأما الحرف)
 وهو ما دل على معنى فى غيره
 فقط (فيعرف) أى يتميز عن
 قسميه (بأن لا يقبل شيئا من
 علامات الاسم) المتقدمة
 ولا غيرها (ولا) شيئا من
 علامات (الفعل) المتقدمة
 ولا غيرها فحينئذ يمنع كونه
 واحدا منهما ما يتبع كونه
 حرفا اذ لا يخرج عن ذلك كما
 دل عليه الاستقراء (فحوهل)
 من حروف الاستفهام وتدخل
 على الجسمتين الاسمية
 والفعلية حيث لم يكن فى
 حيزها فعل

يجب التخصيص إذا وقع الاسم
بهما يتخصص بالفعل كقول
والله في ذلك ما قاله الرضي
وغيره ممن يأن أصلها أن
تكون بمعنى قد كافي في
أتى على الإنسان وقد مختلفة
بما فعل فكذا هل ليكنها
لما تطلعت على همزة
الاستفهام انحطت رتبها
من قد في اختصاصها بالفعل
فانحصرت به فيما إذا كان في
جزءها لأنها إذا رأت في جزئها
تذكرت عهدا بالحمسى
وحدثت إلى الألف المألوف
وعاشقته ولم ترض بافتراق
الاسم بينهما وإذا لم تره في
جزئها تسلت عنه ذاهلة
(وبل) من حروف العطف
ومعناها الاضراب (و)
الحرف (ليس منه ههنا)
لعود الضمير عليه في نحو ههنا
تأنيده من آية والضمير
لا يعود الأعلى الاسم عوقيل
أنه حرف (و) لا (إذما) بل هي
ظرف زمان بمنزلة متى فإذا
قالت إذما أقم فمعناه متى
تقم أقم و يدل على اسميتها أنها
كانت قبل دخول ما اسمها
والأصل يشاء الشيء على ما كان
عليه وقيل أنه أحرف بمنزلة
إن الشبهة وإن المعنى في

للحرف لا من الأولى فلا دور على أن هذا الإبراد لا يتوجه على التخصيص أصلا لأنه
لم يعبر في علامات الاسم والفعل بالحرف بل عين الألفا مخصوصة يمكن معرفتها
بدون معرفة كونها حروفا وان كانت في الواقع حروفا فان قيل كيف دل انتفاء قبول
العلامات على انتفاء الفعل واللامعة مع أن العلامة ملزمة لا لازمة فهي مطردة
غير منعكسة أوجب بأنواع كونها علامة هي من حيث القبول شرط ولازم فلزم
من عدم قبولها لعدم من جهة كونها شرط ولازم لا من جهة كونها علامة لم يكن
كون الشيء شرطاً وعلامة بعيداً في مفهومهما فلا يجتمعان على شيء واحد إلا
أن يصح في التبعار الاعتراف بالأولى أو بحسب أن اللازم في العلامة عدم
لزوم الانعكاس ولا ينافي أنه قد تنعكس أو أن محل ذلك ما لم تكن شاملة والا كما هنا
حيث أريد العلامات المحذورة وغيره اقتنعكس فيحجر (قوله أما إذا كان
فمختصاً) أي فلا تدخل الاعليه ولا يجوز أن يتصل بينه وبينها شيء فلا يقال
هل زيد قام الأفي الشعر وفا قال يوييه (قوله أن تكون بمعنى قد الخ) كذا قاله
جماعة وانكروا آخرون منهم أبو حيان وقال الرخشي أن معناه أقدم وان الاستفهام
المنهوم منها من همزة مقدره وقال ابن مالك انه معناه إذا قرنت بالهمزة نحو
أهل عرف الدار بالقرين (قوله لما تطلعت على همزة الاستفهام) في عدم
الاختصاص كهل إلا أن الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسماً
أو فعلاً لا يختلف هل فأنها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الأعلى
شذوذ قاله الرضي (قوله وحذت) بالتحقيق بمعنى مات وعطفت من حنا
يحنو حنواو بالشديد بمعنى اشتاقت من حن يحن حنيا (قوله لعود الضمير
علم الخ) ظاهر كلامه تبعاً للمصنف أن القائل بالحرفية يزعم أنها لازمة للحرفية
ومنع بعضهم ذلك فقال إن زاعم الحرفية لم يدع الملازمة لها حتى يرد عود الضمير
عليها في بعض الصور وإنما ادعى أنها قد تكون حروفاً لا ينهض الاستدلال عليه
(قوله والضمير لا يعود الأعلى الاسم) أي بالاستفراء ولا يرد نحو أعادوا هو
أقرب للتقوى حيث عاد الضمير على فعل الأمر لأن الضمير عائد على المصعد والمفهوم
منه وهو العدل الأعلى الفعل نفسه (قوله وأجيب عما تقدم) أي من القول
بالاسمية وقد يفهم منه أن الزمان مدلول لازماً والظاهر أنه غير مراد إذا الزمان معنى
مستقل يدل عليه المنظر بنفسه فلا يكتسب معنى الحرف وأن المراد أنها للشرط في
الزمان المستقبل كما أن للشرط في الماضي مع عدم دلالة على الزمان قطعاً وفي
الارتشاف والفرق بين إذا وان أن لا تدخل على الزمان بحسب الوضع بل بحسب
الالتزام لسكن قد يقصد بها الرماد مجازاً وعلى ضعف نقول إن أحرار البسرافاني

وانما تدخل على المشكوك أو المعلوم المهم زمانه كقوله تعالى أمان مت فهم
 الخالدون انتهى واعلم ان استدلاله من الجواب عن الشارح (قوله معناها الاصل)
 وهو الزمان الماضي وفيه اشارة الى رد ما قيل من ان نقلها لا يخرجها عن وضعها
 فانما اقدرتني للاستقبال (قوله كانت للماضي) أي موضوعه له (قوله واستعملت
 مع ما الزائدة الخ) أي على القول بالحرفية وأما عند المبرد القائل بالاسمية فما كافة
 لها عن طلب الاضافة مهيئة للشرط والجزم ونظرفيه بأن اذ فيه معنى الشرط وهو
 للاستقبال ولا تعمل عند لحوق ما لها فكيف تعمل اذا الموضوع للماضي كذا
 في شرح اللباب وفي الرضي وأما الاعتراض باذ فلا يلزم - بما اخص بعض
 الكلمات ببعض أحكام اختيارها منهم بالمرجح الا ترى ان حيث مثل اذا تضمن
 لمعنى الشرط بل اذا اقدم فيه وتجزم حيث مع مادون اذا أو ما حيث ما فتقول ما فيها
 كافة حيث عن الاضافة لازادة كافي متى ما واذا ما وذلك ان حيث كانت لازمة
 للاضافة فكانت مختصة بسبب المضاف اليه فكيف ما عن طلب الاضافة تصير
 مهمة كسائر كلمات الشرط وفيه أيضا مانع وأما اذا ما فهي عند سيبويه حرف
 كان ولعله نظر الى أن لفظة ما تدخل على اذا مع ان فيه معنى الشرط وهو للاستقبال
 وان دخل على الماضي كاذ فلا تصير جازية معها فكيف باذ الخالية عن معنى الشرط
 الموضوع للماضي فاذا ما عنده غير مركبة وقال السيرافي ما علمت أحد من النحاة
 ذكر اذا ما غير سيبويه وأصحابه انتهى فانظر قوله فاذا ما عنده غير مركبة مع قول
 الشارح واستعملت مع ما الزائدة استعمال ان ويحرره (قوله بدليل أن المضارع الخ)
 قد يفرق بينهما بأن المضارع ولم كلمتان واذا وما صارا كلمتا واحدة (قوله موضوع
 للعمال أو الاستقبال) أشار الى الخلاف في زمان المضارع وفيه خمسة أقوال صحت
 (قوله وهي المسبوكة الخ) الاظهر وهي المسبوكة هي وما بعدها بالمصدر بل لأن
 تقول ان الذي يسلك بالمصدر هو ما بعدها فقط (قوله الرابطة) أي لتحقق مضمون
 الجملة الثانية بتحقيق مضمون الجملة الأولى ارتباط السببية كحرف الشرط ولذا
 قال بعضهم ان جوابها قد يقترن بانفاء وقد يعذف لقيام الدليل عليه (قوله حرف
 وجود لوجود) ظاهره ان سيبويه نص على حرفيته ما وفي المطول قال سيبويه لما
 لوفوع أمر لوفوع غيره وانما تكون مثل لوفوع وهم منه بعضهم انها حرف شرط
 كما وان لولا لاتفاء الثاني لاتفاء الاول ولما الثبوت الثاني لثبوت الاول انتهى
 وصحح بعضهم حرفيته اورجح أيضا بجمعهم على زيادة ان بعدها ولو كانت طرفا
 والجملة بعدها في موضع جرح لزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بأن قال في
 عروس الافراح ولما التعاليل عند سيبويه يتدل على ربط جملة بأخرى ربط السببية

معناها الاصل بعد دخول ما
 بدليل انها كانت للماضي
 فصارت للاستقبال واستعملت
 مع ما الزائدة استعمال ان
 فكانت حرفا في الشرط وفيه
 نظرت ولعل وجه النظر
 انه لا يلزم من تعبير زمانها
 ان لا يخها عن الاسمية الى
 الحرفية بدليل أن المضارع
 موضوع للعمال أو له
 وللاستقبال واذا دخلت عليه
 لم قامت معناه الى الماضي ولم
 تخرج افظه عن كونه مضارعا
 (بل منه) ما المصدرية
 وهي المسبوكة مع ما بعدها
 بالمصدر نحو ودوا ما عنتم أي
 عنتمكم وقبل انها اسم (ولما
 الرابطة) أي لوجود شيء يبنى
 وهي عند سيبويه به حرف وجود
 لوجود

وقيل انها طرف وقال ابن
 بني بمعنى حين وقال ابن مالك
 بمعنى اذ فيه معنى الشرط
 واستظهره المصنف في المعنى
 وعلمه بأنها مختصة بالماضي
 والاضافة الى الجمل كاهو
 شأن اذ وعليه فعامها
 جوابها ورتبها بأنها اجبت بما
 النافية واذا النافية وما
 لعمدهما لا يعمل فيما قبلهما
 ولا خلاف بينهم ان النافية
 حرف ومختص بالاضارع
 وكذا ما الايجابية الا انها
 تدخل على الجملة الاسمية
 وعلى الماضي لفظا لا معنى
 كما مرح به في المعنى
 والحكم على ما هو اذا ما
 بالاسمية وعلى ما وليا
 بالخرافية انما هو (على الاصح)
 من القواين فيها وقد مر ان
 الاصح في اذ ما اتم حرف
 فمقوله على الاصح منظور فيه
 بالنسبة اليها وما حكمه من
 الخلاف في ما المصدرية
 حكاه غيره وحكى ابن خروف
 الاتفاق على حرفتها وورد على
 من نقل فيها خلافا قال في
 المعنى والعواب مع ناقل
 الخلاف قد مرح الانفخس
 رأو بكر ما سمعها

وعلى هذا فاللام في قوله هم حرف وجود لوجود وقوله هم حرف وجوب لوجوب لام
 التعليل انتهى فهي عند سيبويه حرف بمعنى اللام بمعنى لما جاء زيد عمر وان
 مجيى عز يذلا جلى مجيى عمرو (قوله وقيل انها طرف) رد بجواز لما اكرمتنى أمس
 اكرمتك اليوم لانها اذا كانت طرفا عامها اجواب او الواقع في اليوم لا يكون أمس
 واجب بان الماضي لما ثبت اليوم اكرمتك الى أمس اكرمتك (قوله بمعنى حين)
 وليس فيها معنى الشرط لانك اذا قلت حين قام زيد قلت لادالة على سببية
 الاقول للثاني (قوله وفيه معنى الشرط) نظرفيه بأنها انما تدل عند القائل بالاسمية
 على مجرد الوقت والقائل بالخرافية على ارتباط احدى جملتين بأخرى ولم يقتض أن
 وجود الاول سبب للثاني بل ان الثاني وجد عند الاول وهو ذلك لتسببه عنه أو
 بطريق الاتصاف لا تعرض في اللفظ لذلك واجب أن هذا مجرد دعوى لا تنفي
 ما قاله ابن مالك (قوله مختصة بالمضى) أى يلزم افعال ماض ولوقته تدبر كما في قوله
 أقول اعبد الله ما سقاؤنا ونحن نوادى عبد شمس بهاتم
 فسقاؤنا فاعل بفعل محذوف يفسر وهو ساقاؤنا سقت والجواب محذوف تقديره قلت
 بنايل أقول (قوله والاضافة الى الجملة) أى الفعلية فانها مختصة بما كفى الاوضح
 (قوله وعليه) أى اقول بالخرافية (قوله فعامها اجوابها) الظاهر ان المراد ما في
 اجوابها من فعل أو شبهه وانما كان هو العامل دون شرطها لان القائلين بالاسمية
 يزعمون انها مضافة لعلها اضافة اليه وشبهه وجزؤه لا يعملان في المضاف ولا فيما
 قبله الا اذا كان المضاف غير او قد ضم اليه التقي فيجوز أن يتقدم عليها معمول ما أنشئت
 اليه كما تقدم معمول التقي بلا يجوز يد اعترض ارب قال شيخنا العلامة الغزالي لكن
 ينظر لو كان الجواب جملة اسمية جامدة الطرفين نحو الجاني الرجلان فزيد أحدهما
 انتهى وهو مبنى على انما انتخاب بالجملة الاسمية وعليه ابن مالك لانه لم يذكر الا
 اسمية خبرها فعل لا اسمية خبرها وصف مشتق فضلا عن كونه جامدا واهل المثال
 المذكور غير عربي (قوله ورتبها بأنها اجبت بما الخ) فالاول كقوله تعالى فلما
 قضينا عليه الموت ما دلهم على موته وانما كقوله تعالى فلما نجاهم الى البراذهم
 بشر كون وفي قوله ورد مع اقتضاره على أن القائل الجواب ميل الى القول بالخرافية
 ولكن هذا منه تبعاً للمصنف مبنى على أن شرطها لا يعمل لما مر وقد يمنع لان القائلين
 باسميتها لا يقولون بانسانتها الى ما مردها وقد مرح في المعنى بذلك في اذ على قول
 المحققين أن العامل فيها شرطها فقال لان اذ اعتره هؤلاء غير مضافة كما يقول الجميع
 اذا جرمت (قوله ولا خلاف بينهم الخ) ظاهره انحصار ما في الايجابية التي بمعنى
 الا والنافية والوجودية مع انها قد تجيى فعلا وفعلا فتقول لما اموان لهات الشيء

أى جمعته (قوله واعلم أن الحروف ستة أنواع الخ) المذكور في عباراتهم أن الحرف
 ثلاثة أقسام مشتركة ومختص بالاسماء ومختص بالافعال وان حق المشتركة الاهمال
 وحق المختص بقبييل أن يعمل العمل الخاص بذلك القبييل وهو وان لزم منه ضرورة
 الاقسام ستة بل ثمانية كما ستعلم لكن أفاد أن الاصل في المشتركة الاهمال وفي
 المختص العمل الخاص لا الاهمال ولا العمل الغير الخاص كالرفع والنصب وان
 ما خالف ذلك خارج عن الاصل وما ذكره الشارح لا يقيد ذلك بل يوهم ان كل
 ذلك على الاصل فن العجب التعرض في شرح كلامه ليكون حق المختص العمل
 وحق المشترك عدمه من غير بيان الاصل وما هو الحق والواجب في كل قسم ونحن
 نبين في كل قسم حكمه الثابت على ترتيب الشارح وهذا شبهة ستخت وهي
 ما المقتضى لكون حق المشتركة الاهمال والظاهر أن حكمه عدم العمل
 الخاص لاعدم العمل مطلقا حتى اذا عمل عملا غير خاص لا يحتاج لانه كنهه لاسمهم
 بينوا نكتة ذلك كما تعرفه (قوله ما لا يختص بالاسماء والافعال) أى بواحد
 منهما والا فهو مختص بهما فلا تدخل على غيرهما وكذا يقال في قوله ما لا يختص بهما
 (قوله ولا يعمل) أى على ما هو الاصل والحق الواجب له (قوله ولكنه يعمل)
 أى على خلاف الاصل (قوله كالأحرف المشبهة بليس) أفاد انها انما عملت
 لعارض الحمل على ايس قال غيره على ان من العرب من يعملون على الاصل وهذا
 مبنى على أن حق المشتركة الاهمال وفيه ما عرفت وظاهر متبعهم هنا أنه ليس
 في المشتركة ما يعمل عملا خاصا وقد يقال أن حق حرف مشترك وعملت الجرفي
 الاسماء وهو عمل خاص وأما النصب في الافعال فليس مختصا مع أن الصحيح انه ليس
 بها بل بأن ضمرة بعدها ويوجب بأن حتى الجارة لقت مشتركة ودخولها على
 الافعال انما هو في الظاهر وفي الحقيقة اعاد دخلت على المصدر المؤول (قوله الثالث
 ما يختص بالاسماء ويعمل) أى على الاصل والحق الواجب له قال ابن النحاس وانما
 كان الاختصاص موجبا للعمل ليطهر أثر الاختصاص وايضا حه أن اختصاص
 الشيء بالشيء دليل على قوة تأثيره فيه فاذا أثر في المعنى أثر في اللفظ ليكون اللفظ على
 حسب المعنى (قوله أو والنصب والرفع) هذا ليس على الاصل بخلاف ما قبله لان الرفع
 والنصب غير خاصين بالاسم ولذا احتاجوا لتعليقه ولما قال الاثموني ان حق المختص
 ان يعمل العمل الخاص بقبييله قال وانما لم تعمل ان واخواتها وأحرف التداء الجر
 لما يذكر في موضعها وانما عملت ان واخواتها النصب دون الجر مما
 على لا التافية للجنس لانها بعناها على أن بعضهم جزمها كما سيأتي انتهى (قوله
 ولا يعمل فيها كالم التعريف) أى على خلاف الاصل والواجب لانها صارت كجزء

واعلم أن الحروف ستة أنواع
 أحدها ما لا يختص بالاسماء
 ولا بالافعال بل يدخل على
 كل واحد منهما ولا يعمل
 كهل الثاني ما لا يختص بهما
 ولكنه يعمل كالأحرف
 المشبهة بليس الثالث ما يختص
 بالاسماء ويعمل في الجر
 كفي أو والنصب والرفع كان
 وأخواته الرابع ما يختص
 بالاسماء ولا يعمل فيها كلام
 التعريف الخامس ما يختص
 بالافعال

ويعمل فيها الجزم كالم أو
 النصب كان السادس ما يختص
 بالافعال ولا يعمل فيها كقد
 والسين وسوف (و جميع
 الحروف مبنية) باجاء لاحظ
 لها في الاعراب لانها
 لا تنصرف ولا يتعاقب عليها
 من المعاني التركيبية مما تحتاج
 مفه الى الاعراب ثم منها ما هو
 مبني على السكون كقد ولم
 وما هو على الفتح كان وليت
 وما هو على الكسر كلام الجر
 وبانه وما هو على الضم كمتذ
 و لغة من جربها وقد تقدم
 أن الاصل في البناء السكون
 لما مر فاذا جاء شئ مما الاصل
 فيه البناء مبنيا فلا يسأل عن
 سبب بناؤه ليجيبه على أصله ثم
 ان جاء مبنيا على السكون فلا
 يسأل أيضا عن سبب بناؤه
 عليه لذلك أو على حركة مثل
 عنه سؤال لم يدل الى الحركة
 ولم كانت الحركة كذا وان
 جاء شئ مما الاصل فيه الاعراب
 مبنيا على السكون مثل عنه
 سؤال واحد لم يبن على حركة
 مثل عنه ثلاثة أسئلة لم يبن
 ولم يدل الى الحركة ولم كانت
 الحركة فيه كذا (والكلام)
 لغة عبارة عن التول وما
 كان مكتفيا بنفسه كذا

من الاسم لانها تعين المعنى تعين الاوصاف (قوله ويعمل فيها الجزم كالم) أي
 على ما هو الاصل والحق الواجب (قوله والنصب كالم) فيه ما علمت لان النصب
 لا يختص بالفعل (قوله ولا يعمل فيها كقد الخ) أما السين وسوف فلانها كجزء
 من الفعل اذا الفعل كان دالا على الزمان المحصل وهما يختص بهانه حتى يدل على ما وضع
 له فهمامه بمنزلة فعل موضوع دال على الزمان المشتق من غير اشتراك واما قد
 قد دخل على الماضي والمستقبل ثم انهما تقرب الماضي من الحال وهذا تأثير في زمان
 الفعل فصارت كالسين واسكونها كالجزم من الفعل لم يصل بينهما فاصل (قوله
 وجميع الحروف مبنية) ولوليت في نحو الام على لو وهل يرفع شيأ ليت اسمان
 لان المراد لفظهما كما علم مما مر ومثلهما ما أشبههما (قوله لا تنصرف) أي
 تنصرف الافعال فلا يرد نحو سوف (قوله ولا يتعاقب علم الخ) هذا كاف
 في البناء من غير حاجة الى عدم التنصرف (قوله والكلام) أل فيه للحقيقة لان أل
 الداخلة على المعرفات لها كافي المطول وبوافقه ما مر في بحث الكلمة لكان قال
 بعضهم أل في الكلام للضرورة أي هذا اللفظ الحاضر لقوله عبارة لان المعبر به
 اللفظ وهذا واضح لو كان لفظ عبارة في عبارة المصنف كما وقع في عبارة من قال
 الكلام عند اللغز بين عبارة الخ وحيث قد فرغ من المطول مفروض فيما لم يمنع منه مانع
 قد تبر (قوله لغة) بين المعنى اللغوي لتظهر المناسبة بينه وبين المتقول اليه (قوله
 عبارة) أي معبر به وهي مصدر عبر كعبر أي تلفظ بما يدل استعماله بمعنى اسم
 المفعول (قوله عن القول) أي ما يتكلم به قليلا كان أو كثيرا (قوله وما كان
 مكتفيا بنفسه) أي وعبارة عما كان مكتفيا بنفسه في أداء المراد غير القول من
 إشارة وكتابة وعقد ونحوه وان حال فنية التعرض لاطلاق الكلام على القول
 وهذا قيل انه أشد مناسبة لما اصطلح عليه فالأولى أن يجعل الثقل عنه وأفاد انه لا بد
 من كون الإشارة مفهومة وكذا الكتابة فلو كتب زيد وحده لم يسم كلاما لان
 الكتابة انما سميت كلاما لقيامها مقام الكلام قال المصنف وقد يعترض ذلك بأنه
 ينبغي تسمية ذلك كلاما لانه اطلاق مجازي لاحقيق فلا يشترط فيه ما ذكر قال
 شيخنا وفيه أن المجاز لا يدل من علاقة وقربية وان تكون تلك العلاقة معتبرة في كل
 علاقة تكفي في المجاز (قوله لفظ) أي عربي لان النجوانما وضع للبحث عن
 احوال اللفظ العربي (قوله أي ملفوظ) أي لا الرمي فانه فعل الرمي والكلمات
 حاصلة منه فهي مرمية وفعل الشخص ليس هو الكلام بل الكلام متعلقه وبما
 ذكر من أن اللفظ بمعنى الملفوظ اندفع أن اللفظ جمع لفظه فيلزم أن لا يكون كلاما
 الا ما وجد فيه ثلاث (قوله كخالق بمعنى الخلق) في انه مصادر بمعنى اسم المفعول

في القاموس وال... (أي ما فوط كخالق بمعنى الخلق وهو في الاصل مصدر بمعنى الرمي

الآن الاول حقيقة عرفية والثاني مجاز مرسل (قوله ثم خص بالرمي من الفهم) اعلم انه اختلاف في اللفظ في اللغة فقبل انه معنى الرمي مطلقا يقال اكلت التمرة وانظمت النواة ولو بدون ادخالها الفهم كذا في الحواشي العصامية على الجاهل وقال في شرحه للعصامية انه الرمي من الفهم لا مطلقا كما يتوهم من انظمت الرمي الدقيق لانه مجاز صريح به في الاساس وكلام الشارح موافق للاول لانه قوله ثم خص مراده في الاستعمال اللغوي لا في اصل اللغة لان هذا المعنى يحتمل انه حقيقة وانه مجاز من حيث خصوص كون الرمي من الفهم امام من حيث كونه رميا فهو من افراد الموضوع له (قوله ثم أطلق عليه) أي على المفخوط من الطلاق المصدر على اسم المفعول أي على معنى اسم المفعول وظاهره في اللغة وانه أعم من ان يكون الملقوط الحروف أو غيرها كالنواة من الفهم وقال غيره ان الاطلاق نحوي وانه خاص بكون الملقوط الحروف الصغائية (قوله ما ليس بلفظ) أي بما تأوله عموم مقيد بهذا صرح قوله خرج ولا ضرورية الى قول بعضهم وبتهدير الحد باللفظ لم يدخل الدوال الاربع كما أثرنا اليه في تعريف الحكامة ومنه يظهر انه كان الاظهر أن يقول هما هو مقيد لايها م قوله وان كان مقيدا أنه لا فرق بين كون ما خرج مما ليس بلفظ مقيدا أو غير مقيد مع أن الذي أخرج منه ذلك هو المقيد لكن يمكن أن يوجه كلامه بأن قوله وان كان مقيدا جملة حالية وهي حال لازمة (قوله أي دال) المراد بالدلالة الوضعية بان يدل على معنى عينه الواضع بازائه فان قيل فيلزم خروج المجاز فانه غير موضوع عقلة ممنوع بل هو موضوع بالتوسع وهو كاف بدليل دخول المركب مطلقا وان كان وضعه نوعيا (قوله من المتكلم) هو أرجح الأقوال لان السكوت خلاف التكلم فكما أن التكلم صفة المتكلم كذلك السكوت صفة منه ايضا (قوله منتظر الشيء آخر) أي انتظاراتا كما لا يبق مع المستبدون المستداليه وبالعكس بخلاف التامس كانتظار نحو المفعول والحق أن الفعل المتعدي انما يتوقف على تعقل شيء تام لا على تعقل المفعول به بخلاف ابن الحاجب والمصنف وشي ما معلوم كل شخص فلا ينتظر ان يذكر المتكلم المفعول به لتعقل وانما ينتظره لأجل الربط وبيان الواقع وبذلك القاعل قد علم في الجملة وحصل الربط فلا يبقى انتظار تام لا يقال لو ذكر المفعول كان كذلك فيكون الفعل معه كلاما لا نقول الاحتياج الى خصوص القاعل لأجل بناء الفعل له ولو بني للفعل كفي المفعول (قوله فالمراد به الفائدة التامة) محال توقف (قوله أي التركيبية) يومه أن التركيبية تامة مطلقا وليس كذلك فان المركبات الموقوفة على غيرها غير تامة فهو نفسا بالاعم (قوله والاستنادي المسمى به) أي ما فيه استناد في الأصل لا الحال لانه لا يكون

ثم خص بالرمي من الفهم ثم أطلق عليه من باب المطلاق المصدر على اسم المفعول وقد مر تعريفه ولو عبر بالقول هنا كما عبر في الحكامة لسكان أولى لما سر وخرج به ما ليس بلفظ كالخط والاشارة وشبههما وان كان مقيدا فانه لا يسمى كلاما اصطلاحا وصرح الاخراج به وان كان جنس المسامر (مقيد) أو دال على معنى يحسن السكوت عليه بحيث لا يصير السامع منتظرا لشيء آخر لان الفائدة حيث وقعت مقيدا للفظ أو القول فالمراد بها الفائدة التامة أي التركيبية لا الناقصة التي هي الافرادية اذ هي غير ممتد بها في نظره م وخرج به ما لا فائدة فيه كالركب الاضافي والمرجي والاستنادي المسمى به كبرق نحوه

ودخل فيه ما لا يجهل معناه
 كاسماء فوقنا والارض
 تحتنا الا ان يراد بالمفيد
 المفيد بالفعل فلا يسمى كلاما
 وعليه جرى بعضهم واقتضاه
 هنا على ذكر المفيد كما في
 الاوضع مغن عن ذكر
 المركب اذا المفيد بالمعنى
 المذكور يستلزم التركيب
 واعتبر بعضهم في الكلام
 القصد ليجرح كلام النائم
 ونحوه فانه عار من القصد
 يجرى عليه في المعنى والشذور
 واسقطه قوم اعدم اعتباره
 هندهم ووجهه أبو حيان
 وتبعهم المصنف هنا وفي
 الاوضع وما قبل في الاعتذار
 عن المصنف في عدم ذكره
 من أن المفيد يستلزمه اذ
 حسن سكوت المتكلم عليه
 يستدعي أن يكون قاصدا
 لما تكلم به فغير مسلم وتوسل
 فيكون قوله في الغر وغيره
 مقصودا مستدركا الا أن
 يقال انه من قبيل التصريح
 بمساعلم التزاما وعلم أن بين
 اللفظ والافادة هو ما من
 وجه لصدقه ما على قام زيد
 ونحوه وانفراد اللفظ بصدقه
 على المفرد والافادة بصدقه
 على الاشارة والصور التي
 يتألف منها الكلام

الافيد اوبقى عليه أن يقول والاسنادى الموقوف على غيره نحو ان قام زيد
 واسقاطه مناسب لتفسيره الفائدة التامة بالتركيبية امكنه غير ظاهر كما في (قوله
 ودخل فيه ما لا يجهل معناه) سبأني عن المصنف أنه حرر أن المفيد لا يشمله (قوله
 المفيد بالفعل) كأنه أراد به المفيد فائدة جديدة بان يفيد مخاطب ما يجمله فانه
 اختلف هل يشترط في الكلام ذلك أو تكفي الفائدة الواضحة بان يحسن السكوت
 بالمعنى السابق ولو فيما لا يجمله أحد والوجه الثاني قال أبو حيان والالكان الشيء
 الواحد كلاما وغير كلام اذا خوطب به من يجمله ثم خوطب به ثانيا أو ومن لا يجمله
 وتعدد الزمان والمخاطب به لا يخرج عن كونه واحدا لغة وعرفا ومحل الخلاف ما اذا
 ابتدئ به فيضغ أن يقال زيد قائم كما ان النار حارة انتهى وقد يؤخذ من تعليل
 أبي حيان أن محل الخلاف ما قد يجهل ويفيد بالوضع وحينئذ فيبغي أن ما هو معلوم
 الثبوت أو الانتفاء بالضرورة غير مفيد اتفاقا لانه لا يجمله أحد لكن كلام الشارح
 وكلامه عام بدليل ما مثل لابه من نحو السماء فوقنا والنار حارة فليجرح ثم ان قوله
 ومحل الخلاف الخ لا يتخلو عن اشكال لانه ان أراد مجموع المشبه والمشببه به فليس
 الكلام فيه أو المشبه به فقط كما هو الظاهر فهو ليس بكلام لانه مفرد تأويل فلا يجرح
 والوجه أن الفائدة المعبرة في الكلام هي المعبرة في باب الابتداء وان كل ما صح
 الابتداء به كان كلاما اصطلاحا وبالعكس وان تفاوت الحال بالنسبة لا اعتبار الفائدة
 الجديدة وعدم اعتبارها لان كلامهم هناك صريح في صحة الابتداء بالمعروفة ولو فيما
 لا يجهل ولو اختلف البيان لزم ما وجود كلام اصطلاحا مع عدم صحة الابتداء
 أو العكس وكلاهما بعيد (قوله مغن عن ذكر التركيب) اي بناء على الاكتفاء
 بدلالة التزام في التعاريف عند أهل هذه الفنون (قوله يستلزم التركيب) اي
 لفظا أو تقديرا كنعم وبلى في الجواب وبذلك يبطل زعم ابن طحمة أنه قد يكون بسيطا
 مستدلا بحصول الافادة بما ذكر من غير تركيب لكن قد يرد أن الافادة توجد
 بالتركيب في الاعداد المسرودة (قوله غير مسلم) نقل في السكت أن المصنف
 قال في تعليقه على الافادة ان المتحرر في حد المفيد أنه ما يحسن السكوت عليه مما
 هو مقصود ولم يعلم بالضرورة ثبوت معناه ولا نفيه انتهى وحينئذ فلا اعتذار مسلم
 موافق لكلام المصنف غاية الأمر ان زيادته مقصود في المعنى والشذور تصريح بما
 علم التزاما واذا عرفت ذلك علمت أن قصد القصد كالتركيب وان ما اقتضاه كلام
 الشيخ خالد من الخلاف في اشتراط التصريح غير ظاهر لانه يقتضي أن بعضهم يقول
 بان ما يتلفظ به المجنون والساهي قد يكون كلاما مفيدا بل وأن المصنف في هذا
 ان كتاب يرى بذلك وهو في غاية البعد (قوله بين اللفظ والافادة) اي وذى

الافادة أو الافادة بمعنى المفيد لان النسبة المذكورة بين اللفظ والمفيد لان اللفظ
والافادة (قوله ستة) بقى عليه سابقه وهي تألفه من اسم وجمله وثامنة وهي تألفه من
حرف واسم نحو ألاماء لان الأ التي للتمي لا خبر لها عند سببها لافظا ولا تقديرا وتم
الكلام جملا على المعنى وهو أتمى ماء وقد يقال هذه ترجيع للتركيب من فعل واسم
كما قالوا في الجواب عن نحو يازيد وان أمكن الفرق بأن ياتى بـ عن أدعو والآيات
نايئة عن أتمى بل معناه هذا والذي في أكثر النسخ ستة باتساء وفيه نظر لان المعدود
مؤنث لان صور جمع صورة فيجب تذكير العدد ويحاج بان محل تذكير العدد مع
المؤنث وتأتيته مع المذكور اذا كان المميز وهو المعدود مذكور رابعه واسم العدد
وأما اذا قدم فيجوز في اسم العبد الخالق التاء وعدمه مع كل من المذكور والمؤنث
على ما نقله الاستاذ الصفي عن الثوروي وسياق ما فيه في باب العدد وما عرفت
من أن المميز هنا مذكور ولكنه قد تم عرفت أنه لا يصح الجواب بان المميز هنا
مخدوف وعند حذفه يجوز التذكير والتأنيث مع تذكير المميز نحو وأتبعه رست
من شوال أي ستة أيام على ان للسبكي فيه كلاما يأتي (قوله اسمان) قال المصنف
في شرحه قوله أربع سور وذكرها قال شيخنا العلامة الغنيمي وانظر المبتدأ الذي
لا خبر له نحو أقل رجل يقول ذلك فانه خارج عن الاربعه لان في الحقيقة من تركيب
اسم هو المبتدأ وجمله هي الصفة والمضاف الى المبتدأ خارج ثم ان أبا حيان حين
عدد الصور قال ما نسه واسمان مع حرف نحو أقام الزيدان وهو مادون حرف على
مذهب أبي الحسن فتأمل (قوله جملة الشرط وجوابه والقسم وجوابه) تبسح
فيه المصنف والذي في الرضى أن جزء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة
الشرطية والتسمية لانه قيد الاسناد المعترف في الكلام بالمقصود لذاته وأخرج الذي
في الجملة التسمية لانها التوكيد وجواب القسم والذي في الشرطية لانها قيد الجزء
وقال السيد جواب القسم كلام بلانزاع وأما جواب الشرط ففيه بحث والحق أن
الكلام هو المجموع المركب من الشرط والجزء الا الجزء وحده لان الصدق
والكذب انما تعلقا بالنسبة التي بينهما لا بالنسبة التي بين طرفي الجزء يظهر
بالتأمل في قولنا ان ضربتني ضربتك فانه قد لا يوجد منك ضرب المخاطب أصلا
ويكون هذا الكلام صادقا مع انتفاء مدلوله في الواقع بالكتابة وتحقيق البحث يعلم
من المطول وحاشية السيد في بحث تقييد المسند بالشرط (قوله وهو خبران احتمل
الصدق والكذب) أي يجوز العقل صدق مضمونه وكذبه لولم يعلم تحقق مضمونه
أو عدمه أو بحسب لغة العرب بمعنى أن الوصف بأي منهما لا يكون خطأ بحسبها فلا
يقض بالخبر التي يجوز العقل صدقها أو كذبها كالارض فوقنا والثار حارة

سنة اسمان فعل واسم فعل
واسمان فعل وثلاثة اسماء
فعل وأربعة اسماء جملة الشرط
وجوابه أو القسم وجوابه
وهو خبران احتمل الصدق
والكذب والافاتساء

والمراد في التعريف الكلام المطابق أو المعنى البدهي الذي يعرفه كل أحد وان لم يعرف معني الخبر لا الخبر المطابق للواقع فلا دور (قوله والاصح انحصاره فيهما) مقابله انه ينقسم الى ثلاثة اقسام لان ما لا يحتمل الصدق والكذب ان تأخر وجود معناه عن وجود لفظه كضرب فطلب وان قارنه فانشاء قال الشمس البرماوي ويظهر ترجيحه لانه اما اصطلاح فلا مشاحة فيه اولا فقائله قد ميز بين الطلب والانشاء وقال شيخ الاسلام الخلاف اللفظي فمن ثني القسمة جعل لفظ الطلب أو الانشاء معنى واحدا متفاوتة افراده ومن ثلثها جعل كلامه - ما لفرد من ذلك المعنى انتهى وثلث أن تقول كلام المصنف في شرح الشذور يدل على عدم صحة التمييز والتفاوت بين الافراد لان نحو ضرب مدلوله طاب الضرب وهو مقارن للفظه وانما يتأخر الامتثال وايجاد المطلوب فتدبر واعلم أن قواهم ان اللفظ في الكلام الانشائي لانشاء المعنى يتم في الاصطلاحات كعبث فانه ينشئ معناها الذي هو التلميح ويوجد فلا يتحقق بدونه لا في نحو واضرب وما أحسن زيد فلا بد من تأويل قواهم بالنسبة له اما على أن المراد في نحو واضرب أنه لانشاء الطلب اللفظي وهو النطق بهذا اللفظ الموضوع للطلب فيكون المعنى في قواهم انه لانشاء المعنى على المشاحة وليس المراد المعنى الموضوع له اللفظ لتبويته وان لم يوجد اللفظ لان الطلب مبني النفس وهو متحقق وجد اللفظ أولا وكذلك التجب الذي هو انفعال النفس عند ادراك ما لا يتحقق سببه وهو متحقق سواء وجد اللفظ بما أحسن زيد أم لا واما على أن المراد بانشاء المعنى وايجاده فهم ذات المعنى منه وان اللفظ ونوع للمعنى لا الحكايات ويبيان ثبوتها كما في الخبر (قوله وان الجملة اعم منه) اي والاصح أن الجملة اعم من الكلام وهو ما مطلقا بشرطه الا فادع بخلافها وبهذا سمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة والاصل في الاطلاق الحقيقة وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما ومقابل الاصح القول بترادفها وهو ظاهر كلام الزنجشري والطلاق الجملة على ما تقدم مجازي باعتبار ما كان لان كلامها كان جملة قال في شرح الحدود والاعم هنا بمعنى العام فمن مجرد الابداء هذا بالنظر الى المفهوم وأما بالنظر الى الاستعمال فهو على ما انتهى (قوله وأقر اثلاثة) يرده عليه الأمام على ما مر (قوله كهذا زيد) لو أقطها التنبية كان أولى وأولى من ذلك لو مثل بدل بزيد به مر وشحوه لا يعرف فلا يكون فيه تنوين لان التنوين حرف (قوله او حكما) منه نحو ج-ق مهمل لان اللفظ اذا أريد به نفسه تجرى عليه أحكام الاسم وان كان مهملأ وأما القول بان تقديره لفظ ج-ق فليس بجاسم لاشبهه لانه يعني الاشكال في أنه مضاف اليه والمضاف اليه لا يكون الا اسما (قوله مع مرفوعه المستتر) كذا

والاصح انحصاره فيهما وان
الجملة اعم منه (قوله
اثلاثة) عند الحاجة خبرا
كان أو انشاء (من اسمن)
حقيقة كهذا زيد أو حكما
(كزيد قائم) فان الوصف
مع مرفوعه المستتر في حكم
الاسم المفرد

قيد في التصريح وقضية أنه الوصف مع مرفوعه الظاهر جملة وليس في حكم المفرد
 وهو ما اقتضاه كلام المغنبي في تقسيم الجملة إلى صغرى وكبرى وفي المختصر للسعد
 في بحث تقديم المسند إليه أنه كالوصف مع مرفوعه المستتر في باب المبتدأ والخبر
 وعلمه في المطول بأنه جعل تابعاً للمسند إلى الضمير وحمل عليه قال وهذا معنى قول
 السكاكي وأتبعه في حكم الأفراد نحو زيد عارف أبوه أي جعل تابعاً لعارف المسند
 إلى الضمير عارف المسند إلى الظاهر في حكمه بأنه مفرد انتهى وقضية كلام الشارح
 كالنصر في أن الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم المفرد مطلقاً وفي المطول بعد
 قوله ولهذا لم يحكم بأنه مع الضمير جملة مانصة وأما في مسألة الوصول فإما يحكم
 بذلك لكونه فيها فعلاً لا عدل به إلى صورة الاسم كراهة دخول ما هو في صورة
 لام التعريف على صريح الفعل انتهى وفيه أن المقرر أنه شبه الجملة كالطرف
 لاجملة وما ذكره من أن الوصف مع مرفوعه الظاهر ليس جملة ذكره في باب الفصل
 والوصول وسند يذكر كلامه لكونه في حاشية هنا وأما نحو أقائم
 الزيدان فكلام وجملة لأنه مؤول بالفاعل فإسناده أصلي وإيضاً مقصود بالذات
 والصفة الواقعة صلة مع فاعله لاجملة لكون إسناده أصلياً وتأويلها بالفعل وليست
 بكلام إذ ليس إسناده مقصود الذات انتهى وذكر نحو في حواشي شرح المفتاح
 وصوم قوله والصفة الواقعة صلة الخ يشمل الفاعل المضمرة فيكون موافقاً للمسمى
 عن المطول وقوله وأما نحو أقائم الخ مأخوذ من الرضى والمراد به ما كان الوصف فيه
 معتمداً ويدخل فيه المعتمد على المبتدأ أو غيره مما قرر في باب أعمال الصفات
 وحينئذ فالوصف مع مرفوعه في نحو أقائم أبوه جملة وهذا يخالف ما ذكره السعد
 والسكاكي في بحث تقديم المسند إليهم وأيت بخط المصنف في هو أمش ابن الناطم
 في باب المبتدأ والخبر ان قلت إذا قلنا زيد أقائم أبوه فلا كان الوصف مع مرفوعه
 جملة فهذه مسألة كثيراً ما يسأل عنها وفيها جوابان أحدهما أن جريان الوصف
 مجرى الفعل في العمل إنما تنبأ من جهة اعتماد الوصف على المبتدأ فيكون المبتدأ
 شرطاً في كون الوصف وفاعله جملة فإصداقنا جملتنا المبتدأ بخبره وجملة اعترض
 بأنه يلزم منه أن لا يكون قام في زيد قام جملة لأن الفاعل إنما جاء بعد المبتدأ إذ لو قدر
 أصلاً قام كان لا مرجع له والجواب أن قام مع فاعله جملة قطعاً جاء المبتدأ أو لم يجئ
 ولا يتوقف فاعله على أن يجئ مبتدأً بدليل قام زيد وإنما توقف على المبتدأ هنا
 هذا الفاعل الظاهر وهو الضمير بخلاف الوصف من حيث هو وصف
 فيتوقف على المبتدأ أو ما يكون بمنزلة الجواب الثاني أن الوصف وفاعله
 لمسمى واحد فيهما كشيء واحد والتى الواحد ليس جملة فكذلك منزل منزلة التى

الواحد ولا كذلك الفعل والفاعل فان الفعل عرض والفاعل جوهر وهما
غيران فلا يمكن أن يترلا منزلة الشيء الواحد وهذا الجواب قد يعترض بان المبتدا
والخبر جملة مع انهما بمنزلة الشيء الواحد لانهما المسمى واحد وقد يجاب بالفرق
وهو ان مشابهة الوصف مرفوعة للشيء الواحد من ثلاثة أوجه ~~كونه~~ المسمى
واحد وهذا يشار كفيه المبتدا والخبر وأن الفاعل ابداع رافعه كالشيء الواحد
وهذا يشار كفيه فاعل الفعل وان فاعل الوصف في بعض الاحيان يكون كالشيء
الواحد الذي لا وجود له وذلك لانه اذا كان ضميرا لم يكن له لفظ اذا لم يفصل سواء
كان لغائب أو غيره تقول زيد قائم وأنا قائم وأنت قائم وانما يستتر في الفعل
ضمير الغائب فقط فدل على شدة اشتباه الوصف بالذات لزم استتاره فيه فان قلت
هلا قيدت بكلامك بالالف والواو قلت ليست الالف والواو في قائمان وقائمون
مثله ما في يتومان ويقومون بدليل انهما اللغويان وانما هما بمنزلة رجلان
وزيدون انتهى وهو صريح في أن الوصف مع مرفوعة الظاهر ليس جملة وان اعتمد
على المبتدا او لا فرق بين الاعتماد على المبتدا وغيره من نفي أو استقهاهم فنحو قائم
الزيدان وما قائم العمران ليس جملة ويحتمل الفرق بين الوصف المعتمد على المبتدا
الواقع خبرا ومثله المعتمد على موصوف الواقع صفة نحو مررت برجل قائم أبوه وبين
غيره فتدبر وبان بهذا ان بين الجملة والكلام من النسب العموم والخصوص الوجهي
اذلا شبهة أن الوصف مع مرفوعة الظاهر كلام اذا اعتمد اتفاقا وان لم يعتمد عند
الاخفش وابن مالك ومن تبعوه لانه لا يشترط في الكلام الاسناد الاصلى نعم من
يشترطه كالرضي لا يحتمل المصدر والصفات المستندة الى فاعلها كلاما وتبعه في المطول
فقال في اول باب الفصل والفوسل الاصطلاح المشهور على ان الجملة أعم من الكلام
لان الكلام ما تضمنه الاسناد الاصلى وكان مقصود الذات والجملة ما تضمنه الاسناد
الاصلى سواء كان مقصود الذات أو لا فالمصدر والصفات المستندة الى فاعلها ليست
جملة ولا كلاما لان اسنادها ليس أصليا والجملة الواقعة خبرا أو وصفا أو شرطا
أو حالا جملة وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصود لذاته انتهى وهذا غير محمود
فان التوهم لم يذكر وفي النسبة بينهما الاتساوي أو العموم والخصوص المطلق
نعم أو رد بعضهم على ذلك ان الأسماء كلام لا جملة ويجب بان ذلك ليس متفقا عليه
وأيا فهو فرد نادر نظريه بجانب المعنى وبملاحظته يكون جملة ولولا ملاحظة
المعنى لزم وجود الكلام بلا اسناد كما لا يخفى (قوله بدليل انه لا يبرز في تنبيهه ولا جمع)
أي والالف في قائمان والواو في قائمون علامة اعراب بدليل انهما اللغويان كما
مر عن المصنف لا ضمير كما في يتومان ويقومون واستدل السكاكي بعدم تعبره في

بدليل انه لا يبرز في التنبيه
أو جامع بخلاف الفعل مع
مرفوعة المستتر فقط ما قبل
انزيد قائم بثلاثة أسماء
لا اسمان فقط كذا قيل

التكلم والخطاب والغيبة نحو أنا قائم وأنت قائم وهو قائم كالاتي بتغير الخالي عن
الضمير نحو أنا رجل وأنت رجل وهو رجل (قوله فليتأمل) لعل وجه الامر
بالتأمل أن كون الاسم في حكم اسم واحد لا يخرجها ما عن كونها ما اسمين
(قوله أو من فعل واسم) قدم الفعل على الاسم لان المؤنث من فعل واسم يلزم فيه
تقديم الفعل فقدمه في الذكر (قوله ونعم العبد) اشار به الى انه لا فرق في الفعل
بين المتصرف وغيره لكن قال شيخنا العلامة الغنيمي لا يظهر التمثيل به بناء على
كون المخصوص بالمدح مبتدأ مؤخر او الجملة قبله خبره فتأمل أي لانه حينئذ يكون
من التأنيف من اسم وجملة بخلافه اذا جعل المخصوص خبرا للمبتدأ محذوف أو مبتدأ
خبره محذوف لانه يكون من جملة أخرى والجملة قبله تمت بالفعل والاسم اسكن أنت
خبر بان المخصوص في المثال غير مذكور فلا يهدم من اجزاء الكلام (قوله أن
يتألف به ما معا) معية التألف لا آخر بمعنى البعدية أو مع لا تقتضي الاتحاد في الزمن
كما شرح به بعضهم (قوله على الصحيح) مقابلة ما ذهب اليه ابن طهجة ومرجعنا فيه
(قوله وقوع الالفاظ) الظاهر ان المراد بالالفة المناسبة والارتباط بين الحكمتين
باسناد احدهما الى الأخرى أو اضافتها اليها وصفها بها أو نحو ذلك بخلاف
ضمها اليها بدون شيء من ذلك كما عايناهم (قوله فهو اخص من التركيب) أي مطلقا
فصل هو وكغيره من التراجم عبارة عن الالفاظ المعينة الدالة على تلك المعاني
المخصوصة فامة ما بعدها عما قبلها التميزها عنها أو مفصلة عنها وتقدم عند قول
الشارح تنبيه من جهة الاعراب ما يجري نظيره هنا (قوله وعلاماته) أي علامات
أنواعه وكان الظاهر وعلاماته المذكور الأنواع قبل الضمير التي العلامات لها في
الحقيقة (قوله وأنواع الاعراب) أي من حيث هو من غير نظر الى كونه اعراب
اسم أو فعل فلا يريد أنه ان أراد أنواع اعراب الاسم أو الفعل فهي ثلاثة فقط وان
أراد أنواع اعراب ما فهي ستة والواو في قوله وأنواع استثنائية وهو قليل جدا
والمعهود مجيء الجملة للاستئناف بدون الواو كما قاله الشهاب القاسمي في حواشي
الحفيد على المختصر والنوع والضرب والصنف والقسم الفاظ متقاربة المعنى
أرتمتدته يعني ان بعض افراده مسمى بالرفع وهكذا فلا حاجة الى اثبات كونها أنواعا
منطقية لان كونها كذلك يتوقف على اثبات اتحاد حقيقة أفراد كل نوع
كالضمير والواو والاني والنون للرفع وهو مشكل اذا التمس الاشتراك بين هذه
الارادة مثلا وهو مظهر الالفاظ ليس تمام حقيقة ثم اولا كان جميع افراد الأنواع
الاربعة نوعا واحدا وهو الشارح الذي هو جنس لها عند النكاح يشير لذلك
(قوله أربعة) ذكره ولم يقتصر على التخصيص بل محافظة على فوائد الاجمال

فليتأمل (أو من فعل واسم
كتمام زيد) وزعم العبد ولا
يشترط في جزأى الكلام
أن يلفظ بهما معا كما مثل
بل قد يلفظ باحدهما دون
الأخر كما ستعلم وقد لا يلفظ
بهما كالقدر بعد زعم في جواب
من قال أقام زيد إذا الكلام
هو المقدر بعدها على الصحيح
والتأليف ونوع الالفة بين
الجزئين فهو اخص من
التركيب اذ هو ضم كلمة الى
أخرى فأكثر في كل مؤلف
مركب ولا عكس بالمعنى
اللعوي
فصل
عقده لأنواع الاعراب
وعلاماته وقد تقدم معنى
الاعراب لغة واصطلاحا
(وأنواع الاعراب) الذي
هو جنس لها عند النكاح
(أربعة)

والتمهيد ولا نه يحتمل الزيادة والنقص ويذكر العدد يضعف أو يندفع ذلك
 الاحتمال والاشارة الى أن الخبر مجموع رفع وما عطف عليه كما مر في الاشارة
 نظيره (قوله بالاستعارة) أي لا العتق (قوله وهي رفع) جعل قوله رفع
 وما عطف عليه خبرا لمبتدأ محذوف والظاهر انه بدل مفصل من مجمل وعلى كل
 يحتاج لجعل العطف سابقا على الاخبار أو البديلية على ما علم مما مر في نظائره ثم
 الاولى وهو بالند كبر مراعاة للخبر (قوله بحركة أو حرف) أي يتحقق ويتصور
 بهما فلا ينافي ان الرفع هو الحركة والحرف على الاصح من أن الاعراب لفظي فكان
 الظاهر أن يقول وهو الحركة والحرف على وجه مخصوص ونفس عليه ما بعده
 واول التنوين فان دفع ما قبل ان الرفع ليس احد الامرين من غير تعيين ومثله ما بعده
 (قوله بذلك) أي المذكور وليس افراد الاشارة لانها بعد العطف بالوان أو التي
 يفرد بعدها نحو الاشارة التي لشيء لا التي للتنوين كها هنا (قوله وحذف) أي
 للتنوين (قوله وكلاهما يوجد) ظاهره انه جعل قوله في اسم ونحو خبر مبتدأ
 محذوف وهو غير متعين لجواز جعله صفة لرفع ونصب والمزج لا يصير المجموع كلاما
 واحدا حقيقة بل يصيره كالكلام الواحد فلا يضر التصريح بتعلق الخبر مع كونه
 كونا عاما في المزج على ان ما ذكره بمنزلة أن يقول الخبر متعلق بمحذوف وجوبا
 تقديره يوجد هذا وقد مر في التصريح من هنا يشتر كان وفيما بعده مختص فقال رفع
 ونصب يشتر كان في اسم وفعل وجر مختص بمعنى في اسم وجر مختص بمعنى في فعل
 اه وذلك هو المناسب لانه انما يقدر المتعلق عاما حيث لم يعم قريته على الخصوص
 وكان الشارح عدل عنه لان الرفع والنصب لا يشتر كان في الاسم والفعل بل الامر
 بالعكس ثم انه قدراً ولا الفعل وثانيا الاسم اشارة لجواز الامرين وأما تقديره ثانيا
 بمعنى فلان الاختصاص لا يتعدى في بل بالياء (قوله نحو زيد يقوم) أي نحو الرفع
 في ذلك نفس عليه ما بعده (قوله ولان كل مجرور) أي بحرف أو بالماض فلا حاجة
 الى زيادة أو المضاف اليه في الاضافة المعنوية الغرض منه تعريف المضاف اليه
 أو تخصصه وهما من خواص الاسم والاضافة اللفظية فرع المعنوية ومحمولة عليها
 (قوله يسكون) وهو حذف الحركة (قوله أو حذف) حرف اعملة من المنز أو النون
 من الأفعال الخمسة ولو قال وجرم بحذف كان أخصر (قوله وقيل انما اختص
 الخ) نقله ابن مالك وذكره ما نصه انما اختص الجر بالاسم لامتناع دخول
 عامه على الفعل وانما اختص الجزم بالفعل لامتناع دخوله على الاسم وقيل
 الى آخر ما هنا وامل وجه التمريض اننا لا نسلم انه لو دخل الاسم لأدنى وجوده الى
 عدمه وذلك لان التقاء الساكنين يندفع بتحريل التزوين فلا يؤدي وجوده الى

بالاستعارة وهي (رفع) بحركة
 أو حرف (نصب) بذلك أو
 محذوف وكلاهما يوجد (في)
 العرب (من اسم وفعل)
 فالرفع فهم ما نحو (زيد يقوم)
 والنصب فهم ما نحو (ان زيدا
 لن يقوم وجر) بحركة أو حرف
 ولا يوجد الا (في اسم) لحفته
 ولان كل مجرور ومخبر عنه
 في المعنى والمخبر عنه لا يكون
 الاسما (نحو) مررت
 (زيد) فزيد في المعنى مخبر
 عنه بانه مجرور به (وجزم)
 تسكون أو حذف ولا يوجد
 الا (في فعل) وذلك (نحو لم
 يقم) لتسقطه وليكون الجزم
 فيه كالمعوض من الجرف في
 الاسم لما فاته من المشاركة
 فيه فيحصل لكل من سبق
 المعرب ثلاثة أوجه من
 الاعراب وقيل انما اختص
 به لانه لو دخل الاسم لادى
 وجوده الى عدمه وما أدى
 وجوده الى عدمه كان باطلا
 وذلك أن المنون من الأسماء
 ان جزم انتهى فيه ساكنان
 الحرف المجزوم والتنوين

عنده وايضا فتحرك يكة يؤدى الى عدمه في اللفظ لاني التقدير نحو لم يكن الذين
 كقولنا اقال شيخنا الغنيمي يمكن أن يوجه بأنه يجوز دخوله حيث لا يؤدى الى محذور
 بأن يدخل الأسماء التي لا تنوين فيها كما ان الجر بالكسرة لا يدخل كل الأسماء
 وانما يدخل المنصرف منها لوجود المانع من الدخول فتأمله (قوله فيحرك الساكن)
 الاول) يعنى كما هو الغالب (قوله لعدم استغناء الكلام عنه) اى بالنسبة الى
 النصب والجر أو دائما في جميع الاوقات بخلاف النصب والجر فيستغنى عنهما
 دائما فاندفع ما قيل ان الكلام قد يتألف من كلمتين مبنيتين وان أجيب عنه
 بأن المراد بالرفع ولو حكما واندفع ايضا ايراد نحو الأما فانها كلام ولا رفع فيه (قوله
 لا شريك الاسم والفعل فيه) اى فهو أعم والاعم اقدم واسبق الى البال فتناسب
 أن يقدم في الذكرا لكان فيه أن المشرك كالمركب والمختص كال بسيط والمركب
 من شيئين يؤخر عنهما ويحجب بأن النسك لا تتراحم (قوله وكون الحركات)
 أى والحروف والحذف لا يقال اذا كانت الحركات والحروف أنواع الاعراب وقد
 تقرر أيضا انها أنواع البناء لزم اجتماع الاعراب والبناء على ذات واحدة وهو
 مستحيل لانهما ضدان لانهما قول ليست المذكورات مجردا اعرابا ولا بناء معنى
 يلزم ما ذكر بل ان كانت مجملية للعامل فهى اعراب والافان لزممت الآخر فهى
 بناء والافهى أعم من الاعراب والبناء والرفع والنصب والجر والجزم مخصوصة
 عند البصرى بالاعراب والضم والفتح والكسر بالبناء وأما الضمة والفتحة
 والكسرة فتعم الحركات الاعرابية والبنائية وغيرهما كضمه فاف قفل والسكونى
 يطلق كلا على كل فان قيل جعل المذكورات أنواعا يتألف فيها جعل بعضها أصولا
 وبعضها فروعا لان الاصل والفرعية لا تعقل فى الأنواع بخلاف العلامات قلت
 الأنواع التي لا يعقل فيها ذلك المنطقية وليست مرادة ولو سلم ارادتها فالممتنع تفرع
 بعض افراد النوع على بعض من حيث كونها افراد لذلك النوع والمراد بالاصالة
 هنا أن يكون بعض الافراد كتراسة مما لا أو اغلب أو ارجع في نظر الواضع وممثل
 هذامعقول فى الأنواع أو دائما فى جميع الاوقات بخلاف النصب والجر فيستغنى
 عنهما دائما (قوله ما اختلف به آخر المعرب) ما عبارة عن حركة أو حرف أو سكون
 أو حذف فاندفع النقض بالعامل والمقتضى والاسناد والتسكيم والسكون المقدم
 أو الملاحق والمركب منها ومن الحركة فان كلامها وان كان سببا للاختلاف لا يمكن
 ليس بحركة ولا حرف وبقى النقض بما اذا كان العامل حرفا واحدا كحرف الجر
 فلأر يد بحرف حرف المسانده والتبادر حين مقارنته بالحركة أو أر يد حرف آخر لم
 يتجهور وذلك ولو جعات ما على عمومها خارج العامل وما بعد به بالسببية القرية

فيحرك الساكن الاول
 فيؤدى وجود الجزم الى
 عدمه وغير المتون محمول
 عليه وقدم الرفع لعدم
 استغناء الكلام عنه كجاء
 زيد ثم النصب لا شريك
 الاسم والفعل فيه ولان عاملا
 قد يكون فعلا والعمل له
 بالاصالة فيكون معه وله
 أصلا بالنسبة للمعرب ورف
 الجر لا اختصاصه بالاشرف
 وكون الحركات أنواع
 الاعراب جار على مذهب
 المصنف من ان الاعراب
 ما اختلف به آخر المعرب

المفهومة من الباء وان توزع فيه بالنسبة للركب منها ومن الحركة لانه سبب قريب
 وخرج بقيد الآخر ما به يختلف وسط المعرب نحو جاءني امرؤ فان ما قبل الآخر تابع
 للآخر و باضافة الآخر الى المعرب ما به يختلف آخر الاسم المبنى نحو من ابنك ومن
 أولك و آخر الحروف نحو من أينك ومن البصرة ومن زيد وخرج ما به اختلاف
 آخر غلامى وبصرى وضاربه بما خرج به اختلاف آخر الاسم المبنى لان كسر آخر
 الغلام و راء بصرى وفتح آخر ضارب كان قبل التركيب فاختلف به آخر المبنى ومن
 قال لا بد من تقييد الاختلاف بالحيشة اى اختلف آخر المعرب من حيث انه معرب
 لاخراج هؤلاء لم يقبله لذلك فان قلت لا يصدق التعريف على حرف الاعراب لانه
 آخر الكلمة ولا يكون الشيء سببا للاختلاف نفسه قلت الآخر اعم من كل حرف
 مخصوص فالالف سبب لتبديل آخر الاسم من كونه ياء الى كونه ألفا ولولاها لكان
 بحاله فان قيل لا يحصل الاختلاف الا بحركتين أو حرفين فلا يصدق على كل منهما
 ولا على اعراب المعرب ابتداء اذا لا اختلاف فيه اجيب بأن المراد بالسببية ان يكون له
 دخل في الاختلاف أو ما يحصل بحصوله بلا احتياج الى شيء بعده وكل حركة كذلك
 في نفس الامر ولو في بعض المواضع لا بالفعل لانه انتقل اليها من اعراب أو سكون
 (قوله لانه) اى الاعراب (قوله اختلاف آخر المعرب) اى تغيره ذاتا أو وصفة حقيقة
 أو حكما وبقى من التعريف لا اختلاف العوامل انظروا تقدير او شرحه يعلم مما مر
 (قوله لان الاعراب عنده لفظى) قال شيخنا الغنيمى يعنى فيكون الرفع نفسه وكذا
 ما بعده هو الاعراب لا لقب على الاعراب هذا معنى كلامه ولما فيه نظر وهو انه
 يجوز ان يكون لفظ الرفع وما بعده لقب على الاعراب يعنى على أنواعه وهى الآثار
 المحصورة وذلك غير مناف لكون الاعراب لفظيا خلاقا لما فهمه الشارح
 وبتأمل ما قررنا يندفع قوله ولان من حق اللقب الخ فان المراد بقوله وألقاب الاعراب
 القاب أنواعه فكلامه على مضاف كما هو واضح وبعبارة أخرى من قال ان الاعراب
 لفظى فسر الرفع وما بعده بأنه أثر مخصوص ومن قال انه معنوى فسر بأنه تغيير
 مخصوص وحينئذ فلا فرق بين التعمير بانواع الاعراب و القاب الاعراب اذ من البين
 انه ليس المراد بالانواع لفظ الرفع وما بعده بل معناه نعم من غير القاب الاعراب
 أراد ان لفظ الرفع مثلا لقب على النوع وتفسيره حينئذ لابد ان يفسر الاعراب
 فان فسر بأنه لفظى فسر بمعنى اللقب وهو الرفع مثلا بأنه اسم سبب الاعراب
 معنوى فسر بأنه تغيير مخصوص فتأمل انتهى (المرفوع) اشارة الى
 ان نائب الفاعل ضمير يعود الى المرفوع الذى يرفع ويرفع وأراد بالرفوع
 ما يصح رفعه لا المرفوع بالفعل حتى يلزم تحصيل أو أراد بغير معنى يوجد

لانه اختلاف آخر المعرب
 على ما هو مذهب الكوفيين
 وعبر بالانواع دون الالقاب
 المعبر بها بعضهم لان الاعراب
 عنده لفظى ولان من حق
 اللقب ان يصدق على ما لقب
 به كان يقال الاعراب الرفع
 وكذا البواقي وهو متنوع
 لا استلزام حمل الانص على
 الاعم ولهذه الانواع الاربعة
 علامات أصول وعلامات
 فروع ثابتة عنها اشارة الى
 الاول بقوله (فيرفع) اى
 المرفوع من اسم وفعل
 (بضمه وينصب) اى المنصوب
 منها (بفتحة ويجر) اى
 المجرور من اسم (بكسرة
 ويجزم) اى المجرور من فعل
 (بجذبة حركة)

ان نائب الفاعل ضمير يعود الى المرفوع الذى يرفع ويرفع وأراد بالرفوع
 ما يصح رفعه لا المرفوع بالفعل حتى يلزم تحصيل أو أراد بغير معنى يوجد

ويتحقق ويصح أن يكون نائب الفاعل ضميراً عادياً على اسم وفعل بتأويلهما
بما ذكر ويجوز أن يكون نائب الفاعل قوله بضمه أى يوجد الرفع ويحقق بوجود
الضم من تحقق السكوى في جزية. لكنه لا يناسب الاستثناء الآتى ويحتمل أن
يقرأ قترفع البناء للفاعل على أنه مسند لضمير الخاطب وقس على جميع ذلك نظائره
بعده (قوله فالضمه علم ومسماه الرفع) اشار الى دفع الاعتراض على قوله تبعاً للقوم
ولهذه الانواع الاربعه علامات الخبايه انما يتبعه على القول بأن الاعراب مبنوى
لا اطلاقى وهذا الدفع مأخوذ من قول الشيخ خالد العلامات جميع علامه بمعنى علم
أو جمع علم كما مطبلات جمع امطبل فالضمه علم الخ وورد بما حاصله انه ان أراد علم
الجنس لزم منع لفظ الضمه من الصرف للعلمية والتأنيث مع انه مصروف قطعاً أو علم
المخصص فكذلك مع عدم تناولها لساير افراد الرفع وأجيب أيضاً عن الاعتراض
بأنه لا منافاة بين جعل هذه الاشياء اعراباً بوجودها علامات اعراب فهى اعراب من
حيث عموم كونها أثراً جليبه العامل وعلامات اعراب من حيث الخصوص وبان
العلامات هى الحركات والسكات البنائية وهى الضم والفتح والكسر والسكون
وذو العلامات هى الحركات والجزمات الاعرابية وهى الرفع والنصب والجر
والجزم وان انحدر فى الخارج كفى الحد والمحدود وهذا ان ردا الى ما قبله فذلك
والا فالحركات البنائية يعتبر فيها أن لا تكون مجلوبة للعامل والحركات الاعرابية
يعتبر فيها أن تكون مجلوبة لشيء واحد لا يكون مجلوباً وغير مجلوب فمكيفه بتصوير
اتحادهما فى الخارج جواً أيضاً فالاعراب هو الاثر الخارجى والقصد من وضع العلامة
تميزه والدلالة عليه ومع الاتحاد فى الخارج لا يتصور تميز ولا دليل ومدلول واختار
بعضهم فى الجواب ان هذه عبارة المتقدمين القائلين بأن الاعراب مبنوى جرت على
أسمة المتأخرين المخالفين لهم فى ذلك من غير قصد (قوله لان الاعراب الخ) هذا
لا يقيد بأصل الفتحه بالنسبة لكسره فى الجمع بالف وانه ولا صلة الكسره بالنسبة
للفتحه فمما لا ينصرف وأصل الفتحه بالنسبة الى حذف النون فى الافعال الخمسة
(قوله الا عندته نذرهما) قد يسأل ما أعرب بالحروف لا يتعذر فيه الاعراب
بالحركات لجواز تقدير الحركات ولهذا ذهب بعضهم الى تقدير الاعراب بالحركات فيه
وقدم مرشح فى الاسماء الستة بأن اعرابها بالحركات يمكن (قوله باعتبار المحل)
أى المواضع التى تقع فيها النيبية (قوله لا النائب) أما باعتبارها فمشرقة ثلاثة تنوب
عن الضمة وأربعة عن الفتحه واثنان عن الكسرة وواحد عن السكون (قوله
لشبهه بالفعل) يفيد تأخيرهما قبله وأما تقديمه على الامثلة الخمسة فلانه أشرف

بالحركات والسكون أصل
للاعراب بالحروف والمخفف
اذلا يعدل عنهما الاعتد
تعذرهما وخرج عن ذلك
الاصل باعتبار المحل لا النائب
سبعة أبواب أعربت بتغير
ماد كروثى هى أبواب النيبية
لان الاعراب الواقع فيها نائب
عن الاصل ووجه انحصارها
فى سبعة أن النائب فيها
ما حرف عن حركة وهو باب
الاسماء الستة وباب المتنى
وباب جمع المذكر السالم
أو حركة عن حركة وهو باب
الجمع بأنف وتاء وباب مالا
ينصرف أو حرف عن حركة
وحذف عن حركة أو سكون
وهو باب الامثلة الخمسة
أو حذف حرف فقط عن
سكون وهو باب الفعل المعتل
وقدم الاسماء الستة لكونها
مشرقة والمفرد سابق على
المتنى والمجموع وأتبعه بالمتنى
لكونه يليه ثم أتى بجمع المذكر
السالم قبل جمع المؤنث
السالم أشرف المذكر ثم بما
لا ينصرف لشبهه بالفعل ثم
بالامثلة الخمسة قبل الفعل
المعتل لشمه آخرها فى غالب
الاحوال لمكن كان الاولى
أن تبدأ بانها فيه حركة عن حركة كما فى التسهيل والشذور لان ذلك أقرب الى الاصل وحدث بدأ بالاسماء الستة

فكان ينبغي ان يثنى بما لا ينصرف
لكونه مفردا وان لزم منه
الفصل بين ما يعرب بالحروف
بما يعرب بالحركة اذا تقرر
هذا فقوله (الا الاسماء الستة)
وما عطف عليها من المثنى
وغيره مما سيأتي منصوب على
الاستثناء مما قبله وهذا هو
الباب الاول مما خرج عن
الاصل
وهي ابوه وأخوه وحموها
وفوه وهنوه وذومال
أى صاحبوه وبهضم عدما
تخمة بنقص الهم منكرها
جواز اتمامه كما سيأتي والاسماء
الستة علم بالغلبة على هذه
الامثلة كلفظي العبادلة
والعشرة بالنسبة الى العجاجة
رضي الله عنهم وان أطلقت
على غيرها فتوسع والحلم أقارب
الزوج أبا كان أو أبا أو
غيرهما ولهذا أتت الضمير
وقد يطلق على أقارب الزوجة
والهن اسم يكنى به عن اسماء
الاجناس وقيل مختص بما
يستقيم التصريح به وقيل
عن التخرج خاصة

منها لانه اسم (قوله فسكان ينبغي الخ) فيه ان التوكيدات لا تتراحم وقد أسلف ان
تأخيرها اشبه بالفعل (قوله وان لزم منه الفصل الخ) به يعلم أن الشارح لم يبال بقطع
النظير عن نظيره فسقط ما قبل ان المصنف ذكر المثنى وجمع المذكر السالم الى
جانب الاسماء الستة لانها ما شر يكاه في الاعراب بالحروف فتأخيرها عنهما قطع
للتظير عن نظيره ثم ان المصنف لم يذ كر شيئا من أحكام ما ناب فيه حركة عن حركة غير
جهة النيابة فلامنى للعول بأنه يلزم على ما قاله الشارح القطع في الاحكام وانما
كان يظهر لو تكام المصنف على شئ من أحكامهما كضابط ما يجمع بالالف والتاء
وذ كر أحكام ما لا ينصرف الآتية هذا وليس في كلام الشارح ما يقتضى انه كان
المناسب تقديم ما لا ينصرف فقط ثم يذكر بعده المثنى يلزم عليه الفصل بين
ما لا ينصرف وجمع المؤنث وهما نظيران في الاعراب بالحركات وبتسايم انه أراد
ذلك فهو لا يبالى بالفصل بين النظائر (قوله الا الاسماء الستة) أى فى احدى
لغاتها (قوله وما عطف عليه) أى القول (قوله منصوب على الاستثناء) لا يخفى
ان المنصوب عليه الاسماء الستة لا الا الاسماء الستة ومنصوب خبر عن المبتدأ
وهو قوله بمعنى مقوله وما بعده وهو قوله الا الاسماء الستة بتدليل أو بيان وما قبله وهو
قوله اسم وفعل مراد بكل منهما العموم بشرئنا الاستثناء لان التكررة فى الاثباته
قد تم نحو عملت نفس ما تقدمت وأخرت أى الرفع بالضممة والتصب بالفتحة ثابت
فى كل اسم والجزم بحذف حركة ثابت فى كل فعل الا الاسماء الستة وما عطف
عليها (قوله بنقص الهم) قال شيخنا الغنمى لم يقل باسقاط الهم لما فى التعبير
بما ذكره من التورية الظرفية والمقابلة اللطيفة (قوله جواز اتمامه) أى اثباته
واعرابه بالحروف (قوله على هذا الامثلة) أى على كتابتها (قوله وان أطلقت
على غيرها) هل الضمير يرجع الى العشرة أو العبادلة أو الاسماء الستة كأن أطلقت
على ما يشمل ذوالطائفة (قوله على أقارب الزوجة) وعليه فيضاف للذكر ويقال حموه
أى اقارب زوجته (قوله يكنى به عن اجناس) فاذا لم يضاف كان كناية
عن التكررات واذا أضيف كان كناية عن المعارف المضافة وقد زعم بعضهم
انه اذا لم يضاف يكنى به عن العلم بدليل قول ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد
الله اعطاك فضلا من عطية * على هن وهن فيما مضى وهن * يعنى حسنا وعبدالله
وابراهيم بن حسن وقيل المراد بالهن فى كلامه الحبيب وظاهر كلام الشارح
كلمة صنف فى الشرح انها كناية عن اللفاظ الملهة على الاجناس وهو ظاهر قول
بعضهم انها تكون كناية عن العلم الكنى فى الصحاح انها كناية عن نفس الشئ
لا عن لفظه ويمكن ارجاع القولين لمعنى (قوله بما يستقيم التصريح به) أى من

العورة والافعال القبيحة (قوله ومثل ذوا المضافة الى اسم جنس ظاهر الخ) أى
المضافة لزوما لانها لازمة للانضافة لغير الباء كما فى الاوضع ومثل مبتدأ خبره قوله ذو
المضافة وقوله أو وصف عطف على علم وقوله أو جملة عطف على علم أيضا ومراده
بالوصف المعنى القبايم بالغير لا الوصف النحوى ومراده أيضا غير المشتق كما مثله
بقوله وفوق كل ذى علم عليم لا المشتق فانها الاضاف الى به لانه أتى بها وصلة لما لا يصح
الوصف فيه نحو العلم والحسن والمال والذهب والفضة وجوز بعضهم انضافتها
للمشتق وخروج علمها اقراءة ابن مسعود وفوق كل ذى عالم عليم وأجاب الاكثرون
عن بيان العلم هنا مصدر كالباطل أو بان ذى زائدة والمراد باسم الجنس ما يقابل
الصفة كما قاله الفهامة الدماميني فى شرح التسهيل فان عبارة المتن ولا يصفن أى
ذو وفروعه الا الى اسم جنس ظاهر قال فى الشرح أى يشترط فى الاسم الذى يصفن
اليه ان يكون ظاهرا احترازا من ان يكون مضمرا وهذا فيه خلاف وذكره ثم قال
واعلم ان المراد باسم الجنس ما يقابل الصفة أى المشتق ولهذا صح قوله بعد ذلك
ظاهر فلا يقال ذو عاقل وعلم ذلك ثم قال وقد توهم بعض الاغبياء ان المراد باسم
الجنس التكررة واستشكل بسبب ههنا الوهم الفاسد ما وقع فى الحديث ان تصل
ذو رحمتك وغاب عنه مواضع فى التنزيل والله ذو الفضل العظيم ذو العرش المجيد ذى
الطول ذى الجلال والاكرام انتهى كلامه مفردا وتبين مرادهم ليعلم منه ما وقع
للشارح هنا من الاختصار المحل فان قوله ومثل ذوا المضافة الى اسم جنس ظاهر
ذوا المضافة الخ ان اراد ان مثلها فى مطلق الاعراب بتلك الحروف فهو مسلم لكن يرد
عليه ان قوله أو وصف نحو وفوق كل ذى علم عليم يقتضى انه ليس باسم جنس ظاهر
وقد علمت من كلام الدماميني ان المراد باسم الجنس ما يقابل الصفة وحينئذ يدخل
فيه نحو وفوق كل ذى علم وقد مثل فى شرحه لاسم الجنس بقوله نحو ذو علم وذات
حسن وحينئذ فلا حاجة الى قوله هنا أو وصف المقتضى للتغايرة أو تشبيه الشئ
بنفسه أى ما يصدق عليه فتأمل وان اراد بقوله ومثل ذوا المضافة الى اسم جنس
ظاهر ذوا المضافة الى العلم الخ المثلية فيها بالمراد كما ان اضافتها الى اسم جنس
بالمراد فهو مع اقتضائه ذلك متنوع فان الاضافة الى المنكورات ليست قياسية
مطردة كما صرح به أيضا الدماميني راداعلى ابي حيان ومن تبعه هذا ما حرره شيخنا
العلامة الغنيمي قال وما كشف عنى غممة هذا المحل الا البدر الدماميني وذكر الرضى
انه انما جازت الاضافة الى العلم فى ذوزيد وذوى آل محمد لتأويل العلم بالجنس أى
صاحب هذه الاسم واصحاب هذا الاسم (قوله اذهب بذي ناسم) أى فى وقت
صاحب سلامة فالباء ظرفية وذى صفة لزم من محذوف نكرة وهى بمعنى صاحب وقيل

ومثل ذوا أى المضافة
الى اسم جنس ظاهر ذو
المضافة الى علم نحو أنا الله ذو
بكرة أو وصف نحو وفوق كل
ذى علم عليم أو جملة نحو
اذهب بذي ناسم فلو قال كما
فى العمدة وذو العرب

بمعنى الذي والموصوف معرفة والجملة متصلته والاصل اذهب في الوقت الذي تسلم فيه
ورده في الباب الثاني من المعنى وقيل الباء للمصاحبة أى اذهب مقرونا بسلامتك
كما تقول لذهبه مقرونا بسلامتك وقيل للقسيم وهو خبر في معنى الباء أى والله يسلمك
(قوله اكان أحسن) اشعوله للمضافة لعلم وما بعد فقال شيخنا وفيه ان المصنف كغيره
اكتفى بالنطق بها كذلك عن ذكر الشروط على ان الكلام في الاسماء العربية
التي خرجت عن الاصل فتأمل أقول تأملناه فوجدناه غير ظاهرا لان المصنف نطق
بذئ مضافة لاسم الجنس واعرابها المذكور لا يتقيد بذلك وقوله على ان الكلام
الحلم يظهر معناه (قوله والتقييد بالمعرب الخ) قال شيخنا لا حاجة للمصنف بهذا التقييد
فانه نطق بمضافة وتلك غير مضافة وأقول هو لم يدع الاحتياج للاخراج بل للشمول
و بعد ذلك حصل الاخراج (قوله ذوات الطائفة) فانها موصولة بمعنى الذي وأخواته
والفرق بينها وبين ذوات المعنى صاحب ان التي بمعنى الذي لا تقع صفة المعرفة لانها
معرفة بالصلة والتي بمعنى صاحب بوصفها التكررة ان أضيفت لتكررة والمعرفة ان
أضيفت لمعرفة (قوله فان المشهور بناؤها) أى على السكون كما في الشذور وسيأتي
في الشرح في الموصولات ولزوم الواو في الاحوال كلها غالبا وفي الجمع انما مبنية
على الواو وقيل مبنية على الضم قال الشارح في الموصولات وهو وهم وابست حرفا
واحدا بل حرفان (قوله وقد تعرب الخ) أى فتسكون مرفوعة بالواو ومنصوبة
بالالف ومجرورة بالياء ولا يشكل اعرابها على كون الشبه الاقتقارى موحيا للبناء
ام لان ذلك في المشهور وان لغة الجمهور أولان اقتقارها ليس متصلا ولا على حصر
أبواب النيبات في سبع لان من اعربها أدرجها في تلك الابواب كما يؤخذ من قول
الشارح فالاسماء حينئذ سبعة ويجرى ما ذكر في اعراب الذين رفعا عند بعضهم
(قوله فالاسماء الخ) أى التي تعرب الاعراب المذكور لا الاسماء الستة قال شيخنا
الغنيمة ويمكن ان يقال ان الاسماء الستة حيث كانت علما بالغالبة على ما أعرب
بهذه الحروف صح ان يكون مراده الاسماء الستة غاية الامرانها ستة بحسب اللفظ
وان كانت معانها أكثر وفرب من ذلك ما قبل في الافعال الخمسة (قوله فترفع
بالواو) علة لسكون باب الاسماء الستة من أبواب النيبات ولو قال فان رفعا بالواو وكان
أولى (قوله فلوثبتت) نحو أبوان وأخوان وحموان وبه استدلال على ان لاه واو وقيل
بأن الحماية لان احاء المرأى بحمونها واذوا مال وهوان وفرا الزيد (قوله
والمجموع الخ) ظاهر كلامه انما تتجمع بالالف والتاء وفي الحاشية وان جمعت
بالالف والتاء بان أريد بالاب وما ذكره مما يجب مع بالواو والنون من لا يعقل
أعربت اعراب الجمع بالالف والتاء انتهى قال شيخنا الغنيمة وعموم كلامه شامل

لسكان أحسن والتقييد
بالمعرب لاخراج ذوات الطائفة
فان المشهور بناؤها وقد
تعرب فتجوزى مجرى ذئ
المعرب كما قال ابن مالك فالاسماء
حينئذ سبعة (فترفع بالواو)
نيابة عن الضمة نحو أبوان
شخ كبير (وتصوب
بالالف) نيابة عن الفتحة
نحو ان أبوانا في خلال مبن
(وتجوز بالياء) نيابة عن
الكسرة نحو ارجعوا الى
آبائكم ولا اعرابها بـ
الا حرف شروط أربعتان
تكون مفردة فلوثبتت أو
جمعت أعربت اعراب
المثنى والجمع وان تسكون
مكبرة فلوثبعت أعربت
بتجوزات ظاهرة وان تسكون
مضافة

للحم والهن فلجرحه وقال المصنف في شرحه لم يجمع مع منها جمع تصحيح الالاب والايح
والحم انتهى وظاهره سمع هذا الجمع في اللحم وقل ابن مالك ولو قيل في لحم حور
لم يمتنع لكن لأعلم انه سمع قال أبو حيان ينبغي ان يمتنع لان القياس يأباه وحكي
بعضهم سمع سمع هتون وذوون وعن ثعلب انه يقال في فم فون وفين قال أبو حيان
وهذا في غاية الغرابة (قوله لغرياء المتكلم) التقييد بالتكلم ايضاح لان الياء المضاف
اليها لا تكون غير ودخل في كلامه لا بالزيد فانه جائز بدون شذوذ لانه مضاف
وللام مقحمة بين المضاف والمضاف اليه عند سبويه والحليل والجهور وغير معتد بها
ولهذا أعرب ما قبلها بديل ثبوت الالف وانما يعرب باسم لا اذا كان مضافا أو
شبهها بالمضاف ويشكل عليهم لا أبالي وانما تعرب الاسماء الستة بالاحرف اذا
كانت مضافة للياء ولكنهم معتد بها من جهة ان اسم لا التبرئة لا يضاف لمعرفة
(قوله ولو تقدير) هو ما جوزه ابن مالك تبعاً للكوفيين والاعنقش وخصه البصريون
بالضرورة (قوله كقوله) أي العجاج وجاز الاضمار بناء على شهرة الكلام المحكي
له (قوله على الاصح بحركات مقطرة) أي كسائر الاسماء المضافة الى الياء وقال المبرد
والكوفيون وابن مالك يجوزون ما حذف منها وادغامه فيقال أبي بالتشديد قال
فلا وأبي لأن السكتي * ينسب الواله الصب الحنينا

وهو مخصوص عند البصريين بالشعر ولا دليل في البيت لاحتمال ان يكون جمع أبا
جمع سلافة وقد كرر ابن مالك ان المبرد جوز ذلك حتى في اللحم والهن فلا عبرة بما ذكره
ابن الحماجب كلز مخشري من انه لا يجوز الرد في اللحم والهن قطعاً لان الاثبات في
كلام النقات مقدم على التي ويقال في فم في في الاكثر ويجوز في وأصله فوه بالفتح
والسكون حذف الهاء وانقلبت الواو حيمالا ثم ما شفويتان حذران سقطوا
وبقاء الاسم على حرف واذا أضيفت ردت الواو قلبت ياء وكسر ما قبلها اقل الشهاب
ابن قاسم في حواشي ابن الناطم والثاني يعني من الامر ان هذه يعني أخي وأبي
وفي بالادغام ورد المحذوف اذا وقعت مرفوعة هل يكون رفعها بالواو المقطرة
لانقلاب واوها ياء والياء لا تصلح للرفع كما قالوا في جميع المذكر اسم الم اذا أضيف للياء
نحو جاء مسلي فيسه نظرو لا يبعد أنه كذلك ولا ينافيه قول المصنف أو الكتاب
وشرط ذالاعراب يضافن للياء لانه مبني على عدم رت هذه الاسماء عند الاضافة
الى الياء انتهى وانما ان كلامه مفروض على مذهب المبرودين وواقعه وانما اقتصر
على الثلاثة لانها محمل وفاق والافاق له يجري في اللحم والهن على ما نقله ابن مالك
والذي لم يستبعد كلامهم بهم بح كيف وقد جعل ذلك المذهب مقابلاً للصحیح من
ان الاعراب بحركات مقطرة فقوله على الاصح متعلق بقوله بحركات مقطرة أو

لغرياء المتكلم ولو تقدير
كقوله * خالط من سلى
نخبا شميم وفا * أي
نخبا شميم وفاها ما قالوا ضيفت
الى الياء أعربت على الاصح
بحركات مقطرة وكما انضاف
الى الياء

بأعر بت باعتبار تعلق الظرف به لا بأعر بت بقطع النظر عن ذلك ليكون إشارة
 الى القول بانها مبنية أو لا ولان ذلك معلوم من الخلاف في مطلق المضاف للباء
 الذي من افراده ما هنا بقي مناشئ وهو ان الفم اذا أضيف الى الباء عدت له الواو
 وقلت يا عند الجمهور أيضا فهل يقال انه معرب بالحروف المقدرة زفعا ونصبا للتقل
 والظاهرة جراً أو معرب بحركات مقدرة كما هو الظاهر من الملاحقة فهم انها اذا
 أنشئت الى باء المتكلم أعر بت بالحركات المقدرة قال العصام القول بأن الاعراب
 بالحركة لا يظهر اذا الفرق بينه وبين سبلى تحككم الا ان يقال لو قيل في حال النصب
 فاي لوجب الحكم بأن الباء في في اعراب فلما قيل في مطلقا علم ان الباء المدغمة في
 الاحوال الثلاثة على نحو واحد وان اعرابه ما كان عليه في حال افراده دون
 اضافته انتهى وحده - له انه لو كان معربا بالحروف اظهرت الالف حال النصب ولم
 تقلب بياء اهدم المقضى لقبها كالم تقلب ألف التثنية لكن نقل في الاشياء والنظائر
 عن ابن يعيش الفرق بين الالفين لانه وجد في ألف التثنية سبب واحدة قضى قلبها
 وعارضه الاخلال بالاعراب وهنارج - بسبب ان اقلها ايا هو وقوعها موقعا مكسورا
 وانسكسار ما قبلها في التقدير من حيث ان الالف تكون تابعة لما بعدها أقوى حجب
 قابله ولم يمتد بالمعارض (قوله الاذو) فانم الاتصاف للضمير مطلقا بل تلزم الاضافة
 الى اسم جنس غير مفعلة فلا ياتي في كلام الشارح السابق وذهب بعضهم الى جواز
 اضافتها الى المضمرة واحتج بكثرة ما جاء من ذلك ويبدل على شذوذه انه لم يستعمل
 مضافا الى مضمرة الاجمال مفردا (قوله باشرط الاضافة) اذ لا توجد الاضافة مع
 النسبة وأما بولك المضاف فيه الشخص المقوب الى الاب لا الاب الذي هو من
 الاسماء الخمسة (قوله واستغنى عن التصريح بحذف كرها الخ) يقال عليه
 الاستغناء ظاهرا فيما عدا كونها مضافة لغيرها المتكلم فان المفهوم من النطق بها
 مضافة ما مخصوص ما أنشئت اليه وحينئذ تلزم ان يختص اعرابها بالحروف فيما
 اذا كان المضاف اليه ضمير غيبة لانه المنطوق به وأما عمومه فيشمل ما اذا أضيفت
 الى بياء المتكلم وقد قرر عدم اعرابها بالحروف في تلك الحالة ولهذا نص بعضهم
 على اشتراط اضافتها لغير بياء المتكلم وأحال بقية اشروط على النطق بها كذلك
 (قوله كما استغنى الخ) وذلك لانه نطق بقو خاليا من الميم وبدومضا فاولا بمعنى
 صاحب لا يضاف واعلم ان صاحباً أعم من ذوقانها تضاف الى اسم الجنس وغيره
 (قوله ودونه) أي التضعيف وقوله منقوصا أي محذوف الآخر حال من ضمير ميمه
 وان كان مضافا اليه لان المضاف جزؤه (قوله و بحركات) عطف على بحركات السابق
 (قوله قصر او نقصا) قيل كان ينبغي ان يقول وتضعيفان من اللغات العشر تثليث

الاذو وان تكون غير منسوب
 اليها فلو نسب اليها كانت
 معربة بالحركات نبيه عليه ابن
 الصانع والهورى وغيرهما
 وهو مستغنى منه باشرط
 الانساقه ما ذنوفت هذه
 الشرط أعر بت بالحروف
 واستغنى عن التصريح
 بكرها في النطق بها كذلك
 كما استغنى عن تعيينه لادو
 بمعنى صاحب وفو بالخلاص
 الميم فان لم تغل منها أعر بت
 بحركات ظاهرة مع تضعيف
 ميم ودونه منقوصا وبحركات
 مقدرة مقصورة كما هي ولان
 تثليث فائده قصر او نقصا

والقاء مع التضعيف وهو وهم سرى من قول التسهيل أو يصف مفتوح القاء
 أو مضمومها بعد قوله بتثنية فاء الفم مقصوراً أو مقوصاً فتوهم منه ان المضعف
 ليس مقوصاً وليس كذلك وعند ابن مالك في افراد المضعف عن المقصور والمقوص
 انه لم يذكر في المضعف اللغات الثلاث في المقوص والمقصور والشارح ذكرها في
 المضعف قاله شيخنا (قوله واتباعه الميم) لم يقل لحركة اعراه ليدخل مثل هذا في
 بكسر الفاء ثم الحرف الاعراب باعتبار حركته التي ليست اعرابية (قوله أفصها)
 أي النصيحة من بينها (قوله واقتصر في التسهيل الخ) لانه أسقط الكسر مع التضعيف
 وهي أضعف اللغات وحكاها صاحب البواقيت (قوله لان الحروف وان كانت الخ)
 مثل هذا التركيب كثير الوقوع وقد يقع لكان موقع الا والاوا كن ايما خبرين بل
 هما للاستدراك لكانهما واقعا في موقع الخبر والخبر مقدم حسب ما يقتضيه المقام
 (قوله فاختر واهذه الاسماء) لوقال اسماء لكان أولى لقوله بعد وخصوا هذه الاسماء
 الخ (قوله في ان آخرها حرف علة يصلح للاعراب) أي سما عابجلا خلاف ساثر الاسماء
 المحذوفة الا بحياز كيدفانه لم يسمع فيها إعادة المحذوف عند الاعراب والمراد ان في
 آخرها ذلك في الجملة ونظرا الى المجموع فلا يرد ان الفم ليس لامه حرف علة وإنما
 هي باء حذف اعتبارها وان المراد آخرها حرف علة أي الموجود المنطوق به وان لم
 يكن لاما وعبارة بعضهم وخصوها من بين المفردات المشابهة للمثنى اصلها حية لام
 بعضها وهي الآخر انتهى وهي أحسن من عبارة الشارح (قوله وفي استلزام كل
 منها الخ) أي معاني كل منها لان كلام من المثنى والمجموع اعظ لا معنى والاستلزام
 المذكور فيما سوى الفم والهن ظاهر وأما فهم ما فقيه خفاء ثم ان ظاهر كلامه جهل
 كل وجه للشبه وفيه ان الولد والوالدوا أقرب الى غير ذلك مستلزمة لذات أخرى
 فالاولى واستلزام بدون إعادة في ولا يرد ان مجموعها يوجد في ابن لان همزة الوصل
 فيه بدل من اللام فمكانها ليست حرف علة ثم الاولى ان يجعل وجه الشبه ان فيها
 حرفا بعده ما يتم به الاسم فان تمام الاسم بنون التثنية والجمع المضاف اليه والتنوين
 واللام هذا وقد بين الجاهل وجه الشبه بغير ما ذكره الشارح وذ كروجه اختيار
 كونها ستة فابرجع وقال العصام الاقرب ان يقال المعرب بالحروف في الفروع
 والمحقق به ستة المثنى وكلا راثنان والجمع وألوه عشرون فجعلوا في مقابلة كل فرع
 أصلا انتهى وفيه ان الفروع أزيد كما يعلم من الاوضح وغيره (قوله لتظهر تلك اللام
 الزائدة) فيه أمران الاول ليس المراد بالزائدة الزائدة على الحروف الاصول
 بل المراد به الزائدة على الكلمة في حال افرادها وعدم اضافتها بدليل جعل الزائدة
 وصف للام الثاني ان كون الظاهر للام لا يأتي في فوك وذو مال فان الظاهر انما هو

واتباعه الميم فهذه عشر اثنان
 أفصها فتع فانه مقوصا
 واقتصر في التسهيل على تسع
 وانما عربت بالحروف
 لان الحسوف وان كانت
 فروعاً عن الحركات الا انها
 أقوى منها لان كل حرف علة
 لحركتين فيكره استبعاد
 المثنى والمجموع الفرعين
 عن المفرد بالاعراب الاقوى
 فاختر واهذه الاسماء
 وجعلها معربة بالحروف
 ليكون في المفردات الاعراب
 بالاصل وهو الحركة والاقوى
 وهو الحرف وخصوا هذه
 الاسماء لمشايتها للمثنى
 والمجموع في ان آخرها
 حرف علة يصلح للاعراب وفي
 استلزام كل منها ذاتا أخرى
 كالأخ للأخ والاب لابن
 وخصوا ما ذكر بحال
 ما فتها تظهر تلك اللام الزائدة
 فتفوي المشابهة وفضلت على
 المثنى والمجموع باستيفاء
 الحروف الثلاثة لاصالتها
 بالافراد وما تقدم من انها معربة
 بالحروف

العين ولام الكامة محذوفة اما فوك فاصله فوه على وزن فوز يدل على ذلك قولهم في
الجمع أفواه وفي التصغير فويه وفوه فلان بكذا و هذا أفوه من هذا و أفواه لان دل
على تحريك عينه لان فعلا اذا كان عينه حرف علة ساكنة جمع على أفعال نحو
حوض و أحواض فحذفت الهاء اعتبارا طاعير مطرد و قلبت الواو ميلا لانها لم تقلب
لان قلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها و حيثما يتقى ساكنان الالف والتنوين
فحذف الالف لذلك فيبقى الاسم المتمكن على حرف واحد وذلك غير جائز و حكاية
الكوفيين شربت ماشاذا فلا يعقد بها و كان القلب الى الميم لانها من أحرف
الزيادة و هي من مخرج الواو و فيها غنة كما في الواو و قد كانت أولى من غيرها
من الحروف كذا بخط شيخنا العلامة الغنيمي و الامران في الحاشية و أقول
في الرضى مانعه و خصوصا ذلك بحال الاضافة يظهر ذلك اللازم فتقوى المشابهة
انتهى المقصود منه و حيثما حذف في الشرح تحريف و صوابه لتظهر تلك الذات
اللازمة فيقط الامران و اما ما فرعه عليه بقوله فتقوى المشابهة فيجري على
الكلامين لان قوة المشابهة يظهر اللام التي هي حرف علة و يظهر اللام الذي
هو الذات الاخرى بقى هنا شي و هو انه على ما في نسخ الشرح يقتضى ان الواو لم تذف
لم تظهر اللام الزائدة بل تقدر مع الاعراب بالحروف و وجه ذلك ما قاله بعضه من في
توجيه اعراب الحروف حين الاضافة انه يلزم اجتماع الساكنين في الذكر مطاوعا
و في المعرف حال كونه موصوفا نحو الابو الكريم و الابا الكريم و الابي الكريم
و اما في حال الاضافة و ان كان يلزم اجتماعهما في مثل ابوالعلاء الا انه قليل بالنسبة
الى ما يلزم في حال غير الاضافة (قوله هو المشهور من أقوال عشرة) نصره ابن مالك
بان الاعراب انما سجي به لبيان مقتضى العامل و لا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه
دليلا و الغناء ظاهرا و الف بالدلالة المطلوبة هذا و في الهمع ان الاقوال في اعراب هذه
الاسماء اثنا عشر فراجع (قوله وورد بان الاعراب الخ) رد أيضا بثبوت الواو قبل
العامل و اجيب بان ذلك لا يمنع من كونها اعرابا (قوله بأنه لا محذور الخ) أي فلم يبق
الكامة على حرف واحد و زيادة الاعراب هنا بالاعتبار لا تقتضى بقاء الكامة
على حرف واحد فقول الراد الاعراب يزيد على الكامة ان اراد به زيادته تحقيرها
دائما فنوع وان اراد ولو اعتبارا فاسلم لا يمكنه لا يستلزم ما ذكره من البقاء على
حرف واحد (قوله واتبع فيها ما قبل الآخر فعا وجر) أي ثم يمكن الآخر لانه بعد
الاتباع استقلت الضمة و الكسرة على الواو فحذفت ثم قلبت الواو في حالة الجراء
لس كونها بعد كسرة و قيد بقوله فعا وجر لانه قيل في حالة الذنب ان الواو تحركت
وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا و قيل ذهب حركة الباء ثم حركت اتساعا لحركة

هو المشهور من أقوال عشرة
ورد بان الاعراب زائدة على
الكامة فيؤدي الى بقاء فوك
وذي مال على حرف واحد ولا
تظهر لذلك و اجيب بأنه لا
محذور في جعل الاعراب حرفا
من نفس الكامة اذا صلح
له كما جعلوه في المثني و الجموع
من نفسهما و هو علامة
الثبوت و الجموع و قيل انها عربية
بحركات متحركة على أحرف
العلة كما في المقصور و اتبع
فيها ما قبل الآخر لا آخر فعا
و جراه و هو مذهب الجمهور

التواوتم انقلب الواو الفاقيل وهذا أولى لتوافق الحالات كلها في الاتباع فان
 قلت حركة الباء عارضة فلا تنهض موجبة لقلب الواو المتحركة ألفا قلت حركة الباء
 في الاصل غير عارضة لبناء الكامة عليها غير أنهم قدروا حذوها والياتان بحركة
 الاتباع ليحري الباب كما على سنن واحدة وعمدت هذه الحركة مع عروضها معاملة
 الاصلية في ايجاج القلب بحرف العلة المتحركة بعدها فلحظت فيها جهة العروض
 من حيث الاتباع وجهة الاصلة من حيث نيابتها عن الحركة الاصلية (قوله وخصه
 المصنف) أي في غيره هذا الكتاب وأما فيه فظاهر كلامه بل صريحه موافقة القول
 المشهور ويحتمل انه تسامح في جعله الاعراب بالاحرف لتكون الحركات لا تظهر
 والحروف تفيد ما تفيد الحركات لو ظهرت (قوله ورجحه بغير ذلك الخ) حيث قال
 ولهذا القول مرجح آخر وهو ان من الاسماء الستة ما يعرض استعماله دون عامن
 فيكون بالواو كقوله أبو جاد هو اذ لو كانت الواو من الاسماء المذكورة قائمة مقام
 نعمة الاعراب لساوتها في التوقف على عامل وفي عدم ذلك دليل على ان الأمر
 بخلاف ذلك وهذا الرد أيضا وارد على ادعاء ان اعراب الاسماء المذكورة هو الحروف
 مع الحركات أو الحركات دون الحروف لان ذلك كما غير متوقف على عامل في المثال
 المذكور وما أشبهه وماذا طامت تلك الاقوال صح ما اختاره سيديويه وتعين المصير اليه
 ولعل الشارح أراد بما تعقبه به ما نصربه القول المشهور وابن مالك قدّم ذكره قبل
 ذلك فتم في كلام الشرح للترتيب في الاخبار (قوله مضافا) أي غير الياء كما علم مما
 مر ومضافا حال من هن لان المضاف عامل في الضفاف اليه لكونه مصدر او قيد
 بذلك لانه اذا كان مفردا كان النقص واجبا لا أفصح (قوله أي منقوص معرب)
 الظاهر ما في بعض النسخ أي منقوصا معرب بالخ لان المراد اللفظ فهو معرفة وما بعد
 أي عطف بيان على ما قبلها والشرط فيه موافقة متبوعه في التعريف والتكبير
 كانت كذا بخط شيخنا الغنيمي وفيه نظر ظاهر لانه لا موافقة فيما ذكر على
 النسخين لان التفسير لجموع الجار والمجرور لا للمجرور فقط والجموع في محل
 نصب على انه مفعول ثان لاستعمال فان قيل فكيف تخالف البيان والمبين تعريفا
 وتكبرا قلنا يعرب ما بعد أي هنا لا يبان لانهم جوزوا فيه الامرين والبدل يجوز
 تخالفا مع البدل منه في ذلك (قوله مما حذفت لانه) من فيه للبيان لكن على تقدير
 مضاف أي من باقي ما حذفت لانه فلا يقال يلزم عليه ان البيان أعين من المبين (قوله
 اعتبارا) أي لا اعله موجبة للحذف (قوله من تعزى الخ) عطف بيان أو بدل كل
 من الحديث ومعنى تعزى انتسب وانتمى وهو الذي يقول بالفلان وقوله فأعضوه
 بهمزة مفتوحة وعين مهيولة مكسورة وضاد مشددة مجسمة أي قولوا له اعضض

وخصه جماعة منهم المصنف
 وابن مالك ورجحه بان الاصل
 في الاعراب ان يكون بحركات
 ظاهرة أو مقترنة فاذا أمكن
 التمسك به مع وجود التظهير لم
 يدخل عنه وقد أمكن في هذه
 ورجحه بغير ذلك مما يطول
 ايراده ثم تعقبه (والافصح
 استعمال من) مضافا (كقوله)
 أي منقوصا معرب بالحركات
 ظاهرة كما عراب غير نحو
 مما حذفت لانه اعتبارا
 وجعل الاعراب على عينه
 فهذا هلكت مثلا أفصح من هذا
 هنول ومنه الحديث من تعزى
 بعزاه الجاهلية فأعضوه
 بمن أيه ولا تسكنوا

واعلم ان لغة النقص مع كونها
 اكثر استعمالا هي أفصح
 قياسا لان ما كان ناقصا في
 الافراد فحقه ان يبقى على نفسه
 في الاضافة كما في يد لما حذفت
 لامه ساقى الافراد وجعل
 الاعراب على ما قبل اللام
 استحبوا ذلك حال الاضافة
 فأعربت بالحركات قاله في
 شرح الشذور وفي كلامه
 هذا اشارة الى ان اعرابه
 بالحروف لغة قابلة وهو
 كذلك واقبلتها ولو كونها غير
 مشهورة لم يطالع عليها الفراء
 ولا الزجاجي فادعيان المعرب
 بالحروف لغة اسماء لاسته
 وكثير من الصحابة يذكرونه مع
 هذه الاسماء ولم ينهوا على
 لغة اعرابه بالحروف فيبهم
 ذلك مساواته ان قال ابن مالك
 ومن لم ينهه على قلمه فليس
 بصيب وان حظي من الفضل
 بأوفر نصيب ولا يخفى ان المراد
 بالنقص هنا النقص الغوي أي
 حذف الآخر وجعل ما قبله آخر
 ولا يختص بالهن بل يجوز نقله
 في الاب والاخ والحلم ومنه قوله
 وبأبه اقدمي عدى في الكرم *
 ومن يشابه أبه فما ظلم *
 وحكي أبو زيد جاني أحد
 الفراء هذا حمل فدل على

استهزاه ولا تجيبوه الى القتال الذي اراده وتكثروا بفتح التاء وتكون الكلام
 ومعنى لا تكثروا اذ كروا له صريح اسم الذكر (قوله واعلم ان لغة النقص الخ)
 جواب عما يقال لغة النقص وان كانت أفصح بمعنى اكثر استعمالا الا انما البت
 أفصح بمعنى انها غير مخالفة للقياس لان القياس يقتضي رد اللام المحذوفة عند
 الاضافة لان الاضافة تزد الكامة الى أصلها وحاصل الجواب ان الاضافة لا ترد كل
 أصل بل الذي حذف لعله والذي لم يحذف لعله كيدحة ان يبقى على نفسه حال
 الاضافة لئلا يبق انها مخالفة للقياس من وجه آخر وذلك عدم انقلاب الواو مع
 تحركها وانفتاح ما قبلها وهذا يشارك لغة النقص فيه لغة الاتمام في هن وفي باقي
 الاسماء الستة وبه تعلم ان الفصحى في أب وأخ وحم جاء على وفق هذا القياس وان
 الاتمام في هن مختلف القياس بين هذا والمذكور في الشرح وللإستعمال الكثير
 فتدبر وهذا الكلام من الشارح وقوله الآتي وفي كلامه اشارة الخ يدل على تفسير
 الفصاحة بكثرة الاستعمال وهو اصطلاح نحوي واللام يكن اهذا الكلام موقف
 ولم تصح الاشارة اذ لو لا ذلك لم يشر كلامه الا الى ان اعرابه بالحروف غير فصيح لا قبل
 ومن ثم صرح قول المصنف والافصح الخ الدال على انه في الحساب فصيح مع ان حذف
 الناصحة باسطلاع المعاني لا يطبق على المنقوص لمخالفة للقياس وهو قلب الواو
 ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها الاحذفها ولا على التام لمخالفة للقياس المذكور في
 في الشرح وقد يقال مخالفة القياس المخرج عن الفصاحة عند أهل المعاني ما لا
 يكون على وفق ما ثبت عن الواضع وما ثبت عنه فصيح نحوي كما في المختصر والمطول
 ولا حاجة لدعوى ثبوت اصطلاح الفصاحة نحوي (قوله فحقه ان يبقى) أي ما ينبغي
 ان يكون عليه (قوله الى ان اعرابه بالحروف) لوقال الى ان اتمامه لغة قابلة يعني سواء
 كان معربا بالحروف أو بحركات مقطرة علمه أو غير ذلك من الاقوال لكان أولى
 (قوله النقص الغوي) أي أحد ما سدقات النقص الغوي وقد يقال يدخل فيه فوك
 وذو مال لان الآخر فها محذوف والموجودات ما هو العين كما صرح به الرضي واحتج
 بالغوي عن الاصطلاح كفاض (قوله ومنه قوله بابه الخ) أي ومن النقص في
 الثلاثة المذكورة النقص في أب وأبه وأخك وحمك في قول ربة يمدح عدى بن
 حاتم الطائي وما عطف عليه واختلف في معنى نفي الظلم قبل ما ظلم في وضع الشبه
 موضعه وقبل فما ظلم أبوه حيث وضع زرعه حيث أدى اليه الشبه وقبل ما ظلمت
 أمه حيث لم ترن بدليل مشابهة الولد لآبيه ورد هذين القوانين بأن اسم الشرط علمهما
 لم يعد اليه ضمير من خبره (قوله وهو الزام الاف مطلقا) أي المتقابلة عن لامهن
 في الاحوال الثلاثة فتعرب بحركات مقطرة (قوله فدل ذلك على انه لغة

لا ضرورة) فيه رد لقول بعضهم انه حذف في البيت الاول الياء من الاول والالف
من الثاني للضرورة فان نقل أحد من الأعممة انه لغة فذلك والالم يثبت نقص أب
بهذا الشاهد ومعلوم انه لا قائل بالفرقة بين أب وأخ وحتم في ان النقص فيمن انعم
وقد يجاب أيضا بان السنته لظنية ولا شك ان الظاهر النقص (قوله ان أباهما
الح) صدر بيت قاله أبو النجم عجزه * قد بلغنا في المجد غاية ماها * والشاهد
في أبيات المواضع الثلاثة لانه لما ثبت النقص في الثالث قطعا علم انه قصر فيما قبله وان
كانت ان بمعنى نعم فالقصر قطعا في الجميع وألف غاية ماها للاشباع اذ لام في للتنبيه
والضمير المتصل به للمجد وانته حمل له على معنى الرفعة ويحتمل أن اللتثنية وجاء على
لغة من يعرب المتني بالحركات المقدره على الالف وضمير غايتهاها السلي في قوله واما
لسلي واراد غاية المجد من جهة أبها وغايتها من جهة امها (قوله مكره أخاك لا بطل)
مكره خبر مقدم وأخاك مبتدأ مؤخر مرفوع بضمه مقدره على الالف وذكرا الاخ
للاستعطاف ولا يجوز ان يكون مكره مبتدأ وأخاك نائب فاعل سد مسد الخبر لعدم
اعتماده و بطل معطوف الالف كره كما عر به غير واحد قال شيخنا وهل يشكل
عليه قوله شرط العطف بلا ان لا يصدق أحد متعاطفها على الآخر وهل يجاب
بهذا التسليم ان مكره في قوة قولك جيان فلم يصدق أحد متعاطفها على الآخر (قوله
انه يقال للمرأة حماة) استدلال على القصر في الحمو ووجهه انه اذا قيل للمرأة ما ذكر
استدعي ان يقال للرجل حمى لان صبغة المؤنث هي صبغة المذكر بزيادة تاء التأنيث
فلما اتصلت التاء نقل الاعراب من الالف اليها وظهر لانها حرف صحيح والمذكر على
أصله فيقدر الاعراب فيه ونظير ذلك فتى وفتاة (قوله والالمتني) أي في إحدى
لغاتنا سياتي انه في بعض لغاته معرب بالحركات (قوله وهو ما دل الح) أي اسم
دل وضع على شيتين اثنتين مذ كرين أو مؤنثين أو مذكرا أو مؤنثا وأغنى عن
المتعاطفين فمادل جنس وعلى اثنين فصل أول مخرج للمادل على أقل كرجلان
وجلمان أو أكثر كصنوان ومنه فار جمع البصر كرتين لان المعنى كرات كثيرة
اذا البصر لا يتقلب خاسئا وهو حسير من كرتين بل من كرات كثيرة فليس متني وانما
هو ملحق به كلبك وسعديك ولا دلالة للفعل في التعريف على زمان فلا نقض بما
سمى به من المتني وقواه وأغنى عن المتعاطفين فصل ثان مخرج نحو كالا وكلتا وأما قوله
في كاترجلها سلائي زائده فالالف محذوفة للضرورة وشفع وز كبا المتنوين اسم
للشيتين بناء على قول البدر ابن مالك انه ما يدلان على اثنين وفيه نظر لان ما يصدقان
على اثنين لا يدلان عليهما لان شفه ما مقابل الفرد وهذا أعين من اثنين والاعم يصدق
على الاحص ولا يدل عليه فخرجا بالفصل بالاول وان أجيب بأنه يدل عليه محوما

لا ضرورة ويجوز في الاب
وتاليه القصر أيضا وهو
التزام الالف مطابقا في آخرها
وهو أشهر فهم من النقص كقوله
* ان أباهما وأبأباهما *
وقول بعضهم
مكره أخاك لا بطل وحكي
الاصحى انه يقال للمرأة
حماة (و) الال المتني وهو
مادل على اثنين وأغنى عن
المتعاطفين كالزيدان أصله
زيد وزيد

لا خصوصاً وأورد على التعريف انه صادق على الضمير في اتفاقاً ثمان وعلى اثنين
واثنتين اذ هي مغنية عن أنت وأنت ورجل ورجل وامرأة وامرأة ويجاب عن
الاول بان المراد متعاطفين معربين أخذنا من الشروط كأجاب الشارح بنظيره
عن باب التغليب أو المراد بما في قوله ما دل اسم مغرب بقوله نسبة ان الكلام في باب
المعربات ومن الثاني بان المراد كما هو ظاهر متعاطفين من لفظه لا من معناه (قوله
فعدلوا عنه كراهية التطويل والتكرار) أي عدلوا عن أصله لذلك ومثله الجمع
ولا يجوز الرجوع اليه لان الرجوع الى أصل مرفوض ممنوع الا في الضرورة
كقوله * كان بين فكهوا والفتك * ورجما جاء في الترشد وذا أو تصد التكنير
كقوله * لوعده قبر و تبرك ان أكرههم ميتا * أو فصل طاهر نحو جاء في رجل طويل
ورجل قصير أو قد ركب قول الحجاج ان الله محمد ومحمد في يوم أراد محمد ابني ومحمد أخى
قال الرضى وقد تكررت كنيه بدون عطف نحو صفا و دكاو كراهية ما خلفه
(قوله اشموله لنحو العمرين) فانه لا يفتى عن المتعاطفين المتفقين في اللفظ بل يقال
أبو بكر وعمر هذا والشمول عند المنصف غير مضر لان باب التغليب عنده متنى
حقيقة نعم في أصله تجوز ولا ينظر كلامه مع قولهم بعدم تشبيه الحقيقة والمجاز لعدم
الاتحاد في المعنى الا ان كان لا يشترط ذلك الاتحاد كما هو مختار ابن مالك كما يأتي بل في
كلام السعد ما يقتضى وجود ذلك الاتحاد عند التجوز فراجع مع التأمل (قوله
ثمانية شرط) قيل بل بقي شرطان آخران أحدهما ان يكون فيه فائدة بلا يشى كل
ولا يجمع لعدم الفائدة فهم ما وكذا الاسماء المختصة بالتثنية كأحد وعرب لا فادتها
العموم وكذا اسم الشرط وان كان معرباً بالفائدة ذلك لانهم ان لا يشبه العمل فلا
يشئ ولا يجمع أفعل من لانه جار مجرى التعجب ولا قائم من أقائم الزيدان أو الزيدون
الاعلى لغة أكلوفى البراغيث قال شيخنا الغنيمي يمكن ان يقال اشترط الفائدة
معلوم من قوله واتفاق المعنى فانه يقتضى تعدده وفي تشبيه كل المعنى واحداً لتعدد فيه
بل هو في التثنية والافراد سواء فان قلت قد يكون متعدد او ذلك فيما اذا أريد
بكل مثلاً مجموع الرجال وبكل أخرى مجموع النساء فتقول في التثنية كلان
عندى من الرجال والنساء قلت الذى يظهر لي الآن صحة التثنية لوجود الفائدة
كما رأيت ريثو بذلك قولهم في اسم الجنس لا يشئ الا اذا تجوز به فالطلق على بعضه
نحو لبنين ومعين أى ضربين منهم ما وأما الاشتراط الثاني فالماض فيه عارض نشأ من
التركيب فلا يعتمد اذ هو في حد ذاته يصح ان يشئ (قوله الافراد) فلا يجوز تشبيه
المشئ ولا الجمع السالم للاستلزام ذلك اجتماع اعراب في كلمة واحدة ومنهما
ما يشئ به منهما اذا أعرب اعرابهم بالضرورة وفيه فان أعرب بالحركات جاز

فعدلوا عنه كراهية
التطويل والتكرار المراد
بالتعاطفين المتفقين
في اللفظ دليل اشتراطهم
في التثنية اتفاق اللفظ
فقط ما قبل من ان هذا
الخطف برمانع لشموله نحو
العمرين ويشترط في كل
ما يشئ ثمانية شرط وهي
الافراد

تثنيته وجمعه ما لم يتجاوز خمسة أحرف فتقول في رجلان ويدان رجلان ويدان
لأنه لا يخرج بذلك عن نهاية زيادة الاسم وهي سبعة أحرف وان اجتمع في آخره
أربعين واثنين بخلاف ما تجاوز خمسة أحرف فانه يخرج عن منهاج كلامهم مع
اجتماع ما ذكر ونحو مستخرجان وان جاوز الاصول لم يجتمع في آخره ذلك ولا
المكسر التثني لعدم شبه الواحد اتفاقا ولا غيره من جوع التذكير ولا اسم
الجمع ولا اسم الجنس الا ان تجوز به فاطلق على بعضه نحو لبنين وما من أى ضرب بين
منهما ونذكر قولهم في الجمع لقاحان سوداوان وقولهم عند التفرق في الهجاء هما ابن
وفي اسمه قوله وقوله هما اخوان وجوزا بن مالك تثنية اسم الجمع قال ومنها قد كان
لكم آية في فثنين يوم اتقى الجمعان واسم الجمع والمكسر ما لم يجمع عن ذلك عدم
شبه الواحد كما جرد مصابيح قال ومقتضى الدليل ان لا يثنى ما دل على جمع لان
الجمع يتضمن التثنية الا ان الحاجة داعية الى عطف واحد على واحد فاستغنى عن
العطف بالتثنية حيث لا محذور (قوله والاعراب) فلا يثنى ولا يجمع المبني خلافا
للبرود منه أسماء الشروط والاستفهام وأسماء الافعال والزيادة في زمان وموتون
للحكاية لا للتثنية والجمع بدليل حذفها وصلا وكل من التثنية والجمع في بابي
لا والنداء سابق على البناء ونحو ذان والذان وضع للثنى وليس منه أول ما نرى أعرب
والذنون وضع للجمع اتفاقا (قوله وعدم التركيب) فلا يثنى المركب تركيب اسناد
نحو تأبط شر ولا يجمع اتفاقا ولا المزجي خلافا للكوفيين ومن تبعهم ولا المختوم
بوجه خلافا لبعضهم واختاره السيوطي فان ثبت أو رجعت المزجي على من جعل
الاعراب في الآخر قلت حضر موتان وحضر موتون أو على من أعربه اعراب المتضادين
فلما حضر موت وحضر موت والمختوم بوجه تحذف العلامة بلا حذف وقيل يحذف
بجزءه وأما الاعلام المضافة فيستغنى بتثنية المضاف ووجه الكوفيين تثنيتهما
ووجه ما ذقون أبو البكرين وأبا البكرين وتوصل الى تثنية ما منع منه ووجه
يدوا وذو وقال الرضي واطرافه ذوهها وتصرفاته من اضافة المسمى الى الاسم كما
في ذات مرة واستثنى كل بما تقر من ان ذولا تضاف الا الى اسم جنس فينبغي
التوصل بتثنية صاحب ووجه ذكر الجوهرى انه يتوصل الى التثنية كلا والى الجمع
بكل هذا ولم يستغن عن هذا باشتراط الافراد بان يراد به ما ليس مثنى ولا جموعا
ولا مركبا لان المفرد يطلق على ما يقابل كلاما من المثنى والجموع والاعماء الخمسة
ومن المركب الى غير ذلك من الهلقاته وليس له الهلاق على ما يشمل الاعم (قوله
والنكسر) فلا يثنى العلم ولا يجمع باقيا على علميته بل اذا أراد ذلك قدر تنكيره
واهذا كان الاجود ان يحل بال عوضا عما سلب من تعريف العلمية وان اختلف

والاعراب وعدم التركيب
والنكسر

التعريفان لانه غاية المجهود في الخـ لاص من التنكير الشنيع وطريق تنكيره ان
يؤول بواحد من الامة المسماة به أو يكون صاحبه قد اشهر بمعنى من المعاني فيجعل
بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى نحو قواه - لم لكل فرعون موسى والطر يق الثاني
لا يجري في أعلام الاجناس لان من شرطه ان يوجد اشتراك في التسمية والمسمى يعلم
الجنس واحد لا تعدد فيه الا ان يوجد اسم مشترك أطلق بحسب الاشتراك على نوعين
مختلفين ثم ورد الـ استعمال فيه مراد به واحد من المسمين بولا يشي ويجمع
ملا يقبل التنكير كالتأنيبات عن الأعلام نحو فلان وفلانة وأسماء الإشارة
والموضوعات اللازمة - ما التعريف ونوع فيه ويستثنى من سلب التثنية والجمع
العلمية نحو جادين اسمي الشهر بن وعمان بن اسمي جبلين وأدريعات وعرفات فلا تسلب
العلمية ولذا لم تدخاها أل ولم تضاف وقضية الاستثناء ان اشتراط التنكير لا يختص
بالمثنى وجمع المذكور فافهم (قوله واتفاق اللفظ) فلا تشي ولا يجمع الاسماء الواقعة
على ما لا ثاني له في الوجود كشمس وقر والتريا اذا قصدت الحقيقة وأما قولهم شعوس
وأقمار فالتكاثر مطاعها جعلوها متكاثرة وأما قوله - م قران للشمس والقمر
فتغليب ومرفع ما فيه والكلام على تعريفه وشروطه وبجازه يطلب من رسالتنا
الموضوعة لذلك (قوله واتفاق المعنى) هذا أحد أقوال ثلاثة وعليه فيمنع تسمية المجاز
والمشترك وجمعها باعتبار مدلولاتها المختلفة والثاني عدم اشتراطه فيجوز ذلك
فيا ساعى العطف ولو روده في والده آياتك ابراهيم واسماعيل واسحاق والايدي
ثلاثة والقلم أحد اللسانين والثالث الجواز ان اتفاق المعنى الموجب للتسمية نحو
الاحمران للذهب والزعفران والافالمنع (قوله ووجود ثان له في الخارج) فلا تشي
ولا يجمع نحو شمس وقر وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتفاق اللفظ (قوله وان
لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته) الاولى ان يقال وان لا يستغنى بغيره عن تثنيته فلا
يشي بعض وسواء وضبه ان اسم المذكور للاستغناء بجزآن تثنية جزء وسيمان تثنية سمي
وضبه ان تثنية ضبع اسم المؤنث على انه حكى ضبعانان وسوا آل ولا يشي ولا يجمع
أسماء العدد خلافا للاحش غير مائة وألف لانه يغنى عن تثنية ثلاثة وجمعها ستة
وتسعة ولما لم يكن انظ يغنى عن تثنية مائة وألف وجمعها ثانيا وجمعها ولا يشي
أجمع وجمعها على رأى البصريين للاستغناء عنهم باكلا وكذا اطم يجمع يسار استغناء
عنه يجمع شمال (قوله فاذا توفرت الخ) لو قال فاذا تشي ما توفرت فيه هذه الشروط
كان أظهر (قوله بنصب الميم) فيه تسع لان الميم حرف مبني ليس بكامة فضلا عن
كونه منصوبا وانما هو محل يظهر فيه التصب وفي نسخة بنصب السالم أى على انه
صفة جمع أى السالم مفردة عن التغيير ولا يتعين ذلك بل يجوز جره على انه صفة

واتفاق اللفظ واتفاق
الاسمي ووجود ثان له
في الخارج وان لا يستغنى
بتثنية غيره عن تثنيته فاذا
توفرت هذه الشروط
(مرفع) حينئذ (بالالف)
نسيان عن الضمة كجاء
الزيدان ويقال فيه
مثنى حقيقة (و) الا (جمع
المذكر السالم) بنصب الميم

للمذكور بل هو أولى لانه الموصوف بالسلامة حقيقة (قوله وعطفه على ما قبله) أي
وهو الاسماء الستة على الراجح والمنتفى على غيره (قوله أيجمه بهما الخ) علة في الحقيقة
لعدم انتهاء الكلام تأمل (قوله على أكثر من اثنين) خرج به جمع المؤنث فانه انما
دل على أكثر من اثنين (قوله مع سلامة بناء واحدة) أي لفظاً أو تدبيراً لخرجه به جمع
التكسير المتغير واحدة لفظاً كرجال أو تدبيراً كصنوان والمراد مع سلامة ما ذكر
غير اعلال للتأخر ج منه ما تغير فيه بناء واحدة للاعلال فهو قاضون والاعلون
(قوله ما اشترط في المنتفى) قد ثبتنا فيما تقدم على ذلك ومن جملة ما اشترط في المنتفى
التكبير وحينئذ فلا بد من اشتراط التكبير العلم اذا جمع مع انهم اشترطوا المفرد
الجمع اذ لم يكن صفة ان يكون علماً كاذكروه الشارح ومن هنا أتضح قول الدماميني
فيـأل ما أمر شرطتم وجوده * لا امر فلم تقض النجاة برده
فلما وجدتم ذلك الامر حاصلًا * ايتم حصول الحكم الابدقده
والجواب ان العلمية شرط للاقـدام على جمعه والتكبير شرط لثبوت الجمع بالفعل
(قوله علماً) أي غيره مدول عند المازني فانه منع تثنية عمر وجمعه تعجباً وتكبيراً
وقال أقول جاءني رجلان كلاهما امرور رجال كلهم عمر وقال أبو حيان ولا أعلم
أحدًا واقفه مع قول العرب عمران وكالعلم المصغر وان لم يكن علماً كرجيل وغلام
وسكيران (قوله لذكروا قبل) أي فلا اعتبار باللفظ اذ لا خلاف ان ذلك لو سميت
رجالاً بزيت أو سلى جمعه بالواو والنون واذا اجتمع مذكروم مؤنث غلب المذكروا
ما شذ من ضمهم والقياص ضمهم انان أو عاقل وغيره غلب العاقل فيقال زيدوا الهـ نادان
مقبولون وزيدوا الجمـ يرمضون فاشترط ان يكون بعض الآحاد مذكراً عاتلاً
والتعجب برى العاقل أولى من التعجب بعالم لانه أدل على المقصود ولا يرد جمع أسماءه
تعالى لان أسماءه توقيفية وما جمع منها مقصور على السماع وليس لأحد غيره
ان يجمع شيئاً منها وكذا لا يرد جمع صفاته تعالى على قوله بعد اوصافه لذكروا
لان الجمع فيها أيضاً لا يتقاس ولا يرد على التعجب بهم ما جمع صفات من لا يعقل
ولا يعلم نحو آتينا طائعين لان ذلك تشبيه غير أولى العلم هم في الصفات ان يكون مصدر
تلك الصفات من أفعال العلماء ومثله في الفـ وكل في فلك يسبحون هذا تخريب
المقام وخص أولى العلم بالجمع الصحيح الواو والنون لانهم أشرف من غيرهم والصفة
في الجمع أشرف من التكسير (قوله حال) صوابه خاليا لانه صفة للعلماء ويمكن
أن يقال انه نعت مقطوع ونعت المنكرة يقطع اذا كان قبله نعت والامر هنا
كذلك فهو مرفوع ويمكن أن يكون مجروراً على الجوار (قوله من تأء التأنيث)
احترز به عن ألف التأنيث فيجوز جمع حبل وسلمى وأهـ وجرأهـ لاما لرجال

وعطفه على ما قبله قبل انتهاء
الكلام على المنتفى ليجمعهما
في ما تاتي الجبر والنصب
لاشتراكهما في ما يحافظان
على الاختصار وتقتضيا
في العبارة وهو ما دل على
أكثر من اثنين مع سلامة
بناء مفردة ويشترط فيه
ما اشترط في التي وزيادة
على ذلك ان يكون مفردة
علم المذكروا قبل خال من
تاء التأنيث

وعبر بناء التأنيث دون هائه ليشمل نحو أخت و بنت ومسلات اعلام رجال ثم القلة
 فيما ذكر أنه لا يخلو اما ان يحذف له التاء أولا ويلزم على الساقى الجمع بين علامتين
 متضادتين وعلى الاول اخلال لانها حرف معني وقد صارت لازمة بالعلمية لان
 الاعلام تصان عن التغيير ونخالف الكوفيون في هذا الشرط فجوزوا جمع ذي
 التاء هذا الجمع فقالوا طهون لانه سمع علافون و ربهون في جمع علافة لارجل
 المشهور و ربهما اعتدل القامة و قياسا على ماورد من جمعه جمع تكسير وان أدى
 الى حذف التاء كقوله * وعقبه الاعقاب في الشهر الاصم * وأجيب عن السماع
 بشدوده وعن القياس بأن جمع التكسير يعقب تأنيثه التاء المحذوفة ولا تأنيث
 في جمع السلامة يعقبها على ان جمعه تكسيرا غير مسلم لانه لم يرد منه سوى البيت فلا
 يقاس عليه مع امكان ان يجعل الاعقاب جمع عقبة بمعنى الاعتقاب لا العلم (قوله
 المغاربة لتاء عدة وثبة) أي ونحوهما من كل علم ثلاثي عوض من فائه تاء التأنيث
 فانه يجمع هذا الجمع وترتبه بعضهم هذا القيد لان جمع ذلك ليس يجمع بل
 ملحق به كما سيأتي (قوله أو صفة الخ) عطف على علماء واعاخص من بين العلماء العلم
 والوصف دون غيرهما نحو رجل و انسان جبر العلم بالتحصيص لما فاته من زوال
 التعريف العلي وصونه عن جمع المكبر الذي يكثر فيه التغيير المنافي لنصب
 العلمية واتكون العلامة الدالة على صاحب الوصف الذي يجري عليه في الجمع
 كعلامة الفعل الذي وضع الوصف مشابها له مؤديا عنه ملاءمات لعله صحيحا بتحصينه
 وهي في الفـ هل وارف كذا في الوصف وان كانت واول اسم حرفا واول الفعل اسمها
 (قوله قابلة لها) أي لتاء التأنيث والاولى ان يجعل الضمير للضاف بدون المضاف
 اليه أي قوله لتاء وان لم تكرر للتأنيث فلا يجمع هذا الجمع صفة لا تقبل التاء ولا
 صفة تقبلها الا معنى التأنيث ان تكون للبالغة وقضية الضبط بقبول التاء دخول
 نحو رحيم لانه يقال امرأه رحيمه كما هو جوابه وأما رحمن فينبغي امتناع جمعه
 مختص بالله تعالى واسماؤه توفيقية لكن هو جوابانه لا يقال الرحيمون ولا
 لما ذكره يؤخذ من ذلك الجواز في الرحيم اذا اراد به غيره تعالى والنظر
 فيما اذا اطلق على الله وعلى فردين آخرين قال أبو جيان في صفة قبل التاء
 وتجميع كذلك بلا خلاف وهو ما كان خاصا بالذكر كقوله * مرادى اذ لا تصدبه
 معنى التأنيث ولا بد أن يكون قبول التاء مطردا احترازا نحو مسكين فانهم قالوا
 مسكينه على غير قياس فلا يقال مسكينون بقبول (قوله دالة على التفضيل) أي
 أولم تقبلها لكان بدل على التفضيل يعني وهي معرلة أو مضادة الى نسكرة نحو
 الافضلون وأفضلوا بنى فلان بخلاف اسم التفضيل كليس كذلك فلا يجمع بل

المغاربة لتاء عدة وثبة علمين
 أو صفة لاذكر عاقل خالية
 من تاء التأنيث قابلة لها أو
 دالة على التفضيل فلا يجمع
 هذا الجمع

يلزم التوحيد وهذا معلوم من باب أفعال التفضيل فلا اعتراض على المطلق قوله
 أودالة على التفضيل فان قيل الشرطان متقوضان بجمع ذو قلت جميع ذو شاذلانه
 ليس بعلم ولا صفة فهو من الملحق فتأمل وانما اعتبر في الصفات قبول التاء لان
 القابلة للتاء شبيهة بالفعل فانه يقبل التاء عند التأنيث نحو قامت ويعري منها
 عند التذكير نحو قام وانما يجمع هذا الجمع ما أشبه الفعل الحاقبه في أنه اذا وصف به
 المذكر لحقه بعد سلامة افظه الواو نحو قاموا ويقومون ولذا لم يجمع الاسم الجامد
 وانما يجمع الأفضل لا التزام التعريف فيه وهو فرع التنكير فأشبهه بالفعل
 في الفرعية فحمل عليه وجوز الكوفيون ان يجمع هذا الجمع من الصفات مالا
 يقبل التاء واستدلوا بقوله

من الذي هو مان طر شاره * والعازون ومنا المرد والشيب

فجمع عازنا وهو من الصفات التي تقع على الذكرو المؤنث بلفظ واحد وذلك عند
 البصرين من التاد الذي لا يقاس عليه (قوله نحو رجل) أي مما ليس بعلم
 ولا صفة فان جعل علما مذكرا عاقل جمع هذا الجمع (قوله وزينب) أي ونحو زينب
 مما كان علما لمؤنث فان جعل علما مذكرا جمع هذا الجمع قال البدر الدماميني
 وانظر لاي شئ قيل زينب فلم ترد التاء في التفسير تنزيلا للعرف الزائد منزلة تاء
 التأنيث ولم يقبل في زينب منقولا الى المذكور زينبات تنزيلا له منزلة طلحة (قوله
 وواشق) أي ونحو واشق مما كان علما لغير عاقل فان جعل علما لعاقل جمع هذا
 الجمع (قوله وطلحة) أي من كل علم فيه تاء التأنيث قال الدماميني وانظر لاي شئ امتنع
 نحو طحون وقيل طلحات فاعطى حكم المؤنث اعتبارا بالفظه وقيل في العدد ثلاثة
 طلحات بالحق عدده حرف التاء فدل على اعطائه حكم المذكر اعتبارا بجمعناه
 انتهى قال بعض الأفاضل المراعي المعتبر عندهم أولا وبالذات انما هو المعنى فاذا
 وجد ما يمنع من مراعاته روعي اللفظ ثانيا وبالعرض ففي باب العدد ليس هناك ما يمنع
 من مراعاة المعنى في طلحات فراعوه وفي باب جمع المذكر السالم هناك ما يمنع من
 مراعاة المعنى في طلحة وهو تاء التأنيث فلم يقولوا طحون وراعوا اللفظ وجمعه جمع
 المؤنث ثلاثية وته الامران (قوله وسيبويه و برق نخره) لوجه ذلك هذا لانه
 بصدد بيان ما زاد من الشروط على ما سبق في المثني والاذكركر بقية محترزات الشروط
 السابقة و برق بفتح الراء بمعنى لم (قوله ولا نحو حائض) أي مما كان صفة لمؤنث
 فهذا شروع في محترزات قوله أوصفة وما ذكر قبله محتر قوله ان يكون مفردة علما
 (قوله وسابق) أي ونحو سابق مما كان صفة لغير عاقل (قوله وعلامة) أي ونحو
 علامة من كل باب التاء وليست للتأنيث بل للبا لغة نحو ملول وملولة وفروق وفروقة

نحو رجل وزينب وواشق
 وطلحة وسيبويه و برق نخره
 ولا نحو حائض وسابق
 وعلامة

وراووية (قوله وخرج الخ) أي ونحو جرح وما عطف عليه من كل ما لا يقبل التاء ولا يدل على التفضيل لكونه على وزن فاعيل بمعنى مفعول فإنه يستوي فيه المذكر والمؤنث إذا ذكر الموصوف فرأيتهم وبين ما هو به مني فاعل ولم يعكس لان الفاعل أصل بالنسبة للمفعول والتمييز بين المذكر والمؤنث أصل فاعطى الأصل للأصل والفرع لا فرع والحكم المذكران غالبان ويؤخذ مما تقر بأن محل منع جمع ما ذكر إذا ذكر الموصوف لانه انما يستوي المذكر والمؤنث حينئذ ما إذا لم يذكر فينبغي أن يجمع هذا الجمع فلجرح أو فاعول بمعنى فاعل فان كان بمعنى مفعول لحقه التاء بخونا قسرة كونه أو صفة مؤنثها على فعلى فانها لا تقبل الا عند بني أسد أو مؤنثها على فعلاء (قوله فاذا توفرت هذه الشروط). الاولى فاذا جمع ما توفرت فيه هذه الشروط (قوله بكل من الاسم وتلك الصفة) أي من جمعها (قوله ولو تقديرًا) نحو جاء مصطفون بفتحهم قبل الواو وأصله مصطفون استقلت الضمة فذفت ثم الياء لساكنين ويهده أن يرجع قوله ولو تقديرًا الى الرفع بالواو أيضا لانه لم يذكره في المثني (قوله ويجران) قدم الجر لما سياتي من أن النصب محمول عليه (قوله ولو تقديرًا) نحو مرتت ورأيت المصطفين وأصله مصطفين استقلت الكسرة على الياء فذفت ثم الياء لساكنين وهل التقدير يجري في المثني أم لا فلجرح (قوله وفي المثني بالعكس) أي والنون في المثني ملتبسة بالعكس أو ما ذكر في المثني كاش بالعكس فيفتح ما قبل الياء وتسكسرتون (قوله حلالا لنصب على الجر) ولم يعكس لما سياتي في قوله وانما الخ (قوله في كون كل منهما فضلة) أي اعراب فضلة كالمفعول والمراد انهما كذلك في الجملة و بحسب الأصل فلا يرد خبر كان واسم ان ومفعولي ظن ولا يخالفه قول ابن مالك في التسهيل ان النصب لفضلة والجر لما بين العمدة والفضلة لانه تارة يكمل العمدة نحو جاء غلام زيد وتارة يكمل الفضلة نحو رأيت غلام زيد ويقع في موضع العمدة نحو يعجبني قيام زيد وفي موضع الفضلة نحو هذا ضارب عمرو وانما كان النصب للفضلة لان علامته الاصلية الفتحه وهي أخف الحركات والفضلة أكثر دورا فتناسب ان يجعلها النصب لحقه علامته والجر لما بينهما لان علامته الاصلية الكسرة وهي متوسطة بين الخفة والثقل فتناسب جعلها للتوسط بين المرتبتين وهو المضاف بواسطة حرف جر مفعول به أو مقرر (قوله فانه عمدة) أي اعراب ما هو عمدة كالفاعل (قوله بالنسبة اليها) وكذا بالنسبة للياء لان الياء أخف من الواو (قوله وحرك ما بعد علامة التثنية) ما نائب فاعل حركة وهي عبارة عن النون (قوله المزيد لدفع توهم الخ) برفع المزيد على ثبوت صفة اما ما توهم الاضافة في نحو جاء خديجان موسى وعيسى اذ نولا النون اتوهمت الاضافة واما

وتلك الصفة (بالواو) المضموم ما قبلها ولو تقديرًا نيابة عن الضمة كجاء الزيدون والعاقلون وأشار الى ما اشتر كافيته بقوله (ويجران وينصبان بالياء) المكسور ما قبلها ولو تقديرًا المفتوح ما بعدها في الجمع وفي المثني بالعكس نيابة عن الكسرة والفتحة وجعلت الياء علامة له ما حملها للنصب على الجر دون الرفع لا اشتراكهما في كون كل منهما فضلة مستغنى عنه بخلاف الرفع فانه عمدة الكلام وانما حملوا النصب على الجر لان حق الياء أن تكون للجر اذ علامته الاصلية الكسرة وهي بعض الياء الياء واختمت المثني في الرفع بالالف والمجوع فيه بالواو ولان المثني أكثر دورا في الكلام من الجمع والالف خفيفة والواو ثقيلة بالنسبة اليها فجعلوا الخفيف في الكثير والثقل في التليل ليكثر في كلامهم ما يستحقون ويقبل ما يستقلون قاله ابن اياز في شرح الفصول وحرك ما بعد علامة التثنية المزيد

توهم الافراد في نحو جاني هذان اذ لولا النون لتوهم الافراد كذاهم بل المرادى
 وليس بجيد لان هذان ليس مثنى حقيقة فالاولى التمثيل بنحو الخوز لان تثنية
 الخوز في لغة والافالكثير قلب الالف اذا كانت زائدة على ثلاث ياء ثم حمل ما لم
 يوجد فيه هذا التوهم على ما وجد فيه ليحري الياء على سن واحد وقوله لدفع الخ علة
 لقوله المزيد وقوله فرار علة لقوله وحرك (قوله بالحركة الاسمية) يعني ان أصل
 هذه النون ان تكون ساكنة لانهما حرف مبتدئ الا انها حركت لانتقاء الساكنين
 والأصل في تحريك الساكن الكسر وكونها حركت لذلك لا ينافي في انها حركت
 لسكونها على حرف واحد وقوله في ذلك أي في الفرار من انتقاء الساكنين (قوله
 ورجع ما فتح) أي ما بعد علامة التثنية وهو النون (قوله مع الياء) هو لغة ابي أسد
 كقوله * على أحوزيين استقلت عشية * الرواية بفتح النون وقيل لا يختص فتح النون
 بصاحبة الياء بل يكون معها ومع الالف في لغة من يلزم المثنى الالف ويعربه
 بحركات مقدره عليها كالمقصور كما قيد بذلك ابن عصفور لما كان المصنف أظلم
 في الاوضع ولا يخفى ان الشارح لم يتعرض للفتح مع الالف بقول المحشي ان ظاهر
 كلامه كالارضع ان الفتح يجري مع الالف اذا كانت علامة للرفع انتهى أمر عجيب
 بقي انهم استشهدوا على الفتح مع الالف بقوله

أعرف ما الجيد والأمينانا * ومخترين أشبه الطيبانا

وروه هكذا ومخترين بالياء وهو يدل على عدم اختصاص الفتح مع الالف بلغة
 من يلزمه الالف قد بر (قوله وضم مع الالف) هو كما قال الشيباني لغة لاهاشيت
 بالفتحة والياء ومنه قوله

يا أبتى أرقى العذان * فالتوهم لا تألفه العينان

(قوله وفتح ما قبلها) عطف على حركة لفتح كما ديتوهم (قوله دليل على شدة
 الامتزاج) يقتضي بظاهاهه ان أصل الامتزاج حاصل مع غير الضم والكسر وقد
 بوجه ذلك بان أصل الاعراب بالحركات ثم تفرع عنها الحروف المجانسة لها
 المتأخوذة منها فاذا وجدت تلك الحروف كان هناك امتزاج في الجملة فاذا
 كان قبلها ما يجانسها من الحركات حصل شدة الامتزاج فتأمله كذا بخط شيخنا
 الغنيمي (قوله وليس لها) أي الواو والياء من التغير عما هو المناسب لهما وقوله
 والانتقال من عطف الاخص على الاعم وذلك لانه لو كسر ما قبل الواو لانتقلت
 ياء لان كل واو وقعت ساكنة بعد كسرة تقابل ياء ولو ضم ما قبل الياء لانتقلت
 واو لان كل ياء وقعت ساكنة بعد ضمة تقابل واو (قوله وحركت نون الجمع المزيدة
 الخ) أم توهم الاضافة في نحو ضربت بينين كرام أو كرماء اذ لولا النون لتوهمت

بالحركة الاسمية في ذلك
 ورجع ما فتح مع الياء وضم
 مع الالف وفتح ما قبلها لان
 الالف لا يكون قبلها
 الا فتحة والياء مجعولة عليها
 وضم ما قبل الواو وكسر
 ما قبل الياء في الجمع ليكون
 ذلك دليل على شدة الامتزاج
 ليسل من التغير والانتقال
 وحركات نون الجمع المزيدة
 أيضا لدفع توهم
 أو أفراد

الاضافة واما توهم الافراد في نحو ممرت بالمهتدين و بالتعاضين و بالمتبين اذ لولا
 التوهم لتوهم الافراد ثم حمل ما لم يوجد فيه هذا التوهم على ما وجد فيه ليحوى الباب
 على سبب واحد وما ذكره من أن التوهم في المتني والجمع عز يدت لما ذكره هو
 ما اختاره ابن مالك وأوردانه لواعب توهم الافراد لا متهمة اضافة الجمع
 المنفرد المنسوب أو المجرور كرأيت فأخيت وممرت بقاضيتك لا لتباسبه بالافرد
 واجيب بان ما هنا يمكن رفع الالتباس فيه بالوقف على المضاف دون المضاف اليه
 لانه توقف عليه حينئذ يبرد التوهم ولا كذلك فيما نحن فيه على ذلك التقدير لانه لو لم ترد
 التوهم لم يمكن دفع الالتباس لاستواء عاتق وصله ووقفه على هذا التقدير والحاصل
 أن سقوط التوهم الذي به الالتباس عارض يمكن زواله بالوقف ولا كذلك ما نحن
 فيه على ذلك التقدير وقال سيوريه التوهم عوض عن حركة الواحدة وتوهمه أي انظما
 كالزبد أو تدبرا كالأحمرين والحركة وان كانت مقدرة على الحرف لكن ايام
 تظه كانت كاعدم ثم انه رجع جانب الحركة مع اللام فثبتت التوهم معها ثبات الحركة
 وجانب التنوين مع الاضافة فذفت معها ولم يعكس الا يلزم الفصل بين المضاف
 والمضاف اليه وهو قائل بل منعه بعضهم بغير الظرف لا يقال في القول بان الاحرف
 قائمة مقام الحركات جميع بين عوضين وهو غير جائز لانه قول الاحرف عوض عما فان
 من الاعراب بالحركات والتوهم عوض عنه وعن دخول التنوين معا (قوله هربا
 الخ) علة قوله وحركت والتعبير هنا هربا وفيما تقدم بقرار الظاهر انه تفتن
 كقوله هنا وحركت توهم الجمع وفيما تقدم وحرك ما بعد علامة التثنية (قوله رفحت
 تخفيما في اللفظ) علة بعضهم بطلب الفرق ثم قال وانما يمكن بحركة ما قبل
 الياء فارقا لاختلافه في نحو المصطفين انتهى وفيه نظر اذا قلنا ان يقول هذا الخلف
 لا يضر لحصول التمييز في نحو المصطفين بين المتني والجمع بغير حركة ما قبل الآخرون
 الالف في نحو المصطفى تحذف في الجمع وتقلب ياء في المتني ففي الجمع يقال جاء
 المصطفون وفي المتني المصطفيان كما سيأتي وحينئذ يقال في النصب والجرفي الجمع
 المصطفين ياء بين الفاء والتون وفي المتني المصطفين ياء من بينهما لان الفاء المتني
 تقلب ياء لا اشتباه فهم اعلى أنه اذا كان الفرق بحركة التون لاختلاف الفرق بحركة
 ما قبل الآخري في نحو المصطفين ورد عليه حال اضافة المصطفين اسقوط التون الذي
 فرق بحركته او كان يكفي أن يقال لم يكتب بما ذكره في الفرق (قوله انقل
 اللفظ جدا) أي نقلنا بل يغاخره منسوب على انه مفعول مطلق (قوله ضرورة) أي
 وليس بلغه خلافا لابن مالك وذلك كقوله

هربا من الفاء الساكنين
 وتحت تخفيما في اللفظ لان
 قبلها في الرفع واولها اضافة
 وفي الجرو والنصب ياء قبلها
 كسرة فلو وضعت أو كسرت
 لانتقل اللفظ جدا وربما
 كسرت بعد الياء ضرورة
 واعربا بالحروف طلبا
 للنسب من حيث انها
 كالفرع بالنسبة للفرع
 لكونها ما يزيد عليه
 فلا عراب بالحروف فرع
 بالنسبة الى الاعراب
 بالحركات

عرفنا جعفر او بنى آية * وانما ذكرنا زعنا في آخري

(قوله ثم الاسم) أي المتقدم المستوفى للشروط وقوله اذا ثنى أي أريد تشبیهه (قوله وكان صحيا) وهو ليس آخره حرف هاء كزيد ورجل هذا والمصطلح عليه لكن عطف قوله أو هموز الخ بقية تضي تخصيبه بغير الهموز (قوله أو معتلا جارا مجراه) وهو ما كان آخره واو أو ياء قبله ما ساكن كظبي ودلو وعلى ومرعى ومغزوق (قوله أو منقوصا) قبل المراد به النقص اللغوي حتى يشمل أو ان وفيه نظر ظاهر لان قوله بعد ذلك ورد بالمتنقوص يعني أن المراد به المتنقوص اصطلاحا لكن يصير المعنى و ردها ان كانت محذوفة كفاض منكر او على العموم فشدأ بان وأخان وفي شرح الكافية لابن مالك واذا ثنى ما ليس مقصورا ولا بمد ودarda اليه ما حذف منه ان كان يرد في الاضافة والاقلا فيرد نحو فاض وأب وأخ وحم وهن لا اسم وابن ويدوم وخر وغد وفم وشدقيان وفوان وقوله هيدان بيدان بيضاوان عند محكم ضرورة انتهى قيل انه على لغة من قال في المفرد يدى كرجى كجاء رحمان ودميان على لغة من قال محى (قوله أو هموزا غير محدود) كرشأ ودخل فيه نحو ما فان أصله مرة قلبت الواو لقا والهاء همزة فلا يسمى محدودا كما نص عليه الفارسي اعروض المد فيه اذا لقه او في الأصل (قوله أو محدودا همزة أصلية) كقراء ووضاء والقراء الناسك والوضاء الوضى وخرج ماذا كانت الهمزة غير أصلية فان كانت عوضا من ألف التانيث كمرء قلبت واو الهمزة زائدة محضة فهي بالابدال الذي يناسب الحذف أولى من غيره وانما لم تقلب ياء لما بين الهمزة والواو من التقارب في الثقل وحلا على النسب وان كانت بدلا من أصل ككساء فان أصله كسا وقلبت الواو همزة لتطير فيها اثر ألف زائدة ترجح اقرار الهمزة على قلبها واوا نظر الصورة الأصلية وان كانت بدلا من حرف الالحاق كعلاء وأصله عليا ي سا زائدة للالحاق بقرطاس ثم أبدت الياء همزة ترجح الاعلال وهو قلب الهمزة واو على التصحيح تشبيها همزة حراء من جهة أن كلابدل من حرف زائد غير أصلي وكل ذلك باعتبار الأصل المطرد (قوله من غير تغيير الخ) وشد في آلية وخصبة اليان وخصيان والقبيلس ألبتان وخصيتان وقبيلس هاتين آلى وخصى المذكورين وشدقراوان بقلب الهمزة الأصلية واو وفي كلام بعضهم ما يقتضى انه لم يسمع وأما قولهم قائمان في قائم وقائمة فلأن العلامة انما لحقت قائما لانه الغالب (قوله رأما المنصور) لم يأت لأما عا دل والظاهر وان كان مقصورا (قوله فالقمان كانت زائدة الخ) أي بان تكون رابعة كجرب وملهى أو خامسة كعطى أو سادسة كستدعى فقلب الالف ياء فتقول حبليان وملهيان ومطبان ومستدعيان وشدقوا هم مذروان لطر في الآلية والأصل مذر بان لانه تشبیه مذرى في التقدير لكن هاء تصحبه

ثم الاسم اذا ثنى وكان صحيا
 أو معتلا جارا مجراه أو
 منقوصا أو هموزا غير
 محدودا همزة أصلية
 لحقت العلامة من غير تغيير
 سوى فتح ما قبلها ورد
 ياء المتنقوص وأما المنصور
 قائمان كانت زائدة على
 ثلاثة

أنه لم يستعمل الاثني فلم تثبت ألف فظ في مفردة حتى تقلب وقهقران وخزيران
 بالحذف (قوله أو بدلا) يعني أو لم تكن زائدة لكن كانت بدلا عن ياء
 تكفي فترجع الى أصلها في التثنية قال الله تعالى ودخل معه العجنتان
 وشذ في تثنية حمى بكسر الحاء المهملة حموان حكاها الفراء فان ألفه مبدلة من
 ياء تقول حميت المكان حماية وقياس حيان وقد يكون للالف أصلان باعتبار لغتين
 فيجوز فهمها وجهان كرحى فانها يائبة في لغة من قال رحبت واوية في لغة من قال
 رحوت فيجوز رحبان ورحوان والياء أكثر (قوله أو مجهولة الاصل أو أصلية
 وأميت) أي أو ثلاثة مجهولة الاصل وأميت أو ثلاثة أصلية وأميت فقوله
 وأميت راجع للأصلية والمجهولة قال الرضي وان كانت الالف الثالثة أصلا غير
 منقلبة عن شيء يكتفى وعلى وإذا أعلما فان الالف في الاسماء العربية البناء أصل
 أو كانت مجهولة الاصل وذلك بان تقع في ممتكن الاصل ولم يعرف أصلها فان سمع فيها
 الامة ولم يكن هناك سبب للامة غير انقلاب الالف عن الياء وجب قبلها ياء وان لم
 يسمع فالواو أولى لانه أكثر وقال بعضهم بل الياء في النوعين أولى سمعت الامة أولا
 لكونه أخف من الواو انتهى وصرح الدماميني بوجوع التبدل لانهما لم يمتثل
 للمجهولة الماملة فليظن (قوله والافواو) أي وان لم يكن كذلك تقلب واو وذلك
 بان كانت يائبة بدلا عن واو نحو قفاوعصا فتقول قفوان وعصوان أو كانت مجهولة
 الأصل ولم تمل نحو دودا وهو الالهوفاه استعمل منقوصا كما في الحديث است من
 الددولا الدمى ومما بالنون ددن ومقصورا فلا يدري هل ألفه عن واو أو عن ياء
 لان الالف في الثلاثي المعرب لا بد أن تكون عن أحدهما والثاني أكثر فتقول
 ددوان حملا على الأكثر أو كانت أصلية ولم تمل نحو على وإذا اذ اسمي بهما فتقول
 ملوان وإذا وان وهذا ذهب سيدي به وهناك أقوال آخرها ان الالف الأصلية
 والمجهولة تقلب ياء مطلقا (قوله وحكمه) أي حكم الاسم (قوله من غير تغيير)
 أي زائد على المتن فلا يرد أن الممدود الذي همزته غير أصلية غير (قوله ولا يستثنى
 الا المقصور والمقصور) قال في التسهيل الا أن آخر المقصور والمنقوص يحذف
 في جميع التذكير وتلي علامته فتحة المقصور ومطلقا قال الدماميني أي سواء كانت
 منقلبة عن أصل نحو ملهى أو زائدة كالف أرطى وحبل إذا سمى به ما وعلم من قوله
 في جميع التذكير ان آخر المقصور والمنقوص لا يحذف في جميع التأنيث ووجه
 الفرق ان علامة جمع التذكير تقيسلة وهي الواو والياء فلا تجامع ياء المنقوص
 ولا الياء والواو المنقلبة عن ألف المقصور وعلامة التثنية بعلامه جمع المؤنث حقيقة
 بخازان تجامعهن اماه لامة جمع صحيح المؤنث فالالف مطلقا ولا حرف أخف منها

أوبد لا عن ياء أو مجهولة
 الاصل أو أصلية وأميت
 قلبت ياء والافواو وسببه
 اذا جمع كما اذا نثي من لحوق
 العلامة من غير تغيير ولا
 يستثنى الا المقصور والمنقوص

وأما علامة التثنية فالألف رفعاً والياء المفتوح ما قبلها جراً ونصباً بخلاف ياء الجمع
فإنها مكسورة ما قبلها انتهى وقيل إنما قلبت في المثني ولم تحذف مع التثنية الساكنين
فيه لئلا ياتبع في الرفع إذا أضيف بالفرد نحو جاءني أعلا أخوتك بخلاف الجمع
فإنك تقول أعلا أخوتك وأعلمهم فلا يلبس به (قوله فان آخرهما) وهو الألف
في المقصور والياء في المنقوض (قوله يحذف لاتقاء الساكنين) كافي وانتم
الاعلون في المقصور فان أصله الاعليون فتحركت الياء المبدلة من واو في الأصل لانه
من العلو وانفتح ما قبلها فقلت القاء ثم حذفت لساكنين وبقيت الفتحة دليلاً
عليها وهذا بخلاف المثني من ذلك لا حذف فيه بل فيه قلب في المقصور وزيادة ياء
في المنقوض ان كانت محذوفة نحو قاض (قوله ويضم ما قبل آخر المنقوض) فتقول
في جمع القاضي مما ياءه أصلية والداغى مما ياءه منقلبة عن واو القاضون
والداغون والأصل فيه والقاضيون والداغيون حذفت ضمة الياء للاستتقال
ثم حذفت الياء لاتقاء الساكنين وحذفت الكسرة التي كانت قبل الياء لئلا
يلزم قلب الواو ياء لوقوعها ساكنة اثر كسرة ثم عوض من الكسرة الضمة المناسبة
الوار وان شئت قلت استتقلت الضمة على الياء فتم ما نقلت منها الى ما قبلها
بعد سلب حركته ثم حذفت الياء لاتقاء الساكنين (قوله وان لم تكن منهما) حال
أى والحال ان لم تكن منهما (قوله منها) متعلق بقدر (قوله هنا) أى في هذا
الكتاب وانما قيد به لان ما ألحق لا يخصر في الأربعة المذكورة بل منه ما هي به
كما يأتي في الشرح وغير ذلك فانظر التكت وغيره ما ذكره في كلاوكتا هو اللغة
المشهوره وكنانة يعبر بوزن ما مضافين الى المظهر أيضاً اعراب المثني ومن العرب من
يلزمهما الألف في الأحوال كلها أيضاً الى مضمرا ومظهرا نوله صاحب العبر قال
الرضي ولا أدري ما صحته (قوله وهما كلاوكتا) فيه تغيير لا اعراب المتن فان كلاوكتا
مبتدأ ومعطوف عليه والخبر كلثي وكذا تجعله مع المضمرا خبر المكان المحذوفة مع
اسمها وانما هو حال من ضمير كلاوكتا المستتر في الخبر مع ان حذف كان هنا غير
مشمور وتقدم ما فيه وألف كلا أصل اذا نقص الاسم عن ثلاثة عن ياء عند سيبويه
لانه الغالب في المتطرفه ولا نأملت وقيل عن واو لئلا يختلف مع كلتا فان لامها
عن واو مثل تجاه و بنت وأخت لا عن ياء كإيان اذا تثنى له وأما الالة فللكسرة
أول الرجوع الى الياء جراً ونصباً وألف كلتا عند سيبويه للتأنيث والتاء عن الواو
وقال الجرمي الألف لام والتاء للتأنيث فهو سمي به ثم نكسر لم ينصرف عند سيبويه
وانصرف عند الجرمي ويرد عليه انه لا يعرف وزن فعمل وان التاء لاتقع حشواً
ولا بعد ساكنين صحيح وان أبو علي إنما أبدلوا لام كلتا لانها وقعت قبل ألف التأنيث

فان آخرهما يحذف
لاتقاء الساكنين ثم
ينفتح ما قبل آخر المقصور
دلالة على ما حذف ويضم
ما قبل آخر المقوص في الرفع
ويكسر في غير مناسبة
للحرف وقد ألحق بكل من
المثني والمجموع ألفاظ
شابهتها في الدلالة على
معناها وان لم تكن منهما
لقدر ما اعتبر فيهما من
الشرط منها فالمحقق
بالمثني هنا أربعة ألفاظ
لقطان بشرط (و) هما
(كلاوكتا)

ولا يبد من اختلاف لفظ المذكور والمؤنث فيما بعد العلامة اذا كانت الفاعل اتري انهم
قالوا احدى واحدى واما اللذان لا يكون بينهما اختلاف في غير العلامة فهما المذكور
والمؤنث الذي علامة تأنيته التاء (قوله ولا ينفكان عن الاضافة الخ) قال الرضى
واعلم ان كلا وكلا ايضا فان الا الى المعارف كما يجب في باب والمضاف اليه يجب
ان يكون متنى اما لفظا ومعنى نحو كلا الرجلين أو معنى نحو كلانا ولا يجوز تفرق
المتنى الا فى الشعر نحو كاذب يدومر ووالحاق التاء بكلاما ما الى المؤنث أفصح
من تجر يده نحو كلا المرأتين انتهى وفي المعنى نحو مع بسط ونقل فى المعنى ان ابن
الانباري أجاز اضافة كلا الى المفرد بشرط تكررها نحو كلاى وكلاك مسنان
وأجاز اليكوفيون اضافة التاء الى التكررة نحو كلا رجلين عندك محسنان فان رجلين
قد تخصص بوصفها بالظرف وحكوا كالتجاريتين عندك مقطوع يدها أى تاركة
للعزلو به يعلم ما فى اطلاق الشارح حيث لم يبيد الظاهر بكونه معرفة ولا هو
والضمير بالمدلالة على اثنين (قوله مع المضمرة) قال الرضى وهو ثلاثة أشياء كلاهما
وكلا كذا وكلانا انتهى وهو ظاهر كما فى المعنى أيضا امتناع كلا كانه جمع اللهم
لا اذا شجوز به عن الاثنين (قوله لانها فى الاغلب) ومن غير الغالب أن تقول
كلاهما ما جاء فى بعد ذكره ضمير فلا يكون تأكيذا وكذا كلا كما جئتم او كلانا
جئنا وهل يقال ان من غير الاغلب أيضا يدومر وكلاهما (قوله ثم طرد ذلك فيما
اذا اضيفا الى ضمير متكلم أو مخاطب) نحو جئنا كلانا وجئتما كلا كما فأنما او الحال
ما ذكر وان كانا تابعين للضمير وهو متنى من حيث المعنى الا انه لا يسمى متنى فى
الاصطلاح لان شرطه كما تقدم أن يكون مفردا معر بافلا يصح فى ذلك أن تكون كلا
تابعة لاعراب ما قبلها اذ هو مبنى قبيل بالطردهذا معنى كلاهه وحينئذ فلا يخالف
قول الرضى انهما فى هذه الحالة تجار بان على المتنى لانه أراد بالمتنى ما دل على اثنين
لا المتنى فى الاصطلاح قال شيخنا الغنيمى ~~ا~~ كقضية وقضية كلام الرضى انه
اذا اضيفا الى ضمير المخاطب لا يكونان تابعين للمتنى العرب وأقول قد صرحوا فى باب
النداء انه يقال يا تميم كلهم وكلهم ومثله بأعلاما يد كلا كذا وكلاهما على الاصل
وحينئذ فى هذه الصورة قد تبع المتنى العرب مع الاضافة الى ضمير المخاطب اللهم
الا أن يقال ان ذلك عارض وخلاف الاصل فلم ينظر اليه (قوله فأنما لايجريان
على المتنى أصلا) قال الرضى لا يقال جاعنى أخوالك كلا أخويك انتهى (قوله
وكذا اثنان واثنان) أى ومثل المذكورين كلا وكلا فى انهما كالثنى اثنان
بالمثلية للبد كرم والمذكور والمؤنث واثنان بالمثلية للمؤنثين ومثله ثندان فى لغة
تميم وهما من أسماء التثنية وقيل انهما مثنيان حقيقة (قوله مطلقا) أى حال

ولا ينفكان عن الاضافة
الى ظاهر ارضهم والشرط
فى الحاقهما ما كونهما
(مع المضمرة) فينبذ
بالاف ويجران وينصبان
بالياء (كالثنى) لانها فى
الاغلب اذا اضيفا الى ضمير
قائب كانا تابعين للمتنى تأكيذا
له كجاء الزيدان كلاهما
فعلما موافقين لمتبوعهما فى
الاعراب ثم طرد ذلك فيما
اذا اضيفا الى ضمير متكلم
أو مخاطب بخلاف ما اذا
اضيفا الى ظاهر فأنما
لايجريان على المتنى أصلا
فلذا لم يلحقا به وجعل اعرابهما
بجركات مفردة على الآخر
كالمتصور نظيرا الى افراد
اللفظ كقوله تعالى كلنا
الجلتين آتت أكلها ولما
كان الاعراب بالحروف فرعا
عن الاعراب بالحركات
والاضافة الى المضمرة فرعا
عن الاضافة الى المظهر جعل
الفرع للفرع والاصل للاصل
ولفظان بلا شرط واليهما
أشار بقوله
(وكذا اثنان واثنان مطلقا)
أى ضمير اضيفا

كون كل منهما غير مقيد بكونه مع الضمير فيشمل ما قاله التارح (قوله الى ظاهر)
 أي غير مثنى قال في التوضيح في باب العدد ولا يجمع بينهما أي بين الواحد والاثنين
 وبين المعدود ولا تقول واحداً ورجل ولا اثنا رجلين لان قولك رجل يفيد الجنسية
 والوحدة وقولك رجلان يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة الى الجمع بينهما
 انتهى وقضية كلامه انه اذا لم يكن رجلين معدود ابل كان المراد من اثنين شخصين
 مضافين الى شخصين آخرين وهو المعبر عنهم ارجلين جازت الاضافة لانه فاء اضافة
 الشيء الى نفسه وهو ظاهر المعنى وكذلك في اضافتهما الى ضمير المثنى ويتبين ذلك
 في الاضافة الى المفرد وهذامعنى قول بعضهم يؤخذ من كلام الاوضح أن محمل
 الامتناع اذا اضيف الى المعدود وأما اذا اضيف الى صاحبه فلا يمنع نحو جاء اثناهما
 أي غلامهما (قوله فيعر بان اعرابه) انشاء للشيئية والمعنى لان وضعهما وضع
 المثنى فيسبب ذلك يعر بان اعراب المثنى وليست هي انشاء التي ينصب المضارع
 بعدها اذا تقدم نفي كما يقع في الوهم انفساده (قوله وكلامه بوهـم الخ) يقال عليه
 هذا الهم باسم بعينه لا زملات حيث اطلقت الاضافة الى الظاهر وليس كذلك فان
 اضافتهما الى المثنى ممنوعة كما تقدم (قوله فان اضافتهما الى ضمير التثنية ممنوعة)
 قضية ذلك ممنوعة اضافتهما الى ضمير المفرد والى ضمير الجمع فيقال مثلاً اثنان واثناهم
 وهو ظاهر ان كان المراد بالمضاف اليه غير المضاف وحينئذ نقول وكذا القول
 في الانساق الى ضمير التثنية فلا معنى لاستثنائه والذي تحرر عندي في تحرير المسألة
 ولم أره منقولاً انه ان أريد بالمضاف غير المضاف اليه صحت الاضافة مطلقاً لا فرق بين
 المثنى وغيره من ضميره وغيره وان أريد بالمضاف والمضاف اليه شيئاً واحداً ممنعت
 الاضافة مطلقاً أما المثنى فلما فيه من اضافة الشيء الى نفسه وأما الى غيره فلعدم
 التطابق واتحاد المضاف مع المضاف اليه كما هو القرض شيخنا الغنيمي (قوله
 نص في الاثنين فضافة الاثنين اليه من اضافة الشيء الى نفسه) يؤخذ منه امتناع
 اضافتهما الى ما دل على اثنين بالنص (قوله وكان الأولى ذكره كما ذكر الخ) قد يقال
 بل ذكره لانه أراد بالمثنى ما سمي مثنى ولو فيما مضى فلا حاجة الى ذكره فيما ألحق
 بالمثنى كذا قيل ولا يخفى انه لا يدفع الأولوية الموجهة بالقياس على الجمع (قوله
 فيرفع بالالف الخ) هذا واضح اذا سمي بصورة حال الرفع فهل كذلك اذا سمي بصورة
 حال النصب أو الجر حتى يجوز حينئذ ان يرفع بالالف كلامهم يشمل ذلك ويؤيده
 انهم اذا جوزوا مع التسمية بصورة المرفوع أن ينصب ويجر فكذا اذا سمي بغير
 المرفوع يجوز أن يرفع بالالف وهل يجوز أيضاً مع التسمية بصورة المنصوب أن
 يعرب اعراب ما لا ينصرف بأن يحول الى صورة المرفوع ويعرب بالحركات على

الى ظاهر أو الى مضمراً لم
 يضاف لان وضعهما وضع المثنى
 وان لم يكونا مثنىين حقيقة
 اذ لم يثبت لهما مفرد فيعر بان
 اعرابه (وان ركبا) مع العشرة
 كما في اثنا عشر واثنا عشرة
 وكلامه بوهـم جواز اضافتهما
 الى كل مضمراً وليس كذلك
 فان اضافتهما الى ضمير التثنية
 ممنوعة فلا يقال جاء الرجلان
 اثنان والمرتان اثناهما
 أو ثناتهما لان ضمير التثنية
 نص في الاثنين فضافة الاثنين
 اليه من اضافة الشيء الى نفسه
 نية عليه في شرح اللوحة
 (تنبيه) لم يذكر فيما ألحق
 بالمثنى في الاعراب ما سمي به
 منه كزيدان علما فكان
 الأولى ذكره كما ذكر فيما
 ألحق بالجمع الآتي ما سمي به
 منه فيرفع بالالف ويجوز
 وينصب بالياء ويجوز فيه
 أن يجري مجرى سليمان

ادعاء أن المزايا العقلية فقط فتدبر (قوله إسماعيلين ولا صفتين) اعترض
 بأن الأول صفة اقوالهم الحمد لله أهل الحمد وأجيب بان الكلام في الأهل بمعنى
 ذى القرابة لا بمعنى المستحق لشيء ولو سلم أن الكلام فيه فهو لا يقبل الباء المقصود
 بها التانيث ولا يدل على التفضيل (قوله وهي ما لم يسلم فيها بناء واحدها) أى
 اغير اعلال فلا نقض فيحو الاعلون من جمع التهجج المتغير لا اعلال والمراد عدم
 السلامة اما لفظا أو تقدير اليدخل نحو من جوع صنو مما تغير تقديره أن تدبر
 حركة صنو وسكونه مثلها ما فى سلم وحركة صنواز وسكونه مثلها ما فى غلمان وأما
 دعوى التغير بالزيادة فيه دون جمع التهجج فتحكم الا أن يفرق بأن تلك الزائدة
 على حقيقة الجمع معنى بخلافها فى التكسير والقول بأن نحو صنوان جمع تهجج
 اسكن ايس كل جمع تهجج يعرب بالحروف لتخلف ذلك فيما لم يستوف الشرط
 لا يخفى ما فيه (قوله منها أرضون) اعلم أن أرضون مما شذ من باب سنين لان مفردة
 أرض وهي لفظ ثلاثى لم يحذف منه شيء فكان ينبغي تأخير أرضين عن سنين وذكرة
 مع بين لينبى على شذوذهما (قوله بفتح الراء) انما فحمت لانه تاب عن أرضات
 قال المصنف ويجوز اسكانه فى الشعر وعبارة الدمايين وحكى اسكانها وانما كان
 الاصل أرضات لان الارض مؤنثة نحو قوله تعالى ان الارض لله يورثها من يشاء
 من عباده وقولهم فى تصغيرها أريضة (قوله ولا ماها واوها) أوفيه لاشك
 العارض من الجمع ومن مجسى الفعل على ما ذكر (قوله لقولهم فى الجمع الخ) أى
 لان الجمع يرد الاشياء الى أصولها واعتراض بأن فيه دور لان الجمع فرع الافراد
 وقد توقف العلم باصالة ذلك الحرف فى المفرد على أصالته فى الجمع وأجيب بجمع الدور
 لان توقف الفرعية على ما ذكر توقف وجود لا توقف علم وتوقف اصالة الحرف على
 ما ذكر توقف علم لا توقف وجود فلم تتحد جهة التوقف (قوله ولجسى الفعل الخ) أى
 والفعل المستند الى ضمير متكلم أو مخاطب يرد الاشياء الى أصولها وانما شذذوا
 الواو والهاء وعوضوا عنه التاء فى محسب المعوض منه على القياس كراهة تعاقب
 حركات الاعراب على الواو لاعتلالها وعلى الهاء لثباتها وقد يقال لادلالة فى الجمع
 ومجسى الفعل على ما ذكر على تعيين أحدهما كما هو المشهور لجواز أن يكون له
 أصلان باعتبارهما اختلاف الجمع ومجسى الفعل على ما ذكر (قوله جمعاً ثلاثى)
 عبارة ابن الناطم ثلاثى فى الاصل وفى بعض النسخ ثلاثى الاصول وقصبتها أن منه
 مزيد الثلاثى لانه لم يتعرض اسلب الزيادة وحاصل ما ذكره من هذا النوع
 الذى هو محذوف اللام ثلاثة أنواع مفتوح الفاء كسنة فتكسر فى الجمع وقد
 تضم حكى ابن مالك سنون تضم ومكسورهما كعضة فتلم فى جمعها بابا وقد تضم

إسماعيلين ولا صفتين (و)
 الثالث جوع تكسير وهي
 ما لم يسلم فيها بناء واحدها
 منها (أرضون) بفتح الراء جمع
 أرض بسكونها وجمع هذا
 الجمع لانه ربها يورث فى مقام
 الاستعظام كقوله
 لقد فحمت الارضون اذ قام
 من بنى سدوس خطيب فوق
 أعواد منبر (وسنون) بكسر
 السين جمع سنة بفتحها ولامها
 واؤها فقولهم فى الجمع
 سنوات أو سنات ولجسى الفعل
 على سائيت وسائمت وأصل
 سائيت سائون فقلبت الواو
 باه لتجوازها مطرفة ثلاثة
 أحرف (وابه) وهو كل
 ما كان جمعا لثلاثى حذفت
 لامه وعوض عنها التانيث

نقله الصاغاني في هزين ومضمومها كنية فيجوزو الجسم مضمومها وكسرها (قوله ولم يكسر) أي تكسيرا يعرب فيه بالحركات فلا ينافي قوله أولا والثالث مجموع تكسير (قوله كهزة) بكسر العين المهملة وفتح الراء الفرقة من الازس وأصلها عزى فالهاء عوض من الياء التي هي لامها وتجمع على عزى وعزبن والعزبن الفرق من الناس المختلفة لان كل فرقة تعزى الى غير من تعزى اليه الاخرى (قوله وعضة) أصله عضة بالهاء من العضة وهو الكذب والبهتان وفي الحديث لا يعضه بعضكم بعضا فلامها هاء وقيل أصلها عضون قواهم عضيته أعضية اذا فرقة فلامها واو ويدل للاول تصغيرها على عضية والثاني جمعها على عضوات لان كلامه التصغير والجمع يرذ الشيء الى أصله (قوله بخلاف ترة) أي وبخلاف الرباعي (قوله ونحو عدة وزنة) أي من كل ما كانت الهاء فيه موضعا عن الفاء وأصلها او عدد ووزن بكسر أوها ما وسكون ثانيهما فاستقلت الكسرة على الفاء فنقلت الى ما بعدها ثم حذف الوار وعوض منها الهاء وشذذون جمع لدة وأصلها ولدة وهي الماوى في البن ومحل ما ذكر اذا لم يصبوا ناعلين لذكرفان كاتا عليله جمعا هذا الجمع فيقال عدون وزنون وهذا بخلاف شقة وشاة اذا جعلوا عليلين فلا يجمعها هذا الجمع لما شرطه بعضهم من كون الكلمة لا تكسر لها قبل العملية كما صرح به اللاميني وكان ينبغي لشارح أن يذكر محذوف العين في المختز عنه (قوله ونحو يدوم) أي مما حذف لامه ولم يعوض منها شيء وأصلها ما يدى ودمى بسكون الدال والميم وذهب الكوفيون الى فتح الدال والمبرد الى فتح الميم (قوله وشذأبون) أي ادمم التنويض ولو قال فشد بالفاء لكان أولى وكأين ما جمع بالواو والنون من الاسماء الستة على ما مر (قوله لان العوض غير الهاء) وهو همزة الوصل في اسم وتاء التأنيث في بنت والفرق بين التاء والهاء أن تاء التأنيث لا تبديل في الوقفها وتكتب مجرورة وها التأنيث بوقفها بالهاء وتكتب مربوطة وقيل ان التاء في بنت وأخت ليست للتأنيث لان ما قبلها ساكن صحيح والصيغة كلها للتأنيث وقيل للحاق بجذع أو للتثاني بالثلاثي ولو سمى بأخت و بنت مذكرا لم يجمعها هذا الجمع خلافا للفرء فانه أجاز حذف التاء وجهها بالواو والثون (قوله ونحو شاة وشفة) أصل شاة شوهة بسكون الواو فلما قويت الواو والهاء لزم انفتاحها فانقلبت الفاء فصار شاة فحذفت لامها وهي الهاء وعوض منهاها التأنيث وأصل شياه شواهة قابت الواو بالانكسار ما قبلها وأصل شفة شفهة حذف لامها وهي الهاء أيضا وعوض منهاها التأنيث والدليل على أن اللام هاء التصغير والتكبير وانما لم يجمعها بالجرء لان العرب استغنت بتكسیرهما عن تصغيرهما وشذذون نحو ظبين جمع ظبية مع انهم كسروها

ولم يكسر كهزة وعزبن وعضة
وعضبن بخلاف نحو ترة لادم
الحذف ونحو عدة وزنة لان
المحذوف الفاء ونحو يدوم
لعدم التعمير ونحو شذأبون
وأخون ونحو واسم و بنت
لان العوض غير الهاء ونحو
شاة وشفة تكسیرهما على
شياه وشناه

على ظباء ولام ظبية المحذوفة واوقالوا طبوتة اذا أصبته بالظبة وهي طرف السيف
 (قوله وبنون) لم يذكر الشارح غرض المصنف من هذه الكامة وهي ليست من
 الأنواع الأربعة واعله قصدها الإشارة الى انها خالفت باب سين ولو جعلها
 الشارح مما خرج بقيد التأييد وقال بعد اسم وشذبه بنو جاد (قوله اعلة تصريفية
 الخ) قيل هي خفة التثنية ونقل الجمع وقال الشهاب القاسمي في شرحه وبنون جمع
 ابن وقياسه ابنون لكنه جمع على أصل ابن وهو بنو ويحذف اللام نسيما من باب في الجمع
 كما حذف في الواحد وان جاءت تثنيته على القياس حيث قيل ابنان كأنهم أرادوا ان
 ينهوا على ان الفاء في الاصل مفتوحة انتهى وهو أخوذ من كلام الدماميني في شرح
 التسهيل وكتب شيخنا الغنيمي قد يقال ولم أره منقولاً ان صورة المعروض عنه وهو
 الواو وجوده في الجمع ولا كذلك في التثنية أو يقال لم تحذف في التثنية ويقال بنان
 لوجود اللبس بالبنان وهي الأصابع انتهى وكتب شيخنا عبد الله الدونوري
 بما مضى نسخته شرح التوضيح ما نصه وذلك لان ابنا أصله بنو وحذف لامه
 للتخفيف وعرض عنها همزة الوصل والجمع يرد الاشياء الى أصولها فلما جمع رجعت
 الواو فذهبت الهمزة ثم حذف الواو لعله والمحذوف اعلة كالثابت فلم تأن الهمزة
 وأما في التثنية فلورجعت الواو لم يكن هذا ما يقتضيه حذفها لانها متحركة بالفتح
 والفتح خفيف وقد حذف أول الغرض التخفيف فلورجعت لزال ذلك الغرض
 والمانع من حذفها الورجعت ومن قلمها ألقاس ~~مكون ما بعد~~ ها ولو حذف لصار
 اللفظ بنان فيحصل اللبس بينان الكف بخلاف بنون (قوله فنه عليون) أي عاصمي
 بالحق وانظر حكمة التمثيل به دون أن يمثل عاصمي به من الجمع (قوله اسم لأعلى
 الجنة) استدلل على ذلك في التصريح بقوله تعالى ان كتاب الابرار في عليين وفيه
 أن بقية الآية تبدل على أن عليين اسم للكتاب المرقوم الا أن يصار الى اضمار والتقدير
 محل كتاب وفي الرضي وهو اسم لديوان الخبير على ما فسره الله تعالى في قوله كتاب
 مرقوم يشهد المقر بون فعلى هذا ليس فيه شذوذ لانه يكون علما منقولاً عن جمع
 المنسوب الى علية وهي العرفة والقياس أن يقال في المنسوب اليها على ككسرى
 في المنسوب الى كسرى وان كان عليون غير علم بل هو جمع عالية وليس بمنسوب اليها
 معني الاماكن المرتفعة على أن معني قوله كتاب مرقوم مواضع كتاب مرقوم فهو
 شاذ لعدم العقل (قوله جمع على لم يتوف الشروط) فهو ملحق بالجمع قبل أن يجعل
 علما فان قيل يابعد الشارح في ان المصنف أراد عليون المسمى به اذ يحتمل انه
 من جموع التصحيح التي لم يتوف الشروط لانه مفرد ليس بعلم ولا صفة قلت لو أراد
 ذلك ذكره مع أهليين ولم يتبدل بينهما بنون وبانه ومعلوم انه ليس من باب سين

(و بنون) جمع ابن وقياس
 جمعه جمع السلامة
 ابنون كما قال في التثنية
 ابنان واسكن خالف تصححه
 تثنيته له لعله تصريفية آتت
 الى حذف الهمزة (و)
 الرابع ما عسى بد منه أو عما
 ألقى به فنه (عليون) اسم
 لا على الجنة وهو في الاصل
 جمع على بكسر العين واللام
 مع تشديد اللام والياء وزنه
 فعيل من العلو

لعدم تغيير واحد (قوله وشبهه) معطوف على الاول وهو قوله اولو والضمير يرجع
 للجمع وهل يصح ان يرجع الضمير الى عليين مع العطف عليه او على اولو تأمل (قوله
 فهذا وما قبله الخ) اشارة الى ان قوله كالجمع خبر عن قوله اولو وما عطف (قوله ويجوز
 في هذا ان يجرى مجرى غسلين) اي يجوز في هذا النوع الرابع ان يجرى مجرى
 غسلين والغسلين هو ما يسيل من جلود أهل النار وصديدهم وبعضهم يطرد هذه
 اللغة في الجمع نفسه كالحق به والشرط في الاجزاء المذكور ان لا يتجاوز سبعة أحرف
 كشهبيابين فان تجاوزها اعرب بالحروف (قوله من أربعة مذاهب الخ) فالاول
 اعراب بالحروف ومما استشكل به ان أصل الاعراب بالحركة فيمكن تقديرها من غير
 خروج عن الأصل الثاني ان الاعراب مقدر فيما قبلها وهو الدال وهو رأي
 الاخفش ومن جملة ما رده انه تقدير في غير الآخرو الاعراب لا يكون الا آخره بأنه
 لم يحتاج الى تغييرهما كالم يحتاج الى تغيير بعد الاعراب المقدر قبل باء التسكيم الثالث
 ان الحروف دلائل الاعراب بمعنى انك اذا رأيتهم افككت رأيت الاعراب وبه فسر
 أبو علي - ذهب الاخفش واستشكل بأنه يؤدي الى ان تكون الكلمة معرفة
 وليس له احرف اعراب وذلك غير موجود في الاسماء الرابع ان الاعراب ببقاء
 الالف والواو ونحوها وانقلابها ما نصيبا وجرا عليه المازني وطائفة وهو يبنى على ان
 الاعراب معنوي قال ابن عصفور كان الأصل قبل دخول العامل زيدان وزيدون
 فلما دخل العامل لم يحدث شيء أفاد ان ترك العلامة يقوم مقام العلامة فلما دخل عامل
 النصب والجر قلب الالف والواو وكان التغيير والانقلاب وعدمه هو الاعراب ولا
 اعراب ظاهر ولا متدرورده ابن مالك باستلزامه مخالفة النظائر اذ ليس في المعربات
 ما ترك العلامة له علامة وبهذا التقرير تعلم ان قول الشارح ومذهب الخليل
 وسيدويه الخ خارج عن المذاهب الاربعه خلافا لمن خلط وخططه شخبنا (قوله
 فقدردت بما هو مذكور الخ) قال الرضي وفهم الاعراب من هذه الحروف يضعف
 هذا القول ورد ابن مالك أيضا بلزوم ظهور النصب في الياء بلزوم تثنية المنصوب
 والجرور بالالف لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها وأجاب أبو حيان عن الاول بانهم لما
 حملوا النصب على حالة الجر أجزوا الحكم على الياء حكما واحدا فمما قدروا المكسرة
 قدروا الفتحة تحققة العمل وعن الثاني بان المانع من قلم اقصاء الفرق بين المثني
 المذكور وغيره وان كان القياس ما ذكر من القلب ولذلك لاحظ من اعرب
 من يجرى المثني بالالف مطلقا انتهى وأجيب أيضا بأنه ليس للمقدر حكم المانوط
 وأوردوا على جواب أبي حيان الاول ان الكلام عوياً تقدير الاعراب بالحركات
 مقدرة ولا حمل على ذلك التقدير لار النصب بفتحة مقدرة على الياء والجر بكسرة

(وشبهه) مما سمي به كزيدون
 علمان هذا وما قبله من الأنواع
 (كجمع) المذكر السالم في
 اعرابه بالحروف ويجوز
 في هذا ان يجرى مجرى
 غسلين في لزوم الياء الاعراب
 بالحركات الظاهرة على
 الثون متونة ان لم يكن
 أهميافان كان كفسرين
 امتنع التنوين وأعرب
 اعراب ما لا تصرف وما
 تقدم من أن المثني والجمع
 معربان بالحروف هو
 المشهور من أربعة مذاهب
 فهموا وكاهما شكاه ومذهب
 الخليل وسيدويه ان هذه
 الاحرف محال للاعراب
 كالدال من زيد والحركات
 مقدرة في اختياره الاعلم
 هو أقوى الب مع ذلك
 قدردت بما كور مع
 جوابه في المولات وذهب
 الزجاج الى أنهم ما بنيان
 لتضمها معنى واوالعطف
 كخمسة عشر وليس
 الاختلاف اعرابا عنده
 بل كل واحدة صيغة
 مستأنفة كما قيل في هذان
 واللدان عند غيره

مقدرة على الياء فاعني ذلك الجواب ويمكن أن يجاب بان المراد بانهم قلبوا الالف
 الياء في حالة الجر وان يكن اعرابا بقا سورة الكامة في أحوالها ولما كانت الياء
 أنسب بحالة الجر لنا سببها الكسرة التي هي الجر حملوا النصب على الجر لنا سببته
 له في أن كلاً فضيلة ولما حملوه عليه ناسب أن يوافق في تقدير اعرابه وان تقلب الياء
 موافقة بين المحمول والمحمول عليه (قوله ورده الرضي) بأنه لم يحذف المعطوف في
 خمسة عشر بل حذف حرف العطف فبني اما المثني والجمع فقد حذف المعطوف
 مع حرف العطف لو سلم انه كان مكرراً بحرف العطف فلم يبق المتضمن له معنى حرف
 العطف فان قال بل المفرد الذي لحقه علامة التثنية والجمع تضمن معنى حرف
 العطف لوقوعه على الشئين أو الاشياء وعلامة التثنية دليل تضمن ذلك المفرد
 واو واحدة وعلامة الجمع دليل تضمنه أكثر من واو فلما بل اهدر معنى العطف
 لو سلمنا ان أصله كان كذلك وجعل المفرد في المثني واقعا على شئين بلفظ واحد
 لا على وجه العطف كلفظة كلاً الا ان كلاً لم تقع على المفرد فتحجج الى علامة المثني
 لعدم اللبس بخلاف زيد وكذا جعل المفرد في الجمع واقعا على أشياء كلفظ كل الا ان
 كل لم يحجج الى علامة الجمع مع اذ لا تلبس بالمفرد لان الموضع له وليس كل لفظ مفيد
 يطلق على ذي اجزاء تضمنها او العطف والواجب بناء ألفاظ العدد كخمسة وسخو
 كل ورجال بل اذن لم توضع كلمة واحدة للمجموع ويبطل مذهب الزجاج اعراب
 نحو مسلمات ورجال اتفاقا مع الطراد ما ذكره فيهم التي ملخصا (قوله كالمصوري)
 وأما قوله في هذه الحالة فظاهر كلامه انها مكسورة وقال ابن عصفور يجوز فتحها
 على هذه اللغة (قوله ويعرب بحركات ظاهرة الخ) حكى الشيباني هذان خيلان
 (وقوله والاولات) قيل انما قدمه مع كونه ملحقا له لتطويعهم باعرابه كذلك
 ولا يخفى ما فيه اذ في جميع المذكور السالم نطق بكسر من المحققات ومع ذلك اخرها الا
 أن يقال هذا أمر مناسب بعد الوقوع فلا ينبغي نقضه وقال بعض الافاضل انما
 قدمه ليتصل بالمحققات قبله وان لم يكن من جنسها ويمكن أن يقال انما قدمه على
 قوله وما جمع الا يقع في الوهم ان قوله وما جمع الخ عطف على دخول السكاف
 في قوله كالجمع مع فيتوهم انه من الملقى بجمع المذكور وان قوله فينصب بالكسرة
 يختص بالاولات قال شيخنا وأصل اولات اوليات بضم الهمزة وفتح اللام قابت الياء
 أنفاهم حذف لاجتماعها مع الالف والتاء المزديتين ووزنه فعات وهو كذا ويلزم
 الاضافة الى اسم جنس ظاهر (قوله ولم يذ كر الخ) أي بناء على ما في بعض النسخ
 والذي في غالبها كسر وما سمى به منهم أي من اولات وما جمع بالالف وتاعضرتين
 (قوله كاذرعان وعرفان) قيل في التمثيل بذلك نظرا لا واحدا لكل منهما فانه

ورده الرضي ومن العرب
 من يلزم المثني الالف مطلقا
 ويعرب بحركات
 على الالف كالمصوري
 من يلزمه الالف دائما
 ويعرب بحركات ظاهرة
 على التثنية اجراه بحركتي
 المفرد (و) الا (اولات)
 بمعنى ذوات وهو اسم جمع
 لا واحدا له من لفظه بل من
 معناها وهو ذوات ونظيره
 أولوف كونه اسم جمع الآن
 أولو مختص بالعائل ولم يذ كر
 بناء اهل على جمع المؤنث
 السالم غيره ومثله ما سمى
 به منه كاذرعان وعرفان

لم يوجد اذرة وعرفة وقول التماس عرفت شبيهة بمولد وليس به في محض كافي الصالح
 عن الفراء ويجاب بأن ما في الصالح عجيب فقد ثبت في الحديث الحج عرفة وعرفة
 كلها موقفة لكنه يبقى النظر بالنسبة لاذرعات ويمكن الجواب على بعد بان الضمير
 في قول الشارح منه راجع الى ما في قوله مما حمل عليه أو راجع الى جمع المؤنث
 السالم بناء على انه مسلم أو كالعلم على ما أعرب بالا عراب المخصوص وان لم يكن جمعا
 ويكون في الكلام شبه استخدام وقد يقال انه مثال لغير أولان وجملة ومثله
 ما سمي به منه معترضة والضمير للجمع غاية الامر انه لم يمثله لانه ظهوره (قوله
 بالتنوين فهم) وهو للمقابلة فلا يرد ان حقه ما منع الصرف (قوله مراعاة العلمية
 والتأنيث) أي مع اعرابه بما كان يعرب به قبل التسمية ففي ذلك مراعاة الجمع
 في الاعراب وما لا ينصرف في حذف التنوين وان لم يكن للصرف لكونه مشها
 له في الصورة قال الاثموني في شرح التوضيح وتكون الكسرة في حال الجر تأنيثا
 عن الفتحة لانه عنده مؤنثا غير منصرف للعلمية والتأنيث انتهى وقضية ذلك انه لو سمي
 به مذكرا كان مصروفا ووجهه ان التأنيث اللفظي هنا غير معتبر لانهم صرحوا بان
 مثل هذه التسمية للتأنيث وان تاء التأنيث التي تمنع الصرف هي التي تقلب
 في الوقف هاء فما اقتضاه كلام ابن عقيل في شرح التمهيد من انه لا فرق حيث
 مثل له بين ذات علم ورجل او امرأة محل نظر الاعلى قول غير الجمه وراها كهاء
 التأنيث (قوله تنويرتها من اذرعات وأهلها) صدر بيت لامرئ القيس الكندي
 في محبوته عجزه * يثرب ادنى دارها نظر عالي * ومعنى تنويرتها نظرت الى نارها
 بقلبي وأدنى أقرب الى الارض وهو مبتدأ خبره نظراى منظوراً وذو نظر قال شيخنا
 عبد الله الدنويري المراد المكان الذي يقرب من دارها صاحب نظر عالي أي الراي
 اذا أراد ان ينظر الى دارها لابد ان ينظر في محراب فكيف بمن هو باذرعات
 فالأخبار بالمصدر عن أدنى على حذف مضاف تقديره ذو نظر عال (قوله بأف
 وتاء مريدتين على مفردة) أي بان لا يكونا في المفرد أصلاً أو يكونا لكن لا يقابلان
 بالنساء والعين واللام كفاطمة وبنيت وأخت ككتبه عليه السلام في شرح لامية
 العجم رداعلى الصفدى وانما وجبت له عملاً لئلا يكونا كز يادني جمع المذكر
 وخصت الزيادة بالالف والنساء لانه عرض فيه الجمعية وتأنيث غير حقيقي وكل
 واحد من الطرفين يدل على كل من المعنيين كرجال وسلمى والحالة وضاربه لكن
 قال الراعي في شرح الألفية دلالة الالف والتاء على التأنيث مسألة دون الجمعية
 وانما تفهم الجمعية من أبنية الجموع (قوله وان كان جريا على الغالب) وقد
 يقال انه صار في الاصطلاح اسما للجمع بأف وتاء مريدتين ومع ذلك فتعبر بالمصنف

بالتنوين فهم - ما وبعضهم
 يحذفه مراعاة للعلمية
 والتأنيث وبعضهم يعرب
 هذا النوع اعرابا لا
 ينصرف مراعاة للتسمية
 المندرجة بالوجه الثلاثة
 وروى في القيس * تنويرتها
 اقول امرئ القيس * (وما
 من اذرعات وأهلها)
 يجمع بأف وتاء مريدتين
 على مفردة وعدل عن تعبير
 هو جمع المؤنث السالم
 ان كان جريا على الغالب
 يقال الخبيصة الى ما قاله تبعاً
 الذي حبان ليشمل ما كان
 مفردة مذكرا

أولى لانه لا ايم فيه (قوله كما مات) لو قال طلمحات كان أولى و جمع حمام على
 حمامات غير مطرد على ما سياتي (قوله كاذ كر) أى فى قوله خلق الله السموات وهذا
 بناء على ان ذكر بصيغة الماضى المبني للعلوم فان كان بصيغة المبني للجهول فالمراد
 كاذ كر فى قول الشارح حمام وحمامات (قوله كسجدات) بفتح الجيم جمع سجدة
 يسكونها وكبلى وحبليات وسحراء وسحر اوات الأترى ان الالف قلبت باء والهمزة
 قلبت واوا وكفرة وغرفات بضم الراء وفتحها وسدرت وسدرات بكسر الهمزة وفتحها
 (قوله فهو المفرد الخ) أنت خبر بيان المفرد بوصف الضم ليس هو المعرب هذا الاعراب
 بل المعرب هذا الاعراب مجموع المضموم والمضموم اليه فالأولى الجواب بان المراد
 الجمع الذى جمع به ما أى الذى آله جمعيته الحاقهما (قوله ضم غيره) وهو الالف
 والتاء (قوله لا المفرد قبل ضم غيره) اذ لا يصدق عليه والحال ما ذكرناه جمع به ما
 بخلافه مع اعتبار الضم اليه وما له ان الذى يعرب هذا الاعراب هو المسمى
 بالجمع به ما يعنى ما يطلق عليه ذلك تأمل (قوله أصليتان) وهى الياء فى الأول
 والواو فى الثانى لا انقلاب ألف قضاة وغزاة عن أصل فان أصلهما قضية وغزوة
 بفتح الفاف والغين كساحر وسحرة فضمهما بعد قلب اللام التناحر كهاوا وفتح
 ما قبلها فارقا بينا وبين المفرد كفتاة وانما قدرنا كذلك لانهم لم يروا جعما على هذا
 الوزن فى الصحيح والمعتل اذا شك كل أمره يحتمل على الصحيح وهذا عند غير ابن مالك
 وأما هو فقال ان فاعل المعتل اللام يجمع على فعلة (قوله قال جدى الخ) أى تبعه غيره
 من شراح الالفية وغيرها وهو مبنى على ان الباء صلبة جمع وذلك لانه يؤخذ من باء
 الالة المتعلقة بجمع زيادة الألف والتاء فلا حاجة للتفديد بزيادة ما هنا تبعها
 للتسهيل مبنى على ان الباء للابسة وهى مع مجرورها فى موضع الحال من فاعل جمع
 أى ما جمع ملتبأ بذلك فزيد فزيدتين لا بد منه فكلا الامرين صحيح ويتقدح من
 هذا ان تحقق الاحتراز يتوقف على تلك لزيادة لان خروج المحترق عنه بدورها
 مبنى على أمر غير متعين لاحتمال غيره على انه قد يمنع ان المخرجات لم يبدل على جمعيتها
 بالالف والتاء واصالة اجددهم لا تنافى ذلك (قوله لان ذلك) أى قضاة وآيات
 (قوله قياسا مطردا) أى قياسا او ذاقيا من وقوله مطردا وصفه فيدلنا تأكيد
 (قوله خمسة أنواع) أى وما واهامه مصور على السماع وذلك كاشادات وسجلات
 وحمامات وسرادقات وهو ما قاله ابن مالك وقضية كلام الجامع انه مطرد فيما لم يكسر
 من نحو سرادق وحمام وهو ما نقله الرضى عن الفراء فى كل خماسى أصل الحروف
 لا تستكراه ذلك (قوله ذوات التاء مطلقا) أى تاء التأنيث المبدلة فى الوقف
 هاك كقوله يمكن فاقبلها كقبت وأحت وكذا كقبت وذبت لو سمي بها ولو

كحمامات وما سلم فيه بناء
 الواحد كاذ كر وما تعبر
 فيه ذلك كسجدات الخ كن
 برده عليه ان الذى جمع بألف
 وتاء خبر يدين هو المفرد
 وهو لا ينسب بالكسرة
 ويحاجب بما قاله ابن الصائغ
 ان الذى جمع به ما معناه
 الذى وقع عليه ما يجمع
 به ما وهو المجموع هو ما فهو
 المفرد بوصف ضم غيره اليه
 لا المفرد قبل ضم غيره اليه
 واشترط كغيره ان تكون
 الالف والتاء خبر يدين
 اخترازا عن نحو قضاة
 وآيات اذ الالف فى الأول
 والتاء فى التانى أصليتان
 قال جدى رحمه الله تعالى
 فى شرحه على الأجر ومب
 ولا حاجة الى هذه الزيادة
 لان ذلك غير داخل
 قولنا ما جمع بألف وتاء اذ
 المتبادر من ذلك ان تكون
 الالف والتاء مستخدمتين
 لاجل الجمع وله هذا اقتصر
 ابن مالك على قوله
 وما تبا والفاء قد جمعها
 والذى يجمع بألف وتاء
 قياسا مطردا خمسة أنواع
 ذوات التاء مطلقا

المفعول به بالنسبة الى الايجاد فلا يقتضى أن يكون موجودا ثم أوجد الفاعل فيه
 الوجود بل يقتضى أن لا يكون موجودا والا كان تحصيله للحاصل (قوله وبعضه
 مسهوع) كسموات لان مفردة ليس واحدا من الانواع الخمسة المتقدمة فانه وان
 كان اسم حفسا ~~ك~~ منه ليس مؤنثا بالالف المدودة ولذا صرف في قوله تعالى
 وأوحى في كل سماء أمرها لان ألفه زائدة وهـ مزنة بدل من وا أصلية لانها
 لام الكامة قلبت هـ مزنة تطرفها بعد ألف زائدة كافي كما وليست الهـ مزنة
 بدلا من ألف التأنيث لان ألف التأنيث لا بد أن تصحب أكثر من أصلين لانها من
 أقسام الالف الزائدة (قوله وأن ما فيه تاء التأنيث الخ) أى كافي بنت وأخت
 وهذا بناء على ان التاء في التأنيث وتفضيل الكلام في ذلك في باب النسب
 من التوضيح (قوله والاملا ينصرف) أى ما يصدق عليه ما لا ينصرف أى
 الاسم الفاقده للصرف وهو الفضل والزيادة على علامة الاعراب وهى التنوين
 أو غير ذلك (قوله وهو الاسم المعرب) أى بالحركات قال الرضى وانما لم يظهر
 أثر منع الصرف في المنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع السبين في نحو أحران
 ومسلمون علمين للتؤنث لان النون فيهما ليست للتمكين كما ذكرنا حتى يحذف
 فيقبع الكسر وأيضاً فان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب بل
 ان سمي بهما راعى بالاعراب المفرد أى جعل النون مفتقر الاعراب وحب منع
 صرفهما للعلمين لان فيهما تنوين التمكين ولا يتبع زعمهما الجر (قوله الذى هو
 التنوين) أى المعهود وهو تنوين التمكين الدال على معنى يكون الاسم به أمكن
 وذلك المعنى هو عدم مشابهته للجر والفعل فدخل جوار واعسم تصغير أسمى
 (قوله ووحده) أى دون الجر بالـ كسرة عند المحققين لوجوه منها انه مطابق
 الاشتقاق من الصريف الذى بهنى التصويت اذ لا صوت في آخر الاسم الا التنوين
 ومنها ان الشاعر متى اضطر الى صرف المرفوع أو المنصوب تونه وقيل صرفه للضرورة
 مع انه لا جرفيه ومنها غير ذلك وقال بعضهم الصرف عبارة عن الجر والتنوين
 بدليل صحة الاشتقاق من الصرف الذى بمعنى التصرف والتقلب في الجهات والجر
 زيادة تقلب وتصرف ولذلك قيل انه أمكن أى أشد تصرفا في حركات الاعراب من
 غير المنصرف ونوزع فيه بأنه ان سلم انه مشتق من التصرف في الجهات مع امكان
 منعه لمكن يلزم منه ان لا يكون التنوين من جملة الصرف لانه لا يزداد تصرفه
 في الحركات (قوله لو جود علمين الخ) أى شيتين مسميين يعاقى منع الصرف
 معتبرين فلا يشكل بهند اذا صرف والعلة في اللغة عارض غير طبيعي يستدعى حالة
 غير طبيعية وفي اصطلاح النحاة ليست بمعنى الموجب بل بمعنى ما ينبغي ان يحدث

وهذه مقادير كينات في جمع
 بنت وبعضه مسهوع كسموات
 جمع سماء وان ما فيه تاء
 التأنيث اذا أريد جمع هذا
 الجمع تحذف تاءه هـ بان
 اجتماع علامتى تأنيث
 في كلمة واحدة (و) لا (ملا)
 ينصرف) وهو الاسم
 المعرب الفاقده للصرف
 الذى هو التنوين وحده
 لو جود علمين فرعتين فيهما
 من ملل نبع أو واحدة تقوم
 مقامهما كما ساقى آخر
 الكلمتين وأما الجر وليس
 داخل في مسماه

المتكلم عند حصوله أمر اينا سببه وذلك الامر المناسب يسمى بالحكم فعلى هذا
 يكون اطلاقه العلة على كل واحد مجازا لان كل واحد جزء علة لآلة تامة اذا الحكم
 انما يحصل باجتماع اثنين أو ما يقوم مقامهما وادعى العصام ان اطلاق العلة على
 المجموع هو المجاز وان كل واحد يطلق عليه علة حقيقة ويدخل في التعريف
 المذكور مادخله الكسر والتنوين للضرورة أو التناسب وما جمع بألف وباء
 فريدتين علما كاذرعات وما جمع باو ووتون علما لتؤنث كـلمون وان لم يحذف
 منهما الكسر والتنوين لثبوت العلتين في جميع ذلك ولم يبين الاسم لمشابهة للفعل
 في علتين مما ذكرنا ففهما اذ لم يشبه الفعل لفظا مع ضعف الفعل في البناء ولم يعط
 به اسم الفعل لانه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول وانما لم يتنع
 في هذا الحكم بكون الاسم فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية مشابهة غير
 ظاهرة ولا قوية اذا الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها
 الى تكاف وكذا اثبات الفرعية في هذه الاسماء بسبب هذه العلة غير ظاهرة
 كما يحسب فلم يكف واحدة منها الا اذا قامت مقام اثنين وكان اعطاء الاسم حكم
 الفعل أولى من العكس مع ان الاسم لما شابه الفعل فقد شابهه الفعل لان الاسم
 تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وادى ذلك لاطلاق المناسبة وحصر العلة
 في التسع استقراني (قوله بدليل ان الشاعر الخ) قيل في توجيه ذلك ان الجر بالكسرة
 عادية في حالة الضرورة مع أنه لا حاجة داعية الى اعادته اذ الوزن يستقيم بالتنوين
 وحده ولو كان الكسر حذف أيضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه
 اذ مع الضرورة لا يرتكب الا قدر الحاجة (قوله وانما حذف الخ) عطف على قوله
 وليس داخل الخ وضمير حذف للجر بالكسرة قال الرضي وقوا هذا القول بانه لما لم
 يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف فلم يسقط الكسر فظهر ان
 سقوطه لتبعية التنوين لا بالاصالة انتهى وقال بعضهم اسم الصرف هو الجر والتنوين
 معا فحذفهما للعلتين أو ما يقوم مقامهما هو منع الصرف وعلى الجملة فلا كلام ان
 غير المنصرف لا يدخله التنوين المذكور ولا الكسر اكن هل هما ممنوعان منه
 معا بطريق الاصل أو المنوع انما هو التنوين والكسر بطريق التبعية
 (قوله لا تبتس بالبنى على الكسر) لان الكسرة لا تكون اعرابا الا مع التنوين
 أو الالف واللام أو الاضافة وقيل لثلايتهم انه مضاف الى اياء المتكلم وانما حذف
 واجتزى بالكسرة كما في هذا غلام بالكسر من غير ياء فقه حكى أبو عثمان انها
 لغة في غير النداء وعليه أنشد * شرقت دموع من فهسي - يحوم * أراد دموعي
 وقيل لان التنوين خاص بالاسم والجر خاص أيضا فتبعية الخاص الخاص

بدليل ان الشاعر في اضطرار الى
 صرف المنوع تونه وانما
 حذف تبع الحذف التنوين
 ولانه لو جرب بعد حذف التنوين
 لا تبتس بالبنى على الكسر
 كترال ودرال

(فيجرب بالفتحة) نياية عن
الكسرة جلا للجر على التصب
دون غيره لان الفتحة الى
الكسرة اقرب منها الى الضمة
فحملت على الاقرب (نحو)
مهرت بأفضل منه) و بمساجد
ومصرء وهذا الحكم مستقر
فيه (الامع آل) أو بدلها
سواء كانت آل موصولة أم
معرفة أم زائدة (نحو) مررت
(بالأفضل) وباليزيد ونحو
قوله * تبيت ببليل ام أرمم
اعتاد أو قما * (أو) مع
(الاضافة) ولو تقدير (نحو)
مررت بأفضلكم) وقوله
ابدأ بذا من أول * في رواية
الكسر بالتونين على نية
المضاد اليه فانه حينئذ يجرب
بالكسرة لفظاً أو تقدير
على الأصل لان الكسرة
انما حذف تبعاً لحذف
التونين والمضاد وما فيه
آل لا يقبلان التونين فلا يقال
انه محذوف منهما ما لا يتبع
حذفه حذف الجر وظاهر
كلامه انه في ذلك باق على منع
صرفه لكانه يجرب بالكسرة
وفي المسألة ثلاثة أقوال الصرف
مطلقاً بناء على ان الصرف
هو الجـ والمنع مطلقاً لا فقد
التونين

(قوله فيجرب بالفتحة) لانهض بما سمي به مؤنث من الجمع بألف وتاء وما لحق به بناء
على انه معرب اعراب أصله لانا لا نسلم انه غير منصرف كما ذهب اليه الزنجشيري أولاً
يوظف بالانصراف وعدمه سلمنا وانما كان ما سبق يخص ما هنا فانه يفيد انه على اللغة
الفصحى يعرب باعراب جمع المؤنث السالم (قوله الامع آل) استثناء من محذوف
والتقدير فيجرب بالفتحة في سائر أحواله الاحالة كونه مع آل أو مع الاضافة (قوله)
أو بدلها كام في لغة حمير (قوله موصولة) كقوله * وهن الشائيات الحوائم *
بخفض الحوائم بالكسرة لدخول آل الموصولة عليه وهي جمع حائمة (قوله بالأفضل)
مثال لما فيه آل المعرفة فان آل الداخلة على أفعال التفضيل معرفة وكذا الداخلة
على الصفة المشبهة كالاعشى والاصم واليقظان على الاصح كما في المعنى وغيره قوله
وباليزيد) مثال للزائدة وهو كلمة من بيت وهو
رأيت الوايد بن اليزيد مباركا * شديدا بعباء الخلافة كاهله
بخفض يزيد لدخول ال الزائدة عليه ببناء على انه باق على علمية ويحتمل انه
قد وفيه الشبوح فصار نكرة ثم ادخل آل عليه للتعريف كما قال المصنف في شرحه
وعليه فلا شاهد (قوله تبيت ببليل الخ) مثال للمامة بدل أي بيت ببليل الارمد
والولوق شبه الجنون (قوله نحو بأفضلكم) التمثيل به أولى من بعثنا لان
الاعلام لا تضاف حتى تنكر واذا صار نحو عثمان نكرة زالت منه احدى العلتين
ودخل في باب ما ينصرف وليس الكلام فيه ولم يذ كر المصنف جواز الصرف
للضرورة والتناسب لقلته وانما يتعرض في المختصرات للامور المشهورات (قوله)
وظاهر كلامه) فان الحكم الثابت للتمتني نقيض ما قبله وما قبله هو الجر بالفتحة
فيكون الثابت لما بعد الا هو عدم الجر بالفتحة والظاهر بقاها ما كان على ما كان
من كونه غير منصرف (قوله ثلاثة أقوال) قال بعضهم لاشارة لهذا الخلاف وبهذه
البناء الذي ذكره الشارح يسهل الخلاف بالسكينة (قوله المصنف مطلقاً) وذلك
لان عدم انصرافه انما كان لما شبه الفعل فلما ضعف هذه المشابهة بدخول ما ذكر
قويت جهة الاسمية فرجع الى أصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التونين
لانه لا يجامع آل ولا الاضافة (قوله لا فقد التونين) لم يقبل كتابه بناء على ان
الصرف هو التونين لانه لان القول بالمنع مطلقاً يتمشى على القول بأن الصرف هو
التونين وحده أو مع الجر وذلك لان المنوع بالاصالة هو التونين وسقوط الكسر
انما هو بتبعية التونين رحيت ضعفتم مشابهاً للفعل التي هي سبب منع الصرف
بدخول ما هو من خواص الاسم لم تؤثر الا في سقوط التونين دون تابعه الذي هو
الكسرة فعاد الاسم الى حاله وسقط التونين لمنع الصرف لا يقال حرف الجر أيضاً

من خصائص الاسماء لانها تقول هو ليس من الخصائص المترجمة بالاسم الصائفة معه
 كلمة واحدة بخلاف ما ذكره الأثرى ان العامل يتخطى آل و يعمل فيما هو مدخولها
 وان المضاف يكتب من المضاف اليه التعريف وغيره و يصير المضاف اليه علامة
 تمامه (قوله والتبصيل ان زالت الخ) قال الاستاذ الصفوي وفي وجه الخلاف اشكال
 لان الظاهر منه ان منهم من قال انه غير منصرف سواء بقي العلتان أو لا واذ لم يبق
 العلتان فما وجه القول بمنع الصرف اذ لا بد في منع الصرف من العلتين ولو اكتفوا
 بالعتنين قبل الام والاضافة لزمهم الاكتفاء بالاعمال الاصلية كالعلمية والمجتمعة
 والتأنيدي ان زالت انتهى وقوله وان زالت كان يقال مثلاً في ابراهيم اذا نكرانه
 غير منصرف لان العلتين فيه قبل التثنية وكبير وقد يلتزم ذلك القائل هذا المقدر بالنسبة
 للتسمية بذلك لا لاجراء حكمه الا لا يصرف عليه فتأمله وقال ابن جماعة الحق انه
 لا خلاف وتخرج القولين المطلقين على هذين الحالين (قوله ودخول آل) أي
 المعرفة اذ الزائدة لا تزول بها العلمية (قوله والا امثلة الخمسة) أي ما يصدق عليه
 الامثلة الخمسة لانفسها (قوله سميت بذلك) أي بالامثلة الخمسة كما هو الظاهر
 المتبادر من رجوع الضمير الى الموصوف مع صفته وان كان التعليل وهو قوته لانها
 ليست الى الخ ناظر للموصوف فقط لانه انما يتعلق به لان ذلك لا يقتضي رجوع الضمير
 الى الموصوف فقط المخالف للظاهر اذا اعتبار الصفة لا ينافي التعليل (قوله لانها
 ليست الخ) انظر هل هذا يقتضي منع ان يقال لها الافعال الخمسة مع انه يقال لها
 ذلك وعبر به كثير (قوله وانما يكى بها) أي يعبر بها فالمراد الكناية اللغوية
 لا الاصطلاحية لانها لا تظهر هنا كما لا يخفى (قوله وسميت خمسة) الظاهر ان يقول
 وعدت خمسة لانه المطابق للراد والموافق لقوله بعد والاحسن ان تعد ستة (قوله
 والاحسن ان تعد ستة) قال الشهاب القاسمي وأقول على قياسه تكون سبعة لاسمته
 نظرا للغائبين كما تعرفه (قوله قاله المصنف الخ) أي ما ذكر من قوله سميت بذلك الى
 هنا (قوله وهي كل فعل مضارع الخ) اعترض ادخال كل في التعريف بوجهين الاول
 ان التعريف للماهية وكل للافراد والتعريف بالافراد غير جائز والثاني انه يفهم
 ان كل واحد منها هو الامثلة الخمسة فكل يصدق الحد على المحدود وواجب بان
 التعريف بما هو كل وانما سجد به البيان الأطرادو بان المحدود في الحقيقة آحاد
 الامثلة الخمسة (قوله ألف اثنين) أي شخصين اثنين مخاطبين كأننا نحو انما تفعلان
 أو مخاطبتين نحو انما يا هندان تفعلان أو غائبين أو غائبين نحو الزيدان تفعلان
 والهندان تفعلان وتعبيره بألف اثنين أحسن من التعبير بألف اثنين لشموله لنحو
 زيد وعمرو بقومان (قوله أو أو جماعة) أي جماعة الذكور حاضرة نحو انتم تقومون

والتبصيل ان زالت منه احب
 العلتين بالاضافة أو بال
 صرف كالعلم فانه تزول منه
 العلمية بالاضافة أو بدخول
 آل عليه والا فلا كالوصف
 وهو المختار وسكت عن رفعه
 ونصبه لانهما على الاصل
 وحينئذ يعلم أيضا استواء
 جرده ونصبه في الاعراب بالفتحة
 ويظهر الفرق بينهما كما قال
 ابن مالك بالاعمال أو التابع
 (و) الا (الامثلة الخمسة)
 سميت بذلك لانها ليست أفعالاً
 بأعيانها كما ان الاسماء الستة
 أسماء بأعيانها وانما هي أمثلة
 يكى بها عن كل فعل كان يمتزتها
 فان تفعلان كناية عن يذهبان
 أو يستخرجان ونحوهما
 وكذلك الباقي وسميت خمسة
 على ادراج المخاطبتين تحت
 المخاطبين والاحسن ان تعد
 ستة قاله المصنف في شرح
 اللحمة (وهي) كل فعل مضارع
 اتصل به ألف اثنين أو أو جمع
 أو يا مخاطبة نحو (تفعلان)
 بالياء التثنية

أو غائبة نحو الزيدون يقومون والتعبير بالجماعة أحسن من التعبير بجمع المشهوره
لنحو زيد وعمرو وبكر يقومون (قوله للغائبين) أي المذكورين نحو الزيدان بفعلان
(قوله للغائبين) أي المذكورين نحو الزيدون يقومون والمراد بالغائب غير المخاطب
(قوله للمخاطبين) أي المذكورين نحو أتما يزيدان تقومان وكذلك المؤنثين نحو أنتما
يا هندان تقومان المخاطبتين وكذلك الغائبتين المؤنثتين نحو أهندان تقومان فإنه
مغاير لما قبله لأن التاء فيه للتأنيث دون الخطاب لأن التاء على غائب وفي الأول
للخطاب لأن الفاعل مخاطب بقي لو كانت الغائبتان بلفظ ضمير الغيبة فهل يقال
هو ما فعلان بالقوية حملا لضمير على المظهر ورعا للمعنى ونظر إلى أن الضمائر ترو
الاشياء إلى أصولها أو يفعلان بالتحية رعا اللفظ فهذا اللفظ يكون للمذكورين ذهب
إلى الأول ابن أنى العافية وهو المرجح وبه جاء الجمع والى الثاني ابن الباذش كما
قد تقدم في بحث الفعل المضارع فظهر أن المعاني سبعة والافاط خمسة (قوله ولا
فرق بين أن تكون الالف الخ) ولهذا كان تعبيره فيما سلف بألف اثنين الخ أولى
من تعبير غيره بضمير الخ (قوله أو علامة) أي حرفا الأعلى التثنية والجمع وذلك في
فعل الاثنين الغائبين والثنتين الغائبتين والجمع المذكور الغائب وقد مثل السارح
للغائبين والجمع الغائبين وبقي عليه المؤنثين الغائبتين نحو تقومان الهندان وكان
ينبغي ذلك لحقائه وشهرته ما ذكره وليكون توطئة لما يأتي عن المكودي (قوله فلا
يكون الا ضميرا على الاصح) وقيل انه احرف خطاب عند المازني والاحفش (قوله
واذا بسطت) من حيث كون الالف والواو علامة وضميرا (قوله كانت ثمانية) لان
الواو تكون علامة في جمع المذكور والالف تكون علامة في مثنى الغائب المذكور
وفي مثنى الغائبتين فهذه ثلاثة مع الخمسة المجموع ثمانية وعلى ما قاله المصنف
وابن قاسم فهي عشرة كاملة ولا يخفى أنهما قد تزيد بالنظر إلى أنه قد يغلب مذكور على
مؤنثان كان المؤنث أكثر ومخاطب على غائب نحو أنت والزيدان تفعلون بالتاء
القوية وانظر لو كان المخاطب مؤنثا نحو أنتما يا هندان والزيدان فهل يقال تفعلون
بالقوية تعليما للمخاطبتين على الغائبتين وان كانا مذكورين أو محل الكلام فيها اذا
التحدت كبرواتنا وحينئذ يقال في المثال المذكور تفعلون بالتحية تعليما
لذكور وغير ذلك والى انقسام المؤنث الى حقيقي التأنيث ومجازيه وماتانيته باعتبار
اللفظ وماتانيته بالتأويل نحو الكتابان تحيتمان على تأويلهما بالحقيقيتين وقيل
ان العدد باعتبار النظر الى مجرد الالفاظ لا الى معانيها فليتأمل (قوله بثبوت النون)
أي بالنون النابتة وإنما أعربت هذا الاعراب لانهم أرادوا ان يعربوها بالحروف
كما عربوا نطقها من الاسماء لانها مثل ضاربون وضاربان وضاربين في مطلق

لغائبين (و تفعلون) بالياء
كذلك للغائبين (و) نحو
(تفعلان) بالتاء القوية
للمخاطبتين (وتفعلون) بالتاء
كذلك للمخاطبتين (وتفعلين)
بالتاء كذلك للمخاطبة ولا
فرق بين أن تكون الالف
والواو ضميرين نحو الزيدان
تفعلان والزيدون تفعلون
أو علامتين في لغة على نحو
تفعلان الزيدان وتفعلون
الزيدون وأما ما جاء في الخطبة فلا
تكون الا ضميرا واذا بسطت
هذه الامثلة كانت ثمانية كما
قاله المكودي وكما اخرجت
عن الاصل في جميع الاحوال
(ترفع بثبوت النون)

الحركات والسككات ولا يمكنهم جعل الواو والالف والياء علامة في الاداء الى اجتماع مثلين فجعلوا النون علامة لانها شديدة الشبه بحروف الامة ولذا تدغم في الواو والياء وزيدت ساكنة في نحو جمل كما زيدت واو فدوكس وياء همدع وراف عذافروا بدأت منها الالف في نحو رأيت زيدا وحذفت في نحو قل هو الله أحد الله الصمد ثم حذفتها لاجل الجازم ثم حملوا النصب عليه كجملة على الحرف في نظيره من الاسماء لان الجزم نظير الجري الاختصاص وانما جاز وقوع علامة الرفع بعد الفاعل لان الضمير المرفوع المتصل كالجرح خصوصا اذا كان على حرف من حروف المد واللين فالكامة معها كما صور ومسلمين وعماد وعرا بها بما ذكره هو المشهور وقيل انها معربة بالالف والواو والياء كما انها في المثني كذلك وعليه فهي حروف والفاعل مستتر فليحرق وقيل الاعراب معتد قبل هذه الاحرف (قوله المكسورة بعد الف) أي على الاصل في التخاص من التقاء الساكنين وقيل تشبيها بالمثني (قوله غالباً) وقد تفتح بعد الالف قريء أتعداني ان أخرج وقد انضم معها كما ذكره ابن فلاح في تفسيره واستدل بما قريء شاذ اطعام ترزقانه بضم النون (قوله المفتوحة بعد اختها) أي الواو والياء للفتحة وقيل تشبيها بالجمع (قوله لانها شبيهة بالواو) وهذا انما يظهر في ما كان متصلاً بالواو ويحتاج قياس ما كان متصلاً بالالف والياء عليه وما ذكرناه فيما سلف في وجه الشبه بين النون وحروف الامة العامة لا يجوز الى القياس فهو أظهر وان اقتصر الرضى واتباعه على التخصيص (قوله فان لم تفعلوا) تفعلوا مجزوم ولم تفعلوا في محذوف جزم بان وعدم اعراب الحرف انما هو حيث لم ينضم لغيره فليس أحد الحرفين غير عامل كما قيل ولا كلامه ما عامل في تفعلوا على جهة التنازع اذ لا تنازع في الحرف الاعلى قول ابن العلي (قوله أنت تدعين) أصله تدعين حذفت حركة اللام التي هي الواو ثم حذفت لالتقاء الساكنين وقلت الضمة التي كانت قبل الواو كسرة لئلا يثبتها الياء واي لا تنقلب الواو ياء فصارت وزه تدعين بعد ان كان تفعلين (قوله وأما نحو أبحا جوني) جواب سؤال من تدع نشأ من ان الاعمال الخمسة ترفع بثبوت النون فاباها حذفت فأجاب بان المحذوف انما هو تون الوقاية والموجود تون الرفع واعلم انه اذا اجتمع تون الوقاية مع تون الرفع جاز الحذف والاثبات مع الادغام والفتك وقرأ نافع بالحذف في تأمروني أعبد أيها الجاهلون وقرأ ابن عامر تأمروني بالفتك وقرأ الباقر بالادغام وأراد بنحو تحاجوني ما اجتمع مع فيه تون الاعراب مع تون الوقاية واحترزنا تون الاعراب عن تون الضمير وتون التوكيد فانما لا يجوز حذفها مع أحدهما واقامتها مقامها لان تون الاعراب كنون الوقاية في أن كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر بخلاف تون الضمير وتون التوكيد

المكسورة بعد الالف غالباً
 المفتوحة بعد اختها نيابة عن
 الضمة نحو أيتهم يفعلون لانها
 شبيهة بالواو من حيث الفتحة
 ومن حيث انها تحذف للجازم
 وتجزم وتنصب بحذفها (نيابة
 عن السكون والفتحة) نحو فان
 لم تفعلوا وان تفعلوا) ولا فرق
 فيما ذكر بين أن يكون الفعل
 المتصل به ما تقدم صحيح الآخر
 أو معتله وان لفتحة شئ من
 الحذف أو التغيير كما في نحو
 أنت تدعين لعله تصير يقية
 وقدم الجزم على النصب لان
 النصب محمول على الجزم كما
 حمل على الجرف المثني والمجموع
 على حذوه لان الجزم نظير الجرف
 في الاختصاص وأما نحو
 أتجاجوني فالمحذوف منه تون
 الوقاية على الاصح

جى بها الاجله منظور فيه اذ هو حاصل بنون الرفع هذا ماجرى عليه في الشذور وعكس في الاصح فصح ان المحذوف نون الرفع تبعاً لابن مالك وقد تقدم انها تحذف أيضاً لتوالي الامثال وأما حذفها لغرض ذلك فشاذاً نثراً ونظماً كقوله

أبيت أسرى وتبتي تداكي * وجهك بالعنبر والمسك الذي (و) الالف المضرع المعتل الآخر وهو ما آخره ألف أو واو أو ياء وسهيت أحرف علة لأن من شأنها ان يتقلب بعضها الى يهض وحقبة العلة تغيير الشيء عن حاله وتبديده الفعل بالمضارع كغيره لبيان الواقع لا للاحتراز اذ لا يعرب من الافعال سواء (فيجزم بحذف آخره) وهو حرف العلة نسياناً من السكون لان أحرف العلة لضعفها بسكونها صارت كالحركات فيتسلط عليها العامل تسلطه على الحركات (نحو) زيد لم يغز ولم يخش ولم يرم) بحذف أو اخرهن والحركات أدلة عليهن وأما نحو قوله ألم يأتك والانباء تنمى *

(قوله لا تون الرفع الخ) ولان نون الرفع علامة الاعراب فينبغي المحافظة عليها ولان نون الوقاية هي التي حصل بها التثقل والتكرار فكأن أولي بالحذف (قوله فصح ان المحذوف نون الرفع) لامور منها ان نون الرفع قد تحذف بلا سبب ولم يهه ذلك في نون الوقاية وحذف ما عهد حذفه أولى وعلى هذا اذا دخل الجازم عليه فاعرابه مقدر (قوله وقد تقدم الخ) أى في نحو قوله من يضم العين والحذف لتوالي الامثال واجب وتوالي المثاني كما هنا جازم (قوله فشاذاً) فلا يفسد عليه في الاختيار (قوله نثراً) كقوله تعالى في قراءة سحران قظاهرا أى أنتماسا حران تتظاهران فحذف المبتدأ وأدغم التاء في الظاء وفي الصحيح لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا فحذفت من لا تدخلوا ولا تؤمنوا (قوله كقوله أبيت أسرى الخ) أبيت مضارع بات الناقصة واسمها مستتر وجوباً وجملة أسرى في محل نصب خبر والشاهد في تبتي وتداكي ان كان المقصود مجرد الاخبار وان كان المقصود اسكار حالها أو التمجيد وهمزة الاستنهام محذوفة فيكون قوله تبتي منصوباً بآبأن مضمرة بعد واو المعبسة في جواب الاستنهام والتقدير أأبيت أسرى وتبتي تداكي انك رفضية الجمع بين الحسنيين أو التمجيد منها فالشاهد ان في تداكي فقط اذ هو مرفوع قطعاً قاله الدماميني قال شيخنا الغنيمي لم لا يجوز ان يكون بدلان الفعل المنصوب فلا شاهد فيه قطعاً فامل بلطف (قوله المعتل الآخر) بانسافة المعتل الى الآخر اضافة افظية أى الذي اعتل آخره فهو من اضافة الوصف الى فاعله والدليل على ان اضافة افظية وقوعه في لغة لا تكرر نحو هذا فعل معتل الآخر فقوله المعتل الآخر بدل أو نعت مقطوع ولا يصح كونه عطف بيان أو نعتاً غير مقطوع لانه تابع لعرفه (قوله وهو ما آخره) أى فعل آخره في اللفظ ما ذكر ان كان الضمير راجعاً للفعل المعتل لا بقيد كونه مضارعاً و يصح رجوعه للمعتل الآخر لا بشيد كونه فعلاً مضارعاً فدخل فيه الاسم والفعل بأقسامه ومثل للمضارع فقط لانه المقصود (قوله ألم يأتك الخ) البيت لقيس بن زهير والانباء جمع نباء وهو الخبر وتنمى بفتح التاء الفوقية تنتشر في الاطراف وفاعل يأتي ملاقت والنباء زائدة فيه وجملة والانباء تنمى معترضة بين الفعل وفاعله أو ضمير يعود على ما نساء على ان يأتي وتنمى تناسلاً عما قبله الثاني وأضمر الفاعل في الاول فلا اعتراض ولا زيادة والمعنى على الاول أوجه اذا انبأ من شأنها أن تنمى بهذا وبغيره واللبون جماعة الابل ذات اللبن والشاهد في يأتي حيث أثبت الياء فقد واخرتها ونحوه لم تجبوا ولا ترضاها فأثبت الواو والالف مقدر اجزهما ومنع بعضهم ذلك في الالف محتجاً بان الواو والياء بحركات نصباً في النثر ورفعاً في الشعر قياساً للرفع على النصب

عند الضرورة فاذا دخل الجازم أسقط تلك الضمة وسلم الحرف المعتل من الحذف
ولا يتأني ذلك في الالف لانها لا تتحرك وسبب الخلاف اختلافيهم فيما حذفه الجازم
فقبل الضمة الظاهرة فعلى هذا لا يجوز اقرار الالف لانه لا ضمة فيها ظاهرة وقيل
المقدرة وعليه فيجوز اقرار الالف ويشهد له قوله ولا ترضاها والاولى تأويله على الحال
أو الاستئناف وربما يتوهم من تعبير الشارح كالدمايني أن السكون مقدر على
أحرف العلة ويكسب فيها سكونا وخصوصا في الالف ظاهر ومقدرا لأجل
الاعراب والظاهر خلافه وعبارة الرضى فتقدر أنها كانت متحركة فحذفت حركتها
للجزم (قوله واخذه عند ابن مالك) لعله في غير التسهيل اما فيه فقال فيقدر لأجلها
أي الضرورة جزمها وقيل ان الجازم حذف الحروف التي هي الايام والحروف
الموجودة حروف اشباع تولدت عن الحركات (قوله وهو محمل الاعراب) أي
آخر الكلمة المطلقة ويحتمل آخر الكلمة المعتلة لان الكلام فيها وقوله ظاهر
أو مقدر المتبادر رجوعه الى الاعراب ويحتمل رجوعه لمحل ايضا تأمل (قوله مؤول
بما قاله في شرح التسهيل) من ان من موصولة لاشريطة ثابتة ياء تبقى جائز بل هو
الواجب واسكان الراء ليس جزما وانما هو تخفيف لحركة الرفع مثل وما يشعركم
ياسكان الراء وهو فصيح وان كان قبله والظاهر يخرج التنزيل عليه انتهى ودخلت
الفاء في الخبر لان المبدأ أشبه الشرطي العموم وقيل انه جار على المول بأن
الاثبات مع الجازم لغة وعليه مخرج لا تحذف دركا ولا تحشى (قوله نحو وسم الله
الباطل) أي بناء على أن يجمع مرفوع وليس مجزوما بالاعطف على يحتم قال المصنف
في حواشي الالفية يدل عندي على رفعه أمران احدهما الاستئناف الظاهر معه
وهو اسم الله تعالى مع تقدم ذكره وعدم التصريح به في ويحق والثاني رفع ويحق
وهذا عدله فليكن مثله انتهى ولا يلزم على الرفع أن لا يوجد باطل لاخبار الله
تعالى بحوه وبعض الباطل واقع لان المراد هنا باطلا معينا فأقال للعهد وهو الذي
قاله (قوله اذا كان أصليا) أي ليس مبدلا من همزة فلا يرد أن الف يحشى ليس
أصليا بل هو مبدل من ياء ويقابله العارض وهو ما يكون مبدلا من همزة
مفتوح ما قبلها أو مكسور أو مضموم (قوله وأجازة ابن عصفور الخ) اعلم أن
الابدال قبل دخول الجازم شاذ لكون الهمزة متحركة فهي منعاصبة بالحركة
عن الابدال وابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ وقد قال ابن
عصفور وتبعه المصنف في الاوضح في هذه الحالة يجوز الحذف والاثبات بناء
على الاعتداد بالعارض وهو الابدال وعدم الاعتداد بالعروض فعلى الاول
يحذف حرف العلة للجازم لانه كالاصلي وعلى الثاني يثبت حرف العلة لانه لا يحذف

واخذه عند ابن مالك والجازم
مقدر على حرف العلة لانه
آخر الكلمة وهو محمل
الاعراب ظاهر ومقدرا
وقوله تعالى انه من يبقى
ويصير على قراءة فتبيل مؤول
وقد يحذف حرف العلة لغير
جازم نحو وسم الله الباطل
يزرع الزبانية (تنبيه) محمل
حذف حرف العلة للجازم
اذا كان أصليا وأما
العارض فلا يحذف عند
الاكثر وأجازة ابن عصفور
فيما اذا كان الابدال قبل
دخول الجازم وجرى عليه
في الاوضح وما ذهب اليه
من أن علامة الجزم فيها
حذف حرف العلة

انما يتشبه على قول ابن السراج
 من ان هذه الاعمال لا يقدر
 فيها الاعراب في حالتها الرفع
 وانصب لاننا انما قدرنا
 الاعراب في الاسم لانه فيه
 أصل فتجب المحافظة عليه
 وفي الفعل فرع فلا حاجة
 لتقديره وجعل الجازم
 كالواء المهمل والحركة
 كالفضلة في الجسم فالجازم
 ان وجد فضلة أزالها والواو
 آخذ من قوى البدن وذهب
 سيبويه الى تقدير الاعراب
 فيها على قوله لما دخل الجازم
 حذف الحركة المقدرة
 واكتفي بها ثم لما صارت صورة
 الجزوم والمرفوع واحدة
 فرقوا بينهما بحذف حرف
 العلة فحرف العلة محذوف
 عند الجازم لانه أو على قول
 ابن السراج الجازم حذف
 حرف العلة نفسه فقد ظهر
 ان من يقول بعدم التقدير
 يقول ان الجزم محذوف حرف
 العلة ومن يقول بالتقدير
 يقول ان الجزم ليس محذوف
 الآخر بل يحذف الحركة
 وحذف الآخر للفرق بينه
 عليه المصنف وغيره وقوله
 هنا ان الجزم محذوف الآخر
 لانما سب ما سبب أنى قرىبا
 من الفعل المضارع يقدر
 فيه الاعراب

الاحرف الاصلية وعدم الاعتماد هو الاكثر في كلامهم وعليه الاكثر
 وأما اذا كان الابدال بعد دخول الجازم فهو ابدال قياسي لسكون الهمزة
 ساكنة لحذف حركتها بالجازم وابدال الهمز الساكن من جنس حركتها ما قبله
 قياسي وحينئذ فيمتنع الحذف لاستيفاء الجازم من تضاوه وهو محذوف الحركة
 التي كانت موجودة قبل الابدال فلا يحذف شيئا آخر هذا ما في الاوضع وشرحه
 قال شيخنا وبتأمه يظن منافي كلام الشارح من الايجاز المخجل فان ظاهره أنه
 لا يحذف عند الاكثر فيما اذا كان الابدال بعد دخول الجازم وليس كذلك
 فان الخلاف انما هو فيما اذا كان الابدال قبل دخول الجازم ويمكن على بعد
 أن يكون قوله فيما اذا كان الابدال الحذف منعا بقوله فلا يحذف عند الاكثر فتأمله
 واذا أثبت حرف العلة المبدل قبل الجازم شذوذا مع الجازم يكون الجزم
 يكون مقدرا كما لو لم يكن هل يقدر على الالف مثلا أو على ما قبلها وهل تقديره
 للثقل أو لا تعذر (قوله انما يتشبه على قول ابن السراج الخ) كلام الرضى يدل على
 أنه يتشبه على غير قوله لانه ذكر في تعامل حذف الآخر للجزم وليس علامة للرفع
 مانعه لان الجازم عندهم يحذف الرفع في الآخر والرفع في المعتل محذوف للاستقلال
 اي أو التعذر فلما دخل لم يحذف في آخر الكلمة الاحرف علة مشاهم بالحركة فحذفه
 انتهى لكنه لا يأتي في كلام المصنف لتصر يحذف في شرح اللمعة بأن الجازم على
 قول سيبويه لما دخل حذف الضمة المقدرة واكتفي بها ثم لما صارت الخ أو ورد على
 ما قاله الرضى انه هلا حذف الحركة المقدرة التي هي علامة الرفع (قوله فلا حاجة
 لتقديره) يعني مع كون الفعل معربا وهو مشكل كذا بخط شيخنا الغنيمي أي
 لانه اذا لم يقدر الاعراب في الاعراب ولهذا قيل انها عند مبنية وقيل معرفة
 ولا اعراب لها والذي يلوح في المقام أخذ من تحقيق أبي حيان انها عند ابن
 السراج مرفوعة بنفس الاحرف لكن يبقى النظر فيها عنده في حالة التنصب (قوله
 وذهب سيبويه الخ) أيه او حيان بأن الجازم لا يحذف الا ما كان علامة للرفع
 وهذه الحروف ليست علامة بل العلامة ضمة مقدرة ولان الاعراب زائد على
 ماهية الكلمة وهذه الحروف منها الاصلية أو متقاربة عن أصل والجازم
 لا يحذفها فالقياس انه حذف الضمة المقدرة ثم حذف الحروف للفرق المذكور
 ومنع الثمبات القاهي ما قاله اذا ما منع أن يحذف الجازم ما ليس علامة للرفع
 ولا يجب أن يتفرع الجزم على الرفع ولان الاعراب قد لا يكون زائدا كما في الاسماء
 الستة ولا مانع من حذف الاصل كما جاز جعله اعرابا كما في الاسماء الستة وما يدل
 على ان الحذف ليس للتمييز أنهم لو اعتبروا التمييز ليزوا المنصوب عنه أيضا ولو اعتبروا

التمييز

التمييز بالاعمال لم يحتاجوا التمييز المرفوع عن المجزوم لان عامل أحدهما الفاعل
والآخر مفعولى الا أن يقال قد يظن حذف العامل

فصل في الاعراب التقديرية (قوله اما جميع حركته) لم يقل جميع الحركات
بل أتى به مضافا لما سياتى ان نحو بحشى يقدر فيه حركتان فقط لان الجر لا يدخل
الافعال كما هو ظاهر فاقدر فيه جميع حركته الممكنة فيه لاجتماع الحركات الثلاث
(قوله سبحانه ما الخ) في نسخة بدل ما هنا وهي حنة لما فهم من الاشارة الى
أن الذى يقدر فيه الحركات غير منحصر فيما ذكر (قوله نحو غلامى) دخل فيه
ما يشبه الصحيح نحو دولو ونطبي وكرسى فيقدر فيه الحركات الثلاث عند اضافة الـ
ياء المتكلم وهو كذلك (قوله الى ياء المتكلم) أى ملفوظة كانت أو مقدرة نحو
يا غلام وابدل الياء بحكم الياء نحو يا غلاما بياق الياء أو يا أبت ويا أمت يا أسماء
ويا أبتا ويا أمتا والتميل الآتى واف لان مراده بحركة المناسبة ما يهيم الكسرة
والفتحة زعم من قال بكسرة المناسبة كلامه قاصر وكان التعبير بذلك وقع في بعض
نسخ الشارح فاعترضه المحشى بالقصور (قوله وليس مثنى) ولوم مقصورا أو منقوصا
أما المثنى فيعرب بالالف رفعها وبالياء جر وانصبا من غير تقدير تقول جاء مسلمان
ورأيت مسلما ومررت بمسلى وقوله ولا مجموعا الخ ولوم مقصورا أو منقوصا أيضا أما
الجمع فيقدر فيه الواو حالة الرفع للاستئصال فتقول جاء مسلما وتظهر الياء جرا وانصبا
نحو رأيت مسلما ومررت بمسلى وخرج بقوله جمع سلامة التكسير وظاهره
ان الحركات الثلاث تقدر فيه عند اضافة الـ ياء المتكلم مطلقا لا اشتغال المحل وليس
كذلك فان جمع التكسير المنقوص نحو جوار وغواش وليسال اذا أضيف الى ياء
المتكلم وكذلك جمع التكسير المنقوص نحو حبالى جمع حبل يقدر فيه الحركات
الثلاث لكن لتعذر فى الأول لاجل الادغام وفى الثانى كذلك لاجل ان ذات
الالف لا تقبل الحركة فتقول فيه حبالى والحاصل ان جمع التكسير فيه تفصيل
فنه ما يقدر فيه الحركات الثلاث لاجل اشتغال محله بحركة المناسبة نحو رجالى
وغلمانى ومنه ما يقدر غير ذلك كما تقدم وأما جمع المؤنث السالم فهو خارج بقوله جمع
سلامة لانه لا يدخل فى المثنى منه فيقدر فيه الحركات الثلاث لا اشتغال محله بحركة
المناسبة كغلامى فتقول فيه مسلمانى وهندانى فى الاحوال الثلاث ولا تفصيل فيه
لهجة أخرى بخلاف جمع التكسير فيه التفصيل كما سبق وحذف بقوله ولا منقوصا
ولا مقصورا يمكن أن يكون مقيدا للفهوم وقوله ولا مجموعا جمع سلامة لانه كرى
الجملة لماعلمت من التفصيل فى جمع التكسير وقوله ولا منقوصا أما لو كان منقوصا
فانه يقدر فيه الحركات الثلاث لتعذر فتقول جاء قامى بادغام الياء فى ياء المتكلم

فصل في الاعراب التقديرية وهو جار فى الاسماء والافعال وهو فى كل منهما مقسم لان المذكر فى العرب اما جميع حركته أو بعضها فالقسم الاول من الاسماء وهو ما يقدر فيه جميع حركته شيئا منها المضاف الى ياء المتكلم والمقصود قد أشار اليها بقوله (وتقدر جميع الحركات) الثلاث (فى نحو غلامى) من كل ما أضيف الى ياء المتكلم وليس مثنى ولا مجزوم وجميع سلامة لانه كبرى ولا منقوصا ولا مقصورا

وكذا رأيت قاضي ومررت بقاضي ووجه استثنائه ظاهر لان التقدير فيه ليس
 لاشتهال محل الاعراب بالحركة المناسبة للياء بل المحذوف منه حركة الكسرة التي
 اقتضتها الياء لا حركة الاعراب وايضا المصنف جعل المضاف الى ياء المتكلم فيها
 مقابلا لكل من المقصور والمنقوص فوجب أن لا يكون شاملا له ما لان الاصل
 تباين الاقسام واما المقصود ونحو جاء فتاى ورأيت فتاى ومررت بفتاى فبقدر فيه
 الاعراب قبل الاضافة وبقية ما على ما كان فلم تكن الاضافة سببا لتقدير الاعراب
 فيه باشتغال محل الاعراب بحركة المناسبة واظهار عدم تقدير حركة المناسبة على
 ألف فتاى وعلى ياء المنقوص نحو داعمي (قوله لاشتهال المحل بحركة المناسبة)
 المتقدمة على العامل لوجوده متضمنا وهو الاضافة الى الياء والعامل انما يدخل
 على الاسم بعد تثبوتها في نفسه ولا يمكن أن تكون هذه الكسرة أثرا للعامل والالزام
 بخصوص الحاصل وانما جاز جعل علامة التثنية والجمع اعرابا لانها احد الامرين
 وهما الالف والياء في التثنية والواراء والياء في الجمع ومعنى التثنية والجمع لتحصيل
 أحدهما الاعلى التعيين والعامل لتحصيل خصوصية أحدهما قبل والمراد
 لاشتهال محله بحركة المناسبة حيث يقبل الحركة ليخرج نحو فتاى وداعمي فيكون
 التقدير فيها المعتبر لسكون ما قبل الآخر فيها واظهار انه لا تقدر الكسرة فيها
 المناسبة للياء وفيه انه انما يحتاج للحيثية لو كان المقصور والمنقوص يختلف
 اعرابهما عند الاضافة للياء المتكلم وادخل في الاسم المضاف اليها في بيان نحو
 غلامى ليكن الشارح أخرجهما كما ترى فلا حاجة لتقيدها (قوله ورد بانها
 مستحقة قبل التركيب) قال شيخنا وقد يستشكل بأن الالف في المثني والواو في الجمع
 مستحقة قبل التركيب فكان القياس فهم ما تقديراً ألف وواو انتهى ومر جوابه
 فان قيل لم لا يجوز في حال الجزوال الاولى بعروض الثانية فلت لا وجه لزوالها
 مع بقاء سببها مع ان الاصل بقاء الشيء على ما كان وان العناية بكسرة المناسبة أكثر
 خصوصاً اذا لم يفت جانب الاعراب بالكتابة لجواز تقديره (قوله من كل اسم معرب)
 خرج بالاسم الفعل نحو يغشى والحرف نحو على والى وبالمررب المبني نحو اذا وهذا
 وماومتي (قوله آخره) أى في اللفظ (قوله لازمة) المراد بالضرورة في الالف والياء
 لزوم الوجود في أحوال الاعراب كماه اللفظ كالفتى والقاضي أو تقديراً كفتى
 وقاضى لانه يشكل بخروج ما قبل الالف والياء العارضيتان بسبب انقلاهما
 من هـزة كالمقري والمقري اسمى من فعل وفاعل من يقري مضارع أفري فان
 التقدير المذكور موجود فيه مع عدم اللزوم لجوار انطق بالهـزة التي هي
 الاصل وقد يقال ابدال الهـزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ والنقص

لا اشتغال المحل بكسره
 لاشتهال المحل الواحد
 لا يقبل حركتين في آن واحد
 ومن ذهب ابن مالك ان المقدر
 فيه انما هو الضمة والفتحة
 واما الكسرة فهي ظاهرة
 فيه ورد بانها مستحقة قبل
 التركيب وانما يدخل عامل
 الجبر بعد استقرارها (و)
 بقدر جمعها أيضا في نحو
 (الفتى) من كل اسم معرب
 آخره الف لازمة قبلها فتحة

بالتأشاذ (قوله تعذر نحو بك الالف الخ) لانها هوائية تجرى مع النفس
لا اعتمادها في الهم والحركة تمنع الحرف من الجرى وتقطع عنه عن الاستطالة فلم
يجتمعها وله. لما اذا حركت الالف انقلبت همزة (قوله لامتناع مدته) لانه منع
المدلان صوت الالف بغير همزة بعدها أقصر من صوتها اذا كانت الهمزة بعده
ويقاله المدود وهو ما حرف اعرابه همزة قبلها ألف فزائدة ولذلك لا يسمى نحو
دعامة مصورا اذ ليس في الهمل مدود وأما نحو شاعو يشاء فلا يسمى عند الأكثرين
مدودا لان الالف التي قبل الهمزة أصلية منقابلة عن العين (قوله أولانه قصر
الخ) قال في شرح الحدود فان قلت مقتضى هذا التعليل ان نحو ويخشى يسمى مفسورا
قلت لا يلزم ذلك لان المناسبة لا يلزم اطرافها كالتارورة فلزاجاجة المعروفة
سميت بذلك لتقوى الماء فما أى اجتماعه ولا يلزم منه تسمية الزبرون نحو قارورة
انتهى ولو ذكر بدل نحو ويخشى المضاف كان أولى لانه اسم وبالجملة قالت عليل
الأول أولى (قوله ومثله المدغم) أى المدغم آخره فيما بعده نحو وقتل داود
جالوت وترى الناس سكارى والعاديات شجبا والتبادران مثلية المدغم والمحمكى
للتصوير في تقدير الحركات الثلاث أما في المدغم فاتفقا وأما في المحمكى عن فعلى
الاصح فيما اذا كان المحمكى مرفوعا وعلى هذا فالشارح ساكتا عن سبب
التقدير ويحتمل أن المثلية في ذلك وفي كونه للتعذر وسكون السبب التعذر
صريح به المشى في حواشى الأزهرية في المدغم وقياس قوله الآتى في المسكن
للتخفيف وقول الرضى في الموقوف عليه أن يكون السبب في المدغم الاستتقال
والحاصل ان سبب التقدير اما التعذر والاستتقال وانما الكلام في تعيين واحد
منهما في كل موضع ومعلوم ان التعذر في المقصور ذاتى وفيما الشغل آخره بحركة
المناسبة عرضى وفي المقصر لا تعذر أصلا وما عدا ذلك هل يلاحظ انه مع عرض
المانع يقبل المحل غيره والعارض أخف من غيره فالسبب الاستتقال أو يلاحظ
خصوص العارض للمحل مع قطع النظر عن قبوله نفسه فالسبب التعذر هكذا
ينبغي تحقيق المقام وينبغي أن يعلم أن الجارى على السنة المعربين فيما عدا
المقصور والمنقوص من قوله هم منع من ظهورها الاعراب حركة كذا أو السكون
العارض لكذا محتمل للامرين وظاهر في أن التقدير في تلك الاحوال واسطة
بين التعذر والثقل فليتنظر لذلك (قوله والمحمكى عن) الوجه ترك التقييد
لان مما يقدر فيه الأعراب الجملة اذا جعلت علميا نحو تأبط شرا فان الذى رجح
المسند انه معرب تقديره والمحمكى في نحو قولك في الاعراب زيدا فقول به قال في
جمع الجوامع كالتمهيد وبمكى المنرد المنسوب للفظه كما أو يجرى معر باب وجوه

تعذر نحو بك الالف مع
تسا كونها ألفا (ويسمى)
هذا (مفسورا) لامتناع
مدته أولانه قصر من
ظهور الحركات في أى
منع منها ومثله المدغم
والمحمكى عن واعرابه
بالحركات الثلاث مخصوص
بالتصريف منه أما غير المتصرف
منه كونهى فالتقدير فيه الضمة
والفتحة فتطردون الكسرة
لعدم دخولها فيه هذا مذهب
الجمهور ومذهب ابن قلاح
المبى الى تقديرها أيضا فيه
لانها انما امتنعت فيما
لا يصرف كأمجد للتل

الاعراب اسماء الكامة أو لفظ انتهى فاندفع ان في الاوضع وشرحه ان حكاية
المفرد في غير الاستفهام شاذة وحينئذ فهو مقصور على ما سمع ومعلوم ان مثل
ذلك الاعراب الواقع في كلام المصنفين لم يقع منه وان فرض وقوعه جزين منه من
كلام من يوثق بعربيته فالامر مقصور على ذلك الجزء فلا يقاس عليه غيره
(تمة) اقتصار الشارح على ما ذكر مما يقدر فيه الحركات من غير اشارة
لعدم الحصر تقصيرا بما يقدر فيه حركات أيضا مما سكن آخره وقفوا والتقدير فيه
للتقل لا لتعذر كما صرح به الرضي وان وقع لبعض الفضلاء خلافه فان قيل اذا وقف
بالسكون فهو ذرظهور الحركة معه لانهم انقيضان قلت الوقف بالسكون
ليس متعينا لانه قد ير وم الحركة فيقف بالر وم وهو الايمان ببعض الحركة لم يكن
الايمان بالحركة ولو ببعضها فيه ثقل بالنسبة الى السكون وما اشتغل آخره بحركة
الاتباع وما سكن آخره للتخفيف فالتقدير فيه للاستئصال كما صرح به المحتسب في
حواشي الازهرية وان وقع لذلك البعض انه لا تعذر ثم ان الحركات كما تقدر في
الفعل المعتل تقدر في غيره وكذا السكون يقدر في الفعل في مواضع خلافا لما يوهمه
اقتصار المصنف والشارح فقد قدر الحركة في الفعل الصحيح اذا سكن آخره
للاذغام نحو يضرب بكر وألم يضرب بكر فلا يقدر فيه سكون الجزم لان الجزم
قد استوفى مقتضاه فلا حاجة الى تقديره وانظر اذا دخل الجزم عليه وهو مدغم
وما سكن آخره للتخفيف نحو وان الله يأمركم بالسكون آخره وكقوله راءو بعواتن
سكون التاء يدل على جواز حذف الحركة الظاهرة من الاسماء والافعال في النثر
كاشعر كذهب اليه ابن مالك وقال ان أبا عمر وحكام عن نخسة تعجب خلافا لمن منه
مطلقا ومن منه في النثر ويقدر السكون فيما كسر آخره لاتقاء الساكنين
نحو لم يكن الذين كفروا في الله - هو زادا أهدل لبنا محضا على اللغة الضميمة
وفي نحو لم يلدن ضارع ولدا اذا سكن لانها وفحمت الدال لاتقاء الساكنين
أو وصل بضمير وفحمت الدال أو كسرت نحو لم يلدن أبوان وفيما كان الحرف
الاخير منه مدغما فيه نحو لم يلدن وهو التقدير في ذلك للتعذر أو للتقل وما حرك
في الوقف من القوافي وتقدم انه يقدر فيها ثبت فيه حرف العلة للضرورة
(قوله ولا تقل مع التقدير) قال المحشي ردبان الفتحة ثقلت لنيايتها عن ثقبيل انتهى
وهذا مما يتعجب منه وكأه التباس لان هذا قالوه في بيان تقدير الفتحة في نحو مرت
بجوار ولا يصح القول به هنا لانه لا يصلح جواربها قاله ابن فلاح لانه اذا لم تقدر
الفتحة في نحو مرت بموسى لنيايتها عن الكسرة فمعلوم ان الكسرة لا تقدر فاذا
تدرو من الغريب ان شيخنا العلامة الغنيمي لم يتعرض لهذا المحل بشئ في هامش

ولا تقل مع التقدير والاقسام
الثاني من الاسماء وهو ما يقدر
فيه بعض حركاته هو الاسم
المنفرد وهو المشار اليه بقوله
(والضمة والكسرة في نحو
الهامشي)

الناشئة ولا الشارح (قوله من كل اسم الخ) خرج بالاسم الفعل والحرف نحو يرمى
 وبالعرب المبني نحو الذي وذى وباللازمة غيرها كياء التي جوار نصيبا وبقيلها
 كسرة نحو طي (قوله لثقلها ما على الياء) أي الياء المذكورة وهي المكسورة ما قبلها
 وذلك محسوس لضعف الياء وتقل الحركتين مع تحريك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن
 ما قبلها لم تستغن عن الحركات كطبي وكسرى (قوله هذا اذا لم يكن الخ) املو كان على
 صيغة منتهى الجموع فلا تقدر الكسرة بل النكتة نحو مررت بجوار بانثوين
 للعوض وهو مجرور وعلامة جره فتحة مقذرة على الياء المحذوفة لانهاء الساكتين
 المعوض عنهما التنوين ولا يختص هذا بصيغة الجمع بل كل مقوص مستحق لانح
 الصرف كذلك نحو أعيم تصغيرا عي فان ما نعه من الصرف الوصف ووزن الفعل
 وكذا نحو قاض علم امرأة فان ما نعه من الصرف العلمية والتأنيث وكذا نحو يرمى
 علم فان ما نعه من الصرف العلمية ووزن الفعل فتقول جاءني جوار وأعيم وقاض
 ويرم ومررت بجوار وأعيم وقاض ويرم بالتنوين وحذف الياء في الجميع في حالة
 الرفع والحرف وتظهر الفتحة في حالة النصب هذا هو الصحيح ولو قال هذا اذا كان منصرفا
 اسكان أثم لور بما أشار الشارح بقوله كما مر في المقصود يعني من كونه مخصوصا
 بالمنصرف ان هذا التعميم ويمكن حمل كلام المصنف على المنصرف بتخصيص
 كلامه هنا بما تقدم له فيما لا ينصرف (قوله كذا قيل) يرجع لكل ما سبق قال
 في النصرف وكلا التعليلين لا يخلو عن نظر أما الاول فلان نحو يدعو ويرمي نقص
 منه بعض الحركات وهو لا يسمى مقوصا وأما الثاني فلان نحو فتى حذف لامه لاجل
 التنوين ولا يسمى مقوصا انتهى ومر ما يؤخذ منه الجواب وهو ان وجه التسمية
 لا يلزم المراده (قوله وتظهر النكتة في المقوص) يستثنى منه المركب المزجي اذا
 أعرب اعراب المتضامين وكان آخر الجزء الاول ياء كعدى كرب فلا يظهر في آخر
 الاول الفتحة بلا خلاف استهما بالحكمه ما حالتي البناء ومنع الصرف قاله أبو حيان
 ونقل الدماميني عن البسيط وشرح الصغار جواز فتح الياء واسكانها حالة النصب
 اذا كان الاعراب ممددة ولا في ساكنه سواء كان مضافا أو لا نحو والمقيم الصلاة
 ينصب الصلاة فخرج نحو مصطفى والناس فان اعرابه بالواو الواقعة بعد فتحة الفاء
 وحذفت ثوبه للاضافة واعرابه ليس ممددة لفتح ما قبلها ولا لاجل ذلك لم يحذف حرف
 اعرابه بل يحرك (قوله كالواو في جمع المذكور السالم الخ) وكالواو الياء فيه
 بطايفة مع أنشد شيخ الشيوخ شرف الدين عبد العزيز الحموي مع بلاغة المعنى
 واطف المبني

الجمع المشاهي فان كان
 فالقدر فيه حينئذ الضمة
 والفتحة كجوار لسافر في
 المقصور وانما لم تظهر الفتحة
 فيه حالة الجر لثقلها عن حركة
 ثقيلة فعومات معاملتها
 (ويسمى) هذا (مقوصا) لانه
 نقص منه بعض الحركات أو
 لانه تحذف لامه لاجل
 التنوين كذا قيل هذا ما
 يقدر في الاسماء وأما ما
 يقدر في الافعال فإشار إلى
 القسم الاول منها وهو ما يقدر
 فيه جميع حركاته بقوله (والضمة
 والفتحة في نحو) زيد (بخشي
 وان بخشي) من كل فعل معتل
 بالالف لتعذر تحريكها والى
 الثاني منها بقوله (والضمة في
 نحو) زيد (يدعوو بقضى) من
 كل فعل معتل بالواو والياء
 لثقلها عليهما (وتظهر الفتحة
 في) المنقوص حالة النصب
 والمعتل بالواو والياء (نحو ان
 القاضى ان يقضى وان يدعو)
 لحقتها * تنبيه * قد مر ان من
 يقول بفتح الحركات في
 المعتل يرى ان جزمه بحذف
 الحركة ومن يقول بعدم تقديرها
 فيه يرى أن جزمه بحذف آخره
 والمصنف جمع بين دعوى

تقدير الحركة وحذف الحرف للجازم وهو في ذلك مخالف للقولين جميعا ثم اقتصره على الحركات يوم اختصاص
 التثنية والواو ليس كذلك بل الحروف أيضا قد تدر كواو في جمع المذكور السالم المضاف للياء نحو مسلمي كافر

الندل مفروض له رزقه * والحرب الاقنار مفروض
لذلك المنقوص لم ينقص * وأشرف الاسماء مخفوض

والالف في المثني اذا لاقى ساكنا بخلاف الياء فلا تقدر لانها لا تنحذف لعدم
ما يدل علمها بل تبقى وتتحرك بالكسرة والاحرف الثلاثة في الاسماء الستة اذا أضفت
الى كلمة أو لها ساكن والتقدير في كل ذلك للاستتقال كما مر عية ابن الحاجب
واعترض عليه بأن اللفظ باعراب مسلمي قبل الاعلال مستعمل وبعده متعذر فلم
يجعل اعراب نحو الفتى من المتعذر ونحو مسلمي من المستعمل وأجيب بان اعراب
نحو الفتى قبل الاعلال بالحركة وثقلها يوجب ابدال حرف آخر فلما قلبت الياء أو
الواو ألفا تعذر اعراب اعدم قبول الألف شيئا من الحركات فالتقدير في نحو الفتى
للتعذر للاستتقال بالحركة لان ثقلها لا يوجب تقديرها بل ابدال حرفها بحرف آخر
فجعل مما تعذروا ما مسلمي فأعرابه قبل الاعلال بالحرف وثقلها يوجب تقديره فالتقدير
في مثله للاستتقال للتعذر فان قبل ثقل الحركة في نحو قاض يوجب الاسكان وتقدير
الحركة فلا يصح قولك وثقلها يوجب ابدال الحرف لا الاسكان أجيب بأن المراد
الثقل المعهود وهو الثقل الحاصل بتحريك حرف العلة وانفتاح ما قبله ويحرم كل
من الاعتراض والجواب في تقدير اعراب المقصور للتعذر والمنقوص للاستتقال مع
انه في ما قبل الاعلال مستعمل وبعده متعذر وكلمتي والجمع حال الحكاية فانه
يقدر اعرابهم ما للتعذر كقولهم دعنا من تمران في جواب ألك تمران أو نحو ذلك
ومعناه دعني من هذا الحديث ولو قيل من تمران لم يؤد هذا المعنى وكقولك من
الزبد من قال ضربت الزبد وأما الاسماء ففيها تفصيل فتارة تكون علما نحو أبو
بكر فتحكي بمن وتارة تكون مضافة الى معرفة نحو أبو زيد وفي حكايتها خلاف وتارة
مضافة الى نكرة فراجع باب الحكاية (قوله والتون في نحو تضر بان) أي من كل
مضارع اتصل به ألف الاثنين أو الواو الجماعة أو ياء المخاطبة أو كذا بالتون النقيصة
أو ما عد ألف الاثنين أو كذا بالحقيقة وانما حذف التون في الأول لتوالي الامثال
والثاني جلالا للحقيقة على النقيصة (قوله مطلقا) أي وصلا ووقفا (قوله وصلا) خرج
الوقف لان تون التوكيد الحقيفة لا تقدر فيه لانها اذا وقعت بعد ضمة أو كسرة
يجب حذفها في الوقف ورد ما كان حذف لاجلها فقول في اضر بن يا قوم واضرب
يا هناد اذا وقعت علم ما اضر يا واضرب يا هناد والضمير ويائه وتقول في هل
تضربن وهل تضربن اذا وقعت علم ما هل تضربن وهل تضرب بين بردا الواو والياء
والتون هذا وقال أبو حيان الذي يظهر لي ان دخولها في الوقف خطأ لانها لا تنحذف
لأن التوكيد ثم تحذف ولا يبقى دليل على مقصودها الذي جاءت له انتهى وأما اذا

والنون في نحو اضر بان
واضر بن واضربن مطاوعة
واضر بن واضربن وصلانية
هذه في الجامع ومن ذهب
الى أن الاعراب في الاسماء
الستة المثني والجمع بحركات
مقدرة فصاح الى هذه في
القسم التقديري

وهو متبرك فحتمه فانه يجب ابد الها انما كما تقول في قنن اذا وقفت عليه قما

فصل يرفع المضارع **ع** قوله يرفع المضارع **ع** ان قلت قضية تصديه حيث قال في التصويب نصب بكذا وفي المجزوم يحجزم بكذا ولم يقل في المضارع يرفع بخلوه مثلان الرفع له ليس هو التجرد قلت اهل وجه عدوله ليكون جاريا على كل المذاهب مع ما فيه من الابعاء الى ما اختاره من ان رافعه التجرد على ما في الاوضح لان تعليق الحكم على الوصف يشترط بالعلية (قوله اذا سلم الخ) لم يقيد المصنف بذلك اكتفاء بما اسماه أو أراد بيان رفعه ولو محلا و قد تم الرفع لكونه أقوى الحركات والانساب بتوقفه على معرفة الناصب والجازم تأخيرها عن النصب والجزم (قوله وكان مع ذلك خاليا) أشار الى ان خاليا خبر اسكان محذوفة وفيه انه من غير الاشهر والاولى جوه - له حالا من المضارع (قوله عن ناصب ينصبه وجازم يحجزمه) احتراز بقوله ينصبه ويحجزمه عن الناصب والجازم المهمين نحو ان تقرأ ولم يوفون والمصنف لم يوجب للتمييز لان الوصف حقيقة في المتبليس بالفعل (قوله محمد تفدا الخ) محمد منادى حذف منه حرف التداء ونفسك مفعول لتفد وكل فاعل مضاف ونفس مضاف اليه والتبالي الوبال أبدات واوه تاء كافي تتجاه وتراث وقال العيني الفساد وقيل الحقد والعداوة فالجازم فيه مقتدر رأى فلا يرد على قول المصنف ان المضارع يرفع اذا خلا عن الناصب والجازم لان المراد اذا خلا نظما وتقديرا وتقدم يخل من الجازم تقديرا (قوله فالايوم أشرب الخ) صير بيت وعجزه * اثمان من الله ولا واعل * ضرورة أي والضرورة لا ترد نقضا وقضية انه مجزوم مع خلوه مما ذكر والذي قاله المصنف وغيره انه مرفوع وله ان حذف الضمة للضرورة أو على تنزيل ربيع منزلة عضد لانهم قد يجرون المنفصل مجرى المتصل كما في شرح الشذور والقول بان الحذف للضرورة أحد أقوال ثلاثة أحدها الجواز في السعة كما احتاره ابن مالك (قوله وهو الاصح) أيد بأن رفعه يدور مع ذلك التجرد وجودا وعدما والدوران يشترط بالعلية (قوله بن هو الاثنيان الخ) هو وأولى من قول البدر ابن مالك انه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مختصا عن لفظ يقتضى تعبيره اذ الوجودي له معنيان أحدهما الموجود ثانيا - ما ليس في مفهومه سلب والعدمي يقابله فيهما والتجرد بالمعنى الذي ذكره ليس وجوديا واحدا من المعنيين أما الأول فظاهر وأما الثاني فلان في مفهومه سلبا لان التخصيص فيه معنى التقي ونحوه ما في التصريح من انه كون المضارع خاليا من ناصب و جازم لان الخلو فيه معنى التقي ولو سلم ان التجرد بالمعنى الذي قاله وجودي بالمعنى الثاني لم يكن الجواب حينئذ يتوقف على صحة تعليل الوجودي بالمعنى الأول لوجودي بالمعنى الثاني فانه موجود لانه عبارة عن الضمة أو التون على وجه مخصوص وكل منهما أمر

فصل

في الكلام على الفعل المضارع باعتبار رفعه ونصبه جزؤه (يرفع) الفعل (المضارع) اذ سلم من توفى التوكيد والاثان وكان مع ذلك خاليا من ناصب ينصبه (وجازم) يحجزمه (نحو يقوم زيد) باجتماع من النجاة وأما قول علي رضي الله عنه * محمد تفد نفسك كل نفس * فالجازم فيه مقتدر رأى لتفد وقول بعضهم * فالايوم أشرب الخ - تخفب * فضرورة ورافعه تجرده من الناصب والجازم عند الفراء وموافقيه وهو الاصح وما قيل من ان التجرد أمر عدمي والرفع وجودي والعدمي لا يكون علة للوجودي ممنوع بل هو الاثنيان بالمضارع على أول أحواله وهذا ليس بعدمى ولو لم فلا نسلم انه لا يعمل في الوجودي بل يعمل

موجود (قوله لانه هنا علامة لا مؤثر) أي حقيقة فلا يردان الرضى صرح بأن عوامل
التحوي عندهم بمنزلة المؤثرات الحقيقية ولهذا من اجتماع عامين على معمول
واحد (قوله وقيل رافعه حلولة محل الاسم) هو قول البصريين سواء وقع موقع اسم
مرفوع كما في زيد يضرب أو مجرور كما في سرت برجل يضرب أو منصوب نحو
رأيت رجلا يضرب لانه ارتفع لوقوعه موقع الاسم من حيث هو اسم لانه من حيث هو
مرفوع وانما ارتفع لحلولة محل الاسم لانه يكون اذن كالأسم فأعطى أسبق اعراجه
وأقواه وهو الرفع ولم يؤثر ذلك في الماضي وان وجد فيه لانه مبنى الاصل فلا يؤثر فيه
العامل واعتصر عن هذا القول بأن المصارع يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع
الاسم كافي الصلة نحو الذي يضرب ونحو سيقوم ونحو خير كاد نحو كاد زيد يقوم وفي
نحو يقوم الزيدان وفي نحو هـ لا تضرب فان الاسم لا يقع بعد التحضيض ويمكن
الجواب عنها كما ما عدا يقوم الزيدان بأن الرفع استقر قبل دخول تلك الامور فلم
تغيره اذ أثر العامل لا يغيره الا عامل آخر ما يقوم الزيدان فأجاب عنه الرضى بما فيه
تكاف وأجاب في المنصل بأنه من مظان صحة وقوع الاسماء لان من ابتداء كلاما
متنقلا الى النطق عن الصمت لم يلزمه ان تكون أول كلمة يقوله اسم أو فعلا بل
مبتدأ كلامه موضع خبره في أي قبيل شاء (قوله وقيل غير ذلك) من التغيير قول
المكسائي ان رافعه حروف المضارعة وورد بان جزء الذي لا يعمل فيه وانه يلزم ان
يكون مرفوعا أبدا وورد بان عامل النصب والجزم أبوي فعزله عن عمله قال أبو حنبلان
ولا فائدة لهذا الخلاف ولا يتشأنه حكمه اطلق (قوله وعامل الرفع معنوي) فيه قصور
بالنسبة لقول المكسائي ان العامل أحرف المضارعة لانه ليست من العامل المعنوي
فلو اقتصر على قوله لانه يكون قويا كان أولى الا ان يقال لم يذهب بدهل كنه لا يذهب
لان الرضى قواه على مذهب البصريين فذكر ما حاصله ان الرفع لما حدث مع حدوث
الحروف فأحاطت به عليها أولى من احاطته على المعنى الخفي كما هو مذهب البصريين
بقي هنا شبهة نسخت بالبدال وهي ان الترجيح انما يظهر عند اجتماع العاملين
وهما لا يجتمعان على القول بان الرفع التجرد ولا الحلول محل الاسم اذ دخول عامل
النصب والجزم اتفق كل منهما كما لا يخفى ودخول العامل بعد العامل لا ترجع فيه
كدخول عامل الجزم بعد عامل النصب (قوله للملازمها النصب) أي في الأكثر
المشهور ولغة الجهور والاقبال حكى المكسائي ان الجزم بها لغة لبعض العرب
كما قاله ابن مالك وخرج عليه ما وقع في صحيح البخاري من قول الملك في النوم لعبد الله
ابن عمر ان ترع بحذف الالف وقضية كلام الشارح ان الثلاثة الباقية غير لازمة
لأنصب وفيه انه قيد كي يكونها مصدريه وهي لا تكون الاناصبة فالأولى تفديتها

لانه هنا علامة لا مؤثر وقيل
رافعه حلولة محل الاسم وقيل
غير ذلك وانما صح عامل الرفع اذا
والجزم على عامل الرفع اذا
دخل على الفعل لانه يكون قويا
اذ هو عامل انقضى وعامل الرفع
معنوي (وي نصب) المضارع
معرف واحد من أمر بعبارة
منها (بلان) الملازمها النصب

اشراكها ان في ذلك وتميزها بالاتفاق على بساطتها بخلاف ان تقبل بان امر كية
 (قوله وهي حرف نفي الخ) أي انتفاء الحدث في الزمان المستقبل فالمراد بالنفي الحاصل
 بالصدر أو هو مصدر المبني للمفعول ولا يخفى ان النصب ليس بمعنى اهل بل حكم من
 أحكامها وليس المراد ان كلام هذه الثلاثة داخل في معناها كما يتوهم من هذه
 العبارة (قوله هي لتأ كية الخ) أراد بالتأ كيد ما يشمل التأيد الذي هو غاية
 التأ كيد ولا ينبغي ان يحمل على تأ كيد لا يشمل التأيد (قوله وفي الامتداح) أي
 في بعض نسخته وفي بعضها على التأ كيد وانصر الحفيد للزخشي فقال واعلم ان
 قول الخويين ان ليست لتأيد النفي مع انها نفي سيفعل متناقض وذلك لان سيفعل
 مطلق وقت يفعله ان يفعله الدائمة ولو لم تكن لتأيد النفي لم يكن قولنا ان يفعله تقيضا
 لقولهم سيفعل لانه على ما قالوه من عدم التأيد يتصور ان يكون النفي على حالة
 والاثبات على أخرى فالحق انها لتأيد النفي كما ذكره الزخشي لاسيما ومدلولات
 الالفاظ ليست راجعة الى اعتقاد أحد وهو عدل وقد نقله انتهى واعترض باننا
 لانعلم الملازمة ولا نسلم بطلان التالي ومن أين وجب أن يكون ان يفعله تقيضا
 لسيفعل حتى يلزم ان تكون لتأيد النفي بل تقيضه ان يفعله أبدا وكما ظهر ان
 تقيض الموجبة سالبتها مطلقا وليس كذلك بل تقيضا السالبة على وجه مخصوص
 ولو صح ما ظنه كان ليس بعض الانسان جازا تقيضا لبعض الانسان جازا فبطل
 قوله فالحق الخ أو ما قوله وهو عدل الخ بخوابه انه نقل بحسب ما فهمه وغيره عدل
 نقل خلافه مع ان ما نقله لا ينافي نقل غيره لجواز ان يكون استعما اهم لها في التأيد
 لكونه من افراد معناها الذي هو النفي على الاطلاق قاله الشهاب القاسمي (قوله
 فلا خلاف بينهم الخ) قال شيخنا الغني لم يظهر لي وجه هذا الكلام اذ الخلاف
 بين الزخشي وغيره انما هو في موضوع ان لغة الزخشي فهم عن اللغة ان معناها
 الحقيقي هو التأيد فاذا استعمت في غيره كما في الآية كانت من باب المجاز وغير
 الزخشي فهم انها موضوع مطلق النفي فاستعما الهامى الآية المذكور ونحوها
 من استعمال الشيء في بعض ما صدقته فيرجع الخلاف بينهم في تعيين معنى ان في اللغة
 حقيقة فلا يحسن تقييد محيل الخلاف أصلا كما ذكره اللهم الا أن ثبت عن
 الزخشي انه يقول ان لها في حالة الاطلاق وضعها وفي حالة التقييد وضعها آخر فيجوز
 تقييد الخلاف حينئذ لا يمكن لمزج عن الزخشي والظاهر خلافه فرار من
 دعوى الاشتراك في الحرف (قوله من رد الخ) كما في حاشية الاوضع وقال لو
 كانت لتأيد كان ذكر الابد في وان يمتوه أبدا تكرارا انتهى قال الشامي
 ولها دل أن يقول ليس هذا تكرارا بالانظر وهو ظاهر ولا بالمرادف لان أبدا

وهي حرف نفي ونصب
 واستقبال ولا دلالة لها على
 تأيد النفي ولا تأ كيد خلافا
 للزخشي في ذلك قال في
 الفصل هي لتأ كيد نفي
 المستقبل وفي الامتداح نفي
 المستقبل على التأيد ومحل
 الخلاف في انها هل تقتضي
 التأيد أم لا فيما اذا أطلق
 النفي أو قيد بالتأيد اما اذا
 قيد بغيره تخوفلن أحكام
 اليوم انسيا فلا خلاف بينهم
 في انها تقيده فقد ظهر ان
 من رد على الزخشي في قوله
 بتأيد النفي بهذه الآية وشبهها
 بما قيد فيه بنسخها فمما يغير
 التأيد ليس على تحقيق في
 المسألة ورد ما ذهب اليه
 الزخشي بأنه لا دليل عليه
 قال ابن مالك والحاصل له على
 أن ان لتأيد النفي

لا يرادف ان لان الاسم لا يرادف الحرف ولان التأيد بنفس معنى أبدأ وجزء معنى
 ان وانما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما يقههم بالتضمن وله هنا فائدة وهي رفع
 ما يتوهم من ان ان مجرد النفي بناء على استبعاد نفي تنفي الموت منهم على جهة التأيد
 (قوله اعتقاده الباطل الخ) نظرفيه بعضهم بأن الاعتقادات لا تدخل لها في الاوضاع
 اللغوية اذ هو ثقة في النقل هذا وقد يقال المنفي على التأيد هو الرؤية على وجه
 اتصال شعاع من الباصرة متعلق بالمرئي في محل أو نحو ذلك مما يستحيل فليتأمل
 (قوله كما قيل خلاف الظاهر) القائل مكى كعلمت الا انه عبر بقوله للتكثير
 ووجه كونه خلاف الظاهر ما عرفت (قوله وهل تأتي للدعاء) أي لكون الفعل
 الذي بعدها للدعاء وليس المراد انهم موشوعه للدعاء وليس في كلامه ما يدل على
 اختصاصها بهذا المعنى واعتراض عليه بأن هذا ليس خاصا بما بل جميع أدوات
 النفي كذلك نحو لازلت تصور ا على الاعتداء على أن دعواه العموم غير صحيحة فلم
 يأت لذلك غير لا (قوله والحجة في قوله ان ترالوا الخ) أي لان المعطوف بثم في البيت
 دعاء لا خبر وعطف لانشاء على الخبر لانشاء هو اللاتق للناسبة وان لم يعين كون
 المعطوف عليه دعاء والمسألة طنية فاندفع اللامعني وقول بعضهم ان الفراء قائل
 بجواز الاستئناف بثم فيمكن الحمل هنا على مذهبه وأيضا كون المعطوف عليه
 دعاء يعنى عن التأويل اقبل بامتناع عطف الانشاء على الخبر بأن يقتدر القول بعد
 ثم أي ثم أقول لازلت لكم أي ثم أسأل الله ذلك فيرجع لعطف الخبر على مثله أو أولا
 أي أقول ان ترالوا فيكون للمعطوف عليه محل على ما فيه فيجوز عطف الانشاء
 عليه لان محل المنع فيما لا محمل له قال الشمني وأيضا قوله ان ترالوا لو كان خبرا
 لكان المنفي في الاستقبال ولا معنى له هنا ويوجب بان معناه الاخبار بية سائهم على
 هذه الحال التي هم عليها الآن بناء على ما عرفت منهم من القرائن المقضية للبقاء عادة
 أي أنتم لا تزالون عنكم في المستقبل هذه الحال الموجودة الآن بل تستمر معكم في
 المستقبل وهذا معنى صحيح (قوله والاصح انها بسيطة) لان الاصل عدم التركيب
 وانما يصار اليه لدليل ظاهر ولادليل على ذلك واستدل سيبويه على بساطتها
 بجواز تقديم معمول معمولها نحو زيد الن أضربه وظاهر أن الكلام في غير الفاعل
 ومنه التمييز بجوز تقديمه عليها بقله وان قال أبو حيان كان ينبغي استثناءه من الجواز
 هذا ووجه الاستدلال انه يمنع تقديم معمول معمول أن عليها ونوقش في الدليل
 بأنه يجوز أن يتغير حكم الشيء بالتركيب ومنع الاخفش جواز التقديم لان النفي له
 صدر الكلام وقيل مركبة من لا النافية نظر المعناها ومن أن المصدرية نظرا
 لعملها فذفت الهمزة تخفيفا والالف لساكتين ورد بأمر أوها انه انما يصح

افتقاده الباطل من ان الله
 تعالى لا يرى في الآخرة
 جعلنا الله من أهل الرؤية
 وأما استفادة التأيد في نحو
 ان يتخلفوا ذبا ونحو لن يخاف
 الله وعدمه فن خارج كافي
 قوله تعالى وان يتموه أبدا
 وكون أبدا فيه للتأكيد
 كما قيل خلاف الظاهر وهل
 تأتي للدعاء أم لا فيه خلاف
 اختار في المعنى الأول قال فيه
 وتأتي لن للدعاء وفاقا لجماعة
 والحجة في قوله
 ان ترالوا كذا لكم ثم لازلت
 لكم خالدا الخ لو دل الجبال
 لكم شرح في الشرح وفي
 الاصح بخلافه والاصح انها
 بسيطة

التركيب اذا كان الحرفان ظاهرين كولا وقد لا يظهر أحدهما كما قاله الشلوبين
 (قوله على وضعها الاصل) وقال الفراء أصلها الالفية ما بدلت الالف نونا ورتباً
 الابدال لا يغير حكم المهمل فيجعله معملاً و بأن المعهود ابدال النون الفاء كذا
 لا العكس (قوله ولا يفصل) أي والاصح انها لا تفصل لانها محمولة على سيقول
 ولذلك لم يحز لن تفعل ولا تضرب زيداً نصب تضرب لان الواو كعامل فلا يفصل
 بينها وبين الفعل بلا كالا يقال أن لا تضرب زيداً هذا مذهب البصريين وهشام
 وجوز الكشائي الفصل بالقسيم ومعمول الفعل والفراء بالاقول والظن والشرط
 (قوله لما رأيت) أصله لن ما أدغمت النون في الميم للتمسك بـ وصلاحه لا لغاز
 وانما حقه ما أن يكتب بمفصلين والالغاز فيه أن يقال أين جواب لما وهم انتصب
 ادع وجوابه علم وقوله ادع منصوب بلن المدغم نونها في ما وفصل بينها وبين معمولها
 بما الظرفية وصلها للضرورة فان ادع عامل فيما وصلتها والتقدير ان ادع القتال
 مددق و بني أيار يد معاتلا وحينئذ كيف يجتمع قوله لن ادع مع قوله لن أشهد
 الهجاء وجوابه ان أشهد بالنصب ليس عطفاً على ادع بل منصوب بأن مضمرة بعد
 حرف العطف وان والفعل عطف على القتال أي لن ادع القتال وشهود الهجاء
 على حد وليس عباءة وتقرعني (قوله وأنيها) عطف على بدأ (قوله بكي المصدرية)
 يعني التي بمعنى ان (قوله تقدم اللام عليها) لفظاً أو تقدير (قوله نحو لا تأسوا)
 أي تحز نوافاً لتقدير عدم أسا كم قال في المصباح وأسي أسا من باب تعب حزن
 فهو أسي مثل حزين انتهى و به تعرف أن قول بعضهم التقدير عدم تأسيكم
 اشتباهه لان تأسيته به وانيت بمعنى اقتديت وليس المعنى في الآية عليه كما لا يخفى
 (قوله لان حرف الجر لا يباشر مثله) اهل المراد في الفصح أو مع امكان الاحتراز عنه
 يدل ما يأتي (قوله مخرج اسكى التعاليلية) فان النصب بان مضمرة وجوابها عند
 البصريين ولا تظهر الا ضرورة ويجوز عند الكوفيين (قوله وعلامتها ظهور أن الخ)
 أي مع عدم ادغم قبلها الماسياتي (قوله كي أن تسكرني) قال أبو حيان والمحفوظ
 اظهار أن بعد كي الموصولة بما نقوله * كيما أن تغر وتخدع * ولا يحتفظ من كلامهم
 جئت كي أن تسكرني (قوله او اللام مجسيء كي قبل اللام نادر) (قوله أما في الاول)
 وهو ما اذا ظهرت أن بعدها (قوله والحرف المصدرية لا يباشر مثله) أي مع امكان
 الاحتراز عنه بدليل ما يأتي (قوله وأما في الثانية الخ) وهي ما اذا ظهرت اللام
 بعد كي فلا يجوز كون كي مصدرية بلما ذكره الشارح فتعين انما جارة وهي
 داخلة على اللام الجارة للتوكيد وحينئذ فيشكل هذا على قول الشارح السابق
 لان حرف الجر لا يباشر مثله وأقول اهل السر والله أعلم في جواز دخول الجارة على

على وضعها الاصل ولا يفضل
 بينها وبين معمولها الا في
 ضرورة كقوله
 لما رأيت أيار زيد معاتلا
 ادع القتال وأشهد الهجاء
 (و) أنيها (بكي المصدرية)
 لما رأيت الهاء في العمل من
 غير شرط و علامة المصدرية
 تقدم اللام عليها (نحو لا كيلا
 تأسوا) اذ لا يجوز حينئذ
 كونها جارة لان حرف الجر
 لا يباشر مثله والتقدير
 بالمصدرية مخرج اسكى التعاليلية
 الجارة و علامتها ظهور أن
 المفتوحة بعدها نحو جئت
 كي أن تسكرني أو اللام نحو
 جئت كي تسكرني اذ لا يجوز
 حينئذ جعلها مصدرية أما
 في الاول فلو جرد أن المصدرية
 بعدها والحرف المصدرية
 لا يباشر مثله وأما في الثاني

الجار هنا وعدم جوازها فيما اذا تأخرت كي ان كي عند التأخر يصح ان تكون ناصبة
 بنفسها مصدرية فلا ضرورة الى جعلها جارة مؤكدة وما في سورة تأخر اللام عنها
 اضطررنا الى جعلها حرف جاز لا يصح ان تكون ناصبة للفصل باللام ولا يصح ان
 تكون اللام ناصبة مؤكدة لها لان اللام ليست ناصبة فتميز انها جارة واللام مؤكدة
 لها فتأمل كذا انحط شخنا وهو شرح اقوالهم المراد الا يباشر مثله مع امكان الاحتراز
 عنه المقصود به الجواب عما أجازوه هنا وفيما يأتي فيما اذا ظهرت اللام قبها وان
 بعدها مما أوقفه شخنا وأشاروا لجواب آخر بالنسبة لما هنا وهو ان المراد في
 المباشرة في الفصح وتحمي اللام بعد كي نادر كما عرفت (قوله فله لا يلزم الخ) ودعوى
 زيادة كي مردودة بأنه لم تعهدز بادتها في غير هذا الموضع فيجعل هذا عليه (قوله
 أردت لكيما الخ) صدر بيت عجزه فيتم كهاشنا بيدها بلقع يقال طار به اذا
 ذهب سر يعاوتر كها بالانصب عطف على تطير والشن بفتح الشين المعجمة اقرب به
 الخلق مفعول ثاني لتتركه فيسئل حال من مفعوله والبيداء الارض الفقراء التي تبعد
 أي تهلك من يدخل فيها والبلقع الارض التي لا شيء فيها (قوله جاز الامر ان) جواب
 المسألين اما جواز الامرين في الأولى فظاهر ولا محذور فيه فان جعلت كي مصدرية
 قدرت اللام قبها وان جعلتها تعليلية قدرت ان بعدها عند البصر بين قال أبو حيان
 وانبنى على هذا فرع وهو انه ان قدرناها الجارة فلا يجوز دخولها على لا وان قدرناها
 الناصبة جاز وأما جواز الامرين في الثانية فيلزمه ارتكاب أحد محذورين اما
 دخول حرف مصدرى على مثله واما دخول حرف جر على مثله لكن اغتفر ذلك
 لعدم امكان الاحتراز عنه كما علم مما مر فان جعلت مصدرية فان مؤكدة لغنى
 السبك أو تعليلية فهى مؤكدة للام قبلها (قوله والثاني أرجح الخ) انما ترجح
 كون ان ناصبة في هذه الحالة لانها أم البياض فاعتنى بشأنها ولان ما كان أفعالاً
 لا ينبغي ان يجعل تأكيدها غير هولان أن وليت الفعل فكانت أحق بالعمل لجوارتها
 بخلاف البعيد قاله المصنف في الحواشي ولان تو كيد الجار بجاراً سهل من تو كيد
 حرف مصدرى بمثله وسكت الشارح عن الترجيح في المسألة الأولى ونقل في
 التصريح عن المصنف في باب حروف الجر أن الأولى أن تكون مصدرية ناصبة
 بتقدير اللام قبلها لان تقدير اللام قبلها أكثر من ظهور أن بعدها والحمل على
 الغالب عند التردد أولى (قوله كي تخجون) أي كيف تخجون أي تميلون والسلم
 بالكسر والفتح الصلح وثرت مبني للمجهول من ثارت اقبل قيمت فانه ولطى
 منبذ أو جملة تضطرم الخبر وهي مع المبتدأ حال (قوله اطول الكلام عليها) فيه
 أن هذا انما يناسب أن يكون علة لتأخير أن لا ما ذكره وقد يقال انه علة له

فان لا يلزم الفصل بين الحرف
 المصدرى وصلته باللام فان لم
 تظهر اللام قبلها ولا أن بعدها
 نحو كي لا يكون دولة أو طهرنا
 ما كقوله
 أردت لكيما أن تطير به برقي
 جاز الامر ان أي كونهما
 مصدرية وكونها جارة والثاني
 أرجح عندهم بالنسبة
 لظهورهما معاً وقد تكون
 مختصرة من كيف أقوله
 كي تخجون الى سلم وما ثرت
 قتلا كم ولطى الهجاء تضطرم
 أي كيف تخجون (و) أي
 (بإذن) قبل أن أطول الكلام
 عليها

باعتبار ما تضمنه من تأخير أن (قوله وهي حرف جواب وجزاء) أي معناها الجواب
والجزاء ومعنى كونها جوابا لأنها لا تقع الا في كلام يجاب به من تكلم بكلام آخر أما
تحقيقا واما تقديرها فلا تقع في كلام مقتضب ابتداء من غير أن يكون هناك ما يقتضي
الجواب لانه نظا ولا تقديرا والجواب في الحقيقة هو الجملة التي وقعت اذن فمما لا اذن
وحدها ومعنى كونها جزءا أن مضمون الكلام التي هي فيه جزءا لمضمون كلام آخر
كما قاله الدماميني رداعلى ما ترددده المصنف في حواشي التسهيل (قوله وتكاف تخريج
الح) فقال في المثال الآتي ان كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك (قوله أحبك) أي أنا
ممتصف الآر محتمى لك (قوله اذن أصدقك) أي أو أطبقك صادقاً ومداخل اذن فيه
مرفوع لانها استقبالة المشروط في نفسها (قوله ولا يتصورها الجزاء) الضرورة
ان التصديق أو ظن الصدق مثلا واقع في الحال ولا يصلح أن يكون جزءا لذلك الفعل
اذا التبرط والجزاء كما قال الرضى اما في المستقبل أو في الماضي ولا مدخل للجزاء في
الحال (قوله والاصح انها حرف) هو مذهب الجمهور وقال بعض الكوفيين انها
اسم والاصح في اذن أكرمك اذا جئتني أكرمك برفع أكرم ثم حذف الجملة التي
أضيفت اذا الما عوض عنها التنوين كما في حينئذ وأضمرت أن فان نصب الفعل
الواقع صدر الجملة الجوابية واصل المفرد المؤول أن عنده فاعل أي اذا جئتني وقع
اكرامك لا يستدأ وخبره محذوف أي حاصل والاوجب الفاء الرابطة الواجبة
مع الجملة الاسمية كما لو قلت اذا جئتني فاكرامك حاصل (قوله وعليه فالاصح انها
بسيطة) أي لا مركبة من اذن ثم خففت الههزة ونقلت حركتها الى الذال
الساكنة قبلها وحذفت خلافا للخليل في أحد أقواله (قوله وأنها الناصبة بنفسها)
تجوز لأن مضمرة بعدها خلافا للخليل فيما رواه عنه جماعة منهم الفارسي والماجرت
والهادتهم أن يقولوا ناصب بأن مضمرة بعده وان كان كلاما غير محقق لان الذي أضمرت
أن بعده ليس الناصب وانما الناصب أن صرحوا بقولهم بنفسها دفعا لهذا (قوله
لعدم اختصاصها) قال المصنف في بعض تعاليفه ووجه الضعف اللاحق لاذن
انها غير مختصة كذا قال الناظم ولا أعرفه غيره وكأنه نظر الى نحو ولن تفلحوا اذا
أبدا فرب أي لفظه اذن دخلت على الاسم فيكم لعدم الاختصاص وفيه نظراتهم
ومن خطه نقلت (قوله وشرط اعمالها الح) الغاؤها مع استيفاء الشروط لغية
حكاه عيسى بن عمرو وثلاثة البصريون بالقبول انها نادرة جدا ولذلك أنكرها
الكسائي والقرء (قوة بأن كان ما بعدها الح) سيأتي قريبا أن الإهمال لا ينحصر
في هذه الصور الثلاث كما هو ظاهر عبارته كغيره وذلك لانه يكون فيما اذا تقدمها
العاطف اللهم الأ أن يقال ان المراد منه في هذه الصور يتعين الإهمال ولا يجوز

وهي حرف جواب وجزاء فاذا
قلت لمن قال أرورك غدا
اذن أكرمك قوة راجية
وجعلت اكرامك جزءا لزيارته
ومجئتها اللهم اهو نص سيويه
واختلف فيه فجملة الشلوين
على ظاهره وقال انها هما
في كل موضع وتكاف تخريج
ما خفي فيه ذلك وجملة الفارسي
على الغالب وقد تمتعض
عنده للجواب فاذا قلت لمن
قال أحبك اذا أصدقك فقد
أجبتة ولا يتصور هنا الجزاء
والاصح انها حرف وعليه
فالاصح انها بسيطة وانها
الناصبة بنفسها وكان القياس
الغواها لعدم اختصاصها
ولكن أعمالها حملها على
ظن لانها مثلها في جواز
تقدمها على الجملة وتاخرها
عنها وتوسطها بين جزئها كما
حلت ما على ليس وان كانت
غير مختصة بشرط اعمالها
ثلاثة أمور الاول أن تكون
(مصدرة) في أول الكلام
فان وقعت خشوا فيه بأن كان
ما بعدها معتمدا على ما قبلها

غيره وفيما سبأني يحوز الوجهان وان كان بالنظر الى الاعتبار يتعين الالهة مال أو
 للاعمال وقضية الحصر في هذه المورا الثلاثة العمل في نحو ياز ياذن أكرمك
 بل وقضية أيضا الاعمال فيما اذا تقدم المعمول نحو زيد اذا أكرم وفي المسألة
 خلاف فذهب القراء الى انه يبطل عملها وأجاز اليك متى اذذاك الرفع والنصب
 قال أبو حيان ولا نص أحفظه عن البصريين في ذلك ومقتضى اشتراطهم التمديد في
 عملها أن لا تعمل ويحتمل أن يقال تعمل لانها مصدر في التية لان التية في المفعول
 التأخير انتهى ويؤخذ من تعليقه الثاني عدم العمل قطعاً عند البصريين في نحو
 ياز ياذن أكرمك (قوله أهملت) اضعفها بسبب وقوعها حشوا (قوله خبر
 لما قبلها) أي في الاصل أو في الحال كما أشار اليه بالمثالين (قوله ان يكون جزء
 للشرط الذي قبلها) أي صناعة لا معني فلا يرد ان اذن أكرمك جوابا بل قال
 أزورك عند اجراء شرط مقدر أي ان ترزني عند اذن أكرمك لانه انما هو جواب
 شرط مقدر من حيث المعنى ومثل ذلك لا يخرجها عن الصدارة ولا يبطل عملها فان
 المبطل هو تعلق ما بعدها بصناعة لا معني (قوله وقوله) أي ونحو قول كثير غيره (قوله
 لئن عاد لي الخ) اللام موطنه ليجي الجواب لاقسم السابق في البيت قبله وهو
 حلفت برب الراقصات الى مني * تقول القافي نصها واذمها
 والضمير في مثلها ومنها يعود للقاله الاولى وذلك ان كثير امده عبد العزيز بقصيدة
 فأعجب بها فتسال عن علي أعطك فقال أكون كاتباً لك فلم يجبه الى ذلك وأعطاه
 جائزة كذا قال غير واحد ولكنه لا يناسب قوله في هذه القصيدة
 عجبت اتركى حظه المجد بعدما * بدالي من عبد العزيز قبواها
 فانه يدل ان كثير المبرض مع اجابة عبد العزيز وجملة اذن لا أقبلها جواب
 القسم السابق و جواب شرط محذوف وجعل في المعنى الجملة جواب الشرط
 وجواب القسم محذوفاً وهو مخالف لاقا عدة المشهورة انه اذا تولى شرط وقسم
 فالجواب للاسبق امكن ما قاله جزأ أيضاً ولم يجزم الجواب لان الشرط ماض
 (قوله ولا يقع المضارع بعدها الخ) صادق بأن لا يقع المضارع بعدها أصلاً
 وبأن يقع غيره معتمداً على ما قبلها والذي ذكره في قوله بل يقع الخ هو الاول فالنفي
 في قوله ولا يقع الخ متوجه الى القيد والمفيد معاً هذا كون اذن فيما ذكره من نحو
 من يقعد اذن زيد الخ التي الكلام فيها محتمل نظر يقوي بما مر عن ابن هشام فتدبر
 (قوله نعم ان تقدمها أو أوفاء) أطبق السيوطي وغيره العاطف ولم يقيدوه بالنفي
 والواو وصرح بعضهم بجواز الفصل بين أو والمضرة ان بعدها وجوابا بين النصب
 باذن نحو لا زمنك أو اذن تقضي حتى (قوله جاز ان نصبها على قلة) أي وجاز

أهملت قال الرضي وذلك
 في ثلاثة مواضع الاول أن
 يكون ما بعدها خبرا لما
 قبلها نحو أنا اذن أكرمك
 وانى اذن أكرمك الثاني
 أن يكون جزء للشرط الذي
 قبلها نحو ان تأتني اذن
 أكرمك الثالث أن يكون
 جوابا للاقسم الذي قبلها نحو
 والله اذن لا يخرج من وقوله
 لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها
 وأمكنني منها اذن لا أقبلها
 ولا يقع المضارع بعدها في
 غير هذه المواضع الثلاثة
 معتمداً على ما قبلها
 بالاستقراء بل تقع متوسطة
 في غيرها نحو يقتل اذن
 زيد عمرا وايس الرجل اذن
 زيد انتهى نعم ان تقدمها
 أو أوفاء جاز ان نصبها على
 قلة الشرط الثاني واليه
 أشار بقوله (وهو) أي
 المضارع الذي يليها

الرفع والجزم ان اقتضاه الحال وانما اقتصر الشارح على النصب لان الكلام فيه
قال في المعنى والتحقيق انه اذا قيل ان ترزني ازررك واذن أحسن اليك فان قدرت
العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشا وأوعى الجملة من معنا
جاز الرفع والنصب تقدم العاطف وقيل يتعين النصب لان ما بعدهما مستأنف
أولان المعطوف على الأول أول انتهى ووجه جواز الامر من عند تقدم العاطف
إلى امرين من حيث ان اذن في أول جملة مستقلة هو متصدر في نصب الفعل
ومن حيث كون ما بعدهما من تمام ما قبله بسبب ربط العاطف ببعض الكلام به بعض
هو متوسط فيرتفع لفقده الشرط ومثل ذلك زيد يقوم واذن أحسن اليه ان عطف
على الفعل لرفعت قولاً واحداً أو على الاسمية جاز الرفع والنصب باعتبارين كما
صرح به في المعنى أيضاً (قوله مستقبل) نظراستقبالية بالنظر الى ما قبلها كما اذا
قال شخص جاني زيد امس فقلت واذا كرمه وكان الاكرام وقع عقب مجيئه
في الامر والتسكيم بذلك حلالا وحرره (قوله لان نواصب الفعل الخ) فيه شيء
اذ لا يكفي ذلك في اشتراط الاستقبال في اذن (قوله وما اوههم خلاف ذلك الخ) كان
ينبغي أن يذكره قبل الشرط الثاني فانه مذكور في كلامهم بعد الشرط الاول فمن
ذلك قوله

لا تتركني فهم شطيرا * انى اذن أهلك أو أطيرا

بنصب أهلك باذن مع انها وقعت حشا وبين اسم ان وخبرها فهو وامان رورة أو مؤؤل
على حذف خبر ان أى انى لا أستطيع ذلك أو نحوهم ثم استأنف ما بعدهما بالنصب
لتحقق شرطه (قوله بقسم) قال في الارتشاف الا ان كان بقسم محذوف الجواب
(قوله أو بلا النافية) أو بهما معا كما يؤخذ من كلامهم والصحح منه غير لا اذ لم يسمع
وان كان التعليل الآتي يفيد جواز الفصل بكل نافية (قوله ابن باب شاذ) هو طاهر من
أحمد بن باب شاذ بالشين والذال المجهتين معناه الفرح والسرور وكذا صحح
السيوطي والظاهر أن باء الثانية مفتوحة كالاولى على ما هو قاعدة المركبات
الترجية (قوله نزمهم) جواب اذن وجواب القسم محذوف على ما هو القاعدة من
اجتماع شرط وقسم واذن هنا كساثر ادوات الجزاء (قوله بالتدا) نحو اذن يا عبد
ما كرمك وزاد أبو جيان نقلا عن ابن باب شاذ الفصل بينهما بالداء نحو اذن يغفر
لبيد خلك الجنة (قوله بالطرف وشبهه) المراد بشبهه الجار والمجرور نحو اذن يوم
سعة أو في الدار كرمك وأما الفصل بفعول الفعل نحو اذن زيدا كرم
بمراجعة عند الكسائي النصب وهشام الرفع لضعف عملها بوجود الفصل وكان
فيما سبطلان العمل فلا أقل من أن يكون مرجوحا وتقدم عن الكسائي بطلان

(مستقبل) فان كان حلالا
أهملت كما اذا كان انسان
تعدت ذلك فقلت له اذن
أصدفتك لان نواصب الفعل
تخاضه للاستقبال فلا تعمل
في الحال للتدافع وما اوههم
خلاف ذلك فضرورة
أو مؤؤل الشرط الثالث
واليه أشار بقوله (متصل)
ذلك المضارع بها
(أو منفصل) عنها ما (بقسم)
أو بلا النافية كما في المعنى
والشذور وأشار الى مثالي
الاتصال والانفصال بقوله
(نحو اذن أكرمك واذن
والله نزمهم بحرب) على
طريق ألف والتشرا المرتب
ومثال الانفصال بلا النافية
نحو اذن لا أفعل واغفر
الفصل بالقسم لانه زائد جى
به لتمام كيد فلا يمنع النصب
كلا يمنع الجرفي قولهم ان
الشاة لا تجتر قسم صوت
والله ربه أو بلا النافية لان
النافية كالجزء من المنفي
فيكونه لا فاصل واغفر ابن
باب شاذ الفصل بالتداء وان
غضفوا الفصل بالطرف
وشبهه والى ذلك أشار
بعضهم حيث قال وفيه أيضا
ذكر الشرط الثلاثة

العمل في الفصل بينك والفعل بعموله ويمكن الفرق بشدة اقتضاء كي المصدرية
 الاتصال بالفعل لانهم ما اسم واحد قال أبو حيان والصحيح انه لا يجوز الفصل بالطرف
 وشبهه وقيل في نوحهم فانه جزؤ من الجملة فلا يقوى اذن معه على العمل فيما بعدها
 وانظر هل صورة المسئلة أن يكون الطرف معمولا لفعل اذن أو ولو كان معمولا
 لعمولها في الرضى ما يقتضى الأول فليراجع (قوله عمل اذن الخ) ذيل بعضهم
 هذه الايات بيت ذكر فيه مسألة تقدم العاطف فقال

وان تجي بحرف عطف أولا * فأحسن الوجهين ان لا تعمل

(قوله المنسبك مع مدخولها) لا يخفى أن كلمة مع تدل على المتبوعية والاتصال ألا
 ترى انهم يقولون جاء الوزير مع السلطان لاجاء السلطان مع الوزير فلا توهم العبارة ان
 المنسبك هو ان وحدها خلا فالمن وهم فيه بل تفيد ان المنسبك هو المجموع والاصل
 مانعها وهو الموافق للواقع (قوله مخرج للفسرة الخ) اخراجه لما ذكر لا ينافي
 اخراجه لغيره أيضا فانه مخرج لان الاسمية فانها ترد ضمير المنسبك في قول بعض
 العرب ان فعلت وضمير الخطاب في نحو أنت وأنت الخ (قوله هي المسبوقة بجملة
 الخ) خرج بقوله المسبوقة بجملة نحو وأخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين فأخر
 مبتدأ ودعواهم مضاف اليه وان مخففة من الثقيلة وهي عارضة في ضمير شان مقدر
 وجملة الحمد لله من المبتدأ والخبر خبران وهي وخبرها خبر آخر دعواهم بقوله فيها
 معنى القول نحو قلت له ان افعل لوجود حرف وف القول فلا يقال لعدم وجوده في
 كلامهم وبتقدير وجوده لا تتعين ان فيه لته تفسير لجواز أن تكون زائدة وفي شرح
 الجمل انها تكون مفسرة بعد صريح القول قال الدماميني ولم أقف على العلة
 المنتضية لاشتراط عدم القول الصريح فقال شيخنا الغنيمي قال السيد في شرح
 الباب عند قول المتن ويختص أى ان التفسير به بما فيه معنى القول دون صريحه
 مانعه أى صريح القول لان صريح القول لا يحتاج الى تفسير لان الجملة ترفع
 مقعولا لصريح القول بقوله المتأخر عنها جملة نحوذ كرت عسجد ان ذهب العدم
 تأخر الجملة بل يجب الايقان بأى أو ترك حرف التفسير بقوله ولم تقتنر بجوار نحو
 كتبت اليه بان افعل وكتبت اليه ان افعل اذا قدرت معها الجار وهو الباء فهي
 مصدرية في الموضوعين لان حرف الجر لا يدخل الاعلى اسم صريح أو مؤول (قوله)
 وأوحينا اليه أن اصنع (الجملة مفسرة فلا محل لها من الاعراب لكن قال المصنف
 انها مفسرة للفعل وخالف غيره فقال انها مفسرة للمفعول محذوف أو مذكور قال
 الكافي والظاهر ان الايجاع متعلق بها ههنا تعلق مفعولية فتكون منصوبة
 المحل انتهى فتأمل (قوله التالية للما) أى التوقيفية كفى المعنى احتراز عن

أعمل اذن اذا أتتك أولا
 وسقت فعلا بعد ما مستقبلا
 واحذر اذا عملتها أن تفصلا
 الا بحرف أو نداء أو بلا
 وافصل بطرف أو بحرف وور على
 رأى ابن عمه فور رئيس النبلا
 وان تجي بحرف عطف أولا
 فأحسن الوجهين أن لا تعمل
 وينصب المضارع أيضا
 (بأن المصدرية) أى
 المنسبك مع مدخولها بالمصدر
 وهي ام الباب لعملها
 (ظاهرة نحو) والذى أطعم
 (أن يغفرلى) ومضمرة كما
 سبأنى والتعبيد بالمصدرية
 مخرج للفسرة والزائدة
 فالاولى هي المسبوقة بجملة
 فهم معنى القول دون حروفه
 المتأخرة عنها جملة ولم تقتنر
 بجوار نحو وأوحينا اليه أن
 اصنع الفلك والسانية قال
 في أوضحه هي التالية للما
 نحو فلما أن جاء البشير والوقعة
 بين الكاف وجرورها
 كقوله

الثافية وهي الجازمة والمر جبهته وهي التي بمعنى الا (قوله كأن طبيعية الخ) صدره
ويوما توافينا بوجه مقسم * والبيت لا رقم اليشكري وتعطو تمطاول الى الشجر
لتناول منه والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل ورق أى صار ذاورق
والسلم بفتحين شجر والشاهد في كأن طبيعية بجزئية وان زائدة بين الجار ومجروره
وروى نصب طبيعية على انها اسم كأن المحففة من كأن ورفعه على انها مهولة أو عاملة
في ضمير محذوف أى كأنها الطبيعية (قوله فاقسم أن لو الخ) تمامه * لكان لكم يوم من
الشر مظلم * والشاهد فيه واضح وقوله لكان الخ جواب القسم على ما هو القاعدة
المعروفة من انه اذا تولى شرط وقسم وليس هناك الاجواب واحذفه وللباق منهما
لا فرق في ذلك بين الشرط الامتناعي وغيره عند جماعة واضرب كلام ابن مالك في
القسم بل في الشرط الامتناعي فدل كلامه في الجوازم على ان جواب القسم محذوف
أغنى عنه جواب لو وفي باب القسم ان الجواب للو وانما مع جوابها جواب القسم
(قوله فامهله الخ) المعاطاة المناولة واللحسة بضم اللام وبالجم معظم الماء وغامر
اسم فاعل بمعنى المفعول كعيشة راضية من غمره الماء اذا غطاه ومعالطى نخبر كأن
وفي لجة متعلق بغامر وغامر صفة معالطى والمعنى انه ترك هذا الرجل وتمهل في
انقاد ما كان فيه الى أن وصل الى حالة أشبه فيها من هو مغمور في اللجة يخرج
يده ليتناوله من يتقده وهذه حالة الغريق والشاهد في البيت ظاهر (قوله وان لم
يكن يلفظ العلم) نحو أى وتحقق وتيقن وتبين وطن مستعمل في العلم وخروج
بتفسير العلم بما ذكر ما اذا أول العلم بغيره فانه يجوز وقوع الناصبة بعده ولذلك
اجاز سيويه ما علمت الا أن تقوم بالنصب قال لانه كلام خرج مخرج الاشارة
بجري مجرى قولك أشير عليك ان تهوم أو كان بمعنى الظن كقراءة بعضهم أفلا يرون
أن لا يرجع بالنصب (قوله اهملت) أى لم تعمل بالنصب في المضارع ولو عبر به كان
أولى اذ هي لم تعمل بالنصب بل اسمها ضمير شأن محذوف غالبا فهم ما والجملة خبرها
واظهار ان الضمير في قوله ما لم تنصب يرجع الى ان المصدرية لا بقيد الناصبة
للمضارع فان تلك ثنائية الوضع والمسبوقة بعلم ثلاثية الوضع لانها محففة كذا حره
شخنا العلامة الغنيمى وبهذا يدفع ان كلامه يوم امها بعد العلم هي ان الناصبة
وأهملت وليس كذلك وانما هي المحففة من الثقيلة وانما أهملت لان الناصبة
تدخل على ما ليس بمستقر ولا ثابت لان بابها ان تدخل للاستقبال فلذلك لا تقع بعد
أفعال التحقق بخلاف المحففة فانها تنقض تأكيد الشيء وثبوته وقال في المتوسط
وليس يعنى المحففة الواقعة بعد العلم هي الناصبة للفعل المضارع لامتناع اجتماع
الناصب مع العلم لكون الناصبة للرجاء والطامع الدالير على ان ما بعدها غيره معلوم

سكان الطبيعية تعطو الى وارق
السلم أو بين القسم ولو
كقوله فاقسم ان لو اتقينا
وأنتم * زاد في المعنى والواقعة
بعد اذا كقول
فامهله حتى اذا أن كان
معالطى يدق لجة الماء غامر
ومحل النصب بأن المصدرية
(ما لم تنصب بعلم) أى يلفظ
دال على اليقين وان لم يكن
بلفظ العلم فان نسبت به
أهمات

وتسمى حينئذ مخففة
من الثقيلة (نحو علم
أن سيكون) أفلا يرون أن
لا يرجع (فان سبقت بظن)
أى بلفظ دال عليه وان لم
يكن بلفظ الظن (فوجهان)
الرفع والنصب (نحو
وحسبوا أن لا تكون) قرئ
بالرفع اجراء للظن مجرى
العلم وبالنصب اجراء له على
أصله من غير تأويل وهو
أرجح ولهذا أجمعوا عليه
في الم أحسب الناس أن
يتركوا ومن العرب من
يجزم بأن كقوله
إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا
تعالوا إلى أن أتانا الصيد
تخطب * ومنهم من
أهملها أحمل على ما أختها أى
المصدرية كقوله
أن تفرآن على أسماء ويحكما
نبى السلام وان لا تشعرا أحدا
كما أعمت ما المصدرية قليلا
حمل عليها نحو ما روى في
الحديث كتابا ونواويل
عليكم (ومضرة)
واضمارها

التحقق وكون العلم دال على ان ما بعده ما معلوم التحقيق انتهى يعنى فيلزم التثاني
(قوله وتسمى حينئذ مخففة من الثقيلة) وهى ثلاثية الوضع اذ هى مخففة من الثقيلة
وهى مصدرية أيضا كما صرح به الشارح حيث قال ومحل النصب بأن المصدرية
ما لم تسبق كما ان أصلها المخففة هى منه كذلك وكان التثانية الوضع التى تنصب
المضارع وتوصل به وبالماضى والامر مصدرية (قوله فان سبقت بظن الخ) أى
ولم يكن هنا الفاصل غير لافان كان هنا الفاصل غير لا نحو خلت ان ستكون او خلت
ان لن تقوم لم يميز النصب للفصل وتعين الخففة (قوله وان لم يكن بلفظ الظن)
كأن كان بلفظ العلم مثلا يمكن استعماله فى معنى الظن الغالب القريب من العلم
أو جرى مجرى الاشارة كما علم مما مر (قوله اجراء للظن مجرى العلم) أى لتأويله به
بأن يحتمل الظن على الغالب القريب من العلم ولو بطريق الادعاء والمبالغة
(قوله وهو أرجح) أى فى القياس لانه الاسل والاكثرى كلامهم *
افهم كلام المصنف تعين النصب اذا كان الفعل السابق على ان عاريا من كونه فعل
علم أو ظن ومثله فى كلام ابن الحاجب واعترض عليه بأنه اذا كان عاريا عنهم ما يكون
على وجهين لان الفعل فى هذا القسم اما ان يكون صالحا للخففة كفعال الرجاء
والطمع أولا يكون فان كان منافيا لتكون ان ناسبة وان لم يكن منافيا يجوز الوجهان
قاله النجم سعيد ويجوز الوجهين فيه صرح أبو حيان (قوله ومن العرب من يجزم
الخ) قال فى المغنى نقله اللحياني عن بعض بنى سبأ (قوله اذ اما عدونا الخ) البيت
لامرئ القيس وعدونا بكرنا ونخطب بكم مر الطاء المهمة مضارع خطب جمع
الخطب (قوله حمل على ما أختها) أى المصدرية بتجامع ان كلامهم ما حرق مصدرى
ثنائى وظاهر كلامه اختصاص الاهمال به واعلمه فيقال لم اختصت بهذا الحكم
دون كى مع ان الاخرى مصدرية (قوله أرتقرآن الخ) تقرأ انماى محل نصب بدلا
من تحملا أو من حاجة فى قوله قبله

وتحتمل حاجة لى خف محملها * وتصنعانعمة عندي بها ويدا
واما فى محل رفع خبر مبتدأ محذوف عائد الى حاجة أى هى ان تقرأ ان قال المصنف فى
المغنى والشاهد فى أن الاولى وايدت مخففة من الثقيلة بدليل ان المعطوفة عليها
واعترض بأنه لا مانع من عطف ان الناصبة وصلتها على ان المخففة وصلتها اذ هو
عطف مصدر على مصدر (قوله نحو ما روى فى الحديث الخ) كذا فى المغنى قال
الداممى ولا حاجة الى أن تجعل ما هنا ناصبة فان فى ذلك اثبات حكم لهم لم يثبت فى
غيره هذا المحل بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة وقد سمع نظما ونثرالى ان قال
ولا داعى الى ارتكابهم لم يثبت قال فى المغنى والمعروف فى الرواية كاتيكو نون

وهذا الرضى وتبجي مما الكافية بعد المكاف فيكون انهما ثلاثا معان أحدها تشبيه
مضمون جملته بضمون أخرى فلا تقتضى الكاف ما تعاقبه لان الخبر انما يطلب
ذلك ليكون المحرور مفعولا والمفعول لا بد له من فعل أو معناه الى أن قال ومنه قوله
عليه السلام كما تكونون بولى عليكم شبه التولية عليهم المكروهة بكونهم المكروه أى
بجائهم المكروهة ثم ذكر انه يجوز ان تكون نافية وما أشبه مصدرية (قوله اما
جواز الوو وجوبا) أى جائزا أو واجبا أو اذا جواز أو اذا وجوب (قوله وهو هنا الخ) أى
لانه لم يسمع النصب الامع الاربعه قال أبو حيان ولا يجوز فى غيرها (قوله باسم خالص
الخ) أى سواء كان ذلك الاسم مصدرا كما مثل أو غير مصدر كقوله
ولولا رجال من رزام أعزة * وآل سبيع أو أسولك علقما .
فأسولك معطوف على رجال وهو ليس فى تأويل الفعل (قوله الشفوف) بضم المعجمة
وفاء فى الأصل مصدر والمراد الثوب الرقيق الذى لا يجب عن ادراك ما وراءه
(قوله فتقر منسوب) يجوز رفعه تنزيلا له منزلة المصدر نحو تسمع بالمعيدي خير
من ان تراه كذا قاله المحشى تبع العائني وغيره وقال المصنف فى الحواشى لا يجوز الرفع
لان المعنى يشده اذ يصير المعنى وليس بعبادة أحب الى من ليس الشفوف ثم قول
وتقر عيني وليس المراد ذلك وان ليس العبادة مطلقا أحب اليه من ليس الشفوف
بل المراد أن اجتماع هذين الشئين أحب والواو اعطف المصدر المنسب الى
الاسم المتقدم فيها معنى مع تقدرايت الرفع يحل بالمقصود والنصب لازم منه عليه
هذا القاهر انتهى والظاهر أن هذا لا يخالف ما قاله العيني والمحشى لانهم الميجزا
الرفع على الاستئناف بل على ان يكون الفعل معطوفا على المبتدأ قبله لتنزيله منزلة
المصدر وأحب خبر اعلمه لانه أفعال تفضيل مجرد من أل والاضافة وهذا يؤدى
معنى النصب كما لا يخفى فتأمل (قوله لولا توقع معتر الخ) صدر بيت بحجزه * ما كنت أوثر
أترابا على ترب * المعتر بالغير المهملة والتاء المئنة فوق السائل أو المعترض للسؤال
وأرضى منصوب بأن مضمره جواز ارضاء الغائب وان أرضى فى تأويل مصدر معطوف
على توقع والتقدير لولا توقع معتر ارضائى اياه وتوقع ليس فى تأويل الفعل والاتراب
جمع ترب بكسر التاء المئنة فوق وسكون الراء وترب الرجل لدننه وهو الذى يولد فى
الوقت الذى ولد فيه (قوله انى وقتلى سلبكا) صدر بيت لأنس بن مدركة الخنثى
بحجزه * كاثور يضرب لساعات البقر * وسلبكا اسم رجل مفعول قتل المضاف
الى فاعله وأعقل مضارع عقل التثنية أعطى ديتته منصوب بأن مضمره جواز ارضاء
ثم وان أعقل فى تأويل مصدر معطوف على قتل وهو ليس فى تأويل الفعل وكونه
عاملا وشروط العمل ان يصح حلول ان أو ما والفعل محسلة لا يقتضى تأويله بالفعل

اما جواز أو وجوبا أما
(جوازا) فى موضعين
أحدهما (بعد عاطف) وهو
هنا الواو أو الفاء أو ثم أو أو
(مسبق) ذلك العاطف
(باسم خاص) من تأويله
بالفعل مثله بعد الواو
(نحو) قول ميسون زوج
معاوية رضى الله عنه
(وليس عبادة وتقر عيني)
أحب الى من ليس الشفوف
فتقر منسوب بأن مضمره
جواز ارضاء عاطف وهو الواو
وان والفعل فى تأويل مصدر
مرفوع بالعطف على ليس
الخالص من التأويل بالفعل
والتقدير وليس عبادة وتقر
عيني ورضى ما وقع فى بعض
النسخ ليس باللام مكان
الواو العاطفة على قولها قبله
ليت تخفق الريح فيه
أحب الى من قصر منيف
وهو تحريف نبيه عليه
المصنف فى شرح باذنت سعاد
ومثاله بعد الفاء قول الشاعر
لولا توقع معتر ارضيه
ما كنت أوثر اترابا على ترب
وبعد ثم قوله
انى وقتلى سلبكا ثم أعقله
كاثور يضرب لساعات البقر
و بعد او قوله نهالى أو
يرسل رسولا بالنصب فى
قراءة غير نافع

كلا يخفى وكالتور خبران والمراد بالثور ثور البقر وقيل ثور الطحالب وهو الذي
 يملو الماء (قوله عطف على وحيا) أي من قوله وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا
 أو من وراء حجاب كانه قيل وما صح له أن يكلمه الله الا موحيا أو مسمعا من وراء
 حجاب أو مرسل لا فيكون الكل مصادر وقعت أحوال من القاعل اما الوحي
 والارسال فامرهما هين وأما من وراء حجاب فهو متعاقب في صدر محذوف
 كانه قيل أو اسماعا من وراء حجاب أو قيل وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا
 أو اسماعا من وراء حجاب أو ارسالا فيكون كل واحد منها مفعولا مطابعا على هذا
 التقدير ويجوز أيضا أن يكون المعنى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا بان يوحى
 أو بان يسمع من وراء حجاب أو بان يرسل رسولا فيكون كل منها مفعولا به
 بواسطة حرف الجر أو المستثنى فهو مستثنى مفرغ على كل تقدير وأما قول من قال
 الاستثناء ههنا منقطع نظرا الى ظاهر القول فليس بقوى لعدم اعتماده على
 تحقيق مضمون الكلام وظاهر كلام المصنف وجوب نصب بعد العاطف المذكور
 ويشكل عليه القراءة بالرفع في أو يرسل والجواب انه حينئذ مستأنف والفعل
 خبر مبتدأ محذوف لامعطوف على الاسم ويلزمه أن تكون أو للاستئناف
 والاسم متناهي به الواو والفاء جزم في الاخبار وأما بعد أو فمفعول تامن
 الاخبار لانك اذا قلت الزميدا أو يقضيك حقت وجعلته مستأنفا فالمعنى أو هو
 يقضيك حقت أي يقضيكه على كل حال - واه الزمته أم لم تلزمه فكانه قال بل يقضيك
 (قوله وخرج بقوله خالص الخ) لم يذ كر ما خرج بقوله اسم وذلك أن يكون معطوفا
 على فعل كقوله تعالى أن تضل احداها ما فتذ كر في قراءة من نصب وقوله تعالى
 يريد الله ليبين لكم ويهديكم وقولهم اما أن تنطق بالحق أو تسكت فان نصب فيما
 ذكر ليس بأن مضمرة جواز وانما هو بالعطف على ما قبله والعمل الشارح لم يذ كر
 هذا لانه معلوم من باب العطف كما هو ظاهر ولان خروج العطف على مصدر
 متوهم من الكلام السابق بقوله خالص كما منع المرادى فانه يجب فيه ضمها بأن
 بخلاف مستثناة فان الاخبار جائز بل نص في شرح العمدة على ان الاظهار احسن
 لان هذا انما يخرج بتقبيد الاسم بكونه صر محاولا اقيمت في الشذوذ بكونه
 صر محال خارج ذلك (قوله الطائر في غضب الخ) ال اسم موصول مبتدأ تفعل
 اعرابها الى ما بعدها الكونها بصورة الحرف و يغضب زيد جملة معطوفة على صلة
 ال واعطتها بالفاء لم تتحج الى رابط والذباب خبر المبتدأ كذا في التمرحج قال شيخنا
 اذا كان من عطف الجمل في اخراجه حينئذ نظر لان المحترز عنه انما هو والفعل

عطف على وحيا وخرج
 بقوله خالص غيره فلا
 نصب الفعل المعطوف
 عليه كقولهم الطائفة
 في غضب زيد الذباب برفع
 بغضب وجوبا لان الاسم
 المعطوف عليه مؤول بالفعل
 لوقوعه صلة لال أي الذي
 يطير (و) الثاني بعد (اللام)
 الجارة سواء كانت لتعميل
 كما في نحو) انما فتحت لك فتحا
 مينا

المعطوف على اسم غير خاص لا الجملة فتأمل هذا وقال الشاطبي وأما اسم
 الفاعل فله جهة ان جهة الاسمية الخالصة اذا قدرتم فايه بحيث يكون نحو قائم
 في حكم كاهل وغارب فلا شك على هذا التقدير في نصب الفعل بعده نحو يعجبني
 فاضل وينكرتم وعلى هذا التقدير يصح قولك عجبت من رجل ضارب ويشتم
 بالنصب والأخرى جهة معنى الفعل والعطف فيها في المعنى من باب عطف
 الفعل على الفعل وقد تقدم أن الفعل يعطف على الاسم الذي يعطى معنى الفعل
 اهم الالفاظ واهمال الالفاظ فساكنه ليس باسم صريح بذلك الاعتبار فخرج به عن
 الحكم بالنصب انتهى وبه يعلم جواب قول الحنثي تبعاً لانهم اب القاسمي في حواشي
 ابن الناطم هلا أمكن أن ينصب ويجعل أن والفعل في تأويل مصدره معطوف على
 مصدره تأويل من اسم الفاعل فانه كالفعل في دلالة على الحدث ويبقى أن الفعل
 يتأول منه المصدر مع مولا يكون محذوف والتقدير هنا الذي يكون منه طهران
 فيغضب زيد الذباب (قوله ليغفر لك الله) علة لاجتماع الامور الاربعة في الآية
 للنبي صلى الله عليه وسلم وذلك حين فتح الله له مكة (قوله أم للعاقبة الخ) قال ابو حيان
 في شرح التسهيل وهذا الذي ذكره المصنف ليس مذهبا للبصريين وانما هو مذهب
 الكوفيين وقد عزا بعضهم الى الاخفش وأول البصريون ذلك على انه باللام
 السبب على جهة المجاز لانه لما كان ناشئاً عن التقاطع كونه صار عدواً صار كأنه
 التقط لذلك وان كان التقاطع في الحقيقة انما كان لأن يكون لهم حبيبا وابنا وهذا
 أحسن لانه اذا تعارض المجاز ووضع الحرف لمعنى متحد كان المجاز أولى لان الوضع
 يؤول فيه الحرف الى الاشتراك والمجاز ليس كذلك (قوله أم للتأ كيد) وهي
 الزائدة وبعضهم أدخلها في لام التعليل (قوله فان مضمرة جوارا) واجاز ابن
 كيسان والسيرا في أن يكون النصب بعد اللام باضمار كي لانه يصح النطق بها بعدها
 نحو جئت لكي أكرمك ومذهب الجمهور أن كي لا تضر لانه لم يثبت اضمارها في
 غير هذا الموضع (قوله بعدها) أي اللام (قوله بلا) ولا يجوز الفصل بين اللام
 والفعل الا بلا وانما ساع ذلك لان اللام حرف جز ولا قد يفصل بينهما بين الجار
 والمجرو في فصيح الكلام نحو غضبت من لاشئ وجئت بلا زادو يجب ادغام النون
 في لانا فية أوزائدة ليقارب مخرجهما (قوله كراهة اجتماع لامين) فان التلطف به
 ثقبيل جدا (قوله يكون) أي ناقص كما هو المتبادر ويعلم من كلامه الآتي اختصاصه
 بذلك دون بقية اخوانه كما صرح ودون غيرها كباب ظن لانه لم يسمع وان أجاز كلا
 بهض وأجاز بهضهم في كل فعل منفي تقدمه فعل نحو ما جئتني لتكرمني وهو فاسد

(ليغفر الله لك) ما تقدم من
 ذنبك وما تأخر أم للعاقبة
 المسماة بالام الصبر ولام
 المأل وهي التي يكون
 ما بعدها نقيضا لمتنفي
 ما قبلها نحو فالتقطه آل
 فرعون ليكون لهم عدوا
 وحرانا لتقاطعهم انما كان
 لرافتهم عليه لما أتى الله
 عليه من المحبة فلا يراه أحد
 إلا حبه فقصدوا ان يصير
 قرة عين لهم فأل بهم الاسم
 الى أن صار لهم عدوا وحرنا
 أم للتأ كيد وهي الآتية
 بعد فعل متعدي نحو وأمرنا
 لنسلم لرب العالمين فان مضمرة
 جوارا الا اذا اقترن الفعل
 بعدها بلا سواء كانت
 مؤكدة كالتي (في نحو لتلا
 يعلم أهل الكتاب) أم نافية
 نحو (لتلا يكون للناس
 فتنظروا) ان وجوبا (لا غير)
 كراهة اجتماع لامين
 (و) الا في (نحو ما كان الله
 ليغذيهم) مما هو مسبوق
 يكون

لان هذه لام كي (قوله ماض) فلا يجوز ان يكون ليفعل بخلاف لام كي فتقول
 - أتوب ايغ - فرائه لي قال أبو حيان ان الفعل المنفي لا يكون مقيدا بطرف فلا يجوز
 ما كان زيدا من ايضرب عمرا بخلاف لام كي وظاهرة ولو كان غ - يرطرف زمان
 نحو ما كان زيدا في الدار ليقوم فانظر عاتمه وحرره (قوله ولو معني) هو المضارع
 المنفي يلم (قوله منفي بما أولم) يعني مالم يفتض فلا يجوز ما كان زيدا لا يضرب
 عمرا ويجوز ذلك مع لام كي نحو ما جاء زيدا لا يضرب عمرا كما قاله أبو حيان قال واقرق
 ان التني مساط مع لام المجموع على ما قبلها وهو المحذوف الذي تتعلق به اللام فيلزم
 من نفيه نفي ما بعدها وذلك على مذهب البصريين وفي لام كي يتسلط على ما بعدها
 نحو ما جاء زيدا يضرب فينتفي الضرب خاصة ولا ينتفي المحي الا بقربة تتدل على
 انتفائه وخرج بالتقييد فقط ان لانها تختص بالمستقبل ولا كذلك ما ولم اذ نفي غيره
 بها قليل ولما لانها وان نفت الماضي لمكن ساد على اتصال نفيه بالحال بخلاف لم
 وأما ان فهمها خلاف قوي واستدل المرادى على وقوع لام المجموع بعد المنفي بها
 بقراءة غير الكسائي وان كان مكرهم انزول منه الجبال وانظر فيه في المعنى واستظهر
 انها لام كي وان شرطية (قوله لما أسند اليه الخ) فلولا يمكن مسندا على ذلك الوجه لم تكن
 لام المجموع نحو ما كان زيدا يذهب عمرو ويجوز ذلك في لام كي نحو قام زيدا يذهب
 عمرو (قوله فيضمرو وجوبا) عال بأن ما كان زيدا ليفعل نفي كان زيدا سيفعل
 أو سوف والموجب ليس معه ان لا ظاهرة ولا مقدرة فأرادوا المطابقة لفظا بينهما
 فكلا لا يجمع بين ابن والسين وسوف لا يجمع بين ان واللام وأجاز بعض النحويين
 حذف اللام واطهارا ان نحو وما كان هذا القرآن ان يفترى أي ليفترى وأجيب
 بأنه لا حجة في الآية لان ان وما بعدها في تأويل المصدر والقرآن أيضا مصدر فأخبر
 عن المصدر بمصدر وهو بمعنى الفترى والافعال القرآنية هي المقروء فلا داعي
 لتقدير اللام (قوله بالخاص) أي باسم الخاص لان الجحد في اللغة انكار ما تعرفه
 لا مطلق الانكار وبهذا يدفع قول ابن النحاس الصواب تسميتها اللام التني (قوله
 الى انه خبر كان) كما تقول ما كان زيدا يقوم فانني مساط على المنصوب (قوله واللام
 للتوكيد) أي زائدة فلا تتعلق بشئ لان الزائد لو كان جار الا يتعلق فكيف وهي
 عنده غير جارية بل هي ناصبة بنفسها عنهم ووجه التوكيد فيها عتدهم ان اصل
 ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم ادخلت اللام زائدة لتقوية التني كما ادخلت الباء
 فيما زيد بقا ثم فهي عندهم حرف زائد مؤكدا ناصب بنفسه واعترض قواهم بأن
 اللام الزائدة تعمل الحرف في الاسماء وعوامل الاسماء لا تعمل في الافعال وأجيب
 بأنهم لعاهم لا يسلمون هذه الكتابة وتظهر فائدة الخلاف بين البصري والسكوفي في

ماض ولو معني منفي بما أولم
 فقط مسندا لما أسند اليه
 الفعل المقرون باللام
 كما في المعنى (قضمه -)
 وجوبا (لا غير) وتسمى هذه
 اللام لام المجموع من تسمية
 افعال بالخاص واختلاف في
 الفعل الواقع بعدها فذهب
 السكوفي الى أنه خبر كان
 واللام للتوكيد

قولك ما كان محمد طعامك ليا كل فانه لا يجوز على رأى البصرى لان ما فى خبر ان
لا يعمل فيما قبلها ويجوز على رأى الكوفي لان اللام لا تمنع العمل فيما قبلها
ويشهد للكوفيين قوله
لقد عدتني أم عمرو ولم أكن * مقالها ما كنت حبالاً معاً
(قوله وجرى عليه ابن مالك) أى على كون الفعل خبر كان واللام للتوكيد (قوله
لكنه يقول الخ) أى فيلزمه أن تكون اللام جارة زائدة كما يقتضيه قوله انها
مؤكدته وبه صرح ولده لكنه قال في شرحه على السهيل سميت مؤكدة لئحة الكلام
بدونها الا انها زائدة اذ لو كانت زائدة لم يكن لتعب الفعل بعدها وجه صحيح وانما
هى لام الاختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد متدرأوها ما لان يفعل
انتهى وحينئذ قد يقال مقالها لا يخالف قول البصريين فليتأمل فان قلت اذا كانت
ان مقدرة بعد اللام يلزمه الاخبار بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز اذ يجب بان
الاخبار بالفعل المقرب بالمصدر عن الجثة جائز وان لم يجوز الاخبار بالمصدر عنها
لدلالة الفعل بصيغته على الفاعل والزمان بخلاف المصدر لاسيما وقد التزم اضماران
فصار متخرطاً في سلك الفعل على انه يحتمل أن يكون في الكلام حذف كالا يخفى على
عارف نحوى هذا وقال المصنف فى الحواشى قد يكون ما ذهب اليه ابن مالك كقولنا
فى الظرف والمجرور انه خبر تجوز الاتحقيقا (قوله وان هذه اللام متعلقة بالخ)
أى فهى عندهم حرف جر معدلة لعلق الخبر قال المرادى قوله هم اهل متعلقة بالخبر
يقضى اهل البيت بزائدة وتقديرهم مزيدا يقتضى أن ازارائة مقوية للعامل انتهى
وفى المعنى ان المقوية ليست زائدة محضة ولا معوية محضة بل هى بينهما وفيه وجه
كونها للتأكيده عند البصريين ان الاصل ما كان قاصداً للفعل ونفى قصد الفعل
أبلغ من نفيه واستشكاه الدماميني بأن التوكيد لم يستفد من اللام وانما استفيد من
نفي السبب وارادة نفي المسبب (قوله ولم تكن اهل التسمو) هل للكوفيين ان قولوا
ان ذلك ضرورية أو شاذ أو انهم لا يدعون أن الفعل خبر الاحتمال بوجوب خبر ضروري
(قوله فى خمسة مواضع مثل ذلك فى التوضيح) وأقره شارحه ولم يذكر من الاضمار
الواجب اضماراً بعد كى التعليلية (قوله أحدها هذا) وهو الاضمار بعد اللام
المجود المتقدمة (قوله حتى مطلع الفجر) أى الى مطلع النجى والجار والمجرور
متعلق بسلام ويجوز أن يتعلق بتنزل وجملة سلام هى ليست اجنبية لانها متصلة
بها الكلام ومستددة له فلذا فصلت بين العامل والمعمول وهى فى موضع الحال من
الضمير فى تنزل وهى مبتدأ أو سلام خبره قدم عليه للتخصيص أو حتى مطلع الفجر خبر
لانه لما اخصت ليله القدر من بين الليالى بقضائل كانت مظنة لتغاير حالها الحال

قول مركبة من قولين
وذهب البصرى الى ان خبر
كان محذوف وان هذه اللام
متعلقة بذلك الخبر المحذوف
رن الفعل ليس بخبر بل
المصدر المنسب اليه من أن
المضرة والفعل المنصوب
هم اعلى الاصح فى موضع جر
والتقدير فى نحو ما كان الله
ايدهم ما كان الله مرئياً
لتعديهم ويقدر فى كل
موضع ما يليق به على حسب
سياق الكلام والدليل على
هذا التقدير انه قد جاء
مصرحاً به فى بعض كلام
العرب قال * سموت ولم تكن
أهلاً تسمو * فصرح بالخبر
الذى هو قوله أهلاً مع وجود
اللام والفعل بعدها وفى
كلامه استعمال لا غير وقد
صرح فى المعنى بأن قولهم
لا غير لحن وفى الشذور بأنه
لم تتكلم به العرب وقد مر
ما فيه وأما اضماران وجوبا
فى خمسة مواضع أحدها
هذا والثانى أشار اليه بقوله
(كافهاها) أى أن وجوبا
(بعد حتى) الجارة نظيماً
ونتراها مجرورها ان كان اسماً
صرح بها فى معنى الى
نحو حتى مطلع الفجر وان

كان مؤولاً من ان والفعل قد يكون معنى الى وذلك اذا كان مادها غاية لما قبلها نحو

سائرهما فأخبر عنها بأنهما على حال غيرها فحصلت الفائدة ويجوز أن ترتفع هي على
 الفاعلية بسلام لكونه مصدرا كما تقول ضرب زيد (قوله لا سبرن حتى تطلع الشمس)
 أي إلى أن تطاع الشمس وطامره أنه لا يصح في هذا المثال أن يكون حتى فيه بمعنى
 كي لأن السير لا يكون سببا لطلوع الشمس (قوله وتارة بمعنى كي) وذلك عند بعضهم
 مجاز وعند المتأخرين حقيقة ووضعت واختلفت في علاقة المجازة في قول انتهت الحكم
 بما بعدها لان الفعل الذي هو السبب ينتهي بوجود الجزاء والمسبب كما ينتهي
 بوجود الغاية وتعبه السهد بأن لو صح ذلك لكان حتى للغاية حقيقة حيث احتمل
 المصدر الامتداد وهو السبب والجزاء أعني المسبب الانتهاء إليه واختار ان العلاقة
 مقصوديته أي كون ما بعدها مقصودا مما قبله بمنزلة الغاية من المتعبا ونوقش فيه بأن
 الغاية لا تستلزم بدليل أكانت السمكة حتى رأسها ونحوه فان الرأس ليس مقصودا
 بالاكل واستموجه الكمال ابن الهمام الأول (قوله علمه لما بعدها) أي مقضيا إلى
 المقصود في الجملة وان لم يكن مستلزما له وذلك بأن لا يصلح المصدر قبلا إلى الامتداد
 إلى ما بعدها لا يصلح ما بعدها دليلا على امتداد ذلك الأمر الممتد وانقطاعه عنده
 نعم ان أريد بالسلام الثبات عليه واستمراره في الدنيا يكون للدخول منها وحتى
 حينئذ للغاية (قوله أسلم حتى تدخل الجنة) فالامر سبب السلام والاسلام
 سبب دخول الجنة (قوله حتى تفي) حتى حرف جر وأن والفعل في محل جر بها
 متعلق بقاؤها أي إلى ان تفي وهو الظاهر المناسب لسباق الآية
 وأما تعلق التعليل أي كي تفي فيكون للتعليل (قوله بمعنى الآن) كذا في النسخ
 تبعاً للتعليل والصواب حذف ان لان حتى بمعنى الاستثنائية استثناء منقطعا كما
 ذكر ابن مالك وابن هشام الخضر اوى وان بضمرة بعدها وقال الأماميني وسواء
 كان الاستثناء متصلا أو منقطعا رجعل الاستثناء في والله لا أفعل إلا أن تفعل
 متصلا مفرغا بالنسبة إلى الظرف اذا المعنى لا أفعل وقدام الاوقات الا وقت فملك
 وفي البيت الآتي منقطعا كما ستعرفه ولا يضر كونها جارة مع انها بمعنى الا لان عمل
 الجر يثبت مع افادة الاستثناء كما أشاء وخلا عند الجرهما (قوله في قوله ليس العطاء
 الخ) العطاء اسم بمعنى الاعطاء وهو المراد هنا وقد يحى بمعنى العظيمة اسم ليس
 ومن الفضول متعلق بالعطاء والفضول جمع فضل وهو الزيادة والمراد زيادات
 المال وهي ما لا يحتاج اليه منه وسماحة خبر ليس والسماحة الجود وان والفعل
 اسم تأويل في محل جر بحتى متعلق بليس والمعنى ان اعطاءك من زيادات مالك
 لا بعد سماحة الآن تغطي في حالة قلة المال والاستثناء على هذا التقطع والواو في
 ومالك للمحال وما مبتدأ موصولة أو موصوفة ولديك صانته أو صفة وقيل خبر ما

لا سبرن حتى تطلع الشمس
 وتارة تكون بمعنى كي وذلك
 اذا كان ما قبلها علمه لما بعدها
 نحو أسلم حتى تدخل الجنة
 وتحتلها في نحو حتى تفي
 إلى أمر الله هذا مذهب
 الجوهري وروى ابن مالك
 لهام في ثالثا وهو ان تكون
 بمعنى الآن واستظهره
 المصنف في قوله
 ليس العطاء من الفضول
 سماحة * حتى تجود ومالك في دليل

والجملة حال من مفعول تجود المحذوف أى حتى تجود شئى حال كونه قليلا عندك
ويجوز أن يكون حالا عن المفعول والفاعل أو عن الفاعل وزعم بعضهم ان حتى
تجود بدل من سماحة في محل نصب أو مستثنى منها ورد بأنه خارج عن موارد
استعمالها وعن قائلونها (قوله مع ان احتمال الخ) هذا لا ينافى استظهار المصنف
لانه احتمال مرجوح وانما ينافى الاستظهار الاحتمال اذا كان راجحا وقول
المحشى وانما ينافيه القطع بوجه أن الاحتمال ولو راجحا لا ينافى الاستظهار وفساده
لا يخفى على ذوى الابصار والمعنى على الغاية ان انتفاء كون اعطاءك معدودا من
السماحة تمتد الى زمن اعطائك في حالة ذلة مالك فاذا أعطيت في تلك الجملة ثبتت
سماحتك والمعنى على التعليل اني أحكم بأن اعطائك من فضول المال ليس سماحة
لاجل أن أبعثك على الاعطاء حالة الاقلال من المال (قوله لاجلها) أى نفسها
سواء كانت جارية بائنا الى كاذب اليه الكفاى عكس مذهب البصريين
أم نفسها كاذب اليه بعض الكوفيين لشمها الى (قوله لا يكون عوامل في
الافعال) أى من جهة واحدة فلا يرد أى رجل تضرب تضرب فان الجهة فى أى
مختلفة فان جزمها من جهة تضمنها معنى الشرط وجزمها من جهة الاضافة ومع اتحاد
المعنى فلا ترد الالام لان الجازمة طلبية بخلاف الجارية وتوقف تم تريبها فى لام
الجودان الكوفى لا يرى كناية هذه القاعده (قوله والاشتراك خلاف
الاصل) كأنه جواب سؤال تقديره ان الاصل عدم الاضمار وهلا كانت ناصبة
بنفسها لتكون مشتركة بين الاسماء والافعال فاجاب بأن الاشتراك خلاف
الاصل (قوله ولا تسمى واحدا) تعليل ثان يستفاد منه الفرق وحاصله انه لم يكن
أن تكون ناصبة للفعل وجارة للاسم لان معناها مع الاسماء غير معناها مع الافعال
فلم يلزم أن عوامل الاسماء تكون عوامل الافعال (قوله الا ان كان مستقبلا)
لان نصيبه باظهار ان وهى تخلص الفعل للاستقبال (قوله نحو ان يبرح عليه
ما كفين) مثله بغيره لما كان مستقبلا باعتبار زمن التكلم ايضا وقد يقال
ان هذا من القسم الثانى فان الكوفى عليه ورجوع موسى ماضيا بالنسبة الى
زمن النزول والرجوع مستقبل بالنسبة الى الكوفى فهو على حد الزلزال وقول
الرسول فى الآية الآتية وأجيب بأن قوله قالوا لن يبرح عليه ما كفين فيه حكاية
لكلامهم وعبارتهم الصادرة منهم فالمنظور فيه حكاية كلامهم اذ ذلك لا الآن
ولاشك ان رجوع موسى مستقبل بالنسبة الى زمن قص ذلك علينا على وجه الحكاية
بخلاف آية الزلزال فليس فيها حكاية اقول آخر وانما هو اخبار من الله سبحانه
أو امر منه فالمنظور فيه انما هو زمن النزول لا زمن التكلم بالنسبة اليه قائل

مع ان احتمال الغاية ممتان
وكذا التعليل والاصح ان
النصب بعدها بأن مضمرة
لاجلها لانه قد ثبت جزمها
للأسماء فوجب نسبة العمل
هنا لان لما اتقرر من ان
عوامل الاسماء لا تكون
عوامل الافعال لان ذلك
ينفى الاختصاص وانما لم
تسكن مثل كى جارة وناصبة
بنفسها قال أبو حيان لان
النصب بكى أكثر من الجر
ولم يمكن تأويل الجر بحكم
به وحتى ثبت جر الاسماء
وأمكن حمل ما انتصب
بعدها على ذلك بما قدمنا
من الاضمار والاشتراك
خلاف الاصل ولا نعلم معنى
واحد فى الفعل والاسم
بخلاف كى فانها سبكت
الفعل وخلصته للاستقبال
ولا ينصب المضارع بأن
بعدها الا ان كان مستقبلا
بالنظر الى ما قبلها سواء كان
مستقبلا أيضا بالنظر الى
زمن التكلم (نحو) لن يبرح
عليه ما كفين (حتى يرجع
الى موسى) أم لا نحو •

وزلزوا حتى يقول الرسول
 بالنصب في قراءة غير نافع
 فان قول الرسول وان كان
 ماضيا بالنظر الى زمن
 التكلم مستقبلا بالنظر الى
 زلزاهم وقد تظهروا مع
 المعطوف على منصوبها كقوله
 حتى يكون عزيزا من نفوسهم *
 او ان يبين جميعا وهو مختار
 قال ابو حيان وفي هذا دليل
 على دعوى البصريين من
 ان ان مضمرة بعد حتى ولذلك
 ظهرت في المعطوف لان
 التواني تحتل ما لا تحتمله
 الاوائل والتقييد بالجارة
 مخرج للعاطفة وهي التي
 تعطف بعضها على كل كما يأتي
 والابتدائية وهي الداخلة
 على جملة مضمونها غاية شئ
 قبلها كقوله
 • حتى ماء دجلة أشكل •
 وقوله هم شربت الابل حتى
 يحيى اليه ويرجع بطنه ولا يكون
 الفعل الذي بعدها الاحالا
 أو مؤؤلاه بخلاف الجارة

وحتى يرجع متعلق بنبرج على تقدير مضاف أي زمان رجوع موسى (قوله وزلزوا)
 أي ازعجوا ازعجا شديدا مشها بالزلزلة لما أصابهم من الاحوال (قوله في قراءة
 غير نافع) وأما قراءة نافع بالرفع فالجملة مستأنفة لا تتعلق من حيث الاعراب بما
 قبلها والقول مؤول بالحال أي حتى حالة الرسول والذين معه انهم يقولون ذلك
 (قوله بالنظر الى زمن التكلم) أي قص ذلك علينا والمراد بمن التكلم في الآية
 السابقة ليس زمن القص بل زمن التكلم المحكي عنهم (قوله بالنظر الى زلزاهم)
 أي الماضى الذي أخبر الله عنه الآن (قوله كقوله حتى يكون الخ) قبله
 ومن يكلمهم في المحل انهم * لا يعلم الجار منهم انه جار
 وقوله حتى متعلق بالمعنى الذي دل عليه قوله لا يعلم الجار الخ أي يعاملونه هذه العاملة
 الى أن يكون عزيزا بمثابة واحد من أنفسهم أو يختارهم فارقتهم وقوله أو ان يبين جميعا
 أي مفارق وهو مجتمعا مع الحال غير منتشرها مختارا لذلك غير مضطر (قوله قال
 ابو حيان الخ) قال شيخنا قد وقفت عليه في شرح التسهيل ورأيت فيه أيضا قبل هذا
 الكلام يسير مانصه ومع قول الكوفيين انها الناصبة بنفسها اجاز والطهران
 بعدها قالوا لوقت لا سيرن حتى ان أصبح القادسية جاز وكان النصب بحتى وأن
 تو كبرا كما أجازوا ذلك في لام الجحود انتهى فهل يصير بعد ذلك فيه دليل على
 ما ادعاه فتأمل ثم أقول ايضا ما المانع من أن يكون الناصب والمنصوب وهو أن يبين
 عطف على الناصب والمنصوب وهو حتى يكون على طريق البصريين أنها ناصبة
 بنفسها وذلك كما تقول جئت اسكى تكرمنى وأنت تحسن الى فهم يمتنع عطف أن
 تحسن الى على كى تكرمنى فخرره (قوله لان التواني تحتل الخ) ادعى بعضهم
 أن ان فى البيت زائدة فيكون النصب بالعطف لا بأن وجوز بعضهم أن تكون
 مصدرية لكن ليس العطف على ما بعد حتى بل على خبر يكون وهو عزيزا على
 تأويل المصدر باسم الفاعل أي كى يكون عزيزا أو باننا (قوله والابتدائية)
 أي التي تبدأ الجملة أي تستأنف بعدها الا التي يلزم وقوع المبتدأ والخبر بعدها
 لانها تدخل على الجملة الاسمية والفعلية التي فعلها مضارع كما يعلم من كلام الشارح
 وليكون ما بعدها جملة لفظا ومعنى امتنع كونها حرف جر لانه لا يدخل الاعلى
 المفردات أو ما فى تأويلها خذ لافا للرجاج وابن درسنويه حيث زعم انها جارة
 وان الجملة فى محل جر بها وبما يبطل مزعمها انهم اذا وقعوا ان بعدها كسر وا
 همزتها (قوله حتى ماء دجلة) اشكل بحزب بيت لجر يصدده * فصار التفتلى
 تنج دماها * والاشكل الذى فيه يساخر وحمرة مختلطان (قوله أو مؤؤلاه) قال
 المصنف الا ان الحال تارة يكون تحقيقا وتارة يكون تقديرا فلا قول كقولك سرت

حتى أدخلها اذا قلت ذلك وانت في حالة الدخول والثاني كالمثال المذكور
 اذا كان السير والدخول قد مضيا واذا كنت أردت حكاية الحال (قوله فانه يتعين
 أن يكون مستقبلا أيضا) لماذا كررنا آنفا من ان النصب بعدها باضماران وهي
 تخلص الفعل للاستقبال لكن حيث الامر كذلك فهو لا شرط وان يكون الفعل
 مستقبلا في كل ما ينصب بعده باضماران وما للخصوصية حتى الجمارة (قوله
 فان اتقى وجب الرفع) ظاهر كلام المصنف بل صريحه ان الفعل الحالى لا يكون
 الامر فوعاونه لا يدخله التأويل بالمستقبل حتى ينتصب ويوافقه كلام الدماميني
 حيث قال وتلخيص مسألة حتى بأسهل طريق ان يقال ان صلح المضارع بعدها
 نوقوع الماضى موقعه جازية الرفع والنصب نحو حتى يتسول الرسول والافان كان
 حاضر الرفع أو مستقبلا فالنصب انتهى يعنى بالنسبة الى زمن الة كلام فانه الذى
 يجب نصبه كما صرح به فى المعنى وأما ان كان استقباله بالنظر الى ما قبله اقل وجهان
 واذا تقرره هذا فنقول الشارح وقد علم من كلامه الخمشكل لانه ان اراد ان
 الاستقبال بقية الذى قدمه فى شرح قوله مستقبلا لشرط فى وجوب النصب
 فحيا الفه كلام المعنى وان اراد ان الاستقبال الذى هو شرط للوجوب انما هو
 الاستقبال بالنظر الى زمن التكلم فمخصوص هذا لم يعلم من كلامه ويشكل عليه
 أيضا قوله فان اتقى وجب الرفع اذ وجوب الرفع مخصوص بصورته واحدة (قوله
 سببا عما قبلها) لانه لما بطل الاتصال اللفظى بين المانع وجب الاتصال
 المعنوى جبر المسافات ولتحقيق الغاية التى هى مدلولها نحو ايم سار حتى يدخلها لان
 الاستفهام عن السائر لا عن السير فانه محقق وأما قلما سرت حتى أدخلها فان أردت
 نفي السير وهو الاغاب فى كلامهم وجب النصب وان أردت الحكم بوقوع سير
 قليل جاز الرفع على ضعف فراجع الرضى ولو لم يكن الفعل مسببا عما قبلها نحو
 لا سيرن حتى تطلع الشمس وما سرت الى البلد حتى أدخلها وأسرت حتى تدخلها
 وجب النصب اذ طلوع الشمس لا يتسبب عن السير فى الاول ودخول البلد
 لا يتسبب عن عدم السير فى الثاني وأما الثالث فلان السير لم يتحقق وجوده فلورفع
 لزم ان يكون مستأنفا طوعا بوقوعه وما قبله اسبب له وذلك لا يصلح لان ما قبلها غير
 سبب فيلزم وقوع المسبب مع نفي السبب أو التسلسل فيه وأجاز الرفع بعد
 النفي على ان يكون الكلام ايجابيا ثم ادخلت اداة النفي على الكلام بأسره لا على ما قبل
 حتى خاصة ولو عرضت هذه المسئلة بمذا المعنى على سببويه لم يمنع الرفع فيها وانما منع
 اذا كان النفي مساطعا على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك قال بعضهم ويجرى
 مثل ذلك فى الاستفهام قال الرضى ويجوز ما سرت الا يوما حتى أدخلها بالرفع

فانه يتعين أن يكون الفعل
 مستقبلا كما تقدم وقد علم
 من كلامه ان الاستقبال
 شرط فى وجوب النصب
 فان اتقى وجب الرفع لكن
 يجب مع ذلك ان يكون
 الفعل بعدها مسببا عما
 قبلها

وما سرت الا قليلا لان النفي انتقض بالا واما نحو وانما سرت حتى ادخلها فاذا لم يظن انما
يستعمل بمعنىين اما الحصر الشئ كقولك انما سرت او وقعت اذا حصرت سيرة فيجوز
الرفع على قبح لان الحصر كالنفي واما الاقتصار على الشئ كقولك لمن ادعى اشجاعة
والكرم انما انت شجاع أى فيك هذه الخصلة فقط فيجوز الرفع بلا قبح (قوله فضلة)
فلولم يكن فضلة وجب النصب نحو سيري حتى ادخلها فان سيري مبتدأ وحتى
ادخلها خبر ولورفع الفعل اصرار المبتدأ بلا خبر لان حتى حينئذ حرف ابتداء
والجمله بعدها مستأنفة فتحلوا المبتدأ عن الخبر افظا وهو ظاهر وتقدير الانه
لا دليل عليه فسقط ما قيل انه يمكن تقدير الخبر أى سيري حاصل وكذلك كان سيري
أمس حتى ادخلها ان قدرت كان ناقصة وحتى ما دخلها الخبر ولم يبق در الا ظرف
وهو أمس خبر المكان فان قدرت كان تامة وامس متعلقا بسيري أو ناقصة وامس
متعلقا بحذف على انه خبر كان رفعت لان ما بعد حتى حينئذ حال مسبب فضلة
وحتى فيه ابتداء ثبوتية وعلامة كونه حالا أو مؤثلا به صلاحية جعل الفاء في موضع
حتى (قوله مرض زيد حتى أنهم لا يرجونه) فلا يرجونه حال لانه في قوة قولك
فهو الآن لا يرجوني ومسيبها قبله لان عدم الرجاء مسبب عن المرض وفضلة لان
الكلام تم قبله بالجمله الفعلية ويحتمل انه مثال للحال التأويلي على معنى انه بحيث
لم يرجونه في الماضي والتعبير بالمضارع كأنك قلت حتى قلنا لا يرجونه (قوله
العاطفة) أى لمصدر مؤول من ان والفعل بعدها على مصدر متصيدها قبلها كما
اشار اليه الشارح فيما سيأتى وكون النصب بان مضمرة هو الصحيح لان أو حرف
عطف لا عمل لها ولذلك لا يتقدم معمول الفعل عليها ولا يفصل بينها وبين الفعل
لسكن انظر الفصل بالقسم وما قيل بجواز الفصل به في اذن ونقل ابن مالك عن
الاخذش انه جواز الفصل بالشرط وذهب الكفاقي الى ان أو ناصبة بنفسها
والقراء الى ان النصب بالخالفة (قوله الصالح في موضعها الى أو الا) أجود من
قول بعضهم التي بمعنى الى أو الا كما وقع في بعض نسخ المتن فانه يوهم ان أو ترادف
الحرفين وليس كذلك بل هي العاطفة وأحسن منه قول الخلاصة اذا يصلح في
موضعها حتى أو الا لان حتى معين كلاهما يصبح هنا الا قول الغاية مثل الى والثاني
التعليل مثل كي فتشمل كلامه نحو لا أرضين الله أو يغفر لي ولا يناسب هنا معنى الى
ولا معنى الا لانه يوهم انتطاع الارضاء اذا حصل الغفران فيمتعين هنا التعليل وتعين
الغاية في لا تنتظره أو يجي والاسمئة في لأقتلن الكافرا أو يسلم ويصلح للتقديرات
الثلاث لأزمنك أو تقضيني حتى وخرج بقوله الصالح الخ التي لا يصلح في موضعها
واحدة منهما فان الفعل بعدها منصوب بان مضمرة جوارزا كما تقدم لكن يرد عليه

فضلة نحو مرض زيد
حتى أنهم لا يرجونه (و)
الموضع الثالث مما يجب
فيه انما ان أشار اليه
بقوله (بعد أو) العاطفة
الصالح في موضعها الى أو الا
فلا قول (نحو) قولك
لأزمنك أو تقضيني حتى
أى الى ان تقضيني حتى
وكقوله

الصالح في موضعها كى كما عرفت (قوله لا أستسهل الخ) صدر بيت مجزؤه فما اتفقت
الآمال الا لصار **و** جوز أبو حيان كونه في هذا البيت بمعنى الا قال الدماميني
وليس بشئ وفيه نظر لان كون أو بمعنى الجمع عليه كما في شرح العمدة وهو
الذى اقتصر عليه سيبويه قال الرضى أو في الاصل لاحد الشئين فاذا قصد مع
افادته هذا المعنى الذى هو لزوم أحد الأمرين التخصيص على حصول أحدهما
عقب الآخر وان الأول امتد الى حصول الثانى نصبت ما بعد أو فسيبويه بقدره بالا
وغیره بالى والمعتبران يرجعان الى شئ واحد فان فسرت به بالا والمضاف بعده محذوف
وهو الظرف أى لا الزم لك الا وقت ان تعطينى فهو في محل النصب على انه ظرف لما
قبل أو وعند من فسره بالى ما بعده بتأويل مصدر مجرور باو التى بمعنى الى انتهى
ومع هذا لا يقال ان كلام أبى حيان ليس بشئ وقول الرضى ان الجر بأو خلاف
ما عليه الجماعة من أنها عاطفة فكأنه جعل تقديرها بالا والى تقدير معنى وا عراب
ونص ابن مالك في شرح الكافية على انه تقدير لفظ فيه المعنى دون الاعراب
والتقدير الاعرابى المرتب على اللفظ ان يقدر قبل أو مصدر و بعدها أن ناصبة
للفعل وهما فى تأويل مصدر معطوف بأو على المقدر قبلها (قوله متصيد من الفعل
السابق) ليس المراد به الفعل الاصطلاحي بل ما يشمل الجار والمجرور وما يؤول
منه المصدر (قوله بعد فاء السببية أو او والمعية) أى العاطفتين كما يعلم من متن
التوضيح وغيره وألحق المكوفيون بذلك لفظة ثم فى قوله سلى الله عليه وسلم لا يقولن
أحدكم فى الماء الدائم ثم يغتسل منه وجوز ابن مالك فيه الرفع والنصب ورد بانه
يصير المعنى النهى عن الجمع بين البول والاعتسال وليس الحكم خاصا به بل لوقال
فى الماء فقط كان داخل تحت النهى ويجوز فيه الجزم أيضا (قوله وهى التى
قصد الخ) أى التى قصد بها سببية ما قبلها لما بعد لان العدول عن العطف الى
النصب للتخصيص على السببية حتى يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى ما ذالم قصد
السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها قال المصنف فى بعض تعاليمه انما نصبوا بعد التاء
فى تلك المواطن لانهم لما قالوا لا تقطع عنا فتجفون لم يمكن عطف فتجفون على
تقطع والالجزم فى بصير المعنى ولا تجفك والمراد ان بينهما على ان لا تقطع بسبب
الجزاء فنزلوا لا تقطع منزلة مصدر وعطفوا الفعل بتقدير ان عليه فصارعطف
اسم على اسم أى لا يمكن منك ان تقطع فغناء من هذا يدل على السببية وهكذا الكلام
فى اخواتها لو شاركون الثانى مع الاول فى اعرابه علم انه داخل فى معناه ولما عدل به
عن اعرابه علم انه غير داخل و به هذا علم انه لا يغنى عن أن يأتيوا بالفعل اتيانهم
بالمصدر لانهم لو قالوا لا يمكن منك اتيان فاعطاء من اجاز ان يظن انك تنفى كلا

لا تستسهل النصب أو أدرك
المسئ (و) الثانى (نحو) قوله
و كنت اذا غمزت قذاة قوم
(كسرت كعوبها أو تستهيا
أى لأن تستقيم والفعل فى
هذه الامثلة ونحوها مؤول
بمصدر معطوف على مصدر
متصيد من الفعل المتقدم
أى لا يكون لزوم معنى
أو قضاء منك وليكون معنى
كسرت كعوبها أو استقامة
منها (و) أشار الى الرابع
والخامس بقوله (بعد فاء
السببية) وهى التى قصد بها
الجزء (أو او والمعية)

المصدرين بخلاف ما اذا اقيمت بالفعلين وخالفت بين اعرابيهما وعلى هذا اذا كان
 الفعل موجبا نحو يطير الذباب فيغضب زيد لا يحتاج الى اضمحار لان دخول
 الثاني في اعراب الاول لا يغير معناه فاذا صح المراد لم يكن للعدول عن الاصل وجه
 فاما * فالحق بالحجاز فاستريحا * فضرورة واذا كان الفعل الثاني وافقا للاول في
 المعنى لا يجوز ان ينصب نحو ما أقوم فاحدثت اذا أردت نفي الفعلين وانما ينصب اذا
 كان مخالفا له في معناه ولا يصح عطفه عليه (قوله وهي المفيدة بمعنى مع) أي
 التي قصدت صاحبة ما قبلها لما بعدهما في زمان واحد وعلم بذلك ان النصب بعد الواو
 ليس على معنى النصب بعد التاء وقواهم تقع الواو في جواب كذا وكذا نحو ز طاهر
 فان الكلام بالعطف جملة واحدة كما اثر المءطوفات لكن الثاني يترتب على حصول
 الاول كالجزاء (قوله نخرج نحو ألم تاتنا فذكرت) أي من كل نفي دخل عليه
 اداة استفهام واريد التقرير بلا الاستفهام الحقيقي فان الاستفهام التقريري
 لا يجاب واللهذا لم ينصب جوابه في قوله تعالى ألم تر ان الله أنزل من السماء ماء فتصيح
 الارض نخضرة وهذا ما في التوضيح لذكر مخرج بعضهم في هذا بجواز النصب بل
 والجزم أيضا ووافقهم انهم استشهدوا على النصب في جواب الاستفهام بقوله
 ألم ألك جاركم ويكون بيدي * وبينكم المودة والائمان
 ولا شك ان المراد بالاستفهام فيه التقرير ومثله قوله تعالى أولم يسروا في الارض
 فمكون لهم قلوب وتوجه ان هذا الاستفهام له لفظ وهو غير الايجاب ومعنى
 وهو الايجاب فيجوز ان يراعى لفظه في نصب وان يراعى معناه فلا ينصب وقيل ان
 عدم النصب في فتصح أولى لعدم السببية لان الرؤية ليست سببا لاسباح الارض
 نخضرة وانما السبب نزول المطر فان قلت فعلى الرؤية عندهم في مثل هذا ما في
 ولذا أجاز والبدل في ما رأيت أحد اقول ذلك الازيد ادون ملجاء في أحد الازيد
 فلم ترفي معني ألم ينزل الله قلت ذلك وانصح في فعل الرؤية الا انه ليس على سبيل
 الوجوب والمراد صحة الرفع في الآية وهو يحصل بالوجه المذكور ولا يخفى ان هذا
 كانه يؤدي الى أن المحكوم بالنصب في جوابه أو بأنه لا محاب الاستفهام نفسه
 وأصل المسئلة مفروض في جواب النفي وانتهى ليجاب اذا تقدمه الاستفهام
 المذكور ام لا فليجرح ثم هل يمكن ان يقال ان قصد جواب الاستفهام المذكور لم
 ينصب أو النفي اجيب فالوجهان بالاعتبارين فليجرح (قوله وما تزال تأتينا
 فتحدثنا) فانه بمعنى الايجاب وكذا ما يعبرى مجراه في الاستعمال نحو قلنا
 تلقاني فأكرمك (قوله وما تأتينا الا فتحدثنا) أي مما انتقص النفي فيه بالاقبل
 الفعل بخلاف المنتقص بالابعد نحو ما تأتينا فتحدثنا الا في الدار كما أتى في كلام

وهي المفيدة بمعنى مع حال
 كونها (مبتدئين بنفي
 محض) أي خالص من معنى
 الاثبات فخرج نحو ألم تأتينا
 فتكرمك وما تزال تأتينا
 فتحدثنا وما تأتينا الا فتحدثنا

الشارح فيجوز فيه الرفع والنصب بخلاف ابن مالك وولده حيث أوجب الرفع
 ويقترع على ذلك ما لو قلت ما جاءني أحد الا زيدا أو كرمه فان جعلت الهاء لا جد
 نصبت لتقدم الفعل على انتقاض النفي وان جعلتها لا يدرفعت لتأخره عنه
 (قوله أو طلب بالفعل) لا يخفى انه ليس المراد بالطلب بالهمل الطلب بصيغة
 الفعل لان بعض أنواع الطلب ليس بصيغة (قوله حسبك فينام الناس) الجمهور
 على ان ضمة حسب شمة اعراب وانه مبتدأ خبره محذوف أي حسبك السمكوت
 وهو لا يظهر وقيل انه مبتدأ لا خبر له لانه في معنى ما لا يخبر عنه وهو اکتف وقيل
 ان الضمة ضم تبناء وهو اسم سمي به الفعل وبنى على الضم لانه كان معر يا وأجاز
 الكسائي النصب بعد الطلب بلفظ الخبر (قوله وبالمصدر) قال المصنف
 في تعليقه الحق ان المصدر الصريح اذا كان للطلب ينصب ما بعده قال وينبغي ان
 لا يقيدهم الخلاف باسم الفعل خاصة ما لم يظهر نقل بخلافه (قوله وباسم الفعل) هذا قول
 الجمهور ولان اسم الفعل لا يدل على مصدر يعطف عليه لكونه غير مشتق وخالفهم
 الكسائي فأجاز النصب مطلقا وفصل ابن جنى وابن عصفور فاجازاه اذا كان اسم
 الفعل من لفظ الفعل نحو زال فحذو ذلك ولا من معناه اذ لم يكن من لفظه نحو صه
 فنكرت قال في شرح الشذور وما أجد هذا القول بأن يكون صوابا (قوله على
 صريح الفعل) فان الفاء مجرد العطف من غير بسببية نحو ما نأينا فتحدثنا فيجب الرفع
 أي فحدثنا وكذا الواو نحو لانا كل السمك وتشرب اللبن اذا جرمت تشرب (قوله
 والمستأنفتان) فان الفاء مجرد السببية حينئذ لا لعطف نحو ما أتيتي فاكرمتك معنى
 فأتأت كرمك لكونك لم تأتي وذلك اذا كنت كارها لا تيانه والواو للمجرد الاستئناف
 لا للعطف نحو لانا كل السمك وتشرب اللبن ان رفعت تشرب وطاهر هذا انه اذا
 نصب تشرب تكون الواو عاطفة وواته ما صرح به في شرح الامعة انه لا يصح كونه
 مفعولا منه لانه لا يكفي فيه الاسم أو بلا لكن قال حفيد الموفع كغيره انه مفعول معه
 وحينئذ فالواو ليست للعطف فكيف تضمن ان بعدها وانما تضمن بعد العاطفة كما
 صرحوا به هنا فليحذر (قوله نحو لا يقضى عليهم فيموتوا) على معنى لا يقضى عليهم
 فكيف يموتون لا على معنى لا يقضى عليهم ميتين بل غير ميتين اذ يمنع أن يقضى عليهم
 ولا يموتون أي لا يكن قضاء عليهم فموتهم وانما قدر واحد التقدير فيه وفيما يأتي لان
 أن تجعل ما بعدها في حكم المصدر فيكون مفردا فيجب أن يكون المعطوف عليه
 وهو ما قبل الفاء في التأويل المفرد لعدم جواز عطف المفرد على الجملة التي لا محل لها
 من الاعراب (قوله وبالفعل) هل يشترط في ذلك أن لا يكون الخبر جامدا كما سيأتي
 في الاستفهام (قوله وبالاسم) نحو غيرات فتحدثنا بالنصب نظرا الى أن غير قائم

(أو طلب بالفعل) لا يخبر
 لاصالته في ذلك نخرج
 الطلب بلفظ الخبر نحو
 حسبك حديث فينام الناس
 وبالمصدر نحو سقيا فيريد
 وباسم الفعل نحو صه
 فنكرت فلا يجوز النصب
 بعد شيئا منها وخرج بقيد
 السببية والمعينة العاطفتان
 على صريح الفعل
 والمستأنفتان ويحمل قوله بنفي
 محض النفي بالحرف (نحو
 لا يقضى عليهم فهو تواتر وما
 تأينا فتحدثنا الا في الدار
 وبالفعل نحو ليس زيدا
 حاضر افيكم وبالاسم
 نحو أنت غيرات فتحدثنا
 والنفي مع الواو كذلك نحو

مقام النفي في المعنى وهذا مذهب الكوفيين واختاره ابن مالك والاكثرون على المنع نظرا الى أنه لا يجري مجراه في الاستعمال بخلاف نحو قلما تلقاني فتكرهني وكنذا قل رجل وأقل رجل لان هذه الكلمات تجري مجرى النفي العرف في الاستعمال (قوله ولما يعلم الخ) قال في شرح الشذور والمعنى والله أعلم انكم تجامدون ولا تصبرون وتطمعون أن تدخلوا الجنة وانما ينبغي لسكم الطمع في ذلك اذا اجتمع مع جهادكم الصبر على ما يصيبكم فيه فيعلم الله حينئذ ذلك واقعا منكم والواو في قوله تعالى ولما واو الحال والتقدير بل حسبتم أن تدخلوا الجنة وحالتكم هذه الحالة التي وحاصل ما اشار اليه أن العلم في الآية مجاز عن المعلوم وانه انفي لعدم وقوعه وبذلك يعلم الجواب عما يقال لما لا في وكيف يصح نفي علم الله وعلمه بتمعلق بالواجب والجائز والمستحيل فتدبر (قوله وشمل قوله أو طلب الخ) في شمله للاستفهام والاعراض والتخصيص نظر وقد يقال له أراد بالفعول مقابل الاسم فيدخل فيه الحرف وليتظلم كان الطلب بهم هذه المذكورات من اسم الفعل والخبر ليس محضار وكان بخواتم واعل طلبا محضار مع انه قد قيل انه محال يسا بموضوعين للطلب بل الحالة تستلزمه فان اريد انه في المذكورات ليس بالوضع فهو مشكل في اسم الفعل على القول بانه موضوع لعنى الفعل (قوله وهي المعبر عنها بالاجوبة الثمانية) ففيه تجوز والاصل المعبر عن اجوبتها بالاجوبة الثمانية أو المعبر عنها بذى الاجوبة (قوله قول الشاعر) أي بالنصب في قوله وهكذا ما بعده والشاعر المذكور أبو النجم الجلي (قوله يانا الخ) ناق منادى مرخم أي ياناقة والعنق بفتحين ضرب من السير ونصبه على انه نائب عن المصدر أو صفة مصدر محذوف أي سير اعناق والفتح الواسع نعمت (قوله فقلت ادعى الخ) قاله الاعشى وقيل غيره ادعى مثل اخر جي فاستعمل في الفعل واومكسورة مضموم ما قبلها الحذف لو او ثم كثرت العين لجاورة الياء واذا ابتدأت بالفعل فقال البدر ابن مالك بضم الهمزة نظرا الى ضم التاليت في أصل الامر وانه يجوز الكسر ذكره في فصل همزة الوصل وكذا قال أبوه في شرح الكافية وفي ايضاح أبي على مانصه وتقول للمرأة اغزى ادعى فشم الزاي والعين الضمة وضم الهمزة لان الضمة في حكم التيات وقوله وأدعو محل الشاهد وأندى بعد صوتا وانداء بعد الصوت وأندى خبر مقدم وان ينادى في تأويل مصدر مرفوع على انه الخبر ونظيره في محي اسم أي نكرة وخبرها معرفة قوله تعالى ان أول بيت وضع للناس للذي ببكة (قوله وفي جواب النهي الخ) شرط النهي عدم التقض بالا قال في شرح الشذور ولو تنص النهي بالاقبل الفاعلم ينصب نحو لا تضرب الا زيدا فيغضب فيجب في يغضب الرفع ويتنص النصب

ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم (و يعلم الصابرين) وقس الباقي وشمل قوله أو طلب بالفعل الامر والنهي والدعاء والاستفهام والاعراض والتخصيص وهذه سبعة مع النفي المتقدم تصير ثمانية أشياء وهي المعبر عنها بالاجوبة الثمانية وزاد القراء الترجي واختاره ابن مالك لتبوت ذلك مما عا فتصير على هذا تسعة وقد جمعها بعضهم في بيت وهو مروانه وادع وسل واعرض لخصمهم * تن وارج كذلك النفي قد كلاً * مثال النصب بعد الفاء والواو في جواب الامر قول الشاعر ياناق سيري عنقا فسجما الى سليمان فستريحا * وقوله

فقلت ادعى وأدعوان أندى لصوت أن ينادى داعيان وفي جواب النهي قوله تعالى (ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي) وقوله الشاعر

انتمى فان نقض بعدها لم يمنع النصب نحو لا تضرب زيدا فيقضب عليك الاتاديا
وانظر تقييده بالاهل بخبر غيرها (قوله لانه عن خلق الخ) صدر بيت لاني الاسود
الله تلى عزيمه عار عليك اذا فعلت عظيم والشاهد في وثاق وعار خبر مبتدأ محذوف
أي ذلك عار عليك وعظيم صفة واذا فعلت معترض بينهما والخلق يضم اللام ملكة
تصدر بها الافعال سهولة (قوله وفي جواب الدعاء) بشرط ان يكون بفعل أسلى
فخرج الدعاء بالاسم نحو سعيالك والدعاء بلفظ الخبر نحو رحم الله زيدا فيدخل
الجملة (قوله هل لنا من شفعا الخ) من مزيدة في المبتدأ وانما خبر مقدم ويجوز ان
يكون شفعا فاعلا ومن مزيدة لاعتماد الجار والمجرور على الاستفهام والقائه
طالفة للمصدر المؤول على المصدر المتصيد مما قبلها أي هل حصول شفعا شفاعة
منهم لنا (قوله تبيت ريان الخ) كذا أنشده بعض النحاة قال أبو حيان ولا أدري أهو
سموع أو مصنوع انتمى أقول هو من كلام الشريف الرضي تسيب الطالبيين وهو
وان كان أشعر الطالبيين بل القرشيين كما قال صاحب التيممة لكنه من المولدين
كما يعرف من ترجمته في التيممة والريان ضد الظمان والكبرى النعاس والمراد به في
البيت النوم والمسوع اسم مفعول من لسعته الحية أو العقب وإيلة المسوع كناية
عن ليلة السهر قال في المعنى وذكر لي رجل عن كثير ممن يقرأ علم العربية انه
استكمل قول الشريف المرتضى وأنشده هذا البيت وقال كيف تم التاء من تبيت
وهو لا مخاطب لا للمتكلم وفتحها من أبيت وهو للمتكلم لا للمخاطب فبينت للجحاكي
ان الفعلين مضارعان وان التاء فم الام الكامة وان الخطاب في الاول مستفاد
من تاء المضارعة يعنى والهمزة فيه للاستفهام لاهمزة المضارعة والتمكلم في الثاني
مستفاد من الهمزة وان الاول مرفوع لمولده محمل الاسم والثاني منصوب بأن
مضمرة بعدوا والمصاحبة (قوله لكان يشترط فيه الخ) ويشترط في الاستفهام
ايضا أن لا يتضمن وقوع الفعل نحو لم تضربه فيجاء بك فان الضرب اذا وقع به عذر
سبك مصدر مستعمل منه قاله ابن مالك أخذ من رداني على تجوز الفارسي والرحاج
في ونسكتون من قوله تعالى لم تلبسون الحق بالباطل وتكتمون الحق وأنتم تعلمون
النصب فنسقط النون من حيث العربية على معنى لم تجبه عن ذا وذا بان اضهار ان هنا
قبيح لان نسكتون معطوف على موجب وقرير وليس بمستفهم عنه وانما استفهم
من السبب في اللبس واللبس موجب قال أبو حيان وهذا لم يشترطه أحد من
اصحابنا بل اذا عذر سبك مصدر مما قبله اما لانه ليس ثم فعل ولا مافى معناه واما
لاستحالة سبك مصدر مراد استقباله لاجل مضى الفعل فانما يهدر فيه مصدره قدر
استقباله مما يدل على المعنى فاذا قيل لم تضرب زيدا فاضربك أي لكان منك تعرف

لانته من خلق وثاق منه
وفي جواب الدعاء نحو
قوله اللهم تيب علي فانوب
وقوله اللهم ارزقني بهيرا
وأصح عليه وفي جواب
الاستفهام نحو هل لنا من
شفعا فيشفعوا التا وقوله
أبيت ريان الجفون من
الكبرى * وأبيت منك
بليدة المسوع *
لا يكون باداة بلها جملته
اسمية خبرها جامد فلا
يجوز هل أخوك زيد
فأذكره بالنصب وفي
جواب العرض قوله

(رفصد) به (الجزء)

لطلب السابق عليه
 بأن قدر مسبقا عنه
 (جزم) ذلك المضارع وجوبا
 باداءة شرط مقدره هي وفعل
 اشترط (نحو) قل (تعالوا
 أن) فأتى تقدمه طلب وهو
 تمسوا وقصد به الجزاء الجزم
 وعلامة جزمه حذف الواو
 والمعنى تعالوا فان تأتوا أن
 عليكم فالتلاوة عليهم مسببة
 عن محبتهم وشهه أين بينك
 أترك وحديث بين
 الناس وقوله مكانك محمدى
 أوتى ترجى وكذلك يجزم
 المضارع بعد الترجى اذا
 سقطت الفاء عنده من أجاز
 نصبه قال أبو حيان في
 الارتشاق وقد جمع الجزم
 بعد الترجى واستشهد به
 في شرح التسهيل بقول
 الشاعر
 بل اتفاننا منك نحوى مبسر
 بل منك بعد العسر عطفك
 للبسر *
 قال المرادى وهذا دليل على
 صحة مذهب الكوفيين فان
 سقطت الفاء بعد غير الطلب
 وهو الخبر المتيقن والماي أو
 بعد الطلب ولم قصد بها
 بعدها الجزاء وجب الرفع
 وما ذكرناه من ان المضارع بعد

قوله تعالى هل أدرككم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم الى قوله يغفر لكم
 ذنوبكم فان الجزم في جواب تؤمنون بالله ربنا هو دون لانها من تأتوا فمعناها
 الطلب أى آمنوا واجهدوا وليس الجزم في جواب الاستفهام لان غفران الذنوب
 لا يتسبب عن نفس الدلالة بل عن الايمان والجهاد وقيل الجزم في جوابه تنزيل
 للسبب وهو الدلالة منزلة المسبب وهو الامتثال (قوله رفصده) أى بالمضارع
 (قوله لطلب السابق) أى للطلب باطلب السابق عليه بأن قدر مسبقا
 منه أى عن المطلوب بالطلب المذكور (قوله جزم) بهم الجارم ليحرق كلامه على
 كل الأحوال الآتية وفي شرح الكافية الجزم عند التعرر من الفاء جائزه باجماع
 (قوله باداءة شرط مقدره) أى بهذا الطلب مدلولوا علمها به وهل يتعين تقدير ان قال
 الرضى واعتدل ذلك لاستبعادهم ناد الجزم للفعل وليس ما استبعدوه به مدلوله
 اذا جاز ان يجزم الاسم المتضمن معنى ان فعلين فالمانع من جزم الفعل المتضمن
 معناه فاعلا واحدا انتهى وفيه ان تضمن الفعل معنى الحرف اما غير واقع أو غير
 كثير كما أتى (قوله فان تأتوا الخ) قال في شرح الشذور ولا يجوز ان يقدر فان
 تتعالوا لان تعال فعل جامد لا مضارع له ولا ماضى حتى توهم بعضهم انه اسم فعل
 (قوله أين بينك أترك) أى ان تعرفه أترك (قوله وحديث بين الناس)
 أى ان تكلف عن الحديث بين الناس وذكرنا في حديث وقع في النسخ ثابتة وفي
 خط الحشبي وهو لا يوافق ما مر من انه محذوف وجوبا (قوله مكانك محمدى الخ)
 مجزيت لامر وبين الاطناب صدره وقولى كما أجشأت وجاشت * وجشأت
 اضطربت وجاشت خافت ومكانك اسم فعل بمعنى أثبتى وهو فى الاصل ظرف مكان
 ثم نقل عن ذلك المعنى وجعل اسم فعل والمعنى الرضى مكانك محمدى بالشجاعة
 أوتى ترجى بالقل من آلام الدنيا (قوله بل) مضارع مجزوم في جواب أترجى
 وعلامة جزمه اسكون (قوله وهذا دليل الخ) فيه انه لا يلزم من الجزم بعد اسقاط
 الفاء التصب مع ثبوت ما بدليل الجزم بعد اسم الفعل والخبرى لفظا الأمرى معنى
 (قوله وهو الخبر المتيقن والمضى) لان الجزم يتوقف على السببية وهي مقبولة فهما
 أما الاول قطاهر وأما الثاني فلأنك اذا قلت ما تبنا فتحذف ما لا يكون انتفاء
 الايمان سببا للحديث واهذا رد على الكوفيين والزجاج فى اجازة الجزم فى جواب
 الذى بأنه لا يسمع معهم ولا قياس لكن قد يقال النفي قد يكون سببا نحو ما عظمنا
 منك (قوله وجب الرفع) اما على الوصف ان كان قبله نكرة لا تصلح للحال نحو
 ذهب لى من لندى وايسر تبنى على راء الرفع كذا فى الواو فى تفسير ابقاعى المسمى
 بالناسبات وقد استشكل القاضى العضاة فى الفوائد الغيبائية كون يرت على

وما ذكرناه من ان المضارع بعد شرط الفاء مجزوم بالاداءة المقدره هو مذهب الجمهور

وهو الامع كما في المغني
وقيل انه مجزوم بنفس
الطلب لتضمنه معنى
حرف الشرط كما ان أسماء
الشرط انما جرت لذلك
وهو مذهب الخليل وسيبويه
وجرى عليه في الشرح وقيل
انه مجزوم بنفس الطلب
لنيابته عن الشرط كما ان
النصب خبر ياتي في قولك ضربا
زيد النيابة عن ان ضرب لا
لتضمنه معناه وهو مذهب
الفارسي والسيرافي (وشرط
الجزم) بعد الامر صحة
حلول أن تفعل محله كما في
التهميل والجامع نحو أحسن
الى أحسن البلب بخلاف لا
أحسن (وبعد النهي) عند
غير الكسائي (صحة حلول
ان) الشرطية مع (لا) النافية
(محله) اي النهي مع صحة
المعنى وظاهر عبارة الألفية
ان لاهذه نافية بالهاء لانافية
بالفاء وشرحها على ذلك
الشاطبي والمكودي وذلك
(نحو لاتدن من لأسد تسلم)
اذ يصح أن يقال ان لاتدن
من الأسد تسلم را - اسلا -
مبني على عدم التنوين (بخلاف)
نحو لاتدن من الأسد
(يا كلك) اذ لا يصح ان يقال
ان لاتدن من الأسد يا كلك لان الأكل لا يتسبب عن عدم التنوين والتسبب عن التنوين

قراءة الرفع صفة بأنه يلزم عليه عدم اجابة دعائه عليه السلام لان يحيى عليه
السلام قتل في حياته ولا يكون وارثا الا اذا تخلف بعده وقد قال الله تعالى
فاستجبنا له ووهبنا له يحيى قال فجعل استثنائية ولا يلزم حينئذ الا تخلف ظهره عليه
السلام هكذا نقل لي عنه وأنا اجله من ذلك لانه لا يلزم تخلف دعائه ولا يتجرأ على
مقامه باخلاف ظهره بأن الاخبار عن قتله قبله ان كان عن النبي صلى الله عليه وسلم
ومع السند كان تسمية العلم الذي أخذه عنه في حياته ارثا مجازا مرسلا باعتبار
ما يؤول اليه في الجملة لاسيما مع جواز ان يكون يحيى عليه السلام علمان عاش بعده
أبيه علمهما السلام وذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم سمي العلم ارثا على وجه
الاستعارة التبعية بقوله عليه الصلاة والسلام العلماء ورثة الأنبياء ولا شك ان
من ضرورة تعلم العلم حياة المأخوذ عنه ولم يرد منع في تسميته ارثا وحينئذ ضرورة
يؤول من وراثي بما غاب عنه وان لم يصح موته قبله بالطريق المذكور لم يتجه السؤال
أصلا فان التوارث الفدوية عن اليهود وهو لا شيء ونقل البغوي اول سورة بني
اسرائيل ما يقتضي موت زكريا قبل يحيى أو على الحال ان كان ما قبله معرفة يصح
يحيى على الحال منها نحو ولا تمنن تستكثر أو على الاستئناف نحو وقال رائدهم ارسوا
تراواها أو على العطف نحو ولا يؤذن لهم فيعتذروا نادا المعنى نفي الاذن في
الاعتذار فلا يصح ثبوت الاعتذار منهم بعد ذلك ويدل على ان النفي الداخل على
الاذن معناه نفي الاذن في الاعتذار قوله تعالى لا تعتذروا اليوم (قوله وهو الاصح كما
في المعنى) قال فيه لان الحذف والتضمين وان اشتركا في انهما خلاف الاصل لكن في
التضمين تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف وايضا فان تضمين الفعل معنى الحرف
اما غير واقع أو غير كثير ولا نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط
ومراوده بالحرف في قوله تضمين معنى الحرف الحرف الموجود كما هو الظاهر لا ما هو
أعم منه ومما حقه أن يوجد فلا يرد عليه ان افعال الانشاء كعمى وزعم متضمنة لمعنى
الحرف الذي حق الانشاء أن يؤدي به واعتراض ابن مالك القول بأن الجزم باداءة
شرط مقدرة بقوله تعالى قل لعبادي يقولوا الصلاة لانه لو كان التقدير ان يقول
ليقيموا الصلاة يقيموها استلزم أن لا يتخلف أحد من المقول له ذلك عن الاعتدال
والتخلف واقع وأجيب عنه بأجوبة احسن منها ان الشرط لا يلزم أن يكون علة تامة
للجزاء فيجوز أن يتوقف على أمر آخر كالتوفيق هنا (قوله كما ان التصيب بضم با
الح) هو الامع كما في التمهيل وبه فهم يرى انه منصوب بالاسم المحذوف أو
اضرب زيدا ويدل الجزم بلا مقدرة (قوله وشرط الجزم بعد الأمر) غير الا
من أنواع الطلب ما عدا النهي كالأمر في الشرط المذكور نحو أين بيننا

ان لاتدن من الأسد يا كلك لان الأكل لا يتسبب عن عدم التنوين والتسبب عن التنوين

المستفاد منها والافغنى لم هو النفي لا غير (قوله وقد تم) كقوله

لولا فوارس من نعم وأسرتهم * يوم الصلوة لم يوفون بالحمار

(قوله حملا على ما) أى كما يقول الجمهور وقوله أولاً أى كما يقول ابن مالك وقوله هم
أولى لأن ما تنفى الماضى كثيرا وهو بالاقبال (قوله لم يكن هل هو الخ) القول بأنه
ضرورة هو ما ذهب اليه السعدوظاهر كلام ابن مالك انه لغة (قوله حكاهما اللحياني)
بكسر اللام وسكون الحاء (قوله وقرئ ألم تشرح) قال فى المعنى اعطاء لم حكم ان فى
عمل النصب ذكره بعضهم مستشهدا بقراءة بعضهم ألم تشرح بفتح الحاء وفيه نظر إذ
لا تحل لن هنا وإنما يصح أو يحسن حمل الشئ على ما يحل محله وقيل أصله تشرح
ثم حذف النون الخفية وأبقى الفتح دليلا عليها وفى هذا شد وذان تؤكد المنفى بل مع
انه كالفعل المسمى وحذف النون اغترقت مع ان المؤكد لا يلبق به الحذف وقال
الدماميني يحتج على ان حركة الحاء أتباع لحركة الراء التى قبلها أو اللام التى بعدها
(قوله أختها) احتراز من الوجودية والتى بمعنى الاوانتقيد بأن هذين لا يحفظ
دخولهما على المضارع فلا حاجة للاحتراز لوجه ما بقوله نفي المضارع الا ان
يكون المراد الاحتراز فى المحكوم عليه بهذا الحكم أى نفي المضارع لئلا يهضم
محموم هذا الحكم لافراد لما فى هذا الاحتراز تقييد المحكوم عليه ليصح الطلاق
الحكم وتبنيه على انه قائم عن غير النافية (قوله من لم) أى الجازمة وما أى
النافية وهذا مذهب الجمهور وقيل انها بسيطة (قوله متوقعا ثبوته) بفتح القاف
أى منتظرا وقوع حصول الفعل وذلك لأن ما تنفى قد يفعل بخلاف ما تنفى
يفعل هذا هو المناسب لما أسلفه الشارح من انه ما يقبلان زمن المضارع وان كان
المناسب لمذهب سيبويه قول المحشى لان لما تنفى قد فعل بخلاف ما تنفى فعمل
وجعله الرضى نفي لما المتوقع غالبا قال وقد تستعمل فى غيرا توقع بدل المتوقع أيضا
شخوذ لم يلبس ولما ينفعها اندم (قوله لما يتنقض ما أمره) أى لم يفعل ما أمره به
وما ووصولة والعائد محذوفان قدر مجرور أى ما أمره به وردا شرط حذف
المجرور ان يجر الموصول بمثل ما جربه وان قدر غير مجرور لان أمر قد يعتدى للثاني
بنفسه فان قدرة متصل لازم اتصال الضمير مع اتحاد الرتبة وهو واجب الانفصال أو
منه صلا وهو لا يحذف لان حذفه مقوت للغرض الذى انفصل له ويجاب عن الاول
بأنه لا يلزم من منع ذلك لا فوطا به منعه قدر الزوال الفع الاقضى وعن الثانى بأنه انما
يتمتع لاجل اللبس الحاصل ولا ليبس هنا (قوله وجواز دخول ههزة الاستفهام علمها)
دخولها على لم أكثر من دخولها على لما والاكثر كون الههزة للأخلة على لم لا تفر
والاعتراف بما بعد النفي فيجيب بلى وقد تانى غير ذلك كلابطاع نحو ألم يأن للذين

وقد تم عمل حملا على ما أولا
ذمير تقع المضارع بعدها
لم يكن هل هو ضرورة أو لغة
فبسته خ لاف والنصب
بها لغة حكاهما اللحياني
وقرئ ألم تشرح (ولما)
أختها وهى مسكتة من لم وما
ويقال فيها حرف جزم لنفى
المضارع ووقا به ما تنسبا اتصالا
نفيه متوقعا ثبوته (نحو لما)
يتنقض ما أمره ويشتركان
فى الحرفين والاختصاص
بالمضارع والنفي والجزم
والقلب للماضى وجواز
دخول ههزة الاستفهام
عليها وتقدر لم

آمنوا (قوله بصاحبة أداة الشرط) أي يجوز ذلك بخلاف لما قال الرضي وكان ذلك
 لسكون فاصلة تويين الهمال الحرفي أو شبهه ومع موله يريد بشبه الحرفي أسماء
 الشرط كمن تقول من لم يكرمني أهته ولا تقول من لما قال الدماميني هذا تصرح من
 الرضي بأن حرف الشرط هو العامل للجزم في المضارع المقترن بحرف النفي وليس
 كذلك وقال السمين في اعراب فان لم تفعلوا الآية ان الشرطية داخلة على جملة لم
 تفعلوا وتفعلوا محذور لم (قوله نحو هل أتى الخ) كذا مثل أبو حيان واعتزته بلم يده
 الهماء السبكي في العروس بان الحال هنا مقيدة بالحين التندير ولم يكن فيه شيئاً
 مذكوراً ولم ينقطع ذلك أصلاً كقولك لم يقم زيد أمس والتحقيق ان النفي الذي تكلم
 في انقطاعه هو نفي الحدث المحذور بنفسه فاذا كان مقيداً بظرف فاتصاله باستغراق
 النفي الظرف كقولك لم يقم زيد أمس فهذا نفي متصل وأما القيام فيما بعد أمس فلا
 تعرض في النفي اليه لانه نفي ولا اثبات بخلاف النفي الذي لا يتقيد بظرف فانه يستغرق
 الاوقات التي لا غاية لها الى زمن النطق (قوله ومن ثم) أي من أجل انفراد لم بما
 ذكرنا للازم منه ان لما لا يجوز انقطاع نفي منقها وحوال لم يكن ثم كان مترتب على
 الحكم المصرح به وامتناع لما يمكن ثم كان مترتب على اللازم فتأمل (قوله يجوز حذف
 محذومها) أي لدليل كافي المغنى والتسهيل لان ما نفي قد فعل وقد يجوز حذف
 مدخولها كقوله وكان قد فعل النفي على الاثبات وأورد الدماميني ان لم لنفي فعل
 وهو محذور حذفه لا دليل (قوله يوم الاغارب) يروي بالعين المهملة والزاي المعجمة
 وياعين المعجمة والراء المهملة بمعنى التباعد (قوله فضرورة) أي فلا يرد نفيها (قوله
 واما يدخل الايمان في قلوبكم جملة) - متأنفة أو حال من الضمير في قولوا وليست
 تكسرا بعد قوله لم تؤمنوا لان فائد لم تؤمنوا تكذيب دعواهم وقوله ولما يدخل
 توقيت ما أمروا به ان يقولوه وقال الزنجشيري وما في لما من معنى التوقع دليل على
 ان هؤلاء قد آمنوا بعد قال أبو حيان ولا أدري من أي وجه يكون المنفي بلما يقع بعد
 ورد بان النفي قد فعل وقد لا توقع (قوله وتوقع المستحيل محال) فيه نظر لان المحال
 وقوع المستحيل وأما توقعه فليس بمستحيل ألا ترى ان المحال قد يتبين (قوله الدالتين
 على الطلب) لو قال الموضوعتين للطلب كان أولى فان اللام قد يراد بها أو بمعنى
 الخبر نحو قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مداواتهم - يد نحو ومن شاء فليكفر
 ولا قد تستعمل في التهم - يد كقولك لعبدك لا تطعني وأما يكفر وجمعا - تبناهم
 وليتمتعوا فيجتمعا في اللامان التعليل فيكون ما بعدهما منصوباً والتهم - يد فيكون
 محذوماً ولكن اللام موضوعة لطلب الفعل ولا موضوعة لطلب الترك وخرج بهما
 غيرهما كلامى التعليل والجود ولا التافيت والرائدة وسمع الجزم بلا التافيت اذ صلح

بصاحبة أداة الشرط نحو
 ان لم ولولم ويجوز انقطاع
 نفي منقها نحو هل أتى على
 الانسان حين من الدهر لم
 يكن شيئاً مذكوراً ومن ثم
 جاز لم يكن ثم كان وامتناع لما
 يمكن ثم كان قال الدماميني لما
 فيه من التناقض لان امتداد
 النفي واستمراره الى زمن
 التكلم يمنع من الاخبار
 بأن ذلك المنفي المستمر بنفسه
 وجد في الماضي نعم الاخبار
 بأنه سيكون فيما يستقبل صحيح
 ولا ينافي استمرار النفي في
 الحال وتفسر لما لا يجوز
 حذف محذومها اختياراً تقول
 قاربت البلاد ولما أي ولما
 أدخلها أو ما قوله
 احفظ وديعتك التي
 استودعتها * يوم الاغارب
 ان وصلت وان لم * فضرورة
 وتوقع منقها نحو ولما يدخل
 الايمان في قلوبكم ومن ثم
 امتنع ان يقال لما يجتمع
 الضدان لاستحالة اجتماعهما
 وتوقع المستحيل محال (و) يجوز
 المضارع أيضاً (باللام ولا
 التلميذتين) أي الدالتين على
 الطلب

(لا تشر لنا بالله) ولا الدعائية
تخوونا بنا (لا تؤاخذنا) ان
تسبنا أو أخطأنا وجرم فعل
الغائب والمخاطب بلا كثير
قال الرضي على السواء ولا
تختص بالغائب كاللام وفي
الارتشاف ما يخافه وأما
جزمها ففعل المتكلم فقليل
جدا وسواء بنى للفعل أم
للفعل وما في الاوضح من
التفصيل فهو طر يقابله ضم
وأما اللام الطلية فجزمها
فعل المتكلم مبنيا للفاعل فقليل
أقل منه جزمها ففعل المخاطب
مبنيا أيضا للفاعل وهذه
الاحرف الاربعة المتقدمة
مع الطاب ان قلنا انه الجازم
بنفسه تجزم فعلا واحدا كما
متنا (وبقية الادوات الالية
(تجزم فعلين) متفقين أو
مختلفين فان كانتا متفقين
كضارعين فالجزم للفظهما
تعودان تعودان بعدا واما ضين
فالجزم لملحدهما نحو وان عدتم
عدنا وان كانا مختلفين في ضيا
وهضارعا وعكسه فكل
منهما حاكمه نحو من كان يريد
حرف الآخرة نزله في حرفه
ونحو من يقيم اليلة القديرا يانا
واحتسابا يغفر له ما تقدم وهي
(ان واذا) وهما موضوران
للدلالة على مجرد تعاقب الجزم

قبيلها كي نحو جنته لا يكون له على بجة وهو قليل ولذا لم يترهض له (قوله قد دخل في ذلك
الح) دخول ما ذكر لا ينافي دخول غيره كالاتماس كقولك لسا ويلك ليعمل فلان
كذا وماذا كرم من انقسام الطاب لما ذكر ظاهر على القول المرجوح في الاصول
والراجح ان كل ذلك يسمى أمرا ويحتمل انه جار على ذلك وانما عبر بذلك تأديبا (قوله
نحو ربنا لا تؤاخذنا ان نسبنا أو أخطأنا) قال في الكشاف ان قلت النسيان والخطأ
متجاوز عنهما اقسام معنى الدعاء تترك المؤاخذة فهم ما قلت الدعاء راجع الى سببها
وهو التفریط والغفلة قال السيوطي وهذا على مذهبه في منع التكليف بما لا يطاق
لانه دعاء يحصل الحاصل ونحن نقول يجوز الدعاء بقصبل الحاصل لانه يمكن
باعتبار الامالة (قوله وفي الارتشاف ما يخافه) وهو ان الاكثر كونها للمخاطب
ويضعف كونها للغائب كالتكلم ومن أمثله فلا يسرف في القتل (قوله فقليل جدا)
منه نحو * لا أعرفن رب ربنا حورامد امعها * وهو مما أقيم فيه المسبب مقام السبب
والاصول لا يكون رب ربنا فاعرفه والرب الرب القطيع من البقر الوحشية وانما كان قايلا
لان الانسان لا ينهي نفسه الا تجوزا وتزبلا لهما منزلة المخاطب (قوله قليل) نحو قوله
ته الى وانحمل خطاياكم وقوله صلى الله عليه وسلم قوموا فلاصل اكم أي لاجلكم
والفاء زائدة وانما كان قليلا نحو ما مر في النهي (قوله وأقل منه الح) وذلك لان له
صيغة تخصه وهي فعل الامر واختص المخاطب المذكور بالامر بالصيغة وغيره
باللام لان امر المخاطب أكثر استعمالا فكان التخفيف فيه أولى (قوله فعلا
واحدا) أي بالاصالة والاقدي بعدد الجزم بهاء عطف أو غيره نحو لا تضرب زيد
وتشتم عمروا (قوله تجزم فعلين) اعلمه أراد بالثاني ما يشتم الجملة ولو اسمية بقرينة
تمثله الآتي ثم هذا الحكم بالنظر الى الغالب فان اذا جيء به في مقام التوكيد
مع واو الحال لمجرد الوصول والربط تجزم فعلا واحدا ولا تحتاج الى جزاء نحو زيد
وان كثرت له تجبيل وكذلك اذا كان الشرط مانسبا وجاء بعده مضارع مرفوع على
ما مر ح م جمع (قوله كضارعين) أي معربين والسكاف للافراد الذهبية وكان
الاولى فان كانتا متفقين مضارعين وليست الصور على حد سواء قال أبو حيان نصوا
على ان الاحسن ان يكونا مضارعين اظهروا تأثير العمل فيهما ثم ماضيين للشاكلة
في عدم التأثير ثم ان يكون الاقل ماضيا والجواب مضارع لان فيه الخروج من
الاضعف الى الاقوى وهو من عدم التأثير الى التأثير وأما عكسه فالجزم وخصوصه
بالضرورة وجوزة ابن مالك تبعه الافراء اختيارا (قوله وعكسه) لاجابة اليه مع
التعبير في سابقه بالواو دون الفاء أو ثم (قوله ايمانا) أي تصديقا بانها حق وطاعة
واستسبا أي طلبا لرضا الله وثوابه لا للرياء ونحوه (قوله للدلالة على مجرد الح)

اللام للتعديل والغاية لاصالة للوضع لان ما وضع له مجرد ذاته سابق لا للدلالة عليه وقس عليه ما أشبهه (قوله بحسب ما يضاف اليه) لعل المراد باعتبار ما يضاف اليه بمعنى انه موضوع لشيء يكون من جنس ما يضاف اليه (قوله لا يعقل) ومنها الحدوث نحو أى ضرب تضرباً أضرب (قوله معنى الشرط) أى معنى هو الشرط الذى هو التعليق أو ضمنا معنى حرف الشرط فان الشرط قد يطلق على أدائه (قوله وهما موضوعان الخ) ظاهره انهما مستويان وذكر البدر ابن مالك ان مهما أعم من ما (قوله نحو ان يشا يذهبكم) أى نحو جزم ما ذكر الجزم بمعنى الجزوم وقس عليه (قوله وانك اذا ما الخ) الشاهد فيه ظاهر وتأت وتبان من الاتيان وتلف من أتى اذا وحده (قوله أيا ما تدعوا الخ) أى أى اسم وهو أفاى واقعة على الاسماء مفعول مقدم لتدعوا بمعنى تدعو او ما زائدة (قوله خليلي الخ) الشاهد فيه ظاهر وغير منصوب بتجاوز من حاولت الشئ أردته (قوله أيا الخ) صدر بيت عجزه * واذا لم تدر كالأمن من الم تزل حذرا * والشاهد فيه ظاهر وما حال ولم تزل حواب اذا وحذرا بفتح الحاء المهملة وكسر الذال المحجمة خبر لم تزل (قوله متى تأته الخ) الشاهد فيه ظاهر وتعشون من عشا يعشوا اذا أتى ناراً وجملة تعشون من الفعل والتفاعل المستتر فيه حال أى عاشياً (قوله مهما تأتا الخ) الضميران في به وبها عائدان كما قال الزمخشري على مهما حلا على اللفظ وحلا على المعنى لانها بمعنى الآية والاولى كافي المعنى ان يعود ضمير بهما الى الآية ومن آية في موضع نصب على الحال من الهاء في به فان قلت اذا كان الجار والمجرور حالاً من الضمير في به يكون العامل فيه تأت لان العامل في الحال هو العامل في صاحبها مع تصير يحتم بأن اللغز لا يقع حالاً ولا خبراً ولا صفة قلت اطلاق الحال على نفس الجار والمجرور - ما حجة من قبيل اطلاق اسم الجزء على الكل أو اسم المتعلق على المتعلق وهذا الجواب يؤدي الى الغناء ما صرح حوايه اذا لا يقع الجار والمجرور حالاً حقيقة وما في فسانحن لك بمؤثر جازية والجار والمجرور في محل نصب على الخبرية لانه الان الخبر لم يبيح في التنزيل مجرد ان الباء بعد ما الا وهو منصوب (قوله ما ننسخ من آية الخ) من لا تبعض متعلقة بحذون لانها صفة لاسم الشرط ويضعف كافي المعنى جعلها زائدة وآية حالاً بآية مفرد وقع موقع الجمع أى أى شئ ننسخ من الآيات وهذا الجور وهو الخ المبين لاسم الشرط والمزين لابهامه الحاصل من عموم (قوله حيثما تستقيم الخ) الشاهد فيه ظاهر قال في المعنى وهذا البيت دليل عندى على مجيئها للزمان أى انصرف بوجه بالزمان في قوله في غابر الازمان

اركب لا لا يعقل وفي نحو
 أى يوم تصم أصم للزمان وفي
 نحو أى مكان تجلس اجلس
 للكان (وأين وانى) وهما
 موضوعان للدلالة على المكان
 ثم ضمنا معنى الشرط (وايان
 ومتى) وهما موضوعان للدلالة
 على الزمان ثم ضمنا معنى الشرط
 (وهما او ما) وهما موضوعان
 لا لا يعقل ثم ضمنا معنى الشرط
 (ومن) وهو موضوع عن
 يعقل ثم ضمنا معنى الشرط
 وحيثما) وهو كائين وأنى مثال
 الجزم بان (نحو ان يشا يذهبكم)
 و باذ ما نحو
 وانك اذا ما تأت ما أنت آمن
 به تلف من اياه تأمر آتيا
 وبأى نحو أيا ما تدعوا فله
 الاسماء الحسنى وبأين نحو
 أينما تكونوا يدرككم الموت
 وبأنى نحو قوله
 خليلي انى تأتيا نى تأتيا
 أيا غير ما يرضى كما لا يحاول
 وبأيان نحو
 أيا ن تؤمنك تأمن غيرنا *
 وبمى نحو
 متى تأته تعشوا لى شوء ناره
 تجد خبر نار عند ما خبر موق
 وعمه انعمه ما تأتياه

٢٥ يس من آية لتسخرنا بها فسانحن لك بمؤثرين و بمن نحو (من يعمل - وأبيحزبه) و بسانحن
 (ماننسخ من آية أو ننسخها نأت بخير منها أو مثلها) و بحيثما نحو * حيثما تستقيم بقدر لك الله سبحانه في غابر الازمان
 فعلى ان هذه الأدوات بالنظر لموضوعها ستة أقسام

وذلك ظاهر في ان حيث للزمان وان لم يكن قاطعاً ما اذا مراده فلا اعتراض عليه
باحتمال خلافة (قوله ولها مصدر الكلام) لانها كادوات الاستفهام والعرض والتمني
تغير معنى الكلام والسامع يبنى الكلام الذي يصدر بالغير على أصله فلو جوز ان
يبنى بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك الغير أهو راجع الي سابقه له بالتغيير
أم غير السابقي بعده من الكلام فينتوش لذلك ذهنه ول يكون لها المصدر لا يتقدم
عالمها علمها أو ما قوله

ان من يدخل الكنية يوماً * يلقى فيها حادراً وطباً

ففي ان ضمير الشأن ومن مبتدأ (قوله بالنظر الى الخلاف في حقيقتها) أي والاتفاق
علمها (قوله فظرف) محله ما لم يدخل عليه حرف أو مضاف والتائب لما كان ظرفاً
فعل الشرط (قوله أو حدث فمفعول مطلق) وذلك يتصور في أي لانها بحسب
ماتضاف اليه وقد تضاف للحدث نحو أي ضرب تضرب أو ضرب وفي ما لانها موضوعة
لما لا يعقل ومن جات له الحدث وقد جوز في ما من قوله تعالي ما ننسخ من آية ان تكون
مفعولاً به لننسخ أي أي شئ ننسخ وان تكون واقعة موقع المصدر ومن آية هو
المفعول به والتقدير أي نسخ نسخ آية قاله أبو البقاء وغيره وقالوا بحسب ما صدر
جائز ولكن رد على هذا القول بأنه يلزم خروج جملة الجزاء من ضمير يعود على
اسم شرط وان من لا تزاد في الموجب والشرط موجب (قوله على ما صححه في
المغني) قال فيه لان الفائدة تمت ولا التزامهم يعود ضميرته اليه على الاصح ولان
نظيره هو الخبر في الذي يأتي به درهم انتهى وقال في المباحث الضمنية المتعلقة بمن
الشرطية ويشهد لما ذكرناه من ان الخبر هو فعل الشرط لا فعل الجواب وانه
لا يفتقر صحة الكلام الى ضمير يرجع من الجواب الى الشرط الحديث الآخر أخرجه
الامام أحمد من ملاء ذارحم محرم فهو حرفان ضمير هو حرفان ما يعود الى المولوك
لا الى من الواقعة على الملائكة ومن ذهب الى انه لا يلزم يعود ضمير من جملة الجواب
الى اسم الشرط أبو البقاء العكبري في الباب وساق عبارته ومقابل ما صححه في المغني
ان الخبر هل الشرط وحده أو مجموعهما (قوله أو على ضميره أو متعلقة ما شغال)
فلا قول نحو من رأيت فأكرمه ويحتمل ان يكون منه مهملاً أو أنه والتقدير مهملاً
يخضرتانها فتأناهم فسر لخصر لانه من معناه والثاني نحو من رأيت أخاه فأكرمه
واذا جرى الاشتغال فيماله المصدر قد المحذوف، وخر اعنه كما أشرفنا اليه في الآية
هذا وبقى ما لو وقع بعد ما لا يكون واقعا على زمان أو هو كان فعل ناقص فانه
لا يتصرف بعد ولا لزوم فلا يكون اسم الشرط مفعولاً به ولا مبتدأ بل يكون في محس
نصب على الخبرية لذلك الفعل نحو من كان أبوك وأما لو وقع الناقص بعد ما هو واقع

ولو اصدر الكلام وهي بالنظر
الى الخلاف في حقيقتها الرابعة
أقسام الأول ما هو حرف
باتفاق وهو ان الثاني ما هو
اسم باتفاق وهو الباقي ما عدا
اذ ما هو ما الثالث ما فيه
الخلاف والاصح انه حرف وهو
اذما الرابع ما فيه خلاف أيضا
والاصح انه اسم وهو مهملاً
ثم ما هو اسم ان وقع على زمان
أو مكان فظرف أو حدث
فمفعول مطلق والافان وقع
بعده فعل لازم في خبره
جملة الشرط على ما صححه في
المغني أو متعلق عليه فمفعول
به أو على ضميره أو متعلقه
فاشتغال وكذا القول في أسماء
الاستفهام (ويسمى) الفعل
(الأول) من الفعلين المجزومين
بأحد هذه الأدوات شرطاً

على الزمان أو المكان فهو باق على انه طرف وهو مع ذلك خبر وكونه طرفا ولا ينافي
 كونه خبرا كما قالوه في أيما تكوينا يدر ككم الموت وبق أيضا ما اذا وقع بعده فعل
 متعدل كنه عمل في غيره ولم يسط عليه ولا عمل في ضميره فانه في هذه الحالة يتكون
 مبتدأ كافي من يعمل سواء يجز به وجوز وافي من حيث اتنايه من آية ان تكون مهما
 في محل رفع على الأبتداء (قوله التعليق الحكم عليه) لوقال لانه شرط للتحقق الثاني لكان
 أولى والمراد ان الاداة ذات على جعله شرطا وان الثاني مسبب له اذا كان على صورته
 الطبيعية وليس المراد سببته في الخارج ج فان قولك ان وجد النهار طلعت الشمس
 بالنظر الى الخارج عكس ما قيل واحترزنا بقولنا اذا كان على صورته الطبيعية من
 نحو أنت طالق ان دخالت الدارقان شرطية مع الثاني ليس بسبب والحاصل ان
 معنى شرطية الأول ان العقل يحكم بوجود الثاني عند وجود الأول معلقا عليه لانه
 شرط في الواقع يتوقف عليه وجود الشيء كفي الطول وعبارة بعضهم أدوات الشرط
 ما تدخل على شيئين فتعمل أو أهمها سببا لثانيها والمراد يجعلها الشيء سببا ان المتكلم
 اعتبر سببية شيء شيء آخر بل ملزومية شيء وجعلها دالة عليه ولا يلزم ان يكون الفعل
 الأول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعبر المتكلم بينهما نسبة يصح
 ان يوردها في صورة السبب بل اللازم والمزوم كقولك ان شمتني أكرمك فاشتم
 ليس سببا لكون المتكلم اعتبر تلك النسبة الطهارا المكارم الاخلاق يعني انه منها
 يمكن بصيرا الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده (قوله
 جوابا وجزاء) قال الدماميني فهما عندهم لفظان مترادفان وشرط الجواب الافادة
 كخبر المبتدأ فلا يجوز ان يقدم فان دخله معنى يخرج منه الافادة جازومه من
 كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله (قوله لان مضمونه الخ) فهو
 ينبغي على الأول انبناء الجزاء على الفعل (قوله وتسميته جوابا الخ) هو ما قاله أبو حيان
 وقد منع كونها مجازا اصطلاحا بل هو حقيقة اصطلاحية نعلم دعوى التجوز صحيحة
 باعتبار اللغة (قوله لا تجز الا في الشعر خاصة) لانها موضوعة لمن معين واجب
 الوقوع والشرط المتقضى للجزم لا يكون الا فيما يجتمع من الوقوع وعدمه وهذا
 ما جرى عليه ابن مالك في الكافية وطاهر كلامه في التسهيل جواز ذلك في النثر على
 فله وهو ما صرح به في التوضيح فقال هو في النثر اذ وفي الشعر كتمير وجعل منه قوله
 عليه السلام اعلى وقاله مرضى الله عما اذا أخذت ما ضاجعك فكبيرا أربعا
 وثلاثين الحديث وذهب بعضهم الى انه تجزم في النثر اذ يزيد بعدها ما قال أبو حيان
 في شرح التسهيل اذا استعملت اذا شرط فهل تكون مضافة للجملة بعدها أم لا
 ولان قيل تكون مضافة وضمنت الربط بين ما نضاف اليه وغيره وقيل ليست

التعليق الحكم عليه ويسمى
 الثاني منها ما جوابا لانه
 مترتب على الشرط كما يترتب
 الجواب على السؤال وجزاء
 أيضا لان مضمونه جزاء لمضمون
 الشرط وتسميته جوابا مجازي
 وكذا جزاء لان الجزاء هو الفعل
 المترتب على فعل آخر نوا باعليه
 أو عقابا وهذا مفعول هنا
 وأسقط المصنف من الجواز
 ما ذكره بعضهم وهو اذن
 وكيفما ولولان المشهور في
 اذا انه لا تجزم الا في الشعر
 خاصة كقوله

وفي كيفية عدم الجزم لعدم
 السماع بذلك وأجاز الكوفي
 الجزم بها قياسا على غيرها
 وكذا أجاز الجزم به بدون
 ما وأما الولا فاصح أنها لا تجزم
 أصلا ومن أجاز مخصه بالشعر
 كقوله
 لو يشأ طار به أذوميعه *
 لاحق الأطال نهذوخصل
 وفهم من كلامه ان الجزم بحيث
 واذا مخصص باقتراح ما به ما
 كما لفظ به وهو الاصح وأما
 غيرها فهو قسمان قسم لا
 تخفهما وهو من وما رمهما
 وانى وقسم يجوز فيه الامر ان
 وهو أين وان وأى ومنى وأيان
 وما ذكره من ان هذه
 الادوات جائزة للشرط
 والجواب معاهومذهب
 صديقه ومحقق أهل البصرة
 واعتراض بأن الجازم كالجار
 فلا يعمل في شيئين وبأنه ليس
 لنا ما يتعد عمله الا ويختلف
 كرفع ونصب وأجيب
 بالفرق بأن الجازم لما كان
 لتعليق حكمه على آخر عمل فبما
 بخلاف الجار وبأن تعدد
 العمل قدعه من غير
 اختلاف كفعولى طن
 ففاهل اعلم وقيل ان الشرط
 مجزوم بالاداة والجواب
 مجزوم بالشرط واختاره ابن مالك في التسهيل وقيل ان الاداة والشرط

مضافة بل معمولة للفعل بعدها لانها لو كانت مضافة لكان الفعل من تمامها فلا
 يحصل بها الربط قال وينبئ على ذلك الخلاف في العامل فبما فن قال انها مضافة لعمل
 الجزاء ولا بدومن منع ذلك العمل فبما فعل الشرط كسائر الادوات انتهى وظاهره
 ان الخلاف جار فبما ان كانت جائزة وهو خلاف ما في المغني فليراجع (قوله واذا
 نصبك الخ) الشاهد فيه ظاهر (قوله قياسا على غيرها) رديان معنى ادوات الشرط
 تعليق فعل بفعل وكيف لو علقت لعلقت حال الفاعل والمفعول بحال أخرى رافع
 يمكن الوقوف عليه اظهروه والحال لا يمكن فبما ذلك خلفا لها وبان من الافعال
 ما لا يدخل تحت الاختيار فلا يصح ان يعلق عليه حال هو افاق قطرب الكوفيين
 ومذهب سائر البصريين المجازاة ما معنى لا عملا لخصا لفتها الادوات الشرط بوجود
 موافقة شرطها الجواب اقال في المغني فالواو من ورودها شرط ا قوله تعالى يتفق كيف
 يشاء يصوركم في الارحام كيف يشاء وجوابها في ذلك محذوف لدلالة ما قبلها وهذا
 يشك على اطلاقهم ان جوابها ما يجب مماثلة لشرطها انتهى (قوله ومن أجازوه) هو
 ابن السجري كما في المغني (قوله لو يشاء الخ) الضمير في يشاء عائذ الى فارس في البيت
 قبله والمبينة انشاط وأول جرى الفرس واللاحق الضامر والأطال جمع اطل بكسر
 الهمزة وسكون الطاء المهملة وهي الحاصرة وهمد بفتح النون وسكون الهاء أى
 جسم مشرف وخصل جمع خصلة بضم الخاء المججمة وسكون الصاد المهملة كغرفة
 وغرف وهي اقبعة من شعور وخرج الماذنون الجزم بلوهذا البيت على لغة من يقول
 شائشا بالالف ثم ابدت الالف همزة على حدة قولهم العام والخاتم يؤيده انه
 لا يجوز مجيء ان الشرطية في هذا الموضع لانه اخبار عما مضى ما معنى لو شاء (قوله
 وهو الاصح) لانه لم يسمع فيها الا مقررين ما وقال الفراء يجوز الجزم به مادونها
 قياسا على اب واخوانها (قوله وهو أين) في نسخة بدل أين ان وينبغي ذكرهما لان
 حكمهما في ذلك واحد (قوله وبأنه ليس لنا ما يتعد عمله الخ) أى ليس لنا عامل
 يتعد عمله الا والحال ان عمله يكون مختلفا كرفع ونصب سواء تعدد احد المختلفين
 أم لا ولا يجوز ان يتعد من غير اختلاف والجواز من على هذا القول تعدد عملها
 ولم يختلف وبهذا تعرف كما قال شيخنا البرهان اللقاني رحمه الله ان قول الشارح
 فيما يأتي وبان تعدد العمل الخ لا يصلح جوابا عن هذا الاعتراض لان العامل في بابي
 طن وعلم اختلاف عمله لرفع الفاعل فبما وعدم اختلاف ما تعدد من بقية
 معمولاته لا يدفع ذلك كما لا يخفى (قوله لما كان لتعليق حكم الخ) أى فهو مقتض
 لانه ليعلم (قوله واختاره ابن مالك) وذلك لان فعل الشرط مستدع للجواب بما
 أحدثت فيه الاداة من المعنى والاستلزام والاداة ضعيفة عن عملين ورد باستغراب

سهل الفعل الجزم وأما حذف الاداء عن عملين فأجيب عنه بأن ذلك يجوز إذا اقتضت
 شيئين كان وما (قوله كلاهما جزم الجواب) لارتباطهما ولأن حرف الشرط
 لا يقدر على عملين فيبقى بالتثاني كما ذكر في عامل الخبر ورد بأن العامل المركب
 لا يحذف أحدهما جزأيه ويبقى الآخر كما ذكرنا وحيثما وقع الشرط قد يحذف ويبقى
 العامل لا يفصل بين جزأيه وقد جاء الفصل نحو وان أحد من المشركين استجارك
 وأجيب عن الثاني بأن الشرط هو المحذوف وهذا مفسر له ورد أيضاً بأن الجازم
 لا يحذف عنه موله والجواب يجوز حذفه فلو كان العامل بمجموع الاداء والشرط
 لزم بقاء الجازم مع حذف موله بخلاف ما إذا كان العامل الاداء لبقاء أحد
 معموليها فيكتفي به (قوله جملة اسمية) أورد عليه نحو وان أطعمتموهم انكم
 لمشركون وأشار الرضي الى الجواب بأن القسم مقدر قبل الشرط والجواب له
 ويجوز حذف القسم من غير لام متدرة لا يقال سلمنا ان الجواب المذكور للقسم
 لكنه دال على جواب مثله للشرط وهو بغيرفاء فيكون المقدر كذلك فيبقى الايراد
 لان الجواب المذكور انما يدل على جواب مثله من غير اعتباره لوجود الفاء أو تقدمها
 اذا عتبار ذلك فيما نحن فيه انما هو بالنظر الى خصوصية ذى الجواب (قوله
 غير لا ولم) أي غير المضارع المنفي بهما أما المضارع المنفي بهما فيجوز شرطاً امالاً
 فلانها اكثر استعمالاً لخطاها العامل نحو جئت بلا مال وألم فلتغيرها معنى
 المضارع الى الماضي صارت كجزئته مع قلته حروفها ألتها فكثيرة الحروف
 وأما الماضي المنفي بلاقتص الرضي على أنه لا يصير شرطاً فلا يجوز ان لا ضرب
 وان لا شتم اقسمة دخولها في الماضي فاذا وقع جواباً وجبت الفاء (قوله أو مقرون
 بقدر) ماضياً أو مضارعاً (قوله قرن بالفاء) في كلام الجماعة وصرح في المغني في
 محال ان المحل لمجموع الفاء وما بعدها ويسمى من وجوب الشرط بالفاء ذلك كان
 الجواب مصدرية مضمرة الاستفهام سواء كانت الجملة فعلية أو اسمية فلا تدخل الفاء
 لان الهمزة من بين ما يغير معنى الكلام يجوز دخولها على أداة الشرط فيقدره قديم
 الهمزة على أداة الشرط نحو قولك ان أكرمك أتكرم مني كأنك قلت أن
 أكرمك تكريمي قال الله تعالى أرايت الذي يكذب الآية وأما غير الهمزة فيجوز
 حمله عليها لانها الاصل ويجوز دخول الفاء فيه لعدم عراقة فليراجع الرضي
 (قوله امتنع دخولها عليه) ظاهر كلام الالفية عدم وجوب الاقران بالفاء لامتناعها
 وأقره المصنف في الحواشي ونقل في التصريح عن ابن الناظم ان الجواب اذا كان
 صالحاً للشرط الاكثر خلوه من الفاء ويجوز اقترانهما نحو ومن جاء بالسيدة فسكت
 ونحو فن يؤمن بربه فلا يخاف ثم قال وقال غيره اذا رفع المضارع فالجواب جملة اسمية

كلاهما جزم الجواب كما قيل
 ان الابتداء والمبتدأ كلاهما
 رفع الخبر وقيل ان الشرط
 والجواب تجازما كما قيل
 ان المبتدأ والخبر ترافعا
 (واذا لم يصلح) الجواب
 (المباشرة الاداة) أي أداة
 الشرط كان كان جملة اسمية
 أو فعلية فعلها طلب أو جامد
 أو منفي بحرف نافي غير لا ولم
 أو مقرون بقدر أو بحرف
 تنفيس (قرن بالفاء) وجوبا
 بالحصل الربط بين الجواب
 وشرطه وخصت الفاء بذلك
 لما فيها من معنى السببية
 ولما نسبتها للجزاء معنى من
 حيث ان معناها التعقيب
 بلا فصل كما ان الجزاء يتعقب
 على الشرط كذلك فان صلح
 لذلك امتنع دخولها عليه نعم
 ان كان مضارعاً متبداً

قانون كل حسن في ضبط
 ما تدخله الفاعل قدس به اليه
 ابن مالك قال أبو حيان وهذا
 أحسن وأقرب مما ذهب
 اليه بعض أصحابنا من تعداد
 ما تدخله الفاعل الجملة الاسمية
 (فخووان بمسك بخير فهو
 على كل شئ قدبر) والفعلية
 التي فعلها طلمى نحو ان كنتم
 تحبون الله فاتبعوني وقس
 عليه بقية أنواع الطلب
 المتقدمة والتي فعلها جامد
 نحو ان ترفى أنا أقل منك مالا
 وولدا فعسى ربي والنتى نحو
 وما فعلوا من خير فان تكفروه
 ونحو ان توليتم فاسألتكم
 من أجر والمقرون بقدر نحو ان
 يسرق قدسرق أخ له من
 قبل ويجرف تنفيس نحو
 وان خفتم عبلة فسوف يغنيكم
 الله من فضله وقد تحذف الفاء
 ضرورة كقوله
 من يفعل الحسنات الله يشكرها
 والشكر بالشكر عند الله مثلان
 أو ندورا كقوله عليه الصلاة
 والسلام فان جاء صاحبها
 والا استمتع بها ولا يختص
 حذفها عما اذا كان الجواب
 جملة اسمية بدليل هذا

انتهى وفي جميع الجوامع للسيوطي يرفع الجواب وجوابان فمرن بالفاء سواء كان فعل
 الشرط ماضيا نحو ومن عاد فينتقم الله منه أم ضارعا نحو فم يؤمن بره فلا يخاف
 وانما رفع لانه حينئذ من جملة اسمية وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره فهو ينتقم الله
 منه فهو لا يخاف قالوا ولولا ذلك الحكم بزيادة الفاء كان الفعل يحزم ولكن العرب
 التزمت رفع الفعل فعلم انها غير زائدة (قوله أومنفيا بلا) أما المنفي فلم تدخله الفاء
 أصلا على القاعدة لانه يقع شرطا كما هو وقال أبو جعفر يجوز دخول الفاء وتركه
 ولم يثبت (قوله وجزم به الرضى) قال أما الفاء فلانها ما كانا قبل أداة الشرط صالحين
 للامتثال فلم تؤثر الاداة فيهما متأثرا ظاهرا كما أثرت في فعلت ولم أفعل وأما تركه
 فلتقدير تأثرها فيهما لانها ما كانا صالحين للحال والاستقبال وهو نوع تأثير (قوله
 أحسن وأقرب الخ) امل وجه ذلك انه أحسن ولان تعليق حكم بأصل أو عب من
 تعليقه بالفاط عنيت بالتعداد لجواز الغلبة في الثاني عن بعضها (قوله نحو وان
 بمسك الخ) هذا جرى على ما هو الظاهر والتحقيق كافي المغنى في الباب الخامس
 أن الجواب في هذا محذوف لان الجواب مسبب عن الشرط وكون الله على كل
 شئ قدير ثابت سواء وجد الامساس بخير أو لا (قوله فان تكفروه) فم كفرة منى
 حرم بلذا عداه لاثنين أو لهما مقام مقام الفاعل وهو انما يتعدى لواحد (قوله قد
 سرق أخ له من قبل) أو رده على جعله جوابا عن الماضي بعد قد محقق معنى فية تنفى
 تقديم سرقة أخ له فلا يصح أن يكون جوابا بالشرط مستقبلا وأجيب بأن المراد قد
 حكمنا بانه قد سرق ورد أنه لا يفيد في دفع الأيراد كما لا يخفى والأظهر الجواب بأن
 حرف الشرط نخلص الماضي الداخل عليه قد للاستقبال وفائدة قد تحقق
 ترتب نسبة السرقة الى أخ له لكن لا بد من التأويل لا مجرد وقوع الجزاء ماضيا بقدر
 بل لان السرقة المنسوبة الى الأخ مقدمة في نفس الامر والمعنى فعد حكمنا بانه
 سرق أخ له من قبل على أن لنا أن نقدر حكمنا قبيل قد والمعنى ان يسرق فخ حكمنا
 بأنه قد سرق (قوله من يفعل) صدر بيت لعبد الرحمن بن حسان عجزه * والشكر
 بالشر عند الله سبحانه * وبروى مثلان والشاهد ظاهر والشر مبتدأ خبره بالشر
 وسنان أو مثلان خبر مبتدأ محذوف تقديره هما (قوله والا استمتع بها) قال ابن مالك
 تضمنت هذه الرواية حذف جواب ان الأولى وحذف شرطان الثانية وحذف الفاء
 من جوابها والاصل فان جاء صاحبها فأذها اليه وان لا يجيئ فاستمتع بها والضمير
 في صاحبها عائد على اللفظة (قوله ومن لا يزل الخ) ألغى الضلال والشاهد في سبيلنى

والحديث وقوله * ومن لا يزل ينقاد للغي والهوى * سبيلنى على طول السلامة نادما * ونادما
 والربط بينهما متعين في غير الجملة الاسمية وأما فيما يكون بها كما تقدم (أو باذا الفجائية) اشبهها بالفاء في كونها
 لا تبدأ بربطها

وناد ما فعل ثان (قوله بما قبلها) اعلمه نحو يف من التامخ وصوابه بما بعدها
 و يجوز ان يقرأ قوله قبلها بفتح القاف وكسر اللام فساوى ما ذكر (قوله واستغنى
 عن ذكرها الخ) لكنه لا يعطى اشتراطها فكان ينبغي ان يبينه (قوله وقد اعتذر
 عنه في الشرح) بقوله وانما لم أقيد في الاصل اذا النجائية بالجملة الاسمية لانها
 لا تدخل الاعلما فأغتنى ذلك عن الاشتراط (قوله ووقع في بعض نسخ التسهيل
 الخ) كلامه في التسهيل في الشروط الجازمة فلا يرد عليه انه ورد الربط باذا
 الفعائية بعد اذا الشرطية (قوله لانها عوض عن الفاء فلا يجتمعان) يؤخذ من
 التعليل ان محل المنع اذا كانت ثابتة عن الفاء وعوضا عنها فلا تجتمعان حيثما واما
 تجامعها اذا كانت مقوية ومؤكدة لها لا ثابتة عنها فستقط قول بعضهم قضية هذا
 انها لا تجتمعان وقد قال صاحب الكشاف عن قوله تعالى فاذا هي شاخصة ابصار
 الذين كفروا اذا هي اذا النجائية وهي تقع في المجازاة سادة مسد الفاء كقوله
 تعالى اذا هم يقنطون فاذا جاءت الفاء معها تما وتما على وصل الجزاء فيما كد ولو قيل
 اذا هي شاخصة او فهي شاخصة كان سديدا

فصل في تقسيم الاسم الى ذكره ومعرفة

(قوله بحسب التنكير والتعريف) أي باعتبارهما (قوله فقط) هو ما ذهب اليه
 الجاهل وهو زمن انه لا واسطة بين التنكرة والمعرفة وقال بها بعضهم في الخالي من
 التنوين واللام نحو ما ومن (قوله لا اندراج كل معرفة تحتها) لان أنكرات التنكرات
 ثبتي ومعلوم وكل موحود ومعلوم يندرج تحتها والاندراج دليل على الامالة كاصالة
 العام بالنسبة الى الخاص ولا صالة التنكرة قدمت على المعرفة فان كانت المعرفة
 أشرف لان التنكات لا تتراحم وهذا مذهب سيويو والجمهور وخالف الكوفيون
 وابن الطراوة قالوا لان من الاسماء ما لزم التعريف كالمضمرات وما لم يلف فيه
 قبل التنكير كمرت زيد وزيد آخر وقال الشلو بين لم يثبت هذا سيويو الاحال الوجود
 لا ما تخييله هؤلاء واذا نظرت الى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف لان
 الاجناس هي الاول ثم الأنواع ووضعها على التنكير اذا كان الجنس لا يختلط
 بالجنس والاشخاص هي التي حدث فيها التعريف لا يختلط بعضها ببعض ولا
 يخفى أن ما قاله الشلو بين هو الذي أشار اليه الشارح بقوله ولا الشئ أول وجوده

بما أن لا تكون طلبية نحو
 ان أطاع زيد فسلم
 عليه ولا مقرونة بأداة نفي نحو
 ان قام زيد فاعمر و قائم ولا
 بان نحو وان قام زيد فان عمرا
 قائم فان كانت أحد هذه الثلاثة
 وجبت الفاء واستغنى عن
 ذكرها الحالة على المثال فانه
 جامع للشروط الثلاثة وظاهر
 اطلاقه ان اذا يربط بها
 الجواب وان كان جملة فعلية
 وليس كذلك وقد اعتذر عنه
 في الشرح وظاهره أيضا
 كغيره ان اذا يربط بها

الجواب به - دان وغيرهما من
 أدوات الشرط ووقع في بعض
 نسخ التسهيل تخصيص ذلك
 ما انفرد عليه المصنف في
 أوضحه والمعتمد الاطلاق
 اقوله تعالى فاذا أصاب به
 من يشاء من عباده اذا هم
 يستبشرون لكن قال أبو
 حيان السماع انما ورد في
 ان واذا من أدوات الشرط
 فيحتاج في اثبات ذلك في غير
 ان واذا الى السماع وقد
 يجمع بين الفاء واذا الفعائيا

لمجرد التوكيد نحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا ومنه بعضهم لانها عوض عن الفاء ولا يجتمعان فعلى الاول
 كلمة اوفى عبارته لمنع اللوأ وبناء على الغالب كما يشعر به لفظة قد في قوله وقد يجمع
 الى معرفة (الاسم) بحسب التنكير والتعريف (ضربان) فقط (ذكره) وهي الاصل لاندرج كل معرفة تحتها
 برعكس ولان الشئ أول وجوده لزمه الاسماء العليمة ثم تعرض له بعد ذلك الاسماء الخاصة كالآدمي اذا ولد
 يسمى ذكرا أو أنثى أو انسانا أو مولودا أو رضيعا أو بعد ذلك يوضع له الاسم والكنية والمقب (وهو)

الح فكان ينبغي أن يسقط العاطف ليكون تعاملا لاقوله لا يدرج الح لا تعاملا
 ثانيا للاقالة فتدبر (قوله أي الاسم النكرة) لاجابة في تذ كبر الضمير الى جعله
 راجعا الى موصوف النكرة لان الضمير اذا عاد الى مؤنث وأخبر عنه به جاز
 أو بالعكس جاز ما بقته للخبر كما يجوز ما بقته لما عاد اليه والأولى مراعاة الخبر
 نحو من كانت أمك (قوله مشاع في جنس الخ) ظاهر صنيع الشارح أن لفظ
 النكرة شائع في الجنس نفسه وان الموصوف بالوجود تعدد الجنس والحق
 أن الشياخ في افراد الجنس أي المفهوم الكلي الصادق بالتنوع والصف
 وغيره ما لا خصوص الجنس المنطوق لافي الجنس نفسه لانه شئ واحد ومعنى
 الشياخ في الافراد أن لفظ النكرة موضوع للمفهوم الصادق على كل من تلك
 الافراد لا يخص بعضا دون بعض بل يستعمل في كل منها استعمالا حقيقيا فلفظ
 رجل مثلا شائع في زيد وعمر و بكر وغيرهما من الافراد لمفهوم الأدمى الموضوع
 لهذا اللفظ فانه يطلق على كل منها لاقا حقيقيا من حيث كونه فرد ذلك
 المفهوم لا من حيث خصوصه وحينئذ في كلام المصنف مضاف مقدر أي ماشاع
 في أفراد جنسه والحق أيضا أن الموصوف بالوجود في الخارج هو افراد الجنس
 لاهو وانما يحصل في الخارج في ضمن افراده على نزاع كبير فيه في محله وأما
 الحصول الذهني فهو ثابت لاسائر الأجناس فالمراد بالجنس الموجود افراد المفهوم
 الحاصلة في نفس الامر سواء كانت مما له تحقق في الاعميان أولا وبالمتدر افراد
 المفهوم التي لا حصول لها في نفس الامر كما يجب لو وجد ما فرض منها صدق
 عليه ذلك المفهوم فان أراد ان يشارح بما قاله ظاهره وورد عليه أن تعدد الجنس
 أمر معنوي لا وجود له وان أراد الافراد فكان اللائق تقدير لفظ الافراد أو لا
 وثانيا فتدبر هذا وتعرف النكرة بما ذكره غير مانع لصدقه على غيرها من
 المعارف بناء على مختار السعدانها كليات وضعها كما لا يخفى والشارح جاز عليه
 كما تعرفه (قوله وأما جمعها) جواب عما يرد على قوله وان لم يوجد في الخارج غير
 هذا الفرد (قوله ما يقبل آل المؤثرة الخ) فالأول كرجل وامرأة والثاني كمن بمعنى
 انسان وما بمعنى شئ فانه لا يقبلان آل لكنهما واقعان موقع ما يقبلها وهو انسان
 وشئ والمراد القبول باعتبار الوضع فلا ترد المنكرات اللازمة للتنكير كأحد وعرب
 لانها تقبل التعريف بحسب أصل الوضع وعدم القبول عارض من جهة التزام
 الواضع استعمالها على وجه التنكير واجتاز يكون آل مؤثرة التعريف من العلم
 المنقول من سنة أو صدر كفضل وحارث فانه قابل لآل لانها لا تؤثر فيه التعريف
 بل مدلول فضل والفضل سواء اعلم أن القبول يزول بحصول القبول فلا يرد التقض

أي الاسم النكرة (ماشاع
 في جنس موجود) في الخارج
 تعدده كرجل فانه شائع في
 جنس الرجال الصادق على
 كل حيوان ناطق ذكر بالغ
 من بني آدم وتعدده في
 الخارج موجود مشاهد
 (أو مقدر) وجود تعدده
 في الخارج (كجنس) فانها
 تصدق بتعدد لانها موضوعة
 للسكوكب النهاري الناطق
 ظهوره وجود الليل وان لم
 يوجد في الخارج الا هذا
 الفرد الواحد فالمعبر في
 النكرة صلاحيتها للتعدد
 لا وجود التعدد وأما جمعها
 كما في قوله
 فكانه لعان بر
 ق أو شعاع شموس
 فباعتبار تعدد الشمس في
 كل يوم بخاستها انما يقبل
 آل المؤثرة للتعريف أو تقع
 موقع ما يقبلها والنكرات
 تتفاوت في بعضها كالمعارف
 فبعضها أنكر من بعض

بالمعريف باللام وأما اسمها الفاعل والمفعول المجردان من آل فكل منهما تنكرة ويقبل
 آل الموصولة وهي معرفة لا تعرفه ولو سكن كل منهما واقع موقع شئ ثابت له الضرب
 مثلا أو واقع عليه وهكذا المقر ونان بأل تنكرتان أيضا ولا يقبلان آل المعرفة
 ولا يقبلان موقع ما قبلها التصهم على انه ماع آل فعل في صورة الاسم وأجيب بأن اسم
 الفاعل واقع موضع شخص صدر منه الفعل أو قام به وهو يقبل آل المؤثرة التعريف
 فيقال الشخص الذي صدر منه الفعل أو قام به وبأن المراد بتأثير التعريف الدلالة
 عليه ولو وقع غيره تدخل الموصولة لانها تدل مع التعريف على الذات أيضا (قوله
 فأنكرها شئ) قيل عليه الشئ عند أهل السنة خاص بالموجود فالأظهر أن أنكر
 التنكرات معلوم لشموله للموجود والمعدوم (قوله ثم محيز) أي لشموله للجسم
 وهو المركب من أجزاء لا تجزأ أو للجوهر الفرد الذي لا يقسم فليس جسيما (قوله
 ثم حيوان) لشموله لما ليس بحيوان كالحمل (قوله ما وضع ليستعمل
 في معين) كذا في المطول قال السيد أي المعتبر في المعرفة هو التعمين عند الاستعمال
 دون الوضع ليندرج فيها الاعلام الشخصية وغيرها من المضمرات والمهمات وبسائر
 المعارف فان لفظ انامثلا لا يستعمل الا في أشخاص معينة اذ لا يصح أن يقال أنا
 ويراد به متكلم لا بعينه وليست موضوعة لواحد منها والامكانات في غيره مجازا ولا
 لكل واحد منها والامكانات مشتركة موضوعة أيضا عاجل جدا فراد المتكلم فوجب
 أن تكون موضوعة لفهوم كل شئ لتلك الافراد والحق ما أفاده بعض الفضلاء
 من انها موضوعة لكل معين منها وضعوا واحدا عاما فلا يلزم كونها مجازا في شئ منها
 ولا الاشتراك وتعدد الاوضاع ولو صح ما يتوهمون لكانت أنا وأنت وهذا مجازات
 لاحقا ثوق لها بل لا يصح استعمالها فيها أصلا وهذا مستبعد جدا وكيف لا ولو كانت
 كذلك لما اختلف أئمة اللغة في عدم استلزام الجواز للحقيقة ولما احتاج من نفي
 الاستلزام الى أن يتسلسل في ذلك بأمثلة تادرة انتهى وأورد على التعريف المعرف
 بلام العهد الذهني فانه من المعارف مع انه لا يستعمل في معين وأجيب بأنه في حكم
 التنكرة والكلام في معرفة ليست في حكمها أو بأنه يستعمل في الجنس والجنس معين
 في نفسه تعيينا متهربا فيه بخلاف التنكرة فان تعيينها غير معتبر على القول بأنها
 موضوعة للجنس وان كان باعتبار وجوده في فرد ما غير معين (قوله والمضاف الى
 واحد منها) أي اضافة محضة وليس المضاف متوغلا في الابهام فمسمياتي وسواء
 كان مضافا بلا واسطة أو بواسطة فيدخل المضاف الى المضاف الى معرفة (قوله
 وهو المنادى الخ) أي بسبب على ما صححه من أن تعريفه بالفضل لا بالخذوق والالا
 لم يفتح لزيادته (قوله ويقال له المضمر) تسميته مضمرا أجرى على قياس التصريف

فأنكرها شئ ثم محيز ثم
 جسم ثم نام ثم حيوان ثم ماش
 ثم ذورجلين ثم انسان ثم رجل
 والضابط أن التنكرة اذا
 دخل غيرها تحتها ولم تدخل
 تحت غيرها فهي أنكر
 التنكرات فان دخلت تحت
 غيرها ودخل غيرها تحتها
 فهي بالاشافة الى ما يدخل
 تحتها أو بم بالاشافة الى
 ما تدخل تحتها أخص (و)
 الضرب الثاني (معرفة) وهي
 الفرع باسم وهي ما وضع
 ليستعمل في معين (وهي
 ستة) أقسام الضمير والعلم
 وأهم الاشارة والموصول
 والمجلى بال والمضاف الى
 واحد منها وزاد ابن مالك
 سابعها وهو المنادى المقصود
 وتبعمه المصنف في الاوضع
 واعمله اتمار كذلك كره له
 في باب المنادى كما سيجي
 الاول (الضمير) ويقال له
 المضمر أيضا والكوفي يسميه
 كناية ومثله كنيالته

لانه من أضمرة أى اخفيته فهو مضمروا ما اضمير فعلى حد قولهم عقدت العمل
فهو عقيد أى معقد (قوله ليس بصريح) أى باسم صريح (قوله لانه أعرف المعارف
على الاصح) قال المصنف فى بعض تعاليمه مراد النجاة بقولهم بعض المعارف
أعرف من بعض أن ما تطرق الاحتمال اليه أقل أعرف من الذى تطرق الاحتمال
اليه أكثر ويهنا يخل ما اعترض به عليهم أبو محمد بن خرم حيث قال المعارف كلها
سواء فى رتبة التعريف ولا يقال بعضها أعرف من بعض لانك لا تقول عرفت هذا
أكثر من هذا انتهى هذا وأورد على التعبير بأعرف إن أفعل التفضيل لا يبنى بما
لا يقبل التفاضل قياسا فاللائق التعبير بأرفع ومقابل الاصح أقوال مشهورة فى
مجاهد استعرف بعضها واعلم انه كما تفاوتت أنواع المعرفة فى التعريف فافراد تلك
الانواع متفاوتة أيضا فضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب وهو أعرف من
ضمير الغائب وأعرف الاعلام أسماء الاماكن ثم أسماء الاناسى ثم أسماء الاجناس
وأعرف الاشارات ما كان للقريب ثم للتوسط ثم للبعيد وأعرف ذى الأداة
ما كانت فيه للحضور ثم للعهدى شخص ثم للجنس بقى هنا أمران الاول جعل الضمير
أعرف المعارف مع القول بأنه كلى وضا جزئى استعمالا كما مشى عليه طائفة
منهم الشارح كما مر فى غاية الاشكال بل ولوقيل بأنه جزئى وضعا لا يبنى القول بأنه
أعرف من العلم للاتفاق على أن العلم جزئى وضعا بخلافه وقد يؤخذ من كلام
المصنف السالم فى بيان مراد النجاة بالأعرفية دفع الاشكال فليتأمل الثانى
جعل الموصولات من المعارف مخالفا لما ذكره الأصوليون من انها من ألقاظ
المعموم وقد تدفع المخالفة بأن لها استعمالين ذكر الأصوليون أحدهما والتجويزون
الأخر لكن ذكر الأصوليون خلافا فى أن الصيغ المذكورة للعموم هل هى حقيقة
فيه أو فى الخصوص أو مشتركة بين العموم والخصوص أو لا يدرى الحال هو يرجح
السببى الاول وقضيته انه ليس لها الاستعمال واحد حتى وهو العموم وان
الخصوص معنى مجازى لها فلا شك بحاله وحمل كلام التجويزين على بيان معنى
مجازى للموصولات فى غاية البعد بل لا يصح فقد قال الرضى الموصولات معارف وضعا
لما قلنا ان وضعها على أن يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب وهذه خاصة
المعارف انتهى ولعل الأقرب أن يجاب بأن التجويزين ثبتت عندهم وضعها للخصوص
وهو القول الثانى أو على الاشتراك وهو القول الثالث فذكروا أحدا منين وهو
الخصوص فى هذا الباب ويؤيدان عندهم موضوعه على الاشتراك انهم فى باب
المتبادر قالوا ان المتبادر اذا أشبه الشرط فى العموم دخلت العامة فى خبره وتلوا
ذلك بالموصول نحو الذى يأتينى فله درهم وهذا يدل على ان الموصولات عندهم تأتى

ليس بصريح والكنائية
تقابل الصريح وقدم لانه
أعرف المعارف على الاصح
بعد اسم الله تعالى و يليه
العلم ثم الذى بعده

للعوم ثم رأيت في شرح أافية البرماوى له مانصه استتكل جعل الموصولان من
صبيغ العموم مع اشتراطهم في الصلة أن تكون مغمودة معلومة للمخاطب الا
اذا قصد الابهام تهويلا لانه ذهب نفس السامع كل مذهب كقوله تعالى فغشهم من
اليم ما غشهم وهذا كانت الصلة هي المعرفة للموصول خلافا لمن قال ان المعروف له
هو ال ظاهر أو مفسدة فيما ايتت فيه كمن وما والعهد بنا في العموم كما سياتى
وصرح به ابن الحاجب وغيره قلت قد يجاب بأن العهد ليس في نفس الموصول
المدعى عمومه بل في قيده وقيده العام انما يخص محل عمومه ولا يقطع عمومه
كأعدت عبادى الصالحين مالا عين رأيت الحديث فوصفهم بالصلاحي لم يخرج
عبادى عن العموم بالنكابة فان قلت العهد يجعل المدلول مبنيا والعموم استغراق
بلا حصر بخلاف ما ذكرت من قيد الوصفية ونحوها قلت لم يجعله الامعيانا
في الذهن لاني الخارج فاذا أريد تعيينه بحسب الخارج فذلك بحسب الواقع
ولهذا قال البيانيون في التفسير بالموصول انه قد يكون لتثنيه المخاطب
على خطابه نحو قوله

ان الذين تروهم اخوانكم * يش في غليل صدورهم أن تصرعوا
فانه ليس المتصور معيانا في الخارج بل كل من ظن به هذه الصفة وقد يكون بالابناء
الى وجه بناء الخبر نحو ان الذين يستكبرون الآية ليس المراد قوم ابائهم وهذا
التقرير يعلم أن نحو فغشهم من اليم ما غشهم لم يخرج عن العهد لان كل ما يتخيله
المخاطب في ذهنه يصير به عهدا بخلاف ما لم تعهد فيه الصلة لانه خارجيا ولا
ذهنيا فانه مخصوص حقيقة أو تقديرا فإتمامه فان قيل الحكيم بانه معهود في المحلى بال
اشتهار وفي الاسم الداخلة عليه أل وهو الذي يقضي بعمومه حيث لا عهد فلم لا قيل
بعمومه ولو كان فيه عهد كافي الموصول قلت المعهود هو الاسم وأل قرينة العهد
وأما المعهود في الموصول فهو الصلة والموصول ليس فيه عهد بل مقيد بمافية العهد
انتهى بقائه برمتة لنفسه وكثرة فوائده (قوله وهكذا الى آخرها) أى ومثل هذا
القول وعلى قياسه يقال قولاً منتها الى آخرها بأن يقال ثم الموصول ثم المعروف بأل
وسياتى ان المضاف في رتبة ما أضيف اليه الا المضاف للضمير فانه في رتبة العلم
ويجتمعا انما ليست حرف تثنية بل اسم فعل بمعنى خذ فية عاقبه كذا أى وخذ
الباقي وهذا كذا أى خذ المذكور اب وانتهى في العتد والاخذ الى آخر المعارف (قوله
وضعا) خرج به قولهم من اسمه زيد يضرب وقولك لزيد يا زيد فعل كذا وقولك عن
زيد الغائب زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان أطلق على المتكلم والمخاطب
والغائب الا انه ليس موضوعا لذلك (قوله على متكلم) أى شخص يحكى به عن نفسه

وهكذا الى آخرها كما يؤخذ
من كلامه فيما بعد حيث
عطف بعضها على بعض ثم
الضمير (هو مادل)
ونعنا (على متكلم) كانا
(أو مخاطب) كانت
(أو غائب) كره ولا بد له
من مفسر فان كان متكلم
أو مخاطب ففسره حضور
من هوله أو غائب ففسره اما
معلوم أى متعلق في الذهن

فخرج لفظ متكم فقوله أرمخاطب أي شخص توجه إليه الخطاب به فخرج
لفظ مخاطب وقوله أوغائب أي شخص غير متكم ولا مخاطب بالمعنى المذكور
وخرج بقوله المتكم الخ الواحق في إياي وإياك وإياه لانها دالة على التكم
والخطاب والغيبة لاعلى متكم الخ فهي حروف دالة على المعاني ولادلالة لها
على الذات البتة ونحوها حرف المضارعة وكذا الكاف اللاحقة لاسم الإشارة
وليس قول الشارح كإنا وما بعده من جر الكاف الضمير المنفصل على حد ما إنا
كأنت لان المراد هنا اللفظ لا معنى الضمير الذي هو كناية عن الذات (قوله إنا أنزلناه)
الضمير لا قرآن فحمله باضماره من غير ذكره شهادة له بالنباة المغنية عن التصريح
كما عظمه بأن أسند أنزاله إليه ونقل بعضهم ان الضمير لم يربط وقيل لغيره فدعوى
الامام اتفاق المفسرين على أنه لا قرآن محتمل نظر ثم انه يرد على كونه لا قرآن ان من
القرآن نفس إنا أنزلناه فيلزم الاخبار عن الشيء بنفسه لانه قد أخبر بلفظ إنا أنزلناه
عن لفظ إنا أنزلناه لانهم من القرآن المخبر عنه بالانزال واجب بان لا يحذور
في ذلك بناء على جواز مثل أتكم مخبرا عن متكم حاصل بهذا اللفظ وبأن الضمير
راجع للقرآن باعتبار جملة لا باعتبار أجزائه على التفصيل فيكون الاخبار
بلفظ إنا أنزلناه عن جملة القرآن وان كان منه إنا أنزلناه لان الاخبار عنه حينئذ في
ضمن الجملة لاعلى التفصيل وحاصله انه يجوز ان يكون الشيء إشارة الى نفسه في
ضم من غيره لا مستقلا وبأن الضمير راجع للقرآن ما عدا إنا أنزلناه (قوله متقدم)
أي ليعلم المعنى بالضمير عند ذكره ثم ان الضمير ان عاد على متقدم فتارة يعود عليه
لفظا وتارة يدبر من كل وجه نحو زيد ضربته وهو الغائب وتارة يعود عليه لفظا
لا تدبر نحو عندي درهم ونصفه أي ونصف درهم أي درهم آخر لا نصف درهم
الاول الذي أخبرت بانه عندك ومنه قوله تعالى واقذ خلقنا الانسان من سلاله من
طين رمي آدم ثم قال جهلناه نطقة وهذا الولد لان آدم لم يخلق من نطقة وقوله تعالى
لا تسألوا عن أشياء ان تبدلها لكم تسؤكم ثم قال قدسأ لها يعني أشياء أخر منه و
من لفظ أشياء السابقة وليس هذا من باب الاستخدام خلافا للجلال السيموطي
في الاتقان لان قاعدة الاستخدام ان يكون للفظ معنيان ويدكر مراداه أحدهما
ثم يرجع عليه الضمير بمعنى آخر ولفظ آخر ويدكر بمعنى ثم يرجع عليه ضمير بمعنى
ثم ضمير آخر بمعنى آخر ولفظ الانسان والأشياء ليس له الامعنى واحدا لكن
ما صدقانه متعددة وهي التي اختلفت بالارادة في الآتي كما اختلفت ما صدقات
الدراهم في له عندي درهم ونصفه وهذا ظاهر لا يخفى لي من الاتقان ولا يحتاج
الى نظر وامعان وتارة يعود عليه من أحد وجهيه وذلك كقوله سبحانه وما يعمر

فجاء إنا أنزلناه وامامنا كور متقدم
وهو الاصل لفظا ورتبة نحو
والله قد أنزلناه أو لفظا لرتبة

من معمر ولا يتقص من عمره فالهاء لا تعود على معمر المذكور لان المعمر ضمير الذي
 يتقص من عمره ولا باعتبار افظه لانه لا يصح ان تقول لا يتقص من عمره معمر آخر
 لان الفساد باق وان كان المعمر يدل على الصفة التي هي التعمير وعلى الذات فالضمير
 عاده عليه باعتبار ما يفهمه من الذات والمعنى ما يتقص من عمر شخص آخر فتدبره فانه
 محال بحزوه فاعادة كذا اذا تعدت الضمائر فالاصل توافقه في المرجع وقد يخرج
 عن الاصل كما في قوله تعالى ولا تستفت فيهم منهم احدا فان ضمير فيهم لا يحاب الكهف
 ومنهم لهم ود قوله ثعلب والمبرد ومثله وما جاءت رسالتنا لو طامسى فيهم وشاق بهم ذرعا
 قال ابن عباس ساء ظنهم بقومهم وشاق بهم ذرعا بأضيافه وبه يعلم أنه لا عيب على من
 جعل في قوله تعالى ان اقد فيه في التابوت فاقد فيه في اليم الضمير الاول للتابوت والثاني
 لموسى وانه لا حجة في ذلك ولا تناقض لافا للزمخشري وان أفرد المصنف في شرحه
 بان سعادوا السيموطي في الاتقان وهو عجيب منه لانه معترف بان ذلك انما هو
 الاصل وقد عدل عنه في التنزيل كما مثلنا ولو كان فيه هجته وتناقضه في الرصين النظم المعجز
 عنه وعجبت من الزمخشري أيضا لانه اعترف به في قوله تعالى فن بدله بعلم ما سمعهم
 فانما شتمه على الذين يبدلون فانه أشار الى ان ما عدا الضمير الثالث راجع الى الايحاء
 الواقع من المختصر والثالث راجع الى التبديل والى الايحاء المبدل المفسر وقد
 أشار البيضاوي في آية طه الى الرد على الزمخشري حيث جعل ارجاع الضمائر كلها
 لموسى أولى فأشار بدعوى الاولوية الى انه لا اخلاف في مخالفته واعلم ان اختلاف
 مرجع الضمائر انما يكون مخفيا بالفصاحة وموجبا للهجنة اذا أدى الى التباس
 في الكلام واشتباه في المرام بسبب عدم مساعدة المقام على المطلوب من الكلام
 وآية طه ليست من هذا القبيل اذ لا اشتباه فيها عند الاختلاف كما لا يخفى (قوله نحو
 واذا نبلي ابراهيم ربه) فان ابراهيم المفسر للضمير متقدم لفظا متأخر ترتيبا لانه مفهول
 ورتبه التأخير عن الفاعل (قوله فأوجس الخ) فان موسى المفسر للضمير متأخر لفظا
 متقدم ترتيبا لانه فاعل ورتبه الفاعل متقدمة على المفعول وغيره من الضمائر
 وقيل فاعل أوجس ضميره مستتر وموسى بدل منه فلا دليل في الآية لا يقال البدل
 حقه ان يتصل بالبدل منه فهو متقدم ترتيبا لانه فاعل وهو على نية تكرار العامل فهو من
 جملة اخرى (قوله ذكرها في الغنى والشذور) وهو ضمير الشأن والقصة والضمير
 الخبر عنه بمفسره نحو ما هي الاحياء الدنيا أي ما الحياة الاحياء الدنيا والضمير
 في باب نعم ورب و باب التنازع ان عملت الثاني واحتاج الاول لمر فرع والمبدل
 منه ما عده والمتصل بالفاعل المتقدم على المفعول المؤخر (قوله مختصا) أي معرفة
 (قوله مطلقا) - سواء عاد الى واجب التكبير أو جائزه (قوله وقيل نكرة مطلقا) لانه

نحو واذا نبلي ابراهيم ربه
 أو رتبة لفظا نحو فأوجس
 في نفسه حقيقة موسى أو متأخر
 لفظا ورتبة وهو منحصر في
 سبعة واضع ذكرها في الغنى
 والشذور واعلم ان ضمير
 الغيبة ان كان مرجعه
 مختصا فهو معرفة والافتقار
 للاثمنا هو قبل معرفة
 مطلقا وهو ظاهر الملاقاة
 هنا وفي الاوضح وقيل نكرة
 مطلقا وقيل ان كان مرجعه
 جائزا للتكبير فهو معرفة

لا يخص من فاذا اليه من بين آمنه ولذا دخلت عليه رب نحو ربه رجلا ولا واجب بانه
 يخصصه من حيث هو مذكور واعتراض بانه انما يتم اذا كان المعود اليه مخصوصا
 قبل بحكم نحو جاءني رجل فاكرمه بخلاف ما اذا لم يخص شئ قبله كره رجلا
 فينبغي أن يكون نكرة (قوله نحو جاءني رجل فاكرمه) انما كان المرجع فيه جائز
 التنكير لانه فاعل والفاعل يكون نكرة ومعرفة (قوله ربه رجلا الخ) انما كان
 المرجع فيه واجب التنكير لانه في المثال الاوّل تمييز وهو لا يكون الا نكرة وفي
 الثاني مجرور برب وهو لا يكون في الفصح الا نكرة (قوله امام مستر) انما بدأ به
 لان أصل الضمير المتصل المستر لانه اخص ثم المتصل بالبارز عند خوف اللبس
 بالاستتار لكونه اخص من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال (قوله ولا يكون
 الامر فوعا) لانه فاعل وهو كجزء الفعل خصوصا المتصل والمنصوب والمجرور وفضلة
 لان مامه فعولان فيوز وافي الضمير المتصلة التي وضعها للاختصار استتار
 الفاعل واكتفوا بالفظ الفعل كما يحذف من آخر الكلمة المشهورة شئ ويكون
 ما يبقى دايلا على ما أتى (قوله ما ليس له صورة في اللفظ) أي ضمير ليس له صورة
 وهيئة في اللفظ أي التلغظ وانما له صورة في العقل ويجوز ان يراد في اللفظ الملقوظ
 به وشمل التعريف المستتر جواز افانه وان جاز ان يكون له صورة في اللفظ لانه حالة
 الاستتار لا صورته واذا برز صار ظاهرا فلا يضر ان له صورة في اللفظ على أن
 التحقيق ان الضمير المستتر نفسه لا يبرز لان العرب لم تضع له لفظا كما قاله الرضي
 وقول النحويين أي هو مثلا لضيق العبارة عبر واعنه بالزادف وأورد أنهم
 اذا لم يضعوا له لفظا فلا يدل على شئ لان الدلالة تابعة للفظ ويلزم أن يكون الكلام
 من كلمة واحدة وان تنفي المرادفة لان المرادفة انما تكون باعتبار وضع اللفظين
 بمعنى واحد ويمكن دفع الكل بالتأمل ولا يصدق التعريف على المحذوف لما
 سيأتي (قوله وجوبا) أي تقدير او جوبا أي ذا جوب أو تقدير او اجبا فهو وصف
 مصدر محذوف لا تمييز والا كان محذولا عن الفاعل فيلزم أن الموصوف بالتقدير
 الوجور وهو فاسد (قوله وهو ما لا يخالفه الخ) أي ما لا يصلح أن يخلفه ذلك في اعرابه
 والوقوع موقعه (قوله المبدوء بالهمزة) أي همزة المنكح وأطلقها لان المضارع
 لا يبدأ بهمزة الابهام وكذا قوله والنون وانما كان الاستتار واجبا في هذه الامكنة
 لان معناه ما يرشد الى الضمير فكأن الضمير بارز لان الاثبات بالبارز انما هو للدلالة
 على معناه فلما كانت القرينة موجودة في الفعل كالتكلم مثلا تنبئ عن الضمير بانه
 بارز (قوله بتاء خطاب الواحد) خرج المبدوء بالياء التثنية والمبدوء بتاء الغيبة
 كونه تقوم فانه مستتر فيه جوازا والمبدوء بتاء خطاب الواحد والمثنى والجمع فانه

فجاءني رجل فاكرمه
 او واجب فمكرة نحو ربه
 رجلا ور به رجل واخيه
 وعليه جرى في شرح التذوق
 (وهو) أي الضمير (اما
 مستر) ولا يكون الامر فوعا
 وهو ليس له صورة في اللفظ
 بل ينوي (كا) ضمير (المقدر)
 اما (وجوبا) وهو ما لا يخالفه
 ظاهر ولا ضمير متصل
 وذلك (في) ثمانية موانع
 أحدها وانما المضارع
 المبدوء بالهمزة أو النون نحو
 (اقوم ويقوم) تائها
 المضارع المبدوء بتاء خطاب
 الواحد نحو تقوم

ببوز ولا يستمر (قوله المستند الى الواحد) خرج المستند الى الواحد كقومي
 والمستند الى الاثنين والجماعة كقوما وقوموا فانه ببوز ولا يستمر (قوله أفعال
 الاستثناء) قال ابن مالك وانما التزم الاضمار في هذه الافعال الخمسة تجر بانها
 مجرى اداة الاستثناء التي هي أسل فيه وهي الافعال كما أنه لا يظهر بعدها سوى اسم
 واحد فكذا بعد ما تجرى مجراها انتهى (قوله ونحوهما) اهل من فوائد العطف
 مع وقوع العطف عليه في غير الكاف بيان عدم الانحصار في الخارج اذا الكاف
 رجمان كون باعتبار الافراد الذهبية (قوله افعال في التجيب) لعله لم يصفه لها كاة
 هيئة ما كتبه عنه (قوله غير ماض) اما الماضي فيرفع الظاهر نحو فهمات العقب
 فلا يكون الاستنار واجبا وغير نصب على الاستثناء أو الحال (قوله المحضة) أي
 الباقية على الوصفية ويشمل أفعال التفضيل واحترز بها عما غلبت عليها الاسمية
 كالأبطلح والاجر والصاحب كالصفات المذكورة ومعنى صاحب والنسب
 كدمشي (قوله نحو زيد هيات) ففي هيات ضمير مستتر جواز اعاذ على زيد هيات
 خبر فيه كون مرفوع المحل بزيد قد دخل عليه عامل أترفيه محلا وفيه مخالفة لكلامهم
 والاولى التمثيل هيات العقب هيات وهو حينئذ من تو كبد الجملة وقد يقال
 الواقع خبر الجملة والذي قالوه ان اسم الفعل وحده لا يتأثر بالعوامل
 ونظيره انهم أجمعوا على ان الحرف لا حظ له في الاعراب ومرادهم لا حظ له فيه
 وحده فلا ينافي حكمهم في مواضع على حرف الجر مع مجروره بأنه مفعول أو نائب
 فاعل هذا وقد أشار في شرح التوضيح في باب أسماء الافعال أن المراد من كون أسماء
 الافعال أبدأ عاملة غير معمولة أنها غير معمولة لعامل يقتضي الفاعلية أو
 المفعولية فلا ينافي انها تكون معمولة لعامل لا يقتضي ذلك كالمبتدأ فاحفظه ومن
 المستتر جواز المرفوع بوصف نحو زيد ضارب وعمرو مضروب ويكره حسن والظرف
 نحو زيد عندك وعمرو في الدار وتقسيم الضمير المستتر الى ما ذكره تقسيم ابن مالك
 وغيره ونظر فيه في الاوضاع فليراجع ما يتعلق به (قوله فهو قسم له) ظاهر هذا ان
 المستتر ليس بم متصل لان المتصل قسم من البارز وقسم قسم الشيء لا يكون قسميما
 للشيء وقد جعل في الاوضاع في باب العطف المتصل مقسميما وقسمه الى مستتر وبارز لا
 ان يقال المتصل الذي هو قسم من البارز نوع خاص من المتصل لا مفهوم المتصل
 بخاز ان يكون ذلك المفهوم الواقع على ذلك النوع اعم منه صادقاه وبالمستتر فلا يلزم
 من كون المستتر متصلا كون القسم مقسما (قوله ماله صورة في اللفظ) أي ضميره
 صورة في اللفظ أو المفوظ به ويبغي أن يراد باللفظ ما يعم المذكور والمصدرية تناول
 لفظ البارز المحذوف والفرق بين المحذوف والمستتر ان المستتر اللفظ القائم بالذهن

راعيها فعل الامر المستند
 الى واحد نحو استقيم
 خامها أفعال الاستثناء
 كخلا وعدا ونحوهما نحو
 قاموا ما خلا زيدا وما عدا
 عمرا اذ هو أفعال في التجيب
 نحو ما أحسن زيدا ما بها
 اسم الفعل غير ماض كآثره
 ونزال ثامها المصدر الواقع
 بدلا من اللفظ فعلة نحو ضربا
 زيدا وعرفي الاوضع مما
 يجب فيه الاستنار أفعال
 التفضيل نحو هم أحسن أنا
 فعل هذا تكون ثمة وهو
 غير ظاهر لانه قد يرفع الظاهر
 في مسألة السكحل كما سيأتي
 (أوجوازا) وهو ما يخلفه ذلك
 كالمرفوع بفعل الغائب
 أو الغائبة (في زيد يقوم)
 وهذا تقوم أو بالصفة
 المحضة نحو زيد قائم
 أو مضروب أو حسن أو باسم
 الفعل الماضي نحو زيد
 هيات فالضمير في هذه
 الأمثلة مستتر جواز ابدال
 جوار زيدا يقوم أبوه أو ما
 يقوم الا هو وكذا الباقي
 (أو بارز) عطف على
 مستتره وقسم له (وهو)
 ماله صورة في اللفظ ثم هو
 (ام متصل) بعامله

والمحذوف لفظ بالفعل ثم حذف فان قلت فالمحذوف أحسن حالا من المستتر والامر
 بخلافه ولذا اختص بالعمدة قلت المستتر مصف بدلالة العقل والمحذوف زالت
 عنه دلالة العقل واللفظ ولذا احتج الى قرينة ودلائلها أضعف من دلائلها كذا
 قاله الناصر اللقاني وفيه ان الاتيان به ثم حذفه غير لازم لجواز ان يترك ابتداء على
 ان المستتر ليس لفظا على ما مر فيكفي في الفرق ان المحذوف لفظ موضوع يمكن
 النطق به بخلاف المستتر (قوله وهو لا يبتدأ به الخ) أي ضمير لا يصح أن يبتدأ به
 بحسب وضع العرب لا بحسب العقل لان النطق بالتوصل في الافتتاح يمكن عملا
 وفائدة الوصفين مع ان أحدهما كاف بيان ان الضمير المتصل لا يغني عن مباشرة
 الفعل من آخره لفظا وتحصلا حتى يصير كالجزم منه فلا يقع مبدؤا به الكلام ولا بعد
 الفعل مفعولا عنه ومراده المتصل من حيث هو لا القسم من البارز فلا يشترط
 التعريف بالمستتر ولا يرد على دخول المستتر في التعريف تقديرهم له نحو انت
 وحكمهم بانه يبرز في نحو زيد هذا صار جم هو حتى صرح البدر ابن مالك بانه فاعل
 الوصف لما مر من أن التقدير بما ذكره لاضيق العبارة ولان البارز ليس بفاعل
 بل توكيد فان قلت يرد على الحد ضمير الغائب نحو ضمير بهم فانه يبتدأ به نحو قولك
 هم فعلوا قلت المراد أن المتصل ما لا يتبع في أول الكلام على معناه الذي كان
 عليه قبل وقوعه في أول الكلام فخرج الضمير المذكور لانه في نحو ضمير بهم مفعول
 به واذا قيل هم ضمير بوا لا يكون مفعولا به بل مبتدأ وانما يرد لوضح أن يقال هم ضمير
 على ان هم مفعول به اضربت لكن يلزم أن يكون صفة واحدة مشتركة بين الاتصال
 والانفصال ولا نظيره في الضمائر بل شأنها مخالفة صيغة المتصل اصبغة المنفصل
 فالاولى الجواب بان الضمير الغائب في ما ذكره هو الهاء فقط والحروف اللاحقة له
 ليست منه بل دوال على التثنية والجمع وفي هم ضمير بوا كلمتهم بتمامها (قوله
 اختيارا) بخلاف الضرورة كقوله * ان لا يجاورنا الا لذياري * قال في التسهيل هنا
 وشذال فلا يقاس عليه وذكرفي شرحه في باب الاستثناء انه يلزم الاختيارا
 والصواب المذكور هنا (قوله وينقسم الى مرفوع الخ) ان قيل المرفوع وما
 بعده من اقسام العرب والضمير من اقسام المبني فكيف يصح ان يقال فيه مرفوع
 ونحوه قلت ذلك مجاز وقرينته التنصيص على ان الضمائر كلها مبنيّة والمراد ان
 بعض الضمائر مرفوع لانه يقوم مقام المرفوع وهكذا وقال الناصر اللقاني الا ناد
 في قولهم الضمير مرفوع حقيقي اذا المرفوعة ثابتة له حقيقة اذ الرفع محله فالعنى
 مرفوع برفع هو محله (قوله مواقع الاعراب) أي أنواع جمع موقع أي أما كن
 وسميت مواقع لان المبني يقع فيها وقال الناصر اللقاني الاضافة بيانية أي مواقع هي

وهو لا يبتدأ به ولا يقع به
 الاختيارا وينقسم الى مرفوع
 (كثافت) والى منصوب
 نحو (كف أكرمك) و
 الى مجرور نحو (ها غلامه)
 وينقسم أيضا بحسب
 مواقع الاعراب الى ثلاثة
 أقسام

ما يختص بمحل الرفع وهو أربعة التاء (٢٠٩) كتهت والاف كقاموا والواو كقاموا والنون كتهن وما هو مشترك

الامرأب كافي قواهم محل الرفع (قوله ما يختص بمحل الرفع) أي ضمير متصل يختص
 بمحل الرفع فلا يوجد في غيره ولا يخفى ان المراد بالاختصاص المذكور انه حيث كان
 له محل فلا يكون الا الرفع فلا ينافي انه قد لا يكون له محل كولو كان فصلا وقتنا انه
 لا محل له وهو الاء مع وهو من قصر الموصوف على الصفة (قوله وهو أربعة) سوا به
 خمسة كافي الا وضمير زيادة باء المخاطبة (قوله التاء) أي تاء الفاعل أو نائبه وأطاقها
 ليعم تاء المتكلم والمخاطب وتبها على أن الضمير في المتنى والمجموع مطلقا والتاء
 وما اتصل بها خروف دلالة على التثنية والجمع (قوله مشترك) قياسه مشترك فيلان
 فعله انما يمدى الى المفعول بنى فاسم مفعوله كذلك كقولك اشتركتنا في كذا فهو
 مشترك فيه لكن حذف الجار للضمير فرفع بالرفع على توسعاه متفرقه (قوله وهو
 خاصة) بردها ان الضمائر الثلاثة المشتركة كضمير محلي النصب والجر قد تقع في محل
 رفع أيضا نحو عجبنا من كوني أو كونك أو كونه قائما ولك أن تقول ان وقوع الضمير
 فيما ذكر في محل رفع عارض والكلام فيما هو مشترك بين الثلاثة بطريق الاصلة
 والكلام أيضا فيما يكون بمعنى واحد فلا يرد أن الباء قد تكون في محل رفع بطريق
 الاصلة نحو اضر بي لانها في حالة الرفع للمخاطبة وفي حالة النصب والجر للمتكلم
 وخاصة من المصادر التي جاءت على فاعلة كالعاقبة منصوب على انه مفعول
 مطلق محذوف تقديره أخص على الاصح من جواز حذف عامل المؤكد وينبغي
 منع الحالية لانك تقول جاء الرجال أو الزيدون خاصة والتقدير علم او هو نا حالة
 كونها مخصوصة بالاشترار المذكور خاصة (قوله وهو ما يتدأ به الخ) يعلم بالقياس
 على ما مر في المتصل (قوله وبعده غيره) صادق بكون الموضوع له المتكلم امكن
 مشروط بصاحبة غيره والاطهر أن الموضوع له مجموع المتكلم وغيره (قوله
 مطلقا) أي مذكر بن كانا أو مؤنثين (قوله الغائب) المراد به غير المتكلم والمخاطب
 اصطلاحا فان الظاهر الذي لا يخاطب يكفى عنه ضمير الغيبة وكذا يكفى عن
 الله تعالى به مع ان الغائب لا يطلق عليه تعالى لان الغيبة تستلزم الاختصاص
 بجزء دون آخر فتستحيل على من هو في كل مكان (قوله وفروعه ايانا الخ) جعل
 المنصوب على وتيرة المرفوع في الاصول والفروع ويمكن كما قال بعضهم ان يكون
 اصل صيغ المنصوب كلها اياي لان الواحق كها فيه لاحقة لصيغة غير مختلفة
 وهي اياي بخلاف المرفوع فاه أنا ونحن وأنت وهو صيغ مختلفة قد يبر (قوله ولا يكون
 الضمير المنهـ) (لمحجورا) أي بطريق الالة والافتقار بمتعارضين الرفع
 مكان ضمير الجر نحو ما انا كاتب ولا أنت كانا (قوله مثلا يلزم الخ) عبارة غيره لانه

بين محل النصب والجر وهو
 ثلاثة اياء المتكلم نحو ربي
 أكرمني وكاف الخطاب
 نحو ما ودعت ربك وهاء
 الغائب نحو قال له صاحبه
 وهو يحاوره وما هو مشترك
 بين الثلاثة وهو نا خاصة نحو
 ربنا اننا سمعناو كاعرف
 فاننا لننا الخ (أو متصل)
 عطف على متصرفه وقسم
 له وهو ما يتدأ به ويقع بعد
 الاختيارا ويقسم الى
 مرفوع (كانا) للمتكلم
 وحده وفروعه نحن له وبعده
 غيره أو للعظم نفسه حقيقة
 أرادعاء (وأنت) للمخاطب
 وفروعه أنت للمخاطبة
 وأنتما للمخاطبين وأنتن
 للمخاطبات وأنتم للمخاطبين
 (وهو) للغائب وفروعه
 هي للغائبة وهما للغائبتين
 مطلقا وهم للغائبتين وهن
 للغائبات (و) الى منصوب
 نحو (اياي) للمتكلم وحده
 وفروعه ايانا له وبعده غيره
 أو للعظم نفسه (واياك)
 للمخاطب وفروعه اياك
 للمخاطبة واياك للمخاطبتين
 مطلقا واياكن للمخاطبات
 واياكن للمخاطبتين (واياه)
 للغائب وفروعه اياهما للغائبتين
 مطلقا واياهم للغائبتين واياهن
 للغائبات ولا يكون الضمير المنفصل
 مجرورا الا يلزم تقديم الجر وعلى الجار

في ذلك حروف تبين الاحوال
من افراد وتثنية وجمع
وتذكير وتأنيث وتكلم
وخطاب وغيبة وظاهر
كلامه ان كلا من المتصل
والمنفصل أصل برأسه
وذهب بعضهم الى أن المتصل
أصل برأسه للمنفصل محتجا
بان مبنى الضمائر على
الاختصار والمتصل أخصر
من المنفصل والضمائر كلها
مبنية اشبهها بالحروف
وضعا كالتاء في ضربت
والكاف في أكرهت
ثم أجريت بنية الضمائر
كمن مجراها طرفا للباب
وقيل لشبهها به في احتياجها
الى المفسر أعني الحضور في
التكلم والمخاطب وتقدم
الذكر في الغائب كاحتياج
الحرف الى لفظ يفهم به
معناه الافرادى وأخصها
أعرفها فضمير المتكلم أخص
من ضمير المخاطب وذا
أخص من ضمير الغائب
وإذا اجتمع الاخص وغيره
غلب الاخص تقدم أو تأخر
ولما كان المقصود من وضع
الضمائر الاختصار والمتصل
أخص من المنفصل قال (ولا
فصل للضمير في الاختيار

ما يصح الابتداء به والمخفوض لا يصح الابتداء به لان خافضه ما حرف أو مضاف
ولا يتقدم الجرح وز على الجار والمضاف اليه على المضاف (قوله والضمير على المختار
الح) أراد بان ان في أنت وفر وعه لاني أنا قوله وما عداهما حروف تبين المختار اذ ليس
في أنا الذي للتكلم حرف يبين حالا وانما فيه الافوهى زائدة عند البصر بين ومن
جملة الضمير عند الكوفيين وأيضون أنامه متوحدة لاسا كتنزيهت بعدها الاف
لشبهها بالجر كلام الغنى يقتضى أن الضمير في أنا أيضا هو التون الساكنة فتأهل فان
فيل كون الضمير هو ان وايا والواحق حروف تبين الحال بوجوب عدم صدق تعريف
الضمير على ان وايا اجيب بانهما على هذا ونسعا بالاشتراك للتكلم والمخاطب
والغائب وكل مشترك لدال على معناه غاية الامر انه يحتاج الى قرينة معينة فلتكن
القرينة تلك الواحق والقرينة لا يتوقف عليها أصل الدلالة بل تعيين المدلول فان
قلت قد يفهم من كلامهم ان التكلم والمخاطب والغيبة مدلول تلك الواحق فلا
يكون الضمير دالا على متكلم أو مخاطب أو غائب بل على مجرد الذات لا يصدق
التعريف قلت الوجه من كلامهم على ما ذكرنا وعلى هذا فان من نحو أنت دال على
المخاطب بشرط اقتضائه بالواحق لان الخطاب مدلول الواحق والام يصدق
التعريف حينئذ عليه فليتامل ومقابل المختار ما ذهب اليه الخليل والماتزي واختاره
ابن مالك ان الواحق اسماء ضميرة اتصفت اليها الضمير الذي هو بالظهور والاضافة
في قوله فايها وايا الشواب فايها ضميران أحدهما مضاف الى الآخر وهو مردود
بشدة وذه ولم يعبه اضافة الضمائر ولو كانت اياه مضافة لزم اعراب الام ملازمة لما
أدعوا اضافة اليه والمبني اذا لزم الاضافة اعرب وما ذهب اليه الفرع من ان
الواحق هي الضمائر وايا حرف زائد عامة يعتمد عليها الواحق ليعتقد عن المتصل
وما ذهب اليه الكوفيون من ان مجموع ايا ولواحقها هو الضمير (قوله أصل برأسه)
لما كان الرأس في كل شئ أصله الذي يبنى عليه ساثره عبر به عنه والباء الداخلة
عليه للملازمة في محال نصب على الحال ويجوز أن تكون لليبية والرأس بمعنى
النفس من التعبير باسم البعض عن الكل مجازا أى أصل بالنظر الى نفسها
لا الى شئ آخر (قوله وذهب بعضهم الح) هو مذهب الجمهور (قوله وقيل
لشبهها به الح) وقيل غير ذلك قال بعضهم ولا مانع من أن يقال ان الضمير مبنى لهذه
العلل كلها (قوله فضمير المتكلم الح) انما كان يحسن هذا الواسط اختلاف مرتبة
الضمير في التعريف (قوله غلب الاخص الح) فيقال أنا وأنت وأنت وأنا فعلننا وأنا
وهو وهو وأنا فعلننا ولا يقال فعلننا ولا فعلننا يقال أنت وهو وهو وأنت فعلننا ولا
يقال فعلا (قوله مع امكان الوصل) احتراز عما لا يمكن فيه الاتصال من المسائل الآتية

آخر الباب في قوله وبتهين الانفصال ان انحصر الخ (قوله فحوت وأكرمك) مبتدأ
 خبره لا يقال فهما وإنما اند محذوف أي لا يقال فهما منه أي من نحو وأنى بالغاء
 لان معرفة هذا ناشئة مما سبق فهو مسبب عنه (قوله وأما قوله وما صاحب الخ)
 محترز قوله في الاختيار والبيت لزيادة التبعي ومن زائدة وقوم مفعول وفأذ كرههم
 بالنصب جواب الثاني ويجوز الرفع عطفا على أصحاب وحباً من حبب مجهول لوصفه
 بالي والالوصلة بهم أو فهم مفعول ثان يزيد وسقط النون لان فاعله ليس واوا
 ولا الفاء ولا ياء وهم في يزيد هم مفعول أول يزيد وهم في آخر البيت فاعل يزيد وفيه
 الشاهد حيث فصله للضرورة وهل الاصل الا يزيدون أنفسهم أو الا يزيدونهم
 خلاف بين ابن مالك والمصنف مبني على ان الضمير من لسي واحد فلا يجمع بينهما
 في فعل واحد من غير أفعال القلوب أو ما له فليراجع المعنى في بحث على (قوله في
 ضمير آخر أعرف منه الخ) ما بعد ضمير نعت وخرج بذلك ما لو كان في ظاهر فيجب
 الفصل نحو العبد سل زيد اياه أو كان عاملاً في ضمير غير أعرف فيجب الفصل نحو
 أعطاه اياك أو اياي وأعطاك اياي أو كان أعرف لكنه مرفوع فيجب الوصل نحو
 ضربته (قوله نحو سائيه) أي أسئته عليه أي فهو من سأل بمعنى أسئطى لا بمعنى
 استفهم (قوله لكنه فر الخ) قد يقال الاتصال الأرجح لم يفرق من ذلك فدل على انه
 ليس مرجحاً للاتصال وأيضا يتكلم بقوله الآتي ولا مرجح لغيره (قوله ان
 يسألكموها) السؤال هنا طلب الاعطاء والواو في هذا ونحوه تولدت من اشباع
 الضمة (قوله أنلزمكموها) الاستفهام فيه للانكار التوبيخي أي لا ينبغي ان يكون أي
 أنلزمكم تلك الهداية أو الحجة بمعنى أنكروهاكم على قبولها ونفركم على الاعتداء
 او الحال انكم اياها كرهون بمعنى لا يكون هذا الازام قوله اللهم الا أن يكون
 العامل اسما) دخل في الاسم الوصف نحو الدرهم انما عطيكموه عطيتك اياه
 والمصدر وسواء كان الأول مجرورا أو مفعولا ولا يكون منصوبا الا عند مشام
 والاختفش كما ذكره الرضي وانما كان الفصل أرجح لان الانفصال فيما ولي
 الضمير المجرور أول من الانفصال فيما ولي الضمير المصوب لان الفعل أقدم في
 اتصال الضمير به من المصدر واسم الفاعل لانه بطالب الفاعل والمفعول لذاته وهما
 لمشابهته وما ذكره الشارح في الاسم هو في اسم من فعل غير تامخ بدليل انه ذكره
 عقبه قبل ذكر التامخ وسكت عن الاسم من الفعل التامخ ويحتمل ان يلحق به كما
 ألحق الاسم غير التامخ به وههنا شبهة وهي ان الضمير المتقدم في حسي اياه كأنه
 مجرور ومجلا بالاشارة مرفوع محللا على الفاعلية وشرط هذه الصورة أن لا يكون
 الضمير المقدم مرفوعا فكيف يدخل مثل هذا المثال في ضابط هذه الصورة الا ان

فحوت وأكرمك
 لا يقال فهما قام انا ولا
 أكرمك اياك وأما قوله
 وما صاحب من قوم فأذ كرههم
 الا يزيدهم حبالي هم
 فسر ورة (الاي) صورتين
 يجوز فهما الانفصال مع تأتي
 الاتصال احدهما ان يكون
 عامل الضمير عاملاً في ضمير
 آخر أعرف منه مقدم عليه غير
 مرفوع وذلك (نحو الهامن)
 قولك لتخص في عد (سائيه)
 في يجوز فهما الانفصال
 (مخرج حية) ومنه قوله عليه
 السلام ان الله لمساكم اياهم
 ولو وصل لقام لمساكم وهم
 لمساكم فمن النقل الحاصل
 من اجتماع الواو مع ثلاث
 ضمات والاتصال برحان لانه
 الاصل ولا مرجح لغيره وان هذا
 لم يأت التنزيل الا به قال
 تعالى ان يسألكموها
 أنلزمكموها اللهم الا أن يكون
 ذلك العامل اسما فالفصل
 أرجح نحو عجبت من حسي
 اياه وكذا ان كان فعلا تامخا
 من باب ظن نحو خلتني
 (ولم تنتسك) فالفصل أرجح
 أيضا عند الجمهور لانه
 خبر في الاصل وحق الخبر
 الفصل قبل دخول التامخ
 ومنه قوله

أخي حسبتك اياه
 وعند جماعة الوصل أرجح
 لانه الاصل وقد آمدن وبه
 جاء التنزيل قالوا نحن واذير يكهم
 الله وورد به الشعر كقوله
 بلغت صنع امرئ براخاله
 وابن مالك اضطرب كلامه
 فتارة وافق الجمهور وتارة
 خالفهم ورد ما قالوه من كونه
 خبرا في الاصل بأن ذلك
 يقتضي جواز الانفصال في
 الاصل وذلك يمنع وما أفضى
 الى المتعنى يمنع والصورة
 الثانية أن يكون الضمير
 منصوبا بكان أو إحدى
 أخواتها سواء كان قبله ضمير
 أم لا وبذلك فارتقت الاولى
 (و) ذلك نحو الصديق (كنته)
 وكأنه زيد فيجوز في الياه
 الانفصال (برحمان)
 كظنتك عند الجمهور
 ومنه قوله
 لو كان اياه اقد حال بعدنا
 عن العهد والاذن قد يتغير
 وعند جماعة الوصل أرجح
 ومنه الحديث ان يكنه فلن
 تسلط عليه وجملة الجميع
 ما تقدم

يقال المراد أن لا يكون مرفوعا فقط (قوله أخي حسبتك الخ) أخي امام مبتدأ خبره
 ما بهد و امامه قول ثان لفعل محذوف يقسمه الفعل الذي بعده وليس منادى محذوف
 حرف النداء كما زعم العيني اذ كيف يناديه بالاخوة وهو يخبر ان نواحي صدره
 ملئت بما ذكر والارجاء النواحي جمع رجا بوزن عصا والاضغان جمع نسفن
 بكسر الضاء وهو الحقد والاحن بكسر الهمزة وقفع الحاء جمع اخنة بكسر الهمزة
 وهي الحقد أيضا فهو من عطف المرادف (قوله اذير يكهم الله) أشار به الى أن
 نه ايل الجمهو ولا يتأق في ذلك لانه ليس خبرا في الاصل بل هو مبتدأ والخبر في الاصل
 هو قوله قليلا (قوله بلغت صنع امرئ الخ) صدر بيت عجزه بان لم ترزل لا كتاب
 الحمد مبتدأ برأى صادق واخاله بكسر الهمزة وهو الافصح وان كان القياس
 فتحها وفيه الشاهد حيث لم يقبل اخالك اياه (قوله فتارة وافق الخ) وافقهم في
 التسهيل و فرق بينه وبين باب كان بان انضم به هنا عجزه عن الفعل منصوب آخر
 بخلافه في كنهه فانه لم يجزئه الامرفوع والمرفوع كجزء من الفعل فكأن الفعل
 مباشر له فهو شبيه بما نضر به ولان الوارد عن العرب من انفصال باب نطن
 واتمال باب كان أكثر من خلافهما وخالفهم في الخلاصة فاختارهما الاتصال وعلى
 ما فهمنا فالمسائل ثلاث باب سلتيه باب خلتيه باب كنهه وقد ذكر الشارح وجه مغايرة
 باب كان لباب سلتيه وبذلك يغير باب خلتيه اسلتيه ووجه مغايرة باب خلتيه ان
 الفعل في باب سلتيه يشترط أن لا يكون ناسخا ويغيره ايضا بما مر عن ابن مالك (قوله
 بأن ذلك يقتضي الخ) أي لان الاول مبتدأ في الاصل وحق المبتدأ الانفصال واجب
 بأنه عارض ذلك قرب الاول من الفعل فلذا واجب اتصاله (قوله والصورة الثانية أن
 يكون الخ) أي ذات أن يكون لي مطابق قوله الصورة الثانية فانه واقع في المسئلة وهي
 القضية وهذه الكون وصف للقضية فلا يخبره عنها والمراد الضمير الذي يتأق
 اتصاله (قوله أو إحدى أخواتها) هو ما في شرح الكافية لابن مالك وكافية ابن
 الحاجب والذي جزم به أبو حيان في شرح التسهيل نقل عن البديع الغرة ان ذلك
 خاص بكان وان الفصل متعين في أخواتها وقولهم ليسني وليسك شاذ وعلى الاول
 لا تدخل كادلان خبرها يندر كونه غير مضارع والنادر أن يكون ماضيا فقط تردد
 الشهاب القاسمي في ذلك (قوله نحو الصديق كنهه) أي نحو الضمير الذي يتحقق
 في هذا الكلام ولك في الصديق النصب والرفع على حد زيد نضر به (قوله لئن كان الخ)
 قاله عمر بن عبد الله بن ربيعة الخزومي واللام موطئة للاسم والمراد بالانسان الانسان
 الكامل لا مطلق الانسان ليدخل غيره بالطريق الاولى والتقدير فإنا نملك
 بغيره والشاهد ظاهر (قوله الوصل ارجح) ان يكون الاسم كالفاعل والخبر كالفعل

فكسبتة كضربته (قوله ويتعين الانفصال) أي انفصال الضمير القابل للفصل
والا انفصاض بنحو انما ضربت بك (قوله بالا) مثاله أمر ان لا تعيدوا الاياه (قوله
أو انما) هو ما قاله ابن مالك ومثاله وانما يدافع عن احسانهم انا ومثلي وذلك بناء
على ان ما كاتبة وقد يقال انما موصولة وأنا خبر وفاعل يدافع ضمير مستتر عائدا على ما
ولا يضر فوات الحصر الاستفاد من انما بالجملة على طريق المطلق زيد امكن فيه
الطلاق ما على من يعقل ان غير ضرورية وغلط أبو حيان ابن مالك في هذا الموضع وتلا
آيات شريفة بنحو انما أشكو بنى وحزنى الى الله قال ولو كان كازعم لكان التركيب
انما اشكو بنى وحزنى أنا قال الهاء السبكي والصواب مع ابن مالك وان حاله يتلو
انما اشكو بنى وحزنى الى الله وذلك لانه بنى كلامه على ان انما للهصر وان
المحصور بها هو لا خيرة اظا والاول عليه أكثر الناس والثاني أجمع عليه البيانين
وحينئذ يصح ما دعاه لان الوصل يؤدي الى الاتباس وبين ذلك بما هو ظاهر لا يخفى
(قوله أو رفع بمصدر الخ) كقوله

بنصر كم نحن كنا ظاهرين فقد * اغرى العدا بكم استسلامكم فشلا
فلو نصب بمصدره مضاف الى المرفوع لم يجب فصله بل يترجم نحو عجبت من ضربته
ومن ضربت اياه ولا يجب الفصل الا اذا أضيف المصدر لمرفوعه الظاهر نحو عجبت
من ضرب الامير اياه حتى يرد على مفهوم كلام الشارح ويحتاج التقييد كلامه بأن
يكون المرفوع ضميرا لجواز اتصاله بان يفصل بين المتضامين نحو عجبت من ضرب
الامير بجز الامير كقوله * فان نسكاهما طر حرام * في رواية جر مطر وفي رواية قتل
أولادهم شركائهم بنصب الاولاد وجر الشركاء على أن المفهوم اذا كان فيه تفصيل
لا اعتراض عليه (قوله أرسفة جرت على غير صاحبها) كقولك زيد هند ضاربها
هو ويحتمل أن الصفة مسندة الى الضمير المنفصل كافي كافية ابن الحاجب ولا تكون
مسندة الى المستكن والبارزتا كبديله اذ رفعه بالصفة صادق بالامرين وكالصفة
الفاعل اذا حصل اللبس نحو زيد عمرو ويضربه هو كما قال ابن مالك والطلاق الصفة
مردود بمسندة لثمة زيدا قائم أبوه لا قاعدان فقد جرت الصفة على غير صاحبها ولم يفصل
الضمير (قوله أو اضمر عامله) نحو اياك من قال من أضرب ومنه فاياك اياك المراء (قوله
أو آخر) نحو اياك زعبدا وياك نستعين (قوله أو كان معنويا) المراد بالعامل المعنوي
الابتداء نحو أنت تقوم (قوله أو حرف نفي) أي او كان العامل حرف نفي نحو ما من
أماهم وما أنتم بجزين (قوله أو فعله متبوع) أي فصل العامل عن اتصاله
بالضمير متبوع نحو تخرجون الرسول واياكم وكرمتهم حتى اياك فان أردت
حتى الجارة لم يجوز لانها لا تجر الضمير والمبرد يميزه فيظهر الفرق بين العاطفة

ويتعين الانفصال ان
بالأ أو انما أو رفع بمصدر
مضاف لمنصوب أو صفة
جرت على غير صاحبها أو
اضمر عامله أو آخر أو كان
معنويا أو حرف نفي أو فعله
متبوع

والجارية بالفصل والوصل ولم يقل أو كان الضمير تابعاً له ليشمل مسئلة غير بيضة
ذكرها أبو حيان في تفسيره في قوله تعالى وإياي فاتقون فإنه جعل إياي مفعولاً
مقدماً والياء في اتقون توكيداً لهذه الصورة وقع فيها الضمير تابعاً ولم يفصل لاتصاله
بالعامل انظروا ولا يتصور مثل ذلك إذا كان العامل مفصلاً عن مباشرة الضمير
بمتبوع فيتعين الفصل (قوله أو ولي وأومع) كقوله

فأبيت لا أنفك أحدوقصيدة • فتكون وإياها هم أمثلة بعدى

(قوله أو أوما) أي أو ولي الضمير أوما كقولك قام أوما أنا وأما أنت (قوله أو لا ما فارقة)
كقوله

أني وجدت الصديق حقاً لا بالك فخرني فإن أزل مطبعا

ولم يقل لام ابتداء وان شمل نحو ان السكر يتم لانث لان الفارقة ليست لام ابتداء
عند أبي علي الفارسي وابن جنى فلا تشملها لام الابتداء ولان الفصل في نحو ان
السكر يتم لانث ليس من جهة اللام بل من جهة قبها من جهة كونه خبر لان (قوله
ان اتحاد رتبة) وذلك بأن يكونا في معنى متكاملاً أو مخالفاً أو غائباً نحو علمتني إياي
وعلمتني إياك وعلمته إياه فان كان الضمير الذي قبله مرفوعاً نحو علمتني لم يجز الفصل
(قوله وربما انفلاخ) من ذلك ما حكاه الكسائي من قول بعض العرب هم أحسن
الناس وجوهاً وانضهره وها هو قليل جدا ولوجه الانفصال فان اتفقا في الغيبة
وفي التذكير أو التأنيث وفي الافراد أو التثنية أو الجمع ولم يكن الاقوال مرفوعاً
وجب كون الثاني بلفظ الانفصال نحو فأعطاء إياه وأعطاها إياها وهما كذا
في العلم هذان في المعارف وعن الكوفيين وابن السراج أنه أولها واختاره
ابن معطي ووجهه ان الاشتراك في العلم يطريق العروض ولا كذلك الضمير
حتى قيل انه كلي لا جزئي ولان الضمير يحتاج الى ما يعينه ولانه يعود على
النكرة ولانه قد يعبر برب (قوله ما وضع لعين الخ) أي تعييناً خارجياً أو ذهنياً
في تناول علم الشخص وعلم الجنس وناقيل العلم واضع بالقسمة اليه فيدخل المنقول
من غير احتياج الى التعبير بعلق بدل وضع والمراد عدم التناول من حيث الوضع له
كما يأتي في تعريف العلم الشخصي فلا يخرج الاعلام المشتركة فان تناولها غيرها
باوضاع متعددة والامور التي تختلف بالاعتبار قيد الحثية مراد في تعريفها فلا
حاجة الى زيادة بعضهم بوضع واحد ودخل في التعريف العلم بالغلبة لان المراد
الوضع حقيقة أو تنزيلاً ولا وحك وغلبة استعمال المستعملين بحيث يختص العلم
الغالب بقدر معين بمنزلة الوضع من واضع معين فيمكن هؤلاء المستعملين وضعوا له
ذلك ولا ينتقض التعريف بالمعرف بل العلم الحقيقية لان الانتقاض يتوقف على كونه

أو ولي وأومع أو أوما أو لا ما
فارقة أو نصب به عام في
مضمرة قبله غير مرفوع
ان اتحاد رتبة وربما انفلا
غيبية ان اختلفاً انظروا واتحدا
رتبة (ثم) الثاني من المعارف
(العلم وهو) ما وضع لعين
لا يفتا أول غيره

موضوعا بوضع متعددة للخصوصيات وهو ممنوع لادليل عليه لاحتمال انه موضوع
 للمفهوم الكلي أو للخصوصيات بوضع واحد فن ادعى خلاف ذلك فعليه اثباته
 ودون ذلك خبط القناد (قوله فخرج بالمعين النكرات) لانها لا تعين مسماها من حيث
 الوضع وان عرض بعد الوضع لامر عارض كشمس وقر ولا حاجة في اخراج نحو ذلك
 لزيادة قيد على وجه منع الشركة وأورد أن الواضع انما يضع المعين وأجيب بأن المراد
 وضع المعين باعتبار تعيينه والنكارة وان وضعت المعين لم يرد تعيينها (قوله والصالحة
 الخ) المناسبت لقوله وبما عده بقية المعارف الخ أن يقول والمعرف بالصالحة لكل
 واحد من افراده فاذا استعمل في واحد عرفه وقصره على شئ بعينه وقول التوضيح
 فنجو الرجل انما يعين مسماها مادامت فيه أل مفهومه وان المعين للمسمى هو انفظ رجل
 في قولك الرجل لأل ولا محجوعه مابل أل قرية فقط (قوله وهذا معنى قولهم الخ)
 أي قول بعضهم ومرفق به وبيان القول الآخر (قوله باعتبار تشخيصه الخ) أي
 تشخيص مسماه وعدمه والتشخيص ما به يصير الشئ بحيث يمنع العقل عن فرض
 الشركة فيه (قوله وهو قسمان) أي على الاصح وقيل الاعلام كاهما متعقولة وقيل كاهما
 مرتجلة قال أبو حيان التقسيم الهمما في العلم الوضعي وأما العلم بالغلبة فارج عنه
 انتهى وقد يدعى أن تعريفهم المتقول يشمل هذا القسم (قوله وهو ما استعمل الخ)
 اشهر قوله استعمل أنه لا بد في العلم من أن يستعمل وكلام العلم ظاهر في عدم
 اشتراط الاستعمال وأورد على الحدان غير مانع لصدقه بما استعمل علماء ثم نقل
 علماء أيضا كما ساء فانه استعمل علم جنس ثم نقل علم شخص مع أنه منقول لامر تجل
 (قوله كعاد الخ) أشار الى أن المرئجل امام قيس بأن يكون موافقا حكم نظيره
 من النكرات وهو كثير كعاد وفتح قال في القاموس فتحس بن طريف أبو حنيفة
 من اسم علم مرئجل قياسي واما شاذ بأن يكون مخالفا حكم نظيره من النكرات
 كوهب فانه مفعول من وهب فالقياس يقتضي ان يكون موهبا بكسر الهاء لان ذلك
 حكم كل مفعول مما فاؤه واو ولاه صححة وفي التسهيل العلم المرئجل امام قيس
 واما شاذ بفتح ما يدغم أو فتح ما يكسر أو كسر ما يفتح أو يفتح ما يعل أو اعلان ما يصح
 انتهى فالشاذ بالفتح كجيب فانه مفعول من الحب فالقياس يقتضي أن يكون محبا
 بالادغام لان ذلك حكم مفعول مما عينه ولاه صححان من مخرج واحد والشاذ بفتح
 ما يكسر كما ذكر المشرح والشاذ بكسر ما يفتح كهدد بكسر فان الفهم يقتضي أن
 يكون معدي لا نظيره من النكرات المعتلة اللام يلزمه النسخ كرم ومسي والشاذ
 بفتح ما يعل كمدن وكوزة فان القياس يقتضي اعلالهما بقلب الواو والياء
 ألفا والشاذ باعلال ما حقه التصحح كداران وماهان والقياس دوران وموهان

تخرج بالمعين النكرات
 وبما عده بقية المعارف فان
 الضمير صالح لكل
 متكلم ومخاطب وغائب
 وليس موضوعا لان يستعمل
 في معين خاص بحيث لا يستعمل
 في غيره ولكن اذا استعمل
 فيه صار جزئيا ولم يشركه
 أحد فيما أسند اليه واسم
 الاشارة صالح لكل مشار
 اليه فاذا استعمل في واحد
 لم يشركه فيما أسند
 واحد أو الصالحة لان يعرف
 بها النكارة فاذا استعملت
 في واحد عرفته وقصرته على
 شئ بعينه وهذا معنى قولهم
 انها كليات وضع اجزئيات
 استعمالا وينقسم باعتبار
 تشخيصه وعدم ذلك الى
 قسمين لانه (اما شخصي)
 وهو ما وضع للمعين في الخارج
 لا يتناول غيره من حيث
 الوضع له (ازيد) وشبهه
 فدخل العلم العارض
 الاشارة كوهب ومسمى به
 كل من جماعة وهو مان
 مرئجل وهو ما استعمل
 من أول الامر علما كعاد
 وفتح وس وهب ومنقول
 وهو الغالب وهو ما استعمل
 قبل العلية في غيرها

كحولان وطوفان ودوران (قوله كزيد الخ) الاوّل منقول من مصدر والثاني من
اسم ميم والثالث من صفة والرابع من فعل ماض والخامس من فعل مضارع
والسادس من فعل أمر وفي شرح التسهيل لم ينفقه ان هذا خبر صحيح لوجهين
أحدهما ان الامر بالصمت اما ان يكون من أصمت واما ان يكون من صمت فالذي
من أصمت مفتوح الههزة والذي من صمت مضموه او مضموه الميم وأصمت
بخلاف ذلك والمنقول لا يغير والثاني انه قد قيل فيه أصمت بهاء التانيث ولو كان فعل
أمر لم تلحقه هاء التانيث واذا التفتي كونه منقولاً من فعل أمر ولم يثبت له استعمال
في غير العلية تعين كونه من تجلالتهمى ويجاب بانه جاء في صمت بصمت بكسر
الميم أيضاً ولا حاجة له عوى الرضى انه من تغييرات التسمية لان الاعلام كثيراً ما يغير
لفظها عند النقل ولحاق الهاء له اعلام بانه فارغ موضعه من الفعلية والسابع من
جملة فعلية والثامن من جملة اسمية ولم تقع التسمية بالمنقول من الاسمية وانما قامه
النحاة بقى ان حكم المنقول من جملة الحكاية كما في الاوضع وغيره وفي حواشي
المتوسط للسيد مانعه جعل الشارح مثل تأبط شرا عالماً من قبيل المنيات الحكاية
على بنائها قبيل والحق ان الجملة من حيث انها جملة قبيل جعلها عالماً بنية بل عدت
قصاراً من مبنى الاصل وان كانت أجزاءها معربة واما اذا جعلت عالماً فقد صار
المجموع اسماً واحداً متحقاً لان يعجزى الاعراب على آخره كعبلت لكن لما
كان الجزء والاخير من تأبط شرا مشغولاً بالاعراب المحكي للدلالة على القضية
امتنع من ظهور الاعراب فيه لفظاً فصلاً عرابه تقديرها فيكون من المعربات
التقديرية بل من المنيات لكن الحكاية تقتضى التعدد في أجزاء الجملة فلا يلاحظ
مع ذلك كونها اسماً واحداً فلا يحكم عليها بفتح العرف (قوله وهو ما وضع لمعين
في الذهن) لم يزد لا يتناول غيره لان قوله في الذهن يخرج ما خرج بتلك الزيادة من
بقية المعارف ويخرج علم الشخص أيضاً (قوله أى ملاحظ الوجود فيه) خرج
به سائر الصور الذهنية ضرورة عدم اعتبار الملاحظة في وضع اسماء الابدان
المتكررات وقد قال بعضهم في الفرق بين علم الجنس واسمه مانعه في اسم الجنس
المتكررة مذهباً واحداً ما انه موضوع للفرد المتشروع وعلى هذا الاشكال
لان علم الجنس ليس موضوعاً للفرد بل للحقيقة وثانها انه موضوع للماهية
وحيث ان يحصل الاشكال والجواب ان في علم الجنس لوحظ الحضور والذهبي
وفي اسم الجنس لم يلاحظ فان قامت الواضع اذا وضع انظمة بازامه معنى لا بد
ان يلاحظ المعنى وكذلك التائل جاني زيد لا بد وان يلاحظ معناه قلت قوله
ولم يلاحظ فيه الجواب لان الحضور والذهبي وان كان حاصل لم يلاحظ في المتكررة

كريدوا سدوحا رث وشهر
ويشكر وأصمت وشاب
قربانها وزيد منطاني
(أوجسني) وهو ما وضع
بين في الذهن أى ملاحظ
لوجود فيه (كإسماء) علم
سبغ أى لما هيته الحاضرة
في الذهن فهو في التعيين
كاسم الجنس المعرف بلام
الحقيقة فقولك أسامة أجراً
من تعالمة بمنزلة قولك الاسد
أجراً من التعلب

بجـلـاف المـعرفـة فـان المـلا حـظـة وـاجـبـة فـيـه وـعـدم اعـتـبـار الشـئ ايس اعـتـبـار العـدمـه
انتهى (قوله ودليل اعتبار الخ) وجه الدلالة ان الاحكام المذكورة تستلزم
التعريف وثبوت المزموم يستلزم ثبوت اللازم ومعنى اعتبار التعيين اعتبار
ملاحظة الوجود في الذهن فيوافق قوله السابق ملاحظ الوجود في الذهن
وايس مغاير له بالا على ان الصواب ان يقول فيما تقدم أى ملاحظ التعيين ليميز
عن سائر الصور الذهنية اذ الوجود في الذهن مشترك بين الجميع لأن هذا غفلة
عن قوله ملاحظ الوجود وانما كان يصح لو قيل أى موجود الوجود فتدبر (قوله
يقال أسداً جراً من ثعلب) جعل الجرافة نظراً الى نفس الماهية بدون الملاحظة
للافراد لا يتخلو من خفاء (قوله أى بلا تعيين) أى بلا ملاحظة تعيين كعلم بحاصر
(قوله بلا قيد) أى بلا اعتبار قيد من وحدة وغيرها ودخل في غيرها قيد التعيين
الذهني فانه قيد في علم الجنس دون اسمه (قوله بالاعتبار) أى اعتبار الواضع
لان الدلالة انما تنوقف على اعتبار دون اعتبار المتكلم لان اللفظ اذا لم يتردد
على معناه الوضعي اعتبره المتكلم وأراد هـ ام لا (قوله ومثلها في الابهام الخ) الا ان
التسكرة تفيد ان ذلك الاسم يعرض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقاً بخلاف
المعرف فتوادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة
كالدخول مثلاً فهو كعام مخصوص بالقرينة فالجرد وذواللام بانظر الى القرينة
سواء وبالنظر الى أنفسهما مختلفان (قوله ان كان من حيث اشتماله على الماهية)
أى مع قطع النظر عن الشخص (قوله حقيقة) أى لانه استعمال اللفظ فيما وضع له
ابتداءً وهـ ذاهبى على المر جمع من ان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي
اماعلى مقابله وهو انه وضع لمردمهم فليس استعماله معرفة بالام الحقيقة حقيقة
كما حقيقته السيد معترضه اطلاق السعدانه حقيقى لانه اذا كان موضوعاً للفرد
مهم من افراد جنسه ثم عرف بالام الحقيقة ارى به مفهوم المسمى من غير اعتبار لما
صدق عليه من الافراد فقد استعمل في جزء معناه فيكون مجازاً قطعاً وفيما ذكره
الشارح بحث وهو ان التمييز الذهني معتبر في وضع علم الجنس والمعرف بالام
الحقيقة ولم يوجد مع الفرد كيف يكون فيه حقيقة والجواب ان الغرض بالاقه
من حيث الحقيقة بشرطها كما مرحت به عبارته ولا يتعدى في ان مال هـ ذاهو
الطلاق على الحقيقة بشرطها في ضم من الفرد المعين او المهم فلا اشكال واوردان
تضييقية توقف كون الاستعمال حقيقياً حيث كان هنالك حمل على الحيثية مجازية
زيد في نخوز يدحيوان حيث لوحظ زيد من حيث خصوصه لا من حيث اشتماله
على ماهية الحيوان وهو في غاية البعد واجيب بمنع امتزائه ذلك بل انما يقتضى

ودليل اعتبار التعيين في علم
الجنس اجراء الاحكام
اللفظية لعلم الشخص عليه
كنهه من ال والاضافة
والصرف مع سبب
كالتأنيث في اسامة وفعالته
وهي الحال منه كهذا
اسامة مقبلا وعدم نعت
بالسكرة واما اسم الجنس
التسكرة المعبر عنه في الاصول
بالمطلق فهو ما وضع للماهية
مطلقاً أى بلا تعيين كأسد
اسم الماهية السبع يقال
أسداً جراً من ثعلب كما يقال
اسامة جراً من ثعلب ويعبر
عنه بالتسكرة أيضاً لكن
الفرق بينهما بالاعتبار ان
اعتبر في اللفظ دلالة على
الماهية بلا قيد يسمى اسم
جنس ومطلقاً أو مع قيد
الوحدة السابقة يسمى تسكرة
ومثلها في الابهام المعرف
بالام الجنس بمعنى بعض غير
معين نحو ان رأيت الاسد
أى فرداً منه ففرد منه ثم
استعمال علم الجنس أو اسمه
مع رقاً ومنكراً في الفرد
المعين أو المهم ان كان من
حيث اشتماله على الماهية
فحقيقة والا فمجاز ومن
العلم ما كنى عنه

بجارية لفظ الحيوان في زيد من حيث خصوصه لا مجازية استعمال لفظ زيد فيه
من حيث خصوصه (قوله كفلان وفلانة) هما علمان لآعلام الاناسي من باب
اسامة لانطلاقهما على كل علم منهما فهو موضوعان لحقيقة آعلام اناسي من يعقل
فانها حقيقة ذهنية كان الجنس الاسد حقيقة ذهنية وضع لها اسامة واستشكل
كونها علمين لما ذكر بأنهم ما ألقاها فاذا قلت قال زيد جاءني فلان فعناه جاءني مسمى
فلان وانما سمى فلان نظرا وليس هذا كزيد في جاءني زيد لان مسماه ذات وأجيب
بان معنى جاءني فلان جاءني مسمى مسمى فلان فكما صح الإسناد الى لفظ زيد والمراد
مسماه صح الإسناد الى فلان والمراد مسمى مسماه (قوله وكذا بعض الاعداد المطلقة)
أى التي لم تقيدهم بعد ودهند كورا ومحمدوف وانما يدل بها على مجرد الاعداد والدليل
على علميتها ان كلامها يدل على حقيقة معينة خالية عن الشرح فاذا انضم الى العلمية
ما يتم به منع الصرف امتنع الصرف نحو ثلاثة نصف ستة وأربعة نصف ثمانية (قوله
والاصح رأسماء الايام الخ) هذا مذهب الجمهور فقامم قالوا انها آعلام توهمت
فيها الصفة فدخلت عن اسمها آل التي للمع الصفة ثم غلبت فصارت كالديران فالسبت
مشتهق من معنى التطلع والجمعة من الاجتماع وياقها من الواحد والثاني
والثالث والرابع والخامس وقال المبرد انها غير آعلام ولا ماتمها للتعريف فاذا
زالت صارت ندرات (قوله وان التصغير الخ) أى والاصح ان التصغير مطلقا
لا يبطها وقيل يبطها تصغيرا لترخيم ورده ابن جنى بقوله * وكان حرب
في عطاء جايدا * يريد الحارث بن وعلة قال فلو كان منكرا لادخل عليه آل
(قوله أو جنسيا) لا يلزم جريان جميع الاقسام فيه فقد قال المصنف في حواشى
الألفية ما نصه وفهم من هذا أعنى الاقتصار على التثنية بالكنية والاسم ان اسم
الجنس لم يوضع له لقب وكذلك فعل غيره من النحويين انتهى المراد منه (قوله وهو
ما أشعر الخ) أى باعتبار أنه فهو الأصل فان ذلك قد يقصد تبعاً لقاله السيد فى حواشى
الأصول وأراد بذلك كما قال ان اشعار القاب بالمدح انما هو من جهة ان له فهو ما
آخر يلاحظ فى الجملة ويلتفت الذهن اليه وان لم يكن مقصودا عند الاطلاق بل
المقصود هو المعنى العلمى وهو الذات التي وضعها حتى لو لم يكن للعلم مفهوم آخر غير
علمي لم يتصور فيه اشعار فاندفع ما ردد على ظاهر التعريف من أنه اذا اشتهر زيد
بصفة كمال كما اشتهر حاتم بالجود فانه يشعر بذلك السكال فيلزم أن يكون اقبا والتزامه
به يدغم اذا سمى شخص آخر بزيد بعد ذلك الاشتهار لا مانع من كونه اقبا به هذا
يعلم وجه التعبير باشعرون دل أو وضع لأن العلم انما وضع لتعيين الذات والمراد
اشعار قوي بحيث يقصد عادة ولذا قال الرضى وهو ما يقصد به الخ ولا يخفى ان كلا

كفلان وفلانة وكذا بعض
الاعداد المطلقة والاصح
ان أسماء الايام آعلام
ولامها للمع وان التصغير
مطلقا لا يبط العلمية (و)
العلم (هو) باعتبار ذاته
تخصيصا كان او جنسيا (اما
اسم) وهو باعتبار الكنية
واللقب كما (مثلا) من زيد
واسامة (أو لقب) وهو ما
أشعر بصفة المسمى (كزين
الما بين) أو بصفته كبطه
(أو كنية)

من نفس اللفظ والكنية صادق على نحو أني الخير وأنى أحب فيلزم أن يكون
 بينهما عموم وجهى لاجتماعهما في ذلك وانفراد اللقب في نحو كرز والكنية
 في نحو أنى بكر ولا مانع من ذلك ويوافق قول بعضهم والفرق بين الكنية واللقب
 بالحيشية فاشجار بعض المكى بالمدح أو الذم لا يضر فقول الشارح والفرق بينها
 وبين اللقب المحمول على غير مادة الاجتماع بقى هنا شئ وهو ان ظاهر كلامهم ان
 ما أشعر بما ذكر لقب وما صدر بما ذكر كنية وان وضعه الايون ونحوهما ابتداء
 والظاهر ان ما وضع ابتداء اسم مطلقا ويؤيده ما حكاه ابن عمرة فمن اعترض على
 أمير افرقيبه في تكتيته بأبي التمام مع النهى عنه فأجاب بانه اسمه لا كنيته وقد
 يقال ان الفرق بين الاسم وبينها اعتسارى أيضا ويؤيده قول بعضهم ويدخل
 في تعريف اللقب نحو محمد وأحمد وسالحو على أى لا شمارها بالمدح اشعارا فويا
 وقد يدعى أن ما وضع أولا اسم مطلقا ثم ما صدر باب أو أم كنية مطلقا ثم يعتبر
 الاشعار وعليه تكون الاقسام متماثلة ولا يكتفى في تباينها اعتبارا من ما وضع أولا اسم
 ثم ما استعمل به ذلك ان اشهر لقب أو صدر كنية لانه يبقى ان ما أشعر و صدر كآبى
 الخير يصدق عليه تعريف الاخير بن فتمظن (قوله وهى ما صدر باب أو أم) أى علم
 مركب مضاف صدر بذلك فخرج بالاضاف نحو قولك اب لزيد جاء اذا سميت به
 أو أوزيد قائم اذا سميت به فان الأول لا اضافة فيه والثانى الاضافة لجزء العلم لا اسكاه
 وزاد الشعر الرازى في العلم الجنسى ما صدر بابن أو بنت كابن دأيمة للغراب وبنت
 طبق النوع من الحيات (قوله تصریح بتلقيب الاناث) فيه نظرقه صرحوا في قول
 امرئ القيس وهو يوم دخلت الخدر خدر عنيزة بان عنيزة لقب فاطمة المأداة على
 طريق الترخيم في قوله أفاطم هلا وبان ماء السمى لقب أم المنذر اشهر به
 وورد ان لقب الصديقة رضى الله عنها حميراء (قوله ويؤخر اللقب الخ) لانه في الغالب
 منقول من اسم غير انسان كبطه بلوقدم توهم ان المراد اسماء الامم وذلك ما مون
 بتأخيره فلم يعدل عنه ولانه أشهر من الاسم لان فيه العلامة مع شئ من معنى التبعث
 فلوا أنى به أولا لاغنى عن الاسم ومقتضى ما ذكر وجوب تأخيره عن الكنية أيضا
 واختاره بعضهم وقضيته أيضا ان الكنية التى من افراد اللقب كآبى الخير على ما مر
 يحرى فيها ما تقرر في اللقب المحض على قياس تقديم المانع اذا اجتمع مع المقتضى
 (قوله غالبا) احتراز عن قوله بان ذا الكلب عمر اخبرهم حسابا فان تقديم اللقب
 ما ذوعما اذا اشهر اللقب على الاسم فانه يقدم على الاسم كما نص عليه ابن انبارى
 ومنه نم المسج عيسى وقول الشاطبى رة لون عيسى (قوله بدلا أو عطف بيان)
 قال شيخنا العلامة أوتو كيد اولم أر من صرح به وذلك داخل في تعريف التوكيد

وهو ما صدر باب أو أم
 (كآبى عمرو وأم عمرو)
 قال الرضى والكنية عند
 العرب قديمة صدرهم التعظيم
 والفرق بينها وبين اللقب
 معنى أن اللقب بمدح الملقب
 به أو يذم معنى ذلك اللقب
 بخلاف الكنية فانه لا يعظم
 المكى بمفناها بل بعدم
 التصريح بالاسم فان بعض
 النفوس تأنف من ان
 تخاطب باسمها (فائدة)
 ليس في كلامهم تصریح
 بتلقيب الاناث وانما
 صرحوا بكنيتهن (و يؤخر
 اللقب) في اللفظ (عن
 الاسم) غالبا اذا اجتمعا
 ويجعل (تابعه) في اعرابه
 بدلا أو عطف بيان (مطلقا)
 أى سواء كانا مفردين
 كسيد كرز أم مركبين
 كعبد الله زين العابدين أم
 مختلفين افسرادا وتوكيدا
 كزيد بن العابدين وعبد
 الله كرزو كما يجوز الاتباع

بإضافته) أي الاسم إلى
اللقب جوازاً مراداً بالاول
المسمى وبالثاني الاسم ان
أفردا وذلك (كسعيد
كرز) فيجوز فيه حينئذ
الاتباع للاول وهو الاقرب
واقطع عنه كولو كان مركباً
والإضافة حيث لا مانع منها
وهي الأكثر وجهور
البربرين وجوباً أخذوا
من اقتصار سيبويه على
ذكرها ووافقهم ابن مالك
في الألفية وخالفهم في
التسهيل واعتذر في شرحه
هن سيبويه بأن الإضافة
يما كانت على خلاف
الاسل لان الاسم واللقب
مدلولهما واحد فيلزم من
إضافة أحدهما إلى الآخر
إضافة الشيء إلى نفسه فيحتاج
إلى تأويل الاول بالمسمى
والثاني بالاسم حتى يخاص
من إضافة الشيء إلى نفسه
والاتباع واقطع لا يجوز ان
إلى تأويل ولا يوقعان في
مخالفة أصل سيبويه
استعمال العرب للإضافة
اذ لا مند لها الا السماع
بمخلاف الاتباع واقطع
فأنهما على الاصل واستغنى
بالتسمية عنها عن التسمية

اللفظي حيث قالوا فيه إعادة الاول بلفظه أو مرادفه واللقب مرادف لانتم قال لي
بعض مشائخنا عمل اللقب لما أشعر بمدح أو ذم كان غير مرادف له فلم يعرفوه توكيداً
فأورد عليه الكسبية التي لم تشعر بشئ من ذلك فالترجم اعراهم اتوكيداً بل كادان
يعين فهم ذلك ولا يجوز فيها البدلية ولا عطف البيان قال اللهم الا أن يكون أشهر
من الاسم فيعرب كذلك وبعد فالمسئلة تحتاج إلى شرح (قوله يجوز اقطع الخ)
ظاهره جواز قطع البدل وعطف البيان وسبب في باب البدل النص على انه يقطع
جوازاً ووجوباً واستحساناً أو ما البيان فلم أره ما فيه والظاهر انه كابدل لانه أخوه
فلا حاجة لقول بعضهم انه ليس قطعاً اصطلاحياً بل يرفع رفعاً مستقلاً أو ينصب
كذلك اذ البدل والبيان لا يقطعان الاشياء يحكي عن بعضهم في البيان ومسئلة
في البدل انتهى وانظر ما معنى قوله بل يرفع الخ وهل ذلك الا معنى القطع الاصطلاحي
(قوله محذوف جوازاً) قياس ما قلوه في التمت المقطوع أن يكون المبتدأ محذوفاً
وجوباً وكذا الفعل وان سكتت الشارح عن وجوب حذف الفعل (قوله
أو محذوفاً بإضافته) أي بسبب إضافة الاسم اليه فلا ينافي ان الخافض على الصحيح
هو المضاف لان السبب أعم من العامل والاعم لا يلزم ان يصدق بأخص معين
(قوله مراداً بالاول المسمى وبالثاني الاسم) أي فهو من إضافة المسمى إلى الاسم
فمعنى جاءني سعيد كرز جاني لقب هذا القب وانما لم يعكس ويجعل من إضافة
الاسم إلى المسمى قال الرضي لاسم من ينسبون إلى الاول ما لا تصح نسبتة إلى الالفاظ
نحو ضربت سعيد كرز انهم سبى قال الشهاب القاسمي وقد ينسبون إلى الاول
ما لا تصح نسبتة إلى المعاني نحو كتبت سعيد كرز فلينأمل أقول هذا شئ خارج عن
القاعدة ناشئ من القرينة الخارجية كما يشهد بقولهم كل حكم ورد على اسم فهو
على مدلوله الاقرية (قوله ان أفرداً) قضيته امتناع الإضافة اذا كان الاول مفرداً
والثاني مركباً والوجه خلافه وقال الرضي حيث قال وان كانا مفردين أو أولهما
جاز إضافة الاسم إلى القب انتهى وذلك لان المضاف اليه يجوز أن يكون مركباً
كغلام عبد الله بخلاف المضاف (قوله كسعيد كرز) الكرز اللثيم والظاذق
(قوله وهو الاقرب) لعل وجهه الألفية ما يلزم على الإضافة من المحذوف والآتي
في رد ايجاب الإضافة (قوله حيث لا مانع منها) فان كان مانع من الإضافة بان كان
في الاول ألق فليس الا اتباع وفاق نحو الحارث كرز ذكره أبو حبان وغيره
والحصر انما في أي لا الإضافة والافاق قطع جائز كما هو صريح كلام الشارح اذ لا مانع
منه (قوله بين سيبويه) جواب لما في قوله بان الإضافة لما كنت الخ (قوله كنت
في تقديم أحدهما بالخيار الخ) تقدم ان مقتضى تعليق تقديم الاسم على القب

اعتناع تقديم اللقب على الكنية راب الكنية التي من افراد اللقب كاللقب المحض
 (والاشارة) هذا ثالث المعارف وزعم ابن السراج انه اولها الان تعرفه بالعين
 والقلب وغيره لا يعرف الا بوجه واحد ولانه لا يشبه التنكير مطاقا بخلاف المظهر
 والعلم (قوله على حذف مضاف) لا ضرورية الى ذلك لان الاسماء الآتية كما تسمى
 بأسماء الاشارة تسمى بالاشارة فلها اسمان (قوله واشارة اليه) أي حسية بالحوارج
 لاعقلية لان مطلق الاشارة حقيقة في الأولى فلا يرد ان الضمير يشار به للجهود
 عليه والمظهر التنكير يشار به الى واحد من الجنس غير معين والمعرفة الى واحد
 معين فلا يطرده التعريف ان كان قضية هذا ان تكون أي الاشارة اليه من جملة
 الموضوع له وفيه نظر لانها قرينة خارجة عن الموضوع له كما يدل عليه اخراج اسم
 الاشارة بمطلقا من تعريف العلم باسم معين انسمى مطاقا ولو كانت من جملة الموضوع
 له لم يصلح لذلك لان جزء الشيء لا يكون قرينة على تعيين اللفظ للجزء الآخر ثم ان قضية
 التعريف ان يكون الاصل ان لا يشار به هذه الاسماء الا الى مشاهد محسوس فان
 أشير بها الى غير محسوس أو محسوس غير مشاهد فلنصيره كالمشاهد قال الرضي
 اسم الاشارة لما كان موضوعا للشار اليه اشارة حسية فاستعمله فيما لا تدركه
 الاشارة كالشخص البعيد مجاز وذلك يجعل الاشارة العقلية كالحسية مجازا لما
 بينهما من المناسبة فلفظ اسم الاشارة الموضوع للبعيد اعني ذلك ونحوه اذن كضمير
 الغائب يحتاج الى مذكور قبل أو محسوس حتى يشار اليه كضمير راجع الى مقوله
 تنهى وابتداء تصريحا بالتجوز في البعيد مع تصرّحه بالوضع له الا ان يكون
 ممن يرى الوضع في المجاز والاشارة المحدودة الاسطلاحية الواقعة في التعريف
 لغوية فلا دور (قوله اما لشد الخ) استعمال المفرد وما عطف عليه في المعنى كما هنا
 قابل والغالب استعمال ذلك في اللفظ كزيد وهند ونحو ذلك (قوله للمذكر المفرد)
 أي ولو حكما صحة قولك ذا الجمع رذ الفریق وقال المصنف في حواشي الالفية وقد
 يشار به الى الاثنين نحو عوان بين ذلك والى الجمع كقوله * وسؤال هذا الناس
 كيف يبيد * والى كل شيء وذلك في حين اعلی القول بأن كلامها باق على أصله ولا
 يرد على كونها للمذكر قوله

نبئت زعمي على التهجيران زاوية * سقيا ورعيه لذلك العاتب الراوي
 لان المعنى لذلك الشخص أو الانسان وقول الرمنخسرى الاشارة للصفة مثل ذلك
 الكتاب مردود في باب الصفة ذكرت (قوله وذی) بكسر الهمزة ثم ياء ساكنة عن
 ألف ذا (قوله وذی) بقلب ياء ذی ما عوقفا للبيان الباء ثم أجرى الوصل بحسب
 (قوله وذی) بقاء مكسورة متلو بوجه عن ذال ذی فباء ساكنة ففيه الجمع بين البدلين

وبالیه الآخر معر بابا غيراه
 مع جواز قطعه نهم اذا اجتمع
 الثلاثة وقد مدت الكنية
 على الاسم ثم جيء باللقب
 فيظهر وجوب تأخير اللقب
 عن الكنية كما يؤخذ
 من كلامهم وان لم أر
 في ذلك نقلا لانه يلزم من
 تقديمه عليها حينئذ تقديمه
 على الاسم نفسه وهو ممنوع
 (ثم) الثالث من المعارف
 (اشارة) على حذف مضاف
 أي أسماءها حذفه
 للقرينة الدالة عليه وهي
 ما وضع لسمي واشارة اليه
 والاشارة اما المفرد مذكر
 أو مؤنث أو لثني كذلك
 أو لجمع كذلك فهذه
 ستة الا انها امكنوا
 بالاشارة الى الجمع المذكر
 والمؤنث لفظ واحد فصار
 الاقسام الوضعية لاسماء
 الاشارة بحسب من هي له
 خمسة وان تعددت ألقاب
 بعضها كما سيجيء (وهي
 ذا) للمذكر المفرد (وذى
 وذو) وتى

اتناء والياء (قوله وته) بناء مكسورة مقلوبة عن ذال فيها (قوله وتا) بقلب
 ذال ذاتاء (قوله بالاختلاس) أى بالكسرة من غير صلة والمراد به عدم الاشتباع
 (قوله بالضم) قال المصنف فى حواشى التسهيل هى فى النسخ مضبوطة بكسر التاء
 واست على يقين من ذلك فان صح فتكون حركة التقاء الساكنين وهو ظاهر كفاق
 وقال أيضا الاشارة ذوا التاء لانه انبث وهى التاء فى امرأة ونحوه مما فيه تاء لفرق
 وايست بصفة (قوله المفرد) أى ولو كما كالحقة قولك ذى الجماعة وذى الفرقة ردى
 الطائفة (قوله وذان وتان) اما ذان فتشبه ذوا امانان فتشبه تالا من احدى اهما
 ان يكون المؤنث كالمذكور وتا نظيره ذان فتشبه ذوا امانان فتشبه تالا من احدى اهما
 التى تشبهها أقل عملا فلا تحتاج الى أكثر من حذف الالف للساكنين وزعم السيرافى
 انه يصلح ان يكون تشبيه التاء فى وته وانهم لم يفتنوا ذى هذه لثلاثا لئلا يتبس المؤنثان
 بالذكرين (قوله ويشار بالاقل منهما للمثنى الخ) جعل المثنى فى كلام المصنف
 بمعنى الاثنين والمعنى وذان وتان يشار به حال الاثنين حالة كونهما امر فوعين
 فى الاول و مجرورين أو منه وبين فى الثاني و يحتمل ان المعنى وذان وتان ثابتان
 للمثنى فى حالة الرفع ودين وتين ثابتان له فى حالة الجر والنصب أو حالة كون الياء جرا
 ونصبا من ثبوت الجزئى لساكنيه (قوله والاصح الخ) أى لقيام عمله البناء فيها كما
 فى المفرد والجمع وهى صيغ مر تجلة غير مبنية على الواحد ولو بنيت عليه لميل ذيان
 والجواب انهم خالفوا تشبيه هذا المبنى حيث لم يبنوا على الواحد تشبيه المذهب
 المبنية عليه تمييزا بينهما فهى صيغ مبنية على الواحد لا مر تجلة لانه خلاف الظاهر
 ولا سند له الاما ذكر وقد علمت جوابه وحيث كانت صيغ تشبيه فالتشبيه التى هى
 من خواص الاسم معارضة شبه الحرف كما عارضت ان اضافة أى شبهه فأعربت
 ودعوى ان هذه الاسماء مما توغل فى شبه الحرف ومشا به ذلك بمعزل عن الاعراب
 ممنوعة لانها فارقت سائر المبنيات ببعض تصرف فيها ألا ترى انها تسمى وتين
 بها ونحوها (قوله واسماء الاشارة ملازمة للتعريف) لان مالكا ان يجمع انها
 لا تقبل تقدير التنكير وان لم يقبل التنكير (قوله وكلامه فى الاوضح الخ) حاصله
 الاعتراض عليه بأن ما ذكره ملحق من قولين ويجاب بأن الوصف بصورة المثنى
 لا ينافى أنه مثنى حقيقة اذ يصدق على فرد المثنى انه على صورته وغاية امرانه
 وهو م فالملحق بمنوع (قوله بمدودا ومصورا) حالان من أولا ونحو محالين
 متضادين من لفظ واحد باعتبارين صحيح والمقصود والممدود ضربان من
 ضرب الاسماء المتكلمة لا يقالان فى الافعال والحروف فقوله هم فى هؤلاء
 مقصور وممدود تسم فى العبارة كأنه لما تقابل اللفظان فهما قالا وذلك مع ما فى

وته) باسكان الهاء وهى
 وتمى وتا وذوته بالاختلاس
 وذات بالضم للمؤنث المفرد
 (وذاذ وتان) ويشار بالاقل
 منهما للمثنى المذكور
 وبالثانى للمثنى المؤنث
 ويعربان (بالالف رفعا
 وبالياء جرا ونصبا) عند
 القائل بتشبيهما حقيقة
 والاصح وعليه ابن الحاجب
 انهما مبنيان بجى بهما على
 صورة المثنى وليسا جنتين
 حقيقة لان شرط التشبيه
 قبول التنكير كما مر واسماء
 الاشارة ملازمة للتعريف
 فى حالة الرفع ووضعا على
 صيغة المثنى المرفوع وفى
 حالة الجر والنصب
 وضعا على صيغة المثنى
 المجرور والنصب وكلامه
 الاوضح عند انواع الشبه
 بمعنى ان ثم لنا قول لا يقول
 باعرا بهما مع عدم تشبيهما
 ولا قائل به به عليه العلامة
 خالك (وأولا) ممدودا
 ومقصورا

أسماء الإشارة من شبه الظاهر من جهة وصفها والوصف بها وتصغيرها (قوله لجمعهما) أي موضوع لجماعة الذكور والانات فالمراد بالجمع الجماعة وهي الآحاد المجتمعة لتلايقهم ان أولاء جمع أو المراد بالجمع المفرد المذكور والمفرد المؤنث لا لجمع ذين وتبين لان أولاء ليس بجمع وان أطلق عليه الجمع مجازا (قوله والعيش الخ) مجزئة بيت بحر يرصد به ذم المنازل بعدم منزلة اللوى * وبعدم تعلق بمخزوف حال من المنازل على تقديره ضاف بين الظرف ومجروره أي كائنه بعدم مفرقة منزلة اللوى واللواء عمد ودون قصره للضرورة والشاهد في أوائل حيث استعمله في غير العفلاء وهو الايام ويروى الاقوام فلا شاهد (قوله لكن ملحقة وجوبا بالكاف) قضية اطلاقه ان الكاف تلحق جميع اشارات المؤنث لكن صرح غيره بانها لا تلحق منها الاقوي وتاودي قالوا تيك وتلك وتيك بكسر التاء في التلافة وتيك وتلك بفتح التاء فيهما وتلك وقد أوردتها الزنجشري وابن مالك في الصحاح لا تفرق ذلك فانه خطأ واعلم انه قد يستعار للقريب ذواللام اعظمة المشير نحو وماتلك بيمينك يا موسى واعظمة المشار اليه نحو ذلكم الله ربي ونحو فذاك الذي لمتني فيه بعد ان كان ما هذا اشرا والمجلس واحد لانه كان عندها أعظم منزلة منه عند من ويستعار له بعد الجرد لكتابة الحال نحو هذا من شيعته وهذا من عدوه وقد يتعاقدان مشارا بهما الى ما وياها كقوله تعالى ذلك نزلوه ثم قال ان هذا هو القاص كذا في الجامع وفي الرضي وقد ينزل الحاضر منزلة الغائب البعيد فيورد اسم الإشارة بلفظ الغائب وذلك اذا كان المشار اليه افظا مسموعا لانه بالتلفظ به زال سماعه كقوله تعالى كذلك يضرب الله للناس أمثالهم والمشار اليه ضرب المتسل الحاضر وقد يذكر البعيد بلفظ القريب تقريرا بالحصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت (قوله تصرف الكاف الاسمية) وربما استغنى عن جمع الميم باشباع ضمة الهكاف كقوله وقد يكون القول الا ذلك (قوله غالبا) إشارة الى اللغتين الآيتين (قوله خمسة أحوال) أي وان كان أصلها ستة وقوله بذلك خمسة وعشرون أي حاصلة من خمسة أحوال المشار اليه الخارجية في خمسة أحوال المخاطب الخارجية ولا شك ان الاحوال الخارجية خمسة وعشرون لكن هذا اذا ضربت الاحوال الخارجية للمشار اليه في الاحوال الخارجية للمخاطب فلوضرت الاحوال العنقبة لاحدهما في الاحوال العقلية للآخر وأسقطت القسمين المتداخلين لزم ان تكون الاقسام الخارجية أربعة وعشرين وعلى ذلك جرى بعضهم وذلك لانه اذا ضربت الستة في منها حصل ستة وثلاثون سقط منها اثنان ضرورة في ستة باثني عشر فاقية اذ ان هذه طريقة صحيحة في الحساب فالواجب لاختلافها وقد بحثت مع

جاء التنزيل نحو هؤلاء مبنيا في
واقصر لغة أهل نجد من
تميم وقيس وربيعة وأسد
ذكر ذلك الفسراء في لغات
القرآن ولم يخصه بفتح كما هو
صريح عبارة الاوضح
والاكثر مجيئه للعقلاء وقد
يعنى غيرهم كقوله
والعيش بعد أوائل الايام
وهذه الافعال المتقدمة في
المشار اليه القريب (و) اما
(لبعيد) فيشار اليه
ليكن ملحقة وجوبا
(بالكاف) الحرفية في
الآخر تدل على البعد ولا
فرق في الكاف بين ان
تكون (مجردة من اللام)
في جميع أسماء الإشارة
(مطلقا) أي سواء كان
المشار اليه مفردا أم مثنى
أم جموعا وهذه الكاف
تصرف في الكلام تصرف
الكاف الاسمية غالبا
لبيانها أحوال المخاطب
من افراد وتثنية وجمع
وتد كبير وتأنيت كإتيانها
لو كانت اسما ففتح للازكر
وتكسر للمؤنث وتتصل بها
علامة التثنية والجمع
فلا مخاطب خمسة أحوال
وان كان أصلها ستة وقد
تقدم ان المشار اليه خمسة أحوال فذلك خمسة وعشرون ضرورة بحسب التسميم الوضحي

وانما حكموا بحرفية
الكاف في ذلك لعدم محل
الهامن الاعراب لاتذاه
الرائع والاصب والحرف
الجارواتقاء المضاف لان
اسماء الاشارة لا تضاف
لانها لا تقبل التنكير
والضاف لا بد ان يكون
تذكرا حتى لو كان معرفة
نوي تنكيره لاجل الانساق
وفي الكاف المذكورة ثلاث
لغات الاولى ان تختلف
لاختلاف احوال الخطاب
وهذه هي النسخي الثانية
افرادها مفتوحة في
الاحوال كلها فيكون
المتصووبها على هذه اللغة
التنبيه على مطلق الخطاب
فقط التائمه افرادها
مفتوحة في التذكير مكسورة
في التانيث فلها على هذه
اللغاتان او (مقرونة)
ذلك الكاف (بها) مبالغه
في البعد (الا) في ثلاث
مسائل (في المتى مطلقا)
من غير تقييد بلغة دون
أخرى ولا فرق بين تنبيه
المدكرو الموثث (وفي الجمع
في لغة من مده) وهم
الجحاز بيون دون من
قصه من أهل نجد كعيس
سعه وأسد وأما بنو تميم

جماعة من الفضلاء فلم يجيبوا بشئ في ذلك وغاية ما قال بعضهم ان الاثنين لا تضرب في
الستة بل في خمسة فقلت يلزم ان تكون الازسام الخارجية ستة وعشرين والله أعلم
قوله وانما حكموا الخ) فيه انه لا يلزم من عدم المحلية من الاعراب الحرفية بدليل
ان ضمير الفاعل اسم على الاصح ولا محل له من الاعراب ثم في الحصر نظر فقد قال
بعضهم والظاهر للجماعة على دعوى الحرفية فيها انها تجردت عن معنى الاسمية
ودخلها معنى الحرفية في افادتها معنى في غيرها وتلك الفائدة هي كون اسم الاشارة
الذي قبلها مخاطبا به واحدا أو مثنى أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا فصارت حرفا مع
انه بقي فيه النصرف الذي كان له في حالة الاسمية وأورد الرضي عليه ان لنا أسماء
كثيرة مفيدة للمعنى في غيرها كاسماء الاستتفهام والشرط دالة على معنى في نفسها
ودالة على معنى في غيرها مع بقائها على الاسمية فهلا كان كاف الخطاب كذلك
وأجاب بان بينهما فرقا لان أسماء الاستتفهام والشرط دالة على معنى في نفسها وعلى
معنى في غيرها وقد تقرر ان الحد الصحيح للحرف هو الذي لا يدل الاعلى على معنى في غيره
وقال أيضا وبؤيدا القول بالحرفية من حيث الظاهر امتناع وقوع الظاهر موقها ولو
كان اسمها لم يتنع ذلك كما في كاف ضربت (قوله الثانية افرادها مفتوحة الخ) منه ذلك
خير لكم ووجه الافراد انه اقبل على خطاب واحد من الجماعة لجلالاته مع ان
المراد الجميع أو انهم خطوطها أو كهم على معنى اسم مشرد يشملهم فساكنه قيل يا فريق
أو يا جمع وعلى هذا يجوز الافراد والتأنيث بتأويل الفئمة والفرقة وقال الرضي
وقد يتعمد ذلك في موضع ذلكم كقوله تعالى ذلك لمن خشى العنت منكم ذلك
ادنى أن لا تعولوا كما يشار بها للواحد الى الاثنين كقوله تعالى عوان بين ذلك والى
الجمع كقوله تعالى كل ذلك كاسيتم بتأويل المتى والجمع بالمدكور (قوله بها) أى
باللام وانما حركت اللام بالكسر في ذلك وسكنت في تلك لان الالف خفيفة فلم
يقص واحذنها فحركت بالاكسر لساكنين وكذلك في تلك لان الياء التي بعد الفتحمة
قريبة من الالف في الخففة وأما تلك فادخلت اللام التي فهم اعلى في ولم تحرك الياء
بالاكسر لاجتماع الكسرتين والياء اذن بل بقيت على سكونها فحذفت الياء لساكنين
وأما ذلك بقالب آفة باء فلغة قليلة واعلم ان كيفية اعراب ذلك على قول ابن مالك
مشكل لانك تقول ان ذا اشارة والكاف حرف خطاب واللام ان قلت حرف
زائد دال على البعد كما يقوله الجماعة وقعت في قولهم ولزمك أن لا تقول ذلك لابعيد
لان الذي أفاد البعد اللام ولما لا يراه فان قلت ولاي شئ على مذهبه لم يستعمل
الخطاب الامع البعيد قلت ولاي شئ على مذهبه لم يستعمل الامع مع المتوسط ولم
يستعمل مع القريب جوابهم واحد وهو ان غير القريب مما ينبغي أن يؤتى في الاشارة

الجماعة من الفضلاء فلم يجيبوا بشئ في ذلك وغاية ما قال بعضهم ان الاثنين لا تضرب في الستة بل في خمسة فقلت يلزم ان تكون الازسام الخارجية ستة وعشرين والله أعلم قوله وانما حكموا الخ) فيه انه لا يلزم من عدم المحلية من الاعراب الحرفية بدليل ان ضمير الفاعل اسم على الاصح ولا محل له من الاعراب ثم في الحصر نظر فقد قال بعضهم والظاهر للجماعة على دعوى الحرفية فيها انها تجردت عن معنى الاسمية ودخلها معنى الحرفية في افادتها معنى في غيرها وتلك الفائدة هي كون اسم الاشارة الذي قبلها مخاطبا به واحدا أو مثنى أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا فصارت حرفا مع انه بقي فيه النصرف الذي كان له في حالة الاسمية وأورد الرضي عليه ان لنا أسماء كثيرة مفيدة للمعنى في غيرها كاسماء الاستتفهام والشرط دالة على معنى في نفسها ودالة على معنى في غيرها مع بقائها على الاسمية فهلا كان كاف الخطاب كذلك وأجاب بان بينهما فرقا لان أسماء الاستتفهام والشرط دالة على معنى في نفسها وعلى معنى في غيرها وقد تقرر ان الحد الصحيح للحرف هو الذي لا يدل الاعلى على معنى في غيره وقال أيضا وبؤيدا القول بالحرفية من حيث الظاهر امتناع وقوع الظاهر موقها ولو كان اسمها لم يتنع ذلك كما في كاف ضربت (قوله الثانية افرادها مفتوحة الخ) منه ذلك خير لكم ووجه الافراد انه اقبل على خطاب واحد من الجماعة لجلالاته مع ان المراد الجميع أو انهم خطوطها أو كهم على معنى اسم مشرد يشملهم فساكنه قيل يا فريق أو يا جمع وعلى هذا يجوز الافراد والتأنيث بتأويل الفئمة والفرقة وقال الرضي وقد يتعمد ذلك في موضع ذلكم كقوله تعالى ذلك لمن خشى العنت منكم ذلك ادنى أن لا تعولوا كما يشار بها للواحد الى الاثنين كقوله تعالى عوان بين ذلك والى الجمع كقوله تعالى كل ذلك كاسيتم بتأويل المتى والجمع بالمدكور (قوله بها) أى باللام وانما حركت اللام بالكسر في ذلك وسكنت في تلك لان الالف خفيفة فلم يقص واحذنها فحركت بالاكسر لساكنين وكذلك في تلك لان الياء التي بعد الفتحمة قريبة من الالف في الخففة وأما تلك فادخلت اللام التي فهم اعلى في ولم تحرك الياء بالاكسر لاجتماع الكسرتين والياء اذن بل بقيت على سكونها فحذفت الياء لساكنين وأما ذلك بقالب آفة باء فلغة قليلة واعلم ان كيفية اعراب ذلك على قول ابن مالك مشكل لانك تقول ان ذا اشارة والكاف حرف خطاب واللام ان قلت حرف زائد دال على البعد كما يقوله الجماعة وقعت في قولهم ولزمك أن لا تقول ذلك لابعيد لان الذي أفاد البعد اللام ولما لا يراه فان قلت ولاي شئ على مذهبه لم يستعمل الخطاب الامع البعيد قلت ولاي شئ على مذهبه لم يستعمل الامع مع المتوسط ولم يستعمل مع القريب جوابهم واحد وهو ان غير القريب مما ينبغي أن يؤتى في الاشارة

اليه بحرف الخطاب ليقظ له ويتنبه لمحله فالكاف في ذلك بمنزلة أن تقول ذابا زيد
فأفهمه كذا في التذكير للصنف وفي قوله ان قامت حرف زائد وال على الابد نظر لان
الزائد لا يدل على معنى غير التوكيد فالوجه أن يقال على قوله حرف زائد مؤكدا للبعد
الحاصل بالكاف وقد قال في حواشي ابن الناطم مانعه ومن ثم اتجه لناظم في
التصريف الحكم بان اللام زائدة ولو كتبت للبعد كما قيل كانت حرف معنى بمنزلة
الكاف وتحرر على هذا أن الكاف كلمة واللام جزء كلمة وعلى القول الآخر كل منهما
كلمة وذكر السببي قولاً غير بيان اللام لبعده المشار اليه فهذه ثلاثا أقوال للمجرد
التوكيد لبعده المشار اليه بعد المخاطب انتهى وقوله ان اللام جزء كلمة مبني
على انها لا تدل على معنى أصلا ولا التأكيد (قوله لا يأتون باللام طلقا) يستثنى
منه الجمع كما صرح به الاشموني في شرح التوشيح (قوله بألف غير مهموزة) قال
الداميني هالذا كور ليس بعد ألفه همزة وانما هو علم على الكلمة المركبة من هاء
وألف ثم نكره وأضيف الى التنبيه ليتضح المراد به أقوله * علاز يذنا يوم النقي رأس
يدكم * لا يصح أن يضبط بهمزة بعد الألف اذ ليس لناها، تكون للتنبيه أصلا
واعلم أن دخول هالالتنبيه للمجرد من الكاف كثير والمفرون بها قليل وانها لا تدخل
جميع الاشارات كما قاله ابن مالك وأفهمه كلام المصنف كما لا يخفى فلا تدخل على
المفرون بالكاف في المنى والجمع فلا يقال هانك ولا هؤلأعك قال أبو حيان وهذا
بناء على ما اختاره انه ليس للمشار اليه الامر تبتان وقد ورد في السماع بخلاف من قال
في قوله * من هؤلأعك ان الضال والسمير * وهو غير مؤلف وقد يجب بأن كلام ابن
مالك فيما يكون مطردا وهذا لا يرتد وهو رديت بخلافه وانه يجوز فصل هالالتنبيه
من اسم الاشارة للمجرد من كلف الخطاب بان واخواته من الضمائر كثيرا نحو
ها أنتم أولأع ولا يقال هانذا لانه غير مجرد وطاق هاء له قليل وأما هانذا لانه
فممتنع من أصله ولذا وقع الفصل كثيرا بالكاف نحو أهاكذا عرشك * وما هكذا يسعد
نوردا الأبر * وقد تستعمل على الأصل كقوله * ولا هكذا الذي هو مطلوب * وباسم
الله تعالى في التسم عند حذف حرف الجر منه نحو هالله ذابا ليقظ الله بقطع الهمزة
ووصلها وكلامه مع اثبات الألف من غير ما وحذفها وبغير ذلك قليل على ما قاله
الداميني والذي في الرضى والتسهيل أن الأصل بغير الضمير قليل (قوله كراهة
كثرة الروائد) علة امتناع اللام في هذه المواضع الثلاثة وقيل علة لانها تدل على
قرب المشار اليه واللام على بعده وهو منتهى تقص بالكاف فانها تجتمع مع هاء وهي للتوسط
أو البعد وقيل لانه يتوهم انهما كلمتان هالكلمة وكلمة (قوله لسكن الجمهور الخ)
ورده ابن مالك بأشياء منها أن الشاعر قال

لا يأتون باللام طلقا (وفيها
تقدمه) من أسماء الاشارة
(هاالتنبيه) بألف غير
هموزة كراهة كثرة الروائد
تقول هذا ولا يجوز هذا
لان وسميت الهاء هالتنبيه
لانها تنبيه المخاطب على
المشار اليه وقضية كلامه
انه ليس لاسم الاشارة الا
سرتين قري وبعدى وهي
لمرة ان مالك وغيره من
المحققين لسكن الجمهور على
انه ثلاث مراتب قري
وهي المجردة من اللام
والكاف وبعدى وهي
المفرونة بهما في غير المتنى

أولئك قومي لم يكونوا أشابة * وهل يهبط الضاليل الأولئك
 فأشار بأولئك وأولئك إلى نبي واحد وهو قومه فلو كان ذوا اللام للبهيد وذوا الكاف
 دون اللام لذى التوسط لزم التناقض في العبارة والتناقض باطل فدل على الترادف
 ومنها أن الحجاز بين لا يأتون بهم ما عاقلو كان كما قال الاكثر لم يدع ذلك وأما غيرهم
 فتشكوك فيه لا يعلم حاله في وسط ولا بعد وقال المرادى هذا الوجه أفواها قال
 بعضهم وقبه نظر لانه لا يلزم من عدم علم هؤلاء أعمال غير الحجاز بين والتمييز أن لا
 يعلم غيرهم (قوله وبالنون المشددة الخ) صريح في أن التشديد دال على البعد
 فلهذا لا مانع من ذلك وكونه عوضا عن الالف المحذوفة من المفرد كما قال في الألفية
 والنون من ذين وتين شدا * أيضا وتعويض بذلك قصدا

الموصول * هذا رابع المعارف لان وضع الموصولات على أن يطلقةها المتكلم
 على العلوم عند المخاطب بواسطة جملة الصلة لا شرط كونها مبهودة له بخلاف
 النكرة الموصوفة بجملة لعدم اشتراط العهد فيها فتخصيصها ليس بالوضع فهي
 اقيمت من ضربته على الموصولية لقيمت الانسان المعهود بكونه مضرو بالك وعلى
 الموصوفية لقيمت انسانيته مضرو بالك فتخصيصه بكونه مضرو بالك لا بالوضع لانه
 موضوع لانسان لا تخصيص فيه فان قلت الجملة تكررات فكيف تعرف الموصولات
 قلت لان سلم تنكير الجملة ولو سلم فالخصص في الحقيقة التقييد بالصلة كما أن رجلا
 وطويلا لا تخصيص في كل منهما مفردا بل مع التقييد والمراد بالمعلوم أعم من أن
 يكون حصته معينة من الجنس ومن أن يكون نفس الجنس أعم من أن يكون من
 حيث هو أوفى فمن جميع الافراد أو بعضهم فلا ينافي ان الموصول ينقسم انقسام
 المعرف بأل وان انقسامه كذلك لا يخرج عن كونه معرفة كالمعرف والموصول في
 الاصل اسم مفعول واصطلاحا ما سياتي (قوله حرفي) قدمه لانه أشبهه من الاسمي
 بكونه موصولا لان الحروف موضوعة على عدم الاستقلال كما أن الموصولات كذلك
 وقدم غيره الاسمي لانه أكثر استعمالا (قوله وهو ما أول الخ) أي ما صح أن يؤؤل
 وقوله ما أول جنس يتناول مخصوصه فانه يؤؤل بمصدر معرفة ان لم ينون ونذكر ان
 نون والفعل المضاف اليه هو نحو هو من اعدلوا هو أقرب للتعوي ويخرج بقوله مع
 صلته بمصدر لانها مؤولة لامع ثبتي ياما وأورد على الحذف همزة التسوية وأجيب بأن
 المراد بصلته ما يسمى عند النحاة صلة وما بعد همزة التسوية لا يسمى صلة والجواب
 بان المؤؤل بالمصدر الفعل وحده لامع الهمزة بدل ان الأندال استفهام فيه وفيها
 استفهام لا يخفى ما فيه وأورد ان العلم بالصلة متأخر عن العلم بالموصول فيلزم الدور
 وأجيب بأن المراد الصلة اللغوية أي ما اتصل به وبأنه تعرف لفظي واحترز بقوله

وبالنون المشددة والكاف
 في التنسي ووسطى وهي
 التعرؤية بالكاف وحدها لان
 زيادة الحرف تشعر بزيادة
 المسافة وعليه المصنف في
 شرح الامثلة وصحة ان
 الحاجب (ثم) الرابع من
 المعارف (الموصول) وهو
 ضربان حرفي وهو ما أول
 فوصلته بمصدر ولم يمتنع

ولم يفتح الخ عن الذي الموصوف به مصدر نحو وخضتم كالذي خاضوا اذا قبل التقدير
 كالخوض الذي خاضوه و يظهر من هذا انه ليس المراد بالتأويل السبيل بل
 التفسير ولذا صح ان يقال دخل في المصدر وغير ذلك مما سبق ان عدم
 الاحتياج الى البائد لا يفي صحة تعاقب العائده والمراد الثاني لا الاول وكان الاولى
 التفسير بما يقتضيه وان الظاهر ان المثل الاول بالمصدر الصلة فقط لانه محووبا
 بصلته (قوله وهو ان) أي يفتح الهمزة وتشديد التون وتوصل بعمه واه او تؤول
 بمصدر خبرها مضافا الى اسمها المعنى بلغنى ان زيدا ذاهب بلغنى ذهاب زيد وكذا
 بلغنى انك في المدارى استقرارك فم ان الخبر في الحقيقة هو المحذوف وكذا ان
 كان الخبر جامدا نحو بلغنى انك زيد أي زيديتك فان بقاء النسب اذا لحقت آخر
 الاسم وبعدها التاء أفادت معنى المصدر نحو والفرسية وقال المصنف بقدر الكون
 وحكم الخفيفة من الثقيلة -كم المشددة (قوله وان) أي المفتوحة الهمزة الساكنة
 النامية للضارع لا الخفيفة ولا المضمرة ولا الزائدة وتوصل بفعل متصرف ولو أمرا
 انظر المعنى (قوله وما) وتوصل بفعل متصرف غير أمرا وأكثر ما يكون ما ضميا
 ولا يشترط ان يكون عاما نحو أعجبنى ما صنع من لا خاصا نحو ما جلست بداييل قوله
 تعالى بما رحبت خلافا للسهيلى وشذو صلاها بليس في قوله
 أليس أميري في الامور بانتما * بما استما أهل الخيانة والغدر
 وتوصل بجملة اسمية على ما اختاره ابن مالك مخالفا للجمهور واستمدل بقوله
 كجاءم وكم تشفى من الكلب * فان الحكم على ما هذه بالمصدرية أولى من جعلها
 كافة لانها تكون مع صلته في موضع جزف لم يصرف شئ مما هو له بخلاف ما اذا جاءت
 كافة ولان المصدرية تنوب عن الظرف الزماني وهو يتوصل بالجملةتين مضافا
 اليهما فاذا وصلت بالجملةتين كان في ذلك اعطاؤها حكم ما هي مناسبة له حتى
 انها ثابت عنه واذا ثبت ذلك في الوقتية فلا يبعد جوازها في غيرها (قوله وكى) وتوصل
 بمضارع مقرونة باللام لفظا وتقديرا (قوله ولو) قال في التسهيل وصلتها كصلة ما
 أي فتوصل بفعل متصرف غير أمر ومقتضاه جواز وصلها بفعل منفي نحو وددت
 لو لم يقم قال المصنف وقد اختار ابن مالك ان ما توصل بجملة اسمية ولا يحفظ ذلك
 في لو فينبغي ان يقيد ومراده انهم لم توصل باسمية نعت لانها قد وقع بعدها ان وصلتها
 نحو لو انهم يادون في الاعراب وقد قيل ان موضع ان وصلتها رفع بالابتداء والخبر
 محذوف فم وصلتها بالاسمية هنا على هذا الراى (قوله وهو ما تقتصر الخ) أي
 ما احتاج دائما كما هو المتبادر لتخرج النكرة الموصوفة بجملة فانها انما تقتصر
 اليها حال وصفها بما فقط بقوله وعائد أو خلفه أي أو ما يقوم مقامه وهو الاسم

الى عائد وهو ان وان وما وكى
 ولو وان هي وهو المراد هنا بقرينة
 ذكره في المعارف التي هي
 أحد قسمي الاسماء وهو
 ما اقتصر الى الوصل بجملة
 خبرية أو ظرف أو مجرور
 تامين أو وصفه من نحو والى
 عائد أو خلفه وهو قسمان

نص ومشترا فانص ما وضع
 لمعنى واحد (وهو الذى) للفرد
 العالم وغيره (والتي) للفرد
 المؤنث العاقل وغيره
 (والذان) لثنى المذكر
 (واللتان) لثنى المؤنث
 ويعربان (بالاف رفا
 وبالياء جرا ونصبا) عند
 القائل بثنتيهما حقيقة
 والاصح انهما مبنيان حتى
 بهما على صورة المثنى وليسا
 مثنيين حقيقة الامر وكلامه
 فى الاوضح عند انواع الشبه
 يقتضى ما قلناه فى ذين وتين
 فمكن على بصيرة فى ذلك ولك
 فى نونهما وجهان اثباتها
 مخففة ومشددة وحذفها
 والاصل التخفيف والتبوت
 قاله فى شرح الشذور وظاهر
 كلامه فى الاوضح تخصص
 حذفها بحالة الرفع (ولجمع
 المذكر) شيان (الذين)
 وبستهعمل (بالياء) رفعا
 وجرا ونصبا ولذا قال (مطابقا)
 ويرى مجاء فى حالة الرفع بالواو
 كقوله نحن الذون سبحوا
 الصياح وانما لم يعرب كما
 أعرب اللذان واللتان لعدم
 مجيئه على سنن الجموع من
 جهة انه أخص من مفردة
 النص بالعاقل والذى

الظاهر كقوله سعد الذى أضنا لحب سعدا * كما يأتي قرى باقى كلام الشارح
 يخرج نحو اذا واذ هما لغة قردا مما الى جملة لكن لا يفتقر الى عائد أو خلفه (قوله
 نص) أى مختص بمعنى رضع له بقريته مقابله (قوله الذى) أصله عند البصريين
 لذي زيدت اللام لئلا يتوهم أن الجملة التى بعدها صفة لان الجملة لا تكون صفة
 للمعرفة ولما كان وزنه وزن الصفات جاز أن يكون صفة كما ان ذوالطائفة لما شاكل
 ذو بمعنى صاحب جاز أن يكون صفة بخلاف سائر الموصولات وفى الذى والى
 خمس لغات منها تبوت الياء مشددة جارية بوجه الاعراب كما فى التصريح
 وظاهره انها تعرب على هذه النغمة وبذلك شرح الجزولى وهو مشكل لوجود
 المفتضى لبنائها وايس التشديد وجباله كما قاله الرضى (قوله المنرد) وان دل على
 جماعة كالفرد والجمع المركب كذا قيل وانما يأتي لأوريد بالمشرد اللفظ
 لا الواحد كما هو الظاهر (قوله للفرد العالم) وقع فى عبارة غيره للفرد المذكر
 العالم ولا يخفى انه بعد التعبير بالمدكر المتخيل اتصافه به تعالى لافرق بين
 التعبير بالعالم والعاقل ويكون الكلام فى استعمال اللفظ فى الحادث فعند
 الشارح الى قوله للفرد حسن لوجهين اسلامته من الطلاق المذكر على الله
 وليستكون للتعريف بالعالم فائدة (قوله والاصح انهما مبنيان) يجيى فيه
 ما تقدم فى ذان وتان (قوله لما حس) من أن شرط التثنية قبول التشكيك ومرافيه
 (قوله وكلامه فى الاوضح الخ) مرافيه (قوله على بصيرة) أى نفس شديدة
 الابصار أو على تبصر (قوله ولجمع المذكر) أى لجماعته (قوله بالياء مطلقا)
 أى متلبا بالياء حالة كونه مطلقا عن التفييد بحالتي الجر والنصب أى فى أحواله
 كما انبأه عند أكثر العرب على الفتح (قوله نحن الذون) صدر بيت للعقيلي
 عجزه * يوم الخيل غارة ملحا حاء الذون خبر نحن وسبحوا جعلاوا والاصباح مفعول
 أول ويوم الخيل موضع بالشام وغارة مفعول ثان وانما كتب الذون على هذه اللغة
 بلام دون لغته من الرمة الباء لانه حالة بنائه شبيه بالحرف واللام للتعريف
 على قول ومشابهتها على القول بأن تعريفه بالعهد الذى فى الصلة فأثروا عدم
 ظهورها خطأ حال البناء لئلا يرى حرف التعريف أو مشبهه فيما هو شبيهه
 بالحروف وأظهر وما حال الاعراب لانواع شبيه الاعراب لكن المقرر فى علم
 الرسم أن لام التعريف تحذف من الموصول الامتنى الذى خاصة قد ثبت فيه فرقان
 الجمع وبينه (قوله لعدم مجيئه على سنن الجموع) ظاهره ان اللذين واللتين جآ
 على سنن المنان لفظا ومعنى وبذلك صرح فى التصريح وانما يظهر ذلك على القول
 بأنهما تنبيه اللذان واللتان الذى والى والافم يأتي على ستم اللفظ اذ القياس اللذان

والتيان (قوله كذا قبل) قائله ابن مالك وهو معارض كما قاله الدماميني لانه
 كون الاعمالين جمعاً عالم ويرد عليه في المحايين أن المفرد يخص بالعاقل ثم يجمع أو
 انه غاب العاقل على غيره فجمع الجميع جمع العقلاء كما قاله ابن مالك نفسه في باب
 الدعوت فان قيل فلم يرد عليه حينئذ قلت لان ذلك لا يخرج عن مخالفة من الجموع
 لان شأنها أن لا يكون الواحد أعم في نفسه منها حتى يحتاج لخصص أو تحووه عند
 جمعهم وعلل بعضهم كونه اسم جمع لاجه او اطلاق الجمع عليه لغوى لا اصطلاحى
 بأن الجمع يشدعى سبق التنكير والذي معرفة بصاتم اوهى لا تفارقها و بأن الجمع
 من علامات الاعراب والموصولات مبنية لاحظ اهمية ويرد عليه بأن اللذين واللتين
 من المثني اتفاقاً والمثني كالجمع فيما ذكر ولا يمكن أن يقال نظير ما مر لا مانع من
 تقدير التنكير بأن بقدر عدم عهدية الصلة لأن المثني والجمع هنام المعارف فيلزم
 أن الصلة قد رعدت عهدتها ثم أعيدت عهدتها وهو بعد لا فائدة فيه (قوله وحذف
 نونه غة) قال الرضى وقد تحذف النون من الذوات تخفيفاً قال قومي الذوات كاط ومن
 اللذين أيضاً قال وان الذى حانت بفتح دهم ويجوز في هذا البيت أن يكون مفرداً
 وصفه مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى أى وان الجمع الذى كقولك كذل الذى
 استوفى نارا أى الجمع الذى تحمل على الماظم ثم قال بنورهم فحمل على المعنى ولو كان
 فى الآء مخففاً من اللذين لم يجز إذا العائد اليه (قوله وكذا حذف أل منه) كما فرئ
 صراط اللذين وفي التسهيل انها تحذف أيضاً من لذي والالذان والى والالذان
 واللواتى ونزعه أبو حيان فانه لم يذ كر شاهد الجمع ذلك ولا ينبغي التماس فى مثله
 (قوله الالى) تكاتب بغير واو بخلاف الموسولة (قوله أيضاً) أى كالججمع المذ كر وليس
 فى كلامه ما يدل على الحصر فلا ينافى أن لجمع المؤنث ثلاثة عشر جمعاً أو ازيد
 والمراد الجمع الغوى لا الصناعى (قوله وقد تحذف) أى الياء اجتزاء بالكسرة
 (قوله وقدية معارض الخ) أى يقع كل منهم امكان الآخرويهين المراد منهم ما عود الضمير
 اليهما من الصلة (قوله محاحبها الخ) صدر بيت لجنون لىلى يحجزه * وحلت كانا
 لم يكن حل من قبل * والشاهد فى الالى حيث أوقعه مكان اللاتى بدليل عود ضمير
 المؤنث عليهما وحل امامبىنى للفعول ونائب فاعله مستتر فيه أو مبنى للفاعل ومن
 فاعله أى لم يكن حل فيه من قبلها (قوله فما آباؤنا الخ) ما جمعنى ليس و بأمن خبر
 والباء زائدة والضمير فى منه راجع للمدوح والشاهد فى اللاتى حيث أوقعه موقع
 الالى (قوله بمعنى الجمع) حال مما بعده أى حال كونه ملتبساً بمعنى كل واحد من
 الصيغ المذ كورة لكونه موضوعاً (قوله للعالم) بكسر اللام عدل عن التعبير
 بالعاقل لان من تطلق على الله كقوله تعالى أفمن يخلق كمن لا يخلق ومن عنده

كذا قبل وحذف نونه لغة
 وكذا حذف أل منه (و)
 الثانى (الالى) بالتحصر أشهر
 من اللاتى (ولجمع المؤنث)
 شيان أيضاً (اللاتى واللاتى)
 بإثبات الياء وقد تحذف وقد
 يتعارض الالى واللاتى فيقع
 كل منهما امكان الآخر قال
 الشاعر
 محاحبها حب الاولى كن
 قبلها * أى اللاتى وقال
 فما آباؤنا بأمن منه *
 علينا اللاء قد مهدوا للجورا
 أى الالى والمشتركة هو
 الموضوع اعان متعددة بلغظ
 واحد فيأتى للأفراد المذ كر
 والمؤنث ولتتمية كل منهما
 وجمعه واليه أشار بقوله
 (وبمعنى الجميع) من الذى
 وفروعه (من) وهو موضوع
 للعالم نحو عرفت من قام ومن
 قامت ومن قاما ومن قامتا
 ومن قاموا ومن قمن

علم الكتاب ولا يوصف الباري تعالى بالعقل لعدم الاذن لايهاه ولهذا يقسمون
العقلاء الى ثلاثة أنواع فقط الملائكة والانس والجن وبهمذا يعلم ان الكتاب العزيز
ورد باطلاق المهمات عليه فلا حاجة لما تكافؤ الحفيدا أول حاشية المختصر من
الامة لئلا يلال له بما في بعض الروايات (قوله وقد يأتي لغيره في ثلاث مسائل) هي فيها
مجاز الاستعمالها في غير موضع له الاولي من مجاز الاستعارة والاخر بان من
مجاز التغليب (قوله ان ينزل الخ) هذا التنزيل أهم من أن يكون من المتكلم أو من
غيره وحقبة المسئلة انه متى نسب الى المسمى شيء في ذلك الكلام شأنه أن لا ينسب
نقياً أو ثباتاً الا الى العقلاء أجر عليه حكم العاقل ولا يدخل في تعيين المعتقد
لذلك فيه (قوله فصل من) اي الموصولة أو بمن بكسر الميم (قوله فممنهم من عيسى على
بطنه) انما لم يذكرهم من عيسى على رجلين لانه اجتمع مع العالم كالادعي فيها
وقعت عليه من وقد تقدم وكان ينبغي ان يذكر قوله وممنهم من عيسى على أر بع لانه
مثل من عيسى على بطنه والغرض التمثيل فلا ينافي ذلك احتمال ان من فهم نكرة
موصوفة بالجسملة بعدها (قوله وهو موضوع لغير العالم) ذهب جماعة الى انها
تطلق على من يعقل بلا شرط وادعي ابن خروف انه مذهب سيويه وفي التلويح
كون ما غير العقلاء قول بعض أئمة اللغة والاكثر ون على انه للعقلاء وغيرهم
(قوله وقد يأتي له مع العالم) لوقال وقد تاتي للعالم مع غيره كان جيد ا فان الذي يحتاج
الى الاستدراعه اطلاقها على العالم واطلاقها على غيره على أصلها وقد تقدم
فالاختلاف انما كان سبباً في اطلاقها على العالم قال في القوا كالجنية والظاهر
ان هذا من استعمال اللغز في الحقيقة والمجاز انهي أقول بل الظاهر ان هذا من
مجاز التغليب والظاهر أيضاً انه يصح استعمال من هنا نظر للعاقل ويكون أيضاً
من مجاز التغليب قال في الكافية

وعند الاختلاف خير من نطق * في ان يجي عنهما بما اتفق

فاما ان يغلب لا أكثر أو الاشراف ويدل على ذلك استعمال من في المسئلة الثانية من
المسائل الثلاثة السابقة و به يعلم ما في قول الزمخشري عند قوله تعالى والله يشهد
ما في السموات وما في الارض فان قلت فهلاجي بمن تغليب العقلاء قلت لوجي بمن لم
يكن فيه دليل على ارادة غير العقلاء بل كان يتناولهم خاصة في عما هو صالح للعقلاء
واغيرهم ارادة للعوم (قوله وللمهم أمره الخ) استعمالها في هذا والذي بعده
حقيقة ولا يجوز استعمال من فيهما الا انهما ليسا من أما كن استعمالها كما هو ظاهر
وقوله لا يدري ما هو أي لا يعرف انسانية وعدم انسانيته وكذا لو عرف انسانيته
واستفهم عن حاله بالنسبة الى الذكورة والانوثة ومنه اني نذرت لك ما في بطني

وقد يأتي لغيره في ثلاث
مسائل احدها ان ينزل
مسئلة العالم نحو يدعون
دون الله من لا يستجيب له
اذ بدعاتهم الا صنم تزولهم
منزلة العلماء الثانية أن
يجتمع مع العالم فيما وقعت
عليه من نحو كون لا يخاق
اشموله الأدميين والملائكة
والاصنام فان الجموع
لا يخاقون شيئاً الثالث أن
يجتمع مع غيره في عموم سابق
دليل من نحو فهم من عيسى
على بطنه اشمول دابة لهما
من قوله والله خلق كل دابة
من ماء (وما) وهو موضوع
لغير العالم نحو ما عندكم ينفذ
وما عند الله باق ونحو أعجبتني
ما شترته وما شترت بها وما
اشترت بها وما شترت بهم
وما شترت بهم وقد تاتي له مع
العالم نحو يسبح لله ما في
السموات وما في الارض وللمهم
أمره كقول من رأى شيئاً
من بعد لا يدري ما هو أنظر
الجمعاظهر

محرور ابقى ان الظاهر ان يقال بدل وللمهم امره ولسا لا يكون للتكامل التقات الا اليه
 من حيث هو فيجعل له متعلق الحكم من غير اعتبار وصف رائد لانه تارول نحو لما
 خلقت سدى فان الذم انما كان على مخالفة الامر بالسجود لانه لا ذلك مع كون
 المسجود له عاقلا (قوله ولا نوع من يعقل) عبارة غير واصفات من يعقل وفي
 كلاهما انظر كافي التصريح قال في شرح الحمل اى ائت كجوا الانواع الطبيعية
 لكم اى الايسكارا والنيب او الصغار او البكارا او الحرائر او الاماء واعلم ان
 اضمهم زاد كونها الاحاد من يعقل واستدل بقوله تعالى ولا انتم عابدون ما عبد وعبر
 عن ذلك السهيلي بقوله او تقع على من يعلم اذا اريد تعظيمه كقوله تعالى والسماء
 وما بناها ويحيى بان ما فهم ما مصدرية ولا يرده في الآية الثانية ضمير الفاعل
 الاحتياجه الى مر يرجع اليه لانه راجع الى غير مذ كور مثل ما ترك على ظهرها
 من دابة ومن اقسام المصدرية سبحان ما تحركن انا سبحان ما سخر الرعد بحمده
 لكنها ظرفية وحذف تنوين سبحان للعلمية او تقدير مضاف فان قيل ليس المراد
 التسبيح في هـ هذه المدة فقط قلنا انما معناه مادام منصفه بذلك (قوله الى معرفة) قال
 الرضى لتكون معرفة انتهى واستشكل على القول بان تعريف الموصولات
 بصلاتها وان ال فيما فيه ال زائدة واجيب بان ايا محتاجة الى ما يعرف جنس
 من وقعت عليه وهو المضاف اليه وما يعرف عينه وهو الصلة بخلاف بقية
 الموصولات فانها تحتاج الى الثاني فقط وحاصله ان الموصولات ايس فهم ما معناه
 نسي سوا اى فهمى مفتقرة الى المضاف اليه لتوضح المعنى الذى وقعت عليه بالنظر
 الى جنسه ومفتقرة الى الصلة لتوضحه بالنظر الى شخصه وهذا من غرائب العربية
 ان اسمها يحتاج الى معرفين ولكن من وجهين مختلفين ومن ثم قال بعضهم القياس
 يقتضى جواز اضافة اى الى نكرة لا تعرف بها الحصوله بالصلة بل لبيان الجنس التى
 هى بعض منه لحصوله بالنكرة فكأنهم ارادوا بالترام كون المضاف اليه معرفة
 اصلا لالفاظ كى لا يضاف ما اريد به التعريف الى ما هو نكرة فيحصل تدافع في
 الظاهر فان قلت يلزم من تعريفها بالصلة تعريف جنسها فانه اذا اشخص معناها
 علم جنسه قلت ممنوع فان الفرد قد يشخص به بعض صفاته مع الجهل بجنسه الا ترى
 انك قد تشاهد شخصا ثم يزاع ذلك ببعض الصفات ولا تعرف من اى جنس
 هو فعند هذا اذا جمعت الصفة المميزة معرفة مع الجهل بجنسه (قوله خلافا
 لبصرى) المقول عن البصرى بين انه لا يشترط التقدم بل يجوز عندهم ان يتقدم
 العامل وان يتأخر نحو اكرم ابيهم جاء وايمهم جاء اكرم (قوله فلم تلح له العلة الخ)
 ادعى ابن السراج ان العلة لا تحت له وان مراده بقوله اى كذا خلقت اتم خلقت

ولانواع من يعقل نحو
 فان كجوا ما طالب لكم
 من النساء منسفي وثلاث
 (واى) نحو لنتنزع من كل
 شيعة ايمهم اشد وهى ملازمة
 للانافة لغة او تقديرا الى
 معرفة ولا تضاف الى نكرة
 خلافا لابن عصفور ولا يعمل
 فيها الاستقبال متقدما كما
 فى الآية خلافا للبصرى
 وسئل الكشافى لم لا يعمل فيها
 الماضى فلم تلح له العلة فقال
 اى كذا خلقت

على العموم والابهام وعبر عن الوضع بالخلق مجازا والمضارع مناسب لها بخلاف
 الماضي فهو معنى الجواب الذي بعده (قوله وأجاب غيره الخ) أجاب ابن الباذر
 أيضا بأن أيا موضوعا على الابهام والابهام لا يتحقق الا في المستقبل الذي
 لا يدري مقطعه ولا مبدؤ بخلاف الماضي والحال فانهما محصوران فلما كان
 الابهام في المستقبل اكثر منه في غيره استعملت معه أي الموضوع على الابهام ورد
 الجوابان لاختلاف الابهامين ولا تعلق لاحدهما بالآخر (قوله تعرب في ثلاث
 منها) هو مذهب سيبويه وذهب الخليل ويونس والكوفيون الى اعرابها مطلقا قال
 ابن الناطم واعر بيت أي دون أخواتها الارشهم بالحروف في الانتقار الى جملة
 معارض لزوم الاضافة في المعنى فبقيت على مقتضى الاصل في الاسماء انتهى أي
 من الاعراب قال اعز بن جماعة وفي هذا الاشارة الى تحقيق نيسر لما تلقيناها من
 الاشياخ من ان محل قول ائمة الاصول المانع مقدم على المقتضى اذ لم يتعدد
 المقتضى والا فالمقتضى مقدم اسلامته حينئذ من المانع انتهى وكان المراد بالمقتضى
 المتعدد هنا الاسمية ولزوم الانساق (قوله وتبني في الرابعة) قال الزجاج ما تبين لي
 ان سيبويه غلط الا في موضعين هذا أحدهما فله يسلم انما تعرب اذا فتردت
 فكيف يقول بناؤها اذا أضيفت قال الشهاب القاسمي قد يفرق باه عند ظهور
 الاضافة فيظهر الاحتياج لدلالة الاضافة عليه لا فتقار المضاف الى المضاف اليه
 وأما عند عدم الانساق لفظا فيحذف الاحتياج والاحتياج الظاهر أشد تأثرا من
 الخفي أي هو وأظهر في مشابهة الحرف لا يقال الاحتياج مع عدم المحتاج اليه أقوى
 من الاحتياج اليه مع وجوده لو جود دفع ضرر الاحتياج في الثاني دون الاول لانا
 نقول لانسلم اندفاع الاحتياج لو جود المحتاج اليه بل الاحتياج ثابت قطعا مع
 وجوده ويزيد بظهور احتياجه اليه فليتأمل أقول لا يخفى ان هذا يقتضي بناء أي
 حيث أضيفت بطلانها والغرض حكمة تخصيص بناءها بما اذا أضيفت وحذف
 سدرساتها فاطهر مما ذكره قول بعضهم انما بنيت والحالة هذه لانها كالنقطة
 عن الانساق لفظا ونية مع قيام موجب البناء وهو الافتقار الى جملة اما لفظا فليقيام
 ما هي مضافة اليه وهو الضمير مترلة صدر الصلة ليكون ما بعده في اللفظ غير صالح
 للوصول لانه مفرد وامانية دلالة لا ينوي المضاف اليه الا عند فقد من اللفظ وهو
 موجود (قوله تشبها بالغايات) لانه حذف منه بعض ما يوضحه وبينه كما حذف
 من قبل وبعد المضاف اليه المبين للمضاف (قوله وبها مراد على تعاب) أي بالآية
 والبيت لانها لم تكن فيهما موصولة لكاتب استفهامية اذ لا يصلح هنا غيرهما
 وينع من استفهاميتها في الآية ان تنزع ليس بفعل قلبي حتى يعاق وانما هي

وأجاب غيره بأن ايا وضعت
 على العموم والابهام والمضارع
 مهم ففيه مناسبة لها بخلاف
 الماضي اذ لا ايهام فيه
 فيحصل التناقض والخروج
 عما وضعت له واشترط كون
 العامل متقدما لمتأخر عن
 الشرطية والاستفهامية
 لانها لا يعمل ففهما الامتياز
 واعلم ان لأي أربع حالات
 تعرب في ثلاثة منها وهي
 ما اذا أضيفت ود كر صدر
 صلتهما نحو يعجبني أيهم هو
 قائم أو ذ كر صدر صلتهما
 ولم تضاف نحو يعجبني أي
 هو قائم أو لم تضاف ولم يد كر
 صدر صلتهما نحو يعجبني أي
 قائم وتبني في الرابعة على
 الضم تشبها بالغايات وهي
 ما اذا أضيفت لفظا وكان
 صدر صلتهما ضمهيرا محذوفا
 نحو أيهم أشد وقوله فسلم
 على أيهم أفضل وجماردة
 على تعاب المنكر او صولية
 أي

موصولة وهي المفعول وضمته ابنا لاء اعراب وأشد دخرا هو محذوفا والجملة صلة
و يمنع من استفهاميتها في البيت رفعها به الجار لان حرف الجر لا يعلق وتعلق الجار
بالفعل قبلها لان الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله فتعينت الموصولة وله ان
يقول هي استفهامية مرفوعة على الحكاية بقول محذوف نعتا للعجور وعلى
محذوفا أيضا لم على شخص مقول فيه أى في طلبه أيهم أفضل كما قيل في ماليلى
سام صاحبه واعلم انه كثر دبالآية والبيت على ثعالب رد على الخليل ويونس حيث
ذهب الى ان أيا فهم استفهامية معربة ثم قال الخليل مفعول نزع في الآية محذوف
والتمديد نزع من كل فر يق الذى يقال فهم أيهم أشد ويرده انه لا يجوز ان يقال
لاضر بن الفاسق بالرفع معربة في الذى يقال فيه الفاسق وقال يونس الجملة وعاق
نزع عن العمل لاجل الاستفهام ورد بها ما يمكن نقل الرضى انه يجيز التعلق
في غير أفعال القلوب نحو ضرب أراقتل أيهم أفضل وقال انه ليس بشئ لان المعاق
يجب كونه في صدر جملة والمنصوب بنحو ضرب أراقتل لا يكون جملة والمعنى
الاستفهام أو نفي أو لام ابتداء وأي بعد بنحو ضرب أراقتل لا يكون جملة ادلا
ن لها على وجه الحكاية كما قال الخليل بل هي موصولة بعدوه يبطل مذهبهما
واقوله فلم على أيهم أفضل في روايته من رواه بضم أى لان حرف الجر لا يعلق
ولا يجوز حذف المحرور ودخول الجار على معمول صلته (قوله وأل) مذهب
الجمهور ان اللام التي من الموصولات اسم موضوع برأسه وفي الكشاف عند
قوله تعالى كمثل الذى استوفى نارا ان آل في الصفات بعض الذى وانه لكثرة
الاستعمال متوصلا الى وصف المعارف بالجمع ثم كونه بالحذف فذواتا تارة الياء
وحدها وتارة الياء والكسرة وتارة اقصر واعلى آل قال الرضى والأولى ان يقول
اللام الموصولة غير اللام الذى لان لام الذى زائدة بخلاف اللام الموصولة وقال كان
الاعراب أن يبدو ر على الموصول فلما كانت اللام الاسمية في صورة الحرفية نقل
ارايهم الى صلته اعرابية كما في الاالكائنة بمعنى غيبر انتهى وبذلك يجاب عن
استدلال المازني بكونها موصولا حرفيا والانقش لكونها حرف تعرف بان
العامل يتخطاها الى ما بعدها ولا موضع لها ولو كانت اسما لكان لها موضع قيل
ويشك كل على ذلك ان آل اسم مركب يشبه مبنى الاصل وهو مع ذلك عرب وان
صلته اسم مركب لم يشبه مبنى الاصل وهو مع ذلك غير عرب ولا مخلص من ذلك
الابان يدعى ان اللام نزلت مع الوصف منزلة الكلمة الواحدة فكان المجموع اسم
واحد عرب بحسب العوامل وفي الرضى اشارة اليه بقى ان كون الكلمة على
صورة الحرف لا يقتضى نقل اعرابها الى ما بعدها بل بناءها وكونها في محسن

(وأل)

الفاعل والمفعول
 (كالضارب والضروب)
 بخلاف الداخلة على
 الاسم السالم من الوصفية
 كالرجل أو على ما غلبت
 عليه الاعمية كالأبطح
 والأجرع أو على ما دل على
 تفضيل كالأفضل والأعلم
 فان أُل في ذلك كـ حرف
 تعريف وأما الداخلة على
 الصفة المشبهة كالحسن فبفتح
 ابن مالك الى انها موصولة
 اسمي وجرى عليه المصنف
 في الشرح والوضع في باب
 ما لا يتصرف لكن قال
 في المغنى وليس بشئ لان
 الصفة المشبهة للثبوت فلا
 تؤول بالفاعل الدال على
 الحدوث ولهذا كانت أُل
 الداخلة على اسم التفضيل
 ليست موصولة باتفاق
 وقضية انها حرف تعريف
 وبه صرح في الاوضع في باب
 الصفة المشبهة وعلى الاوّل
 أجيب بأن الصفة المشبهة
 تشمل في الناعن الظاهر

اعراب وقول ابن مالك مقتضى الدليل ان يظهر اعراب الموصول في آخر الصلة
 لان ذببتا منه نسبة عجز المركب لكن منع من ذلك كون الصلة جملة والجملة
 لا تتأثر بالعوامل فلما كانت صلة أُل مفردا جىء بالاعراب فيه على مقتضى الدليل
 لعدم المانع مردود بان حق الاعراب فيه ان يدور على الموصول وانما جىء بالصلة
 لتوضيحه والدليل عليه ظهور الاعراب في أي الموصولة وفي اللذان واللتان
 والاذون على رأيه اعرابهن (قوله في وصف) أي مع وصف (قوله كاسمى الفاعل
 والمفعول) أي المراد بهما الحدوث فان أُر يذهبما الثبوت كالأو من والصانع كانت
 أُل الداخلة عليهما ما حرف تعريف كما في المطول وقال ان كلام صاحب المفتح
 والكشاف يفسح عنه في غير ما هو موضع أقول عند ارادة الثبوت يخرجها عن كونها
 اسمي فاعل ومفعول ويصير صفة مشبهة كما يعلم من حداسمى الفاعل والمفعول
 وحد الصفة المشبهة وتفصيل المقام يطلب من رسالتنا الموضوعية في ذلك (قوله
 كالأبطح والاجرع) معنى الأوّل في الاصل ذات ما ثبت لها البطح ثم صار مختصا
 بالميل الواسع الذي فيه دقاق الحصى واجرع معناه في الاصل ذات ما ثبت لها الجرع
 ثم صار مختصا بالارض المستوية ذات الرمل التي لا تثبت شيئا (قوله بدليل عود الضمير
 الخ) أي والضمير بالاصالة متفرعا عما يعود على الاسماء وقول المازني يرجع الى الموصوف
 المقدر مردود بان حذف الموصوف مظان لا يتحذف في غيرها الا ضرورة وليس هذا
 منها وان حذف الموصوف لوجاز مع تعريف الموصوف لجاز مع تنكيره بل أولى
 لان حذف المنكر أكثر (قوله للماسر) من عود الضمير علمها (قوله ولا هم الا تؤول
 الخ) ولو كانت موصولا حرفيا لأوتت مع ما بعدها بالمصدر عملا بالاستقرار واللام
 باطل (قوله لعدم تقدم الخ) أي لعدم جواز ذلك ولو كانت حرف تعريف لجاز
 ورد أيضا لقول بانها حرف تعريف بدخولها على المضارع نحو والترضى واليبدع
 (قوله ولجواز عطف الفعل الخ) نحو والمغيرات صبحا ، أثرت ان المصدقين والمصدقات
 واقترضوا وفيه انه يجوز عطف الفعل على اسم يشبهه وان لم يكن أُل وبالعمكس كما قال
 في الخلاصة واعطف على اسم الخ واستدلوا له بما من جملة فائق الانسباح وجهل
 الليل سكا (قوله وأيضا لو كانت حرف تعريف الخ) أجاب الانخس بالتزامه

عمل الفعل بالطراد بخلاف اسم التفضيل وما ذهب اليه من ان أُل الداخلة على هذا الوصف قد ذهب

الصريح موصولة اسمي هو الاصح بدليل عود الضمير علمها في نحو قد أفلح المتقرب به وليست موصولا حرفيا للماسر
 ولانها لا تؤول مع صلتها بالمصدر ولا حرف تعريف لعدم تقدم معمول مدلولها عليها ولجواز عطف الفعل على
 مدخولها وأيضا لو كانت حرف تعريف لقدم الحاقها في اعمال اسمي الفاعل والمفعول بمعنى الحال والاستقبال
 ووجهه عن مشابهته للفعل واللازم منتف قال الرضى وهذا الخلاف ان لم تكن اللام للعهد اما اذا كانت له كما
 طبقه لك شيئا من ضارب فاكرمت الضارب فلا كلام في حرفتها او وصلها بالظرف كما في قوله

قذهب الى ان اسم الفاعل لا يعمل مع آل (قوله من لا يزال الخ) صدر بيت
 عجزه * فهو حر بعيشة ذات سعة * والشاهد فيه ظاهر أى الذى معه ومن مبتدأ
 وخبره فهو حر ودخلت الفاء لتضمين المبتدأ معنى الشرط وحر بفتح الحاء المهملة
 وكسر الراء أى فهو جدير بعيشة واسعة واعلم انه ينبغي بل يجب تقدير معلق الظرف
 اسماء ويستثنى من قولهم ان الظرف انما وقع صلة قدر بالفعل لا بالاسم (قوله من
 القوم الخ) صدر بيت عجزه * لهم دانت رقاب بنى معد * والشاهد فيه ظاهر حيث
 وصل فيه اللام بالجملة الاسمية لان الرسول مبتدأ ومنهم خبر أى من القوم الذى
 رسول الله منهم ولهم بدل من القوم وقيل اللام من الذين بمقاوة والباقي محذوف
 للضرورة (قوله ضرورة) فيه ان اللام دخلت على الاسمية في غير الشعر على
 ما حكى الفراء ان رجلا أقبل فقال له آخرها هوذا فقال اسامع نعم الها هوذا
 (قوله ما أنت بالحكم الخ) صدر بيت لافرزدق عجزه * ولا الاسيل ولاذى الرأى
 راجل * والشاهد فيه ظاهر حيث ادخل اللام على ترضى وهو مضارع (تثنيه) *
 قال ابن امين في حاشية المغنى ان الجماعة اطلية والقول بان جملة الصلة لا محلي
 لها من الاراب وينبغي ان يستثنى من ذلك الجملة التى تقع صلة لال امام القول
 بان ذلك لا يكون الا للضرورة مطلقا كما يقول الجمهور وأومع القول بان ذلك يجوز
 في السعة قليلا ان كانت فعلية ذات مضارع كما يقوله الاخفش وان مالكت فان جملة
 الصلة في هذه الحالة تكون ذات محل من الاعراب لوقوعها موقع المفرد وتعبه
 الشئنى بقوله لان سلم ان كل جملة واقعة موقع المفرد بالاصالة والموقع بعد آل ليس
 للمفرد بطريق الاصلة لانهم قالوا ان صلة آل فعل في صورة الامم وهذا يعمل بمعنى
 الماضى ولو سلم فاعمال ذلك للواقعة موقع المفرد الذى له محل والمفرد الذى هو صلة آل
 لا محل له والاعراب الذى فيه بطر يق العار يتقن آل فانها كانت في صورة
 الحرف نقل اعرابها الى صلتها بطر يق العارية كما في الاجمعي غير انه سمي المراد منه
 وعليه فاذا قلت جاء المضرب فانما على هو آل نقط وهى في محل رفع كما تفعل في قولك
 جاء اسى يضرب وهو واقع ويلزم على كلام الدمامى وقوع الجملة غير مراد بها
 لفظها فاعلا وذلك ممنوع ويؤخذ مما قرره الشئنى ان صلة آل اذا كانت وصفا
 جملة في المعنى وبه صرح صاحب المنهل وتبعه السعدى في المطول في بحث تقديم المسند
 اليه لكن رد ذلك السخاوى في شرح المنهل وتعبه الشهاب ابن قاسم في حواشى
 ابن الناطم وذكرا المصنف في حواشى ابن الناطم ان الوصف من شبه الجملة وعلى
 كل قبايلته للجملة وشبهها في قولهم سفة آل الوصف الصريح وصلة غير جملة
 أو شبهها باعتبار اللفظ فتعطن (قوله على المختار في تفسير الضرورة) وهو انه

من لا يزال شاكرا على
 المعه وبالجملة الاسمية كما
 في قوله * من القوم الرسول
 الله منهم * ضرورة وكنا
 وصلها بالمضارع كما في قوله
 ما أنت بالحكم الترضى
 حكومتهم * على المختار في تفسير
 الضرورة (ودون لعمرة
 لم)

خاصة دون غيرهم من العرب كقوله * وبثري ذو حفرت وذو طويت * (٢٣٦) والشهور عنهم افرادها وتذكيرها

وبناؤها على السكون
لا على الضم كقوله بعض
المتأخرين اذ ليست حرفا واحدا
بل حرفين الثاني منهما ساكن
والبناء انما يذكور في الآخر
وهتم من يعربها بالحروف
اعراب ذى المعرب كما مر
وخصه ابن ابي عمير بحالة الجر
لانه المسموع كقوله * فحسبي
من ذى عندهم ما كافانا
واستشكل اعراب ابيان
سبب البناء موجود مع عدم
المعارض وما جز به هنا من
ان ذو تطلق عند طى على
المؤنث ايضا والمجزوم به
في سائر كتب ابن مالك
وخصه في الجامع بعضهم
فقال وذو لكل مذكرو ذات
لكل مؤنث ويختصان
بلى ومنهم من يصرفهما
ويعر بهما ومن يستعمل
ذو للجميع فحكي العموم
عن بعض طى بعد تصديره
بالاقل ويؤيده قول ابن
الصائغ الافصح امتناع
الطلاق على المؤنث (وذا)
حالة كونه (عدما) باتفاق
البصريين (أر) بعد (من)
الاستفهاميتين على الاصح
عندهم والمرجع في ذلك الى
السمع وكلاهما مسموع

ما لا يوجد الا في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أو لم يكن بخلاف ما ذكر
فمرت بما لا مندوحة للشاعر عنه ليمكن قائل البيت المذكور ان يقول المرصوف
حكومته وانما كان المختار لنفسه من الاول لان الثاني يكاد يسد باب الضرورة
اذ كل ما يدعى انه ضرورة يمكن ان يدعى تمكن الشاعر من تغييره لانه يلزم
تخييل الشاعر جميع العبارات التي يمكن اداء المقصود بها ولا يخفى ما فيه (قوله
خاصة) أي موصوليتها خاصة بطى لانهم الذين يستعملونها كذلك وطى على وزن
سيدا بوقبيلة من اليمن (قوله من العرب) احتزبه عن تشبهه بطى من المولدين
(قوله وبثري الخ) الحفر معروف والطفى بناء البئر بالحجارة والشاهد في ذوح حيس
جاءت موصولة بمعنى التي التي حفرتها والتي طويتها وزعم ابن عصفور انه ذك
البئر على معنى القليب (قوله والشهور عندهم افرادها الخ) أي في كل الاحوال
ويظهر المعنى بالبناء فعدما من المشترك باعتبار المشهور (قوله ومنهم من يعربها
الخ) تشبه ابني بمعنى صاحب بل حكى بعضهم ان هذه متقولة منها لا اشتراكها في
التوصل الى الوصف بهما (قوله بل حرفين) صواب بل هما حرفان والنصب يقتضى
انه معطوف على الخبر فيكون التقى مسلطا عليه فيصير المعنى بل ليست حرفين وهو
غير صحيح (قوله انما يذكور في الآخر) انظر هذا مع قولهم الجزء الاول من بعابك بنى
لانه وسط الكلمة الا ان يقال صيرورة الآخر وسطا بطريق العروض لا ينافي البناء
(قوله فحسبي من الخ) تقدم الكلام عليه (قوله واستشكل كل الخ) يمكن الجواب
بما أسلفناه في الاسماء الستة وان الافتقار الى جملة عارضه لزوم مهال الاضافة في
المعنى فبقيت على مقتضى الاصل في الاسماء وهو الاعراب (قوله ومنهم من يصرفهما
ويعر بهما) صريح في أن تصرف ذواتا ثابتة تصرف ذو بمعنى صاحب
خاص بحالة الاعراب ومثله في الرضى لانه كلام ابن مالك وشراحه يدل على أن
التصرف يجري على البناء أيضا ويوافق ما في نسخ الجامع الصحيحة من قوله ومنهم
من يصرفهما ومن يعربهما ثم الظاهر على التصريف والاعراب تنوين المفرد وجمع
المؤنث ونصبه بالكسرة اذ لا مقتضى لسقوط التنوين وان سقط في ذى بمعنى
صاحب للاضافة اذ لا اضافة هنا الا ان سلم ما قيل ان ذواتا ثابتة ملازمة للاضافة
معنى ثم الظاهر أن كلامنا التثنية وجمع المذكر يختم بالتنوين فيقال ذوان وذوين
وذواتان وذواتين وذوون وذوون وانه على لغة التصريف والبناء يكون كل من
التثنية وجمع المذكر معربين وان كان المفرد مبنيا وجمع الذي مبنيا لان اعراب
الجمع هنا حلا على جميع ذو بمعنى صاحب (قوله فحسبي العموم الخ) أي بقوله
ومن يستعمل ذو للجميع (قوله بعدما) أي واقعا بعدها (قوله على الاصح)

قال

قال في... إذا أنزل بكم وقال الشاعر

المناسبة للصحيح في ذاتها لا لاشارة فلما دخلت علمها ما وهى في غاية الاجرام
 بردتها عن معنى الاشارة ووجدتها الى الاجرام فجعلت موصولة ولا كذلك من
 تخصيصها بمن يعقل فليس فيها الاجرام الذى فى ما (قوله وقصيدة الخ) الشاهد فيه
 طاهر حيث استعمل من ذا معنى الذى أى من الذى قالها (قوله أمنت الخ) عجز
 بيت صدره * عدس ما العباد عليك امانة * وعدس ان كان اسما للبغل فهو منادى
 حذف منه حرف النداء وان كان زجرا للبغل فلا محل له من الاعراب وامارة بكسر
 الهمزة أى حكم مبتدأ خبره ما العباد واحتجوا أيضا بقوله تعالى ثم أنتم هؤلاء
 تقولون أنفسكم وبقوله وما تلك بيمينك وأجيب بأن جملة ثقة لونها حال وكذا بيمينك
 يجوز ان يصغور نعتا بيمينك بأعنى محذوف ولا ينبغي أن يقول عليه لان أعنى
 بعد بنفسه لا بالياء (قوله ولا حجة فيه) لان الظاهر ان اسم اشارة بدليل
 دخولها التنبيه عليه مبتدأ واطبق خبر وتحملين حال من ضميره والتقدير وهذا
 طابق محمول لك أو خبر أول واطبق خبر ثان وهو أظهر لان طابقا صفة مشبهة
 وبعضهم يمنع تقديم الحال على عامها اذا كان صفة مشبهة هذا وقد قال المصنف
 فى حواشى الالفية وهذا معنى ما قيل فى تخريج البيت وان الاشارة لا يشى
 لان الطابق المحمول هو راكب البغل فكيف يقول هذا ويشيره الى نفسه
 وهل لأحد ان يقول هذا قام أو هذا كتب ويشير الى نفسه ولا أظن أحدا يقول
 ذلك ولا يفويه وله أن يقول الذى كتب هذا الكتاب عرف ما يكتب ويكون ذلك
 الكتاب خطه انتهى وفى شرح الالفية للجلال السيوطى وقال السراج البلقينى
 يجوز أن يكون محذوف فيه الموصول من غير أن يجعل هذا موصولا والتقدير هذا
 الذى تحملين على حذوه

وقصيدة تانى الملوك غريبة
 قد قلتم اليقال من ذاقها
 وال كوفيون لا يلتزمون هذا
 الشرط احتجابا بوله * امنت
 وهذا تحملين لطابق * أى
 والذى تحملينه لطابق ولا حجة
 فيه ولا يخفى ذلك من بين أسماء
 الاشارة بذلك عندهم بل
 يجمع أسماء الاشارة يجوز
 أن تكون عندهم موصولات
 وأبلغ من ذلك جعلهم الاسم
 المحلى بال من قبيل الموصولات
 كقوله

فوالله ما نلتهم ولا نيل منكم * بمعتدل وفق ولا متقارب
 أى ما الذى نلتهم قال ولم أر أحد آخر جه انتهى أقول نص فى المعنى على أن حذف
 الموصول الالفى مذهب الكوفيين وان ابن مالك تابعهم لكون شرط فى بعض
 كتبهم ~~ونه~~ وطرفا على موصول آخر وأنت خبر بأن المقصود تخريج
 البيت على طر يق البصر بين (قوله بل جميع أسماء الاشارة الخ) قد قدمنا أنهم
 احتجوا بما طاهره محجى هؤلاء وتلك من الموصولات (قوله وأبلغ من ذلك الخ)
 من الموصولات عندهم أيضا الأسماء المضافة نحو * يادارية بالعلباء فالسند *
 فالعلباء صلة لدارمية والتكررة الواقعة بعدها جملة نحو هذا رجل ضرب بته فضر بته
 صلة لرجل قال أبو حيان واينظر على مذهبهم فى الأسماء المذكورة هل هى مبنية
 أو معربة وعلى الاعراب يتكلم بأن سبب البناء موجود مع عدم المعارض (قوله

اعمرك أنت البيت الخ) كأن الداعي للكوفيين على جعل البيت في هذا البيت
 وأقدم من اقنائه بالاصائل
 أي لأن الذي اكرم أهله
 فاكرم صلة البيت ومحل كون
 ذام موصولة اذ لم تلغ ولم تكن
 للإشارة فان الغيت بأن
 كانت مركبة مع ما أو من لم
 تكن موصولة بل تكون مع
 ما قبلها اسما واحدا الاعلى
 الاستفهام لا يعمل فيه
 فعل متقدم ويظهر أثر
 ذلك في البديل اذا قلت مثلا
 من ذا ضربت زيداً أم عمراً
 فان رفعت البديل فذا
 غير مفعول وان نصبت
 أنت مفعولاً وبديل على
 انما أيضاً اثبات أف
 فمع دخول الجار عليها
 في نحو قولهم عمداً تسال
 وكذا ان كانت للإشارة
 لانها حينئذ تدخل على
 المفرد نحو من ذا الذاهب
 وماذا اتواني والمفرد لا يكون
 صلة لغير آل ولما أحس
 الكلام على الموصولات
 شرع في بيان الصلة فقال
 (وصلة آل) الموصولة
 (الوصف) الصريح وقد مر
 الكلام عليه (وصلة غيرها)
 من الموصولات (الماجلة)

اعمرك أنت البيت الخ) كأن الداعي للكوفيين على جعل البيت في هذا البيت
 اسم موصول انه لا يصح الاخبار به عن أنت على الظاهر من جعله اسماً عرفياً
 ويمكن أن يجاب بأنه على حذف مضاف أي أنت صاحب البيت ونحوه وقوله أكرم
 فعل مضارع وأهله مفعوله كما يدل عليه قول الشارح أي أنت الذي أكرم أهله
 لان الصلة لا تكون الا جملة فمافي بعض النسخ من ضبطه على صيغة أفعل التفضيل
 واصله الى أهله ليس كما ينبغي فتدبر (قوله دال على الاستفهام) فيه أن الالغاء
 لا ينصرف في الاستفهام فقد ذكر الدماميني ان اسما حين الالغاء يعنيين أحدهما
 الاستفهام والثاني أن يكون المجموع اسماً واحداً موصولاً أو تذكره موصولة
 وعليه بيت الكتاب * دعي ماذا علمت سأثقبه * فالجمهور على أن ماذا مفعول
 دعي ثم قال السيرافي وابن خروف موصول بمعنى الذي وقال الفارسي تذكره بمعنى
 شيء لان التركيب ثبت في الاجناس دون الموصولات وقد يقال عدم ذكر الشارح
 له اقلته حتى قبل انه لا يوجد الا في الشعر (قوله لا يعمل فيه ممتد) بذلك رد
 ابن عصفور كون ماذا في قوله دعي ماذا علمت مفعولاً لدعي بناء على انها
 للاستفهام لان صرح بعضهم بان ماذا من بين أدوات الاستفهام مخصوصة
 يجوز عمل ما قبلها فيها وقد ذكر ابن مالك هذه المسئلة في توضيحه واستشهد عليها
 بقول عائشة رضي الله عنها في حديث الافلأقول ماذا وقول بعض الصحابة رضي الله
 عنهم فكان ماذا الكن هذا على تقدير تسليمه لا يصلح في البيت لان المعنى ليس عليه
 (قوله فذا غير مفعول) لانه بدل من ما وهو مبتدأ وذا وصلته خبر (قوله كانت مفعولاً)
 لانه حينئذ يبدل من ذال لانه منصوب على انه مفعول مقدم (قوله مع دخول الجار الخ)
 أي لتوسطها في اسم الاستفهام بالتركيب ولولا ذلك لحذفت الافلان
 الاستفهامية اذا دخل عليها الجار حذفت ألفه وانظر في الفرق بينهما وبين الموصولة
 نحو عمداً يقولون لان الصلة والموصولة كالاسم الواحد الا ما شذ كما ورد في صحيح مسلم
 وأقول بمذاخر من من خطه بحذف الالف مع كون ما مركبة مع ذا (قوله وكذا ان
 كانت للإشارة الخ) تلخص مما ذكره الشارح ان ماذا لها ثلاث استعمالات
 وبقى عليه رابع وهو أحد تسمى الالغاء وهو ان يكون اسماً واحداً موصولاً وقد
 ذكرناه وتقصير ذلك يطالب من المعنى وحواشيه (قوله لانها حينئذ تدخل على
 المفرد) أي وهو لا يكون صلة لغير آل قال الناصر اللقاني لا يخفى ان ذام مشتركة بين
 الاشارة والموصولة وقد نص الأصوابون على اطلاق المشترك على معنييه معاً
 حقيقة على الصحيح فاشترط أن لا تكون الاشارة انما ينبنى على المرجوح
 اذ لا استحالة في اجتماع معرفين على شيء واحد باعتبارين مختلفين أقول الاشتراك

ذ كور ليس مبنيا على ما ذكر بل لان الموصولة توصل بالجملة وما بعد الاشارة
 رد كما يؤخذ من كلام الشارح فتدبر (قوله وشرطه الخ) قال ابن مالك في شرح
~~سبب~~ ولا توصل بجملة لا يجهل معناها احد نحو جاء الذي حاجبها فوق عينيه
 (قوله خبرية) لانه يجب ان يكون مضمون الصلة حكما معلوم الوقوع للمخاطب
 قبل حال الخطاب والجملة الانشائية لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغها واما قوله
 وانى لراج نظرة قبل التي * اعلى وان سطت نواها زورها

على اضممار القول أى التى أقول اعلى أو الصلة جملة أزورها وخبر اعمل محذوف كذا
 فى المعنى فى بحث الجملة المعترضة وقال فى حوائى الألفية وقوله قبل التى اعلى وان
 سطت نواها أزورها عندى كقولهم ان جئتنى لا كرمك أعنى انه فى نية التقديم
 فى قوله لا كرمك على ما قبله وهوان جئتنى على تقدير حذف شئ مدلول عليه بالتأخر
 وأصله قبل التى أزورها ولكنه قدم انترجى وأما تقدير القول فلا يدونه ما قبل وتقع
 التسمية صلة نحو وان منكم من ليبطن فهى مستثناة من الانشائية وقيل الصلة
 جملة الجواب وهى خبرية وجملة القسم وان كانت انشائية فم تذكروا انما هى
 لتقوية ما بعدها وتأكيدا ويستثنى من الخبرية التعجيبية بناء على انها لا توصل
 به لانه عرض فيها معنى يناقض الصلة لان التعجب انما يكون فيما حفى سببه فقيه
 ايهام متناف ما يقصد بالصلة من التبيين والتوضيح (قوله وهى الجملة الخ) مر
 فى بحث الكلام ما يتعلق به (قوله فيجس ايهامها) لا يخفى ان المهمة ضد الصلة
 والمجهول ضد المعهودة فاستثناء المهمة من المعهودة ليس على ما يفغى اذ المهمة معلومة
 للمخاطب على الاجمال ولومن الكلام الذى قبل الموصول فالوجه ان يقول معهودة
 مفصلة الا فى مقام الخ فان قيل الموصول معرفة معهودة للمخاطب باعتبار الصلة فلا
 ايهام قلنا اذ الخ بالنظر الى أمـ الـ الوضع لكن قديم يدل عنه كإلى الم عرف بلام
 العهد الذهبى قيل ووردت أيضا غير معهودة فى غير ذلك كقوله تعالى واتقوا النار
 التى وقودها الناس والحجارة وكون النار توقد بالناس والحجارة غير معلوم عندهم
 وقد يجاب باحتمال انه تقدم لهم سماع بذلك من أهل الكتاب أن من النبى صلى الله
 عليه وسلم أو معهوه قبل هذه الآية من آية التحريم لاحتمال تقدم نزول آية
 التحريم وان كانت سورة مدنية لالانها مكية كما يقضيه قول الزمخشري فى توجيه
 تعريف النار فى سورة البقرة وتشكيها فى سورة التحريم ان الآية فى سورة
 التحريم نزلت أولا ~~بمكة~~ فمعرفة فوامها ناراموصوفة بهذه الصفة ثم جاءت فى سورة
 البقرة مشارا بها الى ما عرفوه انتهى فقد اعترضه الجلال البلقينى بانه يلزم عليه ان
 تكون سورة التحريم مكية وليس كذلك لانها مدنية والبقرة مدنية قال والعجب

وشرطها اسمية كانت
 أو فعلية ان تكون خبرية
 وهى المحتملة للصدق
 والكذب فى نفسها من غير
 نظر الى قائلها وان تكون
 معهودة للمخاطب ليميز
 بها الموصول الا فى مقام
 التحويل والتنظيم فيجس
 ايهامها نحو فأوحى الى عبده
 ما أوحى وان لا تكون
 مستدعية كلاما قبلها

فلا يقال جاء الذي لكنه قائم
لان فيه استعمال لكن من
غير استدراك ولا بدان
تكون الصلة (ذات ضمير)
غالبا (طبق الموصول) أى
مطابق له فى الافراد
والتذكير وفروعهما
ليظهر به وهذا الضمير
يسمى (عائدا) اعوده الى
الموصول وقد يخلفه الظاهر
فيقوم مقامه كقوله
سعاد التي أنشأك حب سعاد
أى حبها وأجاز ابن الصانع
خلوا الصفة منه اذا عطف
عليها بالفاء جملة مشتتة
عليه نحو الذي يقوم أخوك
فيغضب هو زيد لموصول
الارتباط بالثناء وصيرورتها
جملة واحدة ولا بد للموصولة
من الصلة ومن تأخرها عنه
لانها من كماله ونزلة منزلة
جزئته المتأخر

ان أباحيان تبع الزمخشري في سورة البقرة مع جزئه في سورة التحريم بانها مدنية
ولم يستثن منها الآية المذكورة ولا يفهم على الاستثناء الابتناء ويدل على ذلك
أيضا مدنية نزولها في شرب العسل عند زنب بنت جحش ونظا هرعائش
وحفصة على الكلام الذي قاله كما ثبت فى الصحيحين عن عائشة أيضا فلم تنزل فيه
الآية ولا معاوضة بينه وبين القصة الأولى خلافا للتأوى فى شرح مسلم لان
القصة متعددة والأولى نزلت فيها السورة والثانية لم ينزل فيها شئ ولدائى الضمير
فى ان تنوبوا وان تظاهرا (قوله فلا يقال جاء الذي لكه الخ) ولا جاء الذي
أبوه قائم لان فيه استعمال حتى من غير تفرم. غيا وفس عليه ما أشبهه (قوله
غالبا) من غير الغالب ما أشار إليه بقوله وقد يخلفه الظاهر بقوله أجاز ابن
الصانع (قوله طبق الموصول) المراد بالمطابقة ما يشتمل مطابقة اللفظ والمعنى حيث
يجوز الامران أو يتبين أحدهما على ما أتى (قوله ليربطها بالموصول) لان ما تضمنته
الصلة من الحكم متعلق بالموصول هو أو سببه أو محكوم به هو أو سببه فلا بد من ذكر
نائب الموصول فى الصلة ليتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلق نائبه وذلك النائب هو
الضمير ولو لم يذ كر فى الصلة لبقى الحكم أجنبيا لان الجملة مستقلة بنفسها قوله
وقد يخلفه الظاهر) ليس هذا تكرارا مع قوله أول الباب أو خلفه فان المراد
بخلاف العائد هو الاسم الظاهر اذ لم يستفد من ذلك قسلة وجود الخلف (قوله
سعاد الخ) صدر بيت بحزبه * واعراضها عنك استمر زادا * ومثله * وأنت الذى
فى رحمة الله أطمع * قال بعضهم وسيدويه لا يجوز هذا فى خبر المبتدأ أى خبرى ان لا
يجوز فى الصلة (قوله ولا بد للموصول من الصلة) أى ملغوظه أرنو بة بدليل قوله
و يجوز زجدها الخ وانما افتقر الموصول اليها ليتعرف بالعهد الذى فيها كما مر
(قوله ومن تأخرها عنه الخ) فلا يجوز تقدمها ولا شئ من أجزائها على الموصول لان
الموصول كصدر الكامة والصلة كجزءها فحقيق أن يتصلا ولا تتقدم الصلة وشئ
يتعلق بها وأما كونها من الراهدين أى اعلمكم من القائلين انى اسكن من اتصحتين
وأنا على ذلكم من الشاهدين فخر فى ذلك وامثاله متعلق بخدوف يدل عليه
الصلة والتقدير مثلا زاهدين فيه من الراهدين لأعنى من الراهدين كما يقول المبرد
لان أعنى لا تتعدى بحرف الجر وهو من الراهدين صفة لراهدين مؤكدة
تقول عالم من العلماء أوصفة مبيدة أى زاهدين بلغتهم الزهد الى ان يعدوا
الراهدين لان الزاهد قد لا يكون عربيا فى الرهد بحيث يعدى الراهدين اذا عدوا
أو يكون خيرا نانيا كل محتمر وذهب ابن الحاجب فى الامالى الى ان الطرف فى
ذلك كما متعلق بنفس الصلة لارألما كانت صورتها صورة الحرف المنزل جزأ
من لكامة صارت كغيرها من الاجزاء التى لا يمتنع المقسديم فيها واهدا فارق

ها يجعل صلتهما الوصف الصريح انه يكون. مع كالا سم الواحد (قوله واهذا سمى
 صا) أى لاجل ان الصلة من كاله الخ (قوله ولا يجوز الفصل بينهما وبينه بفاصل)
 كذا بينه وبين معمولها و بين بعض الصلة وبعض المراد فاصل أجنبي ومنه تابع
 الموصول وما استثنى منه بخلاف غيره كعمول الصلة فيجوز الفصل به نحو الذى
 ياضر بت ومثله الجملة المعترضة كقوله * ذلك الذى وأبيك يعرف مالسا *
 ثم اتفيد الكلام بقوية فليست كالأجنبي الصرف وهذا الفصل بالأجنبي كقوله
 وأنغض من وصفت الى فيه * لسانى عشر عنهم اذود
 الى متعلق بانغض وقد فصل به بين الصلة ومعمولها وهما لسانى وفيه وهو أجنبي
 من وصفت الذى هو صلة وما عملت فيه له علاقة بالضاف الى الموصول وهو أنغض
 والاصل تأخيره بعد لسانى أى وأنغض من وصفت فيه لسانى الى عشر ويستثنى
 من الموصول أل فلا تفصل من صلته ولا تغير الأجنبي كالمعمول كأنه موصول الحرفى
 (قوله ويجوز حذفها الخ) عبارة التسهيل وقد يحذف ما علم من موصول غير الاف
 واللام ومن صلة غيره مما انتهت وفيها استثناء الاف واللام من الموصول وصلتهما
 من الصلة واشترط الدليل لحذف الموصول كالصلة وعبارة الشارح لا تفيد هذين
 الامرين ثم ان هذا مذهب الكوفيين والبغداديين والاحفش ومذهب البصريين
 لمنع وما ورد بخصوص بالشعر وأما قوله تعالى آمن بالذى أنزل اليك وأنزل اليك
 أنزل اليك معطوف على الصلة المتقدمة والموصول واحد ولا يكون المنزل كتابا
 احد الا ان المراد كل مكتوب والآف واللام فى الكتاب للجنس لا لاهد هذا
 مراده بالجواز مقابل الامتناع فيصدق بالوجوب فقد التزم حذف الصلة مع
 انما معطوف اعلمها التى اذا قصد الدواهي ليفيد حذفها ان الداهيتين الصغيرة
 والكبيرة وصلتا الى حد لا يمكن شرحه فلذا تركنا على ايهامها بغير صلة مبينة
 (قوله جازى العائدو جهان) يستثنى منه أل فيلزم فى ضميرها اعتبار المعنى كفى
 الجامع كالضارب والضاربان والضاربون لانهم لما تروا صلتهما منزلة الموصول فى
 الاعراب تروا لهام منزلة فى المعنى والراد بالعائد ما يعود الى الموصول المذكور رسوا
 كان هو العائد اصطلاحا أو كان غيره ولا يختص هذا الحكم بالموصول بل كل شئ
 له لفظ ومعنى متخالفان يجوز رعاية لفظه ورعاية معناه نحوكم وكأى ومن وما
 الشرطيتين واعلم انه قد يجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى قال فى الجامع
 فتقديم مراعاة اللفظ نحو بلى من أسلم وجهه الآية أولى من تأخيرها نحو لانت
 الهالى الذى كنت مرثمة معناه انتهى أى فراعى معنى الذى فقال أنت بالخطاب
 ثم لفظه فقال به بالغمية وفى التمثيل بالبيت نظر لانه ليس موصولا مشتركا كما هو

واهذا سمى ناقصا ولا يجوز
 الفصل بينهما وبينه بفاصل
 ويجوز حذفها كالموصول
 ان دل علم ادليل كقوله
 نحن الا الى فأجمع جوى
 على ثم وجههم اليك
 أى نحن الا الى عرفوا
 بالجماعة ^{تتبع} كاعلم
 ان الموصول ان لما أتى لفظه
 معناه وجب مطابقة العائد
 له لفظا ومعنى وان خالف
 لفظه معناه بأن كان مفرد
 اللفظ مذكرا أو أريده غير
 ذلك كمن وما جازى العائد
 وجهان أحدهما وهو
 الاكثر مراعاة اللفظ نحو
 ومنهم من يستمع اليك والثانى
 مراعاة المعنى نحو ومنهم من
 يستمعون اليك ما لم يحصل
 من مطابقة اللفظ ليس نحو
 أعط من سألتك

موضوع المسئلة فالأولى التمثيل بنحو قوله تعالى ومن الناس من يشتري لهو الحديث
ايضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها مزايا ولثامهم عذاب مهين واذا تلى عليه
آياتنا وبه يعلم ما في قول العلم القراني ولم يجيء في القرآن الابداع بالحمل على المعنى
الآفي موضع واحد وهو قوله تعالى وقالوا ما في بطون هذه الانعام خالصات كورنم
ومحرم على أزواجنا فانت خالصات جلا على معنى ما ثم راعى اللفظ فذكر وقال
محرم انتهى وقد يقال كلام القراني فيما ذالم يكن الامر اعاد اللفظ ومعنى مرة
واحدة وهنار وعى اللفظ مرة أو لا في يشتري ثم المعنى في أولئك ثم اللفظ في عليه
في الحقيقة المنقذ من اعاد اللفظ تأمل وفي التسهيل ما يدل لذلك وعبارته و يعتبر
المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيرا و يعتبر اللفظ كذلك وفي شرحه للدماميني
والرضي ما ينبغي مراجعته (قوله ولا يقال من ألك) اذلوله لحتى علامة التأنيث مع
ارادة المؤنث حصل الالباس بالمد كرفان قبيل الالباس بالمفرد موجود لو قيل فيما
سلف يستمع فهلاروعى دفعه أجيب بان في الآية ما يدل على المراد كما يظهر بالتأمل
في سياقها فالابس (قوله أوجب نحو من هي الخ) لانه لو قيل من هي احمر أمك أو من
هو حمراء أمك لزم الاخبار في جملة الصلة بالمد كرفان عن المؤنث وبالعكس ولو قيل
من هو احمر أمك لزم تخالف الموصول وخبره لان الصلة والموصول كشيء واحد
فكانت حينئذ اخبرت عن موصول مد كرفان مؤنث وظاهر الطلاقة انه لا فرق في
الوصف الواقع خبرا في جملة الصلة بين أن يكون مما لا يستوي فيه المذكور والمؤنث
أو مما يستوي وأجاز ابن السراج رعاية اللفظ اذا كان مما يستوي فيه المذكور
والمؤنث نحو من هو محسن امك لان محسنا شبيه بموضع ونحوه من الصفات الجارية
على الاناث بل لفظ خال من العلامة وهو مردود بانه قريب في الفج من قولنا هي
احمر أمك نعم قال في التسهيل ان حذف هي سهل التذكير فتقول من محسن
أمك اذا يس فيها من الفج ما في الذي قبلها قال بعضهم وينبغي أن يجوز عنده
من هي ظريف ومن هي كريم امك شبيهه ظريف وكريم يحجب بـ يـ يلزمه
ان يحيز من هي احمر أمك ومن هو أفضل لكم منها واعلم ان المصنف في الجامع
ذكر هذه المسئلة في قاعدة اجتماع الحملين وجعلها مستثناة من جواز
اجتماعهما وضم اليها مسئلة أخرى وأشار لجهة كلام ابن السراج فقال ويمنع أي
من جواز اجتماع الحملين ما أدى الى مخالفة الخبر الفعلي لا خبر عنه ونحو من كان
يقوم ان أخوالك بخلاف الامن كان هوذا أرا الى ابتاع مالا يؤنث بالبناء من وصف
خاص بالمد كرفان على المؤنث أو بالعكس نحو من كانت حمراء وشيخا جاريته ومن
كان حمراء أو عجوزا أمك انتهى (قوله سابق) أي سابق على الضمير سواء سبق

ولا يقال من سالك أوجب
نحو من هي حمراء أمك
فوجب حينئذ من اعاد المعنى
ومالم يفسد المعنى سابق
فختار من اعادته كقوله

الموصول كما في البيت أولا كقوله تعالى ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل
 لحافين أنت تعمل وإنما اختير مراعاة المعنى حينئذ لما حصل من الاعتضاد
 في قوى جانبه وإن لم يندأ عن ترك مراعاته محذور فلم ينته الى رتبة الوجوب
 بقوله كقوله وإن من النسوان الخ فان قوله من النسوان عائد للمعنى التانيث
 في هي ويقال هاج التبت ييس وكذا تصوح (قوله ان كان فاء لا الخ) ولا يجوز
 الحذف في نحو جاء الالف ان قاما أو ضربا يندأ ضربا للمفعول ولا في نحو جاء الذي القائم
 هو ولا في نحو جاء الذي ان عمراه هو ولا في نحو جاء الذي ماهو منطلقا ولا في نحو
 جاء اللذان كانهما نطقين لان الفاعل وثانيه لا يحذفان وكون الضمير خبر مبتدأ قليل
 فلا يكون في الكلام دليل على ان خبر المبتدأ هو المحذوف بل يحمل على ان المحذوف
 هو المبتدأ الكثرة وقومهم مبرأ وحكم خبرا النسخ حكم خبر المبتدأ واسم النسخ
 كالفاعل كذا قولوا برتهم قال شيخنا العلامة أنت خير بان الفاعل يحذف
 في مسائل فينبغي تقييد عدم حذف عائد الموصول اذا كان فاعلا بغيرها أخذ من
 لتعليل وان اقصى الطلاقة خلافه فيجوز جاء الذي ضرب بز يدحسن على انه
 مصدر مضاف الى المنهول أي الذي ضرب به زيد احسن فحذف مبتدأ مضاف الى
 الفاعل وهو الهاء العائدة على الموصول وزيد مفعول وحسن خبر فليحذف (قوله
 ان اخبر عنه بمفرد) احترز به من نحو جاء الذي هو يشوم أو هو في الدار أو هو
 عندك ولا يجوز حذف الضمير مع ارادته لان الخبر غير مرمو صالح لكونه صلة تامة
 فلم يكن فيما أبقى دليل ما اتى وقضية ذلك جواز الحذف اذا كان الخبر جملة لا تصلح
 لان تكون صلة لعدم العائد و به صرح بعضهم (قوله ولم يكن بعد في الخ) احترز
 به عن نحو جاء الذي ماهو مسافر والذي ما قائم الا هو والذي انما في الدار هو
 والذي زيد وهو منطابقان والذي هو وزيد منطلقان لان حذفه وحده في الأول
 من هذين يؤدي الى بقاء العاطف بدون معطوف وهو قبيح ومع العاطف فيه صورة
 الاخبار عن مفرد مبتدئ وحذفه في الثاني يؤدي الى وقوع حرف العطف صدرا
 و يشترط أيضا ان لا يكون بعد لولا نحو جاء الذي لولا هو وقعت لان الخبر بعد
 لولا محذوف فلو حذف المبتدأ وقع لاجتفاف (قوله الا ان طالت الصلة) اما معمول
 الخبر أو غيره سواء تقدم معمول على الخبر كالأية أو تأخر نحو ما انما الذي قائل لك
 سواء وانما لم يشترطوا الطول في صلة أي لان ملازمتها للاضافة لفظا ومعنى قائم
 مقام الطول (قوله وهو الذي في السماء اله) أي اطول الصلة بالعطف وبالمعول
 وانما احتج الى الاضمار في الآية لان المرفوع ان قدر فاعلا بالظرف فلا ضمير
 الية أو مبتدأ في ظرف ضمير للمبتدأ للموصول قال في الباب الثامن من المعنى ولا

وان من النسوان من هي
 روضة * شيخ الرياض نحوها
 وتصوح * والغالب في
 الامائد المشتملة عليه الصلة
 ذكره في اللفظ (وقد
 يحذف) مرفوعا ومنصوبا
 و مجرورا فالرفوع ان كان
 فاعلا أو تابعا عنه أو خبرا
 لمبتدأ أو ناسخ أو اسمها لم
 يحذفه وان كان مبتدأ
 جار حذفه ان اخبر عنه
 بمفرد ولم يكن بعد في ولا أداة
 حصر ولا معطوف فاعلى غيره
 ولا معطوفا عليه غيره
 (نحو) انزع من كل
 شيعة (أيهم أشد) أي الذي
 هو أشد ولا فرق في جواز
 حذف المرفوع بين سلت أي
 وغيرها لكن لا يكتر الحذف
 في صلة غيرها الا اذا طالت
 الصلة ونحو وهو الذي في
 السماء اله والا فالحذف

يحسن تقدير الظرف صلة والبدال من الضمير المستتر فيه والتقدير وفي الارض
 كذلك لتضمه الابدال من ضمير العائد مرتين وفيه بعد حتى قيل بامتناعه ولا
 الحمل على الوجه البعيد ينبغي أن يكون سببه التخصيص من محذور فاما ان يكون
 موقفا فيما يجوز الى تاويلين فلا ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون وفي الارض
 اله مبتدأ وخبره لا يلزم فساد المعنى ان استؤنف وخلق الصفة من عائد ان عطف
 (قوله قليل شاذ) لو اقتصر على قوله شاذ كفي وعبارة الجامع ونحو مثلا ما بعوضه
 شاذ انتهت ومن ذلك قراءة يحيى بن معمر تماما على الذى أحسن يضم النون أى
 على الذى هو أحسن دين وأرضاه وقيل الآية مما طالت فيه الصلة أى على الذى
 أحسن من غيره (قوله لا سيما زيد بالرفع) أى بناء على ان ما موصولة لا تذكر
 موصوفة والاصل لا مثل الذى هو زيد لا مثل شئ موزيد (قوله ان كان
 منفصلا لم يجوز حذفه) لان المنفصل قائم بنفسه فجرى مجرى الظاهر وأيضاً لو حذف
 فانت فائدة الانفصال من الدلالة على الاختصاص والاهتمام قال فى التصريح وانما
 حذف منفصلا من قوله تعالى ومما رزقناهم ينفقون والاصل رزقناهم اياه لان
 تقديره متصل يلزم منه اتصال الضمير بالمتحدثى الربية فى ضمير الغيبة وهو قليل
 انتهى وأنت خبير بان هذا انما يصلح حكمه لتقديره منفصلا لحذفه الا أن يقال
 ان مراده هذا المنفصل فى قوة المتصل لان المقام للاتصال وانما عدل عنه خيفة
 ما ذكر وهو امر انظى فليتأمل وهذا يبنى على مسألة هي ان المنفصل هل يتمتع
 حذفه مطلقا أو ان كان لغرض معنوى كالمحذور فى قولك جاء الذى لم أضرب الاياه
 والمخصوص كقولك جاء الذى اياه لم أضرب لان حذف الاولى يستلزم حذف الا
 فيتموهم فى الفعل عن المذكور والمراد فيه عن غيره والثانى مقوت للاختصاص
 لانه عند الحذف يتبادر الذهن الى تقديره مؤخرا ظاهر التعليل الاول الأول
 وهو ظاهر اطلاق التمهيل وشروحه والوضع وظاهر التعليل الثانى الثانى وبه
 مر ح فى الجامع فقال وهو امام متصل أو منفصل لغرض انظى تخوفا كهيى بما آتاهم
 ربه انتهى أى بالذى آتاهم اياه ولا يقدر اياه موه لما قال فى التصريح فانفصل
 فى ذلك لدفع تنافر اللفظ وقبحه وصرح الرضى بان المتمتع حذفه هو المنفصل بالاقط
 (قوله متعينا للربط) كذا ذكره ابن عصفور وغيره وهو احتراز عن نحو الذى
 ضربته فى داره زيد فلا يجوز حذف الضمير المنصوب اذ يستغنى عنه بالجورور
 ولا يدرى حينئذ أريد المضر وب أم غيره وبذلك علم ان محل الامتناع اذا أريد
 حذفه مع ملاحظة كونه رابطا للتوقف المقصود بالكلام على ذلك فاندفع ما لبعضهم
 فى المقام وقول المصنف فى الحواشى وفيه نظرفانه متى كان العائد أحدهما

قليل شاذ الا فى قولهم لا سيما
 زيد بالرفع فانه مقيد غير
 شاذ تنزيلا للاسما منزلة الا
 الاستثناءية والمنصوب ان
 كان منفصلا لم يجوز حذفه
 أو متصلا متعينا للربط

لا بعينه لا يسمى منصوبا ولا مجرورا انتهى ووجه دفعه ان صلاحية المجرور
 للربط بحسب الظاهر لا ياتي في تعيين المنصوب باعتبار ما قصد من الكلام (قوله
 وناصبه فعل تام أو وصف) لان الضمير حينئذ فصلة وخرج بالتام الناقص نحو
 جاء الذي ليس به زيدا وكان زيدا وينبغي اعتبار التمام في الوصف وخرج بالفعل
 الوصف ما ناصبه حرف فلا يحذف لعدم فضله وعدم استقلال الحرف بدونه
 ان لم يحذف معه وعدم ما يدل عليه ان حذف معه ولا يشكل على ذلك تجويزهم
 على ان شركائي الذين كنتم تزعمون ان يكون التقدير تزعمون انهم شركاء لان الذي
 اعتمد بالحذف الموصول المشتمل على الضمير ولم يعتمد الضمير بالحذف رب شيء
 يجوز تبعا ولا يجوز زيدا متقلا كحذف الناعل تبعا للفعل في نحو زيد اضربته
 هذا واقائل ان يقول بحل ما ذكر من الشرط اذ المبدل العائد ببعض موصول
 الصلة والاجاز حذفه مطلقا بلا شرط نحو ان الرجل الذي قلت انه تريد قلت
 انه ياتي أو نحوه نص عليه ابن مالك وزاد بعضهم لجواز حذف المنصوب بشرط
 منها ان يكون غير متبوع فلا يجوز الحذف في نحو جاء الذي ضربته نفسه أو زيدا
 (قوله غير صلة آل العائد عليها) نحو جاءني الضارب زيد فلا يجوز حذفه لخفاء
 موصوليتها والضمير احد الال لائل علمها واحترز بقوله العائد الها عم الواعدا لوصول
 قبلها نحو جاء الذي انا الضارب فان العائد المنصوب ليس عائد الا لال الذي فلا
 يتمتع حذفه والعائد لال الضمير المستتر في الوصف (قوله المنصوب) لاجابة اليه
 لانه موضوع المسئلة (قوله ما عملت أيديهم) مثال لما ناصبه فعل (قوله ما الله موليك
 الخ) مثال لما ناصبه وصف غير صلة آل وهو صدر بيت عجزه * فما الذي غير نفع
 ولا ضرر * فموصول اسمي مبتدأ خبره فضر والله موليك صلة ما والعائد محذوف
 (قوله وأما قوله ما المستفزا الخ) جواب عما يقال ان في هذا البيت حذف العائد
 المنصوب بوصف هو صلة وتقرر بالجواب ان البيت شاذ فلا يرد في تضار عجز البيت
 * ولو اتبع له صفوا بلا كدر * والمستفزا بمعنى المستحب اسم ما ان قدرت بحجازية
 وخبرها الحمد وأتبع بمعنى قدر والمعنى ليس الذي استخفه الهوى محمود عاقبته ولو
 قدر له صفوا خالص من الكدر قال الحفيد و يمكن ان يقال لا حذف في البيت بأن
 يقال في رمة فزنته مبرمة ترفاع به والهوى مفعول والمستفزا بمعنى المختبر (قوله
 كذبرا) لان الاصل في العمل للفاعل فكثيرا تصرفهم في معموله بالحذف (قوله كما
 توهمه عبارة الالفية) توهم أيضا التوسيق بين الوصف الذي هو غير صلة لال
 والذي هو صلته ما ان منصوب صلة آل لا يحذف وما ذكره الشارح من قلة حذف
 المنصوب بغير صلة آل هو ما في الاوضح وكلام شيخ الاسلام زكريا والسيوطي

وناصبه فعل تام أو وصف
 غير صلة آل العائد عليها
 المنصوب جاز حذفه نحو
 (وما عملت أيديهم) أي عملته
 كما قرئ به وقوله
 ما الله موليك فضل فاحمدته
 به أي الذي الله موليكه
 فضل وأما قوله
 ما المستفزا الهوى محمود
 عاقبته * فشاذ وحذف منصوب
 الفعل كثير والوصف قليل
 جدا وان اشتركا في الجواز
 وليست اجمة وبين في الحذف
 كما توهمه عبارة الالفية
 والمجور نوعان مجرور
 بالضاف ومجور بالحرف
 فالاول يجوز حذفه ان كان
 المضاف

صرح في تسميه كثيرة حذفه (قوله وصفا عاملا) أي ناصبالعاثد تقدير انات تو
 فيه شير ووط العمل لان اضافته حينئذ كلاضافة فالضمير في محصل نصب فهو مثل
 المنصوب في المعنى (قوله ليس اسم مفعول) لوقال بدله وليس نائبا عن الفاعل كما
 عبر في المحترز كان أولى لان الوصف قد يكون اسم مفعول عما يتعدى الى اثنين
 أو ثلاثة ولا يكون المضاف اليه نائبا عن الفاعل فلا يمتنع حذفه (قوله فاقض ما أنت
 قاض) أي ما أنت قاضيه يجوز عند الرضي أن يكون الأصل قاض اياه لانه انما يمنع
 حذف المنصوب الواقع بعد الاوقواهم متى أتى الاتصال لا يعدل عنه الى الاتصال
 محمول على الاستعمال بالفعل لا التقدير قال المصنف في الخواشي وما هذه بحتمل
 أن تكون مصدرية أي اقبض قضاءك أو مدة قضاءك بدليل انما تفضي هذه
 الحياة الدنيا (قوله ما لله صانع) أي ما لله صانع (قوله ان تعين للربط) لانه لا بد
 بعد حذف الجرور من حذف الجار أيضا اذ لا يرق حرف جر بلا مجرور فيه يعني ان
 يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره وور بما حذف وان لم يتعين نحو الذي مررت
 وبدأ أي مررت به وان احتمل مررت له أو معه ومذهب الكسائي في مثله التدرج
 في الحذف وهو ان يحذف حرف الجر أولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا
 فيصح حذفه ومذهب سيبويه والاختصاص حذفه ما معا اذ ليس حذف حرف الجر
 قياسا في كل موضع والمجوز له هنا استطالة الصلة ومع هذا المجوز فلا بأس بحذفها
 مع المجرور بها (قوله وكان الموصول الخ) ستأتي أمثلتها على الترتيب اعلم ان هذه
 شروط للحذف التباسي في رد على ما قاوه نحو ذلك الذي يشتر الله عباده حيث
 حذف الضمير الجرور مع انقضاء جرائم موصول فان الحذف فيه جائز غير قياسي وانما
 كان جائزا لان الحرف متعين والحرف اذا كان متعينا جاز الحذف سواء اعلانيا ما
 كما قاله ابن مالك ونارعه أبو حيان بانهم اتفاد كروا ذلك في الخبر لا الصلة فلا يذهب
 اليه الا بسمع ولا يفتي القياس وذهب يونس ومن تبعه الى ان الذي في الآية
 موصول حرى ولا حذف وانما كان حذفه عند الشرط المذكور قياسا لان
 الضمير عبارة عن الموصول والجار اهما من جهة المعنى واحذف اذا حذف الجار مع
 الجرور كان في الكلام ما يدل عليه ما وما كأنه بدل عنهما (قوله والمضاف للموصول)
 أي لان المضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد ويحتمل ان المضاف للموصوف
 بالموصول كذلك نحو مررت بفلام الرجل الذي مررت به (قوله أو الموصوف
 بالموصول) انما أتيم الموصوف بالموصول مقامه لانه نفسه في المعنى (قوله معنى)
 أي سواء اتمت اللفظا أولا وقوله ومتعلقا أي لفظا ومعنى أو معنى فقط نحو قوله
 تعالى فاصدع بما تؤمر وهو يصدق على نحو قولك انا أشرب بالماء الذي شربت

وصفا عاملا ليس اسم مفعول
 نحو (فاقض ما أنت قاض)
 أي ما أنت قاضيه وقوله
 امرئ متدرى الطوارق
 بالجمعي ولا واجرات الطير
 ما لله صانع والثاني يجوز
 حذفه أيضا ان تعين للربط
 وكان الموصول أو المضاف
 للموصول أو الموصوف
 بالموصول مجرور وانما
 ما جره العائد معنى ومتعلقا
 ولم يكن العائد محمورا
 ولا نائبا عن الناصب
 ولا موقعا حذفه في ايس نحو
 (ويشرب مما تشربون)

فان كلام الباع من التبعيض فهو ما تمثالان معني ومتعلقا وان اختلف
 لفظهما وقال المرادى وان تمثالان معني واختلفا لفظا لم يحذف فاشترط المثلية
 في اللفظ وكان الشارح لم يمتبره لان ظاهر كلامهم يخالفه كيف وقدموا جمل * فبح
 لان ما بالذي أنت بائع * ومثل في الألفية عبر بالذي مررت وحوذوا في الاقول ان
 يكون مفعبا للفاعل وان يكون مفعبا للمفعول (قوله أي منه) ولا يقدر تبرؤه اذ الذي
 يستقر مشرو بالهم لا يشتره أحد (قوله لا تتركنا الخ) فأنه كعب بن زهير وانما
 الفرار من القتل ويعصره - ملات بوزن ينصر لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل
 وهو أبو قبيلة من باهلة (قوله بالذي مررت به) التمثيل به أولى من التمثيل بغيره ليكون
 اختلاف الجار معني مستغلا يمنع الحذف فانه في مررت مع لذلك ولان الجور نائب
 عن الفاعل والغرض عدم تداعل أمثلة المتع (قوله لان أحد الحرفين للسببية) أي
 والآخر للاصاق (قوله أو كان محصورا) لان حذفه حينئذ يفسد المعنى (قوله
 أو نائب عن الفاعل) لان نائب الفاعل لا يحذف مع ان نائب الفاعل في المثال
 المذكور انما هو الجار والمجرور (قوله أو حذفه ملتبسا كترغبت الخ) فأنه لو
 حذف لتبادر الى الدهن ان المحذوف عنه (قوله لم يحجز الحذف) أجاز ان مالئك
 في الكافية حذف العائد المجرور بحرف جر مثله عائد على الموصول به - دالة
 كقوله

لو ان ما عالجت ابن فؤادها * فضا استلين به لان الجندل

أي عالجته وذلك كترغبه انه ضرورة (قوله من حيث هو) أي لا من حيث
 كونه مجرورا أي - واء كالمرفوع أو منصوبا أو مجرورا (قوله فانها جامعة
 للشروط) فيه ان من جملة شروط حذف المنصوب ان يكون ناسبه مفعلا أو موصفا
 والمجرور ان يكون الموصول أو انضاف الى الموصول أو الموصوف مجرورا بمثل
 ما جر به العائد واعتذر بعضه - م عن تر كها بأنه انما يلزم أب يد كرهنا من الشروط
 ما هو وخاص بهذا الباب وقد لم أر كل ما أوقع في لبس امتنع حذفه وان نائب الفاعل
 كالفاعل في أحكامه رسم الامتناع حذفه وان الفضلة اذا حضرت امتنع حذفها
 (قوله أي تتم بهما السائدة) أي بدون ملاءمة المتعلق والافتقار الذي يك وجاء
 الذي أمس من أمثلة غيراته من تتم به الفائدة اذ لوحظ ان التقدير حصل بك
 واسمته قرأ مسوقا أو جازان ضابط التمام ان يكون تعلقه ما بالكون العام
 يحصل به فائدة محورية في الدار وزيده عندك (قوله عمالا يكون كذلك) أي
 تاما فلا يقال مررت بالذي اليوم ولا بالذي في مكان لان الصلة أتى بها ليحصل
 للمحاطب العلم بها المزبل للايهام حتى يحصل له البيان ولا يتبع الياء - ما الا اذا

اغطرها القدر * أي ركنت
 اليه وقولك مررت بغلام
 الذي مررت أي به فان لم يتبعين
 العائد للربط كمررت
 بالذي مررت به في داره
 أو جرموا بغير حرف كجاء
 غلام الذي أنت غلامه أولم
 يحجر الموصول أسلا كجاء
 الذي مررت به أو جر بحرف
 مماثل لما جر به العائد لفظا
 لا معني كمررت بالذي
 مررت به لان أحد الحرفين
 للسببية أو لفظا ومعني
 لا متعلقا كمررت بالذي
 مررت به أو كان محصورا
 كمررت بالذي ما مررت الا
 به أو نائبيا عن الفاعل
 كمررت بالذي مررت به
 أو حذفه ملتبسا كترغبت
 فيما رغبت فيه لم يحجز الحذف
 في الصور كجاء أو اعلم ان هذه
 الشروط التي ذكرناها
 لجهة جواز حذف العائد
 من حيث هو لم يصرح بها
 وعلله انما تر كها الحالة على
 الامثلة فانها جامعة للشروط
 وصلة غيرأل اما جملة كما مر
 (أو طرف أو) جار ومجرور
 تاما أي تتم بهما الفائدة
 كجاء الذي عندك أو في الدار
 فلا يوصل بما لا يكون كذلك
 وكلامهما اذا وقع استلين (متعلقان باستقر)

كانا ناقصين (قوله وشبهه) من حصل وثبت ونحوه مما سموه كونها ما أو
 مطابقا بخلاف الخاص نحو قام فلا يجب حذفه بل يجب ذكره ما لم يعمل مثله في
 الموصول نحو ترانا الذي البارحة أو في موصوف بالموصول نحو ترانا المنزل الذي
 البارحة وبحث بعض المتأخرين تقييد وجوب ذكر الخاص بما اذا لم يقسم
 الدليل عليه واللام يجب ذكره كما يقال اعتكف زيد في الجامع وعمرو في المسجد
 فتقول بل زيد الذي في المسجد وعمرو الذي في الجامع وهو قياس ما ذكره في خبر
 المبتدأ (قوله محذوف) والعائد علة المنتقل الى الظرف نحو جاء الذي عندك أو
 في الدار أو ما لا يسه فاعله نحو جاء الذي عندك أخوه والذي في الدار أبوه (قوله
 لافراده) قال في المغني قال ابن يعيش وانما لم يحذف في الصلة أن يقال ان نحو جاء
 الذي في الدار بتقديم متعدي على انه خبر لمحذوف على حذفه تعديهم عما على
 الذي أحسن بالرفع لقلة ذلك والطراد هذا قال الدماميني ينبغي أن يعلى المنع
 بأن شرط الحذف من الصلة أن لا يكون الباقي صالحا للوصل به وهو مختلف في
 قولك جاء الذي في الدار ضرورة انك اذا جعلت الجار والمجرور خبر محذوف كنت
 قد حذفت مع صلاحية الباقي للوصل به اذ الجار والمجرور يصح وقوعهما صلة
 فيحصل اللبس على هذا التقدير وهذا خير من التعليل بقلة ذلك والطراد هذا
 (قوله بالمعريف باللام) (قوله أي أداة التعريف) أي آلتها وأداة التعريف
 تنصرف الى آل فهو في حكم المقيدة فلا يقال ان هذا الملاحق في محل التقييد
 (قوله وسببويه يخالفه الخ) حاصل قوله ان آل يجملتها تعرف وان الهمزة زائدة
 لا أصلية وفي صحة هذا القول من جهة المعنى نظر اذ لا معنى لان آل يجملتها تعرف لا
 انها موضوعا للتعريف وذلك بالضرورة مناف لكون الهمزة زائدة الا أن يحاب
 بأن المنافي لو وضع آل للتعريف كون الهمزة زائدة على حرف التعريف لا زائدة
 في حرف التعريف بمعنى انها ليست حرفا أصليا بل دليل سقوطها ولذلك نظائر منها
 استعمل فانه موضوع للطلب مع ان الهمزة والسير والتأني في زوائد منها العمل فانها
 موضوعا للترجي مع أن لامها الأولى زائدة ومنها العلم الذي قارنت آل وضعه فانها
 زائدة فيه (قوله واستدل على صحته بوجوده) قال الصحيح عندي قول الخليل لسلامته
 من وجوه كثيرة مخالفة للاصل وموجبة لعدم النظر أحدها تصدير زيادة فيما
 لا أهلية فيه لزيادة وهو الحرف الثاني وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد
 ساكن ولا نظير لذلك الثالث افتتاح حرف همزة وصل ولا نظير لذلك الرابع
 لزوم فتح همزة الوصل بلا سبب ولا نظير لذلك قال واحترزنا بالزوم ونفي السبب
 من همزة أيمن في القسم فانها تكسر وتفتح وكسرها هو الاصل وفتحها الثلاثين نقل

وشبهه مما هو فعل حال كونه
 (محذوف) وجوب بالاجتهاد
 ولا شبهه مما هو اسم لافراده
 وهما في اصطلاح النحاة
 كافة قهروا المسكين في اصطلاح
 الفقهاء اذا أطلق أحدهما
 شمل الآخر واذا ذكر
 فكل معننى ولذلك نظائر
 منها الايمان والاسلام
 والشرك والكافر * (ثم)
 الخامس من المعارف (ذو
 الاداة) أي أداة التعريف
 (وهي آل) بجملتها التعريف
 (عند الخليل وسببويه) لكن
 الخليل الهمزة عنده أصلية
 فهي همزة قطع كهمزة أم
 وان حذف في الوصل لكثرة
 الاستعمال وسببويه يخالفه
 في أصالة الهمزة فهي
 عنده همزة وصل زائدة لكنها
 معتد بها في الوضع هذا
 ما ذكره ابن مالك في شرح
 التسهيل من الخلاف بينهما
 ووافق فيه الخليل فيما ذهب
 اليه واستدل على صحته بوجوده
 ذكره فيه وأطال في تقريرها

من كسرة الى فتمين دون ما جرحه بين الخامس أن المعروف الاستغناء بالحركة
 المتقولة الى الساكن عن الهمزة ولم يفعل ذلك بلام التعريف الاشد وذا السادس
 انما لو كانت همزة وصل لم تقطع في قولهم يا الله ولا في قولهم أنا الله لأفعلن (قوله
 ونازعه أبو حيان الخ) وذلك لانه اعتبر في الأول بالعل فان اللام الأولى زائدة
 والثاني بأنه لا يلزم سبويه انما يلزم من قال أداة التعريف اللام وحدها والثالث
 بأنه مشترك الالزام بأن عدم الظير يلزم على مذهب الخليل لانه لا توجد همزة
 قطع التزم وصلها والرابع أن سبب فتحها التخفيف لكثرة دورها والخامس
 بأن اقرار الهمزة وحذفها مع اللام طريقان لا يعرب ليس أحدهما شاذ وان كان
 الاقرار أشهر وقرأهما ورش السادس بأن في قطعها في هذين الموضوعين ليس بحجة
 لقوله ذلك وانما العمل بالاكتر (قوله وضعت ما كنة الخ) فان قيل ما فائدة وضع
 اللفظ ساكناً أو ساكراً الأول حتى يحتاج الى زيادة همزة الوصل في ابتداء
 الكلام فالجواب حصول الخفة في اثناء التركيب بحذف الهمزة مع سهولة الكلام
 (قوله ورجه ابن مالك في سبب المنظوم) وصرح فيه بمخالفة الخليل وهذا الكتاب
 جزم فيه كثير بخلاف ما رجحه في سائر كتبه لانه قصد فيه تلخيص المفصل فأني
 بما فيه من غير زيادة ولا تغيير ولا مخالفة في ترجيح فتنبه لذلك (قوله وهو ظاهر
 عبارته هنا) فيه أن كلام المصنف هنا مرشح في ذلك لقوله لا اللام وحدها (قوله
 فلا نظير لها) يرد في لغة من ضم الميم وقيل بحرف فيها (قوله وتكون أل للعهد) أي
 لتعريف ذي العهد أي الشيء العهد وفي كلامه حذف مضافين (قوله التي عهد
 مصحوبها) أي عهد مدلول مصحوبها أي مسمى الاسم الذي محبته (قوله اما ذكر
 وذلك بفتح دميم ذكره صرح كما مثل به أو كناية كافي قوله تدلى وايس الذكركر
 كذا شئ فان الذكركر إشارة الى ما سبق كناية في رباني تذرت لك ما في بطني محورا
 (قوله توهم انه غيره) لان النكرة اذا أعيدت نكرة كانت غير لأولى غالباً
 فانظر المعنى في الباب السادس (قوله أو ذهنا) أدرج هذا القسم أهل المعاني
 مع العهد الذكركر تحت العهد الخارجى وجعلوا الذهني أن تكون الإشارة باللام
 الى الحقيقة من حيث وجودها في ضمير بعض الافراد وعل هذا من ادخال النحاة بلام
 الجنس الذي ذكره في باب النعت انه يجوز أن ينعت بالجمع الظير بتبديل وصفهم
 له بأنه نكرة بمعنى لافظا أو يحتمل ان تركهم له هنا لذلك أعني كونه نكرة في المعنى
 والكلام في المعارف (قوله أو حضوراً) ظاهر ضميرهم من آثار مصحوب أل الحضورية

مذهبها وقال ابنس في كلام
 الخليل ما يدل على أن الهمزة
 أصلية مطروحة في الوصل
 كهمزة أم وأن (لا اللام
 وحدها) لتعريف وضعت
 ما كنة فاجتابت همزة الوصل
 لتمكن من الابتداء بالساكن
 وفتحت لكثرة استعمالها
 مع اللام خلافاً للاخفش
 وسبويه في أحد قوليه
 المشهور عنه ورجه ابن مالك
 في سبب المنظوم واختاره
 المصنف في حواشيه وقال انه
 من الحسن وكان وجميع
 ما عترضوا به عليه مما يبل
 بمثله أو محجوب عنه لكنه رجح في
 الجامع قول الخليل وهو ظاهر
 عبارته هنا وفي التنوير وانما
 لم تترك الهمزة وتحرك اللام
 صلى قول الاخفش لام ان
 حركت بالسكر حصل
 التعل مع كثرة الاستعمال
 والتبست بلام الجرأ بالتع
 التبست بلام الابتداء أو
 بالضم فلا نظير له وعن ابن
 أن الهمزة لتعريف واللام
 زائدة للفرق بينهما وبين
 همزة الاستفهام وتكون

يس الالعهد وهي اي عهد مصحوبها اما ذكر (تجوز حاجة لزجاجة) وناسبتها
 انتبيه على أن مصحوبها والاول بعينه ادلوجي به ~~تكون~~ انتموع انه غيره أو ذهنا حواشيه في الغالب

القاص بينك وبين مخاطبتك عهد فيه أو حضوراً نحو البرم أكلت اسكم دينكم

كغيره مما عرف بأل في المرتبة الخامسة من التعريف وقد تضي ما نقله المصنف في
 المغني في بحث أل في الباب الخامس في جواب اشكال تجوزهم في مررت بهذا
 الرجل كونه زعتا أو يانا والتعم لا يكون أعرف من المنعوت والبيان لا يكون الا
 بالاعرف من ان أل اذا جعلت للحضور فهو بها بيان لان مصحوب أل الحضور به
 أعرف من اسم الاشارة وان كانت للجنس فهو بها نعت فليحرف فلم أر من تعرض
 لذلك (قوله أول الجنس) أي التعريفه (قوله وهي التي لم يعهد مصحوبها) أي
 مدلول مصحوبها أي مسمى الاسم الذي صحبته (قوله أي لا باعتبار شي) تفسير بقوله
 من حيث هي ولا يخفى انه لا يلزم من عدم اعتبار الشيء عدمه فصح جعل بعضهم
 العهد الذهني باصطلاح المعاني فردا من تعريف الحقيقة وتفصيل المقام أن العرف
 بلام الجنس أي المشار به الى الطبيعة والحقيقة قد يعتبر بواسطة القرينة وجوده
 اما في ضمن بعض الافراد كما في العهد الذهني أو في ضمن الكل كما في الاستغراق
 فصارت المساهبة مشروطة بشرط وقد لا يعتبر الوجود فاما أن يعتبر عدم الوجود
 خارجا كما في قولنا الانسان نوع أولا يعتبر الوجود والعدم أصلا كما في المعرفات فان
 التعريف صادق على الافراد كلا وبعضا (قوله من الماء) قيل أل فيه لحقيقة
 ماصدق عليه ماء ولو مثل بالرجل خبز من المرأة كان أظهر فان الحقيقة لا وجودها
 في الخارج (قوله المعروف) أي لا من كل شيء اسمه ماء (قوله وهذه لا يخلفها كل
 لاحقة بقة ولا مجازا) نقض بنحو ادخل السوق حيث لا عهد في سوق خاص أي
 ادخل سوقا فان كلالا تخلف أل فيه واللام فيه ليست للحقيقة بل المراد بدخولها
 فردمهم وستعرف جوابه واعلم انه لا يصح الاستثناء من العرف بلام الحقيقة قطعا
 لان النظر فيه الى الحقيقة والمساهبة من حيث هي لا الافراد حتى يخرج منها فرد
 أو أكثر (قوله أو لا استغراق افراده) أي تعريف الجنس الذي يراد به استغراق
 افراده فادأر يدهو في ضمن جميعها والمراد بالافراد المستغرة فيما اذا كان مصحوبها
 جماعا والآحاد لا الجسدوع على م في شرح التلخيص واستدل له بصحة جاني
 القوم أو العلماء الازيد او امة اعجاني كل جماعة من العلماء الازيد اعلى سبيل
 الاستثناء المتصل لكن في التلويح في بحث ألفاظ الهام انه يصح الاستثناء في قولنا
 جاء القوم الازيد امع انه لا يتناول كل فرد باعتبار أن مجيى المجموع لا يتصور
 بدون كل فردو بذلك قال السيد في حواشي التلويح في بحث الاستثناء وما يؤد ذلك
 انه يصح الاستثناء في أسماء العدد في قولنا أكلت الشاة الازيد امع أن المستثنى
 جزء لا فرد فلا يلزم أن تبطل الجمعية ويكون استغراق الجمعي بمعنى استغراق
 الفرد (قوله حقيقة) حال من فاعل كل واعلم انه اذا أفرد مصحوب أل هذه فاعتبار

(أول الجنس) وهي التي لم يعهد
 مصحوبها أصلا وهي ثلاثة
 أنواع كالتالي للعهد للاثم اما
 أن تكون ابيان الحقيقة
 من حيث هي هي أي
 لا باعتبار شي (كذلك
 التام الديار والدرهم)
 أي جنسهما (وجعلنا
 من الماء) أي من حقيقة
 الماء المعروف وقيل المني
 (كل شيء) وهذه
 لا تخلفها كل لاحقة بقة ولا
 مجازا (أو لا استغراق افراده)
 وهي التي تخلفها كل حقيقة
 بنحو وخلق الانسان) أي
 كل فرد من افراد الانسان
 (فصحا) وتعرف بصحة
 الاستثناء من مدخولها بنحو
 ان الانسان في خمير

لفظه فيقاله من نعت وغيره أولى من اعتبار معناه فاعتبار اللفظ في النعت نحو
 والجارزي القسري والجار الجنب لا يصلها الا الاشقي الذي كذب وتولى وقد
 يقال ان ال في ذلك تعريف المساهية واعتبار المعنى كأهلك الناس الدينار الأصفر
 والدرهم الأبيض كما مثل به بعضهم وفيه نظر اذ ليس المراد أهلك الناس كل دينار
 وكل درهم ولا دلالة في قوله تعالى والطفل الذي لم يظهر واعلى مورث النساء على
 ذلك لان الطفل يستعمل بأصل الوضع للجمع واعتبار اللفظ في غير النعت نحو وخلق
 الانسان ضعيفا أي كل انسان فاعتبر اللفظ في الحال الواقعة منه فافردوا ما
 اعتبار المعنى فيه فكقوله تعالى يا أيها الانسان انك كادح الى ربك ثم قال انركن
 بفتح الباء على خطاب الانسان وبالضم على خطاب الجنس فاعتبر المعنى وأنى بضمير
 الجمع وان كان مصحوبه امثني نحو نعم الرجلان الزيدان أو مجموعا كقوله تعالى
 قد أفلح المؤمنون لم يجوز فيقاله من نعت وغيره الا اعتبار اللفظ (قوله الا الذين آمنوا)
 قد بين الرضي أن المفرد المعروف بلام الاستغراق يعم جميع المفرد والمثني يعم جميع
 المثني فلا يستثنى من المفرد الا المفرد فالمعنى ان كل انسان اني خسرتي مساعبه وصرف
 همرة في مطالبه لا كل واحد من الذين آمنوا (قوله اولاستغراق صفاته) أي
 تعريف الجنس الذي أريد به استغراق صفاته مباغته في المدح أو الذم (قوله وهي
 يخلفها كل مجاز) اعترض بأنه يصدق على الاستغراق العرفي نحو جميع الامير
 الصاغة فان كالتخاف الاداة فيه بتجاوز وليست لشمول الخصائص بل لشمول
 بعض ما يصلح له اللفظ وليست ال في الة اغة موصولة بل معرفة على ما مر عن السعد
 خلافا لما في التصريح وأجيب بأن الاستغراق العرفي ان يراد كل فرد مما يتناول
 اللفظ بحسب اللغة فلم يخلف كل بالاستغراق العرفي اللام مجازا بل حقيقة هو بأن
 الغرض من تفسير الشيء قد يكون تمييزه عن شيء معين فيمكنه في بما يفيد الامتياز عنه
 وبأنه يجوز التعريف بالاعم عند الادباء (قوله أي الجامع صفات الرجال الخ) بيان
 لماصل المعنى المراد للمدلول اللفظ اذ مدلوله أنت كل ورجل مباغته ثم التمييز في أنت
 الرجل علميات في ان ال لخصائص الجنس على الشمول اذ التمييز طبق للمميز افرادا
 أو غيره والمميز اذا كان هو خصائص الجنس العلم والسكناة وغيره ما والتمييز
 نوع منه فالصواب ان ال في نحو الجنس أي المساهية مباغته فيه قال في التخصيص
 في تعريف المسند باللام وقد يقصد قصر الجنس حقيقة كما يجوز يد الامير أو باللغة
 لكماله فيه نحو عمرو الشجاع وقد يقال المراد انهم الشمول خصائص الجنس باعتبار
 العنوان الذي عبر به عن مصحوبه او ما يتعاقبه (قوله فان الجنة هي المأوى) وذلك
 ان هذه الجملة خبر من خاف مقامه فلو لم تكن ال في المأوى ثابتة عن

الا الذين آمنوا (أو)
 لاستغراق (صفاته) وهي
 التي تخلفها كل مجازا
 (نحو زيد الرجل) أي الجامع
 لصفات الرجال المحمودة
 اذ لو قيل زيد كل رجل على
 وجه المجاز والمبالغة لضعف
 معنى انه اجتمع فيه
 ما اترق في غيره من الرجال
 من جهة كماله ولا اعتداد
 بغيره لتصوره عن رتبة الكمال
 والمختار جواز زيادتها عن
 الضمير المضاف اليه نحو وان
 الجنة هي المأوى وقيد به ابن
 مالك

الضمير خلت الجملة الواقعة خبرا عنه عن عائد المبتدا (قوله بغير اصلة) فخرج نحو
زيد الذي ضربت الظهر والبطن أي ضربت ظهره وبطنه وكثير لم يتعرض لذلك
فلا يقوم ال عندة فهم ما قام الضمير وأما قولهم أبو سعيد الذي رويت عن الخدرى
أي عنه فلا يطرده (قوله وجوز الزمخشري الخ) فإنه قال في وعلم آدم الاسماء
كها أي أسماء المسميات فحذف المضاف اليه لكونه معلوما دلولا عليه
بذ كر الاسماء لان الاسم لا بد له مسمى و عوض عنه اللام كقوله واشتعل الرأس
شيبا قال السعد اما احتاج الى هذا الحذف ليحقق مرجع الضمير من
عرضهم و ينتظم معه أن يؤنى بأسماء هؤلاء ولم يجعل المحذوف مضافا إلى مسميات
الاسماء ليقوم تعاقب الانباء بالاسماء فيما ذكر بعد التعليم ثم قال وقد بقي أن
تكون ال نائبة عن المضاف اليه في قوله تعالى فان الجمع هي المأوى فوجب أن
يحمل كلامه هنا على أن الاصل أسماء المسميات وان الاسماء أريد بها أسماء معرفة
معروفة فأتى بالتعريف اللامى قائما مقام التعريف الاضافى و ايسر اللام عوضا
عن المضاف اليه توفيقا بين كلاميه (قوله وأبوشامة نياتها الخ) فإنه قال في قوله
* بدأت بيسم الله في التظم أولا * ان الاصل في نظمي ولا يخفى اما أجازة بأشامة
أجازة الزمخشري كما يقتضيه قوله كقوله تعالى واشتعل الرأس شيبا لان الاصل
رأسي (قوله وقد تكون ال زائدة) المراد بان زائدة غير المؤثرة للتعريف لا الصالحة
للسقوط لانها قد تكون لازمة واللازمة لا تصلح للسقوط فاندفع بذلك قول الدماميني
العلم هو مجموع انظ ال وما بعدها هي كالجم من جعفر ومثل هذا لا يقال انه
زائد (قوله كاللات) جزم في التصريح بأن اللات مخفف اللات بتشديد التاء وهو
مع قوله انه علم مؤنث محال نظر ظاهر (قوله نحو ادخلوا الاوّل فالاول) اعلم
انه قصد المتكلم به الاشارة الى لاوّل في علم المتخاطبين ثم الاوّل بعده في علمها
أيضا فاللام فيهما العهد الذهني لازمة ثم لما كان ذلك حالا والحال واجبة التذكير
أولوا ذناب بوصف نكرة يفيد المراد وهو مرتين ومر الكلام على أوّل في المبنى على
الضم (قوله لغة حمير بقم أي منسوبة الى حمير) لانه باليمن وزعم بعضهم ان لغة
ابدال اللام ميم مختصة بالاسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها نحو غلام
و كتاب بخلاف رجل وناس قال المصنف واصل ذلك لغة ابيه فهم لاجمعيهم
بدليل دخولها على النوعين في قوله صلى الله عليه وسلم ليس الخ (قوله ذال خليلي
الخ) ذال مبتدأ خبره خليلي أي صاحبي وسلمه هنا بكسر اللام وهي واحدة اللام
وهي الحصاره كفي الصحاح (قوله اضافة محضة) خرج ما اضافة لفظية
كما صار يزيد الآن أو غدا فإنه لا يعرف بالاضافة الى ما ذكر لان اضافة

بغير الصلة و يجوز
الزمخشري نياتها عن الاسم
الظاهر وأبوشامة نياتها عن
ضمير المتكلم قال في المعنى
والعروف من كلامهم انما
هو القليل بضمير الغائب
وقد تلخص من كلام المصنف
ان ال المعرفة امامه هدية أو
جنسية وكل منها ثلاثه
أنواع كما مر وقد تكون ال
زائدة كاللات ونحو ادخلوا
الاوّل فالاول وقد مر انها
تكون موصولة (وابدال
اللام) في ال المعرفة (ميم
الجمية) كقولهم في الرجل
وافرس ام جل وامفرس
راهد نطق بها عليه الصلاة
نحو السلام حين قال له السائل
أمن امبرامصيام في امسفر
قال ايس من امبرامصيام
في امسفر ونقلت هذه اللغة
أيضا عن نثر من طي قال
شاعرهم
ذال خليلي وذو يواصلي يرى
ولان باسمهم وأصلة
(ثم) السادس من المعارف
(المضاف) اضافة محضة (الى)
واحد مما ذكر من الخمسة
المتقدمة

في الالمام كغيره ومثل ولا وانما

موقع نكرة كجاء وحده (وهو)

في التعريف (بجانب ما يضاف

اليه) عند الاكثر فالضاف

للعلم في رتبة العلم والضاف

لاسم الاشارة في رتبة اسم

الاشارة وكذا البواقي (الا

الضاف الى الضمير) كغلامي

(فه) ليس في رتبة الضمير

وانما هو (كالمعلم) أي في

رتبه والا لما صح نحو مررت

بزيدا صاحبك اذا الصفة

لا تكون أعرف من الموصوف

وقيل ان ما أضيف الى معرفة

فهو في رتبة ما تحتها اقل المصنف

ويدل على بطلانه قوله

كعذروف الوليد المتعب

فوصف المضاف الى العرف

بأن بالمعرف هو والصفة

لا تكون أعرف من الموصوف

ولا يرد على الملاق فواهم

هنا ان المضاف الى المعرفة

معرفة مالا يتعرف بالانضافة

كالصفة المضافة الى معموها

والمتوغر في الالمام والواقع

موقع نكرة فلما تقرر في باب

الاشارة مقرر ان كلامنا

لا يتعرف بالاضافة والحكم

اذا علم في باب شئ كان قيدا

للحكم الذي يذ كر مطلقا في

باب آخر

باب في ذكر المبتدأ والخبر

وما يتعلق به من الالحكام

بالمبتدأ هو الاسم

في رتبة الالمام (قوله ولو بواسطة) فيه حفا لان قولك جاء غلام أي ليس
الغلام مضافا الى الضمير بواسطة وانما هو مضاف الى المضاف الى الضمير (قوله
كغيره ومثل) أي اذا أريد به ما مطلق المعايير والمماثلة لا كما هو الآن صفات
المخاطب المشتمل هو علم باسم معلومة فاذا أريد كماله الشخص أو ثبوت اضدادها
كالمشخص فقد تبين وجهها ما هو بمعناها من نظيرك وشبهك وسواك وشبهها
وقال ابن بري اذا أضيفت غير الى معرف له ضد واحد فقط تعرف غير لا تحصر
الغير به وحينئذ يدح ابن السراج في قوله هذا بقوله تعالى نعم ما لحنا غير الذي
كنا نعمل والجواب انه على البدل لا الصفة (قوله وانما هو كالمعلم) يستثنى
من ذلك المصدر والعرف المقرر من ان وان فانهم حكموا به بحكم الضمير كافي الباب
الرابع من المعنى واقتضى كلامه انه في حكم الضمير سواء أضيف الى ضمير أو غيره
كما سنبينه في باب انواعه فقولهم ان المضاف الى الضمير في مرتبة العلم وما أضيف
الى معرفة في رتبته مخصوص غير ذلك فظن (قوله والا لما صح نحو مررت الخ)
كذا في شرح الشذور ذلك أن تقول لا دليل في ذلك لجواز أن يكون صاحبك
بدلا لا اعتا وقد ذكر في باب النعت أن بالرجل صاحبك بدل فليكن هذا كذلك
فليحتر (قوله اذا الصفة لا تكون أعرف من الموصوف) وذلك لان الحكمة
تقتضي أن يبدأ المتكلم بما هو أعرف فانما كلفي به المخاطب قد ذاك ولم يفتح
الى النعت والازاده من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة وهو طاهر على رأي
الجمهور وصحح ابن مالك وارزعت المعرفة بما هو أخص أي أعرف من المذموم
نحو بالرجل هذا كما يجوز نعت النكرة بالخاص أي الاقل شيوعا نحو رجل فصيح
وأيد به بعضهم بقول ابن خروف يوصف كل معرفة بكل معرفة كما يوصف كل نكرة
بكل نكرة قال وما ذهب اليه الجمهور لا دليل عليه انتهى وحينئذ فليظن ما وجه
أن المضاف الى الضمير في رتبة العلم عنده ولا يتم بقولهم خلاف هنا (قوله قال
المصنف ويدل على بطلانه الخ) قد ينال مراده في رتبة ما تحتها ان كان لها تحت
والا فالضاف اليها في رتبته فلا يبطل بما قاله المصنف لان اذا الأداة لا تحت له
فالضاف اليه في رتبته وحينئذ فانما وصفه بما هو في رتبته لا بأعرف قنانه (قوله
كعذروف الخ) الخذروف بالذال المجهمة ما يدور به الصبي وهو المراد بالوليد
يخيط اسمع له دوى كذا في الصحاح وذكر بعضهم انه خشيبة مستطيلة فمما تقب
فيه خيط وتدور تلك الخشيبة بذلك الخيط

باب المبتدأ والخبر

(قوله هو الاسم) أي الصريح أو المؤول ومنه تسميع بالمعنى خير من ان تراه لانه

وما يتعلق به من الالحكام بالمبتدأ هو الاسم

على تقدير ان وقيل الفعل اذا أريد به مجرد الحدث مع أن يستند وبضاف اليه وهو
اسم حكما فالاسم أعم من الحقيقي والحكمي (قوله المجرد من العوامل اللفظية) أي
لم يدخل عليه لفظ يقتضي العمل فيه واللفظية صفة للعوامل أي المنسوبة إلى اللفظ
نسبة المنعول إلى المصدر فاللفظ بمعنى التلغظ أو الجزئيات إلى الكليات فاللفظ
بمعنى الملقوظ أي العوامل المنسوبة إلى الأشياء الملقوظة فالأشياء الملقوظة كإثبات
والعوامل بعض جزئياتها ولا يرد أن التجرد عن العوامل يقتضي سبق وجودها ولم
يوجد في المبتدأ عامل لفظي قط لأنه يتسلم سبق ذلك قد ينزل الامكان منزلة الوجود
كضيق فم البئر واللام في العوامل للجنس فتبطل معنى الجمعية فلا يرد أن التجرد
نفي الوجود من حيث المعنى فيكون التقدير المبتدأ اسم لم يوجد فيه كل عامل لفظي
ونفي الكل يوجب نفي العموم لا عموم النفي ونفي العموم لا يفيد نفي الحد من كل
فرد من أفراد ما انصف اليه الكل بل من جملة الأفراد فيه صدق عند عدم بعض
العوامل ووجود البعض على أن نفي العموم يحتمل شمول العدم والافتراق
ويتعين الأول بالدليل كما في ان الله لا يحب كل مختال فخور والدليل هنا شهرة
الامطلاح هذا كما ان لم أن التجرد بمعنى السلب البسيط وقد يمنع بل هو سلب على
وجه العدم اذ النسبة هنا ايجابية واثبات التجرد عن جميع العوامل بأن لا يوجد
عامل على سبيل عموم النفي وأورد على الحد اسم اذ ولا النافية للجنس فانه يجوز رفع
صفته على المحل فهو مبتدأ ولا يمكن الجواب في لباؤها بمنزلة الزوائد وان لم يكن
في ان لان لا تغير المعنى قطعا وان لا تغيره وانما هي مقربة ولا يصح الجواب بأن
الصفة المرفوعة محمولة على محل المركب من لراهما لا على الاسم وحده والمركب
مجرد عن العوامل لان المركب ليس باسم بل حرف مع اسم الا أن يدعى انه صار
بالتركيب كما هو واحد لكن يبقى الاعتراض على من أجاز رفع صفة الاسم اذا
كان مضافا ولا يصح دعوى التركيب هذا وأبطل بعضهم اعتبار كون المحل
للمجموع بأن القضية سالبة لا معدولة والوجه أن يجاب بأن كلام من اسم ان
ولا باعتبار الرفع مجرد لان الحروف كالعدم باعتبارها وانما يعتد به اذا اعتبر
النصب (قوله أو حكما) لم يدخل ما دخل عليه عامل زائد وشبهه من ذلك قول العرب
ناهيك بزيد بناء على أن زيدا مبتدأ زيدت فيه الباء وناهيك خبر وهو ظاهر لان
المعنى أن زيدا ناهيك عن تطلب غيره لك فيه من الكفاية ويحتمل أن يكون
ناهيك مبتدأ وزيد خبره ويحتمل أن الباء متعلقة بحذوف وهي مع خولها
خبر ناهيك أي ناهيك حاصل بزيد ومن ذلك هل من خالق غير الله برزقكم فان خالق
مبتدأ خبره محذوف تقديره اكم ويرزقكم صفة خالق لا خبر لان هل لا تدخل

المجرد عن العوامل اللفظية
لفظا أو حكما

على مبتدأ أخبره فعل فان قلت كيف يجوز وصف الخائف غير الله بالرازقية قلت
 التوسيف ههنا مجرود تصويرا لثبوت الاستفهام فيه للانكار وكم من
 مستحيل يفرض ليعلم امتناعه وقال المحرر في برزقكم هو الخبر فاعل محل ما ذكر اذا
 كانت هل مستعملة في الاستفهام (قوله مخبر عنه أو وصف الخ) حال ومعطوف
 عليه من الاسم بناء على مجيء الحال من الخبر وأخبارا لكان المذوقه من خلاف
 المشهور وأول التقسيم والمراد أن المبتدأ اما ذو خبر أو مرفوع يعنى عن الخبر
 فخرج نحو زال لانه ليس واحدا منهم ما وكذا الاعداد المسروقة وعلم منه صريحا
 اشتراط الخبر بدى الوصف بخلاف صنيع الا وضع فخرج من الحد نحو لاهية
 قلوبهم والمراد بالوصف ما يأتي والأولى اسقاطه وان كان ذلك انما يطرد فيه لانه
 قد يأتي في غيره نحو لاولئك أن تفعل فانهم اعراب اولئك مبتدأ وان تفعل فاعله
 أغنى عن الخبر ونحو غير قائم الزيدان الا ان يراد الوصف ولو بالتأويل ويدهى
 أن المضاف والمضاف اليه كاشئى الواحد بقى انهم قالوا أقل رجل يقول ذلك وجار
 هـ ذالانه فى معنى قل رجل فهنا لا وصف ولا فعل بل صفة التكررة بعد مغنية
 عن الخبر كما صرح به فى التمهيد وأشار لقول آخرام التحويل خبرا وقوله رافعا
 أى من حيث انه وصف فيخرج الحسن وجهه اذ هو وصف رافع لوجهه وهو مكلف
 به لان الحسن قام مقام وصفه وهو الشئ لكن رفعه له من حيث انه مبتدأ لامن
 يث انه وصف على أنه لا حاجة لذلك لان مرفوع الوصف خبر لا مغنى عنه
 وقوله لما انفصل أى لا اسم مستقلة غير متصلة الى الاتصال غير مخرج الضمير
 المتصل فانه لا يبدى خبر فلا يقال فى أقام زيد وقاعدان فاعله مبتدأ أو ضميره المستتر
 فيه سدم الخبر قال المصنف فى الحواشى خرج عن قوله لما انفصل حكاية الممازى
 أقام أخوالا أم قاعدان فقاعدان مبتدأ لانه عطوف بأى المتصلة على المبتدأ أو ليس له
 خبر ولا فاعل منفصل وانما جاز ذلك لانهم يتوسعون فى التوائى ثم قال وقد يقال ان
 التقدير أنهم هم قاعدان وان المعطوف الجملة التمسى والوجه انه انما أغنى فيه
 فاعل المبتدأ عن الخبر وان لم يكن بارزا وتقييمهم بالبارز جرى على الغالب أو بناء
 على أن المراد البارز ولو كجوا الضمير المستتر فيما ذكر بمنزلة البارز لا مكان التنازع
 والعطف ودخل فيما انفصل الاسم الظاهر والضمير المنفصل ولو عبر بقوله لما
 استقل كان أظهر لثلايتوهم ان المراد الضمير المنفصل وذلك غير متعين اتساقا
 بل صرح ابن الحاجب فى الامالى بأن الصفة لا ترفع ضمير المنفصل الا وحكى
 الاجماع فى ذلك لكان نسب الى الوهم فقد ورد السماع بالجواز وقوله واغنى
 أى ذلك المنفصل عن الخبر احترازا من نحو أقام أبوازه بدق قائم ليس مبتدأ

مخبر عنه أو وصف رافعا
 لما انفصل وأغنى عن الخبر

اذ لا يغى مرفوعه وهو ابواه عن الخبر من جهة انه لا يحسن السكوت عليه ضرورة
 التباسه بالضمير المفتقر الى زيد المعود عليه فيتعين كون زيد في المثال المذكور
 مبتدأ وقائم خبره مقدم عليه وابواه مرفوع بقائم وفيه نظر اذا علم المر جمع كما اذا
 جرى ذكر زيد في قبيل اقام ابواه اذ هو بمنزلة اقام ابوا زيد وذلك يحسن السكوت
 عليه قطعا والاعتناء لا يستلزم أن يكون له خبر بالفعل بل يكفي فيه أن بواسطته
 وحصول التماس به استغنى المبتدأ عن أن يكون له خبر والاستغناء هذا المعنى صادق
 مع عدم الامكان فأن دفع انتقاد الدماميني في شرح التسهيل حيث قال انه لم يكن لهذا
 المبتدأ الخاص من خبره صلاح حتى يحذف ويغنى عنه غيره أو يسدده ولو تكلف
 له تقدير خبر لم يأت اذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له ومن ثم تم دفعه كلاما
 وزعم بعضهم ان خبر هذا الوصف محذوف وورد بانه لا حاجة اليه لتمام الكلام بدونه
 وزعم آخر انه الذي يليه (قوله والخبر الخ) أو رده انه يلزم الدور اذ الخبر حينئذ
 يتوقف على المبتدأ والمبتدأ يتوقف على الخبر لان من تعريفه خبرا عنه وهو مشتق
 من الخبر وأجيب بالمنع اذ المراد من الخبر الاخبار الغوى والتعريف صادق على
 نحو النار حارة لحصول الفائدة فيه بأصل الوضع وعلى نحو شعري شعري لانه يتأدى بل
 شعري الآن شعري الذي تعهد به وعلى خبر المبتدأ الثاني لحصول الفائدة به بحسب
 الاصل قبل ان تجعل جملته خبرا ولا يرد ان الجملة الواقعة خبرا لا اسناد فيها لا يكون
 فيه الفائدة التامة المرادة هنا ولا يصدق على يضرب في زيد يضرب ابوه لانه خارج
 بالحصر المتبادر من التعريف وهو أن لا يكون غيره مما دخل فأن دفع انه حصلت
 به الفائدة مع مبتدأ وليس خبرا بل الخبر الجملة بقي ان التعريف منتهى بنحو ذاهبة
 مرز يد جارية ذاهبة اذ لا تحصل به الفائدة وحده مع مبتدئه لاشتماله على ضمير
 الغائب (قوله لمن يرى انه أصل المرفوعات) ممن يرى ذلك سيدي ووجهه انه
 مبدوء به في الكلام وانه لا يزل عن كونه مبتدأ وان تأخر والفاعل ترو لفاعليته
 اذ تقدم وأنه عامل معمول والفاعل معمول لا غير (قوله نظر الى انه أصلها) عزى
 القول بذلك للخليل ووجهه بأن عامله لفظي وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي
 وانه انما رفع للفرق بينه وبين المفعول وليس المبتدأ كذلك والاصل في الاعراب
 أن يكون للفرق بين المعاني (قوله لا يجدي فائدة) تعقبه الدماميني بان فائدته تظهر
 في أولوية المقدر عند الاحتمال كما اذا وحدثا ما يصلح لهما كما اذا قيل من قام فتقول
 في جوابه زيد فانه يحتمل كونه مبتدأ وكونه فاعلا في مثل يشرح تصديره في قبيل انه
 الاصل ثم أورد ان الترجيح هنا بطبيعة الحال فانه جهة اسم بموا جاب بانه اسمية
 في الصورة وفعلية في الحقيقة وبين ذلك وقد يقال لا مانع من تعدد المر جمع فيكون

والخبر ما تحصل به الفائدة
 مع مبتدأ غير الوصف
 المذكور وبداها في الجامع
 بالمبتدأ قبل الفاعل تبعه المان
 يرى انه أصل المرفوعات
 وخالف في التفسير فبدأ
 بانواع نظر الى انه أصلها
 كما قال وذهب جميع الى ان
 كلامهما أصل واختاره
 الرضي قال أبو جبران وهذا
 الخلاف لا يجدي فائدة
 (المبتدأ والخبر) كلاهما
 (مرفوعات) بانها في الله
 ربي و محمد عليه الصلاة
 والسلام (سبينا)

الترجيح بالاشبه لا يتألف التراجع بغيرها فتدبر (قوله لمن يعتقد عدم ايمانه) أى
 كقول الشخص لمخاطب اعتقد عدم ايمان القائل ماذا كروا عمل هذا مني على
 مذهب من يشترط في الكلام الفائدة الجديدة ولا يكتفي بالفائدة الوضعية
 أو المقصود بيان الكلام المعتد به لا مطلق الكلام (قوله أصحها الخ) ايهما المصنف
 الراجع ليكون جارياً على كل الأقوال (قوله وهو التجرد الخ) مر في رافع المضارع
 ما يتعلق بكون التجرد عاملاً والمراد الاستداه الى غيره كالوصف أو اسناد غيره اليه
 كالاسم وأل في التجرد للعهد أى التجرد المعلوم وهو تجرد الاسم عن العوامل
 اللفظية حقيقة أو حكماً فدخل ابتداء المبتدأ المقرون بالحرف الزائد أو ما أشبهه
 وخرج تجرد المضارع وقيل الحق انه تجرد للاستداه وهو ابتداء ولا يلزم ذلك ان
 المضارع واقع مبتدأ بقى ان التعريف لا يتناول ابتداء المبتدأ الذي لا خبر له ولا
 مرفوع غنى عن الخبر نحو غير قائم الزيدان وأقل رجل يقول ذلك الأزيد (قوله وضع
 رفعه به الخ) جواب عما عارضه على القول بان الرفع المبتدأ واعترضه أيضاً
 ابن عسور بان العامل اذا كان غير متصرف لم يجوز تقديم معموله عليه والمبتدأ
 يجوز تقديم الخبر عليه وأجيب بان ذلك انما يؤثر فيما يعمل بطريق الشبه للفاعل
 والحمل عليه وعمل المبتدأ بطريق الاصل والقويان المبتدأ قد يرفع فاعلاً نحو القائم أبوه
 ضاحك فلو كان رافعاً للخبر أدى الى اعمال عامل واحد في معمولين رفعاً من غير
 تبعية ولا نظير لذلك وأجيب بان ذلك انما سمعنا اذا اتحدت الجهة وهى هنا مختلفة
 لان طلبه لفاعل يخالف طلبه للخبر (قوله عمل فيه عند طائفة) أى وان كان
 الفعل لا يعمل في الفعل لكن يرد على هذا القياس انه غير متفق عليه (قوله واعلم
 ان الاصل في المبتدأ ان يكون معرفة) وأما الخبر فالاصل تنكيره لانه مستند
 فاشبهه بالفعل والشعر خال من التعريف والتشكيك اذ هما من عوارض الاسم ولا
 يصح تجريد الاسم عن ما جردناه مما يطرأ ويحتاج الى علامة وهو التعريف
 وبقيناه على الاصل وهو التنكير وأما التعليل بما مستند فينبغي أن يكون مجهولاً
 فليس بشئ لان المستند فينبغي أن يكون معلوماً والذي ينبغى أن يكون مجهولاً هو
 انتساب ذلك المستند الى المستند اليه (قوله والاخبار عن غيره من لا يفيد) أى
 غالباً أو وردان هذه العلة لا تقتضي خصوص التعريف بان يكون معلوماً بوجه ما
 بحيث يفيد الحكم عليه والكلام في مبتدأ يخبر عنه كما يدل عليه الكلام اذا الوصف
 الراجع لمكتف به لا ينفك عن كونه منكرة (قوله يخصص بالحكم المتقدم
 عليه) اوردانه يقتضى ان يجوز الابداء بالندرة عند تقدم الخبر وان لم يكن
 مختصاً او يجب بأنه اذا لم يكن في الخبر المتقدم تخصيص ينفر السامع من استماعه

ان يعتقد عدم ايمانه وانما
 اختلفوا في رافعها على
 أقوال أصحها ان المبتدأ
 مرفوع بالابتداء وهو
 التجرد من العوامل اللفظية
 للاستداه والخبر مرفوع
 بالمبتدأ وضع رفعه به وان كان
 يقع جامداً لان أصل العمل
 الطلب والمبتدأ طالب للخبر
 من حيث كونه محكوماً به
 عليه طلباً بالازم كما أن فعل
 الشرط لما كان طالباً
 للجواب عمل فيه عند
 طائفة واعلم ان الاصل في
 المبتدأ ان يكون معرفة لان
 الغرض من الكلام حصول
 الفائدة والمبتدأ يخبر عنه
 والاخبار عن غيره معين
 لا يفيد ولان القصد من
 الكلام اعلام السامع
 ما يحتمل ان يجهله والامور
 الكافية قل ان يجهلها أحد
 وانما يجهل الامور الجزئية
 وأورد على الاول مجيء
 الفاعل منكرة وهو مخبر
 عنه وأجيب بأن الفاعل
 تخصص بالحكم المتقدم
 عليه قال الرضى

و يستمر على انه رافقه لان الاسم لم يوضع أصالة ليدل على غيره فلا يكون نكرة
 متعينا لان يكون حديثا عما بعده فيفوت المقصود بخلاف نحو بقرة تكلمت
 وحماة سبحت فانه صحيح مع تقديم المبتدأ النكرة المحضة لان الحكم لما كان
 غريبا عادت النفس الى الاصغاء فيحصل المقصود وأما الفعل فوضع أصالة لينسب
 الى غيره ولا يصلح الا لذلك فلا ينفرد الدامع عند سماعه لعلمه بأنه حديث عن الآتي
 بعده فينتظره (قوله وهذا وهم الخ) اعترض بان الحكم هو المتكلم وهو عالم به
 قطعا والجاهل انما هو السامع اذ هو الذي يختلف الحال بالنسبة اليه في التعريف
 واتم تكبير (قوله والفائدة تحصل) ينبغي أن يكون الشرط هو العلم بحصول
 الفائدة لا الحصول لتأخره عن الابتداء والشرط مقارن (قوله في الغالب) من
 غير الغالب اذ لم يعلم كون رجل قامن الرجال قائما في الدار فان الفائدة تحصل
 بقولك رجل قائم في الدار ولا يخصص ولهذا قال ابن الدهان اذا حصلت الفائدة
 جاز الاخبار سواء تخصص المحكوم عليه بشئ أم لا واستحسنه الرضي وقال
 ضابط تجويز الاخبار عن المبتدأ وعن الفاعل شئ واحد (قوله اذا تخصصت) أي
 تعينت وقل اشتركا كما واها ما أعم من أن يكون التخصيص حقيقيا كما في النكرة
 الموصوفة أو حكما كما في النكرة المقدم عليها حكمها (قوله الى نيف وثلاثين
 موضعا) في الصحاح والقاموس وكل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد
 الثاني وهو مشدد الياء ويخفف وهو واوى العينين من ناف بنوف (قوله رد كر
 بعضهم الخ) هو أبو حيان قال في منظومته

وهذا وهم لانه اذا حصل
 بتخصيصه بالحكم فقط كان
 بغير الحكم غير محص
 فتكون قد حكمت على
 الشئ قبل معرفته وقد
 قالوا ان الحكم على الشئ
 لا يكون الا بعد معرفته
 اذا علمت ذلك فلا يتبدأ
 بنكرة الا اذا أفادت
 والفائدة تحصل في الغالب
 اذا تخصصت النكرة
 تخصص من التخصصات وهي
 كثيرة وأماها بعضهم الى
 نيف وثلاثين موضعا وذكروا
 بعضهم انما ترجع الى شئ
 العموم والتخصص وظاهر
 كلامه اعتماده ذلك حيث
 قال (ويقع المبتدأ نكرة ان
 هم) كل فرد من جنسه (أو
 خص) فردا من ذلك الجنس
 فالعام (نحو ما رجل في الدار)
 لان النكرة في سياق النفي
 تعم فاذا عمت كان مدلولها
 جميع افراد الجنس

وكل ما ذكرته في التقسيم * يرجع للتخصيص والتعميم
 وذكر المصنف في الشرح عقب ذلك قوله فليتأمل ويحتمل ان مقصوده التوصية
 على الاعتناء بذلك لما في رجوع كثير منها الى ذلك من الخفاء وان يكون مقصوده
 التنظير برفبه لما فيه من التكاف والافق بجزءه في المتن الأول وأوردان
 العموم ضد التخصص فكيف يصح ان يقال حصل التعميم بتخصيص وأجيب
 بأنه ليس لمعنى العموم ما هو ضد التخصص وهو ان تجعل لبعض الجملة شيئا
 ليس لساير أمثاله بل المراد به قطع الاحتمالات وتقليدها فيه كما ينبغي عنه قول
 شارح الآتي فأشبهت الخ ولا شأن ان بذلك تنقطع الاحتمالات ويتعين ان
 المحكوم عليه كل فرد (قوله ان عم الخ) أي بذاته كما ساء الشروط والاستفهام
 أو بغيره كالنكرة في حيز النفي والاستفهام الانكاري وسواء كان العموم شموليا
 أو بدلليا كما في النكرة بعد الاستفهام الغير الانكاري ولا يلزم صحة الابتداء
 بالنكرة المحضة لان عمومها بدلى لان عمومها متوهم بخلاف ما ذكرناه نص

(قوله فاشبهت المعرفة بأل الجنسية) عبارة التصريح بالاستغراقية رهي الظاهر
 لان الجنسية أعم فان قبل ما للفرق بين المبتدأ المحسلي بلام الاستغراق والمبتدأ
 العام الواقع في سياق النسب من حيث ان الاول معرفة والتالي نكرة ومع
 تساويهما في المعنى قلت الفرق من حيث الوضع فكل ما كان موضوعا للمعنى فهو
 معرفة وما لم يكن موضوعا فهو نكرة سواء تعين لعارض أم لم يتعمق والملا ووضعت
 للتعريف والتفي لم يوضع لذلك (قوله ومنه أله مع الله) لعل وجه الفصل الاشارة
 الى الخلاف في نحو المال لان ابن الحاجب اشترط في الاستفهام المسوغ للابتداء
 ان يكون بالهـ حزة المعادلة بأهـ (قوله ولعبد مؤمن) قال المصنف في تذكرة
 الأولى جعل المسوغ في ولعبد مؤمن لام الابتداء (قوله لان الوصف الخ) اقضى
 المقام جواز حيوان آدمي في الدار لان المبتدأ موصوف وامتناع آدمي في الدار لعدم
 الوصف ولا معنى لذلك مع اتحاد معناه ما وأجاب الاستاذ الصفوي بعماله صام بان
 العرب اعتبروا التعريف والتخصيص لئلا يتوعد في بعض المواضع وحكموا
 باطراد الحكم لتلك النكته وان لم يظهر أثرها فالفرق بين ما ذكره للام معنى
 بل القاعدة حكموا بها يظهر أثرها في مواضع أخر لرد الباب انتهى وفي التصريح
 ولا بد في هذه المسوغات من مراعاة معنى صحيح مقصود والاورد على الظرف
 والمجرور عند النام درهم وفي الدنيا رجل وعلى النبي ما حارنا طر وعلى الاستفهام
 هل امرأة في الارض وعلى الوصف رجل ذكر واضع وعلى العمل شرب للماء
 نافع وغلام انسان موجود فهذه كلها لا تصح أن تكون أمثلة لحصول الفائدة
 مع انها مشتقة على المسوغات المذكورة هذا كلامه فتأمل مع كلام الصفوي
 (قوله ويحتمل أن يكون من الاول) اشارة الى كلام ابن الحاجب فانه جعل
 المسوغ في الآية كون النكرة في معنى العموم مثل قولهم ترة خـ يرمن جرادة
 وأطال في بيان ذلك كما نقله الدماميني (قوله كتبهن) أي أو جهن يحتمل انه
 خبر وانه نعت لصلوات والخبر قوله في اليوم والليله وهذا أولى اذ يلزم على الاول
 ان في اليوم متعلق بكتب والكتب وهو الفرض سابق على اليوم والليله الا ان
 يجعل الجار والمجرور على هذا التقدير خـ برانا نيا (قوله أمر بهم وف صدقة
 التخصيص فيه بالعمل اذا الظرف منصوب المحل بالمصدر (قوله رجل جاءني) ليس
 فيه سنة مقدرة حتى يكون مما تقدم (قوله ويقع الخبر مفردا) المراد به ما ليس جملة
 بقرينة ما بلته بها في شمل المثني والجمع والمركب باقسامه والوصف مع مرفوعه
 وعرفه بعضهم بما لعواملى الاسماء تسلط على لفظه عاريا من اضافة وشبهه أو ملبسا
 بأحد هـ نحو زيد منطلق وعمر وقائم أبوه وذ كر ابن مالك ان قولك قائم أبوه من

فأشبهت المعرفة بأل
 الجنسية (و) منه نحو (أله
 مع الله) وكل له فانتون ومن
 يتم أقدم معه (و) الخاص نحو
 (لعبد مؤمن خير) من مشرك
 لان الوصف يخص
 الموصوف النكرة فتحصل
 به فائدة ليست للعبد الذي
 لم يوصف ويحتمل ان يكون
 من الاول أيضا (و) من
 الخاص قوله عليه الصلاة
 والسلام (خمسة صلوات
 كتبهن الله على العباد)
 لتخصيصه بالانصاف وقوله
 أمر بهم وف صدقة ونهى
 عن منكر صدقة وقولك
 رجل جاءني لانه بمعنى رجل
 صغير جاءني (و) يقع الخبر
 مفردا

هذا المثال ونحوه ليس بجمله عند المحققين ومربياته في بحث الكلام بما لا خبر به
عليه وقدم المفرد لانه الاصل في خبر المبتدأ لان الخبر متحد بالمبتدأ دائما ولا يتصور
الاتحاد بلا تأويل الا في المفرد (قوله جامد فلا يتحمل ضمير المبتدأ) المراد
بالجامد ما ليس صفة تتضمن معنى الفعل وحر وفه ونحوه هذا اسد ضمير الى
السبع فاسد اسم جامد لا ضمير فيه مالم يؤقول بالمشق لان الجامد لا يصلح لتحمل
الضمير الا على تأويله بالمشق والجامد اذا كان خبرا لا يحتاج الى ذلك لانه يكفي
في صحة الاخبار كونه صادقا على ما صدق عليه المبتدأ أو خالف الكسائي في ذلك
فذهب الى ان الجامد كماه متحمل للضمير واستبعد ابن مالك الالاقه وقال الاشبه
ان يكون حكم بذلك في جامد عرف لسماء معنى ملازم لانفك كانه كالا قدام
واقوة لالاسد وهذير جمع للوافق في المسئلة لان ما يقيد به معنى التأويل بالمشق
ونقل ابنه هذا القول عن الكوفيين وسبقه الى ذلك صاحب البسيط وزاد نقله عن
الرماني قال أبو حيان وقد رد بانه لو تحمل ضمير الجاز العطف عليه مثو كذا فيقال
هذا أخوك هو وزيد كما تقول زيد قائم هو وعمرو (قوله أو مشتقا فيجتمعه)
المراد بالمشق ما تضمن معنى فعل وحر وفه من الصفات كذا في شرح الكافية لابن
مالك وفي تعليق المصنف المراد بالجامد في هذا الباب وباب الالاقه مالم يؤخذ من
مصدر للدلالة على حدث وساحبه فتدخل أسماء الزمان والمكان والآله والمشتق
ما أخذ من مصدر لذلك قال ويستثنى المشتق الذي جرى مجرى الجامد فلا يتحمل
ضمير ان نحو هذه البطحاء وانما تتحمل المشتق الضمير لانه بمنزلة الفعل في المعنى فلا بد
له من مرفوع به فاعل أو نائب فاعل اما ظاهرا او مضمرا ولا يتحمل الا ضميرا
واحدا وقيل ان قدر خلفا من موصوف استترفيه ضميران أحدهما للمبتدأ والآخر
للموصوف الذي صار خلفا عنه فتوزيد ضارب أي رجل ضارب وان كانت صلة ال
ففيه ثلاثة ضمائر للمبتدأ وللموصوف الذي صار خلفا عنه ولال فاذا كما قيل فيه
زيد القائم نفسه نفسه نفسه (قوله مالم يرفع ظاهرا) أي افظا نحو زيد ان قائم
أبواه ما أو محلا نحو الكافر مغضوب عليه اما اذا رفع ظاهرا فله لا يرفع ضميرا
(قوله أو ضمير بارزا) فان رفع ضمير بارزا لم يتحمل ضمير ان نحو زيد قائم
الا هو اذا قدر هو مرفوعا بقائم لا مبتدأ أي بدلا منه ومنه ما سياتي في قوله ويجب
ابراز المحتمل (قوله ويجب ابراز المحتمل) بفتح الميم (قوله اذا جرى الوصف على
غير من هوله) أي على مبتدأ غير الاسم الذي الخبر له مثال ما لبس غلام زيد ضاربه
هو اذا كانت الهاء لا غلام فان كانت لز يدفد جرى الوصف على من هوله وانما
وجب ابراز اذا كان اللبس أمونا نحو غلام هذ ضاربها هي اجراء لهذا النوع

جامد فلا يتحمل ضمير المبتدأ
ومشتقا فيجتمعه مالم يرفع
ظاهرا أو ضميرا بارزا
ويجب ابراز المحتمل وان
أمن اللبس اذا جرى الوصف
على غير من هوله

من الخبر على سنن واحد وما ذكر من ابراز المتحمل لا يأتي على قول الرضى ان البارز
 تأكيدي للستر اما اذا جرى الخبر لمن هوله فيسته ترفيه وجوبه لان البارز موضوع
 ليكون الخبر لغير من هوله فاذا وقع البارز مع كون الخبر لمن هوله لم يفهم منه الا كون
 الخبر لغير من هوله هذا حيث يتأتى الالباس اما حيث لا يتأتى نحو زيد همد
 ضار به هي فينبغي جواز ابراز هي على الفاعلية على ما اجازه سيدويه في مررت
 برجل مكرمك هو من جواز فاعلية هو هذا نحو بر المقام ومثل الوصف فيما ذكر
 الفعل كما قاله ابن مالك في شرح التسهيل وقال ابن عقيل في شرحه انه الحق وان قال
 الرضى واما الفعل فقد اتفقوا كاهم على انه لا يجب تأكيده ضميره اليس اول
 يلبس انتهى لمخالفة للنقول وانما اقتصروا على الوصف لان كلامه في الخبر المفرد
 وحكم المشتق اذا وقع حالا او نعتا كما ذكره اذا وقع خبرا قال ابو حيان الا في مسألة
 واحدة وهي مررت برجل حسن ابواه جميلين فيميلين صفة جارية على رجل
 وليست له بل للابوين ولم يبرز الضمير فيها بان يقال جميلين هما وسوغ ذلك كونه
 عائدا على الابوين المضافين الى ضميره فصار كأنه قال مررت برجل حسن ابواه
 جميل ابواه ولك ان تقول يتصور نظير ذلك في الخبر بان يقال زيد حسن ابواه جميلان
 فليتأمل (قوله ويقع الخبر جملة) لتضمنها الحكم المطلوب من الخبر كتضمن
 المفرد له قال في المعنى وهي عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدأ وخبره كزيد
 قائم وما كان بمنزلة أحدهما نحو ضرب اللص وأقام الزيدان وكان زيد قائم أو ظننته
 قائما ولاد ما مني في هذا المقام ما ينبغي من اجعته وقضية اطلاقه انه لا فرق بين أن
 تكون الجملة خبرية أو انشائية أو قسمية أو مصدرة بان أو حرف تنفيس حتى
 يصح زيد اضربه على ان الخبر نفس جملة اضربه من غير تارة خبر القول وهو كذلك
 بخلاف ابن انباري حيث منع وقوع الطلبيه خبر لانها لا تحتتمل الصدق والكذب
 والخبر حقه وذلك ورد بان الخبر الذي حقه ذلك ما قابل الانشاء لا خبر المبتدأ بل هو
 ما سندا للمبتدأ الا ترى انه يقع مفردا جماعا ولا يحتتمل ذلك وقال ابن السراج اذا
 وقعت خبرا فانقول قبلها مقدر وذلك المقدر هو الخبر والمذكور معه موله وادعى وفي
 المطول ان تقدير القول تعسف ونارعه التسييد بما حاصله انك اذا قلت زيد
 اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم وليس حال من احوال زيد الا باعتبار
 تعاقبه أو كونه مقولا في حقه واتحقاقه ان يقال فيه فلا بد ان يلاحظ في وقوعه
 خبرا عنه هذه الخبيثة فكأنه قيل زيد مطلوب ضربه أو مقول في حقه لا على معنى
 الحكاية بل على معنى أنه مستحق ان يقال فيه فيستفاد من لفظ اضربه طلب ضربه
 ومن ربطه بالمبتدأ معنى آخر لا يستفاد من قولك اضرب زيدا وامتناعه من

ويقع الخبر (جملة اها)

احتمال الصدق والكذب بحسب الاول أى طلب ضربه لا ينافي احتمالهما
بحسب المعنى الثاني وقال ثعلب لا يجوز ان تكون قهية نحو زيد والله لا ضربته
قال الرضى والاولى الجواز اذا لمعنى للمعنى ان المانع عنده اما كون جملة
القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبرا لان الجملة هنا ليست كجملة الشرط
والجزء لان الجملة الثانية ليست معهولة شئ من الجملة الاولى واما كون جملة
القسم انشائية ثم رد كلام من النعمانيين ثم ينبغي الوقوف على ما فانظره في الباب الثالث
(قوله فيها رابط الخ) انما احتاجت اليه لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا
قصد جعلها جزء الكلام فلا بد من رابط يربطها بالجزء الآخر (قوله اسمية كقوت
أو فعلية) تعرف فيها لا يخفى على من له أدنى ممارسة (قوله ويجوز حذفه ان علم) أى
بقرينة واسترزه من نحو زيد أكرمه في داره فلا يجوز أكرمت في داره ولا
أكرمت في داره ومن نحو الرغيف أكرمت منه وكان ينبغي ذكر هذا بعد الضمير لانه
الذي يحذف (قوله ونصب به فعل الخ) سيأتي في كلامه مثال ما نصب به فعل ومثال
المنصوب بوصف الدرهم أنا ما عطيته أى معطية ومثال المجرور باسم الفاعل
* وما كل من وافى منى أنا عارف وأفهم كلامه ان العائد اذا كان مرفوعا لا يجوز
حذفه سواء رفع بفعل نحو زيد ان قام أو بغيره نحو زيد هو القائم أو زيد
القائم هو وبه صرح الرضى وشمل هذا اسم كان المحذوقه أو المذكور نحو زيد ان
كأ قائما يقوم عمرو فلا تقول زيد ان قائما يقوم عمرو ومثل ان لو فانه يكثر حذف
كان بعدها وابتداء الخبر هذا وفي المعنى مانصه محذوقا مرفوعا أى والهداير بط
به محذوقا ومرفوعا نحو ان هذان اسحران اذا قدر لهما اسحران ومنه وبالخ
وأفهم أيضا ان المجرور باضافة غير صفة لا يحذف نحو زيد أبوه قائم ومثال المجرور
بحرف تبعيض اذا الناس اذ ذلك من عزيز أى منهم والمجرور بحرف ظرفية * ويوم
نساء ويوم نسر * أى فيه ومثال المجرور بالمسبوق المذكور ذكره الشارح فانظر
حكمة التمثيل لأول الصور وآخرها فافهم ان المجرور بحرف غير ذلك لا يحذف نحو
زيد مرتبه ووقع لآبى اليماء في قوله تعالى في سورة الأعراف والذين عملوا السيئات
ثم تابوا من بعدها وآمنوا ان ربك من بعدها لغفور رحيم ان الذين مبتدأ أو ما بعدها
خبر والعائد محذوف أى لغفور لهم ورحيم بهم ولم تدخل هذه الصورة تحت واحدة
من الصور المذكورة واعلم ان في التسهيل بعد ان قال وقد يحذف الى آخره قال
مانصه وقد يحذف باجماع ان كان مفعولا به والمبتدأ كل أو شبهه في العموم
والافتقار ويضعف ان كان المبتدأ غير ذلك وتارعه المداميتي في الاجماع لكن
سنيعه يقتضى ان حكم كل مغاير لما قبله فلا ينبغي ادراجه فيه كما صنع الشارح

أى فيها (رابط) وجوبا
تربطها بالمبتدأ الذى سبق
له اسمية كانت أو فعلية
ويجوز حذفه ان علم ونصب
فعل أو وصف أو جر باسم
فعل أو حرف تبعيض
أو ظرفية أو مسبق بمائل
لفظا ومعه ولا نحو وكلا
وعدا لله الحسنى وقوله

ثم انه على كلام التسهيل ينظر ما مثال المنصوب بالفعل فقد مثله المرادى بثلاث
كلون قلت عمدا وغيره بقوله تعالى ان حكيم الجاهلية يدعون قال الدماميني
وفهم ما نظر لان كلام من المسائلين سياتي فلم يتحقق الآن له مثال سالم من النظر
فخره وان الحذف في غير مسئلة كل وشبهها ضعيف وهو خلاف ما يفهمه قول
الشارح ويجوز حذفه (قوله اصح الخ) صدر بيت بحجزة * فلانك الا في الخبار
منافسا * والشاهد فيه ظاهرا حيث حذف العائد المحرور لكونه قد جر بحرف
سابق عليه مماثل للجبار فظا ومعه مولا واصح استمع (قوله واقصر منها هنا على
اربعة) الخامسة اعادة المبتدأ بعناه نحو زيد جاء في ابو عبد الله اذا كان ابو عبد الله
كناية له السادسة ان يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه
او بالعكس السابعة ان يعطف بالواو مثل ذلك الثامنة شرط يشتمل على ضمير
مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمر وار قام التاسعة ال النابتة عن الضمير
العاشرة كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى (قوله وهو الاسفل في ال ربط) اذ هو
موضوع مثل هذا الغرض قال في المعنى قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل ربط
وذلك في ثلاث مسائل أحدها أن يكون معطوفاً بغير الواو ونحو زيد قام عمر
فهو أو ثم هو والثانية أن يعاد العامل نحو زيد قام عمر ووقام هو والثالثة أن
يكون بدلاً نحو حسن الجارية أعجبتني هو فهو بدل اشتمال من الضمير المستتر
العائد على الجارية وهو في التقدير كأنه من جملة أخرى وقياس قول من يجعل
العامل في البدل نفس العامل في المبدل منه أن تصح المسئلة (قوله ومن ثم ربط به
الخ) وأما غيره فلا يربط به الا المذكور الان وضع الظاهر موضع الضمير لثبوت
تقوت مع الحذف وكذلك العهد مع الحذف لا ينساق الذهن الا الى الضمير (قوله
نحو ولباس التقوى الخ) اشارة الى رد قول ابن الحاج ان المسئلة نحو وصية بما
اذا كان المبتدأ موصولا أو موصوفاً والاشارة اشارة البعيد ثم التمثيل بالآية على
قراءة الرفع وقرا نافع وابن عامر والكسائي بالنصب فاعلى لباس أى انزلنا لباسا
موازي اوزنة وانزلنا أيضا لباس التقوى (قوله بدل أو عطف بيان) اى لانعت
خلافاً للقارى ومن تبعه لان النعت لا يكون اعرف من المنعوت (قوله اعادة المبتدأ
بلفظه) أى ومعناه كمالى الاوضع (قوله في مقام التحويل الخ) أى فوضع الظاهر
موضوع الضمير لهذا السبب وهو في معرض ذلك جائز قياسا وفي غيره يجوز عند
سبويه في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الاقول وعند الاخفش يجوز في الشعر
وغیره وان لم يكن بلنظ الاقول نحو زيد قام أبو طاهر اذا كان أبو طاهر كناية زيد
(قوله التحويل) أى التخويف (قوله والقارعة خبره الخ) يجوز ان تكون القارعة

اصح فالذي توجه به أنت مدخل
وروابط الجملة بما هي خبر
عنه أو صلها في المعنى الى
عشرة على خلاف في بعضها
واقصر منها هنا على أربعة
أحدها الضمير وهو الاصل
في ال ربط ومن ثم ربط به
مدكوراً (كزيد أبو قائم)
وعمر وقام أخوه ومخوفاً كما
مر (والتاني الاشارة نحو
ولباس التقوى ذلك خير)
ان قد رد ذلك مبتدأ ثانياً
والابان قدرنا باللباس على
انه بدل أو عطف بيان فالخبر
مفرد والثالث اعادة المبتدأ
بلفظه نحو زيد قام زيد
وأكثر وقوع ذلك في مقام
التحويل والتعظيم نحو
(القارعة ما القارعة)
فالقارعة مبتدأ أول وما
اسمها منغهام مبتدأ ثان
والقارعة خبره وهما خبر
الأول والتقدير القارعة أى
شئى كما تقول أى رجل
زيد اذا أردت التعظيم

والتفخيم لشانه (و) الرابع
العموم بان يكون جملة الخبر
مشتملة على اسم اعم من
المبتدا فيكون المبتدا
داخلا تحتها نحو (زيد نعم
الرجل) فال في الرجل
للجنس وهو مشتمل على كل
أفراذه وزيد فرد منها فدخل
في العموم فعمل الربط
ومنه قوله
وأما الصبر عنها فلا صبرا
والربط بالعموم تبع
فيه هنا وفي أوضحة جماعة
من النحاة وذكره في المعنى
كالتبري منه ثم قال ويلزمهم
أن يبيحوا زيدات الناس
وعمر وكل الناس يموتون
وخالد لا رجل في الدار
وخرج المثال والبيت بما
هو مذكور فيه فراجع
ولما كان من الجملة الواقعة
خبراما لا يحتاج الى رابطته
على ذلك بقوله (الافى نحو
الله أحد) مما الجملة
التي خبر بها نفس المبتدأ في
المعنى أى فلا يحتاج الى رابط
وكنتها بها عنه لانها
مفسرة للمبتدأ والمفسرين
المفسر هذا ان قدره وضميرا
فلا الشأن والابان قدر

مبتدا أو ما خبر تقدم عليه لما فيه من معنى الاستفهام كأنه قيل القارعة أى شئ هي
(قوله والتفخيم) عطف تفسير (قوله أعم من المبتدا) أراد باعميته منه صدقه عليه
حتى لا ينافى قوله فال في الرجل للجنس ولا ما قرروه في باب نعم وبتس من أن آل
في فاعلهما للجنس دون الاستغراق (قوله وهو مشتمل على كل افراده) أى صادق
عليه (قوله كالتبري منه) حيث قال كذا قالوا ويلزمهم الخ (قوله بما هو مذكور
فيه) هو ان الرابط في المثال المذكور إعادة المبتدأ بعنايه بناء على انه من الروابط
كما اجازها أبو الحسن مستدلا بقوله تعالى والذين يمشون بالكتاب وأقاموا
الصلاة انما لا يضيع أجر المصلحين واجيب بمنع كون الذين مبتدأ بل هو مجرور
بالعطف على الذين يتقون الى غير ذلك وعلى القول بان آل في فاعل نعم وبتس
للعهد لا للجنس وفي البيت إعادة المبتدأ بلفظه وليس العموم فيه مرادا اذ المراد
انه لا صبر له عنها لانه لا صبر له عن شئ انتهى قال اللمام بنى ظاهره ان العموم
جاء من قبل أن الاف واللام للاستغراق قال ابن الحاجب وهذا غلط لانه لا يقطع
ان المتكلم بتوليد نعم العبد صهيبي لم يقصد مدح جميع من في العالم وانما قصد ما يطابق
هذا الناع المذكور فجعله للعموم غلط انتهى بقى انه قد يقال العموم باعتبار
انه ليس لا صبر عنها صبر وفي العبي والاشاهد فيه حيث سدا العموم هنا مسد
الضمير الراجع الى المبتدأ لان قوله فلا صبر نفي أن يكون لاحد صبر عنها وهو عام
فصبره داخل فيه هذا وفي التصريح والمطر من هذه الروابط هو الضمير لا غير اما
الاشارة فلانه لا يقال زيد قام هذا الزيدون خرج أدلائك راما إعادة المبتدأ
بعنايه فقد تقدم رده واما إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه فقد نص سيديويه على ضعفه
وهو مخصوص بموضعين أم العبيد ذو عبيدي وثانها حيث قصد التحويل والتعظيم
وأما العموم فلانه لا يجوز زيدات الناس وزيد نعم الرجال وهذا نعمت النساء ثم
أورد البيت وأجاب عنه وحاصل هذا انه لا بد في هذه الروابط من مراعاة معنى
صحيح مقصود وكان المناسب لما ذكره في مسوغات الابتداء بالذكر أن يشيد الربط
بها بذلك ثم يقول والا لورد على الربط بالاشارة كذا الخ فان ما سلكه هنا هو هم
ضعف الربط بجماعة الضمير واعلم أنه قال في الجامع أو إعادة المبتدأ بلفظه والاصح
انه ليس نسبة ولا خاصا بالشعر ولا بموضع التفخيم نحو الحاقه ما الحاقه لاجازتهم
أهل زيد أحرز زيدا انتهى (قوله نفس المبتدأ في المعنى) المراد بالنفس هنا ذات
الشئ والمراد بكون الجملة نفس المبتدأ في المعنى انما وقعت خبرا عن مشرود لولاه
جملة كما قاله ابن مالك في شرح التمهيد فاندفع انه ان كان المراد انما نفسه بحسب
المقهور فلا يصح لعدم الفائدة أو الخارج فكل خبر كذلك يصح الحمل والحاصل

ان حق الخبر ان يكون صادقا على المبتدأ على معنى ان ما يقال له المبتدأ يقال له الخبر
وهو الذي يعبر عنه به وهو وهذا يقتضى اتحادهما اذا تاوا فغيرهما مضموم
فان تغاير الذات ينشأ في هو واتحاد المفهوم يمنع اسما واحدهما الى الآخر
فان الاستناد نسبة والنسبة مستدعية للتعيين المستلزمة للاثنية المتأخية للاتحاد
المفهوم على انه يمكن اختيار الثاني وكون كل خبر كذلك ممنوع اذا الجمله في زيد
يقوم اياه مضموم استناد القيام الى الاب وهو غير زيد مضموم ما خارجا لكتها اتوول
بمفرد صادق على المبتدأ أى قائم الاب (تبيينه) كل من الخبر المتفق وغيره
مغاير لا تبدأ النظار والالزام انما الحمل متحد به معنى والالزم حمل أحد المتباينين على
الآخر حمل هو ويتحد به لفظا ساد الاعلى الشهرة وعدم التغير كقوله شعري
شعري أى شعري على ما ثبت في التوس من جزائه لم يتغير عن ذلك وقال
ابن الحاجب انه على تقدير مضاف وهو مثل وصح تشبيه الشيء بنفسه باعتبار
أى وشعري الآن مثل شعري فيما ضى أو سلك منها معلق مغاير متعلق الآخر نحو
والسابقون السابقون أى الى الخبرات والى الجنات ومغاير له لفظا ومعنى دال على
التساوى حقيقة نحو وأزواجه امهاتهم أى مساويات لامهاتهم في التحريم
والاحترام أو مجازا كقوله

ومجاشع نصب خوت أجوانها * لو ينفخون من الخوارة طاروا
أى مساوون للنصب الخارية الاجواف في طيرها بالفتح أو قائم مقام مضاف نحو
هم درجت عند الله أى ذو درجات أو شعري يلزم حال الحق مجازا العين بالعين
نحو زيد صوم جعل نفس الصوم مبالغة وليس بتقدير ذولا لانه يصح على
انقيل والكثير ولا يقال زيد صوم الا اذا أدمن الصوم والمعنى ثم اره سائم
(قوله ضمير المسؤل) وهو الله عز وجل (قوله أو بدل) أى بناء على حسن ابدال
التكررة الغير الموصوفة من المعرفة اذا استتفيد منها ما لم يستفد من البدل منه
وأجاز الزمخشري ان يكون خبر مبتدأ محذوف وأبو البقاء ان يكون الله بدلا من هو
وأحد خبر هو وتعتبر الاحدية بحسب الوصف بمعنى انه أحد في وصفه مثل
الوجوب واستحقاق العبادة ونظائرهما أو بحسب الذات أى لا تركيب فيه أسلا
وعلى الوجهين تظاهرة فائدة حمل الأحد عليه تعالى ولا يكون من زيدا أحد ولم يورد
العاطف بين الجملةين الكمال الازدواج بينهما من الثانية كالثمة للاولى وتعريف
الصمد مع تشكيكاً حد اعلم به مدية بخلاف احديته (قوله والتحقق ان مثل هذا
الح) هو واضح في غير الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن اذ من المعلوم انه
ليس المراد به بالانط ولا يخفى ان المصنف لم يمثله بالمراد به كراشارح مثاذا

ضمير المسؤل عنه بالخبر
مفرد وهو الله وأحد خبر به
نه بر أو بدل قال الدماميني
بمعنى المرادى والتحقق ان
مثل هذا ليس من الاخبار
بالجمله

غيرها فلا وجه لاراد الشارح هذا التحقيق عند اهل هذا ويمكن الاعتذار
 بأنهم نظر واللام - ل فاطموا انه جملة باعتبار انه مركب استنادي غايته التجوز
 (قوله بل بالمفرد) يؤيده ما صرح به في المعنى ان الجملة التي يراد بها لفظها يحكم لها
 بحكم المفردات ولهذا تقع فعلا (قوله ويقع الخبر) أي في الظاهر قال بعضهم
 تسمية الظرف والمجرور خبرا مجازا لانه ليس بنفس المبتدأ ولا مشتما به المبتدأ
 ولان الظرف ليس بمرفوع انتهى وقد يقال انه حقيقة اصطلاحية لكنه لا يناسب
 اعتماد المصنف ان الخبر المتعلق المقدر (قوله أيضا) أي كما يقع جملة (قوله
 منصوبا) قيد بذلك وان كان الظرف من حيث كونه ظرفا لا ينقل عن النصب
 لثلاثتهم انه لا يقع خبرا مادام منصوبا فيختص بالظرف المنصوب المتحد مع المبتدأ
 معى ولخبر عن المرفوع فان فيه تفصيلا طويلا ولذا ترك في هذا المختصر وسبقته
 (قوله لفظا) أي ان كان معربا فان كان مبنيا كان منصوبا محلا (قوله بما تعلق به)
 وهو الاصح وقيل المناسب له المبتدأ وانه عمل فيه النصب لا الرفع لانه ليس الاقوى
 المعنى وردت مخالفة المشهور من غير دليل وانه يلزم منه تركيب الكلام من ناصب
 ومنصوب بدون ثالث وقيل بالمخالفة وردت باسمه معنى لا يختص بالاسماء دون الافعال
 فلا يصح أن تكون عاملة لان العامل اللفظي شرطه أن يكون مختصا بالمعنى
 الاضعف أولى (قوله منصوب أيضا محلا بذلك) أي بما يقع به والتحقيق ان الذي في
 محل نصب هو المجرور وحده لان الجار هو الموصل للعامل اليه كالهزة والتضعيف
 ليس كذلك لما كان الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار من تمامه
 كالجزء من المفعول توسعا في اللفظ وقالوا هم اني محل نصب (قوله كالحمد لله)
 توهم بعضهم ان الحمد مرفوع بالجار والمجرور فاعلا بناء على عمل الظرف وان لم
 يعتمد وان الفاعل تقدم والتقدير لله الحمد وبعضهم ان المجرور مفعول للمصدر
 واللام لتقوية كما في قولنا أعجبني الحمد لله (قوله بالمعنى المتقدم) أي في الموصل
 والتقييد بالتمام يمكن أن يستفاد من تعريف الخبر ومن قوله ولا يبتدأ بذكر
 الا ان عمت أو خصت الذي هو عبارة عن حصول الفائدة وانه لذلك حذف
 المصنف هذا القيد هنا بخلافه في الموصل (قوله فلا يجوز زيد افس الخ) ظاهره
 ولو منع فربما يتدل على المتعلق الخاص أي سا فرأى وواثق بل ان كان التعديل بعدم
 الفائدة يؤخذ منه جواز الاخبار مع القرينة (قوله ونحوه) نبهة على ان تعبيره
 بمسئور للتقيد بالتمام (قوله بان المحذوف هو الخبر) هو الاصح وقيل الخبر هو
 الظرف والمجرور والعامل صانر نسبا ونسبا وقيل بمجموعهما ان المفعول الاخبار
 بوجود اشئ في الظرف الا انهم حذفوا بعضه لزوما وهو الباقي باسم الخبر مجازا

بل بالمفرد على ارادة
 اللفظ كما في عـ
 نحو لاجل ولا قوة الا بالله
 كتر من كنوز الجنة (و)
 يقع الخبر أيضا (ظرفا)
 زمانيا أو مكانيا حالة كونه
 (منصوبا) افظا بمتعلق به
 (نحو والركب أسفل منكم)
 والرجل عسدا (و) يقع
 أيضا (جارا ومجرورا)
 منصوبا أيضا محلا بذلك
 (كالحمد لله) رب العالمين
 وشرطهما ان يكونا تامين
 بالمعنى المتقدم فلا يجوز زيد
 أمس ولا زيدك ولما كان
 الخبر اذا وقع ظرفا أو مجرورا
 راجعا في التقدير الى المفرد
 أو الى الجملة قال
 (وتعلقهما) حينئذ اما
 (بمسئور) ونحوه مما هو
 اسم فاعل وهو اختيار
 طائفة محققين بان المحذوف
 هو الخبر في الحقيقة والاصل
 في الخبر الافراد وصحة في
 الاصح ووجهه ابن مالك
 بأمر

وقال شيخ الاسلام الخلف لفظي لان القائل بأنه المحذوف نظر الى العامل
الذي هو الاسم وهو مقيد بقيد لا بد من اعتباره والقائل بأنه المذكور نظر الى
الظاهر المفقود به وهو معمول اسم لا بد من اعتباره والقائل بأنه مجموعهما
نظر الى المعنى المقصود (قوله منها ان اجتماع الخ) لكأن تمنع دلالة هذا على
الاولوية بل غاية الدلالة على مجرد الجواز (قوله فأنت لدى بجموحه الخ) عجز
بمعن صدره * لك العزان مولد عزوان يمين * والهون بالضم الهوان والذل
وبجموحه الشيء بحسين مهملتين ونائين مضمومتين ووسطه قال الدماميني والقائل
أن يقول لانه لم قل لدى بكاشن بل محذوف وهو كاشن الذي هو اسم فاعل من كان
الناقصة سلمنا انه متعلق بكاشن الا ان كاشن في البيت كونه خاص وهو الثبوت وعدم
الترزل فهو اسم فاعل من كان بمعنى ثبت وحينئذ فلا شاهد في البيت وقال الشافعي
الكون بمعنى الثبوت وهو الكون العام الذي يقدر انتهى وهذا لا يدفع
كلام الدماميني لانه لم يجعله بمعنى مطاق الثبوت بل بمعنى الثبوت المقضي
للسوخ وعدم التزلزل (قوله لا مثناع ايلاشمما الفعل) أي لا ظاهرا ولا مقدر
وردبانه لا يلزم من جواز تقديره بالفعل جواز الفصل بين اما والفاء بخير المفرد
أو جملة الشرط لانه لازم المحذوف وهم يغتفرون في المقدرات ما لا يعتفرون
في الماقولات كما أجابه الزعفراني وابن جنى لما أجاز النصب في فاذاز يضر به
وقال له ابن جنى يلزمك ايلاشم اذا الفجائية الفعل ولو سلم أن المحذور أعين من ذلك فلا
يلزم منه جواز الفصل وانما يلزم لو قدر قبل معموله أما لو قدر بعد المبتدأ بان يقال
أما في الدار فزيد استقر فلا يلزم ذلك وكذا في اذا (قوله والاصل في العامل أن يكون
فعلا) لان العامل انما يعمل لا فتقاربه الى غيره والفعل أشد اقترارا لانه حدث
يقضي صاحبا وزمانا محللا وعلة فيكون افتقاره من جهة الاحداث ومن جهة
التحقق وايسر في الاسم الا الثاني (قوله والحق عندي الخ) أي لان المسئلة متخاذية
الاطراف لان اسالة افراد الخبر واسالة الفعل في العمل متقابلان وتعين الاسم
بعد أما واذا والفعل بعد الموصول متكافئان وكل منهما مخصوص المحل فلا يصلح
واحد منهما مر بجمحا وقول بعضهم في ترجيح الاسم بعد ان ذكر تعين اسم الفاعل
فما ذكر مانصه واذا تعين اسم الفاعل في بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل في
بعض المواضع وجب رد المحتمل الى ما لا احتمال فيه ليحري الباب على سنن واحد غير
جار على سنن الصواب اعلمت من تعين الفعل في الصلة (قوله وان جهلت المعنى الخ)
معنى كلام المعنى كما يعلم بمراجعته ان جهلت المعنى بان لم تدركه اريد الماضي والحال
أو الاستقبال وايسر منه ان جهلت المعنى بان لم تدركه اريد معنى الاسم أو معنى

منها أن اجتماع اسم
الفاعل والظرف قد ورد
كقوله فأنت لدى بجموحه
الهون كاشن * ولم يرد اجتماع
الفعل والظرف في كلام
يستشهد به ومنها أن الفعل
المقدر جملة باجماع واسم
الفاعل ليس بجملة والمفرد
أصل وقد أمكن فلا عدول
عنه ومنها تعيينه اتناقا بعد
أما واذا الفجائية لا مثناع
ايلاشمما الفعل (أو)
(استقر) ونحوه مما هو فعل
وهو اختيارا كثر البصريين
محتجين بان المحذوف عامل
في الظرف والمجرور
والاصل في العامل أن يكون
فعلا ويرجع ابن الحاجب
بوجوب تقديره في الصلة قال
في المعنى والحق عندي أنه
لا يرجع تقديره اسمولا
فعلا بل بحسب المعنى ثم قال
وان جهلت المعنى فتقدر
الوصف لانه صالح للارمنة
كلها وان كان حقيقته في
الحال (محذوفين)

وجوب اذ ذلك المتعلق المحذوف من حيث هو في الحقيقة هو الخبر (٢٦٨) على ما يحتمل في الاوضع لا الظرف وانما

أطلق عليه الخبر اي بانه من
المحذوف وهذا لا يجمع بينهما
الاشدودا وظاهر كلامه ان
المتعلق لا يكون الا كونا
مطلقا وبه صرح في التسهيل
قال في المغني وهو شرط
لوجوب الحذف وهو صرح فيه
بجواز تقدير السكون
الخاص لدليل ويجوز حذفه
حينئذ وعلية خرج قولهم
من لي بكذا أي من يتكفل
لي بكذا وقوله تعالى الحمر
بالحر والعبد بالعبد والانشي
بالانشي أي فتول أو يقتل
والاصل فيه ان يقدر مقدما
على الظرف كسائر العوامل
مع عدم مولاتها وقد يعرض
ما يقتضي ترجيح تقديره
مؤخرا وما يقتضي ايجابه
وفيه أيضا ويلزم من قدر
المتعلق فعلا ان يقدره مؤخرا
في جميع المسائل لان الخبر اذا
كان فعلا لا يتقدم على المبتدا
وفي حاشية ~~المتعلق~~
للتفتاراني مما يجب التنبيه
عليه أنه اذا قدر في الظرف

الفعل وبه يعلم ما في كلام الشارح هذا وقال الهمامي كيف يقدر مع الجهل ما هو
ظاهر في الحال الذي هو من جملة الامور المجهولة وهل هذا الاتمهافت قال الشنقي
لاتمهافت لان تقدير الوصف انما هو اصلاحه للازمة كعادون غيره انتهى بقى ان
كلامه ما يقتضي ان المراد بالظرف في قواهم الوصف حقيقة في الحال الحال الذي هو
أحد الازمنة وهو ما خرج اليه الشهاب القرافي وبني عليه الاشكال المشهور في
المشتقات الواقعة في القرآن والحق كما به عليه التقي السبكي ان المراد به حال التلبس
فلا اشكال في كلام المغني (قوله وجوبا) اقبام القرينية وسد الظرف مدمر قوله
الاشدودا) منه * فانت لذي بحسبوجه الهون كائن * (قوله ويجوز حذفه حينئذ) أي
حين الدليل قال فيه وتوهم جماعة امتناع حذف السكون الخاص ويطلبه انما متفقون
على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول فكيف يكون وجود
المعول مانعا من الحذف مع انه اما ان يكون هو الدليل أو معقوبا للدليل (قوله وقد
يعرض الخ) فالاول نحو في الدار زيد لان المحذوف هو الخبر وأصله ان يتأخر عن
المبتدأ والثاني نحو ان في الدار زيد لان لا يلزم امر فوعاها وهذا ما ذكره في المغني في
الباب الثالث لكنه يرجع عنه في الباب الخامس فقال وكانا متما في نحو في الدار
زيدان متعلق الظرف يقدر مؤخرا عن زيدانه في الحقيقة الخبر وأصل الخبر ان يتأخر
عن المبتدأ ثم ظهر لنا انه يحتمل تقديره مقدما لمعارضة أصل آخر وهو انه عامل في
الظرف وأصل العامل ان يتقدم على المعول الا ان يقدر المتعلق فعلا الخ (قوله
ويلزم من قدر الخ) لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ وفيه نظر لان العلة في
امتناع تقدم الخبر اذا كان فعلا في باب المبتدأ هي خشية التباس الاسمية بالفعلية
وذلك مع الالتفات لامع الحذف والتقدير وأجيب بان المقدر عندهم في حكم المفعول
فامتنع المقدر وان كان علة المنع لا توجد في المقدر (قوله ويتسلسل التقديرات) قال
شحنالك ان تقول لا يلزم تقدير كان في الثاني بل حصل ونحوه فلا تسلسل (قوله
ما كان متعلقه خاصا) يدخل فيه ما كان متعلقه مذكورا (قوله ان نقل الضمير الخ) هو
مذهب البصر بين وقيل لانه يربى الظرف مطلقا تقدم أو تأخرا وان الضمير حذف
مع المتعلق ثم الظاهر ان الاتصال مع الحذف ويحتمل أنه قبله ولا يضرا به يلزم

كان أو كائن فهو من التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه لغويا الناقصة والالسان
الظرف في موضع الخبر بتقدير كان أخرى ويتسلسل التقديرات (فائدة) اعلم ان الظرف عندهم بحسب متعلقه
تسمان مستقر بفتح القاف وغرفا مستقرا كان متعلقه عاما ووجب الحذف نحو وعنده عم الساعة والغرفا كان
متعلقه خاصا كاليام والعودسوا ووجب حذفه نحو يوم الجمعة سمعت فيه أوجاز نحو يوم الجمعة جوابا لمن قال متى
فمت ووجه تسمية الاول مستقرا والثاني لغوا ان المتعلق العام لما كان اذا حذف ان نقل الضمير الذي كان مستقرا فيه
الى الظرف سمي ذلك الظرف مستقرا

تقرىح العامل من الضمير وهو ممنوع لان الاسم امتناعه بدليل انه بعد الحذف فارغ
 الا ان يقال انه بعد الحذف ناب الظرف عنه في تحمل الضمير فلم يضر فر اغتمته
 بخلافه قبل الحذف ويحتمل انه بعده وهو ظاهر كلام الشارح ولا يضر انه يلزم
 حذف الفاعل لانه امر اعتباري تدبري غير مستقر (قوله لاستقرار الضمير فيه)
 قضيته انه لا يسمى لك اذا رفع الظاهر نحو زيد في الدار ابوه او عنده اخوه لان رفع
 الظاهر يمنع استقرار الضمير فيه الا ان يريد ما من شأنه ان يستقر فيه على فرض
 كون الفاعل ضمير الفاعل على انه لا يأتي على قول من يقول بحذف الضمير
 مطلقا او اذا تقدم وقد جعل السيد الظرف المستقرا ما كان عاملا المحذوف فهو ما
 منه وان كان كونا خاصا وعلما بانه استقر فيه معنى عامله (قوله ليس بزايد) أي
 حقيقة أو حكما فعمل الباء من في كفي بالله شهيدا وهل من خالق غير الله واهل في لغة
 عقيل نحو واهل أبي المغرار منك قريب * ولولا فيمن قال لولا لولا لولا على
 قول سيدويه ان لولا جارة للضمير وانما لم يحتج الزائد لتعلق لان معنى التعلق الارتباط
 المعنوي والاصل ان أفعالا قصرت عن الوصول الى الاءماء فاهبت على ذلك
 بحرف الجر والزائد انما دخل في الكلام تقوية له ولم يدخل للربط (قوله ولا بما
 يستثنى به) وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضن وحينئذ فوضع الجرو راضب لانه
 مستثنى بعد تمام الكلام في نصب كما نصب في قام القوم الازيد وتركه عدوكاف
 التشبيه من ذلك وان قال الاخفش وابن عصفور بانها لا تتعلق بشئ لانه اذا قبل زيد
 كعمر وفان قدر المتعلق استقر فلا ايل للكاف عليه أو فعلا مناسب للكاف وهو
 أشبه فهو متعدي بنفسه لا بالحرف لما قاله في المعنى والحق ان جميع الحروف الجارة
 الواقعة في موضع الخبر تبدل على الاستقرار (قوله لا بد أن تتعلق بالفعل أو ما يشبهه)
 كقوله تعالى أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم أو ما أول بما يشبهه كقوله تعالى وهو
 الذي في السماء اله أي وهو الذي هو اله في السماء ففي السماء متعلقة باله وهو اسم
 غير صفة بدليل انه يوصف ولا يوصف به وانما صح التعلق به لتأوله بمعبود (قوله أو بما
 يشير الى معناه) عبارة المعنى أو بما فيه راحة الفعل كقوله انا أبو المنال منك
 في بعض الاحيان وقوله انا ابن مارية اذ جد النفر فتعلق بعض واذا بالاسمين
 الغلمين لانه أوها ما باسم يشبه الفعل بل لما فهم ما من معنى قولك الشجاع أو الجواد
 (قوله في ثمانية مواضع) أحدها ان يعا صفة نحو أو ركيب من السماء الثاني أن
 يعا حالا نحو فخرج على قومه في زينته فلما رأته استقر اعنده فعناه عدم التحرك
 لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص الثالث أن يعا صفة نحو وله من في
 السموات والارض الرابع أن يعا خبر الخامس أن يعا الاسم الظاهر نحو وأفي

لا استقرار الضمير فيه فهو في
 الاصل مستقر فيه ثم حذفت
 الصلة وهي فيه اختصارا
 لكثرة دوره بينهم كقولهم
 في المشترك فيه مشترك والما
 كان الآخر لم ينتقل اليه شئ
 من متعلقه سمي لغوا أو ملغى
 كأنه أنفى ولم يعتبر اختيار
 الاوّل قاله الدماميني فاهدة
 كل طرف أو جارة ومجرور
 ليس بزايد ولا بما يستثنى به
 لا بد أن تتعلق بالفعل أو ما
 يشبهه أو ما أول بما يشبهه
 أو ما يشير الى معناه والمتعلق
 اما أن يكون ملفوظا أو
 مقدر او المقدر اما واجب
 الحذف أولا وواجب
 الحذف في ثمانية مواضع
 ذكرها في المعنى

(ولا يخبر به) اسم (الزمان
 هن) المبتدأ الجوهر المعبر
 عنه باسم (الذات) فلا يقال
 زيد اليوم لعدم الفائدة فان
 حصلت جاز كان يكون
 المبتدأ عاماً والزمان خاصاً
 نحو نحن في شهر كذا أو في
 زمان طيب وفهم منه ان
 المكان يخبر به عن الجوهر
 نحو زيداً ماضياً وعن اسم
 المعنى نحو الخير عندك وان
 اسم المعنى يخبر عنه بالزمان
 وهو كذلك اذا كان الحدث
 غير مستمر نحو الصوم غداً
 والافلا لعدم الفائدة
 (و) أمنا نحو قولهم (الليلة
 الهلال) مما ظاهره انه أخبر
 فيه باسم الزمان عن الجوهر
 فهو (متأول) بحذف اسم
 معني مضافاً هو المبتدأ في
 الحقيقة كروية الهلال
 الالية فالأخبار انما هو عن
 اسم المعنى لاعتنا الجوهر
 وقيل لا تأويل بل الالية خبر
 عن الهلال لشبهه باسم المعنى
 من حيث انه يحدث في وقت
 دون آخر ولما كان من
 المبتدأ ما لا يخبر به لانه في
 معنى الفعل لكن له مرفوع
 يعنى عنه منه عليه بقوله
 (ويغنى عن الخبر) في حصول
 الفائدة (مرفوع وصف)
 يكتفي به فاعلاً كان أو نائبه

الله شك السادس أن يستعمل المتعلق محذوفاً في مثل أو شبهه كقوله لم يذكر
 ما تم بآدم عهده حينئذ الآن وأصله حين إذ كان ذلك واستعمل الآن السابع
 أن يكون المتعلق محذوفاً على شرطية التفسير نحو اليوم الجمعة تصدت فيه الثامن
 القسم بغير الباء نحو والليل اذا يغتني وتالله لا كيدنا أصنامكم وقواهم لله
 لا يؤخر الأجل ولو صرح بالفعل في ذلك وجبت الباء (قوله ولا يخبر باسم الزمان)
 أي منصوباً كان أو مجروراً بـ (قوله ولا يخبر باسم الزمان) أي من الظرف
 اصطلاحاً وهذا تقييد وتفصيل لقوله ويقع الخبر طرفاً وزيادة فائدة (قوله المعبر
 عنه) أي عن اللفظ الدال عليه والغرض من هذا أنه ليس المراد بالجوهر هنا
 ما اشتهر استعماله فيه في الالفاظ بما يقابل الصورة فيقال هذا اللفظ يدل بصورة
 لا بجوهره وما ذكته (قوله لعدم الفائدة) لان من شأن الذوات الاستمرار في جميع
 الأزمنة فلا فائدة بالأخبار عن ما زمن مخصوص لانه لا فائدة لتخصيص شيء بزمان
 هو في غيره حاصل مثله والتعليل بعدم الفائدة ما بناء على أنه يشترط في الكلام
 الفائدة الجديدة أو المقصود بيان الكلام المعتمده لا مطلق الكلام أو بناء على
 انه يعتبر في الفائدة الوضعية ان يكون الحكم مظنة أن يجهل وتقصداً فادته
 والذوات التي لا تتجدد لمكونها معلومة الوجود في سائر الأزمنة ثابت كذلك
 بخلاف ما يتجدد كالورد ونحوها لانه باعتبار الامكان لان وجودها يعم الأزمنة ولا
 يعم الامكان (قوله كأن يكون المبتدأ الخ) قد يوجه حصول الفائدة في ذلك بان
 اجتماع الذوات في الوقت الخاص ليس من لازم وجودها اذ قد يتغير الاجتماع
 فيه بنحو موت البعض وقضيته أن يراد بالعموم مطلق التعدد حتى يصح قول الاثنين
 نحن في شهر كذا (قوله نحن في شهر كذا الخ) قال الدماميني لا أدري كيف
 يصح التمثيل بنحن لاسم العامين العام ولم يتضح لي المراد بذلك الى الآن انتهى وقيل
 وجه العموم صلاحية نحن لكل متكلم لعدم اختصاصه بتكلم دون آخر وقيل
 شعوله المتكلم وجميع من سواه من الموجودين في ذلك الزمان ويمكن تخرجه هذا
 المثال على حذف الخبر الخاص اقرينة حالية أي داخلون في شهر كذا هذا وقد
 رأيت بخط المصنف في هامش ابن الناظم ما نصه سؤال طالب أيجوز نحن شهر كذا
 أو يوم كذا أو عام كذا ير بدون في أم تتعين في فقلت مقتضى ضابطهم أن يجوز
 وظاهر أمثلتهم أن لا يجوز لانهم من لواحقه أمثلة التزامهم ما ذكر في (قوله
 وفهم منه ان المكان الى قوله وهو كذلك) أي ان أماد فان لم يفد الأخبار بالمكان
 من الذات أو المعنى امتنع نحو زيد مكاناً أو انقال مكاناً وان لم يفد الأخبار بالزمان
 عن المعنى نحو القتل زمان أو حين امتنع ولو هذا قال الشاطبي التقييد باسم الزمان

وباسم الجوهر بالنظر للغالب من أن اسم الزمان لا يفيد الاخبار به عن الذات
يفيد الاخبار به عن المعنى وان اسم المكان يفيد الاخبار به عن الذات وعن
المعنى هذا وينبغي أن تلحق المعاني المستمرة كاللوان والطعوم والنعومة والخشونة
لاستمرارها بالذات وكذا الطعوم الاصلية وقد يعرض للشيء طعم ولا يستمر فينبغي
جواز الاخبار عنه بالزمان وكذا يقابل في النعومة والخشونة اللذين يعرضان
ويزولان والحركات التي لا استمرار لها فينبغي جواز الاخبار عنها بالزمان وشمل
اسم المعنى أسماء الايام فيجوز الاخبار عنها باسماء الزمان والاولى فيما يتضمن عملا
كالجمعة والسبت والعيد والفطر والاضحى الرفع لغلبتها في معنى الايام ويجوز
التصنيف نظر العمل كاجتماع والسكون والعود بخلاف ما لا يتضمن العمل
كلا حد فيجب فيه الرفع ولا يجوز التصيب لانه بمعنى اليوم واليوم لا يكون في اليوم
وأجازا الفراء وهشام التصيب لتأثرهما اليوم بالآن فعنى اليوم الاحداث الاحد
والآن اعم فصح أن يكون ظرفه قال أبو حيان ومقتضى قواعد البصر بين في غير
أسماء الايام من أسماء الشهور ونحوها الرفع فقط نحو أول السنة الحرم
(بوقائده) اذا أخبر بالزمان عن المعنى واستغرق ذلك المعنى جميع الزمان او
أكثره وكان الزمان منكرة رفع غالباً نحو وجمعه وفصاليه ثلاثون شهراً والصوم يوم
والسب شهر اذا كان السب في أكثره لانه باسـتغراقه اياه كأنه هو ولا سيما مع
التذكير المناسب للتبعية ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره في خلاف
للكوفيين وان كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالباً وأوجب
الكوفيون النصب وان وقع لاقى الاكثر فالغلب نصبه أو جره في وفاقا معرفة
كان الزمان أو منكر انخو الخروج يوماً أو في يوم والسب يوم الجمعة أو في يوم الجمعة
وأما الحج أشهر معلومات فلنا كذا أمر الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى
كان أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر الثلاثة ورجع الرفع نحو موعدكم يوم الزينة
واذا أخبر بالمكان عن اسم عين سواء كان اسم مكان أو لاقان كان غير متصرف نحو
زيد عندك امتنع رفعه وان كان متصرفاً وهو منكرة فالرفع راجع نحو

أنت منى مكان قريب * ودارك منى بين أو شمال

وهو باق على الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف اما من المبتدأ الى مكانك
منى مكان قريب أو من الخبر أى أنت منى ذومكان قريب وان كان معرفة فالرفع
مخرج نحو زيد خلفك ويكثر رفع المحذوف المتصرف من الطرفين بعد اسم عين
تقدر الاضافة بعد اليه نحو زيد منى يومان أو فرسخان وأما المهم نحو أنت منى زمان
فلا يجوز رفعاً ولا نصباً وكذا المختص نحو زيد دارك أو بستائك وغير المتصرف

والمراد بالوصف اسم الفاعل
 واسم المفعول والصفة
 المشبهة واسم التفضيل
 والمنسوب (معمد) ذلك
 الوصف ليصح الاكتفاء
 بالرفوع (على) أداة
 (استفهام) حرفا كانت
 أو اسما (أو) أداة (نفي)
 كذلك أو فعلا فالاستفهام
 بالحرف (نحوه) فأطلق قوم
 سلمى أم نونوا طعنا وبالاسم
 نحو كيف جالس العمران
 (و) النفي بالحرف نحو
 (ما ضرب العمران)
 وبالفعل نحو ليس قائم
 الزيدان وبالاسم نحو غير
 قائم الزيدان ومنه قوله
 غير مأسوف على زمن
 ينقضى بالهم والحزن
 والنفي في المعنى كالنفي
 بالمرجح نحو انما قائم
 الزيدان ولا فرق في المرفوع
 أيضا بين أن يكون اسما
 ظاهرا كما مر أو ضميرا يبرز
 كقوله
 خذ لي ما واف به هدى أنما
 وجعل النفي بالفعل والاسم
 كالخرف فيه نحو زلخروج
 الوصف عن كونه مبتدأ
 حقيقة واعماده على ذكره

نحوه فمحمولة يلزم النسب على الظرفية ويثبت النسب في نحو أنت مني فرسخين أي من
 أشياخي ما سرنا فرسخين وهذا تفسيره في لفظا فلا يرد عليه أنه لا دليل على
 المحذوف وأنه يلزم حذف الموصول وسنذكره فيما أوردوه وان أردت تفصيل
 المقام فارجع الى الرضى وشرح التهليل (قوله والمراد بالوصف الخ) مثل لاسمى
 الفاعل والمفعول ومثال الصفة المشبهة ما أحسن وجهه ومثال اسم التفضيل
 ما أفضل منك أحد وهى أحسن في عين زيد الكحل منه في عين غيره ومثال
 المنسوب ما قرشي أبواك وأقرشي أبواك والمعنى المنسوب الى قرشي أبواك (قوله
 ليصح الاكتفاء بالرفوع) هذا مرادى في المعنى وقيل هو شرط للعمل (قوله حرفا
 كانت أو اسما وقوله أو أداة نفي كذلك) أي حرفا أو اسما هـ كذا زعم ابن مالك
 قياسا على سماع ما والهمزة وقصره أبو حيان عليهم ما اذ لم يسمع سواهما لكان
 لا بد أن يكون الباقي صالحا لمباشرة الاسم بخلاف لم ولن (قوله أطلق الخ) صدر بيت
 عجزه * ان يظنوا فنجيب عيش من قطنا * وأطلق الأقامة والظن الرحيل
 والظاهر ان العطف في أم نونوا من عطف الفعلية على الاسمية والشاهد في البيت
 ظاهر (قوله ليس قائم الزيدان) الوصف بعد ليس مرفوع على انه اسمها وفاعله
 سدمه دخبرها وفي شرح العمدة ان النواسخ لا تدخل على المبتدأ الذي له
 مرفوع يعنى عن الخبر لانه منزل منزلة الفعل فلا يعمل فيه عوامل الاسماء
 كما لا تعمل في الفعل ومن مقتضى هذا ان لا يعمل فيه الابتداء لانه من عوامل
 الاسماء لانه معنى فاشبه المعنى الذي يرفع به الفعل اذا قيل يقوم زيد بخزان
 يعمل فيه (قوله غير مأسوف الخ) قائله أبو نواس وغيره مبتدأ وهو في معنى النفي
 والوصف بعده مخصوص لفظا بالانه أفقوه وفي قوة المرفوع بالابتداء فكانه
 قيل ما مأسوف على زمن ينقضى مصاحبا لهم والحزن والتائب عن الفاعل
 الظرف وهذا ما قاله ابن الشجري وتبعه ابن مالك وفي البيت اعرابان آخران
 ذكرهما المصنف في المعنى في بحث غير (قوله خذ لي الخ) صدر بيت عجزه
 * اذالم تكونالى على من أقطع والشاهد في أنه ما سدمه بالخبر بعد ان
 وهو ضمير متصل وهو وقوله تعالى إلى أراغب أنت عن آهتي يا إبراهيم مما يقطع به
 على مذهب السانعين لرفع الوصف المصروفه بضمير متصل على انه فاعل به لان
 القول بان الضمير مبتدأ يؤدى في البيت الى الاخبار عن المتبى بالواحد وفى الآية
 الى فصل العامل من معمله باجتناب انتهى وأجيب عن الاول باحتمال أن
 يكون انهما مبتدأ خبره الجملة اشراطية بعده مع الجواب المدلول عليه بقوله ما واف
 به هدى والتقدير انما يا خذ لي اذالم تكونالى على من أقطع فله حد واف به هدى

وعن الثاني بان عن آلهي متعلق بخنوف والتقدير أرغب أنت ترغب عن آلهي
وما أجاب به في التصريح من أن المراد بالظهور ضد الاستتار لا يحدى لما صرح في
الامالي من أن الصفة لا ترفع ضميراً منفصلاً كما مر (قوله شرط لازم الخ) جوز
الاخفش والركوفيون وقوع الوصف المذكور مبتدأ من غير اعتماد (قوله وما
أوهم الخ) منه قوله

خبر بنواهب فلا تكلم لغياً * مقالة آلهي اذا الطير مرت

فخبر مبتدأ وبنواهب فاعل به لا خبر والالزم عدم المطابقة وتاويله ان فعيل لا
يستوى فيه المذكور وغيره على حد قوله تعالى والملائكة به كذلك ظهير (قوله
الابتدائية) أي فيكون المرفوع مغنياً عن الخبر وقوله والخبر به فيكون المرفوع
مبتدأ. وثم (قوله الا في نحو الخ) لانه يلزم على الثاني عدم تطابق المبتدأ والخبر في
التذكير والتأنيث وتذكير الوصف الراجع لضمير المؤنث الحقيقي وذلك لا يجوز
وأفهم الحصر انه لا يتعين في أرغب أنت عن آلهي خلاف ان عينه وعلمه بانه على
الثاني يلزم الفصل بين أرغب ومعموله وهو الظرف باجنسها لان الازم ممنوع كما
عرفت ولا في أقام رجل كما قيل لانه على الثاني يلزم وقوع التكررة مبتدأ بلام سوغ
وذلك لان الوقوع بعد الاستفهام مخصص (قوله وهذا في الخ) اي جواز الوجهين
وأجيب عن القدر بان الالزم هنا الاجمال لا اللبس لان كلا الوجهين هنا مخالف
للاصل لان جعل المبتدأ سندا وتأخيره خلاف الاصل بخلاف الوجهين في قام زيد
فان كون زيد فاعلاً موافق للاصل فسبق الذهن اليه فيحصل الاتباس وأورد
انهم أجازوا في جئت أنا وزيد وجهين مع ان أصل الواو أن تكون للعطف وأجيب
بان الحمل على الوجهين انما يمنع اذا لم يكن عند قصد أحدهما قرينة والنصب يدل
على المشعولية والرفع على العطف واعتراض مثل جئت أنا وموسى وأجيب بتعيين
المسئلة بما يمكن التنصيص فيه على المصاحبة بنصب ما بعد الواو وأجاب بعضهم عن
القدر بانه لا ضرورة في تقديم الخبر في زيد قائم حتى يرتكب الاتباس لاجلها
وفي أقام زيد يجب تقديم قائم لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام به المشتمل على
الاستفهام يجب تقديمه فان قلت الضرورة حاصلة في أقام زيد قلت لا ضرورة لجواز
زيد أقام بخلاف زيد أقام (قوله وجمعا) أي جمع تصحيح كما يدل عليه المثال ونص
الشاطبي على ان جمع التكمير منسله وقال السيموطي الجمع المذكور كالمفرد وكذا
الوصف المنطوق على المثني والجمع والمفرد بصيغة واحدة نحو أجب زيدان قوله
على اللغة النحوي (احترازاً من اللغة الضعيفة وهي لغة أكاوي البراغيت فانه لا يتعين
عليها خبرية الوصف بل يجوز الوجهان فن أطلق التعمين مراده على اللغة الفصحى

شرط لازم عند جهور
البصريين وما أوهم خلاف
ذلك مؤول عندهم ثم هذا
الوصف مع سقوطه اما ان
يتطابقا أولاً فان تطابقا
افرادا نحو أقام زيد جاز في
الوصف وجهان الابتدائية
والخبرية الا في نحو أقام
اليوم امارة فتعين الا في
وهذا يقدح في قوله هم انه
مضى أو وقع تقدم الخبر في الاتباس
المبتدأ بالفاعل وجب تأخيره
وان تطابقا تنبئة وجمعا
نحو أقام زيدان الزيدان
وأقامون الزيدون تعين
خبرية الوصف على اللغة
الزهي

بدليل ما في باب الفاعل (قوله لتحمله الضمير) وشمله الضمير يمنع كونه مبتدأ قال
المصنف في حواشي ابن الناطم وجه الامتناع ان الضمير يعود على متأخر لفظا ورتبة
ولك أن تقول يجوز كونه مبتدأ مخبرا عنه بما بعده على قول سيبويه في خبرته أبو
ومفسرا الضمير موصوف مقدراته هي ويلزم على ما جوزه الاخبار عن التكررة
بالعرفة في غير ما استثنى الا أن يحباب بان ابن مالك أجاز ذلك هنا حيث جوز في أقام
أبوه زيد كوز زيد خبرا عن قائم (قوله وقد تقدم الخبر) أي في الحال أو الاصل
ومنه يعلم جواز تعدد المفعول الثاني لكل ما ينسخ الابتداء والطلاقه يشمل التعدد
مع اختلاف الجنس بالافراد والجملة كما أشار اليه الشارح بقوله وان اختلاف
الجنس ولو قدمه على قوله على الاصح كان أولى ومقابل الاصح المنع مطلقا واختاره
ابن عصفور وكثير من المغاربة مقدرين في صور التعدد لما عدا الخبر الاول
مبتدأ وهو تكلف والمنع عند الاختلاف وهو قول أبي علي (قوله فاذا هي حية تسمى)
يجوز أن يكون جملة تسمى صفة للحية (قوله فانها أن يتعد الخ) ضابط هذا النوع
أن لا يصح الاخبار ببعضه عن المبتدأ وهذا الضابط يتناول نحو قولك لا يلبق هذا
أيض أسود لانه لا يصح الاخبار ببعضه عن المبتدأ أي حقيقة اذ لو أريد صحة
الاخبار ولو جاز اخرج نحو هذا حلوحامض عنه وقضية ذلك امتناع العطف
فيه لكان صرح الرضى بجواز العطف فيه وهو قضية تصرح به أيضا بانه مثل
قولك هذا ما عالم وجاهل بل قضية وجوب العطف وقال السيدان نظر الى تأويله
بالابق كان الاولى تركه أي العطف وان نظر الى ان الخبر والمبتدأ متعددان معنى
أي بعضه أبيض وبعضه أسود كان الاولى أن يؤتى به (قوله اقيام المتعدد فيه مقام
خبر واحد) ان قلت اذا كان المجموع في المعنى خبرا واحدا بمنزلة مفرد لزم
خلو كل منهما على انفراد من الضمير فلزم خلوا الخبر المشتق عن الضمير على انه
يبطله وجوب التثنية في قولك هذا حلوان حامضان أجيب بان في كل منهما ضميرا
استحقه المجموع كما أجرى على كل منهما اعراب استحقه المجموع دفعا للحكم لأن
المجموع من حيث هو مجموع لا يمكن تحمله للضمير ولا اعرابه وتحمل أحدهما
للضمير واعرابه دون الآخر تحكما وبان في كل منهما ضمير صرح به الرضى وغيره
ونقل عن أبي علي ان المتحمل للضمير هو الثاني لان الاول تزل من الثاني منزلة الجزء
وفي المقام تطو بل لا يناسب المرام (قوله ولا يجوز في هذا العطف الخ) وليس الثاني
بدل لانه ليس المراد أحدهما بل كلاهما ولا صفة لا امتناع وصف الشيء بما ينافيه
ونقل عن الاخفش جواز الصفة على معنى حلوفيه حموضة والصفة توصف اذا تزلت
منزلة الجامد نحو مرتب بالضارب القاتل ورد بان الصفة كالفعل وهو لا يوصف

لتحمله الضمير وان لم يتطابقا
تعيين ابتداء الوصف وما
بعده فاعلا أو تابعا عنه
مغنيا عن الخبر والاصل
أن يخبر عن المبتدأ الواحد
بضمير واحد كما مر (وقد
تعدد الخبر) جواز اعلى
الاصح لان الخبر كانه
فاز تعدده وان اختلاف
الجنس نحو فاذا هي حية
تسمى والتعدد على ثلاثة
أنواع احدها أن يتعدد
الفظا ومعنى لا تعدد الخبر
عنه وعلامة هذا النوع
صحة الاقتصار على كل واحد
من الخبرين أو الاخبار نحو
(قوله) شاعر كاتب فاذا
استعملته بالعطف جاز
اتفاقا فانها أن يتعدد لفظا
لامعنى اقيام المتعدد فيه
مقام خبر واحد نحو هذا
حلوحامض ولا يجوز في هذا
العطف لان مجموعهم بمنزلة
الخبر الواحد

لوضع هذا الرد لم يصح التصغير وهو جائز بلا خلاف ولا خبر به تصدرا محذوف لان
 المراد انه جمع الطعمين (قوله اذالمعنى هذا من) أي يضم الميم وهو المتوسط بين
 الحلاوة والحموضة والمزاة كيفية متوسطة بين الحلاوة والحموضة اذ هما ضدان
 لا يجتمعان وانما الموجود فيهما طعم بين بين (قوله واهذا المتنع توسط المبتدا الخ)
 أي لكون مجموعهما بمنزلة خبر واحد امكن كون هذا سببا لامتناع العطف والتوسط
 ظاهرا لان بهض الكامة لا يعطف على بعض ولا يقدم على آخر وأما كونه سببا لمنع
 تقدمهما عليه فغير ظاهر وانما علة بعضهم بان الرمان حل وحامض جار مجرى المثل
 (قوله نحو بنوك الخ) اعلم ان تعددا لصاحب حقيقة له صورتان احدهما ان يكون
 اسما متعاطفة الثانية ان يكون منى أو مجموعا فاذا اختلفت الاخبار فالعطف
 بالواو قالوا ولا يجوز غير ذلك (قوله يداك الخ) انشده الخليل وقيل انه اطرفة
 (قوله وهذا يجب فيه العطف) لا بد ان يقدر في مثله العطف ما بقا على الاخبار وان
 لكل جزء اعراب بما يستحقه المجموع فدفعنا للتخكم (قوله لا يقال الامحازا) بواقفه
 ما في الاوتنح حيث اعترض على ابن الناظم في جعله النوع الثاني والثالث من
 باب تعدد الخبر بما حاصله ان نحو حل وحامض في معنى خبر واحد وان قوله يداك
 الخ في قوة مبتدأين لكل منهما خبر وان نحو وانما الحياة الدنيا لهو واهب الثاني
 تابع لآخر ونظرفيه الاشعوني فقال اما مقاله في الاول فليس بشئ اذ لم يصادم
 الشارح بل هو عيته لانه انما جعله متعددا في اللفظ دون المعنى وذكره
 ضابطا بان لا يصدق الاخبار ببعضه عن المبتدأ او اما الثاني فهو ان كون يداك
 في قوة مبتدأين لا ينافي كونه بحسب اللفظ واحدا أو متعددا الى اللفظ لا الى المعنى
 واما الثالث فلانه لا منافاة بين كونه تابعا وكونه خبرا هو تابع من حيث توسط
 الحرف بينه وبين متبوعه خبر من حيث عطفه على الخبر اذ المعطوف على الخبر خبر كما
 ان المعطوف على الصلة صلة والمعطوف على المبتدأ مبتدأ انتهى وفي الجهة الاولى
 من الباب الخامس من معنى اليب في أثناء كلام مانصه واما حينا فتعطف على
 الجمال لاحال انتهى فله لا يلزم الجواب عن الاعتراض الثالث واما الجوابان
 الاولان فانما يشبهان التعدد مجازا وليس هو مناط الاعتراض والحاصل ان
 الاختلاف لفظي كما يعلم من كلام شرح التسهيل (قوله في الشرح الخ) الذي
 في الشرح حكاه على عدم التعدد ولا يصح ان يكون لفظ عدم محذوفا من
 سبق القلم في عبارة الشارح لانه لا يظهر حينئذ النظر ولا الجواب بقوله اللهم الخ
 لان قضية الجواب على هذا التقدير ان مالك يتخالف من تقدم في دعوى عدم
 التعدد (قوله والمعنى أبو أخي الخ) في شرح القواعد لا كما يجي في زيد أبوه فلامه

بينهما وقد تمها على
 الامح ثالثها أن يتعدد
 لتعدد صاحبها اما حقيقة
 نحو بنوك فقبه وشاهو
 وكتب وقوله
 يداك بدخبرها يزجي
 وأخرى لا عداها فاعظم
 أو حكما نحو وانما الحياة الدنيا
 اهب ولهو وزيتوتقاخر
 بينكم وتكثر وهذا يجب
 فيه العطف وصرح ابن
 مالك في التسهيل بعدم
 التعدد فيه وفي النوع الثاني
 وفي شرحه بان التعبير فيها
 بغير لفظ الوحدة لا يقال الا
 محازا فما في الشرح من
 حكاية الاجماع على التعدد
 فيما منظور فيه اللهم الا
 ان يريد اجماع من تقدم
 فائدة اذا تعددت مبتدآت
 متواليات فلان في الاخبار عنها
 طريقان احدهما ان تجعل
 الروابط في المبتدآت فتخبر
 عن آخرها وتجعله مع خبره
 خبرا سابقا وهكذا الى ان
 تخبر عن الاول بتاليه مع
 ما بعده وتضيف غير الاول
 الى ضمير متلوه نحو زيد
 عمه خاله أخوه أبو قائم
 والمعنى أبو أخي خال عم زيد
 قائم والآخرا تجعل الروابط
 في الاخبار

منطلق في اصل المعنى زيد غلام أي به منطلق ومن قال في بيان المعنى ان التقدير غلام
 أي زيد منطلق فقد سهوا معني وبقلا فقامل انتهى وقياسه ان ما ذكره الشارح
 كذلك والصواب زيد مع خال أخى أيه قائم ولعل وجه ذلك ان الاسناد التام انما هو
 بين المبتدأ الاول وخبره بخلاف غيره فانما فيه اسناد تام يستحيل ربطه بغيره (قوله
 فتأتي بعد خبر الاخير الخ) هذه عبارة التسهيل وقوله لتلولا يفي لفظه مجرد بل لا بد
 أن يقال وكذا الفعلي في الباقي الى أن تنتهي المبتدآت وانما ترك ذلك لوضوحه
 وإشارة الى أنه لا يتعين الترتيب المذكور اذا أمن اللبس فلو قيل زيد عند
 الغلام ان أحسنت اليها عند في دارها لم يتنع وكذا أحسنت في دارها اليها عند
 (قوله زيد الاخوان الخ) يتفرع عن هذين الطريقتين طريقة ثالثة مركبة منهما
 وهي أن تجعل بعض الروابط مع المبتدأ وبعضها مع الخبر نحو زيد عبداه الزيدون
 ضار بوهما (قوله الاصل في الخبر) أي الاولى (قوله لانه وصف له في المعنى) أي غالبا
 فلا نقض بالمنطق زيد والمراد لان معناه وصف لعناه لان المبتدأ والخبر اصطلاحا
 لفظ زيد ولفظ قائم مثلا ويمكن أن يكون وصف اللفظ بصفة معناه المطابق
 وأوردان الدليل جار في الفاعل ولم يقدم وأجيب بان تقديم الحكيم في الجملة
 الفعلية لكونه عاملا في المحكوم ومرتبة العامل قبل مرتبة المفعول وانما اعتبر
 الامر اللفظي دون المعنوي لان اللفظي طار والاعتبار بالطاري دون المطرود
 عليه وان الفعل محتاج الى الاسم والاسم مستغن عن الفعل فارادوا في الجملة
 المركبة مهمات تتم الناقص بالسكامل (قوله فحقه أن يتأخر الخ) أي اللائق والمناسب
 أن يتأخر عنه كمر الان تعلق الذات قبل الوصف هو المناسب ولا شك أن ترتيب
 الالفاظ على وفق ترتيب المعاني أمر لائق (قوله حيث لا مانع) أي من التقديم
 وذلك في الصور التي يجب فيها تقديم المبتدأ أو أهل المصنف ذكرها وهي مذكورة
 في الالفية (قوله اما جوارا) أي تقديم جوارا أو جوار (قوله في الدار زيد)
 الجمه ور يوجبون في نحو هذا الابتداء والاختفاء والكو فيون يجوزون ذلك
 وأن يكون المرفوع فاعلا لان الاعتماد عندهم ليس بشرط (قوله بان يكون له صدر
 الكلام) شرطه كما قال ابن مالك في الكافية الكبرى وابن الحاجب أن يكون
 مفردا ولو كان جملة جاز تأخيره نحو زيد أين أبوه اذا لا يبطل بتأخيره صدره
 اذ خبر المبتدأ الاول ليس له صدر بل جزؤه وهو أين لان ما يقتضي صدر الكلام
 يكفيه أن يقع صدر الجملة بحيث لا يتقدم عليه شيء من ركبي تلك الجملة ولا ما صار
 من تمامها من الكلام المعيرة لعناها كان وسائر ما يحدث معنى من المعاني في
 الجملة التي تدخلها فلا يقال ان من تضرب به أضربه وانما جاز الذي ان تضرب به

فتأتي بعد خبر الاخير بـ
 آخر الاول وتال لتلو نحو
 زيد هذا الاخوان الزيدون
 ضار بوهما عندها باذنه
 والمعنى الزيدون ضار بـ
 الاخوين عندهم باذن
 زيد وهذا المثال ونحوه لم
 يوجد مثله في كلام العرب
 وانما وضعه النحاة للاختبار
 والتحرير قاله أبو جيان واعلم
 ان الاصل في الخبر ان يتأخر
 عن المبتدأ لانه وصف له في
 المعنى فحقه ان يتأخر عنه
 وضعا كما هو متأخر عنه طبعيا
 (و) لكنه قد يتقدم عليه
 حيث لا مانع اما جوارا (نحو
 في الدار زيد) أو جوارا
 بان يكون له صدر الكلام
 اما بنفسه كلاسنة فيهم
 (و) ذلك نحو

يضمير المثلان الموصول لا يؤثر في صلاته معني (قوله أين زيد) فزيد مبتدأ وأين اسم
متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف لا يقال الخبر على الصحيح متعلقه المحذوف
وليس له صدر الكلام لان الخبر هو الظرف في الصورة وانما جازته بديم الخبر
في هذه الصورة مع التباس المبتدأ بالفاعل لان الضرورات تتبع المحظورات ولا
ضرورة في التقديم في زيدا قام بخلاف أين زيد على أنه مثل أقام زيد وقد عرفت
الفرق بينه وبين زيد قام اي ان الخبر الحجاب مثل هذا المثال للخبر المفرد الذي له
الصدر وأورد عليه ان قوله ان أين هنا مفرد ناقص قوله قبل وما وقع طرفا فلا كثر
انه مقدر بجملة وأجاب الرضي بان لفظ أين اسم مفرد في الوضع سواء قدر بالجملة
أم بالمفرد وهو المراد هنا انتهى وانظر مع قوله المفرد في هذا الباب ما قال الجملة
وشبهها الظرف وعديله (قوله صبيحة أي يوم سفرك) اي لان الاستفهام له الصدر
والضام اليه يسرى ويصير المجموع ككلمة واحدة (قوله لتوهم انه صفة للذكورة)
أي ابتداء والاقبال نظر في الكلام وعدم ذكر الخبر يعلم ان الظرف هو الخبر ووجه
التوهم ابتداء ان حاجة النكرة المحضة الى الصفة ليفيد الاخبار عنها فائدة يعتد
بجملها أكد من حاجتها الى الخبر لتوقف الاخبار على حصول الفائدة ولهذا لو كان
المبتدأ معرفة أو نكرة مختصة كما في نحو زيد عندك ورجل تميمي في الدار جاز فيه
التقديم والتأخير فان قيل مع تقديم الخبر أيضا يلبس بالحال فينبغي امتناع التقديم
أجيب بانه احتمال في غاية الهمد فلا التفتات اليه وبذلك يدفع ما في حواشي اشهاب
القاسمي على المختصر من أن التقديم وان رفع التباس الصفة لكن احتمال الخالية
باق لان نعت النكرة اذا تقدم كان حالاً (قوله اذلو آخر اوهم الخ) وانما لم يقدم المحصور
بالامعها وان اتقى المحذور حمله على المحصور بانما وطرد الباب (قوله أو يعود
ضمير الخ) انما قال بعض متعلق الخبر وفي الحقيقة في المثال متعلق الجار والمجرور
والمراد متصل بالمبتدأ الذي يمتنع تقديمه على الخبر فلا يرد على الله عبده من وكل اذا
يجب التأخير فيه وتوزع في صحة المثال للفصل بين العامل ومو متوكل والمعمول وهو
على الله بالاجنبي وهو عبده اذا المبتدأ اجنبي من الخبر وأجيب بان الفصل بالاجنبي
انما يمتنع اذا لم يكن مستقرا في مركزه بدليل انهم جوزوا في كانت زيدا الحمى
تأخذ ان يكون الضمير في كانت للقصة والحمى مبتدأ وتأخذ خبره وزيد مفعول
تأخذ مع وجود الفصل بالاجنبي في الوجهين لان الاجنبي في الوجه الاول مستقر في
مركزه بخلافه في الوجه الثاني وخرج عليه بعضهم قوله تعالى وهم بالآخرة هم
يوقنون ونازع الله مدى في ذلك بما يضيق عنه المقام ولو قال او يعود ضمير ملتبس
بالمبتدأ على بعض متعلق الخبر كان أولى لان الضمير في عندهم من يحتمل ليس

(أين زيد) اذلو آخر الخ
ناله صدر الكلام عن
صدر به او به خبره نحو
أي يوم سفرك او يوقع
تأخير في ليس ظاهر نحو
عندى درهم ولي وطرا اذلو
آخر انوهم أنه صفة للذكورة
فالتزم تقدمه دفعا للاتياس
أو يكون المبتدأ محصورا
فيه بالانظاظ نحو ما نالنا
اتباع أحمد عليه الصلاة
والسلام أو معنى نحو انما
قائم زيد اذلو آخر لا رهم
الانحصار في الخبر أو يعود
ضمير متصل بالمبتدأ على
بعض متعلق الخبر نحو

على القمرة مثلها زيدا وعلى
 مضاف اليه الخبر كقوله
 ولكن مل عين حبيبها
 اذ لو اخر لازم عود الضمير
 على متأخر انظا ورتبة (وقد
 يحذف كل من المبتدأ والخبر)
 جواز العلم به وقد جمع
 حذف كل منه - ما ربقاء
 الآخري (نحو - لام قوم
 منكرون) فسلام مبتدأ
 والمستوخله الدعاء والخبر
 محذوف (اي عليه - كم)
 وقوم خبر مبتدأ محذوف أي
 (أنتم) قال ابن اياز واذا
 دار الامر بين كون المحذوف
 مبتدأ او كونه خبرا فاقبها
 أولى قال الواسطى الأولى
 كون المحذوف المبتدأ
 لان الخبر محط النائدة
 وقال العبدى الأولى الخبر
 لان التجوز في آخر الجملة
 أهل وفي المحذوف من نحو
 زيد وعمر وقائم أقوال ثالثها
 التخبير وقد يجب حذف
 كل منهما فيجب حذف المبتدأ
 ولم يثبت عليه هنا اذا أخبر
 عنه بنعت مقطوع لمجرد
 مدح أو ذم أو ترحم كمررت
 بزيدا المكرم أو بمخصوص
 نعم وبتثن مؤخر عنهم أو
 بصريح التسمي نحو في ذمتي
 لا فعل أي عيني أو عهدي

مقبولا بالمبتدأ بل بما يتبعه (قوله على القمرة مثلها زيدا) كناية عن كثرة بدخا
 بالقررة والظاهر على القمر بلاتاء لانه تعريف للقررة الواحدة الا ان بدعى انه
 تعريف للقررة على كل قررة مثلها من زيدا (قوله مل عين حبيبها) مجزيت بيت لتصيب
 ابن رباح الا كبر صدره * أهائك اجلالا وما بك قدرة * على ولكن والشاهد في
 مل عين حبيبها حيث وجب فيه تقديم الخبر لما ذكر (قوله للعلم به) وذلك بأن يدل
 عليه دليل حالي أو قالي ثم الكناية منتقضة بنحو أن يقال أن يدحسن جميل فيقال
 ما أحسنه وما أحله فلا يجوز ان يقتصر على ما ولا ان تحذف لان المنل وشبهه لا يغيران
 لكن الصورة الثمانية لانه ضمه لان الحذف بلا دليل ولم يذ كر الدواعي المقترضة
 للحذف لانها وظيفة أهل المعاني (قوله واذا دار الامر الخ) انما جاز في الكلام
 الواحد ان يحتمل ذلك مع انه لا بد في الحذف من استحضار المحذوف ضرورة انه لا بد
 من القرينة المرشدة اليه باعتبار تعارض القرائن فباعتبار كل قرينة يتعين
 محذوف ويوضح ذلك ما ذكر في التخصيص في باب اليجاز في قوله تعالى فذلكم
 الذي لمنى فيه من انه يحتمل في حبه لقوله قد شغفها حبا أو في مرادته لقوله تراود
 فهاها فلا حاجة لما قيل انه في صورة الاحتمال أحد القريتين كاذبة لانها ذات
 على ارادة غير المراد ولا يضر ذلك لان القرينة أمر ظني والظني يجوز تخالف مدلوله
 عنه (قوله وفي المحذوف الخ) ذهب سيبويه والمأزني الى أن المذكو وخبر الأول
 وخبر الثاني محذوف وابن السراج وابن عصفور الى عكسه وآخرين الى التخيير
 وفي المعنى ان مذهب سيبويه ان المحذوف فيه من الأول اسلامته من الفصل وكان
 فيه اعطاء الخبر للجاء وربع ان مذهب في يزيد بداليعملات ان الحذف من الثاني
 انتهى وعليه يخرج قول المهاج الاذان والاقامة سنة فلا حاجة أن يقال التقدير كل
 منهما سنة والخلاف انما هو عند التردد والا فلا خلاف ان الحذف من الأول في نحو
 نحن جماع عندنا وانت جماع عندك راض والرأي مختلف
 وان تكاف بعضهم خلافة ومن الثاني في قوله * واني وفيما ربهما الغريب *
 (قوله بنعت مقطوع) أي بنعت في الاصل والاقه في حال كونه خبرا لا يكون نعتا
 وانما وجب الحذف حينئذ لانهم أرادوا أن يستصحبوا لهم الحالة التي كان عليها
 قبل جعله خبرا وهو بلاؤه المنعوت ولا كذلك لو صرح بالمبتدأ وقيل غير ذلك (قوله
 مؤخر عنهم) هذا القيد وان كان لا يضر الامكان غير محتاج اليه اذ الكلام فيما
 وقع فيه المحذوف من خبر مبتدأ ولا يكون كذلك متقدما (قوله أو بصريح القسم
 نحو الخ) اعترض بأن هذا ليس صريحاً في القسم لانه يقال في ذمتي مال وانما
 يتعين له بقوله لا فعلن وسيأتي ان الصريح ما يعلم بمجرد افظه كون الناطق مقسما

به وفي بعض النسخ أو بما يدل على القسم وهو أولى ثم ان قوله نحو في ذمتي بفتح ذم
 ان للمسئلة افراد غير هذا وظاهره قول الاوضح وفي قوله هم في ذمتي لا فاعلان
 بخالفه وانما واجب الحذف هنا لان جواب القسم سد مسده وان كان ذلك لا يلزم
 في وجوب حذف المبتدأ بخلاف الخبر كما يعرف من أمثلة حذف المبتدأ (قوله
 بدلان اللفظ بفعله) أي بدلان التاليف بفعله فلا يجمع بينهما اذ لا يجوز الجمع
 بين العوض والم عوض فأصل صبر جميل فأصل صبر صبر جميل ثم حذف الفعل وعوض
 عنه المصدر ثم عدل عن النصب الى الرفع ليعيد الدوام والثبوت وأوجبوا حذف
 مبتدأ استعجابا لحالة النصب واجراء لحالة الفرعية مجرى الحالة الاصلية (قوله
 كصبر جميل) أي بناء على أن المحذوف المبتدأ أو قيل المحذوف الخبر والتقدير صبر
 جميل أمثل من غيره والكل مر بختات فانظر المطول وفي صور يحذف فيها المبتدأ
 وجوبا مذكورة في النكت وغيرها (قوله في أربع مسائل) أي على ما في كلام
 المصنف وفي صور أخرى ذكرها المنسكت وغيرها خبر من في حكاية المنكرات
 اذ الحقة اعلامه الاعراب في الاسم فقبيل منو ومنو ما ومي فقلت العلامة دليل
 الاعراب في الاسم السابق ومن مبتدأ وأغنت تلك العلامة عن خبره فقامت
 مقامه فلا يجمع بينهما فلا يقال منو الرجل بل منو او من الرجل وبلغ في هذه المسئلة
 فيقال ما الذي يبنى وفي آخره دليل الاعراب وقد أشار الى ذلك أبو عبد فرج بن اب
 الاندلسي في نوته بأربع آيات يمكن اختصارها في بيت واحد وهو
 ما حرف اعراب يبنى وقد * ناب عن اسم حل في المكان
 (قوله الامتناعية) احتراز عن التحضيضية فائدة التنبية على بيان المحل الذي يقع
 فيه المبتدأ المذكور والافتحضيضية لا تدخل الاعلى الافعال فلا حاجة للاحتراز
 وما ذكره المصنف مفرع على ان الاسم الواقع بعد لولا غير مرفوعها وهو مذهب
 الجمهور ووراءه أقوال منتشرة (قوله الدالة على امتناع الخ) وهي الداخلة
 على جملتين اسمية فعلية لربط امتناع الثانية بوجود الاولى قال الرضي وربما
 دخلت لولا هذه على الفعلية قال

قالت امامة لما جئت زارها * هلا رميت ببعض الاسهم السود
 لادر درتك اني قد رميتهم * لولا حدثت ولا عذرا لمحدود

أي لولا الحد وهو الحرمان (قوله اعمرك) الاصل تعمرك فغيبه زيادان التاء
 والياء فحذفوا ومعناه البقاء قال في الفاموس العمر بالضم والفتح البقاء وبالفتح
 الدين أيضا ومنه لعمرى فان قيل حكم الفقهاء بان اعمرك كناية لا ينعقد به اليمين
 الا بالنية قالوا والمراد من العمر البقاء والحياة وانما لم يكن صريحا لانه يطلق مع

بدلان اللفظ بفعله كصبر
 جميل اي صبري واما حذف
 الخبر وجوبا فقد نبه عليه
 بقوله (ويجب) اي الحذف
 في الخبر (في أربع
 مسائل الاولى والثانية) قيل
 جوابي لولا الامتناعية أي
 الدالة على امتناع الثاني
 لوجوبه والاول (والقسم
 الصريح) وهو ما يعلم بمجرد
 انظمه كون التاليف به
 مقسما نحو اعمرك

ذلك عنى العبادات والمفروضات أجيب بانه كان الجمع بان مراد الخو بين بصراحة
 العمر اشعاره بالخلف مطلقا وعدم استعماله الا فيه وان لم يعتد به شرعا اذا حمل
 على العبادات ومراد الفقه اعني في صراحته اني كونه ميمنا معتداه شرعا على
 الاطلاق والحاصل اذا لم يرد به البقاء والحياة لم يخرج عن الخلف الا أنه لا يعتد به
 شرعا **تدبيره** عمرك في قوله هم عمرك الله كيف يلقين ونحوه منصوب
 على انه مفعول مطلق وهو مصدر محذوف الزوائد والاصل تعميرك الله والاسم
 الشريف امام منصوب على اسم قاط الخافض كما كان منصوبا على ذلك مع فعله
 في عمرك الله والمعنى ذكرتك بالله تذكيرا بعمرك قلبك ولا يخالف منه وحقينة
 عمرك قلبك وامام رفوع على ما حكاه المازني عن بعض العرب ووجهه ان المصدر
 اضيف الى مفعوله فارتفع الاسم الشر يف لانه فاعل (قوله وأمين الله) بفتح همزة
 ايمن وضم ميمه وفيه لغات اخرى من اليمين وهو البركة ونظر بعضهم في هذا المثال اذ
 لا يتعين كون المحذوف فيه الخبر لجواز ان يكون المبتدأ هو المحذوف والتقدير يسمى
 أمين الله بخلاف المثال الاول لان المبتدأ انما لا يتبعه ويوجب بان المثال يكنيه
 الاحتمال واصل الحذف حينئذ غير واجب اذ لم يسد الجواب مسده وان اقتضى
 كلام ابن الناطم الوجوب وقول المنظر لمكان اللام فيه يجوز ان تكون اللام داخلة
 على المبتدأ المقدر بينها وبين عمرك كما قالوا في أم الخليس الجوز (قوله وأمانة
 الله) المراد بها ما فرض الله على الخلق من طاعة كنهها أمانة له تعالى يجب عليهم
 ان يؤدوها اليه (قوله نحو عهد الله) فانه يستعمل غير قسم نحو عهد الله يجب الوفاء به
 وعهد الله اي صاؤه وايحائه ومنه ما قد عهدتاني آدم وكلامه الذي يوحيه الى عباده
 من الملاق المصدر على المفعول وهو الذي يقسم به وعلم اذ عهد الله من اضافة
 المصدر للفاعل صور فهو معنى لا صورة فقط وقد يكون عهد الله من قولك عاهدت الله
 أي أقسمت له بعهده فهو مضاف للمفعول (قوله فهذا يجوز فيه الاثبات والحذف)
 فتقول على عهد الله لا فعلن كذا وعهد الله لا فعلن كذا اولك أن تقول القياس وجوب
 الحذف أيضا عند الضرورية لتحقيق شرطى الوجوب من الدلالة عليه وسد انظار
 مسده ويمكن أن يجاب بانهم لم يكنه فوافي وجوب الحذف بمجرد ذلك بل اعتبر وامعه
 أن يكون الخبر مدلولاً عليه من الكلام لان قرينة فخرجة عن الكلام اعتناء بالخبر
 لكونه ركن الاسناد ومحط الفائدة وقضية الاطلاق ابن الحاجب هنا وفيما يأتي
 في ضبط الوجوب بما موشه غيره الوجوب في عهد الله لا فعلن لان الجواب في
 موضع الخبر ويجب أيضا بان المصنف اعلمه لا يشترط أن يكون ذلك الغير متعينا
 لكونه في ذلك الموضع بخلاف عهد الله لا فعلن فان الجواب فيه تعين لذلك الموضع

وأمين الله وأمانة الله بخلاف
 غيره فتحو على عهد الله فلا
 يعلم ذلك الا بقرينة كذا كر
 جواب بعده فهذا يجوز فيه
 الاثبات والحذف ويحتمل
 وجوب الحذف في الاولى
 ان تعاق الامتناع

الجواز ان لا يستعمل عهد الله قسما وكذا يقال في الخبر قبل جواب لولا اذا كان كونا
 خلاصا في الواو التي ايتت نصابا في المعية نحو زيد وعمر وجاءني معا (قوله على نفس
 المبتدا) أي وجوده اذ المبتدا ذات والذات لا يتعلق بها (قوله كونا مطلقا) هو الذي
 لا يتخلو عنه فعل وهو مجرد الوجود والحصول ونحوه مامن الافعال العامة التي
 لا يتخلو عنها فعل والمقيد هو السكون الخاص كقيام وحدثة عهد واهل المصنف
 لم يقيد هنا بالسكون المطلق وان قيد به في الاوضح لانه جرى على مذهب الجمهور
 حيث قالوا لا يذكر الخبر بعد لولا وأوجبوا جعل السكون الخاص مبتدا فيقال
 لولا ما لمزيدا يانا أي موجودة (قوله فان تعلق على نسبة الخبر الخ) لا ريب انه هنا
 وفي امر تعلق الجواب على نسبة الخبر الى المبتدا لكن المراد فيما مر النسبة المطلقة
 وههنا النسبة المقيدة بأمر خاص ومن هنا عبر بعضهم بأن يكون الخبر كونا مطلقا
 وفي هذا بأن يكون كونا مقيدا (قوله وقيل الحال) لافرق فيما بين ان تكون اسما
 أو فعلا ماضيا أو مضارعا أو جملة اسمية سواء كانت مقرونة بالواو أو مجردة عنها
 لو روي السماع بذلك خذ لافا لمن منع بعض ذلك (قوله بأن يكون المبتدا مصدرا)
 وهل يجوز اتباع هذا المصدر بالتواضع نحو ضرب زيد كاه أو ضرب زيد الشديدي
 قائما اختار ابن مالك وفاقا للكسائي الجواز ولم يذكر عليه شاهد أو قيل بالمنع الغلبة
 معني الفعل عليه لاسيما ولم يسمع الاتباع مع الاستقراء حتى ذهب ابن درستمويه
 الى انه لا خبر له لسكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما ضرب زيد الا قائما وهل يجوز ادخال
 كان التناقص عليه متحو كان ضرب زيد قائما اختار السيرافي وابن السراج الجواز
 وابن عصفور المنع ووجهه ان تعويض الحال من الخبر انما يكون بعد حذفه وحذف
 خبره كما قبيح (قوله عاملا في مفسر الحال) أي عاملا في اسم مفسر لضمير هو صاحب
 الحال وتشمع كلامه كون المفسر مفعولا كما مثل وكونه فاعلا في المعنى نحو قيام زيد
 ضاحكا وكونه فاعلا ومفعولا نحو تضلر بنا قائمين ولا يتجه ان الاضافة الى الفاعل
 والمفعول معا لا يمكن لان المراد بالاضافة النسبة وتشمع أيضا نحو ضرب زيد
 عمرا قائما بالاضافة وأورد على الضابط المذكور ضرب زيد قائما شديدا فان المصدر
 لم يعمل في مفسر صاحب الحال لانه ضمير المتكلم ولا يكون له مفسر ومرجع (قوله
 أو مضاف الى المصدر المذكور) أي أو يكون المبتدا مضافا الى مصدر عامل في
 مفسر صاحب الحال المذكور اضافة بعض اكل أو كل للجميع (قوله أخطب
 ما يكون الخ) ما مصدرية عند الجمهور والتقدير أخطب أكون الامير وانما
 قدرناه بالا كوان لا جل اضافة فعل التفضيل ضرورة انه بعض ما يضاف اليه
 فلا بد من تعدده ولا يفدر بين ما والمصدر شيء وبعضهم يقدر بين ما والمصدر شيء

على نفس المبتدا كما هو
 الغالب في لولا وهذا هو المراد
 بقولهم يجب الحذف اذا
 كان الخبر كونا مطلقا نحو لولا
 زيد لا كرمته أي لولا زيد
 موجود فان تعلق على نسبة
 الخبر الى المبتدا اجاز الحذف
 ان دل على الخبر دليل والا
 وجب ذكره نحو لولا قولك
 حديثي عهد بالاسلام
 له سمت الكعبة (و)
 التناقص قبل (الحال المعنوية
 كونها خبرا) عن المبتدا
 المذكور قبلها بأن يكون
 المبتدا مصدرا عاملا في مفسر
 صاحب الحال كما سياتي
 أو مضافا الى المصدر المذكور
 نحو أكثر شربي السويق
 ملتونا أو الى مؤول به نحو
 أخطب ما يكون الامير قائما

و بعضهم بقدر محذوف أى أخطب ازمان كون الامير قائماً و قيل ما تذكره موصوفة
 بالجملة بعدها وهى يكون الامير والضمير الرابط بين الصفة والموصوف محذوف
 والتقدير أخطب شئ يكون الامير فيه خطيباً اذا كان قائماً فيه الذى قدرته خبر
 يكون والهاء ممن فيه هو العائد الى الموصوف المذكور (قوله ويجوز تقديم الخ)
 سواء تهـدى المصدر ام كان لازماً وقيل يمتنع وعليه القراء سواء كانت من ظاهراً أو
 مضمراً وفيه لا يجوز اذا كانت من مضمراً وعليه الكسائى وهشام وقيل يجوز اذا
 كان المصدر لازماً (قوله وتوسط معمولها الخ) عليه البصريون والكسائى نحو
 ضربى زيداً فرساراً كبا وانما جاز ذلك لعدم الفصل بين المصدر ومعموله وقيل
 يمتنع وعليه القراء (قوله وتوسطها بين المصدر ومعموله) أى لا يجوز نحو ضربى
 ملتوتاً السويق وهذا ما عليه الكسائى وهشام والقراء (قوله وخرج بقوله الممتنع
 الخ) وخرج بكون المصدر عاملاً فى مفسر صاحب الحال ما لو قدر المصدر
 عاملاً فى صاحب الحال نفسه لافى مفسره فانه لا يعنى الحال حينئذ عن الخبر نحو
 ضربى زيداً قائماً على جعل قائماً حالاً من زيداً فالعامل فى الحال هو العامل فى زيد
 وهو ضربى فلا يعنى الحال عن الخبر لانه من صلة المصدر بخلاف ما اذا كان عاملاً
 فى المفسر (قوله فالرفع فيه واجب) كضربى زيداً شديداً فلا يصح النصب على انه سد
 مسد الخبر لانه مما وقف عليه بالسكون على لغة فيه توهم انه خبر لا حال ولان شديداً
 يصح ان يوصف به الضرب فيكون الخبر ينشئه فيتم عين رفعه ولا وجه لتصبه واذا كان
 الخبر مرفوعاً طاب به فليس هناك خبر محذوف ويكون المعنى وصف الضرب بالشدة
 وليس هذا هو المعنى المراد بل المراد تقييد الضرب بالزمان الذى وقعت فيه الحال
 المذكورة فالعنيان مختلفان وفى مثال الشارح نظر لان شديداً وان كان صالحاً لان
 يكون خبراً عن ضربى لا معنى لاصلاحيته لانه لا يكون حالاً من ضمير زيد وقد علمنا ان
 مالك بقول الراجرة * مال للجمال مشهاو * زيداً * وقولهم حكمت مسمطاً والاولى فى
 مثله ان يذكروا العامل او يجرى بالنصب مرفوعاً ومقتضى كلامه ان لا يجوز رفع
 الحال فى الصورة الاولى اختياراً وهو كذلك واذا اضطر الى الرفع رفعه لانه خبر
 ضربى بل خبر مبدأ محذوف فاذا قيل ضربى زيداً قائماً فالتقدير ضربى زيداً هو قائم
 والجملة حال سدت مسد الخبر وجوز الاخفش الرفع بعد افعال مضافاً الى ما الموصولة
 بكان أو يكون نحو أخطب ما كان أو يكون الامير قائماً ووافقه ابن مالك وقال فيه
 مجازان أحدهما اضافة أخطب مع انه من صفات الاعيان الى ما يكون وهو فى
 تأويل السكون والثانى الاخبار بقائم مع انه فى الاصل من صفات الاعيان عن
 أخطب ما يكون مع انه من المعانى لان أفعال التفضيل بعض ما يضاف اليه والحامل

ويجوز تقديم هذا الحال على
 المصدر عند البصريين
 وتوسط معمولها بينها
 وبين المصدر ومعموله
 لا توسطها بين المصدر ومعموله
 للفصل بينهما وخرج بقوله
 الممتنع الخ الصالح جعلها
 خبراً لا مبتدأ فالرفع فيه واجب
 كضربى زيداً شديداً واما
 قولهم حكمت مسمطاً أى
 حكمت كالمشاة

على ذلك قد صدقنا لغة وقد فتح بابها بأول الجملة فعضدت بأخرها من فوقها وحينئذ
فعل الحكم بامتناع كون الحال خبرا باعتبار الحقيقة فلا ينافي انه يجوز مجازا لكون
قد يقال حيث كان الرفع على المجاز ماوجه الاختلاف فيه وماوجه المنع في المصدر
المرجوع وان لم يوجد مجاز لان باب المجاز لا يجز فيه ولا يشترط السماع في تخصصه
ولا يتقيد المجاز بسبق مثله بل المدار على تحقق العلاقة المعنوية (قوله فشاذا)
وشذوه من وجهين النصب مع صلاحية الحال للخبيرية وكون الحال ليست من ضمير
معمول المصدر وانما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر ولا يصح ان يكون
الحال من الكاف المضاف اليها في حكم ذلك لان الذوات لا توصف بالتفوذ (قوله
المرجوع في معنى المصاحبة بأن تكون زصافي المعية) الظاهر انهم أرادوا بالمرجوع
والنص هنا معنى الظاهر والتبادر لا معنى النص المشهور والافالوا وفي مثاله -م
تحتل العطف والمعنى كل رجل وضيعته مخلوقان أو مـ لومان له تعالى أو نحو ذلك
وقوله المرجوع صفة الواو أي الصريحة في المصاحبة بأن لا تحتل غيرهما أو
المصاحبة المصريح بها فهو من باب عيشة راضية والمعنى المصريح بها أي بالواو بأن
لا تحتل عمل غيرها (قوله فالأولى الخ) يمكن أن يكون الخبر فيه كونا مطلقا والأصل
حاصل اذا كان أو اذا كان قائما فيكون محذوفاً وجوبا (قوله لسد الجواب مسده)
أي وان كان محذوفاً (قوله وهو سادس الخبر) هذا بيان لكون الحذف واجبا
ولم يتعرض لبيان وجه الحذف كبقية المواضع وقال في الفواكه الجنية فحذف الخبر
وهو حاصل لدلالة طرفه الذي هو اذا أو اذا كان عليه لان الحال يشابه طرف الزمان
الآتري ان معنى جاءني زيد كما جاءني زمان ركوبه فالحال دالة على هذا الخبر
بواسطته انتهى وقال بعضهم وجه تقدير الطرف دون غيره ان الحذف توسع
والطرف أبقى والزمان دون المكان لان المبتدأ هنا حدث والزمان أجدر به
واعل وجه ان الحدث يتصف حقيقة بالظروفية في الزمان دون المكان وخصوصا
اذ واذا من ظروف الزمان لان الكلام فيه معنى الشرط لانه في قوة انما ضرب
زيد بشرط أن يكون قائما (قوله والأصل حاصل اذا كان أو اذا كان قائما) هو

كسابق فان لم تكن نصلا منها كما
اذ قلت زيد وعمر زو وأردت
الاخبار بآية قرآن ما جاز ذكره
لعدم النصص على المعية
والحذف اعتمادا على ان
السامع يفهم من اقتصارك
على ذكر المتعاطفين معنى
الاقتزان والاصطحاب
وأشار الى أمثلة ما تقدم من
المسائل الاربعة على طريق
الفصل والنشر المرتب بقوله
(نحو لولا أنتم لكانا مؤمنين)
فأنتم مبتدأ والخبر محذوف
أي صدقتونا بدليل أنحن
صددناكم وهذا كما ترى
عما تعلق فيه الامتناع على
النسبة وقد تقدم أن حذف
الخبر فيه للدليل جائز لا واجب
فالأولى التمثيل بما يكون
فيه الخبر كونا مطلقا وانما
حذف لانه معلوم بمقتضى
لولا اذهى دالة على امتناع
لوجود المدلول على امتناعه
هو الجواب والمدلول على
وجوده هو المبتدأ واذا قيل

لولا زيد لا يتبدل لم يشك في أن وجوده يمنع من الاتيان فصح الحذف لتعين المحذوف ووجب لسد الجواب مسده (و) نحو
(لعمرك لا فعلن) فعمرك مبتدأ والخبر محذوف أي قسمي للعالم به ووجب لسد الجواب مسده وعمر كـ بنسخ العين
من عمر الرجل بكسر الميم اذا عاش زمانا طويلا ثم استعمل في القسم مراداه الحياة (و) نحو (خبري زيد قائما)
فخبري مبتدأ وهو مصدر عامل في زيد النصب وقائما حال من الضمير انما يمكن في كان المحذوفة وهو سادس الخبر
والأصل حاصل اذا كان أو اذا كان قائما فحذف حاصل الذي هو الخبر ثم الطرف وكان المحذوفة تامة وهذه الحال
لا يصح جعلها خبرا عن خبري لان الخبر وصف في المعنى والضرب لا يوصف بالقيام وانما لم تجعل كان ناقصة والمنصوب
خبرها الا من بين أحدهما التزام تنكير الحال فانهم لا يقولون خبري زيد القائم فلما التزم تنكيره علم أنه حال لا خبر

مذهب جمهور البصريين ووراءه أقوال كثيرة قال الاستاذ الصفي وأقول
 في المثال شبهة سانحة منذ سنين وهو أن مذهب البصر بين أن الظرف إذا وقع
 خبرا فالاصل والاولى ان يكون الخبرا مقدر فعلا بما بهم المطبوعا ههنا على تقدير
 اسم الفاعل ويمكن ان يقال ان الخلاف اذا لم تكن قرينة أو أمر مرجح لا حدهما
 وفي المثال المذكور لم يرد منه خصوص أحد الا زمنا أو المراد مجعول واللائق حينئذ
 تقدير الصفة قال في المعنى واذا جهلت المعنى فقد ر الوصف لانه صالح لازمنة وان
 كان حقيقة في الحال انتهى ويشكل على قوله لم يرد منه خصوص أحد الا زمنا
 قول المصنف في الاوضح وخبر ذلك مقدر باذ كان أو اذا كان عند جمهور البصر بين
 انتهى فظهر أن اذا كان لخصوص الزمان الماضي واذا كان لخصوص الزمان
 المستقبل أو للاستمرار كما قال الرضي نحو واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض واذا
 ما غصوا هم يغفرون وعليه في تقديره اذا أريد الحال أيضا (قوله الثاني وقوع
 الجملة الاسمية الخ) اذا الخبر ليس من مدخل الواو الاعلى وجه التشبيه بالحال
 هلى خلاف الاصل كقوله * فلما صرح الشرف فامسى وهو عريان * (قوله كل رجل
 وضيعته) استشكل بأنه لا يصح ان يعود الضمير من ضيعته الى كل اذ لم تقترن
 ضيعته بكل رجل ولا الى رجل اذ ليس المقصود ان كل رجل مقرون
 بضيعته رجل ما والجواب ان كل رجل ناب عن أسماء ظاهرة كثيرة وضميرها ناب عن
 ضمائر كثيرة فضمير ضيعته اجمال لضمائر متعددة كل ضمير في هذا الجمل راجع الى
 ظاهر في ذلك الجمل فكانه قيل زيد وضيعته وهكذا الى ما لا يحصى هذا وقال
 الرضي والظاهر ان الحذف في هذا الباب غالب لا واجب لقول على رضى الله عنه
 أنتم والساعة في قرن واقرن الجعبة وحبل يشد به بعيران وفيه ان لا نسلم انه قصد
 بالواو المقارنة بل أفيدت بقوله في قرن فعلى هذا يجوز كل رجل وضيعته مقرونان
 لعدم قصد المقارنة بالواو ولا نسلم ان قوله في قرن خبر بل حال لبيان مقدر المقارنة
 على أن الساعة ليست نصا في المقارنة كالضيعه (قوله ووجب اقيام الواو مقام مع)
 هذا مشكل فان الخبر ليس مع حتى اذا قامت الواو مقامه وسدت مسده و يكون
 الحذف وجبا وانما الخبر هو قولنا مقرونان الذي قدر به الماعطوف والمعطوف
 عليه وليس ثم شيء يسد مسده وقال بعضهم انما يجب الحذف لقيام المعطوف
 مقامه قال في الفواكه الجنية واستشكل بأنه من تمة المدة اذ كيف يسد عن الخبر
 وينوب عنه وليس لك أن تقول ان التقدير كل رجل مقترن بضيعته وضيعته
 مقترنه فيكون الكلام على هذا جملتين لانه لا يجديلنا نفعنا في وجوب حذف خبر
 المعطوف وهو ضيعته لعدم سد شيء مسده انتهى وأجاب بعضهم بأن المبتدأ الثاني

الثاني وقوع الجملة الاسمية
 مشروطة بالواو موضعه
 كالمبتدأ أقرب ما يكون
 العبد من ربه وهو ساجد
 (و) نحو (كل رجل
 وضيعته) بالاضاد المعجمة
 والثناة التثنية وهي الحرفه
 سهيت بذلك لانها اذا نكرها
 ضاعت فيكون قد ضيعها
 أو ضاع بتركها في كل مبتدأ
 ورجل مضاف اليه وضيعته
 معطوف على المبتدأ والخبر
 محذوف أي مقرونان لدلالة
 الواو وابعدها على المصاحبة
 والاقران ووجب اقيام
 الواو مقام مع

يسد مسد الخبر من حيث هو وخبر الاوّل فيجب حذفه من هذا الوجه وان كان لا يسد
 مسده من حيث انه خبر ولا يشترط لوجوب الحذف سد الشيء مسده من كل وجه وقال
 الكوفيون الخبر وضيعته لانه بمنزلة مع ضيعته فكما يتم الكلام في كل رجل مع ضيعته
 بدون تقدير فكذا هذا ورفع ضيعته للخبر به لانه لا يكون تابعاً لكان تستحقه
 الواو لانه الخبر في الحقيقة الا انه امتنع اعراب ما كان حرفاً وأجرى
 على ما بعده وتحقيق المقام يضيق عنه نطاق الكلام
 والله الوفق لنيل المرام والمأمول من فيض
 فضله حسن الختام بجاه سيدنا محمد
 عليه وعلى آله وصحبه
 أفضل الصلاة
 والسلام
 تم

﴿تم الجزء الاوّل من حاشية يس على الفا كهسى ويليه الجزء الثاني﴾
 ﴿أوله باب التواضع﴾

To: www.al-mostafa.com